

كتاب الحقائق شرح منظومة  
 سعد بن محمد بن محمد بن إدريس  
 زبيدة قرطبة من قرطبة

فأيد



حكى عن الإمام محمد بن الفضل الأفضل أن أصله من بني عبد  
 ابراهيم وسنا وأصله من بني ابراهيم والبراسنا حتى  
 يصير على أصله ابراهيم بن عبد الوكيل بن عبد الوكيل  
 ولا أوله أصله من بني ابراهيم بن عبد الوكيل بن عبد الوكيل  
 أصله من بني ابراهيم بن عبد الوكيل بن عبد الوكيل  
 أصله من بني ابراهيم بن عبد الوكيل بن عبد الوكيل

منظومة النسي في اختلاف وهو أبو مفضل عمر بن محمد بن أحمد النسي المؤرخ سنة  
 ٥٤٧  
 أولها باسم الله رب كل عبد وأحمد لله وفي كل خير رتبة علي بن علقمة أبو الربيع  
 الأول في قوله الإمام الثاني في قول أبي يوسف الثالث في قوله محمد الرابع  
 في قوله الإمام مع أبي يوسف الخامس في قوله محمد السادس في قوله أبي  
 يوسف مع محمد السابع في قوله كل واحد منهم الثامن في قوله زفر التاسع  
 في قوله القاضي العسكو في قول مالك أمهات في قول الب في قوله  
 وعدد أمهات الفان وشماية وستون ولها شروح كثير منها هذا الشرح  
 أم من كلف الطنون في الجزء الثاني سنة ٥٤٧









ثابت به قدرت صاحب به آیام وخطاه ابا حنیفه واجزم بحديث البیہ علم فكله ابو حنیفه  
عن الشیخ ابو داود سمع عن رسول الله صلوا الله علیه وسلم قال سمعوا منی فی بعض  
بعد الاثم لایحییون فی الارض مثلاً ثم من اقب ابو حنیفه وعلیه السلام

شرح منظومة النفي للعلامة محمود

بن محمد بن داود النخعي

الافشني علم الرحمة

والرضوان

1

تلك الحروف التي  
استعملت في كتابي  
اول مرة

عز بنيف النج الاشهر  
الدين الانسبى لى

افضل من  
في كل راو النسبه  
التي افضل على خلاف  
التي هي





**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** في تفسيره  
 الحمد لله الواحد بذاته الواحد في صفاته الواسع الحسن بأفان المحسن بوسع  
 لجمته والصلوة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين بعدهم في  
 الفضل غاية والهم بحجة وآية وعلى آل وأصحابه مقابل السجدة ومناجياتهم  
 وعجايب البركة ومصائبها **و بعد** يقول المؤلف بركم المجدد عبد محمد  
 داود أنقول في التبرك الإلهي في الله في الدنيا وجعل لسان صدق في  
 الآخرة قد طلب إلى آخر حجة لدى إدام الله توفيقهم وسئل لا أقبل العلم  
 طريقتهم إن اشترع لهم صورة مسائل المنظومة شتر حاشقصد ابن الإطراب  
 المثل والاقبال الخلف فيهم في الفصل بين موافق النزاع وموافق الإجماع فظنهم  
 على خطيتهم من رياء العلم بشيهم ومزناهم وصباه بنهم ولست هناك  
 وإن ذلك ولكن مع قلة البضاعة وخروج عن أهل الصناعة اجتمع  
 لا ملقهم وجنتهم واستقامت حاجتهم وموافقهم وشترت فيهم  
 بتوفيق الله وأقبلت إليه راجيا عنه أن يجعل قلة من الناس أتوي الله  
 إليه فيصيب قبول في القلوب ويحب في البدايات الصبا والحبوب  
**وسميت** حقايق المنظومة ليكون الاسم ذا الأعلى مجواه ومخبراً عما  
 وحسب الله ونعم العمل في المولى ونعم النصير فالشيخ العام الحق في الملة  
 والدين أبو الحسن محمد بن أحمد الغفر رحمة الله عليه  
**يا شيم الآلة زمت في عبد** **والحمد لله في آخر** اعلم أن الباء بقضي فقل  
 باسم آخرا وأمر موضع الباء التقيد على معنى ابتداء أو ابتداء أو  
 رفع على معنى ابتداء في الإجماع وإنما يفرق بهذا المصير لرفع الاختلاف  
 حيث قال الحبيب أن الله معنا وقال الكلام أن مودتي من الإجماع  
 ونظير حذف متعلق بآيات في شيء آيات أي ذهب في شيء  
 آيات من الكشاف ثم من حيث هو الرصد في باسم الآلة أنبأ أنها  
 وكتبت لأن استقامتها في الكتابة لأن استقامتها في التسمية المنزلة لكن  
 ما كتبت أو لا فامة نظير آيات معاً بما حقق في الاحقاق والمفيد  
 لم يوجد فيما نحن بصدد من نصيب الأصل والآلة اسم للمعبود

منه من الله عليه

المخرج ثم

الافق في القلوب

بأن الباء

باسم الآلة لا يفتقر  
ويبدأ بآية زينة الحبيب  
على الكعبه عليه السلام

الحق

الحق والاطاعة على الخلق والوفاء والعتبات كان يجري مجرى الانعام وتقبل صون الجان  
 القوم لصدمات الحج وقوى البراهين ولذلك لا يظن الله عليه السلام مقال لا الآ  
 الآلهة لم يبار به أحد الحاجة ولا الكثرة عتق لا عتاقهم بذلك في الحقيقة وما  
 اللطف قوله رب كل عبد عتيد ذلك لا كعبه لا يباطل عن الإجماع دفعا  
 لا وهام أو ليك الانعام فالرب المصل من ربة الضعفة أي أصلها أو الدائم  
 من أرب السحاب أي دامت وعلى العتيد هو الذي أصل شانت اليوم  
 وغدا وهو القائم الدائم أو لا وابدأ العبد اسم المحلوك في جنس العقلة والمحلوك  
 اسم للمعبود بالاستيلاء من عبد الإقصى سبي في القائم الدائم من تسبيح جليل  
 وميكائيل واسرافيل ومقام ما يمشيه يروى في شتر نقد الإمام  
 زاهد علما فإن قيل لم يقل رب كل شيء وهو علم فيك لأن التكليف من أكرم  
 أنا ينوب على العقلاء والكتاب لبياها فخص العبد بغيره ويكون ذكر الرب  
 مضافا إلى العبد تحريك لأعباء الرتبة فيما هو وعلمه إذا انصرفت عبدا  
 حسان معاني ذكر العبد من حصول قابرة العجم أيضا لما نورد التصرف  
 في الأعلى يشعر بنفوده في الأدنى وكشف أن الآدمي فاق جميع الجناس  
 بأنواع أكمل وأصناف الترابي وهذا يغلب بلطف حيلة حسن تزيين  
 جميع الحيوانات الأرضية فيستخر الأسود الضارية والذئبي الناهضة  
 ويستخرج من قعر البحر الصيود المائية ويستمدح من أوج البحر الطيور  
 الهوائية فمن هذا شأنه لما استقر في ظل تربية الرب جل وعلا في دونه  
 آخرى وأولى ولعل تخصيص العتيد الذي هو اعظم الخلق في مقام ذكر  
 الاستيلاء والتخضع بالغة وبالله يقول في الرحمن على العرش استوى يلمن  
 أن هذا المعنى ثم لما كان رب كل شيء وصانع كل شيء الحمد باجمها لرحمة  
 إليه وموجبه لن يتم فذلك لصفات الشجر ربه الله جميع الحمد إليه  
 بقوله وأحمد لله كلام عند عدم العبد بعد الحسن لما عرف في أصول الحق فأن  
 قيل كيف يضاف الحمد باسمها إليه وقد وجد في أشياء من مقال  
 وصال وعلم وحكم ودولة إلى ما يكثر تزاده من محاسن الدين و  
 الدنيا فالكس فمقبولون على مخرج الصوماء المبدية والالسن النصية

كان من سوا في سبط العبد  
وأما سوا العبد فليس  
سوا العبد فليس  
سوا العبد فليس  
سوا العبد فليس



والمناظر البهيبة والارواح الطبية والطعوم الملقحة والكلمات المشوقة قبل فاني شفي  
 شكر بشفاعة ابي بنى مدح بصفيلة فان هذا المشكور والممدوح بها في الحقيقة لانه  
 خالق كل شيء ومقدره ومصطفى من خلقه من مدح خطا قدمه الكتاب  
 عند ان اصبى بالحجج بمداحه في حاشية الشهادة فانما هي كلمة لا يبيح الا الله ولا  
 ينتج الا لديه وبصرف في هذا قول القائل فان من الافراط طوبى ما يدرجه  
 لغيره كتابنا فاني الذي نرى وهذا التحقيق انما يستقيم على فاعلة اهل  
 السنة والجماعة دون الاعتزال بناء على مشكلة خلق الافعال وانما اختار لفظ  
 الجرد لان الافعال في هذا المعنى يلزم المدح والشكر والحمد اكثر مما يستعمل على  
 صفات النفس ضللة والشكر والحمد يرجع بينهما والله المستحق على احبته كمال الشكر  
 فليس كماله في وهو المعنى البصير وما لم يمدح في الله وشكره اخص بالذكر  
 في اول التبريل والله اسم الموجود الذي اجمع لصفات الالهية الموصوف بنوع  
 الربوبية ويحكي هذا الاسم في اسمه الله تعالى يحكي الاحكام ولهذا اختار يحكي  
 ان الاشغال باشتغال في تفسير ذكره الغزالي المتخصص الاخص وانما اخص  
 هذا الاسم ههنا ليكون الحامد كلها مقرونة لمعانيها المستدعية لها فانه لم  
 ينبغ عن جميع صفات الكمال والى الخواص اولى به قال النفا البقي في كشف اليبس  
 في ناول قوله تعالى الله والذين آمنوا اولي بهم واحكامهم وهم في **ن**  
**بعض عرو على النبي المصطفى محمد** النعمة الهدي وقيل السلام  
 والنبي ليمز ولا يمز وجع الاول بناء على كبري وتبرأ وجمع الش في انبياء  
 ككتي وانبياء من الاحتياج قال الامام الزاهد الصفيان في الابانة وعند  
 قول الصالح بن موحاس في مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم يا خاتم النبيين  
 اكبر من كل خير ههنا الكبريا كما ومن هذا قال شمس الاعراب الكرمي  
 في توجيحه مرداكة بلذ قد رجح بين المحدثين النبي والنبوة سمعته  
 عن النبي محمد انه هو غير محمد بن النعل والمنقول لشيخ الزمخشري على ما  
 حذرن فنقول هو المحدث والمحدث والرافع والمرفوع **وهو قد قال ابو حنيفة**  
**عنه الله وعقبة محمد** ثم الشرح بعد الله فصل من الجمل الصلوة على  
 نبيه وبين المصنف ديكتا فصل كتاب وقال وبعد ان وجد محمدا والصلى

ع  
 حاشي الكمل

في المدح ع

على الامام ع

في بعض النسخ  
 في بعض النسخ  
 في بعض النسخ

على نبيه كونه لانه الاضافه قبل اول من كتم بها داود النبي عليه السلام وقيل من  
 من ساعدت الاله في الجن وكان حكيما من حكام العرب وابو حنيفة كنية الشيخ رحمه الله  
 وعن عطف بيان وهو كل اسم عذبة يكشف عن المراءاة كشف الصفة عن هذا  
 البيان انما يكون اذا زاد احكاما من على الاضافه يكون المعنى معروف في كتم المعطى  
 لنبينا عليه السلام وعن عطف اخص للشيخ رحمه الله وعنه انه يجوز ان يذكر على وجه كناية  
 وعنه عن بعضهم بقوله كبريائه او رحمه الله الاول اولى كيدا يكون عطف الماضي على  
 المستقبل صواب وان كان مستقبلا معنى كونه دعاء ثم روي الشيخ رحمه الله في هذا  
 البيت صنعتي الاشفاق والتعجب اما التعجب فيكون بان تكلمت منشف  
 كعتين خطا فغير الواضع في العوض من غير الواضع في العوض من غير الواضع في العوض  
 وهم يحسبون انهم يحسنون فسما وقيل كحديث عليكم بالاكثر فان ابن اسحاق  
 ومنا من التبريل قوله في فاقم وجهك للدين القيم ومن كحديث ذو الوصفين  
 لا يكون وجوبا عند الله **هذا كتاب في الحمايات نظم في العيون في النكت**  
 هذا اشارة الى هذا التصنيف فان قيل اسم الاشراق يستدعي مضاف اليه  
 فالى ما اشار وهو لم يشع في التصنيف بعد قيل داب اصبى في التصنيف  
 ناظر الى رباحه فاعلم الشيخ رحمه الله راعى هذا الواب بشهره عليه قوله بليت  
 فيه طائفة من محققين وقوله والله محققين وقوله في دعوها او يكون اشارة  
 الى ما في ذهني فاول الفكر آخر النعل واليدليف قوله كتم نبي وادم بنى  
 الماء والطين او نقول لا يحمل ان يكون هذا اشارة الى ما سيكتب وهذا ما  
 نطعن من التبريل ثم ذكر الكتاب في ذلك الكتاب الذي سبق لوالله اعلم  
 وفي المتعارف ما كتب في الصكوك هذا ما اشترى فلان الى هذا الذي سيكتب  
 فيه ذكر الشري فنان وتامه في شريط البسوط نظم الكلام اصل من نظم التلوي  
 اجمع في السكك والعيون في عين وهو لفظ مشترك بين علي الهدي والمفص  
 الشئ والنيبوع وغيرها وعد ذات الشئ ونفسه يقال لا قبل من هذا المعنى  
 وهذا الاخر مراد عنها عونا في نفس الروايات دون الروايات والالف  
 واللام في العيون بدل الاضافة كما في قوله فان احسنه هي الما وفي عونا  
 ما واه والكتابة في كتمه فؤدة من النكت كالنقطة والكتبت هو ضرب الارض

في بعض النسخ  
 في بعض النسخ  
 في بعض النسخ

واقل في بعض النسخ  
 في بعض النسخ  
 في بعض النسخ

الكتابة والعلامة على  
 في بعض النسخ  
 في بعض النسخ

في بعض النسخ











عليه السلام

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of text.

الانتم

يضع امله ومن يؤكله من اسرته من **كتاب الصلوة**  
 الصلوة في اللغة غفر من صلح كالزوجة من ثكل واشتق فها من الصلوة وهى الغفر الذى  
 فيه اللاتين لان المصلح يحرك صلوة في الزكوة والسجدة وقيل هى الدعاء الغفر قال  
 ابن تيمية ان صلواتك على اهل دعاءك تنجيت هذه الافعال المحبوبة والاركان  
 المحبوبة صلواتك ما فيها من الدعاء والى بها بالصلوة لانها عاد الذين يكره  
 ومن اراد فبى فبى بها بنصب العاد وياب الى حنبل لانه الاستدلال بالعدم  
 نكاح الذى عيان لى الفقه وبسبب الحاجة لنها الاداء الكامل بتكليف الانفس  
 لانها فقه الصلوة **باب الذى اختص اجنبه** **بمن السائل الشريف** معناه  
 باب الفقه الذى اذكره الذى صلته فيسندى موصولا يليق بذلك الوضوء كما في قوله  
 والذين يبرعون الى الوضوء الذى يبرعون الى الذى وسو مجمل بينهم بقوله من السائل  
**يكفى التزم من الامام لاجل ان اول اقسام** للتكليف ان تكفى الانفس وان يكفى  
 متاخرها التكليف الامام الاستدلال الامام ولا يتاخر وهو قوله في الاصل ان يكفى  
 بعد قوله الامام من التكليف وان كسره متاخره الامام اجزاء عند مجرر والله اوفى  
 وفداً وكذا في ارجاء الروايتين عن ابو يوسف وفي رواية عنه لا يبرح دعا من  
 مبسوط ظهره زاد ثم ينبغي ان يكون اقتضاه الى التكليف قوله كقرا ن حركة  
 ائمة والاصح ذكره في رفع الاحياء والبقية على قولنا ان يوصل اليه ان يبرح  
 كبر من جامع الاستدلال فى الشئ الاسلام خواهر قوله قول الى حنبله اذ  
 واجد وقوله ارق واخو وطى وعون ههنا شئ الاسلام علاو الذين المروى  
 المختار والمغنى الى الفضل قوله وفى نسخة الشروع قوله ذكر كفى الامم في نوار  
 المبسوط ان الافعال على ذلك الخلاف ايضا كى اشار فى مبسوط خواهر قوله ان  
 المقارنة افضل فيها بالاجماع فعل الوضوء فى التكليف وقع هذا فى نظره فليكن  
 في وقت اذ كان فضيله تكفى الافتداء فعند الله بها كبرى الامام وعنده  
 يدركها اذ كى في وقت الفداء كذا فى الشئ الامام العلامة استاد اعالم جيد  
 الدين رحمه الله وكذا ذكره التهمة ايضا **ويشترى العام ما تشبه** **في دفع الناس**  
**من الكوفة** اذ اوضح الامام راسخ الكوفة يقول مع الله لمن جعله وايقوله

[illegible]

وزلا نفاذ لو كلف بالجرية  
من غير عذر بحوز الجماعة







حين انفصل المني عن مثبته من خبز فيكون سفوة وفيما اذا اجتمع امرأتان  
اغتسل قبل ان يبول ثم سأل عنه بقية المني وغيره منه منكم في الكحل بحسب الغسل  
عندما خلا فالول اغتسل بعد ما بال او نام او سقى ثم خبز المني لا يجب الغسل بالاجماع  
من المحيط **والتقصي الوضوء في الطلوع ان كان في صلاة فليصلها في صلاة**  
بالتحاشا منه وصلح ما يمكن امساكه الا بكيفية في الاجماع انقص وضوءه عند  
خلافها وما فيه ما دونه لا ينقص عندهم واكتاف في المرتبة من الحق هل يصح في  
المخدر من الراس ليس يحدث اجماعا وقيل فيه ما من الهداية والمحيط يجوز التيمم  
**بغيره وقيل لا يجوز التيمم باليمين عند المخدر** كلما هو من جنس الارض  
عندهما وعند يوسف لا يجوز الا بالتراب والصلوات في محل عنه لا يجوز  
الا بالتراب وهو قوله الاضربوا الضربا في الصحيح قول الشيخين ثم قالون  
الفان في بين الارض وغيرها ان كل ما يحرق بالان فيصير رطابا كالخشب  
واخشيش او ما ينظمه ولبين كالخشب والصوف والذهب والفضة والرياح  
وتجوها فليس من جنس الارض من التحفة المسئلة الثانية يجوز التيمم بالخير  
عند الاضطراب عند يوسف ومع وجود التراب والصلوات لا يجوز وعند جميع  
يجوز في الفضل بن وصون التيمم بالخيار ان يضرب يديه ثوبا او لبا او  
فسادة او شاة من الاعيان الطاهرة فوقه على يديه غبارا فيتم وكذا اذا  
هبت الريح وارتفع الغبار في المفاخر من المحيط ثم لفظ المصنف ثري مائتا  
المنقلة وهو ما تحت الارض من التراب وفي بعض النسخ يرى بالباء  
الموضوعة من تحتها وهو ما فوق الارض من التراب وهذا صحيح غير ان  
الشيخ رحمه الله استعمل مكانه الآخر عسي تيمم كافر بنية الاسلام ثم اسلم  
**وقام بنية التيمم والحكم بنية الاسلام** بنية التيمم بنية الاسلام  
بعد عند يوسف طافا لما لم يسهل في كتابه الصلوة لصحة التيمم بنية الاسلام  
على قول يوسف وشروطه في اجماع الصلوة وهي الصحيح من مذهبه لان  
نية التيمم من المسلم بشرط فنه اولى قول الاسلام في شرطه من مبسوط خول  
**وقد قيل في تحييد الجوز في الصلاة ان لا يكون في يده**

قوله التيمم مستند  
وعند المخدر جنس معناه  
التيمم بالتيمم عند المخدرات  
صحت

بنيته بنية الاسلام  
بنيته بنية الاسلام  
بنيته بنية الاسلام  
بنيته بنية الاسلام

بنيته بنية الاسلام  
بنيته بنية الاسلام  
بنيته بنية الاسلام  
بنيته بنية الاسلام

الله في صلواته وصلح ذكر الله بغيرها عند يوسف خلافا لما سواه وضعه  
او غير بامره او غير ارض وسواه ذكر في الوقت او بجمعه ولو وضع غيره وهو لا يعلم  
به فعل ما ذكر في اي من الصلوات في رجله ما قد نسبته يجوز التيمم عند ما لا يثبت  
انما يكون بعد العلم وعلى ما ذكر في المبسوط وهو لا يصح به فهو على خلافه واصل التيمم  
حال لا هذا حيث قل لا يدرى ولعله لا يدرى فالبطلان في اي من الله اذا كان  
علما بالباء وظن انه بعد تصدي بالاتفاق لان العلم لا يقدم بالظن والمسلم في  
المبسوط وشيخ الطحاوي قال في اجماع التيمم لم يذكر في اجماع المسألة فثبت انه  
وغيره سواء وعموم من يصلي بدل عليه والصلوات للغير كالسنة للزيادة وبها  
لنزل الانسان وما واهه سواء رجل ايضا وهو المراد في النظم من المغرب عن يوسف  
**وما في المحيوس بالتيمم لم يفتن بركي عنه هذا فاعلم ان المحيوس في**  
السجين في الصبر لم يجد ما اظهره افضل بالتيمم ثم حج عن السجين انه لا يبيد وقال  
بعيد المراد من المحيوس في النظم المحيوس في الصبر اذ في السجون لا يبيد عندهم من  
المبسوط ولو كان معناه ومع غيره بعد عندهم من المختلف لا باس للمؤمن  
**وليس بالتيمم بالعلم في كل وقت ولا في كل وقت** ان يذهب الى باب  
الامير في جميع الصلوات ويقول السلام عليك ايها الامير الصلوة برحمتك وقال  
بكر ذلك وقال في جامع قاضي خان انما قال ابو يوسف ذلك في امر زمام لهم كانوا  
مشغولين بالنظر في امور الرعية فاستحووا زيادة الاعلام ولا كذلك لغيره زمانا  
فصل هذا كل من كان مشغولا بصالح المسلمين كالقاضي والمفتي والشؤيب العورد  
الى الاعلام ومن التراب لم يرد منعه عما اليه اذن قبل الوقت بكن عندهما  
**وحيثما كان التيمم في التيمم في غير وقت الصلاة** بعد عند الوقت وقال  
ابو يوسف لا يكره للمخدر من نصف الاخير من الليل ولا من وقتا في قاضي خا  
وانما وضع في الاذان اذا اقامه قبل الوقت لا يجوز عندهم من المحيط وشيخ الشافعي  
**ويجوز ان يركع في الصلاة في غير وقت الصلاة** اعلم ان في الاولين من  
الحديث فاستخلف اعبا فسدت صلواته وعن يوسف في غير رواية الاصول لا  
يفسد ركع الوقت قبل ان يفسد وقت الشاهد وان قضاها في وقت قبل الشاهد

ابو يوسف لا يشتر  
وجازي ياشترى مخرج  
استان

بعد الاعلام م

قوله خليفة فغيره



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

فصدت صلوة عندك حنيف خلافا لما اصله النبي عليه وسلم وقيل لا يسجد عندك  
لوجود ركعة وهو الاستحسان على قولك حنيف من جامع قاضي خان وإنما قال في الأولين  
حتى إذا أصل ركعة والمسلطة كالمها فصدت صلوة الأمام والعموم عندهم من البسوط  
و**أَبْلَغُ مَعَ الرُّبُوعِ لَوْ تَعَلَّى شَيْئًا مِنَ الْأَخْرَبِ فَإِنَّهُ** أصله قبل ركعتين في ركعة  
ثم تعلم سون وفرا في الأخرين جاز عندك يوسف خلافا لما كان على واحد من بابا  
بعد الركعتين **وَالْمُتَعَدِّي بِقَابِلٍ فِي الْخُرُوجِ يَتَعَدَّى فِي كِلَا الرُّبُوعِ** أفدى بين  
كنت في صلوة الخبر يتابع فيه وقال لا يتابع ثم قيل يسكت فيما زاد قبل الجلوس  
حنيفا لما لفته وهي الظاهر من الهداية وعلى هذا أكاد التلبس في صلوة أختنا  
ولو أفدى لمن بقيت بعد الركوع أو يسجد ليسه قبل السلام يتابع في القنوت  
والسجود عندهم مكان الاجتهاد من جامع قاضي خان صلاد بها تطوعا ولم  
**وَمَنْ قَبِلَ أَرْبَعًا نَظَرًا وَمَا لِي شَيْئًا فَصَادًا أَرْبَعًا** اقرأ فيها من شئنا فاض  
أربعاء عنده وقال لا ركعتين وفي المسئلة ثمانية أوجه وهي معرفة نوى أربع  
**وَمَنْ نَوَى أَرْبَعًا صَبَّحَ شَرًّا كَأَنَّ عَلَيْهِ أَرْبَعٌ أَدْنَاهُ** نطوها وصرع فيها  
ثم أفسدها وهو في إحدى الأولين يلزم قطعاً أربع عذاب وعندهما قضاء ركعتين  
من العون وإنما وضع في الأربع إذا نوى أكثر منها بالبركة أكثر من الأربع في رواية عنه  
وفي رواية عنه في الأربع قبل الظهر وقبل الجمعة أو بعدها أو قبل العصر يلزمه أربع  
ركعات وفي غيره ذلك كذا في بعض المتن في أحد رواه القول وإنما وصح  
في عدد إذا نوى مطلق النفل بالبركة أكثر من ركعتين باختلاف من المعنى  
**وَمَنْ سَمِعَ نَوَاةً فِي الرُّبُوعِ فِي ثَلَاثٍ وَنَوَى لَمْ يَغْنُ** قرأ المقترض الأولين  
الثالثة دون السورة عن علي يوسف أنه لا يقضيها في الأخرين وقال لا يقضيها  
في الأخرين وإنما وضع هكذا إذا في العكس لا يقضي النية عندهم ونظراً للصنف  
في ثالث وأما بعض **تَعْدِيلُ لَوْ كَانَ الصَّلَاةُ قُرْآنًا** **وَتَرَكَاكَ لِلصَّلَاةِ يَغْنُ**  
تعديل لو كان الصلوة وهو الطائفة والقرآن الركوع والسجود وقومة الركوع والوقوف  
بين السجدين ليس بفرض عندنا حتى بنا وعند علي يوسف في رواية غير الأصول  
أنه فرض حين لم يركع رأسه كما ركع أو كما سجد لأجره صلوة وهو قول الشافعي رحمه الله

کتابت بنجامین

ثم طأ نيتة الركوع والسجود على قولها سنة عند الجمهور حتى لا يجب السهو تركه  
وواجب عند الجمهور حتى يجب سجود السهو تركه وبكسر تركه عدل القولين أحبا  
طأ نيتة قومة الركوع وقعدت السجدة بعد قسمة السنة لا يجب على قولها ما لا يقع  
فإن طأ طأ راسه فليكن موضع أن كان في تمام الركوع أقرب جاز وإن كان في انقضاء  
أقرب لا يجوز وإنما يكون أقرب إلى القيام برحمة الربين على عكس ترتيب الوضع  
الكل من مسوط خوارزان، وذلك السيدين أن كان السجدة أقرب لا يجوز  
المختار من المحيطة والهداية ونحوها في الثاني أحام سبعة أحدث فاسقط  
**وتحذف المسكوفة المسددة فتشبهوا بغيره** مسددة مسبوقة  
فلما تم بهم صلوة الإمام فسدت صلوة الكل عنده وفا لأصله يوم  
ثامنة وفي الاحتجاج القول والشيخ يري أن هذا لا يصح غسله انتهى  
القول على قرب المصل خوف الروع أو شح راسه وشال الدم جاز أن يغتسل في  
الشيخة ويغسل الوتر في الانصاع وبين عند علي يوسف وغسلها لا يجوز بل يشترط  
وانتقل إلى الصرف **وبين بين الغداز والاذن من وجهين** الغداز غافل  
البياض الذي بين الغداز والاذن فيسقط غسله بالانحاض عند علي يوسف وقال  
لا يسقط والغداز اسم لموضع نبات الشعر الذي على البياض من المسحوظ الكف  
**وتكشف ربح الساق نحو وإذا ما كان دون الموضف أيضا** الكف أربع  
العورة وما دون إلى النصف لا يمنع جواز الصلوة عنده وفي النصف عنه روايان  
فأعبر الخروج عن العدة وعدم الدخول في صفة وعندهما الرفع ما منع جواز الصلوة  
**وأما في المحرم فمكلا** حذر الطريق **فما إذا** الإحصاء أقل الجمع إلى خمسة  
الطريق وما إذا النساء اثنتان عند وما لثلاثة أما إلى خمسة فيستغنى باقتداء  
الصالحين لا قامت إلى خمسة عند علي يوسف وعندهما لا يستغنى الا باقتداء الثلثة ويصون  
سد الطريق أن يكون بين الإمام والقوم طريق يمر فيه العجلاء حتى تمنع صحة الاقتداء  
فقال بعض الطريق واحد أو فذكر بالأحجام جان وكل ما أجواز لانه إذا قام في الطريق  
وأصله ببقية وبين الإمام طريق يمر فيه العجلاء وذلك لا يمنع الاقتداء فان قام أو غلط  
المعذور أو الطريق وأفاده لبعض اقتدائه ولا يستغنى الطريق لأن صلوة من قام على

مهندار القبة والفسطاط والوعاء رصع  
الاشراج اعطى في انتفاخ العيون مقنا  
الاسفل الذل من العار والاذن ستمغضله  
الاشراج في الارض من اهل الملقن من الهم  
كاللقن في الارض من اهل الملقن من الهم  
واجب ان يفتح من حال الملقن من الهم  
واجب ان يفتح من حال الملقن من الهم  
فخصوا في خضض الحية فخلان  
الذوق لا اذ اسر من

والانسان جمع عند في جماعته  
لبحجة وفي ذوات النساء  
ارتفاع حيلولة الطريق  
بنيامها فيه

الجلد کردن و در جبهه انجمن قلم



١٢

الطريق مكارهه فصلا في حق من خلفه وجوده كعدمه ولو قام على عرض الطريق ثلث  
 انفسه الطريق وجازت صلوة من خلفهم لان الثلث صيف وعندها ايضا الصوف  
 لا يبق الطريق حائلوا هذا لانفاق ولو قام على الطريق ثلث في حق قيس بن  
 يوسف اثناون كالثلثة ففسد لها الطريق ويجوز صلوة من خلفها وعلى قول  
 يجوز من فتوى في حق من المحيط وصون الحيات امره صلت خلف الامام وقد  
 نوى احاطة النساء فوفقت في وسط الصف فانها تفسد صلوة من عن يمينها ومن  
 عن يسارها ومن خلفها بخلافها فلو عدنا فان كن ثلثا وقفت في الصفقة تفسد  
 صلوة واحد عن يمينهن وواحد عن يسارهن وثلث خلفهن الا ان الصوفين هذا  
 هو جواب ظاهر الرواية فان كانت امرتين تفسدان صلوة اربعين فمن عن يمينها ومن  
 عن يسارها واثنين خلفها بخلافها وعن يوسف روايتان في رواية جعل اثلاثا كا  
 لثنتين وقال لا تفسدان الا صلوة خمسة نفر واحد عن يمينهن وواحد عن يسارهن و  
 ثلث خلفهن بخلافها وفي رواية جعل المثنى كالثلاث وقال لا تفسدان صلوة واحد عن  
 يمينها وواحد عن يسارها واثنين خلفها الى اخر الصوفين من الميسر والمحيط اخر الصوف  
**لو دُرَّاهُ مَصْلُ تَحْبَرُ بِمَا يَسْرُؤُ وَيُسَوِّغُهُ** بخبر يسر بان قبله قدم  
 ابوك فقال الحمد لله او يخبر بسوء بان قبله مات ابوك او ماتت امك فقال ان الله  
 وانا اليه لاجعون او قال الاحول ولا حق اليه العظيم او يخبر بعجبه فقال  
 سبحان لا يقطع الصلوة عندي يوسف وعندهما يقطع وفي الاسترجاع قيل يقطع  
 بالانفاق وفي الاجماع هو على الخلاف وهذا الخلاف اجمع اذا اراد اجاب حتى اذا اراد  
 اعلا حادثة في الصلوة لم يقطع بالاجماع من الهداية والتخفة والنقل للركاب في البلدان  
 يجوز قاله ان يكتسب على النقل على الدابة باما في المصر اذ هو خارج المصر  
 يجوز في قولهم والمسا في وغيره سواء في الصحيح من اذ خرج من مصر الى ضيعة جاز  
 له ان يصل النقل على الدابة ويخفف الخروج من المصر اذا فرق البنيان هو الصحيح  
 وسواء افتتح الصلوة مستقبل القبلة او مستدبرها من التخفة والمحيط وغيرهما  
**وَلَوْ فِي الْعَدْرِ كَانَتْ رُؤُوسُ عَيْنَا خُرُوجِ فَلَمَّا دَخَلَ ظَهَرَ الْمَعْدُورُ كَمَا سَمِعْتُمْ**  
 وصاحب الجرح السائل وصاحب سلس البول والمبطون ينقص عندهما عند خروج

ووقع في الصف

لو دُرَّاهُ مَصْلُ تَحْبَرُ بِمَا يَسْرُؤُ وَيُسَوِّغُهُ  
 بخبر يسر بان قبله قدم  
 ابوك فقال الحمد لله او يخبر بسوء بان قبله مات ابوك او ماتت امك فقال ان الله  
 وانا اليه لاجعون او قال الاحول ولا حق اليه العظيم او يخبر بعجبه فقال  
 سبحان لا يقطع الصلوة عندي يوسف وعندهما يقطع وفي الاسترجاع قيل يقطع  
 بالانفاق وفي الاجماع هو على الخلاف وهذا الخلاف اجمع اذا اراد اجاب حتى اذا اراد  
 اعلا حادثة في الصلوة لم يقطع بالاجماع من الهداية والتخفة والنقل للركاب في البلدان  
 يجوز قاله ان يكتسب على النقل على الدابة باما في المصر اذ هو خارج المصر  
 يجوز في قولهم والمسا في وغيره سواء في الصحيح من اذ خرج من مصر الى ضيعة جاز  
 له ان يصل النقل على الدابة ويخفف الخروج من المصر اذا فرق البنيان هو الصحيح  
 وسواء افتتح الصلوة مستقبل القبلة او مستدبرها من التخفة والمحيط وغيرهما  
**وَلَوْ فِي الْعَدْرِ كَانَتْ رُؤُوسُ عَيْنَا خُرُوجِ فَلَمَّا دَخَلَ ظَهَرَ الْمَعْدُورُ كَمَا سَمِعْتُمْ**  
 وصاحب الجرح السائل وصاحب سلس البول والمبطون ينقص عندهما عند خروج

الوقت لا غير وعندها فرغ من دخول الوقت لا غير وعندها يوسف عند ايها كاذب وثمن الكاذب  
 بين اي يوسف وصاحبه يظهر فيما اذا نوتها بعطوط الشئ في ثلث الشمس لم ينقص  
 عندي حنبلة ومحمد لعدم الخروج وينقص عندي يوسف وزفر لوجود دخول الوقت  
 ولو نوتها في وقت الحجر ثم طلعت الشمس ينقص عندهم للخروج الا عند زفر لعدم الدخول  
 وانما قال عند الخروج ولم يقل بالخروج لان الفرض هو كبر السابون كمن الشرح اسقط  
 اعتبار في الوقت للحاجة وعند الخروج يعدم الحاجة فيجوز لكل الحدث فيكون الخروج  
 شرط اعمال الحدث اذا بشرطها يوجد حكم عنده لانه وبظهر هذا في عدم جواز السجدة  
 على الخف بجوز في الوقت لا عرف في جامع الكبر للزبدوي وغيره ثم قيل وردت معذرة  
 استيعاب السيلان وقت صلوة كامل اعتبارا لطرف الثبوت بطرف السقوط فان  
 المستحاضة اذا انقطعت وقت صلوة كامل فثبت من الاشياء وفي الفل من كل الاجزاء من المخرج  
**وَلَوْ سَجَدَ اِلَى كَاهِنٍ وَفَرَّدَ يَجُوزُ لَوْ اَعْدَتْ حُرْمَتُ كَاهِنٍ** سجدة على الكاهن فسد صلوة  
 في ظاهر الرواية وعندها يوسف انه يفسد سجدة لاصولته حتى لو اعادها على موضع طام  
 جاز **وَالْأَصْبَحُ طَائِفًا بِاللَّيْلِ الرَّاسِي فِي حُرْمَةِ أَوْ مَقَرِّ** الكثرة حيض عند ان  
 تاخر عن دم الحيض وان تقدم ليكون حيضا وفلاحي حيض على كل حال تقدم او تأخر  
 وتفسير الكثرة ان يكون على لون الماء الكثرة قال ابو علي الرقي في رحمه الله اقل الحيض  
**وَالْحَيْضُ ثَوْنَانِ وَالثَّلَاثُ وَكَأَنَّ ثَلَاثَ عِدَّةٍ ثَلَاثَ** عده بثلثة ايام و  
 ليلتها في ظاهر الرواية وقال ابو يوسف اقل الحيض يومان وليلتان واكثر اليوم الثالث  
 وليلته ثم اختلف المتأخرون في تفسير الاكثر قال بعضهم ثلثة عشرة ساعة وقيل ستة  
 عشر ساعة وقيل ثمانية عشر من الشغل في الحيض وفي بعض هذه الفضل الكرماني عند  
 يوسف يومان والاكثر من يوم ثلث وهو سبع وستون ساعة فذا اعتبر الاكثر سبع  
 عشرة ساعة كلبا يبق يوم اكل اذ هو حكم الكثر ثم قال في الشفا اما تفسير ظاهر المذهب  
 ان تحفظ وقت اول الروية من اليوم او قبله فبكر الثلثة من الزمان وقيل ذلك الوقت  
 بيانه رات الدم عند غيبته الشفق من ليلة الاثنين وانقطع عند غروب الشفق  
 يكون حيضا ومن يمكن النقل العائ **وَأَشْرَطُ لِبَعَاةِ الْإِعَانِ** العائ  
 في الحيض والظهر ينقل بخره عند يوسف وعليه السكوني وقال لا ينقل الا بمرتين

الشئ من ليلتين لا يكون  
 حيضا وان انقطع قبل غيبته  
 في روايتنا لعددنا ليلتين  
 الاصلية او لعددنا ليلتين

الوقت







ان قلت من الغشاق عشر  
وقد اختلفت في تقديره  
على ان يجمع ويؤخذ من كل واحد

ان قلت من الغشاق عشر على ما اجمع عليه فان تركه باعانه حتى اذكر ان روى عنك يوسف ان عشر  
فقد انفصل على البائع اخذ من الفضيل وهو المار بالليل وما زاد على الفضيل لان صان  
العمل المشتري فاما اذا اجر الاصل منه حتى اذكر ان الزرع يجب على البائع عند حنيفة وعلى غيره  
عندما من المبسوطين والنفيل هو الشيء الذي يجزأ خضره لطف للرواب والغشاق  
يسمون الاربع قبل الادراك فضيلا ما بنا ونقول لا عشر عليه اي لا يجب على المشتري في كل المشتري  
العشر كما قال بل يجب عليه مقدار ما زاد على الفضيل وقوله وهو على البائع اي قدر  
الفضيل رجوعا الى الفرق مكنى وهو الفضيل ولوفا المصنف وهي وجوبها الى قيمة الفضيل  
وقوله يحيل عشر السجدة كذا من قبل خرفه العشر على عشر السجدة من فروع المشرط عند  
خلافها وانما وضع في قبل خرفه اذ خردوه كجوز عندهم ولو يحيل عشر الارض قبل  
الزراعة لا يجوز عندهم وبعد الزرع قبل النبات على الخلاف في الاصح وبعد النبات يجوز  
عندهم من اجماع الكبار لقاضيه والمبسوط عنك يوسف من الذي بالخبر وجوه  
**ويا خذ البائع عشر السجدة عشر في الزرع بالمرور** او بالخروج من عشر السجدة  
دون الخبر وان من جملة يفسرهما وجعل الخبر تبع للخبر في المالية كما جاز  
وقف المتقول تبع للعقار وعندنا عشر السجدة دون الخبر والنظم محمول على المورور  
بهما جملة ومعنى المسألة اذا ساوى ما في زرع او اكثر وصلى للبقية ثم ذكر العشر ههنا  
واراد به نصف العشر الحاقا لاسم اكل على البعض اذ يوزن من المسلم ربع العشر وفي  
الزهر نصفه ومن الخبر في العشر وقوله عشر السجدة اي من قيمتها لكن ينفقه اهل الزرع  
لا اهل الاسلام وانما وضع في الزرع لان العاشر لا ينفق المسلم اذا امر بالخبر بالانفاق  
من مبسوط خردوه زلفه والهداية والفتاوى وغيرها دفع الزكوة الى رجل يظنه  
**ودفع الزكوة بالخبر في قوله باق عينا فافهم** فافهم بان ان غنى  
او ما يسمي او كافر او ايو او ابنه فلما اعاده عليه عندهما خلافا لابي يوسف وعن  
ابن حنيفة في غير الغن كقولك يوسف فخص الغنى بالذكورة النظم احتراز عن هذه  
الرواية وان كان النظم هو الاول وهذا الاحتراز يدفع في الزكوة انه مضروب  
اذا اذ اسكن فلم يجز او يحكى واكثر رايه انه ليس بنصف لا يجزيه الا اذا علم ان غيره  
هو الصحيح ولو بان انه عتبه او مكاتبه او امرأة تبعد عنهم وان بان انه نوح

اخر قبل هذا وفي السنة مضربا او يصدق من غير ذلك اذا ان خط البراءة عنك وعندهما  
لا يصدق غير معين ولو لم يكن في السنة مضربا او لا يصدق لظهور كونه معين فان البراءة  
ثم يصدق في السوايم واموال التجار لم يشرط ابراء البراءة في اجمع الصنف وشرط في  
الاصل قال في جامع قاضيه ان الاجر انه لا يشترط في الاصول الباطلة على الروايات كلها  
وحجج النظم على رواية اجماع **عن كذا في المال قد ناله كذا في الوجوه في سوا**  
وجعل له نصاب من الاثمان او السوايم او عرض التجار في حال الحول ووجبت الزكوة  
ثم حال الحول ثانيا لم يجب الزكوة في الحول الثاني في السوايم بلا خلاف بيننا سواء كان  
ذلك في العين بان كان قايما او في الاثمنة بان استهلك النصاب ثم استفاد نصا بما  
اخر في الاثمان وغيره في التجار فكذلك عندهما في الفضيل وعندك يوسف ان كان  
في العين لا يجب الزكوة في الحول الثاني وان كان في الزكوة يجب في المستفاد كقول  
وعندك فيجب في الفضيل من المحيط ومبسوط خردوه وانما وضع في دين الزكوة  
لان دين التدوير والتكليفات لا يجمع بلا خلاف كما من لا يفي في التولوا والعشر عنك  
**والحنس في العشر والنزول في ربيح وبكسر في فاعطى او عتبه** في ربيع  
فيها اجماع المسئلة الثانية لا حنس في ربيع عنك وعندنا فيه الحنس قال ابو يوسف  
في الاحمال سالت ابا حنيفة فقال الحسن فيه فلم ازل به حتى قال فيه الحنس وكنت اطبه  
كالرصاص حتى بلغني من اهل الصنعة انه ليس كذلك ولا يطعم بل لنا نفوما ومجود  
كما نطقت فرحت عن ذلك من العيون والفتنة الزبني بكسر الباء بعد الفتحة المسئلة  
من الحنس **واكثر في الوجوه لا المحط من بوعا يحسنه بالشرط الكثر المجر**  
في ارض مملوكة يحسن بالانفاق والباقي بلوا عنك يوسف وقال لا يجوز له ولورثته  
ان مات وان لم يعرف فلا قضى ما كان يعرف في الاسلام والحق طاله هو الذي ملكه لاحام  
هذه البقعة او في الفتحة سمى به لان الاحام خطا لكل واحد من الغنيين ناحية ونحو  
هذا ذكره في خلاف في الاصل المملوكة اذ في المباحة يجب الحنس والباقي بلوا عندهم وفيه  
طول يعرف في الهداية وغيره بالحسن بكسر الهمزة لفظ المصنف وبفتحة اصح حسن القوم  
اخذ حسن اموالهم من حطهم في الخبر **اذا اشترى بئارا وكان قايما في الزرع عليه**  
**بل ما ورا في فضيلة الفضيل وروى على البائع بالليل** باع الزرع حتى ينفصل المشتري

ان قلت من الغشاق عشر  
وقد اختلفت في تقديره  
على ان يجمع ويؤخذ من كل واحد

ان قلت من الغشاق عشر  
وقد اختلفت في تقديره  
على ان يجمع ويؤخذ من كل واحد

ان قلت من الغشاق عشر  
وقد اختلفت في تقديره  
على ان يجمع ويؤخذ من كل واحد

ان قلت من الغشاق عشر  
وقد اختلفت في تقديره  
على ان يجمع ويؤخذ من كل واحد

ان قلت من الغشاق عشر  
وقد اختلفت في تقديره  
على ان يجمع ويؤخذ من كل واحد



ای مردم



العشاء في وقتها في الطريق وذكر في القرآن افاض عرفات يوم عرفة بعد غروب الشمس الى ان المزملة  
تجمع بين فرض المرفة يعني المغرب والعشاء في الطريق في وقت العشاء لم تجزه عندهما ويحيد  
بالمرادفة وقال ابو يوسف ياكل ما صنع وتلاعادة عليه ذلك وهذا وقت بالنظم ونظم  
الفرق بين الاحاد عاد الى ان كان عند من من شرع الطلوي وقوله بعد عرفه الى بعد الوقت  
بعرفات **لو صلى الحزم في غير الحزم** **في الحج والعمرة لم يكره دم** صلى الحزم في غير الحرم  
للتحليل عن الحج او العمرة فلا دم عليه باضغ عن المكان بعد اداء المناسك وقال عليه دم  
**ويحكي الحزم في الاضطرار من تعديج الهدى الى استسار** والعصر اذا حل  
بفتح الهدى لا يجب عليه الحلق او القص عندهما وان فعل كان حسنا وعنه يوسف  
روايتان في رواية يجب عليه احدهما وان لم يفعل فعليه دم وفي رواية عنه ينبغي ان يغسل  
والا فلا شيء عليه وهو ظاهر الرواية فاذا اختلف في طهارته رواية من بسوطه او لم  
وجام المحبوني وقوله استسار لغة المصنوع وقيل اللام بطريق الغليل اوجب على  
**والبدنك مما وجبت يديها ثيابي** مكة ما في آخرها نفسه بدنه  
بالدخول وجب عليه عند الاطلاق بقر او جزور او لا يجوزها في غير الحرم عند  
وعندهما يجوز وما في ثلثي وهو جواز المسئلة ولو قال الله على هذا وجوزوا بين  
الحرم في الهدى دون الجزور عندهم فلما اختلف البدن في النظم من بسوطه امر رجل  
**ونحرم ليعب من احدهما عن واحد من امرين** **فما بجدة** وآخرة بجدة فاعزم  
**واجاب ببيانك عند ما بجدة** عن احدهما فاعزم عندهم بفتح الحج عن نفسه ولا يجوز  
تعين احدهما عندك يوسف وعندهما يصح ولا ان يعين احدهما واختلف في التعيين  
قبل الشروع في العمل ان قبل الطواف وقبل الوقوف بعرفة اذ بعد لاجتماعهما ولو اقرم  
ينوي عنهما جميعا يقع عندهم ويضمن ما اتفق من ايها ولو اقرم لا ينوي احدهما  
لا تنقض فيه قالوا ينبغي ان يصح تعينه اجماعا وان اقرم عن ابويه اجزاء عن احدهما  
من جامع قاضي خلع وصاحب الحديث وقوله ولهم لنفسهم المسئلة لا ينقض حشيش  
**ولو رعى الانسان ما كان الحزم** **فما به بائس** **وقال قد ظلم** اكرم بالاجماع و  
لا يرعى حشيشه عندهما وعندك يوسف لا بأس به والمال عند العرب النعم من العرب  
**كله الكدح** **يقع اشهد على الكتاب** **بلاياك** **مفتي الخطاب**

الحمد لله الذي جعل في الدنيا دار فناء  
وعلى ما كان من الدنيا دار فناء

[illegible]

*(Faint handwritten notes in Urdu script)*

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

الغريب كالغريب من احوالهم  
الغريب كالغريب من احوالهم  
الغريب كالغريب من احوالهم

رجل كتب كتاباً بالخط طبرستان بان كنت تزوجت علي كز او اشهد علي الكتاب بان قال هذا كذا  
 لا فلانة فاشهدوا علي ذلك فان قرأ عليهم الكتاب او اعلمهم بما فيه ولم يقرضوا الكتاب  
 بالاختلاف بيننا وان لم يقرأ عليهم ولم يعلمهم بما فيه يصح عندي يوسف خلافاً لهذا وهذا  
 الاشهاد ليس بصح الكتاب فانه صحيح بدونه بل يمكن المماثلة من اثبات الكتاب عند  
 التماجد وبيانه ان اذ اجمد الموضع اكتب فشهدوا ان هذا كذا بال فلانة ولم يشهدوا  
 بما في الكتاب بقبل هذه الشهادة عندهم وبقيت النسخة خلافاً لهذا ولو كنت صكاً علي فتم  
 واشهد علي ذلك لا يصح ما علم بالشاهد ما في الصك لاجتماع المحتوم وغيره سواء  
 على القولين ثم الكتاب انما يصح بتعمد الكتاب اذ اقرا الكتاب بين يدى الشهود  
 او اعلمتهم بما فيه ثم قال تزوجت نفسي منه وبرهها لا يصح بتعمد من مبسوط اخره  
**لو كنت من غير كفو وضوا الاكتم بما جاز ان يصح حوا** تزوجت نفسيها من  
 غير كفو برضا بعض الاولياء فلما بقي حتى اقرضت عندي يوسف وعندهما لم يسمع  
 ذلك ولم يظن المصنف كفى وقال في المهر يدب الكفو الكفو الذين الكفاه الكفاة في الفقه  
**ومن على الانفاق والمهر كفو كفو من فاق عاها وظن** معنيته عندهما  
 حتى ان النفقة في البسار لا يركب فيها الزرع على المهر والنفقة وقال ابو يوسف لا يعبر  
 الزيادة اذ كان قاراع المهر ويكتب كل يوم ما يفتق عليها قال في جامع قاضي والخوا  
 بهو الصحيح لان المال عا دورا **لا يصح تزوج من عاها في الانفاق ذو عاها**  
 الكفاة في المال معنيته وهو ان يكون ماله المهر والنفقة وهو المعبر في ظاهر الرواية حتى  
 لا يكملها ولا يملك احداهما لا يكون كفو والمهر اذ ابا المهر المستيمين لكن ما رواه هو صحيح  
 عرف فلا يشترط القدرة عليه وعن علي يوسف اذ كان يقدّر على المهر دون النفقة لا يكون  
 كفو او على العكس يكون كفو من المهر او عاها مع قاضي خاني وروى الحسن بن زياد عن علي يوسف  
 ان العجز عن المهر والنفقة او عن احداهما لا يبطل الكفاة وعندهما القدرة عليهما  
 شرط الكفاة كذا ذكر في القولين وقوله وجا في الانفاق ذابن لا يحضر العجز وضد  
 يعين بعضه ولا يكون كفو **وهو يفتق الكفاة الحرف واليمن مثل لا يفتق**  
 الكفاة في الحرف معنيته عند علي يوسف حتى ان الحرام لا يكون كفو للصبر ولا التاكيد  
 كفو للجور قلت في المسئلة في كيفية الاختلاف في اكتساب المهر الاطراف

فصل في الباب فاما العبد حقير  
الفاقيه في الغنا لان الزيادة عليه  
لما جعل الكرم والسعة كسفا

فروا ولا تعجزوه عنه بها  
من الحرجين المهر الباسط الكفاة  
منه الى يوسف طلقا سوار  
الاراعل العظمى اولين فولد  
الاغنى قد اراى البصر العجزين  
الانفاق سوارى فاق اهل المهر  
واولها روارا بن زيار عتبة  
بنه فمركه وصدوا ان اضمر  
يخمن المهر وهو رايه احسن  
من كل كنه اليوسف سوار

الحرف بعينه الكفاة عند الموسس  
ان التعبير بهذا الحرف منها وعن  
حقيقه وعجزهم انه لا  
ير الكفاة عند الموسس الا انما  
فيقول الشئ حصر

فان تسميهم فقولوا اينما سلكوا من قبلهم فاصطوبوا  
عنه ولا يملك لغيره اذ يدين الله بنبيه



Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of prose.

والقاضي في

ما تيسر من الدنيا  
فمنع وعندها ما ياتل  
لا يبع بالاجانح

فقال فضلي زوجتي فلان من فلان فقال فضلي  
أطرت وجهي عليه أياك الزوج تزوجت فلانة  
وفلانة بخلافه فقال فضلي زوجتي فلان  
أقول أنت المرأة زوجت نفسي من فلان  
الغائب فقيل عن فضلي  
مصحف

فيها الاحتمال وفي لفظ النظم ايضا اختلاف من بعض النسخ وهو بعد وهو لفظ الصنع وهو  
 في بعضها ولا بعد وهو حاصل ظاهر في منزهة الكتاب والمنهجية والهداية ان عن كل واحد  
 من علمائنا فيه روايتين اظهر روايتي الخيفة لا لا يعتبر الكثرة في الحديث اظهر روايتي  
 في يوسف انه يعقبي واظهر روايتي محمد ايضا انه يعقبي فدل هذا وهو على ما اذيع رعية  
 اظهر روايتي في خيفة وابي يوسف وترك اظهر روايتي محمد في قوله وفي بعد رعية اظهر  
 روايتي محمد وترك اظهر روايتي السبخي ولا شك ان رعية اظهر روايتي اولي من العكس  
 قال في العيون وفي ايمان الموقين ان يعقبي المسئلة الثانية من له اب في الاسلام كنو  
 لم له اب في الاسلام في رواية عن علي بن يوسف وعنده ما يكون كنو او الاسلام في الحديث  
 الثالث لا يعتبر اجماع من يبسوط خواهر زوجه في اجماع في من خالف الصحيح جواب  
 ظاهر الرواية **وعمد في الباب واحد بلا حيز في نسخ النسخ فاعلم** عن  
 الباب واحد اذا زوج الصغرى (الصغيرة) ثم بلغها الاخير لها عند علي بن يوسف خلافا  
 لها واطلاق اجواب وغير الباب واحد ينال الام والرض هو الصحيح من الرواية لقضو  
 الراي في الصغرى وقتل الشفقة في الاخر ولا خيال من الباب واحد بالاجماع لا عند  
 علي بن ابي حمزة واسماعيل بن عتبة من يبسوط خواهر زوجه والمخالفات فصولي وجهت  
**وجاء في توفيق شطر العقيد على قول نكاح بالبعد** فلانة من فلانة ومما  
 غابا عن ولم يتكلم عن ذكر المجلس قال ابو الفوارس تزوجت فلانة وهو غايه ولم يقبل  
 عنها اصد وقال في الموطأ تزوجت نفسه من فلانة وهو غايه ولم يقبل عند اصد بن يوسف  
 العقيد وبني الاجان قهرست مسائل فدل فيها اختلاف وهي لما ذكره ونلتشه  
 لاختلاف فيها انها يتوقف وثمة بالاجان وهي هي ايضا لو كان قبل المجلس قابل  
 في كل مسألة من جامع المحبيني وقوله يتوقف شطر العقيد المجلس خلاف في حديثي منظر  
 مع يقول احد **قوله انما الزوج علم النوة علم اتصاف العقيد قوله المطلقة**  
 اسبغت المرأة وزوجها كما في موضع علي بن ابي حمزة الاسلام في في ففرق بينهما فاعلم علي بن يوسف  
 هذه الفقرة فتشخص لا يتوقف عند الطلاق بها لو اسلم وقال لا طلاق وانما في  
 في جوابها فان الزوج ان كان هذا الاسلام فان كانت المرأة كنية اقتراعا  
 النكاح وان كانت بمجوسية او ذمية على كنية عرض عليها الاسلام فان املت

في فقر بينهما فعدله  
 سلم وقال لا طلاق وانما وقع  
 المرأة كناية اقرار على  
 وعليها الاسلام فان املت  
 على ان يكون  
 لا طلاق فان يرق  
 حصل لا طلاق لانه  
 لا يفسد ما هو لازم  
 في الطلاق لان  
 لا طلاق لان  
 لا طلاق لان

والا فرق بينهما ويكون هذه الفروقة نفسية بلاضاف وهذا اذا كان الزوجي الآتي من الهل  
فان لم يكن بان كان صعبا عقل الاسلام حتى اعتبر بان اختلف المشايخ فيه قال  
بعضهم من نسخ وقال بعضهم من طلاق بمسوط خواهم زلفه والى صان الاباء عن الاسلام  
والرد من جهة الزوج كلما نسخ عليه يوسف وكلاما طلاق عند محمد والرد  
نسخ والاباء طلاق عند جعفر من العون اختلف الزوجان في المهر اى في مقدار  
**والقول في الصداق قول النفل انه لم يكن مستنكر في العقد** المسمى العقد قال  
**ولم يحكم فيه من المثل** **قال كل في ذاك من المثل** ابو يوسف القول قول الزوج  
الا ان ياتي بنى مستنكر او قبل مستنكر شرعا وهو ان يدعى ما دون عشر واعم او يترك  
زوجها على حل او خنزير وقيل هو لا يهر مثلها عادة بان يدعى مائة درهم ومهر مثلها  
عشره الآن وقولنا انظم مستنكر في العقد لم يمت الى هذا اى ليعقل نزوه مثلها  
هذه المهر عادة وهو الاجم وقالنا حكم من المثل فانما شهد له من المثل فانقول قوله مع  
يحيى وتفسيره ان يدعى الزوج الف درهم والمهر الفين فان كان مهر مثلها الى الزوج فانقول  
مع غيرها بانته ما تزوجه على الف وان كان مهر مثلها الف فانقول له مع يمينه بانته  
ما تزوجه على الف وان كان مهر المثل بين الدعيين بان كان الف وحسبنا بخلاف  
كل واحد من ما على عوى صاحبه واذا اختلف لم يثبت واحدة من التسميتين فيجب  
القضاء من المثل من المسوط وجامع المحرر الزهر من المثل بان لم يكن في  
**وليس من المهر من النقة** **الزوج الطلاق قبل النقة** العقد تسمية ليس  
برهن بالمقتضى في قوله لى يوسف حتى لو طلق قبل النكاح بها والرهن قائم ثم هكذا  
لا يهلك بالمقتضى بل يهلك امانة وتزوجه على الزوج بالمقتضى وقبل الهلاك ليس بالحسبة  
وعندنا هو مهر من النقة حتى يهلك عهدها بالمقتضى والبرج واحدها على صاحبة  
كان قيمة الزهر من النقة او اكثر وان كانت اقل من قيمة النقة يرجع الى تمام قيمة  
النقة والزهر بالمسمى نصفه رهن بنصفه اذا طلقها قبل النكاح اى الوقع بالجامع  
فاذا المهر النظم من المثل وفيه طول في مسوط خواهم زلفه وتزوجه على هذا العبد  
**وقيل من المهر خذ قيمته عبدا قال كره من المثل فله** فاذا هو خذ بلفظه قيمته  
لو كان عبدا وقالنا يهر من المثل والخلة العقيقة من المخرج

در القواعد الصداق  
ای قدر است

عقلها ولا تنفع عن حسن  
سم وتبين حال الزمان في الدنيا  
وروي عن ربه في جلاله  
فبلى الوطن وقابله

والاصح فيه ان الفزع الدعاء والذكر  
من بيده الفاعل والظاهر  
يشهد له بالمثل لان العجب  
الاصح باب الفاعل

ليس هذا هو المثل  
ويزيد من ذلك وهو علمها  
وجوبه للمثل الكون فيها  
بالمثل فمثل الكون في التبع  
تبعه وعندنا هي التبع  
الاصلي لان الفات الاصل  
وات التبع خلفه من المثل  
صاحبه من المثل قائم ويكون  
ترفع به منها والتبع  
وعرفوا ووجدوه  
فمنه انوار كشمس











اجماعا وان لا يجوز ادراك الشيء مع الاحكام اذ لو جاز لاجزأ التيمم اجماعا وانما  
 في الامام والمختار جميعا والاطلاق النظم يدل عليه من مستأين من قال هذا  
 اختلاف عصر لاحقة فكانت آية في عهد جليل بحيث لو انصرف  
 ليتوضأ زالت الشمس وفي عهد ما قوتية وكان في الامام اكلوا بئس والسرخسي يقولان  
 في ديارنا لا يجوز التيمم للعدا ابتداء ولا بناء لاحاطة الما بالمصلي فلا خوف  
 من الخيف يجوز وقيل هذا اختلاف في جهة من المحيط وجام المحبة **والجواب**  
**المتين ان تيمم للمسلم واجزا حلالا** كما العجيج المحب في المصرا دالم  
 بجرما صار ونجف الهاكك او تلف عضو ان اغتسل جاز في التيمم عند خلاف  
 لما وانما وضع في العجم المغمى اذ المريض والمسافر يجوز التيمم عندهم وفي الجنب  
 اذ في المحرث لا يجوز التيمم اجماعا على ما ذكره الامام اكلوا بئس وهو الصحيح **والجواب**  
 الامام السرخسي في الخلاف ومنهم من قال لاحاطة في الحقيقة فافوخة اجاب  
 في بلد لا يوجد فيه ماء صار وما في بلد يوجد لكن بالثكنة ومنهم من حقق  
 التيمم في بعض مشايخنا قالوا هذا كله في ديارنا لا يباح فيه  
 التيمم لان في ديارنا احرارنا يعطونهم فيخرجونهم ان يرضوا  
 ثم يغتسلوا الخرج من محبة وجعلنا فيهم **فيسئل المحقق في عصره**  
**لم يجب التيمم دوى ابراهيم عن الاخير** **وفاء في رعا الشافعي** المحقق  
 في موضع لا يجد فيه ماء ولا نرا بالها هو يوضأ الصلوة الى ان يجد ماء يظهر عن  
 وقال ابو يوسف يصلي باليا تشبه بالمصلي ثم بعد صوم الى جنبه  
 في رواية الى حفص وضع الى يوسف رواية الى سليمان قال بعض المشايخ  
 على قول الى يوسف انما يصلي باليا اذ الم يكن الموضع يابا اذا كان  
 يابس يصلي بالركوع والسجود وتوالت ليس معه مطهر ان لا يملكه حصيلة ايضا  
 حتى لو امكنه نقر الأرض او انحاط واخراة التراب الطام يفعل ويتم ويصلي  
 في المحيط **والعصر حين الخريف** **فقد صاع** **فقد صاع** **فقد صاع**  
 حرم وقت الظهر دخول وقت العصر حين يصير ظل كل شيء مثليه سوى  
 في الزوال وقال امثله وانما خصه النظم بدخول وقت العصر وسكت  
 عن خروجه وقت الظهر من ان في الشروع مجموع وقت الظهر يخرج اذ اصاب  
 فان

في التيمم

في الزوال وهو الذي يكون للظلمة وقت الزوال

طريق مثله بالانصاف على رواية الحسن ولا يضل وقت العصر حتى يصير مثليه  
 والوقت الممهل الذي يسهله التمسك بين صلوتين على هذه الرواية من المحطوم  
 والعصر وقت على طريق حذف المضاف واقام المضاف الله فقامت كقولهم  
 الظن نصف صاع اي صدقة النظر **والاخرى في اذان المغرب ولا كلام في**  
**اذان الخطيب** لا يفصل المؤذن بين اذان المغرب والاقامة بالجلوس بل يصلي  
 بسكينة وقال لا يجلس جلسة خفيفة او يصل مكروها اجماعا في جميع الصلوات  
 غير ان المصلي في سائر الصلوات بالصلوة حتى ان في صلوة قبلها تطلع سحابة  
 او مسنون مسحوبا ان يتطوع بينهما ثم قدرا السكينة على تولد بقدر ما يقول  
 ثلث ايات وقصار وقيل ثلث ثلث خطوات وقد راجسته عندنا منذ ان  
 اكلت بين اخطيين من غير ان يطول ويمكن فعله على الارض وقول في  
 اذان المغرب يعني بين الاذان والاقامة وتوجه ان الاقامة اصدرا اذا بين  
 لان العصد منها الاعلام فجعلنا كاش واصدحهم فصل بينهما المسئلة الثانية  
 كبر الكلام من حين يخرج الامام للخطبة الى ان يفرغ من الصلوة وقالوا لا بأس  
 بان يكلم قبل الخطبة وبعد ما لم يدخل الامام في الصلوة والارباب اذا كان  
 الاذان والاقامة وانما حصل الاذان والاقامة لان في وقت الخطبة كبر بالاقامة  
 وحصل الكلام لان الصلوة كبر بالاقامة من المفسر في المراد من الكلام على  
 قوله كلام التمسك عند بعضهم والتمسك التبع وقال بعض بكبر بعد ذلك ما درس  
 الغد وكنا بئس والظن فيه قبل كبر وقيل لا بأس به اذ ان لا يسمع الخطبة من  
 الخميس وتفاوت في زمان قال في العون المراد من الكلام اجماعا في المؤذن  
 اما غير من الكلام في غير ان كبر بالاقامة **والشأن في اذان الخطيب** **وليس**  
**شكلا** **البيان** **البيان** الذي بعد المزمع والاقامة وهو قول الشافعي  
 ورواية عن علي خفيفة رحمه الله قال بعض المشايخ فيمن ان يؤخر في الصلوة يقولان  
 ليوضأ القبلي وبيان ان ثلث الدليل ونصفه وفي الشافعي يؤخر قوله  
 طول البيان وعدم بيان البيان الى ثلث الدليل من الخميس المسئلة الثانية  
 سمحوا للشركس بغير بل يكبره قال هو في كرا في المختلف وذكر في  
 استحسان المحيط ان بعض المتأخرين قالوا لا يؤمر ان يشرع فيه قربة



المولى توصيفاً وبسطاً لا يجوز ان يكتبه عندهما للجملة وعندنا يجوز ان يكتب بهما  
الجملة فيه ويبتلع عن الوصف معناه يقسم الالف على فقرة لكاتبه وعلى  
فترة عبد وسط فنبطل حصته العبد ويكون مكانها ما بين من اجماع الصفر  
والعجز **قال ابن عبيد** لم يجز **في الفسخ** **وقد ائتمروا** عجز المكاتب عن شيء  
لا يرد الى الرف فالم يتوالى عليه الجاه وقال يرد ويستوى فيه ان شرط ذلك ان الكتابة  
ام لا ثم يبيع الكتابة بكسر الخاء والجرى على اختلاف القولين **هنا عشر اوصاف**  
العبد او فضاء الفسخ ام يتفرد المولى بالفسخ يدون الزاوية فيه روايتان فمن  
خاها زلوا والجم هو ابطاله ثم يبرأ الوقت ثم يبرأ ما يورث فيه من الوظيفة  
من المغرب ورد الفسخ الى المجرى منه الكتابة ورد المكاتب الى الرف والفسخ المكاتب  
ههنا ويروى فردا يالف وهو لغو المصنف كاتب المسلم عبد على غير  
**مكاتب المسلم بالجرى** **البيوتك الحق والحق** **فحق** فالكاتب فاسدة  
**ثم سئل في الاصل** **والحق** **واعلمها بالجرى ليس بحق** فان ادى ذلك قبل  
ان ترفع الى القاضي ان حكم الفاسد بوضع الجاه وسواء على الحق ياداه ايضا  
اولم يعلق وعليه فقرة نفسه لا كالمين وروى عن علي حنفية ومحمد بن يعقوب ادا فقرة  
نفسه ولا يعق ادا الجملة ان الفقرة في العقد ان سدا لم يفسد في العقد الصحيح ويختلف  
العقد بها وعندنا يوسف يعق بالفترة لما قلنا وبإزاء الجاه ايضا للشرط  
وانما وضع في المسلم اذ الكتابة على امر انما يفسد اذا كاد المولى والعبد مسلمين  
او المولى مسلم والعبد ذمي وعلى عكسه اكلوا كاذمين لجوز الكتابة من  
المبسوط والاصل هو الفقرة وقوله **دامت حق** ادا الفقرة هي علم ادا  
الخبر كما في ظاهر الرواية عنهم لان الجرم يسمى للمولى لانه من عن ملكه فخص  
لا الفقرة كما لو تروى بها على غير فرضيت به فانما يجزى مثل رجل يجرى لولا  
**مولى ماله** **وانت معتقة** **بكتها الاولاد** **فمعتقة** وامرانه معتقة  
**فمولى الجاه دون الام** **وانت بكتين هذا الجاه** قوم فولدت منه  
ولها فولد المولى الاب عندنا يوسف وقال المولى الم وما خطر لهما  
لانه لو كان مولى المولاة عبدا او مكاتب لولا المولى الام اجماعا



يوسف الوعن الى ٢

[illegible]























به الباع وان لم يكن وعلم بنفسه في مدح اختيار بيعه وبعده انما البيع لمضى المدة لو علم بالبيع  
 ويجوز المجاز كون اخصه في سبب العلم وخيار الوتيرة على هذا الخلاف ذكره الكوفي في خيار  
 العيب لا يبيع بغيره الا في اجماع الا قبل القبض من الهداية وجامع المجتهد ومحل الخلاف  
 القبض بالقول اما بالفعل بان يتصرف الباع في المدة في المبيع تصرف المالك كالبيع و  
 التحويل والكتبة في التحويل او يتصرف المشتري في الممن مثل ذلك اذ ان العن عينا  
 لا يستلزم علم الا بالاجماع من شرح العلي وى والمجرب وقوله يبيع حكم المسئلة  
**لو كان يباع بالبيع يخط ما حاة والنسبة في البيع يخط** اطعم المشتري  
**وعنه ان يبين ان يفتقن يخط ويمن ان يفتقن** على خياره في المراجعة  
 بخط قدر اختياره ان شاء اخذ بكل العن وان شاء ترك صورته ان قال الباع  
 كنت اشترى هذا بعشر فابعدك من اربعة بحسب عشره يبين بعد الشراء انه  
 قد كان اشترى له عشرة فخط قوله يخط درهم من اصل العن ونصف درهم من الورع ويجب  
 ادا في انا البيع ثلثه في العن ربع على العن نصيب كل درهم نصف درهم وانما  
 وضع في المراجعة اذ في التولية يخبر عند تحميطه عنده فابو يوسف خط في المسئلة  
 ومحمد حذفتها وابو حنيفة خط في التولية وخيار المراجعة اذا اراد الرد بالبيع  
**يكون من باع الوضاعة من خص او من جمل الوضاعة استقام حلقه القاصر احيانا**  
 اطعم المشتري على عيب في الرد فلم يدع الباع على المدعي المدعي بالبيع او فعل  
 ما يبطر حق الرد فالتقصير في المدعي على ذلك عنده صونا لفضائه وعندهما  
 لا يخلعه **ولو كان الباع في المسئلة حال خيار المشتري لم يكره ان يكره** ان يكره  
 وقبض المبيع ثم جف عنه الباع لم يكره البيع عندهما ويسقط ان يروى عن ابو يوسف  
 لا يكره وانما وضع في القبض اذ قبل القبض لا يستلزم حيا والمشتري عندهم  
 وانما وضع في خياره الباع اذ لو انقضى البيع في يد المشتري ففصلنا فاحش  
 او ليسوا بفصل المشتري او باق سواوية او بفعل اجنب او بفعل المبيع بطل خياره  
 ونفع البيع عندهما وانما وضع في خيار المشتري اذ لو كان اختيار الباع ففقط  
 يد عند المشتري فالبايع باختياره ان شاء الزم البيع واخره العن وان شاء  
 اخره عنده ويحسن نصف القيمة بين ان يرضع به على الجاني او على المشتري فان

هذا هو الوجه في خيار الرد  
 ان يبيع بغيره الا في اجماع  
 القبض بالقول اما بالفعل  
 التحويل والكتبة في التحويل  
 لا يستلزم علم الا بالاجماع  
 من شرح العلي وى والمجرب  
 وقوله يبيع حكم المسئلة

لو كان يباع بالبيع يخط ما حاة  
 والنسبة في البيع يخط  
 وعنه ان يبين ان يفتقن  
 يخط ويمن ان يفتقن

يكون من باع الوضاعة من خص  
 او من جمل الوضاعة استقام  
 حلقه القاصر احيانا  
 اطعم المشتري على عيب في الرد  
 فلم يدع الباع على المدعي  
 المدعي بالبيع او فعل ما يبطر  
 حق الرد فالتقصير في المدعي  
 على ذلك عنده صونا لفضائه  
 وعندهما لا يخلعه ولو كان  
 الباع في المسئلة حال خيار  
 المشتري لم يكره ان يكره

كان ان يرضع الباع انما اختاره ببيع وليس ان يرضع الباع بعد ذلك من الميسر ولو  
 الطيوى وقتاوى قاضي خان **والعقل بين والى والى بالبيع لا يخطا خطا**  
 التفريق بالبيع بين الصغير من الوتين صغير وكبير غيرها قرابة موكلة بالمحمية مكره  
 ويجوز البيع وعن لى يوسف في الوالدين والمولودين لا يجوز البيع ويجوز في غيرهما كالبهائم  
 وعنه انه لا يجوز في الكل وانما خص في النظم قرابة الوالدين في غيرها اجماع في رواية  
**والجفن قبل القبض في رواية يكره ان يبيع في غيرهما اجماع** اشتري امه في ضال  
 اقبض فظهرت او خاضت بعد الشراء غير من اسباب المالك قبل القبض فانه جاز  
 عن الاستبراء في رواية عن لى يوسف وعندهما لا يجوز وهو ظاهر الرواية  
 وعليه ان يستبرأ بها لحيضة اخرى وعلى هذا الخلاف لو وضعت على يد عدل بعتت  
 العن فاضت عنده لان يد الباع من الميسر ويستفاد من الصور  
 من قول قبل القبض **ان يبيع في غيرهما اجماع** اشتري امه في ضال  
**قال كمال الصانع قال قلت لعل عندنا وعند الزيد قوط وخلاف درهم والارض**  
 يساوي الف والنخل يساوي الف فامر النخل ففرد ذلك في يد الباع وفيه العن الف  
 ايضا فاتفق الباع العن يسقط ربع العن من المشتري عنده يوسف فباخا الارض  
 والنخل ثلثة ارباع العن وعندهما يسقط ثلث العن فباخا ثلثي العن  
 واصلدا ان القرائح قبل القبض زيادة على النخل خاصة عند التناهي به حذفت  
 فيقسم العن على الارض والنخل او لا يضمن في ثم النصف الذي اصاب النخل ينقسم على  
 قيمتها وقيمة العن فيكون حصصه العن ثم الكمل وعندهما زيادة على الارض والنخل  
 لان النخل يباع بالارض فالزيادة عليه زيادة على اصله ايضا وانما وضع فيما بعد  
 البيع اذ لو كان عليها ثمة وقت البيع وشروط ذلك لثري فالعن ينقسم اثلاثا  
 في قولهم فان مات العن الموجود باقاة سواوية او كمل الباع يطرح عن المشتري  
 ثلث العن من شرح الطيوى وقوله اقل القيمة الف اي الذي قيمته الف وما لا يكره  
**لو اعققت العن ما اشترته في حاله ان يبيع في قوله** اشتري العن جديدا  
**يا بعد القيمة استيعناه ويظهر العبد على مولاه** عتقه قبل القبض يستفسر  
 الباع العبد عنده يوسف ثم يرضع العبد على المشتري وعندهما يسقط ان يشعير

قوله لا يخطا لا يخطا لا يخطا  
 رواية انفسا د صحت

استبرأ به لحيضة اخرى  
 وعلى هذا الخلاف لو وضعت  
 على يد عدل بعتت العن فاضت  
 عنده لان يد الباع من الميسر  
 ويستفاد من الصور من قول  
 قبل القبض ان يبيع في غيرهما  
 اجماع اشتري امه في ضال

ان يبيع في غيرهما اجماع  
 اشتري امه في ضال  
 قال كمال الصانع  
 قال قلت لعل عندنا  
 وعند الزيد قوط وخلاف  
 درهم والارض يساوي  
 الف والنخل يساوي  
 الف فامر النخل ففرد  
 ذلك في يد الباع وفيه  
 العن الف ايضا فاتفق  
 الباع العن يسقط ربع  
 العن من المشتري عنده  
 يوسف فباخا الارض  
 والنخل ثلثة ارباع  
 العن وعندهما يسقط  
 ثلث العن فباخا ثلثي  
 العن واصلدا ان القرائح  
 قبل القبض زيادة على  
 النخل خاصة عند التناهي  
 به حذفت فيقسم العن على  
 الارض والنخل او لا يضمن  
 في ثم النصف الذي اصاب  
 النخل ينقسم على قيمتها  
 وقيمة العن فيكون حصصه  
 العن ثم الكمل وعندهما  
 زيادة على الارض والنخل  
 لان النخل يباع بالارض  
 فالزيادة عليه زيادة على  
 اصله ايضا وانما وضع  
 فيما بعد البيع اذ لو كان  
 عليها ثمة وقت البيع  
 وشروط ذلك لثري فالعن  
 ينقسم اثلاثا في قولهم  
 فان مات العن الموجود  
 باقاة سواوية او كمل  
 الباع يطرح عن المشتري  
 ثلث العن من شرح الطيوى  
 وقوله اقل القيمة الف اي  
 الذي قيمته الف وما لا يكره  
 لو اعققت العن ما اشترته  
 في حاله ان يبيع في قوله  
 اشتري العن جديدا يا بعد  
 القيمة استيعناه ويظهر  
 العبد على مولاه عتقه  
 قبل القبض يستفسر الباع  
 العبد عنده يوسف ثم  
 يرضع العبد على المشتري  
 وعندهما يسقط ان يشعير

لو اعققت العن ما اشترته  
 في حاله ان يبيع في قوله  
 اشتري العن جديدا  
 يا بعد القيمة استيعناه  
 ويظهر العبد على مولاه  
 عتقه قبل القبض يستفسر  
 الباع العبد عنده يوسف  
 ثم يرضع العبد على المشتري  
 وعندهما يسقط ان يشعير

اذ لو كان يرضع الباع  
 انما اختاره ببيع وليس  
 ان يرضع الباع بعد ذلك  
 من الميسر ولو الطيوى  
 وقتاوى قاضي خان  
 والعقل بين والى والى  
 بالبيع لا يخطا خطا  
 التفريق بالبيع بين  
 الصغير من الوتين صغير  
 وكبير غيرها قرابة  
 موكلة بالمحمية مكره  
 ويجوز البيع وعن لى  
 يوسف في الوالدين  
 والمولودين لا يجوز  
 البيع ويجوز في غيرهما  
 كالبهائم وعنه انه لا  
 يجوز في الكل وانما  
 خص في النظم قرابة  
 الوالدين في غيرها  
 اجماع في رواية  
 والجفن قبل القبض  
 في رواية يكره ان يبيع  
 في غيرهما اجماع  
 اشتري امه في ضال  
 اقبض فظهرت او خاضت  
 بعد الشراء غير من  
 اسباب المالك قبل  
 القبض فانه جاز عن  
 الاستبراء في رواية  
 عن لى يوسف وعندهما  
 لا يجوز وهو ظاهر  
 الرواية وعليه ان  
 يستبرأ بها لحيضة  
 اخرى وعلى هذا  
 الخلاف لو وضعت  
 على يد عدل بعتت  
 العن فاضت عنده  
 لان يد الباع من  
 الميسر ويستفاد  
 من الصور من قول  
 قبل القبض ان يبيع  
 في غيرهما اجماع  
 اشتري امه في ضال  
 قال كمال الصانع  
 قال قلت لعل عندنا  
 وعند الزيد قوط  
 وخلاف درهم  
 والارض يساوي  
 الف والنخل  
 يساوي الف  
 فامر النخل  
 ففرد ذلك  
 في يد الباع  
 وفيه العن  
 الف ايضا  
 فاتفق الباع  
 العن يسقط  
 ربع العن  
 من المشتري  
 عنده يوسف  
 فباخا الارض  
 والنخل  
 ثلثة ارباع  
 العن وعندهما  
 يسقط ثلث  
 العن فباخا  
 ثلثي العن  
 واصلدا ان  
 القرائح قبل  
 القبض  
 زيادة على  
 النخل خاصة  
 عند التناهي  
 به حذفت  
 فيقسم العن  
 على الارض  
 والنخل او لا  
 يضمن في  
 ثم النصف  
 الذي اصاب  
 النخل ينقسم  
 على قيمتها  
 وقيمة العن  
 فيكون حصصه  
 العن ثم الكمل  
 وعندهما  
 زيادة على  
 الارض والنخل  
 لان النخل  
 يباع بالارض  
 فالزيادة  
 عليه زيادة  
 على اصله  
 ايضا وانما  
 وضع فيما  
 بعد البيع  
 اذ لو كان  
 عليها ثمة  
 وقت البيع  
 وشروط ذلك  
 لثري فالعن  
 ينقسم  
 اثلاثا في  
 قولهم فان  
 مات العن  
 الموجود  
 باقاة سواوية  
 او كمل الباع  
 يطرح عن  
 المشتري ثلث  
 العن من شرح  
 الطيوى وقوله  
 اقل القيمة  
 الف اي الذي  
 قيمته الف  
 وما لا يكره  
 لو اعققت  
 العن ما اشترته  
 في حاله ان  
 يبيع في قوله  
 اشتري العن  
 جديدا يا بعد  
 القيمة  
 استيعناه  
 ويظهر العبد  
 على مولاه  
 عتقه قبل  
 القبض  
 يستفسر  
 الباع العبد  
 عنده يوسف  
 ثم يرضع  
 العبد على  
 المشتري  
 وعندهما  
 يسقط ان  
 يشعير



هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 ولا يمتنع عليه في حق الله تعالى  
 ولا يمتنع عليه في حق رسوله صلى الله عليه وسلم  
 ولا يمتنع عليه في حق المؤمنين  
 ولا يمتنع عليه في حق المومنان

وقول حاله انما هو ليس بالبيع المستقيم لا استيفاء الثمن وانما وضع في غير المقبوض اذ في المقبوض  
 لا يستعينة اجماعا بل العن على المشرك في او يورع المبسوط اننا الدليل في شرع  
 عنك **مشتري بان جاءه العتيق فله ان يخلو له بغيره** رجلان اشترى  
**وما له على الشريك بيع** وتعد في حقه **تكون** عبد اصفته واحدة فغاب  
**وتيسر ان يفتقر في العتيق** وبطلان **كسب المخرج** اهلها فتعد الحاضر حصته  
 من الثمن واراد ان ياخذ نصيبه بغير رضا البائع ليس له ذلك لم يتعد كل الثمن  
 في قوله فان او في الحاضر كل الثمن لا يكون منه عاقدما وضد يوسف موثره وقرع  
 اختلاف بظنه ثلثة مواضع احدها ان على قولها بغير البائع على تسليم كل المبدأ الى  
 الحاضر وعند لا يجبر على تسليم العتيق والثالث اذا قبض الحاضر العتيق كان  
 لان بغير نصيب العتيق من الغايب حتى يستوفى ما نفعه ولو حصل البعير غاصبا  
 في قولها وعلى قول ليس له ذلك يصير غاصبا فيملك البعير من اجماع الكبير لقاضي خان والواقع  
 مصدر كارجوع رجل على رجل عترة وامم ففقد وعش زبوا ولم يعلم به ففقد الثمن  
**لواثق الرب الذي سجد وحقا حجة ثم علم** او سكنت في بلد ففقدنا عندها  
**فرد رجل ما اتعاه وانفق من الثمن حجة فورد** او لا يرجع وهذا يوسف يرد  
 مثل الربوبية ورجع بالجملة فان في الفوق قال ابو يوسف حسن واخرج للمصنف  
 ختمه لانه للفقوه وذكره في المبسوط ان المحدثين قولين قوله الاول هو ان حجة  
 وقوله الآخر مع ان يوسف وانما وضع فيما انفق اذ لو كانت قائمة بوجهها وبسرد  
 اجماع عندهم وانما وضع في العلم بعد القبض حيث قال ثم علمه اذ لو كان عالما عند القبض  
 بعينه المستوفى في حقه علمهم كذا ذكرته في جامع المحققين ايضا  
**كتاب النفقة** **وحي المتاع في فصل الثمن احوط من قص الثمن ما عظم** في العتق فقال الشيخ  
 اشترى ثوبا قال المشتري اشترى بها بالعين قال قول المشتري مع عتيقه فان اقام  
 البينة في البينة بينه الشئع عندها وعند فالبينة بينه المشتري كذا ذكر في الهابة  
 وفي رواية الاطلس مطلقا عن قيدر العتق كما في النظم وذكر نقد الثمن في المبسوط  
 وسرور المنظمة قلعله اتفاقا وذكر ليجزى البائع عن الدين كالا جني فلا يعتبر

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 ولا يمتنع عليه في حق الله تعالى  
 ولا يمتنع عليه في حق رسوله صلى الله عليه وسلم  
 ولا يمتنع عليه في حق المؤمنين  
 ولا يمتنع عليه في حق المومنان

والشئى لو غارت فالوجه  
 خصم الشئع في بول البينة

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 ولا يمتنع عليه في حق الله تعالى  
 ولا يمتنع عليه في حق رسوله صلى الله عليه وسلم  
 ولا يمتنع عليه في حق المؤمنين  
 ولا يمتنع عليه في حق المومنان

قول فان قبل نقد الثمن قول البائع معتبر في الجملة على ما وقع في الهابة وغيره  
**هذا هو خصم الشئع ان وهب انواع فرائضه وذهب** اشترى دابة  
 ثم وهبها من رجل وسلم وغاب البائع والمشتري وصر الشئع فان صدق الموهب له  
 فلا بد باظهار الشئع اجماعا وان اكره فارد الشئع ان يقيم البينة فالموهوب له  
 خصم للشئع في قوله يوسف وقالا لخصومة بينهما حتى يحضر المشتري والصدق مع  
 التسليم كالبينة وفي البيع مكان العتيق ان اراد اخذ الشئع بالبائع الثاني فالمشتري عظم  
 في قوله وان اراد اخذها بالبائع الاول فعل الخلاف المختلف وارجح الكبر لقاضي خان  
**كتاب الشهادات** لا يقبل شهادتان الا على  
**اشهد في غير الشار وبصر ليشهد بغيره** فبعض من يفتقر  
 اذا احتمل وهو اعلم اذا هو وهو اعلم بالبائع فاما اذا احتمل وهو بصير فادعى  
 فعل المنقول لا يقبل بالاجماع وفي الدين والعقار لا يقبل خلافها ولو كان بصيرا  
 عند العمل والاداء غير البعير قبل الوضوء فعل الخلف في المحط وقول في غير الشار  
 اى في الدين والعقار رجل ادعى معنى اذ يحتاج الى الانسان البعير الدعوى  
 فهو يعتبر العتق بالتحديد والدين بيمين الجحد والوصف والقول والمنقول  
 هو الذي يسرط اليه الاشياء دون غير ذلك وقال في الذخيرة اخلاق فيما يجوز  
 الشهاد بالشرع والتسامح اما في خلافه فيقبل شهاد الاعلى بلا خلاف  
**وقال يمين الشئع حجة** **في الولاء كمالها مع كتمان** من تلقى من الشئع  
 في كتاب الحدود اما اداء الشهاد بالفساح في الولاء جابر عند خلاف قولها  
 وهو صوريته شهد ان فلان اعترف فلانا انه عتيقه ومولاه لوارث لغيره  
 وانما لم يدره العتق ولم يسمه اعتاقه وانما خص الولاء في النسب والحق  
 والاشهاد والرجوع وقضا القاضي والوقوف وتوفا يقبل بالفساح بالاجماع  
 ثم فيما يقبل الشهاد بالفساح انما يقبل اذ لو اطلق الشهاد اما اذا افسرانه  
 اشهد بالفساح مع لم يقبل من الهابة احده في يدكوا اشترىها من مسلم او وهبها  
**وما اشهد الكفر المسكن ومن مسلم اذ ادعى** **كل** هذا مسلم او تصدق  
**في الكفر ومن مسلمة من غير** **عليه مقبول** **وقال** **كل** هذا مسلم او تصدق

وفان العتق الخلف  
 فيما لا يحتاج فيه الى الانسان

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 ولا يمتنع عليه في حق الله تعالى  
 ولا يمتنع عليه في حق رسوله صلى الله عليه وسلم  
 ولا يمتنع عليه في حق المؤمنين  
 ولا يمتنع عليه في حق المومنان



أما قوله  
فما كان  
أما قوله  
فما كان  
أما قوله  
فما كان

وأدى لنفس ملكا مطلقا وأقام عند ذلك شاهدين كما نرى في القبول عندهما وعند يوسف  
يقبل ويقضي بها على المشتري خاصة حتى لا يكون للشريكين برجع على الباطل بالشرع المحرم

### كتاب الرجوع عن الشهادات

**لو استأجرنا ثوبا فوكلناه فبقيت لنا أن نجعله أمنا لحسن الرجوع على المرأة**  
أنه تزوجها بمائة درهم وقالت المرأة لجليل بالفرح وهو من أهلها الف درهم ولها المائة الشاهدين  
عليها أنه فقض بذلك ثم رجعا عن شهادتهما ليضمنا لها تسعة ثمانية عندهما وعند جليل يوسف  
لا يضمنان شيئا هذا إذا جازعا بعد الدخول قبل الطلاق أو بعد ما بعد الطلاق قبل الدخول  
فلا يضمنان لها شيئا عندهم وهذا المسألة فرع لمسألة اختلاف الزوجين في قدر  
المهر وقدرت في الكفاي ووجه البناء أن عند جليل يوسف المشتري لها عليه مائة  
درهم فقط إذا القول قوله إذا لم يرجع مستنكر إذا لم يطل بها شهادتهما عليها شيئا وعندهما  
لما كان المشتري لها الألف بشهادتهما من المشتري فقد أبطلت شهادتهما بغير عوض فضمنان و

### كتاب الدعوى

**بكاله جليل في**  
**بكاله جليل في**  
أما مسألة الرجوع الميراث صورته أن يدعى داره بداره أن أمه له ورثتها عن أبيه  
وصاحب البدي يقول هي له وشهدوا أنها كانت لأبيه وهذا البند أو كانت ملكا لأبيه  
أو إن أباه كان يسكن هذه الدار أو كان يملك هذه الدار في هذه الفصول الأربعة  
الرجوع الميراث إلى المدعي من قبل الوأمة أبوه وتركها ميراثا قبلت شهادتهم  
وإن لم يجزوا الميراث إلى المدعي يعني لم يقولوا مات أبوه وتركها ميراثا له فعند  
يقض له بالميراث والرجوع بشرط وعندهما لا يقض وهو شرط ولو شهدوا أنها  
لأبيه قبل كل اختلاف وقيل لا يقض بالاختلاف والمذهب الفضل من جامع الجليل في  
وينبغي أن يقال إذا شهدوا أنه كان ملكه يوم موته أو كان في يده يوم مات أو إذا جازع  
فيه إلى الرجوع والمأجور إليه إذا شهدوا أنه كان ملكه ولم يتصرفوا اليوم الموت من  
المحيط وكذا ذكره قاضي خان في فتاواه وعليه أن يشهدوا بالملك عند الموت  
شهادة بالنقل للوارث **ولو أقيم جازع بأن ذلك كان أمرا عند حيا القضا**

ادعى عنها في نفاذها أن كان في يده المدعي مس فأنه فقام البينة على ذلك  
فثبت والقضا فاعلم

أما قوله  
فما كان  
أما قوله  
فما كان  
أما قوله  
فما كان

وقضى به لأن البدي مقصود فيقبل كما لو أقره البدي كما في يده وقالا لا يقض به لأن  
البدي مقصود إلى الحاكم وغصب ووديع وقوله أسير أن في مقدر كره شهادته المحرم  
شهادته أن هذه الدار كانت في يده المدعي لا يقبل هذه الشهادة عندهما وعن جليل  
يوسف أنه يقبل قوله حق القضا أي يثبت وقيل وجب وقيل حتى بالضم

### كتاب الأقارب

**لا على الألف فيما أعلم إن قاله فهو صحيح**  
بطل عندهما ولو قال فيما أظن أو أحيى أو ظننت أو حست كان باطلا عندهم  
وقال علمت أن له على كذا أو أقر رجعا في قوله من فتاوى قاضي خان  
**لو قال كذا دون ذلك أصح** **عذرهما بعد التحاليل** ما دون قوله  
أقضى حرة أو أمة أو صبغة بأصبعه لزمه التحاليل وقال لا يلزمه التحاليل لابي يوسف  
أنه أقر بضمان المال ليعلم ولما أنه أقر بالجنابة فلا يصح على الحولي كما لو أقر بقطع  
بدها وفتا عنيها وقوله بوضاى بالهوى أصح في يدرجل أقرت أنها حرة من  
**أنى نقول كذا قد يبرئ أو أنه أسير كذا** **بكاله جليل في** فلان أو مكاتب أو أمة  
**صدتها كذا** **فما لا أدو اليه بل أعني ذلك السيد** **بكاله جليل في** ولزم وصديقه فلان في  
كرها ذو اليد فالقول لها عند جليل يوسف وقال جليل لرى البدي لها أقرت بالرق  
ثم ادعى العتق **من جليل ما يقول فقلت اختك حتى ولنا ما تركت رجل**  
**فقال أنت لهما بالتحليل فليشروا النصف دون الكل** **بكاله جليل في** يد مال أقر رجل

أن المال تركته اختك وهو كانت زوجتي وماتت فتركته خيرا ثانيا بيني وبينك  
نصفين وقال الرجل المقر المأكول لا أنكر شئت بنزوحها لا ياخذ إلا في النصف  
عند جليل يوسف وعندهما ياخذ إلا في الكل ولا شر للزوج إلا بالبيعة الزوجية بالبيعة

### كتاب الوكالة

**أقر أو أقرت علي بن فكل فذلك يعقوب زنا** **بكاله جليل في** أقر على موكل  
**ثم أجاب أن كان** **فما قد حو را عند الفضة** **فأعلم** **بكاله جليل في** يقض  
المال أن كان وكيلهما من جانب المدعي عليه قال أبو يوسف أو لا يصح أصلا وهو  
قول والشافعي ثم رجع أبو يوسف وقال يصح في مجلس القضا وغيره وقال جليل  
يوسف

أن كان من جانب المدعي  
أن كان من جانب المدعي

والا لسان الشك في القضا  
فما كان  
أما قوله  
فما كان

فما كان  
أما قوله  
فما كان  
أما قوله  
فما كان

فما كان  
أما قوله  
فما كان  
أما قوله  
فما كان







قال

في مجلس القضاة، اغبر من جامع قاضي خان **هـ** الوكيل بالخصومة اذا عزل قبل الخصومة  
**كذا الوكيل بالخصومة فيقول** **يَسْتَدْعِي الْأَيْمَنُ** فشهدوا له في هذه  
**وصاحبه فيقولان** **ما شهدنا** **إن كان خاتمنا خاتما واحدا** **وهي** **أما** **قال**  
 أبو يوسف آخره لا يقبل وعندنا يقبل وبعد الخصومة لا يقبل عليهم قال المحيط  
 ثم الشرط عندهما الخصومة في مجلس القاضي حتى لو قام أحد من غير مجلس القاضي وبهزله  
 الوكيل قبل الخصومة عند القاضي فشهد للوكيل يقبل شهادة له عندهما

كتاب  
وكان كذا بالانفص بالاحطاب قيل في المجلس غيبة الطالب جاد  
عنده وعندنا لا يجوز الا ان يقبل عنه قابل في المجلس فيتوقف على اجازة وغيبة  
المكفول به او المكفول عنه يجمع اجماعا قال في البسوط ذكر الطحاوي قول محمد بن ابي  
وذا غلط وشروط في بعض النسخ على قول في يوسف اجازة المكفول عنه فيصح هذه  
الكفاية في وقوع واحدة عندهم وهي ان يقول المريض لوارثه تكفل عني بما علي من  
الدين فتكفل به مع غيبة الغرماء قال آخر افاض فلانا عني كذا الواضع  
لو قال افض فلانا اربعا ولم يقل عني فاذى دفعوا عني فاذى المامور له  
ان يرجع على الامر عندهم ولو قال افض فلانا كذا الواضع قضاء ولم يقل عني اجمعوا  
على ان المامور اذا كان شريك او خفيطة او كان المامور في عيال الامر او  
الامر في عيال المامور كالزوج باقر الزوجة والزوجة تاحر الزوج فله ان يرجع  
وان لم يوجد شئ من هذه الاشياء الثلثة لا يرجع عندهما ويرجع عنده يوسف  
ونفسه الخليفة ان يكون في السوق بينهما خلفة واعطاء بان حرم العا

او كبد الامر او رسوله ياتيه فيسبح فيه المأمور او يفرضه من نفسه **تكملة**  
**كتاب الصلح** **قوله** **انما عني الصفح** **انه صفح الكل** **قوله**  
**لما طمأنناهم** **عنه** **فاعرف** **وكشف** **الوصف** **وقى** **اولم** **يف** **رجل** **اعلى** **عنه** **الف**  
**رحم** **فقال** **ابو** **الكن** **عن** **جسمائه** **او** **قال** **حططت** **عنه** **جسمائه** **على** **ان** **تطمين** **الباقى**  
**ولا** **يوقت** **فيه** **وقتا** **يبرى** **عن** **الجسمائه** **اعطى** **الباقى** **اليوم** **اولم** **يعطى** **الاطلاق** **الا**  
**ولو** **قال** **على** **ان** **تطمين** **الباقى** **اليوم** **فاعطاه** **اليوم** **بري** **عنه** **بالا** **الاجماع** **وكذا** **اليوم** **يعطى**

والقدور بالاربع انفان  
لا ينج الزيادة والنقصان

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible]

عندك يوسف وعند ما ايدرا ان لم يبط وفي المسئلة تفصيل يعرف في الحلاية وغيرها  
وقول يوسف والقبض في اوله يصح قولنا مطلقا ببراءة عنه من قبيل عطف النفس  
نظرا ورث العباد اليك الوجه والعل **والاقالة** فتع عندك حقيق على قولها  
**اقالة السبع بطلان** **غير قول القبيح لا بطلان** سواء كان قبل القبض او بعد  
بمثل القبح الاول او باقل منه او اكثر منه بنوع القبح الاول او بنوع آخر اذا اقتدر  
جعله فسخي بان حث بالمبيع ما يمنع الضم وان ولدت ولا بعد القبض بالبيع الاقالة  
ولا يكون بيعا حريدا ايضا ويصح البيع على طالع عندك حقيقه ومحمد وافق في هذه المسئلة  
قال اذا اقتدر هذا بان ذكر جنسا آخر او زاد في القدر بعين بيعا وان لم يكن جعلها  
بيعا بان كانت قبل القبض بطل الاقالة وقال محمد في فتح **الا اذا اقتدر فيجعل بيعا**  
حريدا وان لم يكن جعله بيعا بان كان قبل قبض المبيع تبطل وعندك يوسف بيع حريدا  
**الا اذا اقتدر جعلها بيعا** بان كانت قبل القبض فجعل فسخي لان بيع المتقول قبل القبض  
لا يجوز حتى لو كان عقرا وان يكون ايضا بيعا حريدا من جافه المحقق في

كتاب الرهن  
 في رهن الدين يجعل المرهن يقرضه من صبيح فاعلى الدين على ذكر الرهن  
 يجوز عندك يوسف خلافا لما لو ان يرهن عبد بالدرهم وبعته الفان ثم استقرض  
 الراهن من المرهن الف اخرى على ان يكونه العبد المرهون رهنا بالدينين جميعا  
 عندهما العبد يكون رهنا بالمالين ولو لم يخاصه ولو هلك العبد المرهون فيهلك  
بالالف الاولى لا بالالفين وعلى قضا الف الاولى يسندوه الراهن وعنده  
 يوسف يجزي رهنا بالدينين جميعا وانما وضع في الزيادة الدين اذ الزيادة  
 في الرهن على الدين بان رهن عبدا يساوي الف بالف ثم زان في الرهن عبدا  
 آخر يساوي الف يجوز عندك ويصير كل عبدهما رهنا بخمساه من شرط الطيور  
 وغيره لو ادعى رهنان عيني واحد في ثلثي الثاني والعين من قبض رجله  
واثبت زوايا فلا يجعل بينهما رهنا وليس يقبل عبدا قام عليه ضمان  
 كل واحد منهما البينة اذ رهنه بيمين بينهما ولو كان ذكر بعد موت الراهن  
 لا يقبل عندك يوسف وعندهما يقبل ويكون نصف رهنا عند هذا ونصف

قول الغريم الراسخ ويطلق اسم  
الغريم على الدين والدين واراد  
هنا المدينين الصنف في تحصيل  
الدين فاما التحصيل فانه يحصل  
بغيره

*[Faint handwritten notes at the bottom of the page, likely bleed-through from the reverse side.]*



مول محمد بن ابی مضطرب

لا يوجب الحج

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of items.

و علی اختیار صاحب  
فرمان عالی  
مجلس

عَبْدُهَا الْكَافِرُ مَوْلَى لَهَا وَذَاعَ سَلَمٌ رُبْعًا أَوْ قَدَا عَبْدُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ قَتَلَ

ولم يختلف الروايات فيما عني محمد وجه قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن ان القصص

الكل واحد منهما في نصف غير من، فاذا انقلب النصف حالاً يحتمل ان كل واحد

كانه وقع خطأ، ولو وقع خطأ في هذه الصورة لاجب عليه شيء فكذا اذا صار

ثم سري الى النفس ومات قال ابو يوسف آخرها هو المنار للديبة باختيار

[illegible]







جواب دادن سلام فريضة داني ويا كنت يا بكف اشارت كردن في كفا واما  
 رسم جهوران وقرسا يان داني ودهان دادن دست بخوش يان ان كساك  
 سلام و جواب بدعت داني و دست بيسنه نهادن و خوشي كوز كردن  
 بيش كس و بزمن دهان دادن و انوك كردن اين همه رسم معان داني  
**و حاشي بر آياض مکه و فقه الشجر را و كذا** لا يكره مع الارض ملكه و عن  
 في حاشية رواية ابيان في رواية الحسن جازي وفي رواية ابي الجاه الصبي لا يكره بوباكه  
**و انما في الصلاة التي في محمد بن حسن السعدي** قال محمد بن  
**و ياخذ المصلي في كل صلاة ان يقرأ في المصلي** يد في صلاة  
 التنا و القنوت و تكليات العبد و صلوات الجنان و خلا يصح فيها قال خوا  
 هر زك في مبسوط بين خلاف علان الوضو سنة قيام لا قرا عند ما و عند محمد  
 سنة الفرة حتى يرسل في فورة الركوع عندهم اما عندهم فلعلم الفرة و اما عندهم  
 فلعلم القرار قال في المحيط كل قيام فيه ذكر سنون فالسنة فيه الوضو كما في  
 و القنوت و ايمان و وكل قيام ليس فيه ذكر سنون فالسنة فيه ارسال كما في  
 تكليات العبد و في افق الامام السرخس و برهان الايم و لم ينع الصد الشهيد و قوله  
 و ياخذ السنن الى المصل و ان لم يسل في ركوعه و نظيره ما ترك على ظهرها  
 من دابة اي على ظهر الارض و يكتفي بغير الياء روى الحسن عن في حاشية ان الما  
**لا يمس الماء الذي يستعمل و ظاهره في الصلاة و كل المستعمل** حسن  
 بخامسة غلبة و هو غير ما خذ و روى ابو يوسف عنه انه يحس بما في حاشية خفيفة و هو  
 قول و روى محمد عنه انه ظاهر غير مطهر و هو قول و ياخذ اكثر الشاي من صاح  
 قاضي خان و قال في المحيط و عليه الفتوى و ذكر في التحفة ان مشايخ تابع حقا  
 خلاف بين اصحابنا كما بينا و مشايخ العراق قالوا انه ظاهر غير مطهر بل خلاف  
 بين اصحابنا و اختيار المحققين من مشايخنا ما قال مشايخ العراق فانه  
 هو الاثر عن في حاشية و هو لا يفس فانه ما طاهر لا في حصوا طاهر الملة  
 الثانية بول ما يوكلم طاهر عند محمد بن الحسن عندهما و ثمة اختلاف تظهر في ذلك  
 مواضع مسائل احدكما ان ين مع ما البير كنهه عنه عند محمد بن الحسن و لا يكره

و انما في الصلاة التي في محمد بن حسن السعدي قال محمد بن  
 و ياخذ المصلي في كل صلاة ان يقرأ في المصلي يد في صلاة  
 التنا و القنوت و تكليات العبد و صلوات الجنان و خلا يصح فيها قال خوا  
 هر زك في مبسوط بين خلاف علان الوضو سنة قيام لا قرا عند ما و عند محمد  
 سنة الفرة حتى يرسل في فورة الركوع عندهم اما عندهم فلعلم الفرة و اما عندهم  
 فلعلم القرار قال في المحيط كل قيام فيه ذكر سنون فالسنة فيه الوضو كما في  
 و القنوت و ايمان و وكل قيام ليس فيه ذكر سنون فالسنة فيه ارسال كما في  
 تكليات العبد و في افق الامام السرخس و برهان الايم و لم ينع الصد الشهيد و قوله  
 و ياخذ السنن الى المصل و ان لم يسل في ركوعه و نظيره ما ترك على ظهرها  
 من دابة اي على ظهر الارض و يكتفي بغير الياء روى الحسن عن في حاشية ان الما  
**لا يمس الماء الذي يستعمل و ظاهره في الصلاة و كل المستعمل** حسن  
 بخامسة غلبة و هو غير ما خذ و روى ابو يوسف عنه انه يحس بما في حاشية خفيفة و هو  
 قول و روى محمد عنه انه ظاهر غير مطهر و هو قول و ياخذ اكثر الشاي من صاح  
 قاضي خان و قال في المحيط و عليه الفتوى و ذكر في التحفة ان مشايخ تابع حقا  
 خلاف بين اصحابنا كما بينا و مشايخ العراق قالوا انه ظاهر غير مطهر بل خلاف  
 بين اصحابنا و اختيار المحققين من مشايخنا ما قال مشايخ العراق فانه  
 هو الاثر عن في حاشية و هو لا يفس فانه ما طاهر لا في حصوا طاهر الملة  
 الثانية بول ما يوكلم طاهر عند محمد بن الحسن عندهما و ثمة اختلاف تظهر في ذلك  
 مواضع مسائل احدكما ان ين مع ما البير كنهه عنه عند محمد بن الحسن و لا يكره

و انما في الصلاة التي في محمد بن حسن السعدي قال محمد بن  
 و ياخذ المصلي في كل صلاة ان يقرأ في المصلي يد في صلاة  
 التنا و القنوت و تكليات العبد و صلوات الجنان و خلا يصح فيها قال خوا  
 هر زك في مبسوط بين خلاف علان الوضو سنة قيام لا قرا عند ما و عند محمد  
 سنة الفرة حتى يرسل في فورة الركوع عندهم اما عندهم فلعلم الفرة و اما عندهم  
 فلعلم القرار قال في المحيط كل قيام فيه ذكر سنون فالسنة فيه الوضو كما في  
 و القنوت و ايمان و وكل قيام ليس فيه ذكر سنون فالسنة فيه ارسال كما في  
 تكليات العبد و في افق الامام السرخس و برهان الايم و لم ينع الصد الشهيد و قوله  
 و ياخذ السنن الى المصل و ان لم يسل في ركوعه و نظيره ما ترك على ظهرها  
 من دابة اي على ظهر الارض و يكتفي بغير الياء روى الحسن عن في حاشية ان الما  
**لا يمس الماء الذي يستعمل و ظاهره في الصلاة و كل المستعمل** حسن  
 بخامسة غلبة و هو غير ما خذ و روى ابو يوسف عنه انه يحس بما في حاشية خفيفة و هو  
 قول و روى محمد عنه انه ظاهر غير مطهر و هو قول و ياخذ اكثر الشاي من صاح  
 قاضي خان و قال في المحيط و عليه الفتوى و ذكر في التحفة ان مشايخ تابع حقا  
 خلاف بين اصحابنا كما بينا و مشايخ العراق قالوا انه ظاهر غير مطهر بل خلاف  
 بين اصحابنا و اختيار المحققين من مشايخنا ما قال مشايخ العراق فانه  
 هو الاثر عن في حاشية و هو لا يفس فانه ما طاهر لا في حصوا طاهر الملة  
 الثانية بول ما يوكلم طاهر عند محمد بن الحسن عندهما و ثمة اختلاف تظهر في ذلك  
 مواضع مسائل احدكما ان ين مع ما البير كنهه عنه عند محمد بن الحسن و لا يكره

منها و ثانيا ان الكثرة التي حش منه في التوب لمع جواز الصلوة عندهم خلافا لمحمد  
 و ثانيا لاهل بياع شربة و ثانيا في باب الله ان شاء الله غسل في سعة  
**و التوب لا يظهر في الغسل اذا غسلت يديك** لا يكره مع الارض ملكه و عن  
 يكره ان التوب به ما اذا عصر انعصر كحل و العصر و الدين ذكر في الاسرار ان بالدين  
 لا يظهر و غيره يجوز و يظهر عندنا خلافا لمحمد و بالدين لا يجوز اجماعا و انما وضع  
 في التوب اذ في الدين ابو يوسف في احد روايتيه مع محمد و لان الحكمة لا يزول  
 بالماء اجماعا فخص التوب و هو معزل عن الحكمة لشعر محل النزاع و الماء الزا  
 من ماء مع يجمع اذا ثبت و المراد السائل من الطلبة المباشرة في حاشية  
**لا يكره في فاهل الشجرة** نقض ائمة و لا يجوز الطاهر و من ان يباشرها  
 و مما عجزوا من انتشار الآلة و ثانيا في الفرجان من عذر ان يبي و زالفجان  
 ينقض الوضوء عندهما و ان لم يجز شمس و عند محمد لا ينقض قال في فتاوى العتبات  
 روى عن اصحابنا انه لا ينقض ما لم يظهر شمس هو الصحيح و في الغرض سواء كان من قبل القمر  
 او الدبر و في مبسوط خواهر زوجه و يستوى ان تكون المرأة حلالا او حراما و منهم  
 من يقول النقا الفرجين ليس شرط بل يشترط التجر و الاغتسال و الله اعلم  
 في الاسرار لابي زيد و ابي بكر و الاخير يظهر و الثاني **و في المهر** لا يكره اذا و  
 حب في يدي و من عد من الدرا في يدي و والاولا في يدي الهواء اذ لو كان في يدي الماء  
 لم تظهر اجماعا و ان تحس عن راس البيطرت اجماعا و ان تصب و اقتدى القابع  
**و لا يمس الماء الذي يستعمل و ظاهره في الصلاة و كل المستعمل** حسن  
 لا يصح عند محمد و معنى المسئلة الاولى ان يصل الحام قاعا بركوع و سجود و لو كان  
 يصل قاعا بالايما و القوم بركوع و سجود لا يجوز عندهم من المضم و معنى المسئلة  
 الثانية ان لا يمس للشد بعد الوضوء ما آخر في توب مع ما في رايه اقتداء  
 بالمتيم عندهم خلافا للفرق و المسئلة في مبسوط حوا و روى في غير موضع و المراد بغير  
 العادم المنفوس لاذ لا الماء مصداقه مقابلته بالعادم و هو المتيم و وصل به  
 اي اقته من الحرب و تقدير البيت و لا يؤتم فاعيد قايما و لا يتم صلوات  
**و في صلاة حجة العرجية** فاذ اصل هذه التوبة صفة الرخصة اذا بطلت

و انما في الصلاة التي في محمد بن حسن السعدي قال محمد بن  
 و ياخذ المصلي في كل صلاة ان يقرأ في المصلي يد في صلاة  
 التنا و القنوت و تكليات العبد و صلوات الجنان و خلا يصح فيها قال خوا  
 هر زك في مبسوط بين خلاف علان الوضو سنة قيام لا قرا عند ما و عند محمد  
 سنة الفرة حتى يرسل في فورة الركوع عندهم اما عندهم فلعلم الفرة و اما عندهم  
 فلعلم القرار قال في المحيط كل قيام فيه ذكر سنون فالسنة فيه الوضو كما في  
 و القنوت و ايمان و وكل قيام ليس فيه ذكر سنون فالسنة فيه ارسال كما في  
 تكليات العبد و في افق الامام السرخس و برهان الايم و لم ينع الصد الشهيد و قوله  
 و ياخذ السنن الى المصل و ان لم يسل في ركوعه و نظيره ما ترك على ظهرها  
 من دابة اي على ظهر الارض و يكتفي بغير الياء روى الحسن عن في حاشية ان الما  
**لا يمس الماء الذي يستعمل و ظاهره في الصلاة و كل المستعمل** حسن  
 بخامسة غلبة و هو غير ما خذ و روى ابو يوسف عنه انه يحس بما في حاشية خفيفة و هو  
 قول و روى محمد عنه انه ظاهر غير مطهر و هو قول و ياخذ اكثر الشاي من صاح  
 قاضي خان و قال في المحيط و عليه الفتوى و ذكر في التحفة ان مشايخ تابع حقا  
 خلاف بين اصحابنا كما بينا و مشايخ العراق قالوا انه ظاهر غير مطهر بل خلاف  
 بين اصحابنا و اختيار المحققين من مشايخنا ما قال مشايخ العراق فانه  
 هو الاثر عن في حاشية و هو لا يفس فانه ما طاهر لا في حصوا طاهر الملة  
 الثانية بول ما يوكلم طاهر عند محمد بن الحسن عندهما و ثمة اختلاف تظهر في ذلك  
 مواضع مسائل احدكما ان ين مع ما البير كنهه عنه عند محمد بن الحسن و لا يكره

و انما في الصلاة التي في محمد بن حسن السعدي قال محمد بن  
 و ياخذ المصلي في كل صلاة ان يقرأ في المصلي يد في صلاة  
 التنا و القنوت و تكليات العبد و صلوات الجنان و خلا يصح فيها قال خوا  
 هر زك في مبسوط بين خلاف علان الوضو سنة قيام لا قرا عند ما و عند محمد  
 سنة الفرة حتى يرسل في فورة الركوع عندهم اما عندهم فلعلم الفرة و اما عندهم  
 فلعلم القرار قال في المحيط كل قيام فيه ذكر سنون فالسنة فيه الوضو كما في  
 و القنوت و ايمان و وكل قيام ليس فيه ذكر سنون فالسنة فيه ارسال كما في  
 تكليات العبد و في افق الامام السرخس و برهان الايم و لم ينع الصد الشهيد و قوله  
 و ياخذ السنن الى المصل و ان لم يسل في ركوعه و نظيره ما ترك على ظهرها  
 من دابة اي على ظهر الارض و يكتفي بغير الياء روى الحسن عن في حاشية ان الما  
**لا يمس الماء الذي يستعمل و ظاهره في الصلاة و كل المستعمل** حسن  
 بخامسة غلبة و هو غير ما خذ و روى ابو يوسف عنه انه يحس بما في حاشية خفيفة و هو  
 قول و روى محمد عنه انه ظاهر غير مطهر و هو قول و ياخذ اكثر الشاي من صاح  
 قاضي خان و قال في المحيط و عليه الفتوى و ذكر في التحفة ان مشايخ تابع حقا  
 خلاف بين اصحابنا كما بينا و مشايخ العراق قالوا انه ظاهر غير مطهر بل خلاف  
 بين اصحابنا و اختيار المحققين من مشايخنا ما قال مشايخ العراق فانه  
 هو الاثر عن في حاشية و هو لا يفس فانه ما طاهر لا في حصوا طاهر الملة  
 الثانية بول ما يوكلم طاهر عند محمد بن الحسن عندهما و ثمة اختلاف تظهر في ذلك  
 مواضع مسائل احدكما ان ين مع ما البير كنهه عنه عند محمد بن الحسن و لا يكره



يبطل اصل الصلوة عند محمد وعندهما يتقلب نفلا كما اذا فرغ وقت الظهر فصلت الجمعة  
 او تركها بقية في وقت مع سعة الوقت ويظهر الخلاف فيما اذا التمس في تلك الحالة حيث  
 لا يتقضى الوضوء عند محمد وينقض عندهما قال القاضي الامام ظهير الدين والفوايد سمعت  
 والذكر يقول ليس هذا مذهبا لمحمد في جميع المواضع بل فيما اذا لم يتمكن من اتمامه  
 عن العذر بالخص في تلك الصلوة حتى قال محمد فيمن صلى ركعة من الظهر ثم اتمت ان يصلي  
 اليها ركعة اخرى ثم يقطع وينتهي الاحكام اما بالنقل فانه يمكن من التقصير عن الجملة  
 بالخص فيها بخلاف ما مر من الصورتين هـ طيو الخبر يبطل الصلوة وعندهما يتقلب  
**والسنة في الخبر اذا طاعت لم يبق حرمته وان طاعت نفلا ما من**  
**الاصل وعن ثلثي النقل الاول قولك لا يصح تركه عن ثلثي النقل** قوال المنفصل  
 في احدك او اولى به واحد اخر يبقين ركعتين عند محمد وعندهما يبقين اربعا وهن  
 المسئلة على ثمانية اوجه واصلها ان عند محمد اخلا الاولين او احدى اربع عن الرواية  
 بقطع التيمم وعند محمد يوجب كلاهما لا يقطع التيمم ينعى بنا الشئ الثاني عليه  
 وانما يوجب فساده الاداء حتى لو قرأ في الشئ الثاني مع هذا الشئ وعليه قضاء  
 الشئ الاول فالخامس زعمه في بسوط لما عرض محمد كاي مع الصغير على ابو يوسف  
 قال ابو يوسف كل ذلك روي عن علي بن حنيفة الا ان ثلث مسائل منها هذه فقد  
 غلطت فيها فاني رويت لك عن علي بن حنيفة انه يفتي ركعتين فلما داروبت انه يفتي  
 اربعا قال محمد روي لي كما ذكرت الا انك نسبت وخطئت فقال ابو يوسف  
 لم انشئ فتيا ولا يمحتمل ان ابا يوسف ذكر له القياس في الاستحسان فحفظ محمد  
 جواب الاستحسان وهو قضاء الاربع دون القياس قال جامع قاضي خان  
 وجواب الاستحسان اظهر الروايتين عن علي بن حنيفة هـ تطوع بان ركعت  
**ومن بعد ادبها وما عتد في وسطها وذكر النقل** لم يصح على  
 الثانية فسده عند محمد خلافا لما وانما خص النقل اذا فرض له يفسده عندهم  
**وسنة الخبر لها انصاء من كونهما ينشئ الثانية** السنة الخبر اذا فاتت  
 بدون الفرض قال محمد اعجب الي ان يفضيها اذا ارتفعت الشمس وقال لا  
 يفضيها قبل خلاف في الحقيقة فان محمد قال اعجب الي ان يفتي فلا شيء عليه  
 وان لم يفتي

الشمس في خلال

في وقتها  
 في وقتها  
 في وقتها  
 في وقتها

هو في وسطها  
 في وقتها  
 في وقتها

وما قال الا قضاء عليه وان قضى فلا بأس به وفيه خلاف متحقق فانه لو قضى يكون  
 نفلا عندهما سنة عند محمد وانما افراد السنة بالركعة لكانت مع الفرض بقض  
 يتبعه من في وقت الزوال بالانفاق وسواء قضى الفرض وحده او جماعة وبعد الزوال  
 لا يقضيها لان السنة وردت في وقت محل فلا بأس عليه وقت فرض آخر وانما وضع  
 في سنة الخبر اذا سائر السنن لا يقضي بعد ما ينشئ الضميمة في نفلا بقض عنده  
 طلوع الشمس حتى يرتفع وصلا لا يرفع ان لا يترك الشاظر ان ينظر الى فرضها فذكر  
 وانما يتحقق عند انتشار شعاعه وهما قدرا ينظر اليه في الطلوع بعد فلا محل  
 الصلوة ذكر الزند وبسبب في **الخبر الاول** **والركعة الاولى** **فصلها**  
 القراءة في الركعتين في غير فجر سواء في الفرض عندنا وقال محمد اعجب الي ان ينظر  
 الركعة الاولى على الثانية وانما خص سوى الفجر طالة الاولى على الثانية  
 مستون بها بالاجماع ليدرك التماس الجماعة قاله اجماع المجوز في الجمعة وغيرهما  
 في هذا الحكم سواء وذكر في نظم الزند وبسبب ان في الجمعة والعيد يسوي في القراءة في  
 الركعتين بالانفاق وانما طالة الركعة الثانية على الاولى بثلاث آيات فصاعدا  
 في الفرض مكره بالاجماع وفي السنن والنوافل كيان لان امرها سهل في جامع المجوز  
**سلام من كان عليه السجدة** **يجوز جرح الصلوة واعتقلا** سلام من عليه  
 سجود السهو لا يخرج عن حرمة المصالح عند محمد وعندنا يخرج من وجوبه فاقطع  
 ان عاد الى سجود السهو عاد الى حرمة المصالح والافلا وينتفي على هذا الأصل  
 اربع مسائل احدها اذا اقتدى به رجل بعد السلام قبل العود الى السجود فعلى قولها  
 اقتداه وهو قولي نعم والى السجود صح والافلا وعلى قول محمد يصح على كل واحد  
 حال وثانيها اذا نوى المسافر الإقامة في تلك الحالة فعندهما لا يتغير فرضه الى الان  
 ويسقط عنه سجود السهو لان في تيمم بنية الإقامة ابتداء ابطلها انها لما عرف  
 وعند محمد يتغير فرضه قيمة اربعا وبخروج السجدة الى آخر الصلوة بوثا لها اذا  
 وقعه في تلك الحالة لا ينقض وضوءه عندهما وعند محمد ينقض كل صلوة تامة و  
 يسقط عنه سجدة السهو قولهم واربعا اقتدى به رجل بنية التطوع في تلك الحالة  
 ثم تكلم قبل عود الاحكام الى السجود فليس عليه قضاء شيء عندهما وان سجد الاحكام

في وقتها  
 في وقتها  
 في وقتها

في تلك الحالة

سلام من كان عليه  
 في وقتها  
 في وقتها



هذا هو الصحيح  
في هذه المسألة  
والصواب في هذه المسألة  
والصواب في هذه المسألة

بمعناه وعند محمد عليه قضاء التطوع من الميسور ونحوه في الطلوع وسلام الاحام في آخر الصلوة  
**وتحريم القوم من الاخر** **تحليل الاحام بالسبيل** يخرج المقتدي عن الصلوة  
 عند محمد خلافاً له ويظهر اختلاف في انتفاض الوضوء اذا سلم الاحام ثم تمت الاحام  
 المقتدي قبل سلام نفسه ذكره نزار الميسور ان المقتدي يخرج عن الصلوة بسلام  
 الاحام ولم يذكر الخلاف ثم قال وقبل هو قول هذا ما عندنا يخرج هو بسلام نفسه  
 ثم قال وكان شيخنا يعني الامام اكلوا في بعد ان يقول هذه المسئلة يتبين بمقتضى بعض  
 المتن عن شيخنا بالادعوات بعد سلام الاحام فان الاول ان يسلم ليكون خروجه  
 بسلامه نفسه ولو اخر يكون بسلام الاحام عند الكبر على طلاق جواب الكافي  
 وعند محمد علياً قبل وذكر في المحط ان فيه عن بعض حقيقه رواينين وقال الفقيه ابو جعفر  
 الى الرواية التي يكون خارجا بسلام الاحام بالاتفاق كاللاحي والمحبوق حتى لو  
 نام فام يشهد من سلم الاحام ينبغي ان يشهد ثم يسلم وقوله تحليل الاحام بالسبيل  
 يدعي ان السلام من احد الرايين يخرج من الصلوة من الميسور اذا كان في  
**ولا فصل عارياً اذا اذنت على الناس فله مع الفداء** السفر معه فوب كنه  
 خمس يتخير عندهما ان يسألا صل عارياً بالحياء وان سأل قبل ركوع وسجود  
 هو افضل وقال محمد لا يجوز الا احبوا وعلى هذا الخلاف اذا كان اقل من ربيعة  
 طاهر اما اذا كان ربيعة طاهر افضا على الباقي فيجوز له سجود الصلوة عرياناً بما  
 من رايه في البرهان وقاض فان الغيل عندهما بمنزلة السباع حتى يسارع  
**ولا يجوز تبسط الغيل والانتفاع منه بالقبيل** عظمه وبجمله الانتفاع  
 وعند محمد بن الحسين حتى لا يقبل الذكر كذا فيفضل الحذر ويروى ليها استعمال الكس  
 من غير تلبس من جامع المحبوس والمداينة قال الميسور الاصح ان عظم طاهر  
 قد اشترى النبي صلى الله عليه وسلم لفاخرة سوارين من هاج **احام حدث**  
**الوضوء الاحام فاستخلف بين يديه اذ كان في وضوءه** من غير وضوء  
 من خارج المسجد والصفوف متصلة بصفوف المسجد لم يعم الاستخلاف  
 يسفد صلوة الاحام في احوال الرايين وعند محمد يعم اختلاف من الميسور وجبة  
 المسجد من المسجد اذا كان متصلاً به وان كان بينهما طريق فليس الوجبة منه

خروج ٤

وهذا الخلاف فيمن لم يستعاض  
من واجبات الصلوة اذا  
سح قاض منها لا يخرج  
سلام الاحام هو  
وهذا هو الصحيح في هذه المسألة  
والصواب في هذه المسألة  
والصواب في هذه المسألة

اذا كان في المسجد  
والصواب في هذه المسألة  
والصواب في هذه المسألة  
والصواب في هذه المسألة

هذا هو الصحيح  
في هذه المسألة  
والصواب في هذه المسألة  
والصواب في هذه المسألة

فتاوى قاضي خان **مسألة في سقوط ركعة من ركعتي الفلام** **قاعدة في الصلاة**  
 مسافر صل الظهر ركعتين بخير قراءة ثم نزل الانامة فسدت صلوة عند محمد  
 يصل اربعاً ويقرب الى الاخيرين وهو حيلة يجوز لصاحب هذه الواقعة وقوله  
 قاعدة الفاني فقد في الميسور والمحيطة وكذلك لو وجدت نية الانامة في قيامها  
 اوركوعها او قومة ركوعها غير انه بعد القراءة لا ينبغي ان ينع نفاً فلا ينوب عن الفرض  
 اما اذا نوى في السجود يستقبل عندهم **تلاوة خلف الاحام آية بحلة**  
**وتسجدون كما تلاه المقتدي بعد الفراغ فاحفظن واتخذن** تسليماً للامام  
 والقوم فعند محمد يسجدون اذا فرغوا من الصلوة وعندهما لا يسجدون وانما  
 خفض بعد الفراغ فانهم لا يسجدون بها في الصلوة اجماعاً وجب على من سجد خاف  
 الصلوة منه عند الكبر وقيل ان قول محمد وان سجدوا من تلاها خارج الصلوة يجب  
 عليهم اذا فرغوا اجماعاً من اجماع الكس في الصلاة ولدت ولدين في بطن واحد  
**ومن آت بلول كثير كان نكاحاً من الاجر** فيها سها عن الكس  
 عند محمد وعند مالك الاول ولو ولدت الثاني في ضلال النفس التمت نفاساً  
 مما رأت بعد الثاني بيانه بلوت بالحبل فولدت في غرة شوال ثم ولدت اخرى  
 غرة ذي القعدة ثم استمر بها الدم فالشوال نفاس عندهما وطهر عند محمد  
 العشرة الاولى من ذي القعدة نفاس بالاتفاق اما عند محمد فلانه مبداء النفاس  
 واما عند مالك فلانه بقية النفاس الاول والعشرة الاولى من ذي الحجة دم ترك  
 يعني يترك فيه الصلوة والصوم بالاتفاق لكن على اختلاف الاصلين عند محمد  
 بطريق النفس وعندهما بطريق الحيض والفصل عند تمام السبعين من غرة  
 شوال واجب بالاتفاق لكن على اختلاف الاصلين حتى لو صلب رجلاً وقال  
 احدهما هذا غسل من النفس وقال الآخر بل هذا غسل من الحيض فلا ينجس  
 واحدهما وكل لدين او اكثر يكون بين خروجهما اقل من سنة اشهر فالجواب  
 من الشافعي الحيض وذكر في الميسور صوت في ايسر فقال ان كان بين الولدين  
 عشرون ايام فاستمر بها الدم وهي مبتدئة في النفس من عند ما ترك الصلوة

هذا هو الصحيح  
في هذه المسألة  
والصواب في هذه المسألة  
والصواب في هذه المسألة

هذا هو الصحيح  
في هذه المسألة  
والصواب في هذه المسألة  
والصواب في هذه المسألة











وعليه ففعلنا اعتبارا للقدور وكذلك عند محمد لان عند المعتزلة القدر اذا كان هو الاثم  
وعلى قول زفر يجوز عن خمسة اعتبارا للقيمة وانما وضع في مال الربوا اذ يعين بعين القيمة  
اجماعا حتى لو ادى رد ما كان اكيدا لا يجوز على الكل بل يقع بغير قيمته لان احواله متغيرة  
في هذا الباب من التحفة **كتاب الصوم**

**ولو لم يكن الشهر عشرين ومائة كان الصوم هذا القتل** مريض شهر رمضان  
**وعنه يروي وجوب الكل وليس هذا في كتاب الاصل** كله ثم صرح بوجوب ذلك عشرين  
ايام ولم يصحها ثم جات عليه صوم عشرين ايام لا غير في ظاهر الرواية وفائدة وجوب الوضوء  
بالاطعام وذكر الطحاوي ان على قول في حنفية واكثر يوسف يلزم قضاء جميع الشهر وان صح  
واحد وعند محمد يلزم من القضاء بقدر ما صح وهذا اوضح من الطحاوي فان هذا الخلاف في  
النذر بان نذر المرعي صوم شهر رمضان لم يبرأ يوما ولم يصح له على هذا الخلاف فاما القضاء  
رمضان فلا خلاف بينهم من اليسر والنظم وفي رواية الطحاوي صدقة الفطر لا تجب  
**ما عدا ذلك الاطعمة كالدقيق كزينة الصبي والمجنون** في مال الصبي والمجنون عند محمد  
وعندنا يجب فيؤدى عنه اربعة من مال الصبي وعند محمد يردى الاجر من مال نفسه وان  
ادى من مال الصبي يضمن من اليسر **نذر فقلت على ان اصوم رجبا او اعتكف رجبا**  
**والا يبرأ من الشهر** **نذر فقلت على ان اصوم رجبا او اعتكف رجبا** او اعتكف شهر اقبله  
لم يجزه عن النذر في قول محمد وزفر وفي قولهما يجزه وعلى هذا الخلاف لانه على ان اصل عدا  
فضل اليوم وانما وضع في هذه الاشياء اذ في الصدقة اخلاف بيننا وسياتي في باب نذر  
في هذا الباب **المناسك** **نظيمة** احمد وبنو رجب يكن عند محمد

**وقيل ان يجرى في نظيمة يكره وما روي لم يذبح** وقال الايك وقال في مبسوط  
خواجه زكوا اخلاف اذا اذ اطيب بطيب لا يبرأ عنه بعد الاحرام لكنه يبرأ رجب بان امر  
فانه لا يكره حتى لا يجزى ان لا فاما اذا اذ اطيب بطيب ببق عينه بان لم يطر داسه واجبهته  
بالمسك او بالهاليه فانه لا يكره ايضا وهكذا ذكر في كتاب المناسك ولم يذكر خلاف قالوا  
قد ذكر محمد في كتاب الرقيات انه يكره التطيب بما يقع عينه بعد الاحرام قالوا التطيب  
في اللغة استعمال عین الطيب على وجه يصل اليه رجب **البحر** بين احرام الحج و احرام العمرة  
**ولا اهل في الوقوف محرم** **سجدة اخرى** **فليس بترك** بدعة كذا اذا اتم بينهما بان

هذا هو الصحيح في هذا الباب  
والصحيح في هذا الباب  
والصحيح في هذا الباب

في هذا الباب

هذا هو الصحيح في هذا الباب  
والصحيح في هذا الباب  
والصحيح في هذا الباب

احرم يجتنب اوعين او بجحة ثم بجحة او بوعن ثم بوعن لزماء عندنا على وجه التعاقب  
وعند محمد يلزم احصاها اذ افع وفي التعاقب لا يلزم الثانية من الكمال من جامعها في حق  
والفوايد وقول في الوقوف اتفاق **ثم محرم** فرض حنسا من اظا فيه يبرأ او رجليه او يركب  
**لو فرض حنسا من يبرأ محرم ثم يكره نصف كذا** او زاد على الحنسا فرض من كل  
واحد منها اربعة فعليه دم عند محمد وقال عليه صدقة لكل ظفر نصف صاع من خضه وان  
كانت جلته ستة عشر ظفر الا اذا بلغت بقية الطعام دما فينقض فحاشا وانما وضع هكذا  
اذ لو قص من يدا او رجل عجب الدم غلظ من شرع الطحاوي **فصل** في بدو احواله ولم  
**وقصة الكلى** **لوصفين** **في دم** **واقربا** **دعيا** **يلقب** **حن** **قص** **اظا** **فيه** **يد** **او** **فصل**  
ذكر في رجلين اولى يدور رجل فعليه دم واحد عند محمد وقال عليه دمان وان كثر لا اولى او  
يجب عليه دمان اجماعا وان كان في مجلس واحد يجب دم واحد اجماعا من شرع الطحاوي  
**في قتل صبي من الشهر ان كان ذائلا والافا حكم** محرم قتل صبي او قتل اولئك  
**ينقض بصوم او اطعام او ذم** **واوجب الشحان في الكلى** ينظر عدلان لما بصالة  
**ثم هذا القتل كذا** **في الكلى** **والاطعام** **والقنوم** **ثم** في نذر الصبي او قيمته  
فيقومان حين قتله حيث قتله او في اقرب موضع اليه ان نذر ذكر وشري بقيمة هذا  
فتذبح او طعاما فبطم على مسكبن نصف صاع من براصا عمن ثم او شعر او بصوم  
مكان كل نصف صاع من بر يوانا عند محمد خيار تعيين احدى الثلاثة على اكلين وليس له  
ان يخرج عن حكمها وعندنا كذا في الاتفاق ثم ان وقع الاختيار على الهدي على القولين  
اي تعيين اكلين عند محمد وتعيين الثمن عندنا عند محمد ان كان لهذا الصبي نظير  
من النعم فعليه ان يهدى مثله خلقه كالهدية في الفحاشة والبقرة في حمار الوحش والاجنق  
المثل قيمة كما في الحمام والعصفور وعندنا تعيين المثل قيمة في الغنم والاشياء في اثبات  
خلاف في موضعين احدهما في وجوب المثل صورة او قيمة فاما المثل والاشياء في اثبات  
اخرى بل تاكل او تكلمين ثم في الشروع في ذم الصبي بالاكل لكن الماكول وغير الماكول في حكم  
اجتماع على السواء غير انه لا يوزن عن الهدي في الماكول في ظاهر الرواية وفي الماكول يجب قيمته  
بالغة ما بلغت وان بلغت قيمة هديين من شرع الطحاوي وجب اجماع الجوز والافطس  
**من ساق النعنة هذا واقفي** **واقب** **فكر** **خلاف** **المعز** **اق** في ساق النعنة  
**وج** **بذ** **عوه** **من** **عاص** **لم** **يكن** **النعنة** **من** **احكام** **مر** **هدبا** **واعمر** **اشي**

هذا هو الصحيح في هذا الباب  
والصحيح في هذا الباب  
والصحيح في هذا الباب

في هذا الباب

في هذا الباب

في هذا الباب



او اعتمر الا انه لم يكن في راسه حتى لم ياهله ثم عاد في عام هذا وخرج ففعل ما كان عليه من قبل  
سفرين وعند ما هو مخرج حيث اذاعوا في سفر واحد ان اعراسه بالسوق او ترك الحلق  
لمن هو في الامام الماعز واما وضع هكذا فانه لو لم يسبق اليه بطل بمعه عنده لان الماعز  
بين الشكين وسفر واحد الماعز هو الزوال فوط الاصل من غير ان يصف اعراسه  
ووضع الغني بالفرق باداء الشكين وسفر واحد من غير ان يله ياهله فيها الماعز حتى  
جامع المحمدي والهداية كتاب النكاح محمودة اربا واين قال احد

[illegible]

لَا يَكُونُ كَقَوْلِ الْيُوسُفَ إِذْ كَانَ مَعْلُومًا فَكَذَّبُوا إِيَّاهُ كَانَ مَسِيرًا كَمَا كَفَرُوا فِي آيَاتِنَا  
لَا مَعْدُونَ كُلِّهَا وَقَدْ آتَيْنَاهُمُ الْبَيِّنَاتِ وَأَبَانَ الْمُدْحَلُونَ فَرُجَاهُ الْعِلْمُ الْخَفِيَّةُ مَقْلُوبَةً

و در این کتاب که در این کتابخانه است  
که در این کتابخانه است و در این کتابخانه  
که در این کتابخانه است و در این کتابخانه  
که در این کتابخانه است و در این کتابخانه

۱۲۰۰

مدرسة دار العلوم

ثانيها ثم تزوجها في العدة ثم بلغث فاختارت نفسها قبل ان يدخل بها فاعل هذا <sup>خلاف</sup> الحائض تزوج امرأة ودخل بها ثم ارتدت والعياذ بالله ووقعت الغزوة بينهما ثم اسلمت فتزوجها في العدة ثم ارتدت قبل ان يدخل بها فعلى هذا الاختلاف السابعة تزوج امرأة ودخل بها ثم طلعتا بانياتها ثم تزوجها ثم ارتدت قبل الدخول بها السابعة تزوج امرأة ودخل بها ثم اعتقت فاختارت نفسها ثم تزوجها في العدة ثم طلعتا قبل ان يدخل بها الثامنة تزوج امرأة ودخل بها ثم طلعتا بانياتها ثم تزوجها في العدة ثم اعتقت فاختارت نفسها قبل الدخول بها التاسعة تزوج امرأة كذا فاسدا ودخل بها ففروق بينهما ثم تزوجها في العدة وكذا حاصيها ثم طلعتا قبل ان يدخل بها العاشر هذه السابعة باب الكف ومن كفاه ثم لم يجمعه الزوج من الغزوة

ذميين لم يحز عند محمد ولا يجوز ثم عدلما ان رفع التحاد فان حجت حتى يرضى  
 بشهادتها وان جحد هو لا يقضى من عبسوا خواهل ذلك **لا ريد الزوج** فهو بائنه  
**ولا ريد الزوج كذا في رجب** وفي ذلك التحسين **فمن عقدته** في حرمت عليه  
 امراته فهو فرفه بطلاق عند محمد ولا يفسخ في زوجتها ففسخ عندهم وفي ردها  
 معها لا يقع الفراق عندهم حتى لو اسلمها بغير بيعا على كذاهما **حرق** اسلم وحنقه  
**اسلم** **عزلت عن النسل** **وهي كس او ما احل** حتمى نسوة او اختان  
**تحت** **منها اربعا او اثنا** **والنساء ان يقرن بايها** فاسلمن معه فسد  
**وايضا اربعا اذا اصنع** **مربعا وكلها اذا جمع** بخلاف منهن اربعا ومنها  
 واحدة سواء تزوجهن في عقد واحد او عقد منفرد وعندما يفرق بينه وبينهن  
 او بينه وبينها اذ تزوجهن او تزوجها في عقد واحدة وان تزوجهن حرة حتى  
 تكاف الاربع الاولى والاخت الاولى وفسد كذا في المصنف والاخت الثانية ولو  
 تزوج واحدة ثم اربعا يقع كفاه الواحدة فقط وعلى العكس صح كفاه الاربع فقط  
 وان ماتت واحدة منهن او بايت ثم اسلم وبقيت تحت الاربع جاز كذا في سواء  
 ماتت الاولى والاخيرة وانما وضع في اخرى اذ في الذم جوابه كقوله **المسوط**  
 وغيره ولو تزوجها وابتاع ثم اسلم او اسلمت معه يفرق بينهما وبينه عدلما

فقد وجد الغائب فيها حبيب  
والانخذل الشرجى غداً من















॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب مدظلہ العالی

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

المكتبة  
سواءية فخرية  
مقامه وكذا الأضواء  
تتق ولا سبيل للمقرق  
الكتاب  
الكتاب  
الكتاب

[illegible]

فوالله انهم موقوف الى نصف المقر  
الا لاجماع ومعنا انه موقوف عن  
خدمة سيداه وتشغل بكسبهما  
الاول تنفع على نفسها وتنفق  
الراحه الا في سعيه او محلى  
الخصات وانما هم المضاف اليه  
فانما اعطى نصف فجزئها  
بها من

والله اعلم



للمكر والشفقة موقوف ونفقتها في كسبها فان لم يكن لها كسب فنفقتها على المكركف  
 ابو يوسف ومحمد ان شاء المكركف تستعبرها في نصف قيمتها ثم يكون حرقه لا سبيل عليها  
 وصل للمكركف ان يستخرجها من اصحابها من قال فيه روايتان عنهما والصحيح ان له  
 انجبا وان شاء المكركف يستخرجها وان شاء المستعبرها ولا يجزى بين السباعية والاختار  
 ثم عند ما انما تستعبرها المكركف اذ قضى الفرض السباعية او رخصت من ذلك ويرون  
 ذلك ليس للمكركف ان يستعبرها وذكر في الاصل رجوع ابو يوسف الى قول ابن حنيفة من  
 المحبوس والمختلف وقولنا سنعلم ان الكرم مكاتب قتل عدا عن وفاء والوارث  
 مكاتب قتل عدا عن وفاء والوارث المولى لا يرضى له الا المولى لا يرضى له  
 على الفاضل عند محمد وقال لا يجزى الفاضل والمكاتب المولى لا يرضى له الا المولى  
 اذ لو كان له وارث آخر لا يجزى الفاضل بالاجماع لحاله المستحق لانه الوارث ان مات  
 صراحي هو قول ابن مسعود او المولى ان مات عبداً هو قول زيد وانما خص مائة عن  
 وفاء اذ لو مات عن وفاء وجب الفاضل للمولى على الفاضل لكان له وارث او لم يكن له  
 مات عبداً بالاجماع قال العبد انت حر على ان يجده في سنة فقبل العبد عن  
 لو ائتمن العبد على خديته حوله ومات العبد من ساعية وعليه ان يجده  
 فانه يرضى في قيمته بقيمة الخديته لا بقيمة المولى سنة فان قاتل الخديته  
 بموت المولى فقبل العبد قيمة خديته وقال عليه قيمة نفسه وان مات العبد وترك لا  
 فالرجوع في مال العبد على هذا الاختلاف قال حواضره في مبسوطه ويظهر الخلاف  
 على اختلاف قيمة العبد وقيمة الخديته بان كانت احدهما اكثر من الاخرى وقول في قيمة  
 الى مال وموت العبد على الخديته اسلم ذاك الاول قال في حكمه انما اعتنى الذي عبده  
 بخدمته قيمة ذلك الخديته لا قيمة النفس فاقول الذي على غير ما اسلم ابيهما  
 فقبل العبد قيمة نفسه عندهما وفيه اجر عندكم كما هو المكاتب  
 كما بينا واشهد ان ابينا له قولك وتعللت بطلان كاتب احد على  
 وابني احب ان وعقلنا وابطلنا ما هو حق عند الله بالخيار ثلثه  
 ايام فولدت الامة ولداً ثم ماتت هذه الدنيا بطل الكتاب عند محمد والصحيح ان  
 المولى وعندهما لا يبطل الكتابة وله ان يجبرها واذا اجاز نسى الولد على حقه

واذا ادى عنتك الام أو آخره من جبوته أو عنتك ولها وأما وضعه في حيا المولى  
 أو في حيا الامة وتها بمنزلة بنو الائمة إلا ان كيا لا يورث من كيا فكيف من الكفا  
 ولكن كما اشرفت على الموت وعجزت عن النقص ككيا سقط حيا رها من المسبوط  
 في باب احيا والائمة وقوله فكذلك بالاف واللفظ المصنف وقوله فيبطله أي الكفا  
 وقوله ما هو صوغ عنك أي ما هو ثابت عند محمد وهو بطلان الكفا به من حق النش  
 اذا ثبت وهذا حقيقة وكافه **كاتب عبدك** في مرضه على درهم الى سنة و  
**مات مريض كاتبا عبدك على ألف يساوي نصفه الى كذا** في حيا الف درهم  
**ينقص ان لم يرض ثلثي قيمته** لا ثلثي المسبوط **كاتبه** وأما حاله غيره ثم  
 مات من مرضه ذلك وأبى الورثة ان يجيزوا يقال لكاتب عجل ثلثي الضيق ويكون  
 عليك ثلث الالفين الماجدة والارددت في الرق وهذا فاضل وقال محمد بن ابي النجاشي  
 ثلثي فكذلك البقية عليك الى اجله والارددت في الرق وقول يساوي نصفه أي  
 يساوي العبد نصف الالف فيكون بدل الكفا به ضعف قيمته قلت وهذا  
 المتدليس ليس بالاردم بل المراد ان بدل الكفا به اكثر من قيمته فذال في مسبوط خواهر  
 عليه كاتبة على اضافة قيمته بان كانت قيمته الف درهم وكاتبة على ثلث الآخرة والمسئلة  
 حالها فان عند ما يقال لكاتب عجل ثلثي بدل الكفا به وهو الف درهم والثلث عليك  
 الى اجله والارددت في الرق وعند محمد يقال عجل ثلثي قيمتك ستمائة وستين  
 وثلثي درهم والباقي عليك الى اجله فاذا اولا يساوي نصفها انقضى ثم انما وضع في عبد  
 كاتبة على اكثر من قيمته فانه لو كاتبة على مثل قيمته بان كانت قيمته الف كاتبة على الف  
 منجزة يقال له عجل ثلثي بدل الكفا به والثلث عليك الى اجله بالاتفاق لان التاجيل  
 من المريض يتبرع ويتبرع المريض بضع من الثلث فضع الاجل والثلث ولا يصح  
 في الثلثين قبل ثلث الحالة ولو كاتبة على اقل من قيمته بان كانت قيمته الف كاتبة  
 على خمسين يقال له عجل ثلثي قيمتك والارددت في الرق في قولهم لا ذهابه بقدر خمسين  
 والمجابه وصية فضع من الثلث وثلث حال ثلثمائة وثلث وثلثون وثلث درهم  
 فضع المجابه فيه ويجعل الباقي من مسبوط خواهر له وإما عجل الحق كذا **الاجل**  
**والزوج العبد على الولد فيوجب النكاح** **كاتبه** نذر ببيع عبدك

159



[illegible]

اگر تازه ای که کوه و رود و مسکن آن زن بکشد  
و نه تمام لازم شود بالا جماع و غیره  
عنده و این دیت جای لازم شود که  
امساک بول نتواند کردن







لرجلين بعتوا واحد لاهما ثلثها وثلثها عند جرحها  
 وانما وضع في التفصيل اذ في الاطلاق لا يجوز عند جرحه  
 وانما وضع في التفصيل مع التفصيل اذ لو كان على ان يكون النصف لهذا والنصف  
 لهذا بدون التفصيل لا يجوز عند جرحه حنفية ومحمدية  
 لو وهب لرجلين الف درهم لاهما ستمائة وللآخر اجماعة يكون هذا وانما يقدرون  
 هبة الدار اذ فضل وفضل سواء يجوز عند جرحه خلافهما والمسائل في الجسور  
**لو وهب الولد لوالده على اشتراط عوض في نفسه** وهب الاب مال صغير  
 على شرط عوض جاز عند محمد وقال لا يجوز لانه يترتب ابتداء **كتاب البيوع**  
**والاشارة باليكون فاسدا اذا اشترى باليكون** بيع العلم بالحيوان يجوز  
 عند مالك ما كان وقال محمد اذا باع العلم من جنسه علم الشاة بالاشاة لا يجوز الا  
 اذا كان العلم المضر اكثر ليكون العلم بمقابلته ما فيه من العلم والباقي بمقابلته السقوط  
 المورد من الشاة الحية اذ لو كانت مذبوحة غير مسلوحة فكيف يجوز عند جرحه وان كانت  
 مسلوحة لا يجوز عند الشاة وعندهم من ميسوط خواهر زلف والهداية قوله والاشاة  
 بالعلم اي بلم الشاة والالف واللام بدل الاضافة وموضع اختلاف بيع العلم من جنسه فك  
 الحيوان **لا يجوز اقتناء المسلمين وجوز اكلهم** باع فلسا بعينه  
 بفلسين باعها لهما لا يجوز عند محمد وعندهما يجوز وانما وضع في العيين اذ لو كانا ذين  
 او احدا من ذين والآخر عين لا يجوز عند محمد للنساء من جامع الصدر الشهيد  
**ولا القمار لشركي يباع من قبل ان يفيض المبتاع** اشترى دارا  
 او عقارا ثم باع قبل القبض لا يجوز عند محمد وهو قول الشافعي وعندهما يجوز وانما  
 وضع في العقار اذ في المنقولات لا يجوز عند محمد من اصي بنا من قال جواب الى حنفية  
 في موضع الجش عليه ان يجزى او يغلب عليه الحال او في موضع لا يؤمن عليه ذلك لا  
 يجوز كما في المنقولات واكثرهم على ان القمار جائز في الاحوال كلها من جامع احسني  
 والمجوزي **وبيع النخل على ان يترك الشجر بشرط ان يترك ثمره لنفسه** باع النخل  
 على ان يترك الشجر بشرط ان يترك ثمره جاز عند محمد اذ لو قال لا يجوز وان  
 باع بشرط القطع او مطلقا جاز عند محمد والصحيح قوله ومعنى المسئلة اذا باع

هذا اذا كان العلم بالحيوان  
 هذا اذا كان العلم بالحيوان  
 هذا اذا كان العلم بالحيوان  
 هذا اذا كان العلم بالحيوان  
 هذا اذا كان العلم بالحيوان

يبيد  
 يبيد  
 يبيد  
 يبيد  
 يبيد

العلم

العلم في ثمانية عظة بان ادرك لم يسبق الا النصف اما اذا لم يتقاسم علمه وقد باع  
 بشرط التزك منه لا يجوز عندهم لان فيه اشتراط زيادة سوية المبيع من مال البائع  
 وذلك بشرط لا يقتضيه العقد من ميسوط خواهر زلف والزيادة والحققة اشترى  
**لو باع في نفسه طعاما في البئد في ثمنه المبتاع في نفسه** طعاما بمكان  
 او بوزن واشترط عليه ان يوفيه اياه في منزله فان اشتراه في المصر ومنزل في المصر  
 ففسد البيع عند محمد خلافا لهما وموضع الخلاف الشرط بخلاف جنسه اذ لو اشتراه  
 بنفسه بان اشترى حنطة بحنطة بنفسه العقد عندهم وانما وضع في الشرط في المصر  
 اذ لو اشتراه خارج المصر ومنزل في المصر كان العقد فاسدا عندهم اشتراه بنفسه  
 او بخلاف جنسه لانه شرط لا يقتضيه العقد وهو التسليم في غير مكان بخلاف  
 الاولى اذ المصر من تبع اطرافها وتبين ان كان فيها مكان واحد حتى الاية وانما  
 وضع في الاية اذ بشرط الحمل لا منزله بنفسه البيع عندهم سواء اشتراه في المصر او  
 خارج المصر بجنسه او بخلاف جنسه من ميسوط خواهر زلف قاله فتاوى القاضي  
 خان في مسئلة الحمل قالوا ان قال ذلك بالعربية لا يجوز وان قال بالفرنسية جاز اذ  
 في العربية يفرض بين الحمل والابناء وفي الفرنسية لا يفرض بشرط الحمل كشرط  
 الابناء وفي المغرب الوفاء اكثر ما يستعمل في الحمل والبطل وانما بيع الحنطة الرطبة  
**منع الزبيب بالمعنى وبالفلس كجوز فاشترى** والبطل لا يملكها او بائنا  
**والزبيب والفلسون في الزك لا يملك بالفرنسية كجوز فاشترى** باع النخل او الزبيب المنفع  
 بالمنفع منهما او بفيل المنفع لا يجوز عند محمد وقال لا يجوز اذا اشترى او بائنا في الكيل من الهابة  
 وشروط الطي او انفع الزبيب ونفعه في اخابية الفاه فيها ليقتل ولهذا قال في  
 خان الصحيح في النظم بيع زبيب منع بالمنفع وعادة الاصل المنفع ورطب الحنطة المذكور  
 لم يترد اذ كان في سبيله واخر من نفسه اشترى جارية على ان يطأها المشتري جاز  
**وسرطان لا يطأ المشتري لا يفسد البيوع في الفحشاء** البيع عند محمد  
 خلافا لهما وبشرط ان يطأها من في باب الى حنفية في البيوع بشكل المبيع في يد  
**في البيع بعد الفصل والتغير** خالف ولا يخص المشتري المشتري في الخلف  
 اختلف في الثمن لم يخالف عندهما والقول للشركي مع يمينه وقال محمد بخلافه عندهما

البيع في العلم بالحيوان  
 هذا اذا كان العلم بالحيوان  
 هذا اذا كان العلم بالحيوان  
 هذا اذا كان العلم بالحيوان  
 هذا اذا كان العلم بالحيوان

هذا اذا كان العلم بالحيوان  
 هذا اذا كان العلم بالحيوان  
 هذا اذا كان العلم بالحيوان  
 هذا اذا كان العلم بالحيوان  
 هذا اذا كان العلم بالحيوان

هذا اذا كان العلم بالحيوان  
 هذا اذا كان العلم بالحيوان  
 هذا اذا كان العلم بالحيوان  
 هذا اذا كان العلم بالحيوان  
 هذا اذا كان العلم بالحيوان

هذا اذا كان العلم بالحيوان  
 هذا اذا كان العلم بالحيوان  
 هذا اذا كان العلم بالحيوان  
 هذا اذا كان العلم بالحيوان  
 هذا اذا كان العلم بالحيوان







١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠







فصلنا من حكم جواز السادة اجماعا متعلبا بحسن جوار عند فسخ قول عبد الله بن عباس  
وذلك وصح وفي الخبر قال شيخنا رحمه الله انما هي الصلاة عند اذانه عند المصل  
الذي يتب ليس بواجب وان صلواته جازية اما اذا كان في محنة فبما وصله يجب  
الترتيب فعليه اعادة الكل قال لان العبد كيف ما عذر وقوله ومن يصل بسطر  
السا لان بسطر طهر وعصرها ثمانية وعشرين وليس يوفى اول التي كان  
تصاتها وقتها اولها ولا يركع تلك فلو انها ترك صلواته من يومين الظاهر  
العصر مثلا ولا يدركها انها ترك اول يومها الثاني ويجوز ما يمتح عليه بالاشارة  
فان ما يمتح تحريمه على من يصل الظهر والعصر ويبدأ بها بسا ولا اتفاق غير  
ان البداية بالظواهر افضل لانه اسبق وجوده في العمل فغير ما يدرى به في الفتا، وعنه في  
عندنا لا يبعد وفي قوله قصاصه فرضا او الامن من غير فرضي اشارة الى ان زيادة  
من شيخنا من قال بالاختلاف في الجنب لانه باحسنة اجاب باعادة الاولى  
على وجه الافضل من قول قال لا يجوز زعده وعندنا لو فعل قال لا يخفى كان  
حسنا ومنهم من حقق اختلافه في اول بعد الاولى لا يجوز زعده وانما وضع في صلوات  
من يومين وسكت عن ذلك صلوات في ليلة ايام وارجح في الزمعة وعنه في ذلك ان  
ما ورد في الصلوات لا يوم باعادة الاولى في قوله عند بعض المشايخ وهو لا يح  
لان الاعداء ذلك صلوات جملة في وقت واحد لاجل الترتيب يستقيم اما في  
سنة صلوات في وقت واحد لا يستقيم لغتية تغريب التوبة وعند بعض  
المشايخ في الثالث بان ترك ظهر ايام يوم وعصر ايام يوم ومعنى ما يزوم والمسئلة  
بحالها لا يعمل سبع صلوات عندك حينئذ يبدأ بالظهر بما بالعصر ثم بالظهر كما في  
الصلواتين ثم بفصل الثالث وفي الخبر فيصير اربعين يمين ذلك الصلوة انك  
جواز ان المغرب هو المزمرة او لا وما حصل قبله لم يصحرا جزا وانما انما هو  
المغرب وبني عليه ظهر وعصره يومين وهو المسئلة الاولى فيصل ذلك صلوات  
كما ذكرنا في الاربع من اربعة بان ترك عصره مع تلك الثالث من اربعة ايام فصل  
عند محمد بن عيسى صلوة بغير كل التبع او لا يفي الظهر والعصر ثم الظهر ثم المغرب  
ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم فيصل الرابعة وفي الفتا ايضا رتبا ثم في ذلك

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of text.

جلد

سیکون

السبع المودة على الوجه الذي مر بجزان يكون الواجب على المتركة أولا فيصلي الحجة  
خمس عشرة اولا وان لم يكن خمس فثلاث ثم تركها ايضا فيصلي ارب وثلثين صلى  
عنه يصلي فثلاثة اولا كما مر ثم يصلي الخامسة اعني الفجر ثم بعد ذلك خمسة  
العشر المودة من غير ان يصرح ارب وثلثين والاضار بان يخرج به ان المتركة  
اذا كان ثلث يصلي كما يصلي لو كان المتركة اربعين ثم يصلي الثالثة ثم يصلي بعد  
الثالثة ما كان ياربعه ان يصلي في الصلوتين وان كان المتركة اربعا يصلي ما  
يصلي لو كان المتركة ثلثا ثم يصلي الرابعة ثم يصلي بعد الرابعة ما كان ياربعه ان  
يصلي في ثلث صلوات وان كان المتركة خمسة يصلي بعد ان يصلي ما يصلي لو كان  
المتركة اربعا ثم يصلي الخامسة ثم يصلي بعد الخامسة ما كان ياربعه ان يصلي في  
ارب صلوات الكمال في بسط خواهره نلقا لا يخطئ والفقيه على قولنا على كل حال  
عاش فتاوى فاضلهم والعتاب وانما اطلب فيه كثرة تساؤل الشواخ ذلك  
**وقال الشيخ القدر رضي الله عنه من غير ان يكون في الصلاة** صلى في السفينة  
فأعراهم التردد على القيام او على الركوع اعزاهم صانع صلافا لما واجهوا في السفينة  
اذا كانت من بطنها بالسطح لا لا يجوز واجمع ان اذا كان بحيث لو قام بدور  
واحدة يجوز ولو كانا في غير محجز ثم لم يقص على قوله بين ان يكون في السفينة جاز  
او ما سكنت قال بعضهم موضع اختلاف ايجاز وفي المختلف وضع رواية وانما قد  
بان على ذلك لا يجوز بل بالاعراف ولا تغفل من السطوح والمطروحات **ولو تلاها في الغار ثم تلاها**  
**تلاها في بيت ثم تلاها في بيت** تلا في البيت ثم بالارسية فله وعليه معنى التسوق  
على السماع انما آية السجدة العاشر على الكلام وعلى الكلام ان يجزئ ان آية السجدة  
فانه ان لم يتم بحسب حين اخره وعندنا ان كان بحسب العربية لم يكن تلاوة اصلا  
وان كان لا بحسب تلاوة فجمعه واما السماع ان علم ان آية السجدة تلاوه  
والافلا من فتاوى قاضان في باب افتتاح الصلوة وضع في العتبات وانما  
وضع في الفارسية فانه لو تلا بالعربية بحسب السجدة ثم اولى بغيره بالافتتاح في تركه  
الطولي والمجرب وقوله سجدة ان آية سجدة اقامة لثبوت في الدعاء المقام المضاف  
المحذوف **وان كانت ما لا يكون حجة** وقوله **وقبل ان يركع**

المسجد



من الغنم او اكلها السباع او سرقته فصالحه رب الغنم على ارام معلومة لا يجوز هذا الصلح عند  
 ويجوز عند محمد وانما وضع في خبر الواحد في الدرع المشترك ابو يوسف محرم بغيره الله و  
 بيانها لا يجوز الصلح عند جنيته في الدرع الخاص والمشارك لان عند اجير المشترك  
 فيما هلك لا يصنع كما لو وقع في الموضع لا يجوز عنده فكذا اهلا ويجوز عنده في خاصا  
 كان او مشترك لان عند هذا الصلح مع موثق الموضع جاز في الدرع الاول وهو لا ينفذ  
 ان الاجير اخص والاجير المشترك خاص لما هلك في يد واحد وان لم يكن بصنفه عند مجوز  
 الصلح مع من يجوز مع الفاص من فناء وقد مضى في ذكره الشرح مسيلة صلح  
 الموضع لا غير ولكن ثبت ما هو الا وفق بالنظم على وجه يفرق من صلح الموضع تبعا  
**كتاب الرهن**  
**رهن اقل من ثلثه يكره** **فصل في حصة الرهن** **فصل في ثلثه** **فصل في ثلثه**  
 عشرة وقال لقدت حصة هذه الثلثة وادان ياخذ الثلثة لم يكن له ذلك الزيادة  
 له ذلك قال الحكم ما ذكر في الزيادة قول محمد واليكي الرازي هذا قال في محله ان ليس  
 له ذلك وقال في البسط الصحيح ان في المسئلة عن محمد واثبت وقال في زيادة تقاض  
 خان رواية الزيادة اذ لم يوضع في المفضل حيث قال كل ثلثه بكذا الاول لم يفضل  
 لا يكون له ذلك عندهم وكل جزء من الرهن يكون محبوسا بجميع الدين فلم يفضل اكل  
 لا يسترد ثلثه والاصل قطع من البعير كذا في الروان واداه من الغنم مما زاد اكل  
 بالكر وحصة بالغنم محبة الزروع وفي بيع الدار وضه ايضا فكذا الرهن  
 واقتك اذا خرج من يد الرهن وخلص من المغرب رهن قلب فضة وزنه  
**وقال في اقتك رهن الرهن يفتك او يفتك بالدين عشر درهم بعشر**  
**وحصة خلاف جنسه** **واقتك الرهن يفتك** **واقتك رهن بعشر درهم بعشر**  
 وزنه فاكسر القلب فعلى قولها بعشر الرهن قيمته ان شاء من جنسه وان شاء من  
 خلاف جنسه ويكون حاضرا رهنه عنده الى ان يحل الدين ثم يستوفيه  
 من حقه والمكسور مملوك له بالثمان وعنده محمد بخير الرهن ان شاء سلب المكسور  
 للرهن بدينه وان شاء اقتك حصة الدين ولو كان هلك سقط الدين بالاتفاق  
 اما اذا كان قيمته اقل من وزنه لودائه بعين الرهن قيمته من خلاف جنسه ولو هلك  
 عندهم

هذا هو الصحيح في الرهن  
 في الدرع المشترك  
 في الدرع الخاص

هذا هو الصحيح في الرهن  
 في الدرع المشترك  
 في الدرع الخاص

هذا هو الصحيح في الرهن  
 في الدرع المشترك  
 في الدرع الخاص

هذا هو الصحيح في الرهن  
 في الدرع المشترك  
 في الدرع الخاص

هذا هو الصحيح في الرهن  
 في الدرع المشترك  
 في الدرع الخاص

توكل وفتنه بخلاف جنسه هذا  
 التبدل مع اتفاقا مع

من في باب الرهن في حنفية ولو كانت قيمة اكثر من وزنه لجوزته ياتي في باب الثلثة ان شاء الله  
 وحجة مسائل القلب على ثلثين فصلا يعرف في الزيادة والبيع المحرم في القلب السوار  
 في الروان وفي المغرب قلب فضة او سوار غير مملوك مستعار من قلب الخيل وهو  
 جازها لما فيها من البياض واذا ارتقى الرجل قلب فضة وزنه عشر دراهم وفيه  
 الثوب اقل من عشر دراهم يعني ثمانية مثقالا في تكسر القلب عند الرهن او هلك في  
 انكسر فان الرهن بعشر قيمته مصوغا من الذهب ويكون القيمة رهنه كما ذهب  
 انكسر الرهن وانما صار هكذا احقر الزمان في الروان وادخل الضرر على الراهن لانه  
 لو لم يجعل كذلك لابر من ان يعامل احد الاشياء الثلاثة اما ان يجعل ذلك جميع الدين  
 او يجعل بعض الدين او يجرى الراهن على الاقل كمال ولا سبيل لان يجعل ذلك جميع الدين  
 لان الرهن قائم وانما يجعل بالدين اذ هلك الرهن فاذا كان عين الرهن قائما فلا  
 يملكه الدين ولا يجوز لبايعه ان يهلك بعض الدين لاجل النقص لان الراهن يصل  
 اليه القلب بتمام وزنه ويسقط بعضه فينودي بذلك في الروان ولا سبيل لان يجرى  
 الراهن على اقتك جميع الدين لان الراهن يدخل عليه الضرر لان الرهن قد انتقص  
 وصار كانه هلك بعضه فيصل اليه عالة ناقضا ولا يسقط من الدين شي في ذلك لم يكن  
 سبيل الى هذه الوجوه فلا بد بان يجرى الرهن قيمته وتكون القيمة رهنه كما ذهب  
 الذين انتقصوا بعضه من الرهن وهذا اذا انكسر واذا هلك فان في  
 قول الرهن حنفية يهلك بعشر دراهم بمقدار وزنه وفي قول ابو يوسف ومحمد بعض الرهن  
 قيمته ويكون القيمة رهنه كما ذهب الى حنفية فهو ان الرهن عند جري ايها  
 يتراض بها وفيه معنى الاستيفاء فصار كما ليس والمحكوم في باب البيع هو الوزن لا  
 الصياغة فكذا في الرهن تطبيق الحكم فاذا هلك صار مستوفيا دينه والعبرة في  
 استيفاء الغضة الوزن لا الصياغة والصياغة لا عبرة لها في الاستيفاء الا ان  
 ان رجلا لو كان على رجل عشر دراهم فاستوفى منه العشر ثم وجدها زبوا فافاد  
 ان يسكن العشر ويرجع بالنقصان لم يكن له ذلك بالاتفاق ولو هلك العشر  
 في يد لا يرجع بشئ عند حنفية فثبت ان العبرة في الاستيفاء بالوزن لا الصياغة  
 واما ذهب ابو يوسف ومحمد الى الرهن بعشر قيمته لان المرغن لا يكون له عالة

ولان الدين في الرهن م







لا المتبوع وهو المصنوع ان الوزن لانه اقرب اليه لانه من جنسه نصف الشئ الى النظم  
 والجنس اولى من غيرهما والجنس اولى من غيرهما واذ اقل من عشرة درهم بدنانير  
 فذلك انكسر فان هلك هلك بما فيه بالاتفاق اذا كانت قيمة الدينار والدرهم سواء  
 وان انكسر في قول له حنيفة وابي يوسف يضمن المهر وفي قول محمد ان شاء جعله  
 بالدين وان شاء افنكه وهذا الاختلاف كالاختلاف الذي ذكرنا من قبل ان في قول  
 حنيفة وابي يوسف ضمان الانكسار بالقيمة وفي قول محمد بالدين ثم اعلم ان المال اذا  
 كان رهنا لا يخلو عن ثلثة اوجه اما ان يكون الرهن شئ من الكيل والوزن رهنا  
 بجنسه واما ان يكون بغير جنسه فاما اذا كان الرهن شئ من الكيل والوزن وان  
 انقص يدل المهر من سقط من الدين تحسبا بصلتك وان هلك هلك لاقبل من قيمته  
 وفي الدين سقط الدين ان كانت قيمة الرهن مثل الدين او اكثر بالاتفاق لان الوزن  
 من طري للمك كان فيه فيصير المهر مستوفيا لدين هلك الرهن واما اذا كان الرهن  
 شئ من الكيل والوزن بغير جنسه فان هلك هلك بالدين بالاتفاق وان فسد وانكسر  
 جاز في قول له حنيفة وابي يوسف يكون الضمان بالقيمة وفي قول محمد يكون الضمان بالوزن  
 الا عند الضرورة واما اذا كان الرهن بجنسه وهو ان يكون الرهن فضة فضة او  
 فذلك فان هذا لا يخلو من ثلثة اوجه اما ان يكون وزنه مثل الدين او اقل من الدين  
 او اكثر فان كان وزنه مثل الدين عشرة فاذ لا يخلو من ثلثة اوجه اما ان يكون  
 وزنه مثل الدين او اقل من الدين او اكثر فان كان وزنه مثل الدين عشرة فاذ لا  
 يخلو من ثلثة اوجه اما ان يكون بقيمة اكثر من الدين او مثلا واصل فذلك ثلثة  
 اوجه وكل وجه على وجهين اما ان هلك وانكسر فصا رسته على ستة وان كان  
 وزنه اكثر من الدين يعني اثنى عشر فان ذلك لا يخلو من خمسة اوجه اما ان يكون  
 قيمته اكثر من الدين والوزن وهو ثلثة اوجه عشر او مثل الوزن اثنى عشر او اقل  
 من الوزن او اكثر من الدين احد عشر او مثل الدين عشرة او اقل من الدين  
 تسعة ثم كل وجه على وجهين اما ان هلك وانكسر فذلك عشر اوجه وان  
 كان وزنه اقل من الدين والوزن تسعة او مثل الوزن ثمانية او اكثر من الوزن  
 او اقل من الدين تسعة او مثل الدين عشر او اكثر من الدين احد عشر ثم كل وجه

قيمتهم

العوض والحيوان سوى  
 الكيل والوزن واما ان  
 يكون شيئا من م

في حقه او في حقه  
 في حقه او في حقه  
 في حقه او في حقه

على وجهين اما ان هلك وانكسر فذلك عشر اوجه فصا رسته على ستة وعشرين  
 وجهها فاما اذا كان الوزن مثل الدين عشرة فان كانت قيمة اقل من مسئلة  
 اول الباب ان اذا انكسر بغيره قيمته في قولهم جميعا فاما على قول له حنيفة وابي يوسف  
 لا يترك لانهما يجعلان ضمان الانكسار بالقيمة واما محمد يجعل ضمان بالدين الا  
 عند الضرورة وهما فيه ضررون للمعنى الذي ذكرناه في اول الباب واما اذا هلك  
 هلك بالدين في قول له حنيفة وفي قول له يوسف ومحمد يضمن قيمته وقد ذكرنا واما اذا  
 كانت قيمة مثله في المسئلة الثانية من الباب ان هلك هلك بالدين في قولهم جميعا  
 وان انكسر يضمن قيمته في قول له حنيفة وابي يوسف وفي قول محمد ان هلك بالدين ان  
 شاء جعله بالدين وان شاء افنكه واما اذا كانت قيمة اكثر من الدين ففي المسئلة  
 الثالثة من الباب اذا هلك هلك بالدين في قولهم جميعا وان انكسر في قول له حنيفة بغير  
 جميع قيمته وفي قول له يوسف بغير مقدار المصنوع من الحلة وفي قول محمد بغير الرهن  
 على افنكه كما معنى لان يكون النقصان دالة ان يصير قيمته اقل من عشرة  
 في يكون الرهن بالدين ان شاء جعله بالدين وان شاء افنكه واما اذا كان وزنه  
 اكثر من الدين وهو اثنى عشر فان كانت قيمة اكثر من الدين والوزن يعني ثلثة عشر  
 فان هلك هلك بما فيه في قولهم جميعا لان وزنه وفاء وفي قيمته وفاء وان انكسر  
 فان في قول له حنيفة يضمن خمسة اسداس قيمته لانه يعني ثلثة الوزن وخمسة اسداس  
 وزنه فصرون لان الدين عشرة والوزن اثنى عشر فيصير مقدار ما كان مضموفا  
 من الوزن مضموفا في حنيفة وابي يوسف يضمن عشرة اجزاء من ثلثة اجزاء  
 لانه يعتبر الضمان من الحلة وفي قول محمد ان كان النقصان في حلة او اقل اجزاء الرهن  
 على الاحتكاك لانه يصير في الامانة الى الصباغة وان كان النقصان اكثر من درهم  
 فهو يبيح ان شاء افنكه وان شاء جعله سدس بالدين ويسدس خمسة وان كان  
 قيمته مثل الوزن اثنى عشر فان هلك هلك بما فيه في قولهم جميعا فان انكسر في قول له  
 حنيفة وابي يوسف بغير المهر من خمسة اسداس قيمته وفي قول محمد جعل خمسة  
 اسداسه بما فيه وان شاء افنكه بجميع الدين وهو مثل مسئلة الابن في مسئلة  
 الثانية من الباب وان كانت قيمته احد عشر فان هلك هلك بالدين في قول

عشر

ان شاء م

ل



في حنفية لا يعتبر الوزن ولا اعتبار الصياغة فيمكن خمسة اسداس بالدين والزيادة  
 على الاحاد وفي قول صاحب لا رواية عنها فيجوز ان يقال يهلك بما فيه لان في وفرة وفاء  
 وفي قيمة وفاء ويجوز ان يقال يغير المرفق عشرة اجزاء من احد عشر جزء وهذا الطريق  
 اشبه واصح لانه لا يجوز ان يهلك الكل بالهش لاجل الربوا ولا يجوز ان يهلك مثل وزنه  
 العشر بالدين لان وزن العشر يقيمتا فل من العشر فيفضل على المرفق من  
 فاذا كان يودي الى هذا يغير المرفق واما انكسر فان في قول في حنفية يغير خمسة  
 اسداس قيمته وفي قول صاحب يغير عشرة اجزاء من احد عشر جزء وهذا الاشبه  
 لان القلب لم يهلك واما اذا كانت قيمته مثل وزن الدين عشرة فان يهلك هلك بما فيه  
 في قول في حنفية وفي قول صاحب يجوز ان يقال يهلك بما فيه ويجوز ان يقال يغير  
 قيمته كلها وهذا الطريق اصح كما ذكرنا في الفصل الاول في قول في حنفية يغير خمسة  
 اسداس قيمته وفي قول في يوسف ومحمد يغير جميع قيمته بلا اشتباه وان كانت قيمة اقل  
 من الدين والوزن تسعة فاهلك هلك بما فيه وفي قول في حنفية وفي قول صاحب يغير  
 جميع قيمته ويكون رهنا مكانه القلب فحصل جواب في حنفية في هذه الفصول  
 كلها انه اذا هلك هلك بالدين وان انكسر يغير خمسة اسداس قيمته واضطرر في قول  
 في يوسف ومحمد في نكره اما اذا كان وزنه اقل من الدين يعني ثمانية فالقيمة لا يخلو  
 من خمسة اوجه اما ان يكون اقل منها سبعة او مثل الوزن ثمانية او اكثر من الوزن  
 واقل من الدين تسعة او كان مثل الدين عشرة او اكثر منها احد عشر فما اذا كانت  
 قيمته اقل من الوزن والدين سبعة فان يهلك هلك بما فيه وفي قول في حنفية بمقدار وزنه  
 وفي قول صاحب يغير جميع قيمته وان انكسر يغير جميع قيمته في قول في حنفية وهذا  
 مثل مسألة اول الباب واما اذا كانت قيمته مثل وزنه ثمانية فان يهلك هلك بما فيه  
 في قول في حنفية وان انكسر في قول في حنفية وان يوسف يغير قيمته وفي قول في محمد  
 الراهن بالدين ان شاء جعله بالثمانية وان شاء افكته وان كانت قيمته اكثر  
 من الوزن واقل من الدين تسعة فان يهلك هلك بما فيه وفي قول في حنفية لا يعتبر  
 الوزن ولا يعتبر الصياغة وفي قولها يغير قيمته وان انكسر يغير قيمته بالاثنا عشر  
 وان كانت قيمته مثل الدين عشرة فالجواب فيه كالجواب في التسعة وان كانت

بالدين

وان انكسر

في حنفية لا يعتبر  
 الوزن ولا يعتبر  
 الصياغة فيمكن  
 خمسة اسداس

قيمة اكثر من الدين والوزن احد عشر فان يهلك هلك بما فيه وفي قول في حنفية وفي قول  
 صاحب يغير عشرة اجزاء من احد عشر جزء فان انكسر فان في قول في حنفية  
 يغير جميع قيمته لان وزنه مضون تكون مضون بالصياغة وفي قول في يوسف يغير  
 عشرة اجزاء من احد عشر جزء وفي قول في محمد ان كان النقصان مقدار درهم او اقل  
 يجبر الراهن على الاكسار وان كان النقصان اكثر من ذلك فان الراهن بالخيار ان شاء  
 جعله بالثمانية وان شاء قيمته مقدار عشرة وان شاء افكته وان اراد ان يرضى  
 فافق فضة وزنه درهم وفيه فضة يساوي تسعة دراهم عشرة دراهم فذلك او انكسر احاد  
 حصة الفضة يهلك تسعة وان انكسر ينقص من الدين بذكر العشر واما حصة الحقة  
 فان كانت قيمة اقل من درهم في مسئلة اول الباب وان كانت قيمته درهم ففي مسئلة  
 المسئلة الثانية من الباب وان كانت قيمته اكثر من درهم في المسئلة الثالثة من الباب  
 وكذلك جواب في السيف المحلى على هذا الاعتبار وان رهن كره خطه جده بكذا  
 حنطة وزنه تحكم بالحكم مسلم القلب ان كان اكثر الزك استقرض يساوي عشرة و  
 اكثر الزك يساوي عشرة واكثر الزك استقرض الزك في مسئلة اول الباب واذا  
 دفع رجل الى رجل قلب فضة وقال ارهنه عندك عشرة دراهم فاسكره او كره واعطاه  
 عشرة دراهم من عند نفسه وقال ارهنه كما ارهنه فلهك القلب عندك ثم قال هذا الوكيل  
 بعد ذلك انما يهلك هذا القلب عندك ولم ارهنه فهو على ثلثة اوجه احاد صدقة الموكل  
 في الكلام او كذب فيها جميعا فاما ان صدقة في الكلام الاول خاصة فان الرهن قد يهلك  
 بما فيه ولا شيء على الموكل لان الوكيل قد اقترانه رهنه وان مضون بالدين فاذا قال  
 بعد ذلك لم ارهنه اراد ان يرجع عليه بضعة فلما يقبل منه قوله لانه مثاقص في  
 كلامه والكلام الاول جائز على نفسه واما اذا صدق في الكلام الثاني خاصة فان القلب  
 يهلك اما ان يرضى الموكل ان يغير العشر لان في يد الوكيل احاد فان يهلك هلك  
 على الامانة في الدين على صاحبه وهذا اذا لم يكن حبس طويلا في يد الوكيل ولو كان  
 حبس طويلا في يد يبيع ان يغير كما قالوا في كتاب الاجارات اذا استأجر دابة  
 ليذهب بها الى موضع كذا فامسكها في البيت ولم يذهب حتى هلك الدابة عند  
 صمته الا ان يكون امساكها قليلا كما يمكن فكذلك في هذه المسئلة واما اذا كذب

فان هلك هلك  
 الا خلاف ذلك وان  
 الرهن يهلك

الاول وكذا في الثاني او  
 صدقة في الكلام الثاني  
 وكذا في الكلام الاول



في القولين جميعا وقال انك قد قلت مرة كذا ومن كذا وانا انعم في قولك انك صادق  
 فلما ان يفتقد بجملة القلب بالجملة ما بلغت لانه يصح الكلام الاول ولا الكلام الثاني  
 لتما ففرض كلامه بنفي منصف فصار كما لو دعي اذ احسن الودعة ثم هلكت بعد ذلك صارت  
 فذلك كهرت واذا رهن قلب فضة وزنه خمسة عشر وقيمة عشرة وربع درهم فان  
 هلك بملكه بغيره والزيادة على الامانة في قولهم جميعا وان انكسر في قولهم بغيره  
 المرتفع ثلث قيمته ويكون رهنا عندك وفي قولهم بغيره نصف قيمته ويكون رهنا  
 عندك وفي قول محمد ان كاه النفق اقل بحمل الاذن كاه وان كاه اكثر فالرهن  
 بالخير ان شاء جعل ثلثه بالدين وان شاء انكسر واذا ارهن كرى حنطة ردية  
 بكر حنطة جبلية وقيمتها سواء فلهلكا عندك فالرهن بما فيه وهذا الجواب على  
 قولهم حنطة خاصة لانه يعتبر الكيل والبيع المعجزة فيحكم بالكثر بالكثر والزيادة  
 على الامانة وفي قول صاحب لعل بل ان يقول بملكه بما فيه كما قال ابو حنيفة واما  
 ان يقول ان يبيع مثل الكونين فيكون رهنا حكاه في هذه المسئلة وفي الآيات  
 في المسئلة الخ ذكر ان كان وزن القلب اثني عشر وقيمة اربعة عشر او عشرة  
 وقد ذكرنا التفسير هناك وان لم يهلك ولكنه اصابه ما ففسده فانه يضمن كرا وحل  
 في قولهم حنيفة لانه يعتبر الكيل وفي قولهم بغيره الكثر لان قيمة الكثرين والكر  
 سواء واذا رهن رجل عند رجل فلوسا بعشرة دراهم وهو رهنه وادركت  
 الفلوس فمن رهن على حالها في قولهم لانه الرهن كان في العين وانكسر احد صا حاد  
 في الوصف فلا يتغير حال العين الا بغيره لانه لو تغير السعر فانه ينظر الى قيمة الرهن  
 وقت القبض ولا ينظر الى النقصان والزيادة فذلك هذا ولو هلك الفلوس  
 هلكت بما فيه من الدين ولو انكسر الفلوس ذهب من الدين بمقدار ما حدث  
 من النقصان بالانكسار وهذا على اصله بغيره واما على قولها اذا كسر  
 الفلوس بطل الدين واذا رهن قلب فضة وزنه عشرة على ان لا يقرضه درهما  
 فنقص الرهن فلهذا قيل ان يقرضه فعليه ان يقرضه درهما لانه لما هلك الرهن عند  
 صار كانه استوفى منه درهما فعليه ان يقرضه درهما فان كان قبض الرهن  
 على ان يقرضه يشترط ولم يسم ذلك الشيء فلهذا الرهن عنه فانه يقال وذكر عن

الراهن في

الدين اعطى ما شئت

المشتم انه قال ليجز ارايت لو كان لو قال المرء ان انا اعطيه دابة فقال لا اجب  
 ان ينقص من درهم يعني اذ ارهنه لم يقصد ان يستوفى من اقل من درهم فلا ينقص  
 من ذلك لانه لم يذكر المقدار ولكن الذي قال محمد صانعه الذي قال هو انما اذا  
 رهن حاتم فضة وزنه درهمين بنصف درهم فلوس فاعطاه تسعين فلسا ففعلت  
 الفلوس فصارت ثلثين درهما وصارت الفلوس درهم التسعون يساوي ثلث درهم  
 فلهذا عندك في قولهم لانه دخل في حاتم بالقبض فوجب ان يبيع بجملة ووقت القبض  
 كما قالوا في العصب فان لم يهلك الحاتم ولكن انكسر فان المرء يبيع نصف قيمته التي تم  
 موصوفا من الذهب وهذا قولهم بغيره واما يوسف لانا قد ذكرنا ان الرهن اذا كان  
 وزنا او كيلا بغير جنسه يكون مضموما بالقيمة عند حنيفة واما يوسف وعند محمد  
 يهلك بالدين فلهذا هذا الحاتم وزنه وكان رهنا بنصف درهم فلوس وكان نصفه اما  
 ونصفه مضموما بالدين فيضن الذي كان مضموما ويصير ذلك النصف بدل الرهن  
 وان كان الحاتم جدا انكسر لا يحل القسمة فيقولون عن يوسف روايتان في  
 احداهما بطل الرهن لانه الرهن فصار مشاعا ورهن المشاع باطل وفي اخرى الروا  
 لا يبطل الرهن لان الشيوع ظهر بغيره في القدر ولم يذكر هذا الكتاب رواية  
 محسنة واذا ارهن رجل ثوبا يساوي خمسة دراهم ومشتقال ذهب يساوي  
 عشرة دراهم فلهذا الذهب واستهلك المرء النوب فان الذهب يهلك  
 بثلاثة الدراهم وثلث لان الذهب والنوب يمشيان على خمسة دراهم فنقص ما زاد  
 الذهب ثلثا حنطة دراهم وهو ثلث وثلث لان قيمة الذهب ضعف قيمة النوب  
 فلهذا ثلثي الخمسة والنوب كان رهنا بدرهم وثلثين فلما استهلك المرء النوب ففقد حجب  
 عليه ضمان حنطة دراهم فيضرب درهم وثلثان بما بق عليه فصار ما بق عليه ضمان  
 ثلث دراهم وثلث فعليه ان يقرضه درهم وما زاد من الذهب على ثلثه وثلث يهلك  
 على الامانة واذا ارهن الرجل درهمين يساوي نصف درهم ودرهم فضة درهم ففعلت  
 القسمة واستهلك المرء النوب العامة فان الدرهم يهلك ثلثي درهم لان الدرهم والعامة  
 يفسمان على الدين فيكون بازا الدرهم ثلث درهم فلهذا يهلك بذلك والعامة كانت  
 بثلث درهم فلما استهلك المرء النوب ففقد وجب عليه نصف درهم فيصير ثلث درهم

له فان كان الكسور يحل  
 القسمة فيقسم يكون القسمة  
 للمرء بالدين والنصف

بين



فانعموا بالنعمة التي انزل  
على رسوله من السماء  
فانعموا بالنعمة التي انزل  
على رسوله من السماء  
فانعموا بالنعمة التي انزل  
على رسوله من السماء

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script and some marginalia.

١٠٠

فصل في  
أوصف كذا كذا في الفن الآخر خطأ أيضا  
في العدد الواحد والعدد الثاني في الموصوب  
الاولى في قوله الموصوف في الالوان في  
واذا في يكون بينهما نصفان لا في قوله  
بأخذ الموصوف في الالوان في أخذ نصف  
فمن العدد وسيله لذلك في الالوان في  
أخذ في الزمان في الالوان في  
في قوله في نصف في قوله  
والاولى في الفعل الاول في قوله  
في قوله في الالوان في نصف في قوله  
في قوله في الالوان في نصف في قوله











[illegible]

الباع على عكسه فالقول قول الباع مع بيته وإياها أقام البيته بقبل بيته فإذا  
أقام البيته ببيته الباع أولى بالقول على قياس ما ذكره الأصل في ركني  
عبد بن فتيضهما ثم زاد صديهما بالحبس وهكذا الأمر عند المشتري يجب عليه أن  
ما هكذا عنده ويستطعن ما زاد أو لم يزد العن وينقسم العن على قدر قيمته فإن  
خسفت في قيمة المالك فادعى المشتري الأقل وادعى الباع الأكر فالقول قول  
الباع وإن أقام البيته ببيته أيضا أما القول بالباع لأنها انقضا على وجوب كل  
العن ثم المشتري يدعوه أن قيمة المالك كانت أقل يدعي سقوط رباة من العن  
والباع ينكر فيكون القول قوله والبيته ببيته أيضا لأن في البيئات بغير  
الدعوى الظاهر والأيام بعض الحقيقة لأن المدايعين يعرفون الحقيقة  
والعين واليمين يكون على أصلها فبغيره الحقيقة أما الشهود لا يتقون الأعلى  
الظاهر فبغير ذلك في حقهم والباع منكر حقيقة فوجب عليه العين وقيل بيته  
ثم بيته لا بد من حيث الظاهر فإنه يدعي زيادة القيمة للمالك بقبل بيته  
ثم بيته أو لا لا أكثر أيضا فافكرنا في مسلمات من جامع الحق في وذكرنا في جامع الباطل  
وقال اختلاف في تفسير النافي بل قول الجواب يوسف قال بعضهم يفضل أصدا عن  
الأقل واليمين يخلف المشتري في حق المالك بأنه ما اشتريته بخصته من العن  
الذي يدعيه الباع فإن كل ثبت ما ادعاه الباع وإن حلف لم يثبت ثم  
يتخالف على الفاع ويترد أن وهرا غير صحيح لأن المشتري ما اشتريه كل واحد منهما  
بخصته من العن والباع ما يبيع كل واحد منهما بخصته من العن فيكون كل واحد  
بأقل ما يثبت فيقول فأنك العين والصحيح النجيم بينهما في التخالف وإن كانا لا يتلفعا  
عندك في المالك حتى يكون مفيدا فيخلف المشتري بأنه ما اشتريتهما بالعين فإن كل  
لزمه الفان وإن حلف يخلف الباع بأنه ما بيعتهما بالف فإن كل ثبت الف  
وإن حلف ينجح البيع في حق ثم يخلف المشتري لأجل المالك بأنه ما عليكم من ثمن  
المالك الأحسن حائلا كذا في الشيخين <sup>الشيخ</sup> <sup>الشيخ</sup> والصحيح أن المشتري لا يملك المالك بأنه ما عليكم من ثمن  
الامام صدور الاسلام في شتر جميعها <sup>الشيخ</sup> <sup>الشيخ</sup> مع الصفح لا يخلف المشتري ثانيا لأقل  
حلف على غير ما قد حلف عليه مرة وهذا كله إذا كانت قيمتهما علم السواء

فَالْبَيِّنَةُ

د

الحمد لله



فان اختلفا في قيمة المالك فبالاكثر كان ثمة المالك وقت القبض خسارة وفي ثمة  
 القاييم كانت انما وقال البايع لا بد فقيمة المالك كانت الفايضة الغاييم ثم يتبع ان يكون القول  
 قول البايع مع يمينه وان اقاما البيعة يتبع ان يكون البيعة يمين البايع ايضا قياسا  
 على ما ذكره البيوع رجل اشترى عبدين ونقصهما ثم ردا صديقا بالعبدين وهكذا الامر  
 عنده فان اختلفا في قيمة المالك فالقول قول البايع مع يمينه لانها اتفقا على وجهي  
 كل الثمن ثم المشتري يدعوا ان قيمة المالك كانت اقل مما يدعيه البايع يدعي سقوط الزيادة  
 والبايع يذکر ان يكون القول قولهم مع يمينه ولو اقاما البيعة فالبيعة بينة لان قول  
 البيعة بينة من حيث الظاهر لان الشهود لا يتقنون الا على الظاهر والبايع يدعي  
 من حيث الظاهر لانه يدعي زيادة القيمة فلكونه منكرا حقيقة يكلف وكونه مدعيا  
 ظاهرا يقبل بينة وبينه انما ناكرا فكانت اول كراهية **اشترى عبدا فقبضه**  
**اد استحق المسمى وقول آخر اجازة بعد القبض ما قد غم استحقه رجل**  
 بالبيعة والقضاء فاجاز المسمى هذا البيع لا يجوز عند الاول خلاف الثاني قال  
 في زيادات قاضيها اني استحق في وجوب الانتفاء من ظاهر رواية اصحابنا  
 بل يوجب توقف الساعات الماضية على اجازة المسمى **اشترى عبدا فكانت**  
**ومن يكتسب ما اشترى او حذرا بالملك لم يرجع يمينه** او اعقده على مال  
 ثم علم بغيره يرجع بنفسه العيب في ظاهر الرواية وهو قول الجوسفي وغيره  
 ان لا يرجع لانه اذالة ببدل كالبيع وفي الاعتناق بغير مال يرجع عندهم فلا يرجع  
 وضع في الاعتناق ببدل **وان لم يبعد باق المسمى بل يملكه يرجع**  
 اشترى عبدا ابقا ثم علم بغيره لم يرجع بنفسه فاذا لم ابق حيث  
 في رواية الحسن عن ابي حنيفة روى ابن مارك عن ابي يوسف ان الرجوع في  
 الحال والمذكور في الفتوى القول قول الاول لان حق الزم فثبت فعلى قول البايع  
 انا قبلنا كذلك فان مات رجع بنفسه العيب لغوات الدر ونعتي حجة  
 بالرجوع في النقصان كذا فكل في التحليس باع دارا وشرط الفناء في بيع  
**وباع دارا بفناء فاسد وعقد باع فيها العقد الدار فسد البيع عند**  
 الاول لان البايع لا يملك الفناء وقال الثاني يجوز كل طريق والفناء اسعة

علم بالحق  
 فروا من اخذ  
 ان المسمى

في بيعه بغيره  
 في بيعه بغيره  
 في بيعه بغيره  
 في بيعه بغيره

في بيعه بغيره

اعلم

# امام البيوت من فتاوى قاضي خان كتاب القسم

**افتشا والبايع جري على السبيل او قيمة لا يقدر** اذا كانت الدار  
**ثم استحق بخفض ذلك بقصد كلف او اقاما ثمة انقصا** **عوض** بين طين  
**والاخرى عند ذلك يغلب على المشتري والاخرى عند** نصفين  
 وفي ثمة ستمائة فاقسمها فانها اذ اصدوا الثلث من حقدما والآخر الثلثين  
 من خور حها وفي ثمة ستمائة ايضا ثم استحق بخفض ما في يد صاحب المقدم فعند  
 الاول يرجع صاحب المقدم على صاحب المخرج ما في يده وفي ثمة مائة وجميعه  
 ان شاء او ان شاء انقص العشرة وان الثاني يبطل العشرة ويروى ما في يده فيكون  
 ما في يده نصفان ونصفان ومحمد في الاصح وذكر في القول استحق وما  
 في يد احداهما ولم يبين صاحب المقدم وانما وضع العشرة بالراضين غير جري لان العشر  
 القسم الدار على القيمة دون القدر كذا في شرح عدي وانما وضع في الدار اذ لو كانت  
 حادة شاه بين رجلين فاقسمها فاخذ احدهما اربعين منها يساوي حزين و  
 الاخر ستمين يساوي حزين فاستحق شاة من الاربعين يساوي عشرة  
 دراهم فانه يرجع خمسة دراهم في الستين شاة عندهم يصرف في المنسوط او قوله  
 يغلب اي يرجع **الوكال** من الوكيل وكل  
**توكيل الاشياء وقيل قد جرت** **بجوز الاخرى** **فذلك المسمى**  
 باثباته عند القاضي جاز عند الاول فاذا ثبت فاستغنى عن الوكيل وعند الثاني  
 لا يجوز وقبل الاختلاف في غيبة دون حضرة والتوكيل لا استغنى لا يجوز عند  
 فلما اوضح في الاشياء من العون والمهارة **الوكيل** بقصد الدين اذا كذب القويم  
**حاذر وكيلا بدين عليم** **ليقتض الدين باقر الطالب** واقر بالدين وذكر  
**قالوا الاخرى بالدين اقر** **فلا يمين حرمنا** **فكذلك** **او اخضا** **في الجلف**  
 الغريم عند الاول خلاف الثاني في ظاهر الرواية يجلف بالله ما تعلم انه وكيله وانما  
 وضع هكذا اذ لو اكر الدين واقر بالوكال لا يستحق عند الاول خلاف لصاحبه من  
 المنسوط **كتاب**  
**لا يبيع العتق بارتعيب ولا كيد الخس والسبعين**

اصحاب  
 في بيعه بغيره  
 في بيعه بغيره  
 في بيعه بغيره  
 في بيعه بغيره

في بيعه بغيره  
 في بيعه بغيره  
 في بيعه بغيره  
 في بيعه بغيره

في بيعه بغيره  
 في بيعه بغيره  
 في بيعه بغيره  
 في بيعه بغيره

في بيعه بغيره  
 في بيعه بغيره  
 في بيعه بغيره  
 في بيعه بغيره



















هذه الاشياء ابدأ وهو اقبس والاوان (وسمى جامع الافطس وغيره) قال بمصوب خواف  
 اجمعوا الى ان اذا لم يشرب لم يشرب ان يغسل يده يظهر وقوله جامع قاصح  
 فان كان عينا لا يشرب فيه الخمسة ولا يلتصق بظاهر يده من غير عيب بالاتفاق  
مبطل باطنه في قدر صلى على ظاهره لم يغبر صلى على عصبه مبطل على باطنه  
 وقام على ان ياب الطاهر فضلوته فاسد عند الثاني صلافا للحدود البوحيفة مع محمد ووجه  
 وهو ظاهر الرواية انها كالتوبين الا يرى ان الاحكام اذا كان ديبا كما يقال لمان جالس على  
 الديباج وقيل قول الثاني المصنوب او المنسل بالقران او غير فهو في حكم قوب واحد  
 حنذا وقول محمد في غير المصنوب وغير المنسل ولا خلاف في ان يصل من نوار المسوط  
 قال الاحكام الخواص التي بالحائط غير محتمل عند محمد وهو كالتوبين منصفين ذكر في المعنى  
 ولو قوى فرضا ونفلا ان شرع فلا في فرض ليس بلغوا ما صنع شرع في صلاته وهو  
 ينوي فرضا ونفلا جميعا فهو فرض ترجحا لا قوي وقال محمد لا يصح هذه الصلوة  
 لتساقط وصفي الفرض والنقل بالعارض وبطلان الوصف يبطل الاصل عند  
 لو قاء حرثا وبالجحيم العلق فاجعل في ذلك السبب قاء صرا قليلا  
 قليلا ولعل يكون ملاء الفم عند الثاني ان اتحد المجلس جمع والا فلا وعند محمد  
 ان اتحد السبب وهو الغشيان جمع والا فلا سقطت سنة فاغادها الى مكانها  
 ولو اتحد سنة الى الفم جاز وان جاز قدر الدرهم جازت صلوة معها عند الثاني  
 ولا يجوز ان يفعل ذلك بسنن غيره وقال سنها في ولا يحضر وكان للرق ان سنة  
 لما اتصلت صار كالحكم ترك بخلاف سنها لان وصلها بغير مكانها تحقيق  
 للازالة وما اثنى من يحيى ميت وقال محمد لا يجوز في سنن نفسه ايضا اذا ازداد  
 على قدر الدرهم وكان كوضه الخامسة وتأذ الصلوة لا بالظهر بل بغيره ذاك يظهر في  
 قال الله على ان اصل ركعتين بغير وضوء ركعتان بوضوء عند وعند محمد لا يكون  
 وان كفي الماء الوضوء وقل او غسل لحيته ان وقل مسافرا اغتسل عن جنابة  
 فغسلها الواجب والنييم وجاز والنييم القديم فبقية من لم يصبها الله  
 وليس بعد ما يتم الجنابة ويصل فان يتم الجنابة ثم احث حرا ثم وجب القبول  
 ثم وجب الماء فهو على وجهين ان وجب قبل التيمم للحدث او بعد فان وجب قبل التيمم

هذا هو الوجه في  
 التيمم في الصلاة  
 انما هو في كل ركعة  
 او في كل صلاة  
 او في كل وقت  
 او في كل موضع  
 او في كل حال  
 او في كل شيء

هذا هو الوجه في  
 التيمم في الصلاة  
 انما هو في كل ركعة  
 او في كل صلاة  
 او في كل وقت  
 او في كل موضع  
 او في كل حال  
 او في كل شيء

هذا هو الوجه في  
 التيمم في الصلاة  
 انما هو في كل ركعة  
 او في كل صلاة  
 او في كل وقت  
 او في كل موضع  
 او في كل حال  
 او في كل شيء

للحدث فان الماء يكفي لما ينقص تيمم الجنابة فيغسل اللحية ثم يتوضأ للحدث وان كان  
 لا يكفي لواحد منها لا ينقص تيمم الجنابة فيغسل اللحية ثم يتوضأ للحدث ويتم للحدث  
 ويستعمل ذلك لتعليم الجنابة وان وجد ما يلبس للحدث دون الوضوء ينقص  
 وضوءه تيمم الجنابة فيغسل اللحية ويتم للحدث وان وجد ما يلبس للحدث دون اللحية  
 لا يبطل تيمم الجنابة ويتم للحدث ويستعمل ذلك لتعليم الجنابة وان وجد  
 ما يلبس لكل واحد منها على البدل دون اجمع بصرفه في اللحية ثم يتم للحدث فقلت  
 فهذا معنى قوله فيغسلها الواجب والتيمم بالواو كما في بعض النسخ وليس فيه خلاف وصح  
 اختلاف قوله وجاز في التيمم التقدم يعني لو لم يصرف هذا الماء ولكن بدلا بالتيمم للحدث ثم عرف  
 الماء الى اللحية بعيد التيمم للحدث في رواية الزيارات مطلقا وهو قول محمد لان لا يجوز تيمم  
 عليه ولا بعيد رواية الاصل وهو قول الثاني لا ينقص قلت قوله لا التيمم يستعمل  
 على هذا الوجه فلا يجب التيمم للحدث عند الثاني حيث لم ينقص وقوله وجاز في التيمم  
 التقدم لا يصح على هذا الطريق اما عند يوسف فلو لم اجد الى التيمم واما عند محمد  
 فالله وان اوجب التيمم كنتم بجواز تقدم التيمم لما عرف فاذا التيمم بالنظم الوجه الاول  
 وموضع المسئلة الزيارات السنن تيمم بالوضوء عند الثاني وبالرفع عند محمد  
 في سجدة الصلوة بالوضع تم والرفع لا يشترط حتى يجتهد تم في كل ركعة  
 فمن حصل الظهر خمس ولم يعبدة الرابعة فسقطت ركعة في السجدة الاولى من الخامسة  
 فرفع راسه للتوضوء والبناء جاز عند محمد خلافا للثاني وهكذا ان ابا يوسف سئل  
 عن هذه المسئلة فقال قد بطلت فذهب السائل الى محمد فافتاه بخوارها فقال  
 السائل لابي يوسف فاجبه بخوار محمد رة صلوة فسدت يصلحها الحدث وفي  
 الفتاوى الطبرية انه بكسر الزاء وهي كلمة يذكر عند الاستسجاء عند اهل العراق  
 والقوى على قول محمد لان ارفق واقبس ذكر الاحكام البردوي في جامعها واما  
 وضع الصلوة فان سجدة التلاوة على ظاهر اجواب لا يتم بالوضوء بالاتفاق حتى لو  
 تكلم في السجدة او خفضه او احث خطأ او عدا فله اعادتها وان سقطت ركعة  
 توضأ واعادها كذا ذكر المسئلة في التحفة وفتاوى قاضي خان والفتاوى وغيره  
 ولم يذكره وفيه خلافا ولو كان خلاف فيها ثابتا كان ينبغي ان لا يعيدوها اذا حدث

هذا هو الوجه في  
 التيمم في الصلاة  
 انما هو في كل ركعة  
 او في كل صلاة  
 او في كل وقت  
 او في كل موضع  
 او في كل حال  
 او في كل شيء

هذا هو الوجه في  
 التيمم في الصلاة  
 انما هو في كل ركعة  
 او في كل صلاة  
 او في كل وقت  
 او في كل موضع  
 او في كل حال  
 او في كل شيء

في سجدة



عنه في قوله تعالى  
فما عاهدوا الصليح الا ذكرا  
فما عاهدوا الصليح الا ذكرا  
فما عاهدوا الصليح الا ذكرا

[illegible]























وَاللَّهُ عَالِمُ الْغُيُوبِ

الف

[illegible]



وعند محمد بن يعقوب بن بنته ولفظ المصنف بلا معاوضه ان ملكك بالهبة او بالارث مثلا  
وفي القصار ما يتفق **هكذا** انما اذا اذبح المحجوج احداث القبا وعمل هذا اذا ادعى عقارا  
ان ملكه وحده وفيه ان كان يبيع او اقام البينة او اقام ذو اليد بينة اذا اصر هذا البنت  
لم يقبل عنده خلاف محمد وان كان المبيع ذكر البنت او الدعوى لم يقبل بينة ذى اليد اجماعا  
لو شاك في الاجرة قطب فاحطط **هكذا** او اذا اعانه على الطلب اشترك في اخذ  
حتى استحق اجره على ما اكتسب لم يجره اذا اعان نصف الخطيب شي مباح وكلا  
خطيب والاحتشاش والاصطيا وحت لم يجره فعل احصا واعانه الاخر في عمله بان  
فعله احصا وجمعه الاخر او قلعه وجمعه احصا في الاخر فللممن اجره عند البايع ما بلغ  
عند محمد وعند يوسف لا يجره من ذكر وانما وضع في اعانه احصا اذ لو اضره  
احصا ولم يجره الاخر شيئا فهو للعامل وان اضره معا فهو بينهما نصفان من الهبة  
واجماعه ان يستحق اجره عند وان لم يجره المعلن عاقله من قنائه وقاض حان  
معا وفي بايع وجه الشبهة **يؤثر** بالحبس على اذا **الاجر** اشترى من اصل المعلن  
فليس يكتفأ اصلا فاشترى واكتفأ بالعلم لزم المورع شافه به عيا فانك  
البايع فلان يكتفأ بالبيع ولا يكتفأ الاصل عند يوسف وعند محمد يكتفأ بالبيع على  
البنت والآخر على العلم **واحد** **فصار** **بالبقرة** **يؤثر** **عنده** **ما يقتصر**  
شركا في الفضل اقر احصا انهما قبضا ثور فلان سقان ومحمد بن زياد اقران  
عليها عند يوسف وعند محمد رمانة عليه فاصلة **كتاب الوقف**  
**والقبض** **وانما** **يد** **والاقران** **بذبح** **الوقف** **الحجاز** **الوقف** **عند**  
**حتى** **يؤثر** **وقف** **مستاعا** **وقد** **بالبينة** **انما** **الحجاز** **الوقف** **عند** **ان** **ولم** **يسلم**  
**وقد** **السلم** **يؤثر** **الحجاز** **الوقف** **عند** **ان** **المشرك** **يؤثر** **الوقف** **عند** **خلاف**  
لا يفسف بان يقبض نصفه او نصفه او نصيبه منها ان كان مشركا وان كان في  
منشع يحتمل القسمة اما فيما لا يحتمل القسمة بان يثبت بالقسمة حبس المنفعة كالحام والبيت  
المصون بموخر بالاتفاق والشروع في المسجد والمخزن يمنع بالاتفاق وهذه المسئلة يحتمل  
ان يكون من فروع الاقرار او من فروع القبض فان الشروع بمنع تمام القبض وكذا التي يكره  
عند محمد حتى لو وقف على وجه يتوهم انقطاعه بان وقف على اولاد او اولاد اولاد ولم يحل

هذا هو الوجه في الوقف  
انما اذا اذبح المحجوج  
احداث القبا وعمل هذا  
اذا ادعى عقارا ان ملكه  
وحده وفيه ان كان يبيع  
او اقام البينة او اقام  
ذو اليد بينة اذا اصر  
هذا البنت لم يقبل عنده  
خلاف محمد وان كان  
المبيع ذكر البنت او  
الدعوى لم يقبل بينة  
ذى اليد اجماعا لو شاك  
في الاجرة قطب فاحطط  
هكذا او اذا اعانه على  
الطلب اشترك في اخذ  
حتى استحق اجره على  
ما اكتسب لم يجره اذا  
اعان نصف الخطيب شي  
مباح وكلا خطيب  
والاحتشاش والاصطيا  
وحت لم يجره فعل احصا  
واعانه الاخر في عمله  
بان فعله احصا وجمعه  
الاخر او قلعه وجمعه  
احصا في الاخر فللممن  
اجره عند البايع ما بلغ  
عند محمد وعند  
يوسف لا يجره من ذكر  
وانما وضع في اعانه  
احصا اذ لو اضره  
احصا ولم يجره الاخر  
شيئا فهو للعامل  
وان اضره معا فهو  
بينهما نصفان من  
الهبة واجماعه ان  
يستحق اجره عند  
وان لم يجره المعلن  
عاقله من قنائه  
وقاض حان معا وفي  
بايع وجه الشبهة  
يؤثر بالحبس على  
اذا الاجر اشترى من  
اصل المعلن فليس  
يكتفأ اصلا فاشترى  
واكتفأ بالعلم لزم  
المورع شافه به عيا  
فانك البايع فلان  
يكتفأ بالبيع ولا  
يكتفأ الاصل عند  
يوسف وعند محمد  
يكتفأ بالبيع على  
البنت والآخر على  
العلم واحد فصار  
بالبقرة يؤثر  
عنده ما يقتصر  
شركا في الفضل  
اقر احصا انهما  
قبضا ثور فلان  
سقان ومحمد بن  
زياد اقران عليها  
عند يوسف وعند  
محمد رمانة عليه  
فاصلة كتاب الوقف  
والقبض وانما يد  
والاقران بذبح  
الوقف الحجاز  
الوقف عند حتى  
يؤثر وقف مستاعا  
وقد بالبينة انما  
الحجاز الوقف عند  
ان ولم يسلم وقد  
السلم يؤثر الحجاز  
الوقف عند ان  
المشرك يؤثر الوقف  
عند خلاف لا يفسف  
بان يقبض نصفه  
او نصفه او نصيبه  
منها ان كان مشركا  
وان كان في منشع  
يحتمل القسمة اما  
فيما لا يحتمل القسمة  
بان يثبت بالقسمة  
حبس المنفعة كالحام  
والبيت المصون  
بموخر بالاتفاق  
والشروع في المسجد  
والمخزن يمنع  
بالاتفاق وهذه  
المسئلة يحتمل ان  
يكون من فروع  
الاقرار او من فروع  
القبض فان الشروع  
بمنع تمام القبض  
وكذا التي يكره عند  
محمد حتى لو وقف  
على وجه يتوهم  
انقطاعه بان وقف  
على اولاد او اولاد  
اولاد ولم يحل

آخر للفقهاء لا يصح الوقف عند وعند يوسف ليس ذلك بشرط واذا انقضوا بعد ادى  
ملكه او ملكه وثمة وقيل انما بشرط بالاتفاق انما ان كان في التابيد هل يثبت بنفس الوقف  
ام لا عند محمد لا وعند يوسف يثبت وعلى هذا اذا انقضوا انقضوا الغلة الى الفقهاء عند يوسف  
يوسف وكذا الاقران شرط عند محمد حتى لو شرط كل الغلة او بعضها لنفسه في حيوة وبعد  
موته للفقهاء لا يصح الوقف عند محمد حتى لو بشرط ويجوز ان يقدم نفسه في الغلة في الميسر  
والمحيط والهادية قوله يوصي اي بعد القبض والناية الاقران وقوله حتى يجوز بيعه  
هو النقيض لان كلمة حتى لا تجعل في الفعل الى وانما يجعل في المستقبل مع انما ان وقوله  
يجوز بيعه الى ان كذا في خط الاحكام حافظ الذي عن الله **مسبي** ضرب ما هو من الحلة  
**وتسبي** **ما لا يوجب** **ملك** **ان** **حوى** **وتكون** **لنكاح** واستثنى اسوا الحلة من الصلوة  
فيه فهو مسبي وبعد لا يعود ملكا عند يوسف وعند محمد يعود الى ملكه بالبيع وان كان مات  
قال الوارث وكل فاصد استبعد منه صاحب حتى كان من محرم من يزيله فقال هذا  
مسبي الى يوسف وقيل ان يوسف باه طبل فقال هذا مسبي صدف فاصد المالك  
اصطبل اذ عاد الى ملكه قال بعض مشايخي انما يعود المسبي عند محمد ملكا اذ كان لا  
يطعم ان يعود اليه اما اذا طعم فلا من الميسر والمحيط وذكر في وقوله في الخبر في السعد  
واستوفاه وصار بحيث لا يصل فيه عاوم ملكا لوقفه او لورثته عند محمد حتى لا يظن ان  
يبعوه او يبيئوه دارا وعند يوسف هو مسبي اذ اقرى مكانه خلايته من باب  
ضرب وخوت النجوم ان يملك وذلك اذا سقطت ولم يطره نواها قال الله ومعها وية  
على عروشي اي ساقت على سقوفها من المغرب والصبح قلت قوله اخرى ان كان  
من الخلو فصوره المسئلة ما ذكرنا اولاهه كان من كواب ولم كسنا من قنائه  
العتابي **وقف** **التعلي** **بالاحصا** **ليس** **يؤثر** **الحجاز** **الوقف** **عند** **ان** **المشرك** **يؤثر** **الوقف** **عند** **خلاف**  
مقصود ابيع عند محمد خلاف لابي يوسف ومحل الخلاف شي فيه تعالى فانك نفس والكس  
والقدوم واليمانة ونيابها والمصنف اما في شرا الحجاز في وقفه كالشباب والكل  
فلا يجوز عندنا وانما وضع في وقفه مقصود اذ لو كان يبيع للعقار بان وقفه ابيع  
والشيران الذي يعلون فيها جميع بالاتفاق **كتاب الهبة**  
**وفي** **الذي** **يوجب** **للمالك** **يؤثر** **الحجاز** **الوقف** **عند** **ان** **المشرك** **يؤثر** **الوقف** **عند** **خلاف**

هذا هو الوجه في الوقف  
انما اذا اذبح المحجوج  
احداث القبا وعمل هذا  
اذا ادعى عقارا ان ملكه  
وحده وفيه ان كان يبيع  
او اقام البينة او اقام  
ذو اليد بينة اذا اصر  
هذا البنت لم يقبل عنده  
خلاف محمد وان كان  
المبيع ذكر البنت او  
الدعوى لم يقبل بينة  
ذى اليد اجماعا لو شاك  
في الاجرة قطب فاحطط  
هكذا او اذا اعانه على  
الطلب اشترك في اخذ  
حتى استحق اجره على  
ما اكتسب لم يجره اذا  
اعان نصف الخطيب شي  
مباح وكلا خطيب  
والاحتشاش والاصطيا  
وحت لم يجره فعل احصا  
واعانه الاخر في عمله  
بان فعله احصا وجمعه  
الاخر او قلعه وجمعه  
احصا في الاخر فللممن  
اجره عند البايع ما بلغ  
عند محمد وعند  
يوسف لا يجره من ذكر  
وانما وضع في اعانه  
احصا اذ لو اضره  
احصا ولم يجره الاخر  
شيئا فهو للعامل  
وان اضره معا فهو  
بينهما نصفان من  
الهبة واجماعه ان  
يستحق اجره عند  
وان لم يجره المعلن  
عاقله من قنائه  
وقاض حان معا وفي  
بايع وجه الشبهة  
يؤثر بالحبس على  
اذا الاجر اشترى من  
اصل المعلن فليس  
يكتفأ اصلا فاشترى  
واكتفأ بالعلم لزم  
المورع شافه به عيا  
فانك البايع فلان  
يكتفأ بالبيع ولا  
يكتفأ الاصل عند  
يوسف وعند محمد  
يكتفأ بالبيع على  
البنت والآخر على  
العلم واحد فصار  
بالبقرة يؤثر  
عنده ما يقتصر  
شركا في الفضل  
اقر احصا انهما  
قبضا ثور فلان  
سقان ومحمد بن  
زياد اقران عليها  
عند يوسف وعند  
محمد رمانة عليه  
فاصلة كتاب الوقف  
والقبض وانما يد  
والاقران بذبح  
الوقف الحجاز  
الوقف عند حتى  
يؤثر وقف مستاعا  
وقد بالبينة انما  
الحجاز الوقف عند  
ان ولم يسلم وقد  
السلم يؤثر الحجاز  
الوقف عند ان  
المشرك يؤثر الوقف  
عند خلاف لا يفسف  
بان يقبض نصفه  
او نصفه او نصيبه  
منها ان كان مشركا  
وان كان في منشع  
يحتمل القسمة اما  
فيما لا يحتمل القسمة  
بان يثبت بالقسمة  
حبس المنفعة كالحام  
والبيت المصون  
بموخر بالاتفاق  
والشروع في المسجد  
والمخزن يمنع  
بالاتفاق وهذه  
المسئلة يحتمل ان  
يكون من فروع  
الاقرار او من فروع  
القبض فان الشروع  
بمنع تمام القبض  
وكذا التي يكره عند  
محمد حتى لو وقف  
على وجه يتوهم  
انقطاعه بان وقف  
على اولاد او اولاد  
اولاد ولم يحل

هذا هو الوجه في الوقف  
انما اذا اذبح المحجوج  
احداث القبا وعمل هذا  
اذا ادعى عقارا ان ملكه  
وحده وفيه ان كان يبيع  
او اقام البينة او اقام  
ذو اليد بينة اذا اصر  
هذا البنت لم يقبل عنده  
خلاف محمد وان كان  
المبيع ذكر البنت او  
الدعوى لم يقبل بينة  
ذى اليد اجماعا لو شاك  
في الاجرة قطب فاحطط  
هكذا او اذا اعانه على  
الطلب اشترك في اخذ  
حتى استحق اجره على  
ما اكتسب لم يجره اذا  
اعان نصف الخطيب شي  
مباح وكلا خطيب  
والاحتشاش والاصطيا  
وحت لم يجره فعل احصا  
واعانه الاخر في عمله  
بان فعله احصا وجمعه  
الاخر او قلعه وجمعه  
احصا في الاخر فللممن  
اجره عند البايع ما بلغ  
عند محمد وعند  
يوسف لا يجره من ذكر  
وانما وضع في اعانه  
احصا اذ لو اضره  
احصا ولم يجره الاخر  
شيئا فهو للعامل  
وان اضره معا فهو  
بينهما نصفان من  
الهبة واجماعه ان  
يستحق اجره عند  
وان لم يجره المعلن  
عاقله من قنائه  
وقاض حان معا وفي  
بايع وجه الشبهة  
يؤثر بالحبس على  
اذا الاجر اشترى من  
اصل المعلن فليس  
يكتفأ اصلا فاشترى  
واكتفأ بالعلم لزم  
المورع شافه به عيا  
فانك البايع فلان  
يكتفأ بالبيع ولا  
يكتفأ الاصل عند  
يوسف وعند محمد  
يكتفأ بالبيع على  
البنت والآخر على  
العلم واحد فصار  
بالبقرة يؤثر  
عنده ما يقتصر  
شركا في الفضل  
اقر احصا انهما  
قبضا ثور فلان  
سقان ومحمد بن  
زياد اقران عليها  
عند يوسف وعند  
محمد رمانة عليه  
فاصلة كتاب الوقف  
والقبض وانما يد  
والاقران بذبح  
الوقف الحجاز  
الوقف عند حتى  
يؤثر وقف مستاعا  
وقد بالبينة انما  
الحجاز الوقف عند  
ان ولم يسلم وقد  
السلم يؤثر الحجاز  
الوقف عند ان  
المشرك يؤثر الوقف  
عند خلاف لا يفسف  
بان يقبض نصفه  
او نصفه او نصيبه  
منها ان كان مشركا  
وان كان في منشع  
يحتمل القسمة اما  
فيما لا يحتمل القسمة  
بان يثبت بالقسمة  
حبس المنفعة كالحام  
والبيت المصون  
بموخر بالاتفاق  
والشروع في المسجد  
والمخزن يمنع  
بالاتفاق وهذه  
المسئلة يحتمل ان  
يكون من فروع  
الاقرار او من فروع  
القبض فان الشروع  
بمنع تمام القبض  
وكذا التي يكره عند  
محمد حتى لو وقف  
على وجه يتوهم  
انقطاعه بان وقف  
على اولاد او اولاد  
اولاد ولم يحل







الأصرف

أو أشرك فلهذا يدبرهم فلما جئونا لاقول قائم بدريه فلوس عن محمد  
 ابن الجوزي وفيما دون الدرهم يجوز وعنه يوسف انه يجوز في الكل وعنه في الجوزي عالم  
 بين عدد الفلوس لان العقد يتعلق بالفلوس لا بالدرهم فلما بدريه العلم بعددها  
 لان الناس قد يستقصون في بيع الفلوس وقد يساخون و ابو يوسف يقول بدكر الدرهم  
 يظهر عدد الفلوس معلوما يعرف الاسواق ومحمد يقول فيما دون الدرهم يكن الاستعمال  
 نيقام مقام ذكر الدرهم وفي الدرهم وحازا لحن المبسوط وفي باب زفر واما وضع في  
 النصف لحصص الاتفاق منشا في احوار وفي كذا لحي احيى من درهم شدة الباعين والبيع

الشفقة

وَصَاحِبُ الْعِلْمِ إِذَا أَخَذَ مَا لَمْ يَكُنْ السَّيْفُ اسْتَعْفَا قَالُوا هَذَا الْعِلْمُ  
بِأَعِ صَاحِبُ السَّيْفِ سَيْفُهُ فَلَا اسْتِعْفَا لِمَا جَاءَ الْعِلْمُ عِنْدَكَ يَوْسُفُ خُلَافًا لِمُحَمَّدٍ  
وَلَا اسْتِعْفَا دَرَجَاتٍ أَمَّا اسْتِعْفَا دُونَ السَّيْفِ أَكْثَرُهَا وَعَلَى هَذَا الْوَيْفُ دُونَ  
مُحَمَّدٍ أَمَّا اسْتِعْفَا دُونَ السَّيْفِ فَالْإِسْتِعْفَا لِمَا جَاءَ الْعِلْمُ دُونَ الْعِلْمِ  
وَقَالَ مُحَمَّدٌ أَمَّا جَمْعُهُمَا فَقَالَ اسْتِعْفَا دُونَ السَّيْفِ لَيْسَ بِمَنْطِقٍ  
السَّيْفُ فِي نِصْفِ الدَّارِ لَأَكُونَ ذَلِكَ الْأَسْلِحَةَ لِلْإِسْتِعْفَا فِي الْكُلِّ وَلَوْ سَلِمَ السَّيْفُ  
أَوْ تَرَكْتُ فِي النِّصْفِ فَيُسَلِّمُ لِكُلِّ أَحَدٍ أَوْ قَالَ أَخَذَ نِصْفَهَا فَيُسَلِّمُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ لِكُلِّ

[illegible]







ثم وجب اثباتي بيمينتان نصف الدية وجه رواية الجاهل اذ لا وجه للقول بيمينتين نصف الحق  
 لا غير لان النصف باق بيمينتين لا يلزم الى اصدعها شيئا من مثله ثبتت الما  
 ابتداء فيبقى النصف بيمينتين اصدعها ولها الزوج ثلثته منهم لا يفتنون الا النصف فاذا  
 بقي النصف بيمينتين اصدعها لا بد وان يبق بيمينتين الواحد من الزوجين الآخر شرا زيد  
 وذكر ثلث ونصف ثلث لان الباقي من الزوج الآخر لو كان اشد هذا في النصف  
 لبق به نصف هذا النصف وهو ربع الحق ولو كان شاهدا على شهادته اصل واحد  
 في هذا النصف لبق به ربع هذا النصف وهو ثلث الحق لان شهادة الشاهد بمنزلة  
 شهادة امرأة واحدة فان شهادة الواحد منها ربع الحجة فاذا كان الباقي منها  
 شاهدا على شهادة اصلين كان اصغف عن الاول واقرى من الثاني اما اصغف  
 من الاول لان شاهدا الاصل يعتد على العيان والذي يشهد على شهادة شامدة  
 يعتد بخبره وليس الخبر يعتد على شهادة شاهد واحد مثله فلا يثبت  
 فلا جرم يثبت ثلث الحق بيمينتين والثلث الآخر ثبتت بشهادة في حال دون حال  
 فتتصرف ذلك الثلث فيبقى بيمينتين ثلث ونصف ثلث فيجزم الى ذلك النصف فيكون الثلث  
 خمسة اثمان ونصف فالثلث ثمان ونصف ثلث فيبقي ثمان اثمان ونصف  
 وقوله كذا في وصيتين اى كوز واحد من فرعي الاصلين **كذا الدعوى**  
**اذا ادعى الميراث بالزوجية ويدعى ان في اليد القضية** تركه في يد ابيه ان  
**قال في ذوق النصف للزوج خمس والثلث للزوجة لا الربع** فكل جاء احد  
 الزوجين يطلب نصيبه فان شهد الشهود اياه وارثه وقالوا لا تعلم له وارثا  
 آخر فلا اكثر النصيبين وان شهدوا بوارثه ولم يقولوا لا تعلم له وارثا آخر بل اقر  
 بذلك وايدى قال اقل النصيبين عندنا يوسف والثلث النصيبين عند محمد وقول  
 ابن حنيفة مضطرب لكن ذكر مع محمد في الميسر وانما وضع في الزوج والزوجة  
 لان الوارث المدعى اذا كان من المحجب بغيره كالاب والابن والقاضي يتلوم  
 بقدر ما يرى ثم يدعى المال اليه وان كان من المحجب بغيره كالحمد والام لا يدعى المال  
 اليه اما اذا كان من المحجب بغيره كالحمد بغيره كالزوجة والزوجة بغيره  
 اختلف من ادب القاضي للمصدر الشهيد وقوله وبا عتراض ذي اليد القضية

ينظر به

القضية

كتاب

القضية مبتدأ وتديره فعل القاضى لا باقرا وذي اليد بان لا وارث غير الاستمارة الشهيد  
**لو قال اقر ذي اليد منك ثلثي دأ ومن ادعى انك ثلثي دأ** عين زيد رجل  
**كان لها النصف وليس بحريم** وقصة النصف ولا يتم ادعى رجل انك اشترى بها  
 من ذي اليد بكذا او ادعت امرأة ان ذي اليد تزوجها عليها واقام بينة لها سواء  
 عندنا يوسف فيقتضي بها بينهما وللمرأة نصف قيمتها على الزوج تنجما للمهر وبرج المهر  
 عليه بنصف الثمن ان كان قدوة وقال محمد الشرا اول فيقتضي بها رجل ويقتضيها  
 المرأة من الميسر او في الحريم من الحيمان امية في رجل ادعاها رجل واقام البينة  
**لو ادعى الخدم في حق ابي له بشاهدتك ملكا واخذه** ان قاضي بلد كذا قضى له  
**وقال له واليد اني تملك** **واشياءه فالاخى اخذ** كما عمل هذا الرجل واقام  
 ذو اليد البينة انها امته ولدت في ملكه فمن ثلثه فضول في فضلين اتفاق وفي الثالث  
 خلاف اما الاول ان يقيم المدعى البينة ان قاضي بلد كذا قضى له بها ولم يذكر واسبب القضا  
 بالثلم يذكر ان القضا لم يطلق للملك او بالنتائج او بالاشراء او بالآخر من ذي اليد  
 وممن يقضي بها للمدعى ولا ينقض قضا الاول عنده لان القضا مع المدعى ظاهرا  
 وبينة ذي اليد ينقضه ان حصل القضا بمكلا مطلق او بيمينتين ولا ينقضه ان حصل  
 بسبب من جهة ذي اليد من شراء منه واقراؤه فلا ينقض بالشك وانما ان شهد  
 شهوده ان قاضي بلد كذا قضى له بها بسبب كذا وبيئوا سبب القضا واصافه  
 الى القاضي بان شهدوا ان قاضي بلد كذا اقراؤه قضى له فيها من شهود شهدوا انها  
 له او شهدوا اقراؤه قضى له بالنتائج وممن ينقض قضا القاضي للمدعى بالاتفاق  
 لانا نعتنا خطأ القاضي حيث قضى للمدعى بمكلا مطلق او بالنتائج مع بينة ذي اليد بالنتائج  
 وهذا باطل عندهم والثالث ان يبيئوا سبب القضا فلم يثبتوا الى القاضي بان  
 لم يبيئوا اقراؤه القاضي ان اقراؤه قضى له بمكلا مطلق او بالنتائج ولكن قالوا ان شهدنا  
 قاضي بلد كذا قضى للمدعى بشهادة شهود شهدوا انها له او شهدوا شهود شهدوا  
 بالنتائج قال ابو يوسف يقضي بها للمدعى ولا ينقض قضا الاول وقال محمد يقضي بها  
 لذي اليد وينقض قضا الاول لان شهود المدعى للمدعى للمدعى بالنتائج او مطلق الملك  
 يقتضي القضا به فصار كما لو قضا القاضي به ولا يريه وان عينوا النتائج

قوله او اجلس الاجال الايام  
 ان لم يذكر الشهود وجه القضا  
 ان مقتضى قضا ذي اليد مدعى  
 او يبيئوا شهودا في نتائج  
 ذو نتائج

ان الشهود











وكون مجموع الدار  
ثانية

وفيه كرفاضع فيصير خمسة فيأخذ خمس في يد فقيم الى ما في الاكبر فيصير ستة  
بينها نصفان لكل واحد منهما ثلثة وبن في يد الاخير اربعة بينه وبين عمر ونصف  
لأبي يوسف ان الاخير اقران الدار بين اربعة نفر وزيد رابعهم ولو كان جميع الدار  
في يد دفع اليه ربعها فاذا كان نصفها في يد دفع اليه ربع ما في يد فصار الذي في يد  
اربعة فصار النصف الاخر الذي في يد الاكبر اربعة فيأخذ منها من الاخير ويضع الى ما  
في يد الاكبر فيصير خمسة بينهما نصفين فالتسعة فاضرب اثنين في اصل الحساب وهي ثمانية  
الذي هو كل الدار فيصير ستة عشر فيأخذ من ثمانية الذي في يد الاخير مهابين و  
يضع الى ما في يد الاكبر فيصير عشرة فيصير لكل واحد منهما خمسة وبن في يد الاخير  
سبعة فيقيم بينه وبين عمر ونصف لكل واحد ثلثة من المختلف وتوليعتوراي خذ  
**كتاب الوكالة** ارتدا الوكيل على يد ارباب وقضى

**ومن مضي لما قورده وعاد عولم تعد وكالته** بتم عاد مسلما قال احمد  
يعود وكذا خلاف للثاني وانما وضع في الوكيل اذ في الموكل لا يعود الوكالة في ظاهر الرواية  
بالا اتفاق من الهداية **كتاب الكفالة** قال الطالب للقبيل  
**وتوليت لك ابنا وكنت للاسقاط والبراء** ابراهم من المال سقط  
عنه لا حق الاصيل ولو قال برئت الى هذا اقرار بالبراء ورجع الكفيل على الاصيل  
اجماها وان قال برئت من المال فهذا اقرار بالبراء عنده وعند محمد وسأستأ  
لوا بالميث والوارث رد فالدين غير ساو ولا فيسقط ابراء الطالب المطلب  
بعد مودة وارث برئت برقة عند أبي يوسف خلاه فالحل **كتاب الصلح**

**وقال في الصلح على الباق** هذا كبريت القين غير قاطع ادعى علينا او دنيا او حقا  
لذا لم يمت المدعي الدار **والصلح على الثوب والخمار** في عين فضاخ على منفعة  
لذا لم يمت محل المنفعة **ينقل من قيمته فيما مضى** معلومة كخدمة عبد  
والمدعيين شرأ ومثله **حتى يبين دعوى اصيل** بعينه شرأ او سكنى  
**وهلك ما كان يبطل** **وما كان لا يثبت** دار بعينه شرأ امان  
**وهو لك الاجر كالمستأجر** **وقد قال بطلان سبب** الصلح فان ما للمدعي  
او المدعى عليه قبل استيفاء شيء من المنفعة فموت المدعى عليه لا يبطل الصلح عند الثاني

مطلقا وموت المدعي ان كان الصلح وقع على استيفاء منفعة له تنقوت الكس فيه سكنى  
دار شرأ او خدمة عبد شرأ او كذا لا يبطل وان وقع على استيفاء منفعة تنقوت  
الناس فيه كلبس ثوب بعينه شرأ او ركوب دابة بعينها شرأ لا يبطل ويرجع جميع  
حقه ان صالح عن اقرار وجميع دعواه ان صالح عن انكار ولو كان استوفى بعض المنفعة  
يرجع ببقية الحق ان صالح عن اقرار ويترك لكل من الدعي ان صالح عن انكار  
وعند محمد يبطل الصلح بموت كل واحد منهما لان هذا الصلح عند علي بالاجارة وهي  
لموت اصد المتعاقدين يبطل قلت فاذا بطل الصلح بموت المدعي في الثوب والذابة  
اجماها فلها قال في النظم لا في الثوب والثمار ولو كان هكك الشئ الذي وقع الصلح على  
منفعة باسئها لا اجنير لا يبطل الصلح عند الثاني لانه فالتبعة تكن للمدعي بالي  
ان شاء ابطال الصلح وعاد على رأس دعواه لان الحق قد تغير وعليه قد تغير وان شاء  
امض الصلح وبقيت في التبعة مثله فيتوفى منافع وان هكك باسئها لا المدعي  
لا يبطل الصلح وبوخ من المدعي فقيمة وبقيت في مثله فيتوفى منفعته ثم  
اختلف المشتاج في ثبوت ايجاز في هذا الفصل قال بعضهم لا كذا لانه  
اجتنب من الرقبة وقال بعضهم لا كذا له وهو الاصح لا تغير بصف قلت وانما  
قال بطل من بعض لانه لو هكك بغير بدل او استحق او هكك باسئها لا المدعي عليه لا يغير  
ويبطل الصلح اجماها وهو المعنى بقوله وهكك باسئها لا يبطل وعند محمد يبطل الصلح  
بنوات محل المنفعة كما يبطل بموت اصدما وهو المراد بقوله وكل ذاك يبطل فا  
سنتبصر اما قوله وما كان العين له بقبيل فصورته اجم المدعي محل الذي وقع الصلح  
على منفعة من المدعي عليه في مدة الصلح قال ابو يوسف يجوز الاجارة ولا يبطل الصلح  
وقال محمد لا يجوز الصلح كما لو اجر المستأجر من المواجه في مدة الاجارة ولو اجر محل  
المنفعة من غير يجوز اجماها لا يفتا تنقوت الناس فيه كافي الاجارة والمسئلة  
بناء على اصله وهو ان استيفاء هذه المنفعة بالصلح كاستيفاء ثوبا بالاجارة عند  
محمد وعند أبي يوسف باعتبار ملكه بناء على زعمه لا يعقد الصلح لهذا قال ابو يوسف  
لوارثه ان يخلقه بعد موته في استيفاء هكك المنفعة من الميسولين وشرأ الطوار  
والغذوري **وان يكن دعواه في الشاة بجز صلحها فيها على الصوف بجز**

الاجارة ويبطل



ادعى غم دعوى فصاله منها على صرفها الذرة على ظهرها على ان يجز من ساعته جان عند  
 خلافا لمجرد لوصاله على صرف ظهر شاة اخرى او على لبن في صرع هذا الغنم او لدر بطنه  
 لم يجز اجماعا قلت وبشرط في المستوطنين والنزوح ان يجز من ساعته لان هذه  
 المسئلة فرغ مسئلة بين الصوف على ظهر الغنم لان ما جان ببعه جان الصالح عليه ونه انما يجوز  
 ببعه اذا شرط ان يجز من ساعته فانها اذا باعه بشرط الترفا لانه لا يجوز البيع كذا  
 ذكره فيسوط لخواه زان وقع في النظم صيغة التجنيس في قوله تجزها الاول من اجزاء وجزم  
 لان جواب الشرط وبها ايضا حكم المسئلة والثاني من الجزو وهو القطع . دين مشترك  
**الذي على زيد ليعرض احرق عمرو ثوب زيد يشتر** لعمرو وعمر على زيد فانك  
**فصل بالدين فان قيمته لم ينفعه غم لخصته** احدهما متاع زيد فضنه  
 قيمته وتفاوتا فليس للاخر ان يرجع عليه بنصفه عند انك لا تملك ليدخل اليه شي  
 لو تفاوت في ارض حجة بغير علمه وعند محمد ان يرجع بنصفه والدين المشترك  
 ان يكون واجبا بسبب متحد كمن البيع اذا كانا صفة واحدة ومن المال المشترك  
 والمؤثر وث بينهما وقيمة المسئلة المشترك من الهداية اشترى عبد الله بن يقبض  
**ولو بتر من غيوب العبد ما اخصه بالموجود عند الفقه حتى صالحه بالبيع**  
**بلا صلح لحدث قبل القبض في ذلك والقاضي عند الفقه على ان ابراه من**  
 كل عيب ثم حدث به عيب وقبضه فليس له ان يرد به بعبه عند ابي يوسف خلافا  
 للمحمد ولو كان شرط الهواة من كل عيب عند البيع كان على هذا الخلاف وحاصل  
 الخلاف راجع الى ان العيب احدث بعد الهواة قبل القبض يدخل تحت الهواة عند  
 خلافا للمحمد **لو كان الف درهم وعشرون مائة لزيد على كره لرجل على آخر**  
**صالحه منها بالف درهم والعشرون درهم المسلم ما يرد درهم وعشرون دينار**  
**وبعضه نقد وبعض باجل فانه يجوز في الشرع اجل صالحه من ذلك ما يرد**  
 درهم وعشرون درهم الاجل فانه لا يجوز لان العشرة باء الزانية صرف الى اجل لان  
 الصلح وقع على خلا وجنس الحق فاعقب معا وصد لا تسقطا فان صالحه على ايام  
 درهم وعشرة درهم على ان ينفذه خمسين درهم او اثنين الى اصل ثم نقد الخمسين  
 قبل ان يتفرق لم يجز عند محمد لما مر انه صرف وقد شرط ان لا يجز في بعض الماية

قال ابو يوسف لو اشترى عبد الله بن يقبض  
 من غيوب العبد ما اخصه بالموجود عند الفقه حتى صالحه بالبيع  
 بلا صلح لحدث قبل القبض في ذلك والقاضي عند الفقه على ان ابراه من  
 كل عيب ثم حدث به عيب وقبضه فليس له ان يرد به بعبه عند ابي يوسف خلافا  
 للمحمد ولو كان شرط الهواة من كل عيب عند البيع كان على هذا الخلاف وحاصل  
 الخلاف راجع الى ان العيب احدث بعد الهواة قبل القبض يدخل تحت الهواة عند  
 خلافا للمحمد لو كان الف درهم وعشرون مائة لزيد على كره لرجل على آخر  
 صالحه منها بالف درهم والعشرون درهم المسلم ما يرد درهم وعشرون دينار  
 وبعضه نقد وبعض باجل فانه يجوز في الشرع اجل صالحه من ذلك ما يرد  
 درهم وعشرون درهم الاجل فانه لا يجوز لان العشرة باء الزانية صرف الى اجل لان  
 الصلح وقع على خلا وجنس الحق فاعقب معا وصد لا تسقطا فان صالحه على ايام  
 درهم وعشرة درهم على ان ينفذه خمسين درهم او اثنين الى اصل ثم نقد الخمسين  
 قبل ان يتفرق لم يجز عند محمد لما مر انه صرف وقد شرط ان لا يجز في بعض الماية

نعم

فيفسد انما تجز وعند ابي يوسف لجوز لان الاجل في سنتين يجعل بطريق الشرط ويجز  
 مبتدئا وقصد ما يضيح الحق فيجعل على البر دون الشرط فيجاء حتى لو كان سبعا  
 الى اجل يفسد لصريح الشرط وهذا الحكم في جميع المهورات والمكيات من المسلمين وقول  
 اجل انهم وباطل **وقال انك انك في غنمة الشهر وجز** لا يجوز التحكيم  
 مضافا الى وقت مستقبل عند الثاني خلافا لمجرد وصورته ان يقول المسلم جعت كحكما  
 غدا او اس شهر وتعلق التحكيم على هذا الخلاف وصورته ان يقول المسلم اذا اهل الهلال  
 فاصم مبتدئا او قال لا اهل في اوله اذا اسلمت او اعقبت فاحكم عني في ادب القاضي  
 من المجاز وانما وضع في التحكيم لان الامانة واليقين اثبتان مضافا لمعلقا اجماعا  
 وانما اورد المسئلة في الصلح لان التحكيم صلب معنى حيث لا يثبت الاجتزاض الكفائي  
**كتاب الرهن** **لو ائتم ان تبايع امرأ بكذا بقول فخطي** ارثنته انا وصاحبي كذا  
**لم يثبت الرهن والقبض كذا يثبت هذا عند علي** حريم من ماله واقام  
 ابي يوسف لا يقضي بالرهن اصلا ويرد الرهن على الراهن وقال محمد يقضي بالرهن  
 قهرا في نوبة الحاد لا يجعل الرهن في يد من اقراه الا ان لا في امساكه فهو منه  
 على يد عدل لما ان يصلح للمدعي بضميه فاذا وصل يد عدل الراهن فان هلك يد  
 المدعي ذهب بضميه من المال ان كان في يد وفا وقيل قول الشيخ مع ابي يوسف من  
 المجاز وغيره **من رهن الرهن بدين قال لا تجز هذا ولا يثبت** رطلان لكل  
**وانكرا الآخر فالرهن بطل لان الرهن بدين دون الكل** واحدها على رطل  
 الف فارقتها منه ارصد يد يديها وضمها ثم قال ارصد ان دينها عليه باطل  
 والارضي في ايدينا تجزى وانكر صاحب بطل الرهن عنده وقال محمد لا يبطل ويراد  
 من حصته والرهن فخاله ونفسه التجزى مرة اقرا الى حليفه حريه متاض  
**مستأمن قد رهن الشئ فقل عن دارنا وسبينة فخر خطي رهن شئنا**  
**فالرهن بدين يرض والدين بطل لا الدين بضميه** **والفصل في الرهن** عند  
**واضطر بالقبض عن الضمير الاجل مسلم او ذم او مستأمن في دار الاسلام**

والقبض على قول ابي يوسف  
 قال ابو يوسف لو اشترى عبد الله بن يقبض  
 من غيوب العبد ما اخصه بالموجود عند الفقه حتى صالحه بالبيع  
 بلا صلح لحدث قبل القبض في ذلك والقاضي عند الفقه على ان ابراه من  
 كل عيب ثم حدث به عيب وقبضه فليس له ان يرد به بعبه عند ابي يوسف خلافا  
 للمحمد ولو كان شرط الهواة من كل عيب عند البيع كان على هذا الخلاف وحاصل  
 الخلاف راجع الى ان العيب احدث بعد الهواة قبل القبض يدخل تحت الهواة عند  
 خلافا للمحمد لو كان الف درهم وعشرون مائة لزيد على كره لرجل على آخر  
 صالحه منها بالف درهم والعشرون درهم المسلم ما يرد درهم وعشرون دينار  
 وبعضه نقد وبعض باجل فانه يجوز في الشرع اجل صالحه من ذلك ما يرد  
 درهم وعشرون درهم الاجل فانه لا يجوز لان العشرة باء الزانية صرف الى اجل لان  
 الصلح وقع على خلا وجنس الحق فاعقب معا وصد لا تسقطا فان صالحه على ايام  
 درهم وعشرة درهم على ان ينفذه خمسين درهم او اثنين الى اصل ثم نقد الخمسين  
 قبل ان يتفرق لم يجز عند محمد لما مر انه صرف وقد شرط ان لا يجز في بعض الماية

قوله اذا فعل اي اصدوما  
 وهذا مبتدئا او بضميه  
 ضم وهو مقدم على  
 المبتدئا مفعلا











والنقطة قلت ولعل الشيخ ما في النظم الى رواية القدرين ثم عندنا يوسف الايج وزيد القدر  
المشروط وقال محمد بن جابر بن النعمان عليه السلام **كتاب المزارعة**  
**والبريد من هذا ارضه والبريد والارض في الفعل صحيح** اذ كانت البذر  
والعمل من ارضها والارض والبذر من الارض عندنا يوسف خلافا لمحمد كما ذكر في الترخيب  
وهذا يوافق النظم لو قيل لا الفعل ولو قيل والفعل وهو لفظ المصنف لا العلم لا ان  
يعطف الفعل على البذر دون الارض قلت لكن لا حاجة الى هذا التكلف فان اختلف  
ثابت في الفصلين فقد قال في جمل قاض خان ان كان البذر من ارضها والبذر من  
الارض فهو فاسد وعن ابي يوسف اذ جاز لتعامل في فعل هذا استقام اللفظان  
من غير تكلف **وشرط ان يحصل المزارع مجزأ لا بجزء واحد** بشرط الحصاد  
على المزارع فسدت المزارعة في ظاهر الرواية من ارضها كان البذر والرياس والندرية  
واجل الى البذر وعن ابي يوسف انه اذن شرط الحصاد على المزارع وعليه الفتوى والمنافق  
في جانب المزارع اذ لو شرط ذلك على رب الارض لا يجوز بالاتفاق من المنة **وتزوج امرأة**  
**وان تزوجت على ان تزرع ارضك بالنصف بغير نفقة** على ان تزوج من  
**نصف ارض المثل من ارضه** **والطلاق نفقة فليعتق** ارضا له سنة السنة  
**وكان مهر المثل عند ابن الحسن وفي الطلاق نفقة فليعتق** بذرهما وعليها  
على ان ايج بينهما نصفان جاز الكاغ وفسدت المزارعة لا بشرط احدا الفدين  
في الارض غير ان المزارعة فيسبب بالنظر الى سد الكاغ ثم عندنا يوسف التسمية صحيحة  
وصداها ايج مثل نصف الارض وعند محمد التسمية فاسدة فلها مهر مثلها الا ان يجاوز  
ذلك ايج مثل جميع الارض في لها ايج مثل جميع الارض والاصل في جنس بين المسائل  
ان ان كان للشرط بمقابلة البعض منفعة الارض ومنفعة العامل في صحة التسمية  
اختلف كما بينا ثم ان زرعته فنجح ايج لها وعليها للزوجه بسبب المزارعة ايج  
مثل الارض ولها على الزوج بسبب النكاح نصف ايج مثل الارض صدقتها عندنا يوسف  
وعند محمد لها الاقل من مهر مثلها ومن ايج جميع الارض فان طلقتها بعد ذلك قبل الدخول  
ان طلقتها قبل الزراعة فعلى قول ابي يوسف للمرأة على الزوج ربع ايج مثل الارض  
على قول محمد لها النصف وان طلقتها بعد الزراعة فعلى قول ابي يوسف لها ربع ايج مثل

هذا هو الصحيح في المزارعة  
والمهر المثل عند ابن الحسن

الارض وعلى قول محمد لها النصف وان طلقتها بعد الزراعة فعلى قول ابي يوسف لها ربع ايج مثل  
الارض صدق وللمزوج عليها تمام ايج مثل الارض لنفسها المزارعة فينتصان بقدر  
الربع ويرد الزيادة ومن ثلثة ارباع ايج المثل وعلى قول محمد لها النصف بسبب الكاغ  
ووجب له عليها ايج مثل جميع الارض والاتقان من المحيط والمبسوط **وتزوجها على**  
**وشرط فعل الزوج في ارضها** **وارضها بغير رضا ابيها** ان دفعت اليها لمعاملته  
بالنصف فالمسئلة على اختلف لان الزوج ان لم يرضها لم يرضها بغير رضاها ولا يرضها  
على ان ياخذ رضاها ليرعاها بغير رضاها وعمل بالنصف فلها مهر المثل بالاتفاق لانها  
شروطت عمل الزوج بمقابلة بعضها ونصف ايج فيكون الصداق نصف مهر الزوج  
في قول ابي يوسف كما بينا من المبسوط **وتزوجها على ان دفع اليها حقه معاملة بالنصف**  
**واجوز ان يفعل في حقه وتزوج في ارضها بغير رضاها** فلها مهر مثلها بالاتفاق لان الزو  
**وفعل في ارضها بغير رضاها** **على خلاف المثل فاقم حقه** شرط لها نصف ايج بمقابلة  
بعضها وعملها وكذا التزويج على ان ياخذ رضاها ليرعاها بغير رضاها وعمل بالنصف فلها مهر المثل  
بالاتفاق لان الزوج شرط لها نصف ايج بمقابلة بعضها ومنفعة الارض وكذا التزويج  
على ان دفع ارضا وبذر اياها من اربعة بالنصف فلها مهر المثل بالاتفاق لما قلنا في الشرط  
**كتاب الحجر** غلام بلغ غير رشيد جاز نفقة عندنا يوسف  
**وان نفقة المهر في مال الشري ما لم يحجر** خلافا لمحمد فاذ ايج الا ان  
الحجر فلم يحجر نفقة عندنا يوسف وقال محمد يلحق السفه علة الحجر ونفقة السفه  
ولا ينفق يوسف ان السفه علة استحقاق الحجر لعله لا يسلط الاهلية فاذا حجرو  
القاضي ان يحجر عن الزولين **كتاب الديات** رجل حفر  
**بئر طريقك في هذا فليقتل** **بداؤا بذلك وانك لا تترك** يبرأ على قاعدته  
**وقم البصير على البصير ولا يعلم موت الكلب حصلة** الطريق فزنتها  
**فغارت ثلث البئر من حجر وثلث الثلثي وثلث قد صدر** رجل فليقتل  
**وتعم الدار نصف الثلث في قوله والنصف للبطان** باجر والا فاجر  
**والأوسط الواح وسط اليد يعزيم كرامة الأفي** فوقعوا فيها جميعا و  
**لا احقر الفارم صداهم** **فم ذام ذام اذا فم فكلوا حاقوا ولم يعلم**

هذا هو الصحيح في المزارعة  
والمهر المثل عند ابن الحسن

هذا هو الصحيح في المزارعة  
والمهر المثل عند ابن الحسن

هذا هو الصحيح في المزارعة

هذا هو الصحيح في المزارعة

هذا هو الصحيح في المزارعة



حالتهم فذبة الاول يحمل الثلث على اى فوالث على الاوسط والثلث هدر في  
الثاني نصفان نصفها على الاول ونصفها هدر وعلى الثانية الثلث كمالا بالاتفاق  
وعند محمدية الاول على اى فوذبة الثانية على الاول لانه جرة وذبة الثلث على الثلث  
**وَجَدَ الْقَيْنِيَّةُ ذَا اَعْرَابٍ وَمَا لَهُمْ اِلَّا مِرْصَقٌ وَفِيهِ** وجد قين في دار امرأة  
**فَقَالُوا مَا كُنْتُمْ اَوْكُلُوا وَابْتِغُوا خَلْقًا وَبَدَلُوا فِي مَعْرُوسٍ مِنْ عَشِيْقَةٍ**  
اصدا قال ابو يوسف اولاهو قول محمد القسامة على الاول المرءة خمسون مينا والدية  
على عاقلتها وقال ابو يوسف آخر القسامة عليها بل القسامة والدية على عاقلتها  
يعني ينظر الى اقرب البعثة الى البها فيكون القسامة عليهم سبيل محمد اقرب البعثة الى البها  
في النسب او في الجوار قال بل في النسب ثم قال بعض المتأخرين تنظر مع العاقلة الى الجمل  
الدية في هذه المسئلة خلاف للنظر الى كركي ان اصحابنا ينكرون قول القاضي وانما وضع  
في المرءة اذ لو وجد دار رجل فالقسامة على رب الدار وعلى قومه حضورا كانوا او غيبتا  
من هذه القصة **اَوْصَى لِذَا اَحْمَامَةٍ مِنْ عَمَلِهِ ثُمَّ لَمْ يَلْقَ اَبِيْعَةً مِنْ بَنِيهِ** اوصى لرجل احمات  
**فَالْقَصْدُ لِنَفْسٍ وَلَمْ يَسْمَعْهَا وَكُنْجًا مَا اَوْصَى بِشَيْءٍ فَاَعْلَمَ** ولاخبر نفسه في  
عهد واحد وكل واحد منها ما اوصى لاجماعا على كلفة لصاحب احمات والفضل للآخر  
فان كانا في عهدين فعند ابي يوسف كذلك وعند محمد اختلفة لذلك اوصى بالاحتماء والفضل  
بينهما نصفان وصون المصح ان يقع الوصيتان موصولين بان قال اوصيت بالاحتماء  
لهذا وبالفضل للآخر ولم يتخلل بين الوصيتين سكوت وصورة الاختلاف ان يتخلل بينهما  
سكوت بان قال اوصيت بالاحتماء لهذا وسكت ثم قال بعد ذلك اوصيت بالفضل لهذا  
من مبسوط جواهره وفي النظم اشارة اليه في عرف ثم وجه للمخفى والاستنباط **اَوْصَى**  
المسئلة الثانية اوصى لثلاث بنين ثم محمد الوصية عن ابي يوسف انه دمج وعق  
محمد انه ليس يرجوع **اَوْصَى لثَلَاثِ بَنِينَ وَلَدًا وَلَدًا وَكُذُوْرًا** انا فالوصية للكذور  
**وَالْمَرْأَةُ لِبْنٍ فَلَا بَنَ** **فَوَعَلَ اَحْمَدُ لِلذَّكْرَيْنِ** لاغير عند ابي يوسف وعند  
**وَهَوَّابُ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءُ شَرُّ اَهْلِكَ الشَّيْءُ** محمد لكل وقول الشيخ فطر  
**وَأَمْسَطَرِبَ الْقَوْلُ عَلَى النِّسَاءِ** واما وضع في البنين اذ اوصى لولد فلان يخل  
الذكور والاناث واما قال وهواب الرجال والنسوان اذ لو لم يكن له الابنات

۱۵۱۱  
 این کتاب از طرف  
 حضرت میرزا محمد  
 باقر خان کتبی  
 در شهر کتبی  
 در شهر کتبی

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الوصايا

فلاش لهن اجماعا والى من افلقا من اجل من اذواوص لى من اوجوه من الفنا  
يرضوا في الاناث اجماعا من النعمة **اوصى لولاه واولاه** **فمنه مولا اب نالاه** اوص  
لمولاه بنت مال اوله موالى الـجـ وفدات ابو وورث ولدهم فالتك لمعد  
يوسف وقال محمد لاشي لم **وقى سبيل الله عز وفاقسمه ولا يجوز العرس المنقطع**  
اوص بنت مال في سبيل الله هو المنقطع اخذت عبد يوسف والمنقطع الحاح عبد  
محمد قال الخليل قال محمد لواعطى جافته طعا جارا واجب الى ان يجعله في الغزو  
والفتوى على قول في يوسف فاذن الخلاف في احوال واليه الانسان في قول ولا يجوز العرس  
المنقطع حيث تعرض للحوار رجل له بنت بنين فاوصى لاولى بنين نصيب اوص  
**اوص لاولى بنينهم واحد منهم وهم ثلثة لولاه** وللآخر بنت مال فاني  
**وكاذا اوصى لاولاه بالثالث** **فما يجوز ولا لاول الارث** اجازوا فالقضية من ستة  
**فصاحب الثلث لثلاثة** **والثالث للمائة في ثلثة** لصاحب الثلث اثنان في  
**واحد الآخر هذين** **ثلثة الكحل والحسين** لصاحب النصيب واحد  
وكل واحد من البين سهم وان لم يكن وقال الثلث يقسم بينهم اثنان عبدان يوسف  
وعبد محمد اذسا لصاحب الثلث ثلثة ولصاحب النصيب سهما وقوله ثلثاه  
اي ثلث الثلث وقوله الثلث اي ثلث الثلث وقوله هذين اي صاحب الثلث  
وصاحب النصيب **وفاسد ايضا هو المسجد** **وذكر في الاعناق**  
اوصى بنت مال للمحمد فهو باطله عندك يوسف الا ان يقول لينفق كل  
لان المسجد ليس اهل الملك وعند محمد يصح ويجوز على العرف في المساجد  
**لوقال اديت حراما للصبى او حقل عبدان وهو صبى** ومن قال اذ  
**صدق من غيره فيام البيت** **او هو يجمع ائمة** **الامة** حرام الصبي  
او قال اديت جعل رة ابق صدق من غير بينه عبدان يوسف لانه احين  
وعند محمد لا يصدق الابنية والمسئلة في اجماع الكبر لمحمدان هذا امر قد  
يكون وقد لا يكون ولا غلبة فيه فلا يصدق الابنية وبجدة كما اذا اقر  
القاضي بفقته ذى رحم محرم فما له فاديتها لاي يوسف اذ احين في احوال  
الصبي وهذا من حواجبه فيصرف فيه كما يصدق في نفقة ونفقة عيشه

والتفت قالوا له فليكن محمداً  
فالتفت فليكن محمد بن عبد الله

مصباح

قوله الامانة اي اعيانكم كنهها في كل حال كنهه قولا الامانة  
في ارض كفرية في هذا باب وعلى ما يكون من وراء  
الامانة انك لا تفتن بكلماتي وان لم يكن  
مرفوعا لانه ضد بعض مقول



١٦٩  
 ١٦٨  
 ١٦٧  
 ١٦٦  
 ١٦٥  
 ١٦٤  
 ١٦٣  
 ١٦٢  
 ١٦١  
 ١٦٠  
 ١٥٩  
 ١٥٨  
 ١٥٧  
 ١٥٦  
 ١٥٥  
 ١٥٤  
 ١٥٣  
 ١٥٢  
 ١٥١  
 ١٥٠  
 ١٤٩  
 ١٤٨  
 ١٤٧  
 ١٤٦  
 ١٤٥  
 ١٤٤  
 ١٤٣  
 ١٤٢  
 ١٤١  
 ١٤٠  
 ١٣٩  
 ١٣٨  
 ١٣٧  
 ١٣٦  
 ١٣٥  
 ١٣٤  
 ١٣٣  
 ١٣٢  
 ١٣١  
 ١٣٠  
 ١٢٩  
 ١٢٨  
 ١٢٧  
 ١٢٦  
 ١٢٥  
 ١٢٤  
 ١٢٣  
 ١٢٢  
 ١٢١  
 ١٢٠  
 ١١٩  
 ١١٨  
 ١١٧  
 ١١٦  
 ١١٥  
 ١١٤  
 ١١٣  
 ١١٢  
 ١١١  
 ١١٠  
 ١٠٩  
 ١٠٨  
 ١٠٧  
 ١٠٦  
 ١٠٥  
 ١٠٤  
 ١٠٣  
 ١٠٢  
 ١٠١  
 ١٠٠  
 ٩٩  
 ٩٨  
 ٩٧  
 ٩٦  
 ٩٥  
 ٩٤  
 ٩٣  
 ٩٢  
 ٩١  
 ٩٠  
 ٨٩  
 ٨٨  
 ٨٧  
 ٨٦  
 ٨٥  
 ٨٤  
 ٨٣  
 ٨٢  
 ٨١  
 ٨٠  
 ٧٩  
 ٧٨  
 ٧٧  
 ٧٦  
 ٧٥  
 ٧٤  
 ٧٣  
 ٧٢  
 ٧١  
 ٧٠  
 ٦٩  
 ٦٨  
 ٦٧  
 ٦٦  
 ٦٥  
 ٦٤  
 ٦٣  
 ٦٢  
 ٦١  
 ٦٠  
 ٥٩  
 ٥٨  
 ٥٧  
 ٥٦  
 ٥٥  
 ٥٤  
 ٥٣  
 ٥٢  
 ٥١  
 ٥٠  
 ٤٩  
 ٤٨  
 ٤٧  
 ٤٦  
 ٤٥  
 ٤٤  
 ٤٣  
 ٤٢  
 ٤١  
 ٤٠  
 ٣٩  
 ٣٨  
 ٣٧  
 ٣٦  
 ٣٥  
 ٣٤  
 ٣٣  
 ٣٢  
 ٣١  
 ٣٠  
 ٢٩  
 ٢٨  
 ٢٧  
 ٢٦  
 ٢٥  
 ٢٤  
 ٢٣  
 ٢٢  
 ٢١  
 ٢٠  
 ١٩  
 ١٨  
 ١٧  
 ١٦  
 ١٥  
 ١٤  
 ١٣  
 ١٢  
 ١١  
 ١٠  
 ٩  
 ٨  
 ٧  
 ٦  
 ٥  
 ٤  
 ٣  
 ٢  
 ١  
 ٠

خلاف نفقة محارمه لانها ليست من خواج حاجه الصق كما اخنتي  
 وحمل الشعي ائت اخنتي نصف نصيب ابن نصف اني رجلات و  
 وقال يعقوب على خير هذا للولاء اخنتي مع ابن قد بدلتا ترك ابنا واخنتي  
 قلت من سبعة فليدكر خمسة من جمله الاثني عشر قال الشعي اخنتي  
 يرث نصف نصيب ذكر ونصف نصيب الانثى فاذا مات ترك ابنا وولدا ارث  
 فعند ابني يوسف علي قيس قال الشعي حمل المال بينهما على سبعة اسمهم الخنثى ثلثه و  
 لابن اربعة وقال محمد علي قيس قال الشعي نضم المال بينهما على ثلثي عشرهما خمسة  
 الخنثى وسبعة لابن لحدان اخنتي لو كان ذكر كان له نصف المال ولو كان انثى كان له  
 ثلث المال فيكون له نصف النصف ونصف الثلث والباقي للأول فحتاج الى احباب  
 له نصف ونصف نصف وثلث وثلثه نصف وافول ذلك انثى غير له نصف نصف  
 في حال وهي ثلثه ونصف ثلثه في حال وهو اثنان فيكون خمسة والباقي للأول  
 ذلك سبعة والباي يوسف ان نصف نصيب الابن ونصف نصيب البنت ثلث ارباع  
 نصيب الابن فيقول كل ربع سهم فيصير ثلثه اسمهم وللابن نصف ابن اربعة اسمهم وكل ربع  
 ما الذي كل واحد من ذهب والياب ذوقا يدي  
 والماء المستعمل في البياض فقال كخبر لك السخان قال ابو حنيفة في رواية  
 وهو كقول النساء عدا ثلثه ونصيب اكل لك الشبان اخن عنه الماء المستعمل  
 في الغسل والوضوء نجس نجاسة عذبة وقال ابو يوسف وهو رواية عن جعفر  
 نجس نجاسة خفيفة وقال محمد طاه غير طهر ان بالاء اخرج وضوء رسول  
 الله فبنا وبه الصحابة ومسح به وجوههم ولو كان نجسا لم يفعلوا ذلك وان هذا  
 ما طاه استعمل في موضع طاه فلا يوجب تعجيل الماء الا ان بالاستعمال ثبت فيه نوع  
 نجاسة فلا يجوز التوضي به والباي يوسف ان نجاسة محمد فيه فيخفف حكمه كقول ما بولك  
 محمد وجواب الحنفية ان ما روي له من الحديث واجبة عليه قليلة خارج من جواز  
 الصلوة في المحل الاول فكذا في المحل الثاني لا لاجل شرب بل لاجل بولك محمد مطلقا  
 ولا لاجل شرب بل العيم وكما عرفت في كل حال فاعلم  
 وجوز الثاني ارجل السهم وطاهر عند اخنثي فاعلم  
 لا غير عند ابو يوسف في كل

مختص

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom right of the page.

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

خلاف نفقة محارمه لا لها البتة

145

[illegible]

الفرق بين  
ومعنى  
معد

وَأَجْمَعُ مِنَ النَّبِيِّينَ كَلَامَهَا خَيْرًا  
عِنْدَ الْأُولَى وَأَخْلَأُ مِنْ أَيْدِيهَا  
بِحَالِ عِدَائِي مِنَ الْخَلَاءِ مِنَ الطَّامِ  
كَلَامَهَا طَارِحًا عِنْدَ الثَّلَاثِ مَعًا

عند







انما يعلم بالرقدة والخلفه والعلة والكثرة فان الدين من اول ما يتغير السبب اليكون  
رفيقا ثم يصير تخفيف الى ان تله وكذا يزاد الدين في ثديها متى تزول من اثبات  
وعند محمد من منها استحسننا وانما وضع في حال الحمل لانها اذا اولدت فالدين من اما  
اجماعا دون الاول وكذلك اذ لم تحبل من الثاني بعد فالدين من الاول اجماعا  
دون الثاني فاذا موضع الخلاف ما اذا حبلت ولم تلد وفوقها احتمال اي ما لم  
يحمل من الاول يكون من الاول فاذا بلغ مبلغا لا يحمل من الاول وذلك لغير  
الدين بعد ان تلد من الثاني فخذ بنقطه من الاول وحالم تلد فاحتمال قائم من  
**كل من الزوجين ما يملكه من المنافع ثم يوزع الزرع** **اختلف الزوجان**  
**واما المسكوك الزرع اذا عاشا فان مات فلهما واذا فتمنع البيت**  
**ويجعل الاخر بما في كسبه يوارث الزوج اذا تزوج فكل** او ورثتها بما في  
**وصية الثاني جوارثها كلها وما ورثته ابغىها** للرجل كالسيف  
والفلسفة فهو له وما يبيعها كالملأه والمغنة فهي لها والمسكوك والغراس والآلات  
فلزوج في حيوتها وكذا بعد موتها وان مات هو فامسكوكها وعند يوسف لها  
قرجها وانها وعند محمد فهي له ولورثته في كل الدين لان يد ورثته كيد

كتاب الطلاق نزوج مطلقه الثالث وشرطا

بشرط الخليل في العدة انعمه **فملا** وعند بعض **فقد** بالقول الخليل بان  
 وجاز في قول الآخر **العد** ولا محل للبريد **بعد** قالت زوجتك  
 نفس ليحامي عن ثم تطلق حتى تحل زوجي الاول فتزوجها على ذلك قال ابو حنيفة  
 النكاح صحيح وصل لما ول ولكن يكن لما ول والصحيح قول ابو حنيفة وذلك في نظم  
 الفقه قال ابو حنيفة النكاح والشرط اجاب بان حق اذ لم يطلعه بعد ما حرم  
 يجبر عليه وانما وضع في الشرط اذ لو لم يشترط يقول بقوله اذ لم يطلعه  
 عندهم ثم قيل المحلل ما حرم لا يزوج واصل الاول لا المحلل ولا لهزم راجع وانا و  
 قول عليه السلام لعن اسم المحلل والمحلل لان يقول لغريم احللت لك ابنتي هكذا  
 او ما شبهه لكن نظر في اختلاف العلماء للعلماء ان المراءى حديث الزوجه  
 الثاني **واختلف** في الاستقطاع عند الصديق **كذا** المتبارة **تأمل** **تذكر**

ينين فيها في حجر القيد والجزير المثل وقال اب يوسف لها من المثل في وجهين وقال  
عليها القيد في الوجهين . تزوج امرأة على حين العبدان فاذا اصبحا حو  
رهما العبدان في الواحد حو قال عبدك المثل والآخر من فعد في حنيفة  
عند يعقوب مع العبد لها . فتمت هذا الخبر عند كل ليس لها الا العبد  
ووجب الآخر على العبد وتمايم من رجل العبد الباقي ان ساوي شرة  
رايم فان كان لا حسا وبها يكمل لها عشرة دراهم وقال اب يوسف لها العبد  
الباقي وفيه الحركه ان عبد او قال محمد لها العبد الباقي وتمايم من مثلها ان كان  
من مثلها اكثر من قيمة العبد وقول اليسر من اليسر . تزوج امرأة على هذا  
ولو يد عبد الصدق حو . واكمل خبر الذي الذي العبد وصي فاذا  
واعقب الثاني في الحجر وصي بعيمة واكمل الخبر اي هو حو وعلى الدن  
واقف الثاني في الثاني ومن هو المثل في الذكر ابن الحو من اجل فاذا هو  
خبر فيها من المثل فماعد به حنيفة وقال اب يوسف فتمت الحركه ان عبد او  
هذا الدن من اجل وقال محمد بن ابي حنيفة في الخبر من اب يوسف فتمت الحركه ان  
في الخبر وقد مر في اب ابي حنيفة وقول من هو ابدي بين اب حنيفة وقول في الدن  
اي في الحكم الا وهو الحو وقول في الثاني في في الحكم الثاني في وهو اجل وقول ابن الحو  
فاعل قولا ووافق . تزوجها على هذا الدن من اخبر فاذا هو حو وعلى هذا  
الكل في الشيخ خبر من اوتيت في الخلاف في الملبية فاذا هو ذلك  
وجاء عند وهو قول الثاني ان المشا والمثل العبدان فلما من المثل عند اب حنيفة  
واوجب الآخر ما لا اجل . لكن في الخبر من المثل وعند اب يوسف لها المشا  
اليه وعند محمد في ذلك المشا اليه وفي الخبر من المثل وقول ان المشا بالفتح هو الصحيح  
ولو كان طلق فانطقت فمكت تجلت فاذا صفت طلق امين ولها  
من الحول عند الاول . وعند يعقوب كذا في الشكل ليس قد وجبت بعد  
وهو في الثاني اقامه نزل . ومنعنا عند اخبر ما اجل الدن باخر فجلت  
ونزل لها لبن فاذا صفت صبيها فالارضاع من التزويج الاول عند اب حنيفة الى ان  
تلد وعند اب يوسف فكلما ان لم يعلم وان علم ان من الثاني في فهو من الثاني في وذلك

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and dates.

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الشيخ" (the scholar) and "المرجع" (the reference).

10  
 11  
 12  
 13  
 14  
 15  
 16  
 17  
 18  
 19  
 20  
 21  
 22  
 23  
 24  
 25  
 26  
 27  
 28  
 29  
 30  
 31  
 32  
 33  
 34  
 35  
 36  
 37  
 38  
 39  
 40  
 41  
 42  
 43  
 44  
 45  
 46  
 47  
 48  
 49  
 50  
 51  
 52  
 53  
 54  
 55  
 56  
 57  
 58  
 59  
 60  
 61  
 62  
 63  
 64  
 65  
 66  
 67  
 68  
 69  
 70  
 71  
 72  
 73  
 74  
 75  
 76  
 77  
 78  
 79  
 80  
 81  
 82  
 83  
 84  
 85  
 86  
 87  
 88  
 89  
 90  
 91  
 92  
 93  
 94  
 95  
 96  
 97  
 98  
 99  
 100  
 101  
 102  
 103  
 104  
 105  
 106  
 107  
 108  
 109  
 110  
 111  
 112  
 113  
 114  
 115  
 116  
 117  
 118  
 119  
 120  
 121  
 122  
 123  
 124  
 125  
 126  
 127  
 128  
 129  
 130  
 131  
 132  
 133  
 134  
 135  
 136  
 137  
 138  
 139  
 140  
 141  
 142  
 143  
 144  
 145  
 146  
 147  
 148  
 149  
 150  
 151  
 152  
 153  
 154  
 155  
 156  
 157  
 158  
 159  
 160  
 161  
 162  
 163  
 164  
 165  
 166  
 167  
 168  
 169  
 170  
 171  
 172  
 173  
 174  
 175  
 176  
 177  
 178  
 179  
 180  
 181  
 182  
 183  
 184  
 185  
 186  
 187  
 188  
 189  
 190  
 191  
 192  
 193  
 194  
 195  
 196  
 197  
 198  
 199  
 200  
 201  
 202  
 203  
 204  
 205  
 206  
 207  
 208  
 209  
 210  
 211  
 212  
 213  
 214  
 215  
 216  
 217  
 218  
 219  
 220  
 221  
 222  
 223  
 224  
 225  
 226  
 227  
 228  
 229  
 230  
 231  
 232  
 233  
 234  
 235  
 236  
 237  
 238  
 239  
 240  
 241  
 242  
 243  
 244  
 245  
 246  
 247  
 248  
 249  
 250  
 251  
 252  
 253  
 254  
 255  
 256  
 257  
 258  
 259  
 260  
 261  
 262  
 263  
 264  
 265  
 266  
 267  
 268  
 269  
 270  
 271  
 272  
 273  
 274  
 275  
 276  
 277  
 278  
 279  
 280  
 281  
 282  
 283  
 284  
 285  
 286  
 287  
 288  
 289  
 290  
 291  
 292  
 293  
 294  
 295  
 296  
 297  
 298  
 299  
 300  
 301  
 302  
 303  
 304  
 305  
 306  
 307  
 308  
 309  
 310  
 311  
 312  
 313  
 314  
 315  
 316  
 317  
 318  
 319  
 320  
 321  
 322  
 323  
 324  
 325  
 326  
 327  
 328  
 329  
 330  
 331  
 332  
 333  
 334  
 335  
 336  
 337  
 338  
 339  
 340  
 341  
 342  
 343  
 344  
 345  
 346  
 347  
 348  
 349  
 350  
 351  
 352  
 353  
 354  
 355  
 356  
 357  
 358  
 359  
 360  
 361  
 362  
 363  
 364  
 365  
 366  
 367  
 368  
 369  
 370  
 371  
 372  
 373  
 374  
 375  
 376  
 377  
 378  
 379  
 380  
 381  
 382  
 383  
 384  
 385  
 386  
 387  
 388  
 389  
 390  
 391  
 392  
 393  
 394  
 395  
 396  
 397  
 398  
 399  
 400  
 401  
 402  
 403  
 404  
 405  
 406  
 407  
 408  
 409  
 410  
 411  
 412  
 413  
 414  
 415  
 416  
 417  
 418  
 419  
 420  
 421  
 422  
 423  
 424  
 425  
 426  
 427  
 428  
 429  
 430  
 431  
 432  
 433  
 434  
 435  
 436  
 437  
 438  
 439  
 440  
 441  
 442  
 443  
 444  
 445  
 446  
 447  
 448  
 449  
 450  
 451  
 452  
 453  
 454  
 455  
 456  
 457  
 458  
 459  
 460  
 461  
 462  
 463  
 464  
 465  
 466  
 467  
 468  
 469  
 470  
 471  
 472  
 473  
 474  
 475  
 476  
 477  
 478  
 479  
 480  
 481  
 482  
 483  
 484  
 485  
 486  
 487  
 488  
 489  
 490  
 491  
 492  
 493  
 494  
 495  
 496  
 497  
 498  
 499  
 500  
 501  
 502  
 503  
 504  
 505  
 506  
 507  
 508  
 509  
 510  
 511  
 512  
 513  
 514  
 515  
 516  
 517  
 518  
 519  
 520  
 521  
 522  
 523  
 524  
 525  
 526  
 527  
 528  
 529  
 530  
 531  
 532

مجلسه اول

فان الدنيا لا تفي  
بالمراد والارباب  
للمرأة والارباب  
للمرأة والارباب  
للمرأة والارباب  
للمرأة والارباب  
للمرأة والارباب  
للمرأة والارباب

انما يصح



ما معلوم  
 هذا ذلك وقال  
 عليا بالنسبة  
 معلوم من  
 حنيفه و

من  
میرزا ابوالفتح  
بن میرزا ابوالفتح  
بن میرزا ابوالفتح  
بن میرزا ابوالفتح

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, written on aged paper. The text is arranged in several lines, with some words appearing to be in a different script or dialect. The handwriting is cursive and somewhat faded.

كل حص ثلث ايام واليالها وقال محمد تصديق في اربعة وخمسين يوما وساع فثما  
 ساعده والباقي كخز بن ابي يوسف كما من آتفا كتاب **الغياق**  
**خاوية** **الذين يقول واحد** **سري** **ياك** **استولى** **وهو** **واحد** **امد** **بين** **الذين**  
**يعظم** **ما** **جنت** **المسك** **والوصف** **موقوف** **يقول** **الاكابر** **اقر** **اصحاب**  
**واحد** **الموقوف** **عند** **الثاني** **واعطيت** **الكل** **لكن** **الشيء** **باني** **انها** **م** **ولل** **نزل**  
 وهو ينكر فملا ول للفر يخدم يوما للفر ولا سبيل للفر عليها ودمر في باب محمد فله  
 جنت جانية نصف الجانية للملك الارش على الملك والنصف موقوف وعند ابي جعفر  
 وعند ابي يوسف النصف على الملك والنصف عليها وعند محمد كلها عليها وشع  
 للملك وان جنى عليها تعرف في المختلف عبد بين اثنين فقال اصحابا ان  
**والعبد بين اثنين لو علقوا** **اعناقهم** **يفعل يوم** **كرا** **ودخل** **فلان** **غراه** **هذه**

وذا ببرك الفعل فيه ونقص **والفعل لم يبدؤا** الذي الدار فانت  
فالتعق بالجار مجازي **وحتى** في نصيب كل حال **لهما** هو وقال الآخر  
كذلك الثاني ولكن لا يترك **سبحانه** لك اليسار منها ان لم يرض فانت  
وهو لك الامر يسع **لها** في الكل حال الفقر **لحال العجز** حتى تضي غرو  
اتفق على انها لا يدر بان وضافان الدار لم لا فخذ بعينه عتق نصف  
العبد وليس لها في نصف قيمته منها موسى بن كانا او موسى او احدهما  
موسى والآخر مع وعندنا يوسف يسع في نصف قيمته بينهما ان كانا موسى  
ولا يسع ان كانا موسى بن وان اختلف شأنهما يسع في قيمته للموسى بن  
المعسر وعند محمد يسع في جميع قيمته ان كانا معسرين ولا يسع في ضده وان اختلف  
اخرهما يسع للموسى في نصف قيمته وانما وضع في عيد واحد في عبد بن بان  
حلف كل بعق عبد له على حدة لم يعق واحدهما في قولهم اختلف لفظ  
الفعل فيه والحاصل ان لو قيل فذراي يقال لك اليسار ولو قيل لا يري يقال  
لك اليسار **مدركا بانه مولا** **وحات ولا مال سواه**  
**في ثلث القيمة او كل البر** يسع وهذا مدرك الصدر **الجل**  
**وهو لك يعقوب يسع في الاقل مدركا بانه جبار** **يحتمل**



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

تقول لرسود المسروق في المسارقات الى ان  
المسروق هو المسارقات تقول الاربعة الى الاربعة  
الغريب على المسروق فذاتي في قول الاربعة الى  
الاربعة

[illegible]

هذا الخبر الى ان المراءى ذكر  
اليوم فيها سبع الساعة



ذكر ان المصنف قد علم ان  
قوله ان المصنف قد علم ان  
قوله ان المصنف قد علم ان  
قوله ان المصنف قد علم ان

الصيود والذباب

ممن قد علم حكم الاولين في موضع كتاب  
**كوفي المجوع هل ان علم حيوته يوم القيامة**  
**والثاني يوم القيامة هل ان علم حيوته يوم القيامة**  
**وليس في الظاهر من خلاف بل في ذلك وهو من كوفي المنزلية والنبطية**  
او التي نقلها الذيب بطنها اي شهابها فبقيل حيوة كالصياح والحركة ونحوه حلت  
وخروج الدم لا يدرى على الحيوة الا اذا كان في الحيوة من كافي وهذا عند  
وهو ظاهر الرواية من غير تفصيل وعن الشيخ انها انما اجل ان لو كانت بحيث يعيش  
يوما ولا اكثر وعنه يوسف انما اجل ان كانت بحيث تعيش اكثر اليوم لولا الذكاة  
وعند محمد انها تكل اذا بقي من حيوتها اكثر من حيوة ما فطحت او دبر من ثمر  
الطوى وغيره ونقطة المصنف والبر اليوم فيجوز الدار وفي اهل السمك الذي مات  
في الماء بغير آفة وهو الطافي لا يبوكل وان مات بآفة وهو تحسر عند الماء او طوى  
على وجه الارض او وجد في بطن طير او سمك او ربط احد الماء او اضطر للحياد  
جماعة منها المصنف فتركت وهككت اول غنة حية او اصابته جدين  
او خشية او حجر او شجر او في الماء شيا ياكله او في الماء شيا تقتله ومات  
بوكل لا ياكل الا في الماء الا السمك واذا قتل السمك من الماء او برده لا يبوكل عند  
اي حنيفة كالطافي وعند محمد يبوكل وهذا ارفق باناس وفي الخبر لم يذكر خلاف  
وكن قال فيه روايتان سمكة بعضها في الماء وبعضها في الارض ميتة ان كان  
الراس خارج الماء اكل وان كان في الماء ان كان ما على الارض قدر النصف او اقل  
لم يبوكل وان كان ما على الارض اكثر من النصف اكل الشسنة اذا رمى بها في  
في الماء فتعلق به سمكة ان رمى خارج في موضع يتدر على ارض فاضطرب في  
في الماء ملكها وان انقطع اقبل قبل ان يخرجها من الماء لا يملكها ولو ان سكتها  
او رمى يعرف هذا من اخلاصة في الفتاوى واكثر دود الزبور قبل ان ينفخ  
فيه الحوية لا يابس لانه انما يستحق اسم الميت حاله حيوة ويكره اكل الفرد  
والهدهد لما روى في الخبر ان النبي علم انه من قتل النملة والنحلة والعنكبوت  
والهدهد والصرور والدرسي والصلصل والعقور والعلق واكام

الكتب

هذا المصنف في موضع كتاب  
قوله ان المصنف قد علم ان  
قوله ان المصنف قد علم ان  
قوله ان المصنف قد علم ان

قوله ان المصنف قد علم ان  
قوله ان المصنف قد علم ان  
قوله ان المصنف قد علم ان  
قوله ان المصنف قد علم ان



فأكل هؤلاء في الأصل حلال ولكن لا يبيح لأن الناس تعارفوا من كل هذه الأشياء  
 أصالة أفه فينبغي أن لا يجوز عند وأما الخفاش فقد ذكر بعض الموضع أن يؤكل وفي  
 بعض المواضع لا يؤكل لأن له نابا وأكل كظان لا بأس به وقيل الشقاق لا يؤكل  
 والبوم يؤكل قال رأيت هذا بخط والدك والشقاق في طائر أخضر حلي لط فليل حص  
 وصول على كل شيء وإذا أخذ فريضة تغني من فتاوى قاض خان بدر الدين ويكره لحوم  
 الابل الجملالة ولو أن جربا غزى بلبن أخضر لا بأس بأكله فكل هذا لا بأس بأكل  
 الدجاج والذي يروي عن رسول الله أنه يحسن الدجاجة ثلثة أيام كان للثريد  
 أنما يشترط ذلك في الجملالة التي لا تأكل إلا كيف والابل الجملالة يحسن ثمرا و  
 البقر عشرين يوما والشاة عشرة والدجاجة ثلثة أيام قال الإمام السرخسي  
 في نسخة الأصح أنه يحسن الخان يحسن لأن يزول الرائحة المنتنة والمكروه الجملالة  
 التي تغيرت فوجدتها رابحة منتنة فلا يشرب لبنها ولا يؤكل لحمها والعسل عليها  
 ويكره حالها ويكره معها وبسرتها وتكره حالها وعن ثمانية يحسن خلاصه ذبيحة السلم  
 والكباشي صلال ولا يؤكل ذبيحة الجحش والوثنى والمرتدة والمحرم ولو تقود الجحش  
 أو تنسرح حل ذبيحة كحلان المسلم إذا تهود أو تنصر أو مولود بين الجحش والكباشي  
 ذبيحة صلال المرأة في الذبح كالرجل والصبي الذي يعقل ويضبط كالبالغ في  
 الذبح ويستحب توجيهها إلى القبلة في الذبح ويكره أن ينحى الشاة إذا ذبحت  
 ولا بأس بأكل الذبيحة منها قبل أن يبيح في الذبح حتى يبلغ النجاء وهو عرق في  
 العنق ويكره أن يحرقها المذبحا وإن يحد الشفرة بعدما اضطلعت في الخلاصة  
 والمذبح المرمى **والحلقوم** **والودجان** **عند معلوم** عروق النرج أربعة الحلقوم  
**وبالثلاث** **تليق الشاة** **ون يفتقر يروي ذلك أيضا قال علي** وهو مجرى النفس  
**وسرط الحلقوم** **ويأزويك أيضا ويروي عنه فيه أخرى** والمرى وهو عرق  
**أن يقطع الحلقوم والمرى** **ويروي عن كل الثوري** أحمر مجرى فيه العلف  
**والشرط أن كل مرقود** **من هذه الأربعة عن محمد** والماء والودجان وهما  
 مجرى الدم ثم عند الحنفية إذا قطع ثلثا منها أي ثلث كان حاله سواء كان  
 فيها الحلقوم أو لم يكن قال الإمام الميدا في ذكره في نظم الغفة وعن ثمانية يوسف ثلث

في نسخة الأصح أنه يحسن الخان يحسن لأن يزول الرائحة المنتنة والمكروه الجملالة التي تغيرت فوجدتها رابحة منتنة فلا يشرب لبنها ولا يؤكل لحمها والعسل عليها ويكره حالها ويكره معها وبسرتها وتكره حالها وعن ثمانية يحسن خلاصه ذبيحة السلم والكباشي صلال ولا يؤكل ذبيحة الجحش والوثنى والمرتدة والمحرم ولو تقود الجحش أو تنسرح حل ذبيحة كحلان المسلم إذا تهود أو تنصر أو مولود بين الجحش والكباشي ذبيحة صلال المرأة في الذبح كالرجل والصبي الذي يعقل ويضبط كالبالغ في الذبح ويستحب توجيهها إلى القبلة في الذبح ويكره أن ينحى الشاة إذا ذبحت ولا بأس بأكل الذبيحة منها قبل أن يبيح في الذبح حتى يبلغ النجاء وهو عرق في العنق ويكره أن يحرقها المذبحا وإن يحد الشفرة بعدما اضطلعت في الخلاصة والمذبح المرمى والودجان عند معلوم عروق النرج أربعة الحلقوم وبالثلاث تليق الشاة ون يفتقر يروي ذلك أيضا قال علي وهو مجرى النفس وسرط الحلقوم ويأزويك أيضا ويروي عنه فيه أخرى والمرى وهو عرق أن يقطع الحلقوم والمرى ويروي عن كل الثوري أحمر مجرى فيه العلف والشرط أن كل مرقود من هذه الأربعة عن محمد والماء والودجان وهما مجرى الدم ثم عند الحنفية إذا قطع ثلثا منها أي ثلث كان حاله سواء كان فيها الحلقوم أو لم يكن قال الإمام الميدا في ذكره في نظم الغفة وعن ثمانية يوسف ثلث

روايات أحدها هذه وثانيها أن يشترط قطع الحلقوم والثاني من البواق وثالثها أن  
 يشترط قطع الحلقوم والمرى وأحد الودجان وعند محمد لا بد من قطع هذه الأربعة  
 من هذه الأربعة من العروق وذكر في المخطط رواية أخرى عن محمد إذا قطع الحلقوم  
 والمرى وأكبر من كل واحد من جمل الأكل والأفلاحة قال مشايخنا رحمهم الله  
 وهو صحيح الجوابات وقاله خلاصة في الفتاوى لا بأس بالذبح في الحلق كذا أعلاه  
 ووسطه أسفله لا بأس بأكل الحزور إذا ذبحت دعاء لم يخبروا الشاة والبقر  
 إذا خسرنا خرا ولم يذبحا ويكره ذلك وفي بعض النسخ لا يستحب شاة ذبحت عرقها  
 أن قطع الحلقوم والودجان والمرى قبل أن تموت الشاة لا بأس بأكلها وأن ذبح  
 الشاة بقطر أو سن غير منزع لا يحل أكلها لأن ذبحها يظفر منزع أو سن  
 أو قرن أو عظم فأنهر الدم وأقر الودجان يحل أكله عندنا شاة ذبحت نطق منها  
 نصف الحلقوم والودجان والمرى يحل أكله ولو ذبح الشاة في محل الذبح وهو ما بين البنية  
 والمحشى فلم يسيل الدم منها اختلف المتأخرون قال أبو الوائس الصغاري لا يحل أكله  
 قال أبو بكر الاسكاف لا بأس بأكله وفي التوازي لا يحل ذبح شاة أو بقر أن تحركت بغير  
 وضرب منها دم مسفوح يحل أكله وكذلك أن تحركت بغير الذبح ولم يخرج الدم ولم  
 يتحرك وإن لم يتحرك الدم لا يحل أكله وهذا إذا لم يعلم حيوة وقت الذبح فإن علم حل  
 أكله وإن لم يتحرك لم يجز الدم فإن ذبح شاة مريضة ولم يتحرك منها شيء إلا فها قال  
 محمد بن سلة أن تحت لا يؤكل وإن ضمت تؤكل وفي الرجل أن نصفت رجلا يؤكل  
 أن مات لا يؤكل وإن نام شهوا لا يؤكل وإن قام يؤكل هذا إذا لم يعلم حيوة وقت الذبح  
 ولم يخرج الدم ولم تحرك ما إذا وجد خروج الدم أو الحركة قد ذكرنا الصيد إذا لم يكن  
 قدر ما سبق في المذبح بعد الذبح ههنا أربع مسائل أحدها ما ذكرنا والناس الذين  
 إذا قطع بطن ويب فيها من أحمق ما سبق في المذبح من الأربع إذا رم صيدا فأصابه وفي  
 فيه من أحمق ما سبق في المذبح بعد الذبح فهاه آخر فبقوله الأولى الثانية لا يقبل عندها  
 الذكاة لودكاها لا يحل أكله واختلف المشايخ على قوليه حنفية والامة لا يقبل الذكاة  
 ذكره الفقهاء إلى الحديث في مختلف الرواية وهكذا في شرع الطيور وعليه الفتوى  
 وفي الثالثة والرابعة لا يقبل الذكاة بالانفاق حتى لو أخذ المالك ولم يذكر لا يجز

الحلقوم

ونصف المرى لا يؤكل لأن قطع الأربعة

ولم يجز

وكذا والذين أن تحت لا يؤكل وأن تحت يؤكل

إذا أخذ الصيد وصح ما سبق في المذبح من الأربع إذا رم صيدا فأصابه وفي فيه من أحمق ما سبق في المذبح بعد الذبح فهاه آخر فبقوله الأولى الثانية لا يقبل عندها الذكاة لودكاها لا يحل أكله واختلف المشايخ على قوليه حنفية والامة لا يقبل الذكاة ذكره الفقهاء إلى الحديث في مختلف الرواية وهكذا في شرع الطيور وعليه الفتوى وفي الثالثة والرابعة لا يقبل الذكاة بالانفاق حتى لو أخذ المالك ولم يذكر لا يجز















فجعل نسبي الا اذا انقضى في بطل وغيره نسخ الا اذا انقضى في بطل  
في بطل من الهداية وبما في المحبوس في مسائل متفرقة  
ومن الخط من القول اذا **تأخر في قول القائل** من بطل وكلم لم يعلم  
وكانت **أمة لا تفسد** **وكانت أمة لا تفسد** في ذلك الباب ولا المشترك  
وقوله الثاني جواب الله **وذا الكبر من حيث الشك في مقدار لم يجر عند**  
وفي رواية أخرى يجوز ان لم يعلم وموقول يوسف والمشتري بالحق اذا علم وروى عنه  
رواية ثالثة ان شرط علم المشتري لا غير وهو قول محمد وهو ظاهر الرواية كذا في الفرق  
شعبة البسوط والمختلف كتاب **المرف**  
**لو خط بعد المرف سائها** **وقد نزل النسا** **ودفع** **والقيد** **سدا** **باعت** **فليس**  
**ولا يبيع** **للخط** **عند الثاني** **وقد نزل** **لكي** **الشك في** **فصد** **وذكره** **غير**  
بعضه وتوفا بضايع المرف في خطه وربما من الفن مع الخط وفسد البيع عند اتيه  
وقال ابو يوسف لا يبيع الموطا فان لم يجر خط ولا يفسد المرف والموضع في جانب  
اخطا في جانب الزيادة مرت في باب حنفية كتاب **الشعبة**  
**لا يبطل** **الشعبة** **تأخر** **الطلب** **من قبل** **استدراج** **عليه** **قد وجب** **طلب**  
**ولو عصى** **مجلس** **كل** **ومحفل** **عن** **طلب** **فبعد** **يقوت** **بطل** **الشعبة** **مواثبة**  
**ولو عصى** **شروط** **لم** **تطال** **مقت** **عند** **الآخر** **فأخطو** **أما** **قد شرط** **واشهاد**  
والى المشتري ان يسلم اليه واخر الشفعة طلب الاخذ فلم يرفع الى القاضي فبطل  
شفعة وان طال عند القاضي حنفية وعندي يوسف ان ترك مجلسا من مجلس القاضي  
تبطل شفعته حتى ان كان للقاضي مجلس في كل ليلة ايام فلم يخامض حتى مضى المجلس  
بطلت شفعته وعين محمد انها تبطل اذا تركه منها وعليه الفتوى ومحل الخلاف الثاني  
بغير عذر اذا اخرج بغير مرض او حبس او منع مانع ولم يجر من يملك بالخصومة  
لا تبطل شفعته عندهم والموضع في مدة طلب الخصومة والاخذ اذ مدة طلب  
المواثبة مقدار بنوع عليه بالشك في ظاهروا رواية في لو سكت هيئته بطل وهو  
الصحيح وحل طلب الاستهاد مقدار بالتمكن حتى لو تمكن منه عند البائع قبل  
القبض او عند المشتري قبله وجعل او عند الدار ولم يطلب بطلت وقولان

من خط من الهداية وبما في المحبوس في مسائل متفرقة

من خط من الهداية وبما في المحبوس في مسائل متفرقة

من خط من الهداية وبما في المحبوس في مسائل متفرقة

من خط من الهداية وبما في المحبوس في مسائل متفرقة

بعد اشها وعليه قد وجب اي في احد الطرفين الاولين لانما يستقيم وجوب طلب  
الاشهاد واذا لم يشهد عند طلب المواثبة اما لو شهد عند فلا حاجة الى طلب  
الاشهاد وهذا مما يخفى على من البسوط وضايف قاضي خان **لو سكت** **الشفعة** **او اقر**  
**وكان** **مستور** **بكل** **ال** **بطل** **وقد صح** **في** **المالك** **على** **الموكل** **انه** **علم** **الشفعة**  
**ويبطل** **التسليم** **عند** **المالك** **وقد صح** **في** **المالك** **على** **الموكل** **انه** **علم** **الشفعة**  
لا غير وعندي يوسف لا يبيع تسليمه ولا يبيع اقراره عند القاضي وغيره في رجع وقال  
يبيع اقراره عند القاضي وعنده لا يبيع تسليمه ويبيع اقراره عند القاضي والمراد  
بالحاكم محمد وبالحاكم القاضي كتاب **القسم**  
**تأخر** **من** **عليه** **باعت** **القبول** **في** **قصة** **الدار** **يوسف** **الدار** **علو** **لا** **اسفل**  
**والبيع** **بالباع** **لكه** **الثاني** **في** **قول** **الآخر** **توفا** **فليعبر** **ولا** **وسفل** **لا**  
علوه بحسب في القصة فاع من السفلى بذراعين من العلو وعندي يوسف  
ذراع بذراع وعنده يقسم بالقصة كتاب **الدعوى**  
**لو قال** **اني** **موقع** **اذ** **يذكر** **عائدة** **وهو** **يريد** **مدفعا** **ادعي** **عينا** **في** **بدرجل**  
**لو** **الشهود** **ان** **يقولوا** **التم** **من** **نحن** **نذكر** **اذ** **التم** **اذا** **لا** **فقال** **ذوالبيد**  
**وردي** **الحال** **عند** **الثاني** **وشك** **ط** **تعريف** **الشبهة** **او** **عنده** **فلا** **الحال**  
او اعاضه ان اقام بينه عدل اكر ليس هو اخصم ولا هذا اخصم وقال ابن ابي ليثيم  
في الوجوه من وقال ابن شبرمة هو خصم في الوجوه فان اقام بينه لكن قالوا او دعه رجل  
لوربنا عرفناه بوجهه ولا يعرف اسمه ونسبه لكن ذلك عندنا حنفية ويسمى وقال ابو يوسف  
ان في ذوالبيد محال لا يعرفه بالجميع لا اسم منه البينة والافتقار وقال محمد لا بد من تعريف  
باسمه ونسبه وهي خمس خمسة كتاب الدعوى وقد ذكرنا الاقوال الخمسة  
**مدعي** **اثر** **وقد** **وقد** **فالحكم** **بسر** **ان** **ما** **التم** **ادعي** **عينا** **بجهة** **الميراث**  
**وذكر** **واحد** **لا** **يبيد** **وكان** **يعتبر** **ببر** **الكل** **هذه** **او** **المالك** **المطلق** **وبرهنا**  
**ثم** **قضى** **بالمستحق** **مما** **اوردا** **فذلك** **وقت** **ان** **تعدوا** **فقد** **ان** **ارضا** **فولا**  
**وذكر** **ابن** **عمر** **في** **الآخر** **من** **جواب** **سبح** **الكبير**

من خط من الهداية وبما في المحبوس في مسائل متفرقة

من خط من الهداية وبما في المحبوس في مسائل متفرقة

من خط من الهداية وبما في المحبوس في مسائل متفرقة

من خط من الهداية وبما في المحبوس في مسائل متفرقة



لَمَّا ابْتَدَأَ دَوْرَ الْوَقْتِ وَالْوَقْتُ فِي الْإِبْدَاءِ هَدُوءٌ  
 وَالْمَلِكُ فِي السُّبْحِ أَوَّلَ بَيْتٍ وَأَوَّلُ بَيْتٍ كَانَ أَبُو يَوْسُفَ  
 إِنْ كَانَ دَاغِدْمَا أَوْ عَدْلًا أَيْعَزَّ بَوَيْتُ خَمٍّ وَخَدَّ بَيُولِ الْأَوَّلِ بَعْدَ تَقَاتُجِ  
 اصْطِلَايَ التَّارِيخِهَا وَالتَّارِيخِ اصْطِلَايَ فَرَجٍ وَقَالَ كَتُوبُ خَيْفَةِ إِنْ رَاكَ وَأَنْ رَاكَ اصْطِلَايَ  
 نَوَالِخٍ وَبِاخْتِلَافِ الْوَجْهِ عِنْدَمَا فِيهَا كَانَ الْعَيْنُ فِيهَا لَيْسَتْ أَوْ فِي بَدْنِهَا أَوْ فِي بَدْنِهَا  
 أَمَّا عِنْدَ مُحَمَّدٍ كَانَ فِي بَدْنِهَا كَتُوبُ خَيْفَةِ فِي الْمِيرَاثِ وَالْمَلِكُ الْمَطْلُوقُ فِيهَا رُكُوعُ الْخُصْفِ  
 حَذْوُ وَرُكُوعُ ابْنِ يَوْسُفَ فِي الْمِيرَاثِ مَثَلُ قَوْلِهِ يَوْسُفَ أَوَّلًا أَمَّا فِي الْمَلِكِ الْمَطْلُوقِ إِنْ رَاكَ كَتُوبُ  
 قَالَ أَبُو خَيْفَةَ وَإِنْ رَاكَ اصْطِلَايَ فَإِنَّ الْعَيْنَ فِي بَدْنِهَا كَتُوبُ خَيْفَةِ يَوْسُفَ وَإِنْ كَانَ فِي بَدْنِهَا  
 لَا عَيْنَ لَتَارِيخِهَا اصْطِلَايَ وَيَقْبَلُ بَيْتَهُ الْبَارِعَ وَإِنْ كَانَ فِي بَدْنِهَا يَفْقَهُ بَيْنَهُمَا فَكَانَ لَمْ يَنْجِيَا بَيْنَهُ  
 قَالُوا حَذْوُ بَيْتٍ شَيْبَ عَدْلٍ فِي الْكَيْفِ جَارِيَةً بَيْنَ جَاعِدَةٍ وَلَدَتْ وَلَدًا فَاذْعَى  
 وَأَسْتَنْ لَأَعْيَزَّ بَوَيْتُ الْكَيْفِ وَجَوْرُ الْكَيْفِ لَشَيْبَةَ جَمِيعًا بَيْتُ نَسَبٍ مِنْهُمْ عَدْلٌ مِنْ  
 الْمُسَوِّدِ وَكَانَ حَذْوُ خَيْفَةَ بَيْتُ الْخَيْفَةِ وَهُوَ قَوْلُ زَيْدٍ وَكَانَ قَالَ أَبُو يَوْسُفَ شَيْبَةُ  
 مِنْ شَيْبَتَيْنِ فَقَوْلُهُمَا مِنْ شَيْبَةٍ فَقَوْلُهُمَا مِنْ شَيْبَةٍ الْعَيْنُ نَحْنُ إِلَى الْمَرْأَةِ زَوْجِهَا فَاعْتَدَتْ  
 وَأَمْرًا السُّبْحَ بِالْكَفِّ إِذَا تَوَجَّهَتْ بَعْدَ عَدْلٍ فَدَعَتْهُ وَتَوَجَّهَتْ بِأَمْرٍ فَوَلَدَتْ مِنْهُ  
 فَوَلَدَتْ لَوْ مِنْ الْكَيْفِ أَوْ لَوْ لَوْ كَانَ عَدْلُ الْكَيْفِ ثُمَّ جَاءَ الزَّوْجُ الْأَوَّلُ حَذْوُ  
 كَذَا كَذَا يَعْتَبَرُ بِهَا وَلَدَتْ قُلُوبُ شَيْبَةٍ مِنْ عَدْلٍ فِي خَيْفَةِ الْوَلَدِ الْأَوَّلِ سَوَاءً جَاءَ  
 وَهُوَ كَتُوبُ لَكَ الشَّيْبَةَ إِنْ تَوَجَّهَتْ وَطَلَّقَ حَوْلَانِ بِهِ لَاقِلَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ زَوْجِهَا  
 الْأَوَّلِ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَلَا كَثُرَ وَسَوَاءُ نَفْيَاهُ أَوْ نَفَاهُ اصْطِلَايَ أَوْ نَفَاهُ وَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ  
 إِنْ جَاءَتْ بِهِ لَاقِلَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ زَوْجِهَا الشَّيْبَةُ فَهُوَ الْأَوَّلُ وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ  
 فَصَاعِدًا فَوَلَدَتْ فِي وَعَدِ مُحَمَّدٍ جَاءَتْ بِهِ لَاقِلَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ زَوْجِهَا الشَّيْبَةُ فَهُوَ الْأَوَّلُ  
 وَلَاقِلَ مِنْهَا فَلَا وَرُكُوعُ ابْنِ يَوْسُفَ فِي الْمِيرَاثِ مَثَلُ قَوْلِهِ يَوْسُفَ أَوَّلًا أَمَّا فِي الْمَلِكِ الْمَطْلُوقِ إِنْ رَاكَ كَتُوبُ  
 وَقَالَ الْأَوَّلُ لَكَ وَأَمَّا فِي الْوَلَدِ الْأَوَّلِ إِنْ رَاكَ الْأَوَّلُ جَاءَ عَلَى هَذَا الْكَلْفِ لَوْ سَبَّيْتُ امْرَأَةً  
 فَتَزَوَّجَهَا بِعَلٍّ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ فَوَلَدَتْ لَوْ كَذَا كَذَا الْأَوَّلُ دَعَتْ الطَّلَاقَ وَاعْتَدَتْ وَتَزَوَّجَتْ بِأَمْرٍ  
 وَالزَّوْجُ الْأَوَّلُ جَاءَ حَذْوُ لَكَ الْكَلْفُ مِنْ الْمُسَوِّدِ وَالْمُحِيطُ فِي الْمَرْبِ نَحْنُ إِلَى الْمَرْبِ  
 الْمَيْتِ نَفْيَاهُ أَخْبَرُ بِمَوْتِهِ وَمِنْهُ مَعْنَى إِذَا بَسَّيْتُ إِلَى السَّوَادِ فَابْقُوا اسْلَامًا

فهو لا يستمرها

الولد

وَإِنَّمَا فَالَكَ تَعْرِيفًا بِمَا كَانَ فِي الْعَبَاسِ لِأَنَّهُ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ رَجُلٌ عَابَ عَلَى أَمْرٍ  
 وَمِنْ كِبَرِ عَشْرَةِ سَنِينَ فَتَزَوَّجَتْ بِأَمْرٍ وَكَانَتْ الْمَرْأَةُ تَلِدُ فِي كُلِّ سَنَةٍ وَلَدًا فَالُولَادُ لِلزَّوْجِ  
 الْأَوَّلِ عِنْدَ خَيْفَةِ خَيْرٌ لِلأَبِ الثَّانِي دَفْعَ الزَّكَاةِ إِلَى هَوَالِ الْأَوَّلِ وَخَيْرٌ مِنْهَا  
 لَهُ وَلَوْ لَمْ يَنْصَرِفْ وَلَعَلَّ وَجْهَ الزَّوْجِ الْأَوَّلِ وَجْهَ عَبْدِ الْكَرِيمِ إِجْرًا فِي عَيْنِ خَيْفَةِ إِنْ الْأَوَّلُ  
 لِلزَّوْجِ الثَّانِي وَالْفَتَى عَلَى قَوْلِ الْأَوَّلِ وَالصِّدْقُ لِلشَّهِيدِ اخْتَارَ قَوْلُ الْجُرْحَانِ فِي  
 وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى وَكَانَ أَبُو يَوْسُفَ يَقُولُ إِنْ جَاءَتْ بِالْوَلَدِ لَاقِلَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ  
 مِنْ زَوْجِهَا فَالُولَادُ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ إِنْ جَاءَتْ بِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا فَالُولَادُ  
 لِلزَّوْجِ الثَّانِي وَقَالَ مُحَمَّدٌ إِنْ جَاءَتْ بِالْوَلَدِ لَاقِلَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ زَوْجِهَا فَالُولَادُ  
 لِلأَوَّلِ وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لَاقِلَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ زَوْجِهَا فَالُولَادُ لِلثَّانِي وَلَوْ كَانَ الْأَوَّلُ  
 الزَّوْجُ حَاضِرًا وَالْمُسْأَلَةُ بِهَا فَالُولَادُ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ كِتَابُ **الْأَقْرَابِ**  
**مَكَاتِبُ عَلَيْهِ نَحْمٌ فَاتَّخَذَ بِقَوْلِ الْقِسْمَةِ بِالْأَصْبَحِ** مَكَاتِبَ أَقْرَابِهِ فَقَضَى  
**يَسْطُورُ بِالْحَرْفِ ثَلَاثُ الثَّانِي** وَقَبْلُ كَيْفَ اسْتَطَاعَ الشَّيْبَانِي حَرْفَ أَوَامَةٍ وَأَوَامَتِهِ  
 بِأَصْبَحَ فَبَدَّلَ أَقْرَابَ بَابِ نَائِيَةٍ يُوَازِنُ فِي الْحَالِ بِدَامٍ مَكَاتِبًا وَبَعْدَ الْحَرْفِ لَا يُوَازِنُ بِهَا  
 هُوَ قَوْلُهُ فِيمَا إِذَا قَضَى عَلَيْهِ بَابِ شَيْبَانِيَةٍ خَطَأً ثُمَّ عَجَزَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ إِنْ كَانَ قَضَى عَلَيْهِ  
 لَمْ يَسْطُورْ بِعَجْزٍ وَالْأَيْسَطُ كَمَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ جَانِيَةً قَضَى عَلَيْهِ أَوْ لَمْ يَقْضَ وَقَالَ  
 أَبُو يَوْسُفَ هَذَا أَقْرَابُ بِالْمَالِ فَيُوَازِنُ بِهَا بَعْدَ الْحَرْفِ **كِتَابُ الْكَلَفَاتِ**  
 لَوْ بَاعَ عَبْدٌ أَمَّا بِالْخِيَارِ بِلَدًا وَكَيْلَهُ فَازْدَادَ سَعْرُ الْمَشْرُوكِ وَكَانَ الْوَكِيلُ بِالسَّعْرِ  
 ثُمَّ أَجَانَا الْقَدْرَ هَذَا أَوْ سَكَتَ حَتَّى مَضَى الْمُدَّةُ جَاءَ وَتَبَيَّنَ بَاعَ وَمُرُوطٌ  
 وَلَمْ يَجْزِ عَنِ السَّكُوتِ أَوْ لَمْ يَجْزِ كَيْلَهُمَا الشَّيْبَانِيَّ أَوْ أَخْبَارَ لِنَفْسِهِ  
 ثَلَاثًا فَازْدَادَ الْمُدَّةُ سَعْرُ الْمَشْرُوكِ إِنْ سَعَرَ الْمُسْتَبْعِ ثُمَّ أَجَانَا فِي الْمُدَّةِ أَوْ سَكَتَ  
 حَتَّى مَضَى الْمُدَّةُ لَزِمَ الْبَيْعَ عِنْدَ الْخَيْفَةِ وَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ إِنْ سَكَتَ حَتَّى تَمَّ قَدْ لَكَ  
 وَإِنْ أَجَانَا بِالْقَوْلِ لَمْ يَجْزِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا يَجْزِي فِي الْعَجْزِ **كِتَابُ الْكَلَفَاتِ**  
 لَوْ قَامَتْ أَمْرًا بِالْقَضَى عَلَى عَبْدٍ فِي الْحَالِ مَوْلَاهُ أَوْ أَمْرًا فَعَلَّ عَلَى عَبْدٍ  
 يَحْبُسُ هُوَ الْعَبْدُ قُوَاهُ وَتَوَخَّذَ الْكَيْلَ مِنْ مَوْلَاهُ فَاقَامَ الْبَيْعَةَ يَحْبُسُ  
 وَعِنْدَ يَمْعُوتَ مِنَ الْعَبْدِ أَخَذَ وَفِيهَا عِنْدَ الْأَخِيرِ خَيْرٌ الْمَوْلَى يَحْبُسُ الْعَبْدَ

تَرْجَمَ فِي هَذِهِ الْأَوَّلِ كَمَا تَرَى

مَوْلَى الْمَوْلَى مَوْلَاهُ إِنْ كَانَ الْمَوْلَى  
 زَكَمَ الْبَيْعَةَ فَتَزَوَّجَ الْعَبْدُ رَحْمَةً أَوْ يَحْبُسُ  
 الْكَلْفُ يَحْبُسُ الْعَبْدَ دُونَ شَيْبَتَيْنِ مَوْلَاهُ ثَلَاثًا



التهمة ويؤخذ الكفيل بنفس مولاه لان الحديت عام على مال ويشترط حفظه عند اقامه الحق  
 قال ابو يوسف يؤخذ الكفيل بنفس العبد ومولاه لانه لا يشترط حفظه عليه وقال محمد بن  
 الكفيل بنفسهما جميعا لان مع ابي حنيفة في اشتراط حفظهما غير ان ابا حنيفة لا يرى اكفاله  
 في الحدود فلا يجر كس العبد عند ولا يؤخذ كعقابه كتاب **الصلح**  
**عبداللہ بن عبدالمطلب** ما ظاهرا **الواحد** من **ابن** ما من دم العبد على حنيفة له حكم  
**فالعبد** من **الذي** في **بقيته** **الحق** **فيما** **دا** فطرا اصابا ففقد ابي حنيفة له حكم  
**واوجب** **الامر** **عنه** **العبد** **الى** **قلم** **ارثه** **من** **قلم** **العبد** **لا** **يقول** **ابو** **يوسف** **له**  
 العبد وقيمة الحق لو كان عبدا وقال محمد بن العبد تمام ارثه من الدراهم ومثلته من الكفا  
**كتاب** **الرهن**  
**من رهن قلبه وزنه عشرة** **بقيته** **والقيمة** **ارثه** **عشرة** **فان** **نكس** **في** **الرهن** **من** **عشرة**  
 يجرم عبدا لا يساوي قيمته وتلك رهن فاحفظوا احكاما لانه  
 وقيمة خمسة من اسداسه رهن في بيعه في رهنه من خلاف خمسة  
 وهذا مع سدس العين رهن في رهنه من سدس العين وهو الذهب ويكون هذا  
 وان نكس النقصان سدسا او اقل عند الاخير فتكسر ان كل عند بالدين وعند ابي  
**فان** **يزد** **خير** **من** **نكس** **الدين** **وبين** **فكس** **بوسف** **يفض** **قيمة** **خمس**  
 اسداسه من الذهب ويكون مع السدس العين رهنا عند جميع الدين وعند محمد  
 ان كاه النقصان رهنين او اقل فالذهب من الامانة والمكسور رهنين جميع الدين  
 يفتك جبرا وان كان النقصان اكثر من رهنين فلا رهن بالخيار ان شاء بائع الدين  
 وان شاء افك جميع الدين لان الامانة في الرهن تبع والمضمون اصل الصياغة  
 تبع والوزن اصل نصف البيع الى البيع لابي يوسف ان الصياغة مال منقوض ولهذا  
 قلنا من باع رهن من مائة ابريق فضة وزنه مائة وقيمة لصياغته مائتا مائة  
 اعبر من الثلث كما لو تبرع بالدين وبصير كما لو رهن ابريق فضة وزنه مائة وعشرين  
 فانكسر بعض خمسة اسداسه كذا رهننا ولا يحنف ان الصياغة لا قيمة لها على الا  
 الا يري ان من كسر ابريق فضة لم يكن له ان يمسك ويضد قيمة الصياغة  
 بل يكون لها قيمة اذا جعلت تبعا للوزن فيضن قيمة خلاف جنسه وقوله والقيمة

اني  
 اني  
 اني

اني عنة الها في عنة هاء واستراحة لاجل النظم كذا خطا ثقف وعبي هذا الخلاف  
**رهن** **بقيته** **ارثه** **عشرة** **بقيته** **ارثه** **عشرة** **فان** **نكس** **في** **الرهن** **من** **عشرة**  
 خمسة اسداس من قيمته عليه وفي الرهن في قيمته وزنه اثني عشر رهنه وقيمة  
 وقد وزل في رهنه من قيمته يجرم يعقوب في رهنه لصياغته مائة وعشرين فانكسر  
 فان نكس النقصان سدسا او اقل عند الاخير فتكسر ان كل عند ابي حنيفة ان شاء  
 فان يزد خير من نكس خمسة اسداس من قيمته افك ناقصا بجميع الدين  
 وان شاء ضمن الرهن خمسة اسداس من قيمته من الذهب ويكون رهنا عند لان  
 المعبر هو الوزن ورومان زائد على الوزن فيكون امانة وعند ابي يوسف يجرم  
 عشر اجزاء من ثلثه عشر جزا لان الصياغة عند كعين مال قائم وعند محمد ينظر  
 ان كان النقصان رهنا او اقل السدس الا ان يفتك بجميع الدين لانه ذهب من النعم وان  
 كان اكثر من رهن لا خيار ان شاء افك بجميع الدين وان شاء جعل خمسة اسداس بالدين  
 وبسدر السدس ولف المسئلة القلب وهو من الزيادة **كتاب الاكراه**  
 لو قال لي الفسح من رهن ابريق او انا اريدك مني ففعل قال في رهنه لثلاثين ففعل  
 هو على عاقلة المكلف وعند يعقوب على المحضوف من رهن ابريق ولا فتك ان كان  
 واوجب القتل الا في رهنه ففعل خوفا من سيفه فعند ابي حنيفة يجب المدة على  
 عاقلة من اكرهه وعند ابي يوسف على من اكرهه وعند محمد يجب الفضا على من اكرهه  
**كتاب الديارات** اشتري عبدا ففعل انسان قبل القبض  
 في المشتري يقتل قبل القبض قبل برد المشتري او قبض هذا فعند الحنفية يجب  
 وقيمة ان رد عند الثاني وفيهما تملك الشيعاني الفضا على النبل سواء  
 امض المشتري البيع او فسخ لكن اذا امض فللمشتري وان فسخ فللبايع وعند ابي يوسف  
 اذا اجاز فللمشتري النقصان وان رد يجب للبايع القيمة وقال محمد يجب القيمة في الصور

اني  
 اني  
 اني







هذا هو الصحيح في قوله تعالى  
 في قوله تعالى في قوله تعالى  
 في قوله تعالى في قوله تعالى

هذا هو الصحيح في قوله تعالى  
 في قوله تعالى في قوله تعالى  
 في قوله تعالى في قوله تعالى

# بأجوابات التي قال فيها مخالف اصحابه لما ذكر

**مقدّمات الصلوة للقيام وثانيها مفتتح الاجام** اذا قال المولى قد قامت  
 الصلاة قالوا في الصف واذا قال ثانيا كبر واعذر فرقا وبيننا خلاف من وجه من  
 في باب ابى يوسف والمفتي موضع الافتتاح فاسم المكان اذا بنى من الرابع وهو  
 الميم مفتوح العين ليس الا اما اذا بنى من الثلاثي فغنية تفصيل عين كلف كانت  
 عين مضاعفة مفتوحة او مضبوطة فاسم مكانه مفتوح العين كلف والذهب  
 كل فعل كانت عين مضاعفة مكسورة فاسم مكانه مكسور والعين كلف والفتح  
 المنبت والكعب والمرق ليس في الفتوى **واضح للمعنى قد غلب غسل**  
 الكعبين والمرق فوضعت خلافا لفرق الكعبين المختلفين في النقص  
 بغير الساق هو الصحيح لا اخذه هشام انه في وسط القدم عند عقد الشراك وهو  
 يغسل اجماعا المسئلة الثانية وضع اصبعي على راسه ومداخلة عنده في اذيل  
 الراس لان الموضع عنده قدر الربع ذكر في المسئلة الكبرى وعننا لا يجوز له  
 بالوضع صار مستوعبا فلا يصح اقامة الرض بالامرار فان قلت لم تحض الاصبع وحكم  
 الاصبعين مثلها صحتها قلت لا لا لوصف بالاهتمام والسبابة مع ما بينهما من  
 الكف لجوز عندنا كذا في الغنى ولا شك ان في مثل يصح ان يقال مسح بالاصبعين فلو كان  
 ذكر الاصبعين في النظم يتوهم دخوله في الخلاف والاختلاف فيصير الاصبع هكذا فان  
 قلت فما فائدة قوله مرت مع ان المسح باصبع واحدة لا يثبت الا بالمدفقت  
 كما يتا في بنى بان يمسح اصبعي الماء ويصح بها الابن فيجزيه وكذا لو اعاد  
 الاصبع الى الماء بل صحت اجزائه ايضا فا حذرنا المدعى هذا في المسبطين وانما  
 اطلق المسح ليشمل مسح الرأس واكتف جميعا اذ اختلاف فيها واحد ولو نواحي  
**بما فوطه من حيلة الاختيار الماء المستعمل طهر عند قولنا في المختلف والمجيب**  
 من غير تفصيل وهو قولنا كذا في فضل في شرح الطحاوي والمسبوط الكبرى والتخفة  
 وقال عند قولنا ان كان المستعمل متوضئا فهو طهر وان كان محدثا وطاهر غير طهر  
 ونظير النظم مختلف ايضا في بعض النسخ طاهر وفي بعضها محدث وهو لفظ المص  
 وهو الواجب ومن لا يدرى بالحقائق تارة يعتبرون الطاهر بالمحدث ومن المحرث

هذا هو الصحيح في قوله تعالى  
 في قوله تعالى في قوله تعالى  
 في قوله تعالى في قوله تعالى

بالطاهر ولا حاجة الى تفسير بل جعل الطاهر على ما ذكره في شرح الطحاوي والمحرر على ما ذكر  
 في المحط وهذا هنا من في باب محدث **وروث ما يؤكل في حقه وحرمه الاكل في حقه**  
 روث ما يؤكل لحمه نجس نجاسة خفيفة وروث ما لا يؤكل لحمه نجس نجاسة غليظة  
 وعننا نجاستها على غلط واحد فنجد في حنفية ما عديت ان وغير صاحبها  
 حنفيتان وقوله ثوى وصفنا في غلط نجاسة الروث العجس الطاهر من  
**فما يرام من بدن من اجث ايش يراكم بلا هو حدث بدن الانسان**  
 قليله وكثيره حدث عند فرقه ولا يشترط السيلان ولا ملأه الغر وعندنا يشترط  
 وانما وضع في البدن اذ في السيلان لا يشترط السيلان اجماعا والمراد بدن الحي  
 من الميت لا يتصور احد **وبعد في احكام الوقيين يعاد مسحه الحي لا لاثنين**  
 ليس الجرم وقيين على اخصين ثم نزع اصروا فعليه ان يعيد المسح على الكف البادى  
 والجرم وقي الباقي في طاهر رواية اصحابنا وعند فرقه يسع على الكف البادى ولا يعيد  
 على الجرم وقي الباقي لان المسح على الجرم وقي واكتف جائزا ابتداء فكذا ابتداء والموق فان  
 محرب وهو شى بليس فوق الكف كذا في فتوى من الفتوى وفي بعض النسخ انه سواحت  
 والاول اولى والبقى فيما نحن بصدده **وتوضا صاحب العذر وليس اخصين ثم**  
**ولكن اخص اخص بطهر الكف ليس مسح وقد صحح الطهر** اصررت وتوضا اهل المسح  
 على اخصين والمسئلة على اربعة اوجه فان كان الكف منقطعا وقت الوضوء واللبس  
 له ذلك في الوقت وضريح الوقت بلا خلاف وان كان سالما في الوقتين او سالما في  
 وقت الوضوء منقطعا وقت اللبس وعلى القلب فله ذلك في الوقت ايضا اجماعا وبور  
 الوقت له ذلك عند فرقه وعندنا لا يباح مع الكعبة البصر المجيد وقوله صحح الطهر اى صحح  
 طهر اى صاحب العذر فطهر ضرورة وتفسير المعذور من في باب ابى يوسف  
**والاخص لا يظهر باللبس اعلم والاريد اذ اقصى النسخ** ارضي تجتبت ثم جفت  
 وذهب اثرها لا يظهر عند فرقه وعندنا تطهر والخلاف في جواز الصلوة عليها اما  
 في جواز اللبس منه فلا يظهر اجماعا الرواية عن حنفية والافريق بين موضع  
 يتع عليه الشئ ولا يقع كان في جثيش اوكم يكن لان كسيتش ناهي الارض من المسبوط  
 المسئلة الثانية مسلم يتيم ثم ارتدوا الحيا ذبا لله بطل يحمه عند فرقه وعندنا لا يطر

هذا هو الصحيح في قوله تعالى  
 في قوله تعالى في قوله تعالى  
 في قوله تعالى في قوله تعالى

هذا هو الصحيح في قوله تعالى  
 في قوله تعالى في قوله تعالى  
 في قوله تعالى في قوله تعالى

ارطه صحيح



يتم عند زهر وعند لا يبطل وفائدة اختلاف جواز الصلوة بعد الاسلام وانما وضع  
 على التيم اذا وضو لا يبطل بطلان الارتداد عليه اجماعا من الهداية وغيره  
**فالمشهور خلاف من يثبت ان ذلك المصنف** متوضعا اقتدا بغيره في غير مقتضى  
 الماء في صلوة لا يتعد صلوة عند زهر وعند لا يتعد صلوة الامام لا يتعد اجماعا  
 ولو كان المقتدى يمنع ايضا فيفسد صلوة المقتدى اجماعا فلما وضع في المتوضي خلاف  
 الميم من المقتضى في الاصل عندنا ان التيم بدرا مطلق وليس بضرورة يعني به ان احدث  
 يرتفع بالتيم الى وقت وجود الماء في جواز الصلوة المودة الا ان يباح له الصلوة  
 بالتيم مع قيام احدث وعند الشافعي ان التيم بدرا مطلق وعلى هذا يباح له الصلوة  
 بالتيم مع قيام احدث والصحيح قولنا ما روي عن النبي عليه السلام قال التيم وضوء المسلم ولو  
 الى عشر حج لم يجد الماء او حدث ويتبين على هذا الاصل مسأله منها ان عادم الماء اذا  
 تيم قبل دخول وقت الصلوة فانه يجوز تيممه لانه خلف مطلق حال عدم الماء وعند الشافعي  
 لا يجوز لانه خلف ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت كما في طهارة المستحاضة وعلى هذا اذا  
 تيم بجوز لان يودي ما شاء من الغرائض والنوافل لم يجد الماء او حدث ولا يتحقق حضور  
 الوقت كطهارة المستحاضة وعند لا يجوز لان يودي فرضا آخر غير الذي تيم لاجله  
 ولكن يجوز له ان يصلي بذلك التيم النوافل لانها تتبع للغرائض كما في طهارة المستحاضة وعلى  
 هذا الاصل قال الزهري انه لا يجوز التيم في النوافل لان التيم طهارة ضرورية ولا وضوء  
 في النوافل ولكن عامة العلماء قالوا ان الحاجة الى اجراء الثواب ماسة ومعتبرة كما  
 في طهارة المستحاضة نظرا في النوافل بالاجماع كذلك عندنا اخذت اصحابنا  
 في كيفية البدلية فقال ابو حنيفة وابو يوسف التراب خلف عن الماء عند عدم  
 الماء والبدلية بين التيم والوضوء وعلى هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف بان التيم  
 اذا ام المتوضي فانه يجوز امامته ويكون صلواتهم جائزة استحسانا ان لم يكن  
 مع المتوضي ما فان كان مع المتوضي ما فلا يجوز امامته له ويكون صلواتهم  
 فاسدة وقال محمد لا يجوز امامته سواء كان مع المتوضي ما او لم يكن وقال زفر  
 بجواز امامته سواء كان مع ما او لم يكن لان عند محمد لما كانت البدلية بين التيم  
 والوضوء والمقتدى اذا كان على وضوء لم يكن تيم الذي هو بدل عن الوضوء طهارة

وهو

تحفة لعدته على الاصل ويكون وجوبه وعلمه سواء فيصير مقتد بالاحداث فلا  
 يجوز كالصحيح اذا اقتدى لصاحب جرحه سال المحدث اقتداؤه ولان طهارة ضرورية  
 فاعتبر في حق الصحيح كذا همها وعندنا في حنيفة وابو يوسف لما كانت البدلية بين التيم  
 والماء ان لم يكن مع المقتدى ما فيكون التراب طهارة مطلقة في حال عدم الماء واذا  
 كان معهم ماء فقد فاق الشرط في حق المقتدين فلا يبين التراب ظهوره في حقهم فلم يكن  
 طهارة الامام طهارة في حقهم فلا يبيع اقتداهم به وعلى هذا قال ان الميم اذا لم يتوضا  
 ولم يكن معهم ماء ثم رآى فاصبر منهم الماء بطلت صلوة لان طهارة الامام جعلت  
 عدا ما في حق لعدته على الماء الذي هو الاصل لانه لا يبيع خلفه عند وجود الاصل في حق  
**وفاقتهم تقدم التيم لمن لا يسمع الحان** فان لم يجد الا سور الحان وامر  
 بالجمع بين التيم والوضوء فعند زفر يقدم الوضوء والا يجوز تيممه وعندنا ايها  
 شاة قدم جاز غير ان المستحب ذلك **وتحذف موضع السلام** لا يجوز التيم **ولا**  
 التيم بعد القعود قدر التشهد قبل السلام لا ينتقض الوضوء عند زفر وعند  
 ينتقض وانما وضع في الوضوء اذ الصلوة نامة اجماعا واصل زفر ان كل تميمة تجب  
 اعادة الصلوة فوجب اعادة الوضوء وفي العكس على العكس من المسوط  
**وفي الزام ركعة لا يكتم شي وشي بالثلاث** نعم نذر ان يصلي ركعة لا يلزمه  
 شي ولو نذر ركعتين لزم شفع واحده وعندنا يلزمه في الاول ركعتان وفي الثانية  
 اربع ركعات **وهو لا استخلف اني صلوت خفيف البسائ** فما اتممت  
 رجلا رجلا وفساء فسبة احدث فاستخلف امرأته ذلك في حق النساء عند زفر  
 وعندنا يفسد صلوة الكل **وطهارة امامة المذمور** لعذري **الغدير** لا يقتصر  
 امامة المذمور لغيره المذمور جازر عند زفر وعندنا لا يجوز صورة ان يوم الحار  
 الالباس والاعمى القارئ والرجح الصحيح وعلى هذا اذا اراد العذر في طلال الصلوة  
**كذا اليك بعد وقت العذر يجوز ايضا** على نذر في غير جاز عند زفر  
 وعندنا لا يجوز اذ امر الصلوة بيني على اولها فيكون اول الصلوة كالامام صحيح من هذا  
 الوجه وآخر الصلوة كالمقتدى فيصير كان الامام صحيح والمقتدى صحيح  
**وتدرك النفل بلا قوا** لا يوجب الاصل ولا ايقاضه نذر ان يصلي ركعتين

قول ولا ايقاضه اي ولا امامة  
 قول لا يوجب الاصل اي اصل  
 الصلوة في غير نذر كما نذر مقرر

وانما ذكر ذلك لان صاحب جرحه  
 اقتدا به في حاله ان كان على  
 اقتدا به في حاله ان كان على  
 اقتدا به في حاله ان كان على

قولوا يحكم على وجه التيم  
 قولوا موضع السلام اي  
 بعد التشهد في العذر  
 الاضحة في السلام

الاكففت خذرا ابر من كركعت  
 نمازك ادم عندنا لا يلزمه شي  
 وعندنا يلزمه ركعتان او ركعة  
 ركعت عندنا ووركت لازم  
 شدة عندنا جاز لازم

انما قالوا لا يترك لان بناء  
 امر الصلوة على اولها كبناء  
 غير صلوة على صلوة



بما قرأه لم يلزم من عند زفر وعندنا يلزم بقراءة نيته اقامة النساء من الامام  
**وقصد اقامة النساء ليس بشرط صحة الاقتداء** ليس بشرط صحة اقتدائهن  
 بالامام عند زفر وعندنا شرط وفي الجملة والعديد في الاستطاعة اجماعا كذا في بعض النسخ  
 قال في الميسر ان المتشايخ على انها على هذا الخلاف ايضا مراعات الترتيب  
**ترتيب افعال الصلوة قد فرض وعنده المظنون يقتضي افعال**  
 الصلوة فرض عند زفر وعندنا ليس بفرض ومصورته اركان الامام او صلوة ثم نام  
 خلفه او سبقه احدث فسبقه الامام ثم انصب من نومه او عاود من الوضوء فعمله ان  
 يتنقى اولاما سبقه الامام ثم يتابعه اياه اذا ذكره ولو تابعه الامام قبل القضاء ثم تنقى  
 بعد سلام الامام جاز عندنا خلافا لزفر وكذلك صلوة الجمعة اذا رجع اليها فلم يتدر  
 على الركعة الاولى مع الامام بعد الاقتداء وبقي فاما ما ذكره ادا الركعة الثانية قبل ان  
 يردى الاول فادهاه ففرض الاول جاز عندنا خلافا لزفر اما السجود قبل الركعة غير  
 معتبر اجماعا من شرط الطهارة وغيره وذكر القاضي الامام طهارة الارض في فوائده ان المتزوج  
 في الصلوة ركن او فرضا انواعها ما يجز كل الصلوة كالصلاة ومنها ما يتعدى  
 ركعتين ومنها ما يتعدى كل ركعة كالقيام والركوع ومنها ما يتعدى كل ركعة كالسجود  
 ليسجد فالترتيب ليس بشرط بينهما يتعدى كل الصلوات او يتعدى كل ركعة وبنيما يتعدى  
 في ركعة والترتيب شرط بين المتخدر والمختدر وبين المتعذر في كل الصلوة او في  
 الركعتين وبين المتخدر في كل الصلوة المستقلة الشافعية شرع في صلوة او صوم  
 على ظن انه عليه ثم ظهر انه ليس عليه فافسد فعله القضاء عند زفر وعندنا لا قضاء  
 عليه بناء على ان من شرع في فعل على ظن الفرض ثم تبين انه ليس عليه يتنقى فعله لزم  
 عند زفر وعندنا يتنقى فعله لزم واجمع ان من شرع في فعل على ظن انه عليه ثم ظهر انه  
 ليس عليه يتنقى في احوال لزم وكذلك التصديق عند الظن بنية الصدقة ما حصة بصفة  
 الزوم لا يمكن من استردادها بحال في الغنى والنقل لا يلزم بالشرع في حال الغنى والطلاق  
 شرع في النفل الاوقات المكرهه ومن طلع النجوم الشمل الى ان يرتفع ويتنقى  
 ومن استوائها حتى يزول ومن اصفواها حتى تقرب والافضل ان يعظمها واذا اظلمها  
 لزمه القضاء ويقضيها في وقت مباح وفي الوقت المكروه جاز واسا وعند زفر

اذا

لا قضاء

لا قضاء عليه من الغنى والتخلف **ولا عند الطلوع ويحرم عند الزوال او اذا غابت**  
 قرائة السجدة عند طلوع الشمس فلم يسجد الحال حتى جاء وقت الزوال فتسجد لم يجز  
 عند زفر وعندنا يجوز الاربعة عشر في يوسف وبه نبي الامام الفضيل ولو سجد  
 عند تلايخ جاز اجماعا وانما وضع هكذا اذ لو قرأ ما عند زفر والسجدة ادا ما عندنا طلوع  
 الشمس قبل الجوز من المحيط **ولو تلاها ما كان ثم لم** **وحين عاد ركبا اذ كان يظن**  
 وعلى هذا اذا تلاها ركبا ولم يسجد بالايام حتى نزل ثم ركب فاقوم لها يجوز عندنا خلافا  
 لزفر **وتبعد الاحاقب الاولى وان لم يتعد الامام فاعلموا اثنين** ترك الامام  
 المتعلق الاولى في ذوات الاربعة ساهيا وفضل لاحق في نائم فانتبه او سبقه الحرك  
 فذهب ونوضا ثم جاء وفسق الامام بركنات بعد الاحاقب عند زفر في موضع القول  
 وعندنا لا يتعد وانما وضع في الاحاقب لان الميسوق ياتي بالعقد اجماعا لانه مشهور  
 من الغنى **ويذكر الإمام بالقلب اذا لم يتوان ثم يبي بالراس** كذا مريض  
 مجز عن اليا بالراس فاقوم بقلبه جاز عند زفر واذا قرأ على اليا بالراس يسجد  
 وعندنا لا يجوز بل يوضا ان يتدر وفي لفظ الشافعية اشارة الى انه لا ينقطع الصلوة  
 وان كان العجز اكثر من يوم وليلة اذ كان في ميتة هو الصحيح من جامع قاضي خاف في  
 الهداية وانما لم يذكر اليا بالعين لان سجدا قال الشافعية ان اليا بالقلب لا يجوز  
 من التهمة **من اقتدى عند الركوع في ركعة بعد ان مضى الى الركعة الاولى ما مضى**  
 اقتدى بامام وهو اركه فقام الامام ركع المتعذر بعد فقد ادر نكل الركعة عند  
 زفر وعندنا لم يرك ركعة اخلاف انما يظهر ان عند زفر ومولا حتى في هذه الركعة  
 حتى يات بها قبل فراغ الامام وعندنا هو مسبق بها حتى ياتي بها بعد الفراغ  
 وانما وضع في الاقتداء عند الركوع اذ لو اقتدى في قيام الامام ولم يتابعه حتى فرغ  
 الامام راسه من الركوع فركع هو بعد الامام يكون مدركا للركعة اجماعا من  
 الغواير الظاهرة **ومن يسجد حين لا تشهد الركعتين فعليه اربع** سافر الغيم  
 في آخر الوقت في ذوات الاربعة ان يقي من الوقت قدر ما يسجد فيه ركعتان فعليه  
 صلاة السفر وان يقي اقل من ذلك فعليه صلوة الاقامة اربع ركعات وعندنا العبرة

التي هي وقت الصلوة للركعتين

لا قضاء

لا قضاء

فقد استبين ان لا قضاء

فقد استبين ان لا قضاء

فقد استبين ان لا قضاء



للآخر من الوقت في السفر والاقامة والحج والعمرة والوقوف في الحج يسافر أدلوا  
 المسافر في آخر حرجه من فعله من وكالات اجتماعا وإن لم يسع لها الوقت **مراتع الترتيب**  
**وتلزم الغربة والذات** **شهر وأرض الفضل على الترتيب** شهر في الترتيب شرط  
 عند زفر ولا تضحية في الزيادة فالإحسان المسوط كان زفر جعل حذو الكثرة بأن يزيد على شهر  
 فكان بشر المزبني يقول من ترك صلوة لم يجز صلوة في عمره بعد ذلك لم يقمها إذا كان  
 ذكرا لها وعندها إذا صارت الفوائت ستساقت الترتيب **رجل على الظهر** فلو كان  
**ومن يميل الظهر لا الظار** **والعصر الظار وكان يدرك** ثم العصر بظان وهو ذكر  
**ثم أعاد الظهر دون العصر** **محجر المغرب حال الزكوة** لذلك فعليه إذا الظهر وإعادة  
 العصر لأنه صلاها وعليه الظهر يبقى ولو أعاد الظهر لم يعد العصر من صلاته وهو  
 فاكركن فعله إعادة العصر دون المغرب عندنا وعند زفر عليه إعادة المغرب أيضا  
 لكن هذا إذا كان يظن أنه العمرة جازا حاله علم وقت أداء المغرب عليه العصر  
 لا يجوز أيضا من التمتع وكذلك في الميسور وبقره هو نطق أنه يجوز  
**وجاز من لا يركب أسدا بالرضاء الجواب فأعلا** أسلم حرجي في ذلك  
 ولم يعلم لوضعية الصلوة والصوم والزكوة وغيرها حتى مضى زمان ثم علم بها فعليه قضاءها  
 عند زفر وعندنا القضاء وعليه وإنما وضع في دار الحرب إذا لو أسلم في دار الإسلام والمالة  
 بها لها فعليه قضاؤها إجماعا **حاصر الغزاة بلدة أو حصنا وفروا الأقامة**  
**فحاصرون حصن قهار لووا إقامه أسوكون** **قد تولوا** خمسة عشر يوما لا يسع  
 لأنهم بين أن يهزموا فيفروا وبين أنهم لم يهزموا فيفروا فيمكن بعض إقامة وكل تصرف  
 خطأ محله يلقوه وعند زفر يسع إذا كان الشوك شوكه الغلبة لم للممكن من  
 القرار ظاهرا والأفلا يسع ولو فتح البلدة وحاصروا الحصن صاروا مقيمين وقول  
 حصن قهار اتفاقا في التعليل فان الغزاة إذا طردوا أهل البلدة إلى دار الإسلام في  
 غير مصر أو حاصروا في البحر فهو على خلاف كذا في الميسور وغيره ومعنى حاصروهم  
 الحاصرون حتى يهزموا في حصار **مستأقرا** قوما مسافرين فقام رجل خلفه و  
**ولا أحسن أسا فلو قد جعلا للظن في المصير ثم أربعا** حصل الإمام وفرغ من

هذا هو الوجه في  
 المسافر في آخر حرجه  
 من فعله من وكالات  
 اجتماعا وإن لم يسع  
 لها الوقت مراتع الترتيب

في

منه

وهو

ثم استيقظ الرجل بعد فراغ الإمام فحدث فدخل مصر فبصل كعبين عنده وعند زفر  
 أربعا والمربا بالزكوة في النظم بعد الفراغ لتقصية الصلوة دينيا في الأمانة بفراغ  
 الحام ولا يعمل نيته كما بعد خروج الوقت وليس كان خلف الحام حقيقة لأنها  
 لم تصدق دينيا في وقتها وإنما وضع في اللان لأن المسافر يهونه الأقامة في الصلوة منقودا  
 كان أو مقديا ميسوبا فأكاد أو مدركا وبها أربعا من الإحصاء والميسوطيين  
**مسافر في العصر غابت الشمس ثم أقام فليتم نفسه** وعلى هذا إذا افتتح  
 المسافر العصر فغابت الشمس ثم نوى الإقامة إنما أربعا عند زفر وعندنا يصلي ركعتين  
 والحرف في المسافر أن الغضا لا يغير وقد قال الناطقي في هدايته إن ما كان قبل  
 الغروب يكون إذا وما كان بعد الغروب يحتاج إلى أن ينوي فيه الغضا وهذه  
 صلوة بضمها إذا ونصها قضاء وقول شمس جواز أن يرجم الغيبة إلى المسافر أو  
 إلى العصر والشئ يضاف إلى الشئ باد في علقه كما في كوكبه كقوله وقول فليتم  
 نفسه أي فعل المصل بطريق التأكيدي هو نفسه كذا الخطائفة **ركم المختار**  
**والمتخيرين كرم المختار يكفنه ثم يجزئه بل فسد** قبل امامه فحقة  
 الإمام فيه جاز عندنا خلافا لزفر وقول بل فسد أي ذلك الركوع لا يعتد به لأن الصلوة  
 يفسد به مذكور في جامع قاضيان **متنقل اقتدى الغرض ثم أفسد المختار**  
**ومن يصلي الفل خلف فغرضي ثم إلى من فساد فغرض** ثم اقتدى به  
**ثم اقتدى بنوك قضا ما رخص** **لو أنشأ الأقطا المتفقين في ذلك الوقت**  
 ونوى قضا الزم به بالانفساء لم يكن قضا بل كان ابتداء فعل وعندنا يكون  
 قضا وخبر من عدها كلها قلت وإنما وضع المختار إذا لو كان شرع وجعله في  
 نفل ثم أفسد ثم اقتدى بفرضنا وما قضا ذلك لم يكن قضا إجماعا وإنما قيد  
 بالافتداء به في ذلك الوقت إذا لو اقتدى به بعد فراغه من هذا الفرض وبشرجه  
 في فرض آخر أو ما قضا ذلك لا يكون قضا إجماعا **حاض في آخر الوقت ولم**  
**والحاض حين الوقت لا يسع لوضه ووجه لا يسع** يبقى من الوقت ما  
 يسع من الوقت لم يسقط عنها وقضيتها إذا ظهرت وعندنا يسقط عنها

هذا هو الوجه في  
 المسافر في آخر حرجه  
 من فعله من وكالات  
 اجتماعا وإن لم يسع  
 لها الوقت مراتع الترتيب

هذا هو الوجه في  
 المسافر في آخر حرجه  
 من فعله من وكالات  
 اجتماعا وإن لم يسع  
 لها الوقت مراتع الترتيب



علی عمر

لا المرتبة في

بلاغ

وَأَمَّا مَا لَكَ مِنَ الْوَدْعِ فَأَعْلَمْ  
بِأَنَّكَ أَنْ تَقُولَ وَأَمَّا مَا لَكَ مِنَ  
الْوَدْعِ فَأَعْلَمْ بِأَنَّكَ أَنْ تَقُولَ











يوم اوقال له ان الدرام فنصرف بديارهم او على هذا الفقه فنصرف به على غير ذلك  
 لا يخرج عن عدة الذر عند زفر وعندنا جرح كتابنا  
**وقالوا ان هذا الفطر طلع او ذهب الانسان فليصوم انما** قال زفر  
 اذا طلع الفجر وهو طالع اهلها وكان يفعلنا سائبا فذكرنا فافترع من غير ذلك  
 فسد صومه وقال ابو حنيفة لا يفسد صومه فيها وابو يوسف معها في النسيان دون  
 الطلوع وقد مر في باب المقالات **قصص من الصيام** **باب الله جعل للمسكين**  
 صوم بعض الصيام المتعمد بتأدي بغيره اصلا عند زفر وعندنا لا يتأدى في علل يتولا  
 لبعضه ان يجنبه اغناه عن النية وانما وضع في الصيام المتعمد في المسافر والسقيم  
 يشترط النية اجماع وهذا التقيد استغنى عن قوله لبعضه فان النية في حق الصيام  
 المتعمد دون المريض والمسافر في المسبوق وكان الكرخ ينكر هذا المذهب لزفر ويقول  
 قوله لكونه مالكة لا يكتفي بنية واحدة بل يجب الشهادة صوم المسافر والمريض عند زفر لا يجوز  
**وأن يترك أو ستر** **اليوم صوم شهر لا يفتر** **الابنية من الليل** وعندنا يجوز  
**ويستطاع التكفير لو سافر يوم كرهنا عقبت الفطر عندنا** **فأشبه** **افطر في صوم**  
 رمضان متعمدا ولو سافر في الكثرة ثم سافر في مكان في ذلك اليوم يستطاع الكثرة عند  
 زفر وعندنا لا يستطاع ولو سافر فاختار لا يستطاع اجماعا فلم هذا وضع في المكس  
**وأن يترك الشئ أو ستر** **فطر وان قل على لسانه** صائم ابتلع ما في لسانه  
 من الطعام فطر وان قل عند زفر وعندنا الكثير بغيره والقليل لا وقد رخصنا كثير  
 ودونه قليل وقيل ان امكن ابتلاع من غير ريق فهو كثير والافضل قال في التتمة و  
 هذا في غاية الحسن وهو قسمة من الاول **صبت في حلق نائم صائم ما اوجعت**  
**ولم يلمح حلقه لما انصب** **فلا فساد والعشاء ما يجب** النامة لا يفسد  
 الصوم عند زفر وعندنا يفسد اشترى عبدا بشرط اختيار احداهما فمروم الفطر  
**وفطر غير ربح بالخيار** **على الذي لا اختيار** **بالجاء** واختار باق ففطر عندنا  
 على من يصير له العبد بالقبض او بالاجارة وعند زفر على من له اختيار **نذر ان يصل**  
**ونار الصلوة فيما وى اذا اقام والا وى لا يخرج ذرا** في مكان فضل  
 مكان وونه في الفضل يجوز عندنا خلاف لزفر رحمه الله والله اعلم بالصواب والله

في يوم الجمعة  
 في يوم الجمعة  
 في يوم الجمعة  
 في يوم الجمعة

في يوم الجمعة  
 في يوم الجمعة  
 في يوم الجمعة  
 في يوم الجمعة

في يوم الجمعة  
 في يوم الجمعة  
 في يوم الجمعة  
 في يوم الجمعة

في يوم الجمعة  
 في يوم الجمعة  
 في يوم الجمعة  
 في يوم الجمعة

**ونار عتقك نقصان اذا اصام ولا يترك فلا تصا** نذر ان يعتكف  
 بعينه فعليه ان يعتكف بصومه فان صام ولم يعتكف فيه يسقط عنه زفر وعندنا  
 يلزمه اعتكاف شهر بصوم مقصود **كتاب المناسك**  
**ومن يعتكف الظرم احراما جائزا** **فأعلمنا** اذا اصل الظهر يوم عرفه وهو عظيم  
 ثم احرم وصلى العصر وقت الظهر مع الاحرام جائز وعندنا لا يجوز والاصل ان عند الشافعي  
 جواز الحج معلق بالسفر لا غير وعلى قول في يوسف ومحرم بالاحرام لا غير وعلى قول في  
 زفر بالاحرام واجب العظم والاحرام الاكبر يعني السلطان الا ان زفر يشترط هذه الاشياء  
 في العصر لحوان الحج ولا يشترط في الظهر حتى لو صل الظهر منزلة وادرك العصر مع الاحرام  
 فضلى معه تجزئه وابو حنيفة يشترط هذه الاشياء فيها جميعا حتى لو صل بين الظهر  
 والعصر بجمع عظيم مع الاحرام الاكبر وكانوا مخرجين مسافرين يجوز بلا خلاف من المبسوط  
 الكبر **ويحظ الامام يوم التروية ويوم نحر يوم النحر** **فأعلمنا** في كل ذلك خطبة  
**وعندنا خطب يوم السابع ويوم تادى عشر وثانيه** ومن عند زفر في ثلثة ايام  
 متواليات يوم التروية وعرفة والنحر وعندنا اولاهما قبل يوم التروية بيوم بعد صلوة  
 الظهر يعلم الناس فيها الطواف والثانية بعوفات يوم عرفه بعد الزوال قبل الصلوة  
 والثالثة بمنا في اليوم الحادي عشر بعد صلوة الظهر فيفضل بين كل خطبتين وسمي  
 اليوم الثامن التروية لان احكامه يروون ايامه في تروية وقبل من التمتع لان التكبير  
 صلوات الله عليه كان تتكرر النهار ان رؤيا له في ام لامن المبسوط الكبر والظلمة  
**وان يوسط فرض المزدلفة فلا يؤذن ثانيا واشتاق** **فأعلمنا** **فأعلمنا** **فأعلمنا**  
 والعشاء بالمرزلة في وقت العشاء باذان واحد ولا يتنفل بينهما فان تنفل شئ  
 اذن للعشاء ثانيا عند زفر وعندنا لا يؤذن ثانيا وانما وضع في الحوان فانه بعيد  
 الاقامة للعشاء اجماعا وانما وضع في فرض المزدلفة اذ في فرض العرفات يؤذن ثانيا  
 في ظم الرواية من المبسوط والهداية والمراد بان تنفل غير سنة الظهر على ما ذكره في الحوط  
 والخزانة لكن ذكر في التمهيد يربطه اداء السنة بعد الظهر والاولى البق علمنا بالاطلاق  
 واليه الاشارة في المبسوط الكبر **وقضى احراما فيه دم لا يصف صاع بغيره**

العصر

شياء

يوم

تكم















بقيمة الزهرين وغدا بالمرء وعندي لا يضر من العون تزوج امرأة على الف على ان يطلق  
واختلف في شرط الطلاق **فكذلك زوج ببيع العتق** حال الزوج امرأة لا اولى  
ولم يطلقها ومهر مثل هذه المتكوجة ان تزوج الف عند زفر منوها الف وعندنا ببيع الى  
تمام مهر مثلها فقلت وصورة المسئلة ان يشترط مع المسمى بطلاق الفرة ليعتبر  
اختلف احوال تزوجها على الف وعلى طلاق فلا وقع الطلاق على الفرة بنفس العقد  
الفرق انه اوجب الطلاق منها عوضا بالعقد والعوض يثبت بنفس العقد وهذا كشرط  
التطليق فلا يقع ما لم يطلق من الحيض فاذا المهر من الطلاق في النكاح التطليق وانما  
وضعه في تطليق الفرة وان لم يكن مال فانه لو شرط له الف ما يتوقا كالكهنة و  
الكرامه فالجواب باننا اجماعا من الميسور حرم تزوج حريمه على ان لا مهر لها عند  
**حريم يتزوجها حتى يرضى من الزوج** فخرج من المثل وعندنا لا يجب فاني  
قلت لم يخفى الحريمي مع ان الحكم عند زفر في الذميين كذلك فكيف لان احيانا  
متفقون في الحريم على خلاف ما في الذميين بيننا خلاف كما مر في باب الى حنفية  
بدقايقه **والمرء يبيع السيرة زوجا بغيره فاحطوه وانكحوا** واجدت بالمرء  
غيبا يسير لها الرد عند زفر وعندنا ليس لها الرد وانما وضع في اليسير ان العيب  
يرد اجماعا والعيب اليسير ما يدخل تحت نفوذ المومنين ويوان نفوذه مقوم وهو صحيح  
بالف ويقوم مقوم آخر وبه هذا العيب بالف واختلف في ذوات القيم فان المرء  
لو كان من ذوات الامثال يرد بالسيرة ايضا باجماع من المخط **احد تزوجت**  
**تحت مبرأة من خصم عين فلا ينفذ بل اذا بطل** بغير اذن مولاهما  
**وان يرضى او يرضى لها اصل لا يملك الزوج فايضا يطل** ثم عتقت لا ينفذ  
**وعندنا يجوز ان اجازها وان كان في ذلك شيء فكذا النكاح** عند زفر  
عندنا ينفذ وعلى هذا اذ لم ينفذ بل خرجت لا ملكه من لا يملك فربما كان كذا  
او ورثها او تسيبها امرأة او اخوها من الرضاع واجاز النكاح لا يجوز عند  
وعندنا يجوز وانما وضع فيمن لا يملك فربما لا اذ فيمن يملك فربما لا يان بينها  
من اجنبى او باعها من اجنبى او من يملك وطها الاب اوورها ابنة والاب لم

تولد وجب المنق الى  
المهر اى من المثل

بطلها لا يصح اجماعا الثاني اجماعا والاصل ان اكل اثبات اذا طرأ على كل الموقوف  
ابطل حتى لو طها الزوج في حال التوقف ثم باعها المالك تحت الاجاز من الثاني لان  
وطر الزوج لم ينعى ثبوت اكل المثل ثم فلم يرتفع اكل الموقوف من المخط **المتكوجه**  
**لو عتقت متكوجه فكانت لم يثبت اذن الطلاق** الكنا اذ اعتقت  
وقر زوجها مولاهما برضاها لا يثبت لها خيا والعقود عند زفر وعندنا يثبت  
انما وضع في الكنا اذ لو تزوج امته برضاها ثم اعتقت لها احياء اجماعا لانها لا  
يعتبر رضاها حركا في تزوجها او عيدا من الهبة **اعتق لم ولد ووجبت**  
**وعلى عتق ام الولد تزوج اذ الزوج فاحطوا فاحطوا** العتق بثلاث حصص  
فزوج المول اربعها سواها في العتق كما عندنا صان لا زفر فان قلت لم يخص هذا  
ونكاح اخها غير جاز عند زفر ايضا قلت لان في الاخت خلاف بيننا فعند  
لج حنفية الاجزاء ايضا وعندنا يجوز فيكون متفقين بين الشيخ وزفر صان فلهذا  
لم يذكر من الاسرار **من الرضاع ثلث سنين وفرضت في باب**  
**وتثبت الحرة بالرضاع الى ثلث حجج رباح** الى حنفية رضي الله عنه  
**نكاح معتقة والفرق بلا دخول في طح العلق** ان المذخور هما  
ثم تزوجها في العتق وطلعا قبل الرجل لها بحجب نصف المهر والاعتق عليها عند  
وعندنا بحجب العتق الا ان عند محمد بك العتق الاول حتى لو اعتدت بقران  
عنها ان تعتد بقران ويجب نصف المهر وعندنا استئناف عدة اخرى ولها  
سما للمهر **لو ادعت نكاح زوج مخرج فمهره لا يملك الزوج فقلت**  
نكاحا على غائب واقامت بينة لغيره الا ان لها النفقة وبها مرها بالامانة  
يقبل بنتها عند زفر وهو قول لج حنفية الاول لا يقضي النكاح ويوطئ النفقة  
من حال الزوج وعندنا لا يقبل بنتها والنفقة انما يقبلون اليوم البينة على  
النكاح لغيره لانه محتمل منه وهو ارفق للنس من المخط **امراة الغائب**  
**وامراة الغائب باسئدائه** **تومر لا ياخذ من امائه** يومر بالاستدانة  
عند زفر ولا يومر بالانفاق من ودعة الزوج وعندنا يعطى من ودعة الزوج  
اذا كان تقربا لودعة الزوجية ونفس الاستدانة على الزوج ان يشترى  
المزوج

اذ اوصى امرأته ان تخرج  
من العتق ثم طلقها قبل ان تزوج  
فلاعتق عليها عندنا  
عليها العتق

وجبة استقامت العتق في الخليل  
شأن على تزوجها بعد ان  
يطلق بعد الرجل ثم تزوجها  
ثم يطلق فلا يجب العتق  
نكاحها من المهر الا ان  
تزوجها بعد ان تزوجها  
على ان يبيعها بعد ان تزوجها  
حيث لم يملك ما لا يملك  
بينهما عند من



على النسبة لبعض الثمن من مال الزوج من المحيط وهذا اذا كانت الودعة من جنس  
 صحتها بان كانت راسا او ذراعا او شيئا با من جنس كسرتها او طعها حاله امان خلاص هذا  
 ليس لها ان تنسج شيئا من ثيابها **زوج** اعذر ولم يملكها ببيتها حتى دخل بها ثم طلقها  
**كأن قول الأم المطلقة بقاء كالزوج عليها النفقة** ثم يملكها بيتا في العدة  
 فلها النفقة عند زفر وعندنا لا فنحننا المصلحة حالة الطلاق دون العدة قال في البسط  
 الذكر المتيقنة في الامانة ان تجلي بين امته وزوجها ولا يستخبرها **الحالة بالخصنة**  
**وخالة الصغرى من أم الأب** **أولى بهما فاشفعه فاحفظ والكذب من أم الأب**  
 عند زفر وعندنا أم الأب اول وانما وضع في أم الأب اذ أم الأب اول من كالة اجماعا  
**وفي شفع اليتيم فاما اختلافهما** **فاما مشكوك بينهما** اختلف الزوجان في  
**ثم انما أخذ ما يصلح له من ذلك المانع فاحفظ مسئلة** متاع البيت لكل  
 واحد ما يصلح له والمسكن بينهما عند زفر وفا وبيتا ممت غيرة من طلاق  
**كتاب الطلاق** السنة في حق الابسة والصغيرة  
**سنة من ليست تحيض بعد ما توطأ بشرة في الطلاق فاعلم** بعد الوطأ  
 بشرة وعندنا لا ان يطلقها للحال ولا يفصل بين الوطأ والطلاق بزمان وهذا  
 اذا كانا بحيث لا يرعى منهما احبض واحيل فان كانا بحيث يرجح منهما ذكرا  
 الا فصل ان يفصل بينهما بشرة قال الامام الكليني من المحيط وفي كمال الفصل  
 بين الوطأ والطلاق اجماعا من نظم النفقة **معتمد** طهرت من حيضها الثالثة  
**وفي انقطاع الحيض ما لم يغتسل فوجبة الادلاء بشرة وحلي** فله ان يراجعها  
 عند ما لم يغتسل مطلقا وعندنا اذا كان الانقطاع على تمام العدة ينقطع الرجوع  
 بالانقطاع وفي كل ما ينقطع بالاعتسال ينقطع بغض اقرب اوقات الصلوة اليها  
 بحيث يجب الصلوة في ذمتها بان يجزى بعد الانقطاع من الوقت ما يسع للاغتسال  
 والعمرة وعند زفر لا ينقطع الا بالاعتسال واختلف في السئلة اذ في الكفاية ينقطع  
 بالاجماع من المسوطة الشفان في الحيض **سافر بطلقة الاجمية** ليس له ذلك  
**لو سافر الزوج بمن طلقها رجعية فالترغ قد اطلق** عندنا خلافا لزفر  
 وليس لها ان تحرج بنفسها السفر ومادونه سواء والسفر لها ان يرجع

قول اولي دار الصغيرة  
 يعني باسار كفت

قول زفر في رجل ان  
 ويجوز الرجعية فيمن

المسافر في بلاد  
 المسافر في بلاد

لودلور

١٢٠٠  
 ١٢٠٠  
 ١٢٠٠

**لو ولدت معتدة الوفا بعد فسخ على المأنة** ولدت معتدة الوفا بعد  
 ينصرف كحل لم يكن فيه **دأمة** وان لم تقرب بالانقضاء العدة لست استمر  
 ولم تقرب بانقضاء العدة لا يثبت النسب عند زفر وعندنا يثبت وانما وضع فيها  
 قبل الاقرار بنقض العدة اذ لو اقرت بانقضاء العدة لا يثبت اجماعا قال لها انت  
**وان يقل انت حرام وتوحي بقول بنتين فح** **واستوى** على حرام وتوحي بنتين نعم  
 واحدة عندنا وعند زفر نعم ثلثان وانما وضع في الثلثين اذ لو توحي الثلث نعم الثلث  
 اجماعا **ويأين قولك لنت فاحرم كسائر الكسائر** **والنفقة الواحدة** قال لها انت  
 وتوحي الطلاق نعم واحدة رجعية عندنا وعند زفر بانه كسائر الكسائيات **قال لها**  
**واوصفت الطلاق حين اوقعت بالطلاق والنفقة** **المأنة** انت طالق طلقة  
 طوبى له او عضة فهو رجعي وعندنا بانه **التجبر لا يبطل التعليق** عند زفر وعندنا  
**لا يبطل التعليق بالاطلاق والعصمة** **قال بالطلاق** يبطل وصورة ان يقول  
 انت طالق ثلثا ان دخلت الدار ثم طلق ثلثا ثم عادت اليه بعد التحليل فدخلت  
 الدار يطلق ثلثا عند زفر وعندنا لا تطلق ولقن المسئلة التجبر وهو المارد  
 بالاطلاق في النظم ثم هذا الاطلاق ليس على الاطلاق بل المراد اطلاق الطلاق  
 المعقدة ومن الثلث فانه لو طلقها ثنتين ثم عادت اليه بعد الزوج فدخلت الدار  
 تطلق ثلثا اجماعا من المسوطة والطريقة العلانية المسئلة الثانية اضافة  
 الطلاق الى امر معين من البدن كاليد والرجل والاصبع يجمع ويقع عند زفر  
 الشافعي وعندنا لا يصح الا الاضافة الى عضو يعبر به عن جميع البدن كالرجل  
 الرقبه والفرج والوجه وانما وضع في العضو اذ لو اضاف الى يمين او طرفها لا يصح اجماعا  
 ولو اضاف الى امر شائع بان يزول للكل او رجعي اجماعا لو تولى باليد جميع البدن فيه  
 اختلاف المشايخ من المحيط والميسوطة والمهلبية **وهبت المهر العين** كما  
**لو وهبت من زوجها ما قصت من مهرها العين الذي قد قصت** **لغرض**  
**وظلقت قبل الدخول عزمتم** **لو وهبت نصف الذي قد سلمت** **والحيوان**  
**والكلمة وهبت قبل اقضاء** **في مهرها العين وفي الدين** **كأن قبل البت**  
 او قبله ثم طلق قبل الدخول حاله ان يرجع عليها بنصف المهر عند زفر وعندنا

قول زفر ان اعتقد ان لا انقضاء  
 انما اذا اقرت بانقضاء العدة  
 بغيره اذ لو اقرت بانقضاء العدة  
 اجماعا ولدت استمر  
 انما اذا اقرت بانقضاء العدة  
 اجماعا ولدت استمر

استوى على طهر دأمة ان استقر كذا في  
 الصحا ومن صح في البينة واستقرت  
 انما ذكر لان كسائر نفقة يجمع ولا  
 يكون مستقرا بل يكون على عريضة  
 بان صرح بها فما  
 اذا كان بطريق الكفاية  
 بان قال انت طالق من  
 مهنت الى ان لم يكن  
 اثنان على عريضة

حاصل المسئلة ان المهر امان ان يكون  
 عينه بعد ارجاعه وان كان قبل البت  
 ارجع من نفسه الا ربع عندنا  
 يرجع الزوج عليها بالنصف  
 وعندنا يرجع الزوج بثلث النصف  
 بخلاف الخمر الاخير عندنا



ولا يشع عليه كما ذكر في المختلف وذكر في المختلف والهداية وعلى هذا في القضي في النظم انما  
 لكن ذكر في إجماع البرهاني ان وهبت قبل القبض لا يرجع عليها بلا خلاف وبعد  
 القبض فيه خلاف فذكر في هذا القيد مفيد ولو كان المردفينا فوهبت قبل القبض  
 فعلى الخلاف **والأصح في ثلث السنة** **بشرط وقوعه في ثلثة** قال في ظهري بمجموعها  
 فيم انت طالق ثلث السنة ونوى وقوعه في جملة بيع عندنا للحال وعندنا في بيع في  
 اوقات السنة وفي من عام **الطلاق لو ذكر تطبيق ثلث ثلث** **فأصح**  
**وأوقع الواحدة وصلا لم يبر** قال في الهامتي ما لم يطلق واحدة فانت طالق ثلث  
 ثم قال متصلا انت طالق ثلث وبيع الثلث عندنا لا يقع الثلث في  
 بيع في عينة اي صدق واستمر الاموال في كل شيء انعادت طريقته ودامت حاله  
 قبل فيه فاستمر هذه عادة مستمرة من المغرب قال لها ان دخلت الدار  
**وعندنا الجاهل الملق** **بالدين الناصر غير نكح** فانت باين ونوى الطلاق  
 ثم ابانها فدخلت الدار وهي في واحدة وقوت اخرى بالشرط عندنا خلاف لفرقوا الامر  
 ان البايين يعني النكح والشرع يعني البايين مادامت في العدة عندنا والباين لا  
 يعني البايين الا اذا كان معلقا في النظم اما لا يبرح نياحي مادامت في واحدة اجماعا  
 من موقوف صدر الشهيد ان من جاز الوعد فوجاز اذا حصل وتم منه البيع غاب  
 باجره في شية بقدره ومنه يخبر من المغرب قلت المراد من النكح في النظم ان جاز  
 في الحال ولا يشترط ان يكون جاز في الاصل فانه لو قال ان دخلت الدار ففعلت كذا فهو فعلان استمر على  
 حرام ثم هكذا قال لامر آخر ففعل اصل ما صح وقوع طلاق باين ثم فعل الفعل الا في ظهري  
**الدين الموعظ في قوله** يعني ان يقع كذا في مطلقا في ذلك الا في وهذا ما يفتي  
 ويحفظ **وطلق قبل ان يزوج من ثلث ثلثة** **مستند** **لكنه يفسر** قال لها انت  
 طالق قبل قدوم فلان بشرط ثلث شهر ثم يقع مقتصر عندنا ومستند عندنا في  
 وانما وضع في العدة اذ في الموت خلاف بيننا وقد مر في باب اني خيفت مع الدواق  
**وأقول العدة في غير طالق** **في ساعة قبل هذا الا في** لوقا الاموات  
 اطوكي على اوقال الطوكي حيوة طالق الساعة لم يقع من موت احدها لان المراد  
 طول الحيوة في المستقبل لان المات في حية اذا كانت احدها بنت عشرين والآخرى

في الموضع المذكور في النظم

الصحيح

قوله فصل في هذا الا في اي  
 هذه المستند فضل طالق  
 بالمسئلة الاولى حتى يستند  
 عندنا وعندنا فيقتصر على  
 موت صاحبها متى

بنت سنتين لا تطلق العجز فان ماتت احدهما طلق الاخرى بالحال عندنا وعندنا  
 تطلق من حين نكح الزوج لانه يبين انها كانت طولها حيوة وان علق طلاقا  
 بشرط موجود من المبسوط وحسن الوجلي لكسر امراته قال في المخرج انت  
**وكنت تطليقة وتنفقا قبل الدخول واحدا خفنا** طالق واحدة ونصفا  
 طلقت واحدة وعندنا ثنتين قال لها انت طالق من واحدة الى ثلث فم واحدة  
**وعندنا في عيني محدود لا يدخل الا في المحرم** فم واحدة في عيني الفاضل  
 صح لو لم يبق شيء لا يقع شيء من جامع اكسامي وبيننا خلاف آخر من باب اني خفنا  
 وكذا ما بين واحدا الى ثلث **وطلاق ثنتين في ثلث** **ان** قال لها انت طالق  
**انك بوا الضرب ثلث فاشيين** اثنتين في اثنتين وتكون به الضرب والحساب  
 يقع الثلث عندنا وعندنا ثلثان وانما وضع فيها اذا نوى الضرب والحساب اذ  
 لو نوى الضرب يقع ثلثان اجماعا وان نوى الجمع يقع الثلث قال انت طالق  
**وكل يوم طلاق انت اذ لم ينوشا** كان للعد يومين كل يوم ولم ينوشا  
 يقع الثلث في ثلثة ايام عندنا وعندنا يقع واحدة وانما وضع في حال عدم الغيبة  
 اذ لو في الثلث يقع ويقع كل يوم طلق اجماعا قلت وعلى هذا لوقا له ردود  
 آفت بترا طلاق لا يتعد كذا يقتل عن القاضي الامام ظهري **ان** قال انت طالق  
**وما كذا انت كذا اليوم وعد** **وعكسه** **اذا كان فرد لا يعد** **اليوم** **وعدا او عدا**  
**وحن قلنا في عدا اليوم** **لا عكسه** **تعد يا قوم** **واليوم** **عندنا في بيع**  
 طلقه واحدة في اليوم وعندنا في الاول كذلك وفي الثاني تطلق اليوم واحدة و  
 اخر بعد او قولوا كذا اي ليس كذلك يعني ليس هذا للتعدد كما في المسئلة السابقة  
 بل هذا فرد **لو شهد اطلق بعض هؤلاء عينا وثلث شيئا قيل** **شهادا**  
 انه طلق احدها امراته بعينها فكيف نسبنا لا يقبل عندنا خلافا لفرقوا وانما وضع  
 هكذا لو شهد انه طلق احدها بغير عينا يقبل اجماعا قال لها في صحته اذا  
**وعلى الزوج طلاق امراته** **بالفعل من غير جماع** **صحته** **دخل فلان الدار**  
 كان فرارا ففعله في غيبته فانت طالق ثم مرض فلان الدار وجات الرقية  
 ومعه العدة لا تراث خلاف لفرقوا فان كان التعليق ايضا في المرض تراث اجماعا

لان الطلاق لا يصح ظن فيلغو ذلك في حق  
 قوله وما كذا في قوله انت طالق  
 اليوم وعدا او عدا  
 نفس المسئلة الاولى صح

قوله من غير جماع في الزوجين  
 كسمل الاجبة في حق















**كتاب الوصية** قال الاجنبي لو دفع عندك مائة  
 او مائة الف او مائة الفين عندك او اجنبي بضم  
 وعندنا لا يقضي وعمل الخلاف حال غيبة المالك اما حال حضرته يقضي اجماعا  
**كتاب العارية** اعاد ارضه لثبنا او لغرس ووقت له  
**كتاب الغيب** **كتاب الوصية** **كتاب الوصية** **كتاب الوصية**  
 قبل الوفاة صح وجوه وكذا ما كان خلف الوعد وما لم يعلم بانه وغرسه ولا  
 يقضي شيئا عند زفر وعندنا يقضي لقيمة بناء وغرسه ويكون ان لا ان يشاء المسفر  
 ان يرفعها ولا يقضي قيمتها قالوا اذا كان في الفلم ضرر بالارض فالحق والى رب الارض  
 وانما وضع في الوقت اذ في غير الوقت لا يقضي اجماعا لعدم الغرور من الهداية  
**كتاب الشفعة** **كتاب الشفعة** **كتاب الشفعة** **كتاب الشفعة**  
 مكان معلوم في ارض ثم عاد اليه بالاربع لم يبرأ عن الضمان عندنا حتى يرد هاهنا على المالك خلاف  
 لفرق قبل هذا اذا استقر اذ اوجب لاجاب فاما اذا استقر اذ اوجب لاجاب فاما اذا استقر اذ اوجب لاجاب  
 الضمان وقيل الخلاف في الفصلين الاولين وفيه اخرجنا زاده من المهر والما وضع  
 في العارية اذ في الوصية لا خلاف بيننا وبينه ان يبرأ وسجي في باب الشفعة  
**كتاب الشفعة** **كتاب الشفعة** **كتاب الشفعة** **كتاب الشفعة**  
 لو كان راس المال وقد قال بالاربع يضمن وقد اربع على السواء والسوية  
 وشروط ثلث المهر والاربع يضمن والاربع يضمن والاربع يضمن  
 خلاف لفرق وكذا لو اشترى الفدان على ما يحصل من علمها يكون بينهما الثلث صح  
 عندنا خلاف لفرق وهو المردود والاعلان هكذا اذ كور في شرع عندنا

هذا هو الكتاب الذي فيه  
 ما يتعلق بالوصية  
 والاربع يضمن  
 والاربع يضمن

هذا هو الكتاب الذي فيه  
 ما يتعلق بالوصية  
 والاربع يضمن  
 والاربع يضمن

هذا هو الكتاب الذي فيه  
 ما يتعلق بالوصية  
 والاربع يضمن  
 والاربع يضمن

عليها

هذا هو الكتاب الذي فيه  
 ما يتعلق بالوصية  
 والاربع يضمن  
 والاربع يضمن

المولى المولى  
 المولى المولى

المولى المولى  
 المولى المولى

**كتاب الوصية** قال الاجنبي لو دفع عندك مائة  
 او مائة الف او مائة الفين عندك او اجنبي بضم  
 وعندنا لا يقضي وعمل الخلاف حال غيبة المالك اما حال حضرته يقضي اجماعا  
**كتاب العارية** اعاد ارضه لثبنا او لغرس ووقت له  
**كتاب الغيب** **كتاب الوصية** **كتاب الوصية** **كتاب الوصية**  
 قبل الوفاة صح وجوه وكذا ما كان خلف الوعد وما لم يعلم بانه وغرسه ولا  
 يقضي شيئا عند زفر وعندنا يقضي لقيمة بناء وغرسه ويكون ان لا ان يشاء المسفر  
 ان يرفعها ولا يقضي قيمتها قالوا اذا كان في الفلم ضرر بالارض فالحق والى رب الارض  
 وانما وضع في الوقت اذ في غير الوقت لا يقضي اجماعا لعدم الغرور من الهداية  
**كتاب الشفعة** **كتاب الشفعة** **كتاب الشفعة** **كتاب الشفعة**  
 مكان معلوم في ارض ثم عاد اليه بالاربع لم يبرأ عن الضمان عندنا حتى يرد هاهنا على المالك خلاف  
 لفرق قبل هذا اذا استقر اذ اوجب لاجاب فاما اذا استقر اذ اوجب لاجاب فاما اذا استقر اذ اوجب لاجاب  
 الضمان وقيل الخلاف في الفصلين الاولين وفيه اخرجنا زاده من المهر والما وضع  
 في العارية اذ في الوصية لا خلاف بيننا وبينه ان يبرأ وسجي في باب الشفعة  
**كتاب الشفعة** **كتاب الشفعة** **كتاب الشفعة** **كتاب الشفعة**  
 لو كان راس المال وقد قال بالاربع يضمن وقد اربع على السواء والسوية  
 وشروط ثلث المهر والاربع يضمن والاربع يضمن والاربع يضمن  
 خلاف لفرق وكذا لو اشترى الفدان على ما يحصل من علمها يكون بينهما الثلث صح  
 عندنا خلاف لفرق وهو المردود والاعلان هكذا اذ كور في شرع عندنا

**كتاب الشفعة** **كتاب الشفعة** **كتاب الشفعة** **كتاب الشفعة**  
 لو كان راس المال وقد قال بالاربع يضمن وقد اربع على السواء والسوية  
 وشروط ثلث المهر والاربع يضمن والاربع يضمن والاربع يضمن  
 خلاف لفرق وكذا لو اشترى الفدان على ما يحصل من علمها يكون بينهما الثلث صح  
 عندنا خلاف لفرق وهو المردود والاعلان هكذا اذ كور في شرع عندنا

**كتاب الشفعة** **كتاب الشفعة** **كتاب الشفعة** **كتاب الشفعة**  
 لو كان راس المال وقد قال بالاربع يضمن وقد اربع على السواء والسوية  
 وشروط ثلث المهر والاربع يضمن والاربع يضمن والاربع يضمن  
 خلاف لفرق وكذا لو اشترى الفدان على ما يحصل من علمها يكون بينهما الثلث صح  
 عندنا خلاف لفرق وهو المردود والاعلان هكذا اذ كور في شرع عندنا

**كتاب الشفعة** **كتاب الشفعة** **كتاب الشفعة** **كتاب الشفعة**  
 لو كان راس المال وقد قال بالاربع يضمن وقد اربع على السواء والسوية  
 وشروط ثلث المهر والاربع يضمن والاربع يضمن والاربع يضمن  
 خلاف لفرق وكذا لو اشترى الفدان على ما يحصل من علمها يكون بينهما الثلث صح  
 عندنا خلاف لفرق وهو المردود والاعلان هكذا اذ كور في شرع عندنا

لو كان راس المال وقد قال بالاربع يضمن وقد اربع على السواء والسوية  
 وشروط ثلث المهر والاربع يضمن والاربع يضمن والاربع يضمن

لو كان راس المال وقد قال بالاربع يضمن وقد اربع على السواء والسوية  
 وشروط ثلث المهر والاربع يضمن والاربع يضمن والاربع يضمن

لو كان راس المال وقد قال بالاربع يضمن وقد اربع على السواء والسوية  
 وشروط ثلث المهر والاربع يضمن والاربع يضمن والاربع يضمن















فصل في اشتقاق ما فاديا فان هذا الجوز فاديا الدرام والذناير لا يثبت في  
 عقود المعاوضات عندنا وعند الشافعي بغيره وقرئ خلافه اذا عني اللزوم  
 في عقود المعاوضات لا يحل عليه تسليم تلك الدرام بعينها حتى لو سلم مثلهما من  
 جنسها ليس لصاحبه ان يمتنع من القبول ولو هلك الدرام قبل التسليم لا يفسخ العقد  
 ويكون مطالب بتسليم مثلهما من جنسها عندنا وعند الشافعي عليه تسليم عينها حتى  
 لو سلم مثلهما من جنسها لصاحبه ان لا يقبل ولو قبِل لا يصح القبول ولو هلك  
 الدرام قبل التسليم يفسخ العقد ولا يثبت مطالب بتسليم مثلهما من جنسها  
 ومن جنس مستعمل النظم تابع دينار ابشره درهم ثم استقر من كل واحد منهما  
 ما باع قبل الافتراق جاز عندنا خلافه وفي غير عقود المعاوضات بغيره اجماعا  
 كالصدقة والشركة والمضاربة والغصب والكفالة فان من وكل احسانا بان يشتري له  
 شيئا بعينه وسلم الدرام اليه وعينها فانه يمين بالاجماع حتى لو هلك الدرام قبل  
 البيع يغزل الوكيل ولو هلك بعد البيع قبل التسليم يفسخ البيع ولا يثبت الوكيل مطالب  
 بتسليم مثلهما من جنسها من طريق الجواز الا انه لا يملك له ان يفسخه وعنده اذا اشترى احد  
 كرا اذا اشترى حافدا عظيما فاستبدل من قبل ان يوليها برى الفرق ثم ادعى بطل  
 في المجلس مع العقد عندنا وعندنا بطل والنوالة يشترط كذا في المراءى  
 قبل ان يفرقا صارت دينيا بعينه كحل هذا اقتضاها عليه بطل اشترى  
 عشرة دراهم بريار وادى الدينار وكذا للمشتري الدينار على باعية عشرة دراهم كحل  
 وتراضيا قبل الافتراق جاز عندنا وعندنا لا يجوز لانه استبدال ببدل الفرق ونحن نقول  
 هذا في المصروف الاول وسبع لتلك الدرام بالذناير **٢٠** من في باب المقالات  
 وان يبيع شيئا بنصف درهم فاستلم منه درهم كرا يحرم  
 ويبيطل الفرق قبل القبض قضاء من يعثره على يقضي استلزم حله ذهب  
 لاشان فقضى انما عليه بغيره من الدرام فاقترع قبل القبض لا يبطل القضاء عندنا  
 وعندنا يبطل لانه صرف حقيقة والحال ما يتصل به المار من ذهب او فضة او جمعة  
 حلى على فصول كثيرة في جميع نثر من المذهب **٢١** استلزم درهم غنم ووجب عليه  
 وباطل لا جليل غنم لا درهم على امرئ مستبدل الدرام صاندا فاجل فالتجبل

واحد

فصل في اشتقاق ما فاديا فان هذا الجوز فاديا الدرام والذناير لا يثبت في  
 عقود المعاوضات عندنا وعند الشافعي بغيره وقرئ خلافه اذا عني اللزوم  
 في عقود المعاوضات لا يحل عليه تسليم تلك الدرام بعينها حتى لو سلم مثلهما من  
 جنسها ليس لصاحبه ان يمتنع من القبول ولو هلك الدرام قبل التسليم لا يفسخ العقد  
 ويكون مطالب بتسليم مثلهما من جنسها عندنا وعند الشافعي عليه تسليم عينها حتى  
 لو سلم مثلهما من جنسها لصاحبه ان لا يقبل ولو قبِل لا يصح القبول ولو هلك  
 الدرام قبل التسليم يفسخ العقد ولا يثبت مطالب بتسليم مثلهما من جنسها  
 ومن جنس مستعمل النظم تابع دينار ابشره درهم ثم استقر من كل واحد منهما  
 ما باع قبل الافتراق جاز عندنا خلافه وفي غير عقود المعاوضات بغيره اجماعا  
 كالصدقة والشركة والمضاربة والغصب والكفالة فان من وكل احسانا بان يشتري له  
 شيئا بعينه وسلم الدرام اليه وعينها فانه يمين بالاجماع حتى لو هلك الدرام قبل  
 البيع يغزل الوكيل ولو هلك بعد البيع قبل التسليم يفسخ البيع ولا يثبت الوكيل مطالب  
 بتسليم مثلهما من جنسها من طريق الجواز الا انه لا يملك له ان يفسخه وعنده اذا اشترى احد  
 كرا اذا اشترى حافدا عظيما فاستبدل من قبل ان يوليها برى الفرق ثم ادعى بطل  
 في المجلس مع العقد عندنا وعندنا بطل والنوالة يشترط كذا في المراءى  
 قبل ان يفرقا صارت دينيا بعينه كحل هذا اقتضاها عليه بطل اشترى  
 عشرة دراهم بريار وادى الدينار وكذا للمشتري الدينار على باعية عشرة دراهم كحل  
 وتراضيا قبل الافتراق جاز عندنا وعندنا لا يجوز لانه استبدال ببدل الفرق ونحن نقول  
 هذا في المصروف الاول وسبع لتلك الدرام بالذناير **٢٠** من في باب المقالات  
 وان يبيع شيئا بنصف درهم فاستلم منه درهم كرا يحرم  
 ويبيطل الفرق قبل القبض قضاء من يعثره على يقضي استلزم حله ذهب  
 لاشان فقضى انما عليه بغيره من الدرام فاقترع قبل القبض لا يبطل القضاء عندنا  
 وعندنا يبطل لانه صرف حقيقة والحال ما يتصل به المار من ذهب او فضة او جمعة  
 حلى على فصول كثيرة في جميع نثر من المذهب **٢١** استلزم درهم غنم ووجب عليه  
 وباطل لا جليل غنم لا درهم على امرئ مستبدل الدرام صاندا فاجل فالتجبل

فصل في اشتقاق ما فاديا فان هذا الجوز فاديا الدرام والذناير لا يثبت في  
 عقود المعاوضات عندنا وعند الشافعي بغيره وقرئ خلافه اذا عني اللزوم  
 في عقود المعاوضات لا يحل عليه تسليم تلك الدرام بعينها حتى لو سلم مثلهما من  
 جنسها ليس لصاحبه ان يمتنع من القبول ولو هلك الدرام قبل التسليم لا يفسخ العقد  
 ويكون مطالب بتسليم مثلهما من جنسها عندنا وعند الشافعي عليه تسليم عينها حتى  
 لو سلم مثلهما من جنسها لصاحبه ان لا يقبل ولو قبِل لا يصح القبول ولو هلك  
 الدرام قبل التسليم يفسخ العقد ولا يثبت مطالب بتسليم مثلهما من جنسها  
 ومن جنس مستعمل النظم تابع دينار ابشره درهم ثم استقر من كل واحد منهما  
 ما باع قبل الافتراق جاز عندنا خلافه وفي غير عقود المعاوضات بغيره اجماعا  
 كالصدقة والشركة والمضاربة والغصب والكفالة فان من وكل احسانا بان يشتري له  
 شيئا بعينه وسلم الدرام اليه وعينها فانه يمين بالاجماع حتى لو هلك الدرام قبل  
 البيع يغزل الوكيل ولو هلك بعد البيع قبل التسليم يفسخ البيع ولا يثبت الوكيل مطالب  
 بتسليم مثلهما من جنسها من طريق الجواز الا انه لا يملك له ان يفسخه وعنده اذا اشترى احد  
 كرا اذا اشترى حافدا عظيما فاستبدل من قبل ان يوليها برى الفرق ثم ادعى بطل  
 في المجلس مع العقد عندنا وعندنا بطل والنوالة يشترط كذا في المراءى  
 قبل ان يفرقا صارت دينيا بعينه كحل هذا اقتضاها عليه بطل اشترى  
 عشرة دراهم بريار وادى الدينار وكذا للمشتري الدينار على باعية عشرة دراهم كحل  
 وتراضيا قبل الافتراق جاز عندنا وعندنا لا يجوز لانه استبدال ببدل الفرق ونحن نقول  
 هذا في المصروف الاول وسبع لتلك الدرام بالذناير **٢٠** من في باب المقالات  
 وان يبيع شيئا بنصف درهم فاستلم منه درهم كرا يحرم  
 ويبيطل الفرق قبل القبض قضاء من يعثره على يقضي استلزم حله ذهب  
 لاشان فقضى انما عليه بغيره من الدرام فاقترع قبل القبض لا يبطل القضاء عندنا  
 وعندنا يبطل لانه صرف حقيقة والحال ما يتصل به المار من ذهب او فضة او جمعة  
 حلى على فصول كثيرة في جميع نثر من المذهب **٢١** استلزم درهم غنم ووجب عليه  
 وباطل لا جليل غنم لا درهم على امرئ مستبدل الدرام صاندا فاجل فالتجبل

كتاب

الشفعة

باب من عذرنا خلافه لينا عليها من كتاب  
 وليس للدينار حكم الدرهم في ترك الشفعة كما هو فيهم اخبار الشفعة ان العن  
 درهم فسلم الشفعة ثم بين ان العن مائة دينار فبعتها الف درهم او اقل او اكثر فبعت  
 على شفعة عندنا على كماله وعندنا اذا كانت فبعتها اقل من الف فهو على شفعة ولا  
 فبعت على جميع لانها جنس واحد معنى وانما وضع في النفرين اذ لو اخبر ان العن شيء اخر  
 مما يكال او يوزن فسلم الشفعة فاذا العن من نصف امر اقل مما هي او اكثر او اخبر ان  
 العن عبدا او ثوب او دابة ثم ظهر ان كان مكبلا او موزنا فهو على شفعة اجماعا من الميسر  
 بيتان في مصرين يباعا بثلثي الجوز اخذوا جدي بالشفعة اشترى دارين صفقة  
 واحدة في شفع لهما واراد ان يضاها دون الاخر لم يكن لذكر عندنا خلافه  
 ولا فرق عندنا بين الدارين المتماصتين او المفروقين فهو واحد ومصرين اذا كان  
 جارا لهما وانما وضع في المصرين اذ للمرا الوارد لو كونه وحل خلافه ان يكون الصفقة  
 واحدة وان يكون شفع لهما اذ لو كانت الصفقة متعده كان له ان يضاها لهما سواء  
 كان جارا لهما باراد او بدارين ولو كان شفع لاصدا جارا يضاها لهما هو شفع في امر  
 الروايات عن حنفية وهو حق لهما من ثنوي قاضيه والافطس ومخرج عندنا  
 واليد تلقى حجة الجوار لشفعة ترفع بالايجار بيعت دار حطب دار  
 في يدرجل وطلب دو اليد الشفعة فانكر المشتري كوني الوار مكال لا يبر من البيت عندنا  
 وعندنا لا يبر الشافعي يكتل باليد اشترى الابن لصبية دار والاب شفيع فلان  
 كواشترى لابن دارا ما احتوى بشفعة لنفسه حال الصبا يضاها بالشفعة  
 لشفعة عندنا خلافه واذا اراد ان اخذ وطلب يقول اشتريت واخذت بالشفعة  
 وانما وضع هكذا اذ لو اشترى الاب لنفسه دارا والصبي شفيع فليس للصبى اذا  
 بلغ ان يضاها من الميسر وفوقه قاضيه ان احتوى حقه ان ليس له ان يجز  
 يملك لنفسه بالشفعة وقول ما احتوى جواب المسئلة **كتاب الاجارات**  
 وما جئت يد العجير المشتري فليس فيه عقرم كافيه شيك الاجير المشتري بغير  
 ما تلف بفعل عندنا خلافه لفرق والشافعي وقد مر دافعه في باب الشفعة قال  
 في المحيط انما يضمن ما جئت يد عندنا اذا كان محل العمل مسلما الله شيئا يملك

فصل في اشتقاق ما فاديا فان هذا الجوز فاديا الدرام والذناير لا يثبت في  
 عقود المعاوضات عندنا وعند الشافعي بغيره وقرئ خلافه اذا عني اللزوم  
 في عقود المعاوضات لا يحل عليه تسليم تلك الدرام بعينها حتى لو سلم مثلهما من  
 جنسها ليس لصاحبه ان يمتنع من القبول ولو هلك الدرام قبل التسليم لا يفسخ العقد  
 ويكون مطالب بتسليم مثلهما من جنسها عندنا وعند الشافعي عليه تسليم عينها حتى  
 لو سلم مثلهما من جنسها لصاحبه ان لا يقبل ولو قبِل لا يصح القبول ولو هلك  
 الدرام قبل التسليم يفسخ العقد ولا يثبت مطالب بتسليم مثلهما من جنسها  
 ومن جنس مستعمل النظم تابع دينار ابشره درهم ثم استقر من كل واحد منهما  
 ما باع قبل الافتراق جاز عندنا خلافه وفي غير عقود المعاوضات بغيره اجماعا  
 كالصدقة والشركة والمضاربة والغصب والكفالة فان من وكل احسانا بان يشتري له  
 شيئا بعينه وسلم الدرام اليه وعينها فانه يمين بالاجماع حتى لو هلك الدرام قبل  
 البيع يغزل الوكيل ولو هلك بعد البيع قبل التسليم يفسخ البيع ولا يثبت الوكيل مطالب  
 بتسليم مثلهما من جنسها من طريق الجواز الا انه لا يملك له ان يفسخه وعنده اذا اشترى احد  
 كرا اذا اشترى حافدا عظيما فاستبدل من قبل ان يوليها برى الفرق ثم ادعى بطل  
 في المجلس مع العقد عندنا وعندنا بطل والنوالة يشترط كذا في المراءى  
 قبل ان يفرقا صارت دينيا بعينه كحل هذا اقتضاها عليه بطل اشترى  
 عشرة دراهم بريار وادى الدينار وكذا للمشتري الدينار على باعية عشرة دراهم كحل  
 وتراضيا قبل الافتراق جاز عندنا وعندنا لا يجوز لانه استبدال ببدل الفرق ونحن نقول  
 هذا في المصروف الاول وسبع لتلك الدرام بالذناير **٢٠** من في باب المقالات  
 وان يبيع شيئا بنصف درهم فاستلم منه درهم كرا يحرم  
 ويبيطل الفرق قبل القبض قضاء من يعثره على يقضي استلزم حله ذهب  
 لاشان فقضى انما عليه بغيره من الدرام فاقترع قبل القبض لا يبطل القضاء عندنا  
 وعندنا يبطل لانه صرف حقيقة والحال ما يتصل به المار من ذهب او فضة او جمعة  
 حلى على فصول كثيرة في جميع نثر من المذهب **٢١** استلزم درهم غنم ووجب عليه  
 وباطل لا جليل غنم لا درهم على امرئ مستبدل الدرام صاندا فاجل فالتجبل

فصل في اشتقاق ما فاديا فان هذا الجوز فاديا الدرام والذناير لا يثبت في  
 عقود المعاوضات عندنا وعند الشافعي بغيره وقرئ خلافه اذا عني اللزوم  
 في عقود المعاوضات لا يحل عليه تسليم تلك الدرام بعينها حتى لو سلم مثلهما من  
 جنسها ليس لصاحبه ان يمتنع من القبول ولو هلك الدرام قبل التسليم لا يفسخ العقد  
 ويكون مطالب بتسليم مثلهما من جنسها عندنا وعند الشافعي عليه تسليم عينها حتى  
 لو سلم مثلهما من جنسها لصاحبه ان لا يقبل ولو قبِل لا يصح القبول ولو هلك  
 الدرام قبل التسليم يفسخ العقد ولا يثبت مطالب بتسليم مثلهما من جنسها  
 ومن جنس مستعمل النظم تابع دينار ابشره درهم ثم استقر من كل واحد منهما  
 ما باع قبل الافتراق جاز عندنا خلافه وفي غير عقود المعاوضات بغيره اجماعا  
 كالصدقة والشركة والمضاربة والغصب والكفالة فان من وكل احسانا بان يشتري له  
 شيئا بعينه وسلم الدرام اليه وعينها فانه يمين بالاجماع حتى لو هلك الدرام قبل  
 البيع يغزل الوكيل ولو هلك بعد البيع قبل التسليم يفسخ البيع ولا يثبت الوكيل مطالب  
 بتسليم مثلهما من جنسها من طريق الجواز الا انه لا يملك له ان يفسخه وعنده اذا اشترى احد  
 كرا اذا اشترى حافدا عظيما فاستبدل من قبل ان يوليها برى الفرق ثم ادعى بطل  
 في المجلس مع العقد عندنا وعندنا بطل والنوالة يشترط كذا في المراءى  
 قبل ان يفرقا صارت دينيا بعينه كحل هذا اقتضاها عليه بطل اشترى  
 عشرة دراهم بريار وادى الدينار وكذا للمشتري الدينار على باعية عشرة دراهم كحل  
 وتراضيا قبل الافتراق جاز عندنا وعندنا لا يجوز لانه استبدال ببدل الفرق ونحن نقول  
 هذا في المصروف الاول وسبع لتلك الدرام بالذناير **٢٠** من في باب المقالات  
 وان يبيع شيئا بنصف درهم فاستلم منه درهم كرا يحرم  
 ويبيطل الفرق قبل القبض قضاء من يعثره على يقضي استلزم حله ذهب  
 لاشان فقضى انما عليه بغيره من الدرام فاقترع قبل القبض لا يبطل القضاء عندنا  
 وعندنا يبطل لانه صرف حقيقة والحال ما يتصل به المار من ذهب او فضة او جمعة  
 حلى على فصول كثيرة في جميع نثر من المذهب **٢١** استلزم درهم غنم ووجب عليه  
 وباطل لا جليل غنم لا درهم على امرئ مستبدل الدرام صاندا فاجل فالتجبل



فصل في العقد لكونه من متراينين وسع الاجر دفعه حتى يحصل العرق بعل الملاح من  
 اذ اوصقه بعض اذ لم يكن صاحب المتاع في السفينة وان كان هو او وكيله فيها  
 لا يضمن لان لم يسلم المتاع الى الملاح وكذا لو كان المتاع لا كبداية وصاحبه الدابة  
 يضمن ففسدت الدابة وفسد شئ من المتاع فلا ضمان على صاحب الدابة بالاتفاق  
 ذكر في المنشور والجمال الوسط بان زعمه الناس لا يضمن اجماعا ذكر في شرح الطحاوي قال  
 في طريق جرد الاله ان اجماع واحتقان والبراغ لا يضمنون ما تلف بعضهم  
 لو قال خطب اليوم والاجر كذا والنصف لورث العقد خطب فسدت حرم باب السبع  
 كذا كرهوا اختلف الفقهاء واختلف الاجراء فيسند ان قال ان خطب روميا  
 فذكره مان وان خطب فارسياء فدرهم الشيطان عنده وفسد اعنت استاجر حالا  
 لو كسر الحمار في الطريق بالقدح يحمي في السوق ليجل على ظن امرئيه حمارا  
 غرقه فيمنه محموله واجر يضمن الحمار كذا في موضع كذا بكذا فافق بعض  
 وعندنا المالك ان لم يرض هذا فغير محمول واجر الحمار لا الطريق عبدان ذم الكس حتى  
 انكسر يضمن بقية ان كان الكس عند وجب له اجر ما حمل ولا خيار للمستاجر وعندنا  
 المستاجر بان لا يضمن ان شأه فبمنه محمول ولا اجر له وان شأه فبمنه محمول ولا  
 اعطاه الاجر وانما يضمن في العدا اذ ذم لا يضمنون خلاف بيننا وبين زفر فاذ لا يضمن  
 للاجر المستقر الا بعد قصده الاتلاف ذكر في نظم الفقه ولو زعم الكس حتى انكسر  
 لا يضمن بالاجماع حتى يطمح الطريق لو انكر البغال في موضع فالاجر لا يطلب ما لم يرض  
 استاجر بعير او دابة اخرى الى المكه قال ابو حنيفة اوله وهو قور زفر لا يجب  
 الاجر الا بعد انقضاء المدة وانتهى السقف فلا يجرم لو استاجرها ذاهبا يجب اهلها  
 مكته وان استاجرها ذاهبا وجائبا يجب اذ ارجع وهو صون النظم حيث قال  
 ما لم يرجع ثم يرجع ابو حنيفة وقال يجب بعد العقد بالافضل وانه اذا ملكه وانما فاق ثم يرجع  
 وقال يجب ساعة فساعة ويوما بعد يوم ومرحلة بعد مرحلة وبه قال صاحباه  
 من نظم الفقه والهداية لكن اختار في الهداية المرحلة وقال لاه القياس وجوب  
 الاجر ساعة فساعة ليتحقق المساواة الا ان المطالبة في كل ساعة تقضي لما ان  
 يتفرغ لغيره فيمتنع فقدرنا بالمرحلة واجازة الدار والعبد على هذا من القول

هذا هو الوجه في العقد  
 ان كان المستاجر  
 يضمن في كل حال  
 ولو كان المستاجر  
 لا يضمن في كل حال  
 ولو كان المستاجر  
 لا يضمن في كل حال

استاجر او اجرا او اجرا مات ففسط لحي ايضا فاسد رجلان امر اجلا او  
 ثم مات احداهما حتى فسدت في حصة الميت اجماعا فلو فسد في حصة لحي ففسد  
 لو قال عشر اجرام الى كذا وقال ذاك العشر اتم نصف ذاك استجره في حصة  
 وبرهنا فللثام الاجر خمس وعشر لا التام عشر فقال المستاجر الكثير يتي  
 من الكوفة الى بغداد بعشر دراهم وقال الاجر اكثر تترك الى القصر وهو نصف الطريق  
 بين كوفة وبغداد بعشر دراهم ولم يركبها حتى فاء وتراوان لم ينع لاصدا بينه والآخر  
 يقض لمن قامت له البينة وان اقاما البينة في قول في حنيفة او لا وهو قور زفر  
 يقض بها الى بغداد بحصة عشرة دراهم او لا وهو يقض بينه المستاجر الى بغداد  
 بعشرة من المحيط وغيره ولو عدا مستاجر عاشر من موضع وعاد فالحرم سقط  
 استاجر دابة الى مكان في وزه حتى ضمن ثم عاد ليراعى الضمان عندنا خلاف لو قد  
 من نظير في العارية قال في جامع قاضنا ذكر العذر ان المستعير ليراعى  
 الضمان رواية واحدة وان المستاجر واثان استاجر ليجل طعاما الى موضع  
 وحاصل الطعام بالاجر الى زيدا اذ اذله الاجر يتي كذا في الجمل البهائم اعاده  
 الى المكان الاول فله الاجر عنه وعندنا سقط الاجر وحمل الكتاب من بهائم  
**كتاب الشهادات** شاهدا سعي اذا اختلفا في وقت او المكان قبل عننا خلا  
 وشاهدا سعي اذا اختلفا في وقت او المكان صرف او المكان قبل عننا خلا  
 وليس كل من يفتنون فاشهر وان قلت من الحدود تذكر شهدا على حدود وكذا  
 ثلثة حدود وسكت عن الرابع قبل عننا خلا له وانما يضمن في ترك ذكر كذا  
 لو غلطوا في حد من حدود الاربعة لا يقبل وعبد الفتوى **كتاب الدعوى**  
 لو ادعى المسلم والذمي ما قد وولت جارية بينهما تساويا ولا اخض المسلم  
 جارية بين مسلم وذمي فولدت فادعيا نسب فهو لها عنه وعندنا ولو للمسلم  
 والذمي والجن كذا ان ادعيا فالاب لا يحتصل بلساويا وكذا لو ولدت  
 امه بين الاب والابن فادعيا فهو بينهما عنه وعندنا من الاب اعقل لا زوج  
 لو ولدت ثلثة في ابطون جارية من غير زوج يتي لها ولدت ثلثة امه لا زوج  
 يبدع الاكبر مولاهما استقر على الجميع لاحضوا من ذكر بطون مختلفة بان

هذا هو الوجه في العقد  
 ان كان المستاجر  
 يضمن في كل حال  
 ولو كان المستاجر  
 لا يضمن في كل حال  
 ولو كان المستاجر  
 لا يضمن في كل حال

هذا هو الوجه في العقد  
 ان كان المستاجر  
 يضمن في كل حال  
 ولو كان المستاجر  
 لا يضمن في كل حال  
 ولو كان المستاجر  
 لا يضمن في كل حال

هذا هو الوجه في العقد  
 ان كان المستاجر  
 يضمن في كل حال  
 ولو كان المستاجر  
 لا يضمن في كل حال  
 ولو كان المستاجر  
 لا يضمن في كل حال

هذا هو الوجه في العقد  
 ان كان المستاجر  
 يضمن في كل حال  
 ولو كان المستاجر  
 لا يضمن في كل حال  
 ولو كان المستاجر  
 لا يضمن في كل حال

هذا هو الوجه في العقد  
 ان كان المستاجر  
 يضمن في كل حال  
 ولو كان المستاجر  
 لا يضمن في كل حال  
 ولو كان المستاجر  
 لا يضمن في كل حال











المصنف  
في ريب المال وقد ثبت على في نوعه اذا قال بل عمت في اختلاف ريب المانع  
 في ريب المال لا يضر به وعندنا صدق في الاصحاب بل عمت في فقال  
 في ريب المال انت كذا في حجة خاصة وقد خالفنا وقال المصنف بل عمت في الاطلاق  
 في سائر التجارات فالقول ريب المال عندنا ولفظ ريب عندنا باجماع المصنف  
 مصنف ريب باجماع المصنف لصاحب المال في المخاطبة من ريب المانع  
 المخاطبة يجوز عندنا خلافا له وان اريد بالمخاطبة البيع لحصولها وهي الاحكام والقبول  
 مصنف ريب ريب وهو ما اذن ضاع لدى الثاني ولم يعمل حين دفع المصنف  
 المال لا يخرج مصنفه ولم ياذن له ريب المال بمعنى بالدفع عند عمل الثاني ولم  
 يعمل وعندنا في ظاهر رواية لا يضمن عالم بغير ريب وفي رواية الحسن بن حنيفة  
 لا يضمن بالبيع عالم ببيع من الهواة دفع المصنف مال المخاطبة الى ريب المال  
 لو سلم المصنف المال الى ريب المال في بيع فالتعديلهن مصنفه بالتدليس  
 مثلا فمور ريب فانه يضمن عندنا على شرط المصنف الاول اذ في باقية ورث المال  
 معين للمصنف والمضاربة الاخرى باطله والمال في ريب المال يضمن له البضاعة  
 وعندنا في رواية الثانية يضمن الاول والنوع كله ريب المال من المبسوط والله اعلم  
**كتاب الادوية** وقوله اثنان لا ينفق القود يقتله وفي رواية المكون حله  
 قال لا تم اقتله فقتله فعليه الفصام عندنا وعن اصحابنا ثلث روايات اصبها  
 هذه والثانية انه لا يجزئ والثالثة انه يجب عليه الدية من حاله وهو رواية الاصل  
 المسئلة الثانية في حكمها عندنا وعندنا لا يجد **كتاب المادون**  
 والاذن في نوع من الانواع لا يشمل الانواع باستحجام اذن له في نوع خاص من التجار  
 بان قال له اقصد قصدا او خياطا او صباغا يكون مادونا في التجارات كلها عندنا  
 وقال الشافعي لا يكون مادونا في الاذن في نوع خاص وهو رواية عن زريق  
 في رواية اخرى قال ان سكنت عن سائر الانواع بان قال اعمل في البر فمادونا  
 دون في التجارات كلها وان صرح بالتحريم في سائر الانواع فليس له ان  
 يتصرف الا في ذلك النوع خاصة وذكر في النظم الرواية الاولى ثم الاذن بالتصرف فيها  
 لا يخصص عندنا اذا صادف عبدا محجورا اما اذا صادف عبدا مادونا يخصص

في ريب المال  
 في ريب المال  
 في ريب المال

حتى ان المولى اذا اذن لعبده في التجارة ثم دفع اليه مالا وقال اشترى به الطعام فاشترى  
 الدقيق بغير مشورة المصنف وهذه دققة غريبة من المبسوط والمحيط  
 وتماثلت في سائر العبد اذا رآه باع واشترى اذا يدا راي عبدا يبيع ويشترى  
 فسكت كان اذنا في التجارة عندنا خلافا لغيره واشترى في ربهما الله ويستوفى في البيع في الاول  
 الصحيح والفاقد والاطلاق مصلاته ثم سكوت المولى المانع اذا اذنا اذ لم يسبق منه  
 ما يوجب نفى الاذن حالة السكوت اذ لم يسبق منه ذلك لا يكون اذنا اجماعا فان المولى  
 اذا قال لا اهل السوق اذا اذنا يمتع بك هذا يجر فسكت فلم انعه فلا اذن له في التجارة ثم  
 رآه بعد ذلك يبيع فسكت ولم ينهه لا يصير مادونا في التجارة وهذه دققة كتبتها من المحيط  
 في اثنا المسائل واذا لم يعبد شيئا لم يفتصر وهو اذا ما استولى ثم شجر  
 اذن لعبده في التجارة شرا لا يصير مادونا فيما وراء الشهر عندنا وعندنا يصير مادونا  
 مطلقا المسئلة الثانية استولى امته المادون يجر عندنا خلافا له الضبي المحر والعاقل  
 وفي الصبا باع ثم بلغا ثم اجاز لم يمتع بك باع ماله ثم بلغا واما لم يمتع عندنا وعندنا  
 ينفذ كما يحرم العبد اخذ ما وجد من خذقات وهدايا وولد حتى المادون  
 دين ثم وهبت له هبة او صدق عليه صدقة او كانت امته مادونا مدبونة فولدت  
 بعد حقوق الدين او اكتسب مالا من التجارة او غيرها كان الفداء احيى لجمع ذكر من المولى عندنا  
 حتى يباع في الدين وعندنا لا حتى للفرداء فيها الا فيما اكتسب بطريق التجارة من المبسوط  
 لو بيع مادونا بدين كان كل واحد من المصنفين دين باجل على المادون الفاصد  
 تعجل التحصين والسيد لا يسكن حتى الاجل المؤجلا الف حان والف موعول  
 لا سنة فباعه الفاضل بدين بدين الفدين حالا الى الغريبين عندنا وعندنا يدفع  
 الالف اليه فبقي للمولى ليمسكه الى اجل الاجل ثم يدفعه الى الغريم

**كتاب الادوية**  
**لذهب العقل** **لذهب العقل** **لذهب العقل** **لذهب العقل** **لذهب العقل**  
 فذهب بها عقله حتى غم كان الدين يذهب العقل عندنا فذهب بها عقله  
 واختلف فيما اذا لم يمت اذ لو مات يرضى ارش الموتى في دية النفس اجماعا والمنا  
 في ذهاب العقل اذ لو ذهب به سمعه او بصره او لسانه لا يرضى ارش الموتى في  
 النفس اجماعا لان اجنانية في محلين ولو سقط شعر راسه كله فلم يثبت فعل عاقلة

في ريب المال  
 في ريب المال  
 في ريب المال



والذي يوضح ارض الموضوع في ذلك اجماعا لان الجناية وقعت في محل واحد وهو الحرف في  
 الجناية فان قلت العقل يوزن الصدر يصير به عواقب الاحور فيكون الجناية في حلقين  
 قلت نعم لان الدماغ كالستيلة والذنب لهذا النور فهذا الاعتبار كان العقل في  
 الرأس ولهذا ينقص اذا ايسر الدماغ من المتوسط البكري وتخصيص في هذا الصغار و  
 تنزير في الامد الاقصى ولو جرح الماء بمقتول خلكم به على اذى القوي اذا علم مقتول  
 وجرح في غير عظم كجذبة وجرح في جرح به الماء فعنده القسامة والدية على اذى القوي  
 حين وجرح كذلك لانه من الارضين يجب على اهلها وعندنا دمه صدر من العون و  
 الماء وضع في العظم اذ في الصغير منه لقوم معلومين يكون عليهم بمنزلة المحل في القسامة  
 على اصحاب النهر والدية على اقله والفصل بينهما على ان يكون كل من يمشي بالشركة فيه  
 الشفعة فهو بمنزلة المحل وما لا يمشي فهو بمنزلة كذا في الارضين وهو محل الخلاف  
 انما قال جرح الماء به اذ لو كان بنفسا على شرا منه لاجري فهو على اقرب القوي اليه والارضين  
 فعليه القسامة والدية وموضع اختلاف ما اذا كان موضع انبعاش الماء في دار الشرك  
 اذ لو كان في دار الاسلام جرح الدية في نيت الماء في المتوسطين الصلي عن دم العمد  
 وصلى قتل العمد حال العدة في قدر ثلث المال لاني الجلالة في مرض الموت غير  
 من ثلث المال عنده وعندنا من جميع المال دم بين رجلين عفا احدهما ولم يعلم  
 ولو عفا اثنان واخوهما في الجمل فطالب القاتل بالقتل فقتل الا في فقتل  
 على وجه القصاص فعليه القصاص عنده وعندنا عليه الدية في حاله عبد جني جناية  
 اجماعا انما ان اختيار البغدا والرهن والعرض على البيع كذا موجه للفرق  
 او العدا فانه المولى بعد العلم به او رهنه او عطفه على البيع هو اختيار البغدا عنده  
 وعندنا ليس باختيار لان الرهن يمكن بعد هذه الاسباب في الجمل فلا يبطل الاختيار  
 خلاف الدين والاختيار وسيد الجاني اذا اقرب لعينه هو اختياره فان ثبته  
 مولى الجاني اقر صعبه لرجل هو اختيار البغدا عنده وعندنا ان صدقه لا يكون  
 اختيارا للبغدا بل يختار المولى المقر له بين الرهن والعدا وان كثره بطل قران وفي  
 اختيار البغدا من العون لو علق الحق بقتل العبد ريدا لجماع القتل لاجل العمد  
 فان مولا عليه فيمنه ولا اختيار لتوذكير بينه قال صعبه ان قلت فلا تا

هذا هو المختار في القصاص  
 المختار في القصاص  
 المختار في القصاص  
 المختار في القصاص  
 المختار في القصاص

فان حر فقتل خطا صان فقتل وانفك عنها ما عنده لا يصير مختارا بل بمنزلة القاتل  
 لانه وصير بعد الجناية اختيارا فقتل فقتل الجناية اختيارا للبغدا وقول  
 القتل بفتح اللام هو الصحيح نظير في التزويل لولا فقتلها واطلها وزوروا فقتلها  
 نصيبها لو تفرغ الفعل عليها فعنده فقتلها بالظلم وزور لكن لما حذفت الياء اقصى الفعل  
 اليها فنصيبها مكاتب قتل اشين وما كان فعل القاتل لم يقتلها مكانه فقتل  
 كان عليه فيقتل فاعلم كذا في المختارين فاهما اثنين ولم يقتل القاتل جرح  
 قتل الاول بالقيمة فعليه قيمته عنده وعندنا يجب للكل قيمة واحدة ولو كان قتل الاول  
 بالقيمة فقتل القاتل وقيل المذبذبين على هذا جرح قتل المذبذب شخصيا ولم يقتل القاتل  
 بالقيمة حتى قتل اخر يجب قيمته عنده وعندنا قيمة واحدة لكل وقدره باب الشيخ  
**كتاب الوصايا** اوص لرجل ثلث هذه الاعنات  
 اوص لثلاث ثلث الثلث فثلث الثلث ثلثها جمل بعضها مات الموصي ثم  
 اعطى ثلث ما بقى لأكمله هكذا ثلثها هذه الاعنات فله موصي ثلث الباقي  
 منها فعنده وعندنا كل الباقي وقدره باب الشيخ والثلث جماعة الفهم مريض  
 ولو نجاة وعق جرح في الشقة فالاول او لثامتها جرح الموت جاني و  
 اعتق والثلث لايصحبها فعنده ثلثها بما يدر به المريض وبين على ثلثهم اهل الاف  
 مرة باب الشيخ والله والاب ان يشتر مال الولد لنفسه بغير عين نفسه  
 اب اشترى مال ابنة العصب لنفسه من نفسه بثلث القيمة لاجل جرحه وعندنا يجوز بغير  
 عين من العون من مات عن ثلثه من الولد وعن الوفي رحمه بذا العدة  
 فاقطعها فادعى الثلث بستر وصية وولجده اقر مات وترك ثلث  
 اعطاه ما ناله بالارث ثلثه الاخير من الثلث بنين وثلثه الاخر  
 في خولهم القفا فادعى رجل اهل الميت قد اوص له بثلث ماله فصدقه واحلهم  
 معناه ياخذ منه ثلثه اخص ما في يده وعندنا ياخذ منه ثلث ما في يده لانه  
 اقر بالثلث شيئا فيكون في يده ثلث الثلث ولو كان له اثنان فصدقه  
 فان يكن للميت اثنان وحده من الميراث النصف لالثلث فقد احدها  
 فعنده ياخذ نصف ما في يده وعندنا ياخذ ثلث ما في يده والخرج في الخلف

باب الوصية  
 المختار في الوصية  
 المختار في الوصية  
 المختار في الوصية  
 المختار في الوصية

ان كان للميت اثنان والاول الوصية  
 نصف ما في يده لا يقر الميراث بثلثها  
 نصف ما في يده لا يقر الميراث بثلثها  
 نصف ما في يده لا يقر الميراث بثلثها  
 نصف ما في يده لا يقر الميراث بثلثها



وغدهما يجب وان وصرفا برباطين المكشورين كان لهما شريك عند اوستاوا اجبر  
 على اهل بيت من حج بنصف عنده لا وعند صاحب وفي الزمان المقدس يجب خدم  
 من التذوق وقت وقته فخران **وفي جوار المسجد الحرام** **اعلاجه** **لا امان** **مجاور**  
 المسجد الحرام بكر لان كثرة المشاهدة تقبل العزة عادة وقاية البسوة وعندهما الفضل  
 وعليه غير ذلك من اليوم الثلثة الثانية لا يجوز الحج بين صلوات الظهر والعصر وقت الظهر  
 بحرقات الاشرط الاحرام والاحرام الكاظم الاحرام الكاظم السلطان فيها عنده  
 لوجا الظهر وصد او حجة في وقت الظهر لا يجوز وقال لا يشترط الكاظم لاجلها ولا في حجة  
 منها ولكن بشرط احرام الحج في العصر وحدها والملازم في النظم الحج يعرف في حال الحج  
 بالمراد في الاحرام ليس بشرط بالاتفاق من الميسر والمحيط يحتاجه صحت الدعوة  
**وكيفية الحج** **قال الفضل** **من شققة** **بشرطها** **وتصل** **القران** **والتمتع** **والفراد**  
**القران** **هو** **الحج** **بين الحج** **والتمتع** **بان** **يجزم** **بهما** **او** **يجزم** **بالحج** **بعد** **احرام** **التمتع** **قبل** **اداء**  
**الاحرام** **من** **قول** **قد** **تشرع** **في** **الاشياء** **اذ** **اعلم** **بينها** **والتمتع** **هو** **التفرق** **بما** **السكين**  
**في** **مسقوا** **عن** **غير** **نظام** **باصلا** **لما** **ما** **حججا** **والاحرام** **الصحيح** **هو** **الزوال** **وطب**  
**الاصل** **من** **غير** **نظام** **صنعة** **الاحرام** **ويكون** **عزيم** **ميتا** **و** **ميتا** **ميتا** **و** **ميتا** **ميتا** **و** **ميتا** **ميتا**  
**الحج** **اولا** **لا** **يعتبر** **بعد** **القران** **من** **الحج** **او** **يؤدى** **كل** **شك** **سنة** **على** **حدة** **او** **يكون** **على** **اداء**  
**العزيم** **غير** **اشهر** **الحج** **عند** **الفضل** **الثلثة** **هو** **القران** **ثم** **يؤدى** **التمتع** **افضل** **من**  
**الافراد** **وعلى** **ما** **ينبغي** **من** **الحج** **عن** **بل** **حجفه** **رصد** **الافراد** **افضل** **من** **التمتع** **من** **الميسر**  
**وقت** **او** **في** **قصر** **ان** **يؤتى** **بها** **وتصل** **باليا** **في** **الاول** **على** **التذكير** **لان** **التأنيث** **ظهر**  
**في** **الصلة** **فقال** **الاشياء** **المتنعة** **في** **الافعال** **المتنعة** **وتنقل** **بالياء** **التأنيث**  
**معتمة** **اشهر** **الحج** **وقد** **جاء** **عن** **كوفه** **والبيت** **فقد** **منه** **المسئلة**  
**في** **ذلك** **العالم** **بعد** **التمتع** **عن** **غير** **البصر** **وهو** **مقتنع** **على** **ثلاثة** **اوجه**  
**في** **حج** **يكون** **متمتعا** **بالانفاق** **و** **يؤتى** **بها** **او** **يؤتى** **بها** **او** **يؤتى** **بها** **او** **يؤتى** **بها**  
**اختلاف** **افيه** **اما** **الاول** **كونه** **قديم** **بوجه** **في** **اشهر** **الحج** **وطاف** **لها** **وس** **وتجلى**  
**ومكث** **بمكان** **اخر** **في** **منها** **او** **يؤتى** **بها** **او** **يؤتى** **بها** **او** **يؤتى** **بها** **او** **يؤتى** **بها**  
**بالانفاق** **وعنده** **دم** **المسئلة** **والثاني** **في** **اعتزله** **اشهر** **الحج** **وفرغ** **منها** **ووصل** **ثم** **رجع**  
**الى** **وطنه** **بالكوفة** **ثم** **خرج** **ووج** **من** **عماده** **ذلك** **لا** **يكون** **متمتعا** **بالانفاق** **ولا** **على**

لا يجوز لهم الحج  
 لكان الحج في سبوتهم  
 في يوم الاربعاء

في يوم الاربعاء  
 في يوم الاربعاء

الاغنياء عن كون  
 واربعة كون فقير كون

دم المسئلة والثالث وهو مسئلة النظام اعترفت اشهر الحج ثم وضع العين بالانفاق  
 او الطائف مثلا واخرجها دارا ثم حج من عماده ذلك من يوم من عنده حنيفه وعندهما يكون  
 متمتعا من شرح الطي اول وهذا الخاف ذكر الطي وعن كعب بن الصديق ان يكون متمتعا  
 عند الكعبة وعنده الطي وك في ذكر الاختلاف وك من مشايخنا قال الصواب قول  
 الطي وك قال ابو نصر الصغار كثير ما خرجت الطي بوي فليجده غائبا وكثير ما جوبنا  
 ابوصاص فوجدنا غائبا من الغوا بدير الظهير ووجدنا حيا وجنا وكثيرا ان كان في نجد  
 البصرة دارا بان ينزل الاقامه كما حجت عن يوكا الاول لم ينال كرامة في عيش  
 يوجا حج من عماده ذلك لا يكون متمتعا بالانفاق من ميسر حوا هو زاوه  
**وعكسه** **فقد** **نكح** **التمتع** **فصل** **في** **الحج** **عند** **التمتع** **وهذه** **المسئلة** **بالاول**  
**على** **ثلاثة** **اوجه** **الاول** **اعترفت** **اشهر** **الحج** **ثم** **افسده** **عزيم** **ولم** **يجز** **من** **البعثات** **فما** **اعتق**  
**عزيم** **صحيحة** **ووج** **من** **عماده** **ذلك** **لا** **يكون** **متمتعا** **بالانفاق** **لان** **ما** **حج** **عن** **عزيم** **الان**  
**حوا** **واحد** **من** **اهل** **كوفه** **وليس** **له** **اكثر** **من** **سنة** **من** **عزيم** **الطوي** **والثاني** **في** **مرفق**  
**الفسادة** **فقال** **الى** **اهل** **الكوفة** **اعترفت** **اشهر** **الحج** **ووج** **من** **عماده** **ذلك** **يكون** **متمتعا**  
**بالانفاق** **والثالث** **وهو** **مسئلة** **النظم** **فرغ** **من** **العزيم** **الفساد** **فالي** **بصر** **والطائف**  
**واخرجها** **دارا** **اعترفت** **اشهر** **الحج** **ووج** **من** **عماده** **ذلك** **لا** **يكون** **متمتعا** **حنيفه** **خلاف**  
**لها** **ومدار** **المسئلة** **التي** **على** **حرف** **وهو** **ان** **الاسم** **الاول** **هل** **اشهر** **تعملا** **السفر** **وهل** **يؤتى**  
**السفر** **فمنه** **لخلاف** **لها** **من** **شرح** **الطوي** **وعكسه** **اي** **عكس** **الحكم** **المذكور**  
**فما** **حج** **شك** **الحج** **على** **اليام** **وخلص** **الحج** **في** **اول** **عزيم** **تأخير** **السكن** **عن** **الزمان** **في**  
**والزيت** **والنظر** **مما** **مفرق** **في** **الزيت** **والزيت** **والزيت** **والزيت** **والزيت** **والزيت** **والزيت** **والزيت**  
**ايام** **النحر** **وتأخير** **من** **الحج** **الى** **الزمان** **دون** **الكان** **رعاية** **لخلاف** **الباب** **فما** **حج**  
**صرفة** **واما** **ذلك** **تأخير** **لحق** **عن** **الزمان** **دون** **الكان** **رعاية** **لخلاف** **الباب** **فما** **حج**  
**ان** **الحق** **ينوبت** **بالزمان** **والكان** **عند** **بل** **حنيفه** **وعنده** **بل** **يؤتى** **بها** **لا** **يؤتى** **بها**  
**وعنده** **محمد** **ههنا** **ينوبت** **بالكان** **دون** **الزمان** **يؤتى** **بها** **بالسئلة** **الثانية** **اذا**  
**خلق** **مواضع** **الحج** **فمنه** **دم** **وقال** **عليه** **صدقة** **وكل** **صدقة** **في** **الاحرام** **غير** **مؤثرة** **في**  
**نصف** **صاع** **من** **بر** **الاحرام** **بمثل** **الصدقة** **والجواز** **وان** **خلق** **اللبط** **اول** **الوقت** **فمنه**  
**الدم** **بالانفاق** **قال** **الغيب** **ابو** **الغيب** **جعفر** **رأى** **الله** **ان** **كشف** **الغواض** **وقا** **ذلك** **من** **خروج**

في يوم الاربعاء  
 في يوم الاربعاء  
 في يوم الاربعاء

في يوم الاربعاء  
 في يوم الاربعاء  
 في يوم الاربعاء



قالوا فقلنا فخطا ويتحقق مع مقتضى ما يحسم المولى فحقوا عليه او من ثلث حال  
 في يد رجل فيه ماله ومولى ابي عنه وعند ابن يوسف محمد رحمه الله خلاف من قال  
 يا ابا جابر قال لا اوصى اليه رجل فقال لا في وجهه لا قبل او من لا يصل فلم  
 وبعد لا يقبل فمما يخطئ وليس شرطا فيه فافرض في رجل لا يقبل لم يرد صحت  
 الموصى فيها خيار ان شاء قبل وان شاء رد فان قال فله مائة اول حيوة لان وجهه  
 لا قبل ثم قال قبل فله ذلك عندنا ويكون وصيا الا ان يرفع الهمم الى ان يرد مائة فيخرج  
 القاضي عن الوصاية ثم يقول لا قبل في ذلك لان ما قبل بعد بطلان  
 الوصاية باطل القاضي وقال في رجل رث من غير ارض القاضي من الهبة واجامه قال  
 خان ولو ثبت ذلك اوصى رجل فثلث في حيوة لا قبل او من رجل ثلث  
 وبعد ما مات قبلت يخطئ وبما بنا بهذا لا يحكم حال قبوله ورده في حيوة  
 باطل في لورده في حيوة الموصى في قبل بعد مائة قبوله عندنا وعند بطل حقه بالرد  
 في حيوة فلا يبيع قبوله بعد مائة لورده المبيع في قبل من صاحب قاضية واحمد في على العام  
 والرسول افضل السلام في هذا الباب يوم الرواية في سنة الثلثة والحجرات  
**يا فتا وكالتا في وجع وما به قال وقلنا فله**  
 تسن في الاجار يستحق ما تنسبها لما روي في بابها السنة واجار الاستحقاق  
 انثنت بطل حال عندنا وعندنا ان حصل الانتا بحجر واحد يكتفي به ويكون مقيما  
 للسنة والاف السنة ثلثة اجار او حجر ثلثة احرف ونازك مس كذا في الخلف  
 والعون وجامع الافطس وهذا موافق للنظم لكن ذكره المبسوط البكر ان عند  
 التسا في الاستحقاق بثلاثة اجار او حجر ثلثة احرف فرض حتى لو ترك لم يحجر صلوة  
 وان حصلت التسعة بالواحدة وقاية الهبة لا يرد عندنا من الثلث و  
 قال الايضاح العبد لازم عندنا وقال في وجع الفطر الى بعد اياه العبد شرط  
 فعلى لفظ السنة يكون مما زاد الفرض والمجوز للمجان ثبوت بالسنة وهو كغير  
 الظاهر وقول لارووا في بابها ان حديث روي في باب الاجار الاستحقاق وهو  
 مودم عليه فليست بثلثة اجار السنة المخفضة والاستثناء عند  
 ويوجد الماء بكيف للم والاحرف يصفين ثلث فاعلم ان ياخذ الماء

في قوله فقلنا فخطا  
 في قوله ويتحقق مع مقتضى  
 في قوله ما يحسم المولى  
 في قوله فحقوا عليه  
 في قوله او من ثلث حال  
 في قوله في يد رجل  
 في قوله فيه ماله  
 في قوله ومولى ابي عنه  
 في قوله وعند ابن يوسف  
 في قوله محمد رحمه الله  
 في قوله خلاف من قال  
 في قوله يا ابا جابر  
 في قوله قال لا اوصى اليه  
 في قوله رجل فقال لا في  
 في قوله وجهه لا قبل  
 في قوله او من لا يصل  
 في قوله فلم وبعد  
 في قوله لا يقبل فمما  
 في قوله يخطئ وليس  
 في قوله شرطا فيه  
 في قوله فافرض في رجل  
 في قوله لا يقبل لم يرد  
 في قوله صحت الموصى  
 في قوله فيها خيار  
 في قوله ان شاء قبل  
 في قوله وان شاء رد  
 في قوله فان قال فله  
 في قوله مائة اول حيوة  
 في قوله لان وجهه لا  
 في قوله قبل ثم قال  
 في قوله قبل فله ذلك  
 في قوله عندنا ويكون  
 في قوله وصيا الا ان  
 في قوله يرفع الهمم  
 في قوله الى ان يرد  
 في قوله مائة فيخرج  
 في قوله القاضي عن  
 في قوله الوصاية  
 في قوله ثم يقول  
 في قوله لا قبل في ذلك  
 في قوله لان ما قبل  
 في قوله بعد بطلان  
 في قوله الوصاية  
 في قوله باطل القاضي  
 في قوله وقال في رجل  
 في قوله رث من غير ارض  
 في قوله القاضي من الهبة  
 في قوله واجامه قال خان  
 في قوله ولو ثبت ذلك  
 في قوله اوصى رجل  
 في قوله فثلث في حيوة  
 في قوله لا قبل او من  
 في قوله رجل ثلث وبعد  
 في قوله ما مات قبلت  
 في قوله يخطئ وبما بنا  
 في قوله بهذا لا يحكم  
 في قوله حال قبوله  
 في قوله ورده في حيوة  
 في قوله باطل في لورده  
 في قوله في حيوة الموصى  
 في قوله في قبل بعد مائة  
 في قوله قبوله عندنا  
 في قوله وعند بطل حقه  
 في قوله بالرد في حيوة  
 في قوله فلا يبيع قبوله  
 في قوله بعد مائة لورده  
 في قوله المبيع في قبل من  
 في قوله صاحب قاضية  
 في قوله واحمد في على  
 في قوله العام والرسول  
 في قوله افضل السلام  
 في قوله في هذا الباب  
 في قوله يوم الرواية  
 في قوله في سنة الثلثة  
 في قوله والحجرات

قال الله من بلغ  
 اكثرت اجله مني  
 العبد كذا بالثبوت  
 العبد بانك ب

بكف فمخفض بعض ثم بفعل ثانيا وثالثا لذكر اية المذهب وبفهم المصنف  
 وقال بعض اصحاب ياخذ غرة ويخص منها ثلث ثم غرة وسفقت ثلث والار  
 اشبه بكلام الشافعي لانه قال ياخذ غرة ثم وافقه قلت والنظم مصدق  
 عندنا المخفض ثم يستثنى وياخذ لكل واحد واحد جديدا ثلث مرات  
 وسنة غسلها للجنب واثنو الوضوء يغتسل ويركب المخفضة ولا ينشأ  
 سنة في الغسل عندنا وعندنا فرض وفي الوضوء سنة اجماعا المسئلة الثانية شرط  
 لصحة الوضوء والغسل عندنا وعندنا ليس بشرط بل هو سنة واذ لو رفع  
 الحدث او استباحة الصلوة يكون مقيما لفرض عندنا وللسنة عندنا قال  
 في المبسوط البكر صورة المسئلة سادس عن الوضوء ففرض الوضوء ويريد  
 تعليم السائل يجوز الصلوة بذلك الوضوء عندنا طافا لا وكذا الوضوء معتبرا او  
 مستظفا والنية عمل القلب على المنهجين فقرا في المذهب ويجب ان ينوي  
 بقلبه لان النية هو القصد فان قصد بقلبه ويلتزم بلسانه فهو اكد المسئلة  
 الثانية الترتيب شرط لصحة الوضوء عندنا وعندنا سنة قال في المبسوط البكر  
 صورة توضا فبدا برجليه قبل راعيه او يذرا عيه قبل وجهه فيجوز عندنا  
 خلاف لما لا يردا فغسل يده اليسرى قبل بجله اليمنى يجوز اجماعا وان يرا  
 بغسل اليدين من المرافق جاز ايضا اجماعا لكن خلاف السنة ولو اغتسل احد  
 في الماء ونوى رفع الحدث فيه وجمان اصدعا لا يجزيه لعدم الترتيب  
 والثاني يجوز وكان المحجب صار كعضو واحد في الوسيط المفروض في مسح  
 وفرض طمس مسح الرأس فقلنا او قل والسنة التثنية في كل محل الرأس  
 عندنا قدر ثلث اصابع من اصغرها في طاه الرواية وقد احسن في المجرد  
 بالبرم وعندنا في اقل ما ينطق عليه الاسم ولو على بعض شعر بين الرأس وقيل اكد ثلث  
 شعرات والمذهب انه لا يستدرك فطر جمع فطر المسئلة الثانية السنة في مسح  
 الرأس التثنية عندنا وعندنا الاستيعاب واوضحه في الاسرار فقال ان كان  
 عندنا بالاستيعاب مرة واحدة لما واحد مع الاذنين فان كرا فاقبالا

بان النبي او ان غسل الرجل اليه

قد علم ان مسح  
 قد علم ان مسح  
 قد علم ان مسح



واللباس باراً بغيره ما لا بأس به واذا لم يمسح بعد اذ كان في موضع لم يمسح ثلثه  
 كما أخذ كراهية ما جديراً والاذن بالمال الجدي مسح والقول باستباحة الاصبع  
 المستند عنه ان يأخذ بجمع الاذنين ما جديراً وعندنا يمسحهما بما اذا لم يمسح  
 الرأس قال في الفتاوى وادخل الاصبع المبلول في صمغ الاذن ادب لاسننه  
 ومسته الغرجين بالكف حدث وهكذا من النساء للبعث مس الفرج لا بأس  
 بوجوب نقض الطهارة عندنا سواء مس باطن كف او بظاهره وسواء مس في الهنك او  
 او خارج الصلوة ذكر ان كان او انش وعندنا مس الفرج بطن الكف من غير طاهر  
 من نفسه وغيره من الآدميين من صغير او كبير حتى وميت ذكر او انش بنقض الطهارة  
 لكن طهارة الماشي لا غير المراد بالغرجين القبلة والبرقان مس حلقه الدبر  
 ينقض في جميع قوليه وهو المشهور ومس فرجه البهيمة لا ينقض ومس الذكر المغطى  
 فيه وجهان والخلاف في باطن الكف اذ بظاهره لا ينقض اجماعاً من المبسوطين والكفاية  
 والمذهب اصحها ان لا ينقض في المسألة الثانية من امرأة ولم يزل لا ينقض الطهارة عندنا  
 بشبهة كانت او غير مشبهة وقال مالك ان مشبهة ينقض والا فلا وهو اصر  
 قول الشافعي وفي قوله للبعث اي للمعاينة اشارة اليه وقال في القول الثاني ينقض  
 في الوجهين وان مس صغير لا تشترى او عجوز لا تشترى او ذات رحم محرم فعليه  
 قولان وفي الشعر والظفر والعضو المباني لا ينقض عندنا وهو الصحيح ثم في تنقض  
 وضوء الملبوس قولان ومحل الخلاف ان لمس الرجل بشرة المرأة او المرأة بشرة  
 الرجل ولا طاهر بينهما وهو المراد بقوله لمس النساء يعني من الرجال النساء فيكون  
 اضافة المصدر الى المفعول ومس النساء الرجال فيكون اضافة المصدر الى الفاعل  
 اما من الرجل الرجل والمرأة المرأة لا ينقض اجماعاً من المبسوطين والبرهان والمذهب  
 والواصف وليس غير السبيلين وضوء ولا اذا اتفقت في الصلوة هو الصحيح  
 النجس من غير السبيلين لا ينقض عندنا كدم الفصد والجماعة والحق قلوا وعندنا لا ينقض  
 ينقض ان سال وعاء الفم المسألة الثانية الفتحة في صلوة ذات ركعتين  
 وسجود حدث عندنا خلافاً له وانما وضع في الصلوة المطلقة ليجزى صلوة  
 وسجدة التلاوة وضوء الصلوة من البين والمراد من قوله هو هو ابان

في موضع  
 في موضع  
 في موضع  
 في موضع

في موضع  
 في موضع  
 في موضع

اذن

اذ تهنئة الصبي لا ينقض اجماعاً ومس ما يكون مسموعاً لجان اذا صلى وهو ما يلي  
 مسر عال دون جان ليس يحدث اجماعاً لكن ينفس الصلوة واليسم وهو ما لا يحد  
 فيه لا ينفس الصلوة والوضوء اجماعاً من المغن وقتاوى العتاق النوم عند  
 وفي الشام قاعدة قولان ونافض في سائر الأركان حدث في سائر الأحوال  
 في الصلوة الا ان القعود في الصلوة فله فيه قولان وفي القعود خارج ليس يحدث  
 والمراد من الغاء في حالة الصلوة وفي قوله في سائر الأركان اي باقى الأركان اشارة  
 اليه وعندنا النوم في الصلوة ليس يحدث على ان هبته كان ونوم المتكئ خارج  
 الصلوة كذلك ونوم المضطجع والمتكئ حدث بالاجماع الا ان نومه يفتنه علمه من خضار  
 وغيره وظاهر في القدر الفرض فزى ليس لكل الوقت بالمتكئ صاحب القدر  
 يتوضا لكل فرض عندنا ويجوز التوافل بها وعندنا يتوضا لوقت كل صلوة ويصل  
 ماشياً من الفريض والتوافل ما دام الوقت باقياً المس طاهر عندنا من  
 ثم المتطهر طاهر بلا حرج والاعتسار واجب كيف حرج عندنا قلت هذا في  
 من الآدمي اما من سائر الحيوانات فذلك اوضح طاهر الا ان الكلب والحيز  
 او نجس كراهية من آدم او طاهر ما كوال اللحم جرحه غيره والمراد من الرجل اما  
 في المرأة فوجهان وانما وضع في المتن اذ في العلفة وجهان من البسطة والمجرب  
 المسألة الثانية حرج من المتن لا عن مشبهة بسقوط او حرج او حرج او حرج  
 انفسا عندنا وعندنا يوجب الوضوء لا الغسل ورواها على النجاسة بان صب  
 والماء لا ينقض الزورود على النجاسات من الضحوة على النجاسة لا ينقض  
 عندنا الا ان تغبر ولو وقعت فيه النجاسة يتنجس وعندنا يتنجس في الوجهين من  
 الايضاح والضوء بالغض نقض الهبوط بالغارسية بالاجزى سنوار برار  
 ويغسل الاناء سبعاً ان وقع في ذلك كلب حديث فذلك ولو الكلب  
 في ناء يطهر بالغسل ثلثاً عندنا وهذا لا يطهر بالاجسام غسلات يطرح التراب  
 في احدى يمين ايها كانت غير ان الافضل ان يجعل التراب في غير السابعة ليرد  
 عليه بظنفة والشرط ان يكرهه الماء حتى يصلح لواصله الى جميع اجزائه اذ  
 ذر التراب على المحل بعد الغسل لم يجز والغسله الثاثة لا يفيق مقام

الصلوة

في موضع  
 في موضع  
 في موضع







۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

فوجدت في وسط الغزالي انه ابيض اذا طرقت وقرب قبل غروب الشمس فابيض واكبر  
جب العصر وفاقا ولو بطن صاحب تكبيره فقولان ابيضها وهو مذهب حنيفة  
يلزم لان هذا القدر ينسج للالزام ولست اعتبر وقت الاداء والثاني انه لا يلزم  
لان هذا القدر ينسج للالزام ولست اعتبر وقت الاداء والثاني انه لا يلزم  
لخلاف هذا اللفظ الوسيط فاذا لانتا قضى على ما هو الاقرب من قوليه وهذا  
على الامام الاستاذ محمد الدين فصولي قلت وانما يتعرض لوجوب العصر والعشا  
لانها يلزمان اجما على ما هو الاقرب ثم في صلاة العصر والعشا كم يدرى من وقت  
العصر والعشا حتى يحس عليه الظهر والمغرب عنه قال في الجديد يلزمه الظهر بما يلزم  
العصر ويلزمه المغرب بما يلزمه العشا وقال في القديم فيه قولان اصحهما يجب  
بركعة وطهران والثاني يجب الظهر والعصر بمقدار خمس ركعات اربع للظهر وركعة  
للعصر ويجب المغرب مع العشا بارب ركعات ثلث المغرب وركعة للعشا لانه  
الوقت اعني اذ كان الصلوتين فاعتبر وقت يمين الفراغ من احديهما والوقوف  
في الاخرى وقت قول خامس انه يدرى كل الظهر والعصر بمقدار احدى الصلوتين ويكون  
الكل من المذهب وانهم البيهقي بخلافه **في ادراك جزاء من اول الوقت ثم**  
وحديثا بعد قضى قدرها فيه تقضي ليس بسقوط العشا طرا العذر بان كان  
عاقلا في وقت الوقت ثم جئنا او كانت طاهرة في صنت ينظر فان لم يدرى  
ما ينسج الفرض سقط الوجوب ولم يلزمه العشا وقال بعضهم حكم حكم آخر  
الوقت فيلزم في احدى الصلوتين بركعة وفي الثانية بتكبيره والمذهب هو الاول  
الفوق ان بالشروع في آخر الوقت يمكن انما بما بعد الوقت ومنها لا يمكن  
في زمان ابيض اما الصلوة التبعدها لا يلزمه وقال ابو يحيى البلخي انه يلزمه  
العصر باذراك وقت الظهر ويلزمه العشا باذراك وقت المغرب لا في الثانية  
والمذهب هو الاول لان وقت الاول وقت لثانية على التبعية ولهذا يجوز  
فضل الثانية حتى يقدم الاولى بخلاف وقت الثانية فانه وقت الاولى لا هي وجه  
التبع ولهذا يجوز فعلها قبل الاولى من المذهب وعندنا لا يجب عليها فرض ذلك الوقت  
وطهرها لتعسر ما لم تفعل ليس بوجه وطهرها ولا يجزئ ان تفعلها على تمام

اذا حاض المرأة بعد انقضاء الوقت قدر ما  
في فريضه استوفى عنها نكاحها ونكاح  
اذا حاضته في الوقت سقطت عنها فريضه  
وان لم يكن في ذلك



ولا يجوز للمريض لم يحث ذهاب نفيس في الوضوء أو طرف إذا زاد المريض في نفسه  
 نفسه أو طرفه أن يوضأ، يجوز التيمم أو لا وحده أو أن خاف زيادة مرض أو بطلان  
 كان يقول يجوز التيمم ثم رجع وقال لا يجوز وعندنا يجوز في كل من البسوط المذكورين  
 والخاءة رشحان في اليدين فيه وهذا أول القولين التيمم في قول القديم إلى  
 الرسخين وفي الجديد كقولنا إلى المرفعين والرسخ منهن الكف عند المفصل  
 والمجنب المجرى فكلناه أعلم بفصل عاصم من التيمم جنب يده جراحات أو  
 محدث ببعض أعضاء وضوء جراحات فعندنا أن كان عامداً بدهن جرح أو الأفلح  
 فانه تيمم ولا يستعمل الماء فيما كان صحيحاً وإن كان عامداً بدهن صحيح والأفلح جرحاً فانه يمسح  
 ويمسح على الجراحة إن كان لا يضر أو فوق خفة إن كان يضر ولا يمسح وقال الشافعي بفصل  
 ما كان صحيحاً تيمم بعد ذلك فعندنا لا يمسح بين الماء والتيمم في الحالين وعند مجيء ثم احتلف  
 الشيخ في حد الكثرة فمنهم من اعتبر الكثرة من عدة الأعضاء لا بكون العضو في نفسها فقال  
 إن كان أكثر أعضاء الوضوء من حيث العدد جرحاً جرحه التيمم وإن كان أكثر صحيحاً  
 فلا ياتيه أنه إذا كان بوجهه وبأسه وبغير جراحة إلا أن الرجل صحيح فانه تيمم سواء  
 كان أكثر من أعضاء الجرح جرحاً أو أقله ومنهم من اعتبر الكثرة في بعض العضو فقال  
 إن كان أكثر من كل عضو جرحاً كان كثيراً ويجزئه التيمم وعلى العكس لا فعل هذا إذا  
 كان بوجهه وبأسه وبغير جراحة والرجل صحيح إلا أن أكثر من كل عضو صحيح لا يجزئه  
 التيمم والمحدث القول الأول وإن كان النصف جرحاً والنصف صحيحاً قال بعضهم تيمم  
 ولا يستعمل الماء وقال بعضهم يغسل ما كان صحيحاً ويمسح على الباقي إذا كان المسح لا يضر  
 قال قاضيان لا يمسح العجم من الصحيح من البسوط البكر وقتنا وفيه من قال  
 وأن يغيب ما لبعض ظاهره فيلبيح بعد غسل ذلك رجل معه قليل لا يكفي  
 للوضوء يغسل بتدريكه ثم يمسح وعندنا يمسح فقط العاصم يسف لا يرضى  
 وليس للبائع الخبيث الفاجر ترخص برخص المسافر المسافر في كل آفة  
 والعاق وقاطع الطريق والباغي ومن عيّن مقصداً ولا غرض لم يترخص  
 عاقاً بالترخص نفسه وكذا طوف الصوفاء لم يكن غرض سوى رؤية البلاد وفي  
 جواز كل الميعة والمسح بوجهاً وليلة للعاصم وجهه والوجه الجوان فانه ليس جرحاً  
 فيترخص به إجماعاً واليه الاستئذان في قوله برخص المسافر وعندنا العاصم

في كل ما ذكرناه من الجرح  
 والعضو من غير الجرح  
 والعضو من غير الجرح  
 والعضو من غير الجرح

ولا يجوز للمريض أن لم يغسل وعنده لا يحل وقد مر باب زفره  
 لا يجوز يسوي التراب تيمم ولا يلبس استيعاب مسئلة التراب مرفوعة باب إلى توف  
 ما استعاب جميع أعضاء التيمم بالمسح عند شرط حتى لو ترك شيئاً أو قل لا يجوز  
 وعندنا ليس بشرط قلت هذه رواية الحسن بن علي بن حنيفة وإلى يوسف وزفره الله  
 ذكر في فتاوى العتاني لكن حيث شرط مسح الأكثر من كل عضو وفي ظاهر الرواية  
 الاستيعاب شرط ولو لم يمسح ما بين الكعبين والعينين ولم يجز الحائض العتيق  
 السوار لا يجوز وهو الصحيح من فتوى قاضيان وجامع وقاية المحيط قال الشافعي  
 الأعمد الحلو أبي نعيم بن محمد رواية الحسن بن علي بن حنيفة لا يجوز إذا الوضوء  
 ولا لغيره من وقت ولا يمسح طلب وفوت تيمم واحد عنده ولا أن يصل  
 ما شاء من الوضوء وله أن يمسح بين يديه ولذا وضوء في الرضين وعندنا يجوز والأصل  
 أنه عند طهارة ضرورية المسئلة الثانية لا يجوز التيمم قبل دخول وقت الصلوة عند  
 خلاف ذلك ومصدره أن ينوي استباحة الظهر قبل الزوال قال أبو تيمم في فتوى النصار  
 فلم يرد ما حذر الشافعي فادى الظهر ففقه قوله لا تيمم للظهور وقت ثم يذكر في فتاواه  
 جاز على الأصح من الوسيط المسئلة الثالثة لا يجوز لعدم الماء أن يمسح إلا بعد الطلب  
 عند قسوم وجود الماء حواله ولا يصح الطلب إلا بعد دخول وقت والطلب أن ينظر  
 कैसे وشمالاً وأما ضرورة غلوة وعندنا لا يجب الطلب وعند حنيفة عدم الماء  
 حواله تيمم من غير طلب إجماعاً من العون والمذهب والوسيط قلت المرامن  
 الفتوى في الظلم فوت الماء لا فوت الصلوة فتدبر في العهد أن التيمم شرطاً أصحها  
 الوقت وأثبت طلب الماء وإن ثبت عدم الماء فلو كان بغيره ماء ولكن خاف فوحش  
 لو شغل باستعماله وطلبه لا يجوز التيمم لكن يطلب ويتوضأ فإذا أصعب لا يجوز التيمم  
 عنه إذا طلب الماء فلم يجد تيمم في المصروف فوت العبد والجنازة لم تجز  
 ولا لذي الماء به إجازة لحوق فوت العبد والجنازة عنده وعندنا يجوز تيمم  
 على أنها لا يفتيان عندنا خلاف الجنازة بالكسر السرور وبالفتح الميت وقيل هما  
 لفتيان وعن الأصم لا يقال بالفتح من المرفوع مقيم وجد الماء فخلال الصلوة  
 ولا يؤهل بوجود الماء من بعد ما يشترط في الأداء مضى فيها وعندنا يتوضأ قبل

وقال الشافعي من كان أكثر من جرح واحد  
 فله أن يغسل ما كان صحيحاً  
 ويترك ما كان جرحاً

غسل



الاصحاح الثاني

المطهر في سفره في الاضحية سواء واختلف في انشاء السفر على المعصية اذ انشاء السفر  
عليها ثم غير القصد الى معصية فانه يترخص اجماعا لان الشرط انما يعتد عند  
ابتداء الاسباب من الوسيط توضا على الترتيب لكن لما غسل رجل اليمنى  
ولا يجوز مسح خيفه قبل غسل الظهر او ظهر يمينه ليس اصف عليه  
لا يمسح عليه اذا حدث عنده وعندنا يمسح المسئلة الثالثة وهي الظن المكتوس يمسح  
غسل رجله او لا وليس خيفه ثم غسل يمينه الاعضاء ثم احدث جاز لا المسح عندها  
صلافا لما على اشتراط الترتيب كذا في الشروع ورايت بخط الامام بهار الذين يجوز  
في صورته ان جنبنا غسل جميع بدنه الا احدث ثم احدث ثم غسل رجله ثم سائر اعضائه  
الوضوء فانه يجوز ان يصل بهذه الطهارة المكتوسة ولا يجوز له المسح المذكورة كتبت كذا  
خطه ولا عمل الجرموق في وقتها وعنه عندنا قليل الكشاف ليس الجرموق على التحسين  
لا يجوز المسح عليه ما عنده وعندنا يجوز اذا لم يمسح على التحسين فليس الجرموقين قاله  
خواهر زاده اجمعوا انه اذا لبس الجرموقين بعد ما احدث ومسح على التحسين انه  
لا يجوز المسح على الجرموقين وعلى هذا الخلاف اذا لبس التحسين على التحسين الجرموق  
معرب بر مؤلف قاله المذهب الجرموق اصف الذي يلبس فوق الخيف قال خواهر زاده  
هذا في جرموق من آدم اما من الكرياس لا يجوز المسح عليه الا ان يكون رتقا يصل  
البطلان لما لخصه السيد الثالثه قليل الحرقه واكثر من المسح عنده بعد ان  
يوشى من الرجل لان الحرقه سره في الباردة وان قل وعندنا المانع عقدر  
بثلاثة اصابع من اصغر اصابع الرجل من الميسوط الكبرى مستمسح اهل البيت  
وان يسافروا بعد المسح بدي لم تنزد المنة فاحفظوا وجههم وليلة ثم  
سافروا فغسلهم يوم وليلة وعندنا يوم ليلة ايام وليلاتها في الاذان ترجيع  
وقال بالترجيع والافراد ولا يكرى التنقيب للمنادي عنده وكيفية  
ان يذكر الشهادتين مع خفض الصوت مرتين ثم يتعوذ فذكر ما يرفع الصوت  
مرتين والصبح ان ليس بركن اذ لا يبلغ فيه وعندنا لا ترجيع فيه من الوسيط  
وغیر المسئلة الثانية الاقامة فرادى عنده وعندنا منتهى اما  
قد قامت الصلوة منتهى اجماعا من الميسوط الكبرى المسئلة الثالثة  
التنقيب في اذان الصبح مشرور على القول القديم وقال في الجديد اكره ذلك

اذ لا يبلغ

لا

٢٢٥

في الاذان من غير  
تدوير الاذان من غير  
تدوير الاذان من غير

لان ما محذور لم يحكمه قال اصحابه بسن ذكر قوله واحدا وعليه الفتوى لا بد  
عن لم يحذرون وان لم يبلغ الشافعي رحمه الله وعندنا فيه توقيف وهو ان يقول  
الحيلة الصلوة خير من النوم مرتين من المذهب والوسيط بلطفها اذن  
ولا يقيم غير من يؤذن والسبق في كل صلوة احسن فخاف فاقام غير  
لا يكره اجماعا وان لم يغيب فاقام غير غير رضاه يكره اجماعا وان رخصه الاول  
لم يكره عندنا صلافا لما من العون المسئلة الثانية تجديد الصلوات في احوال او او  
افضل عنده وحياز في فضيلة الاولوية ان يستغفر باسباب الصلوة كما دخل  
الوقت وقيل لا بد من تقديم الاسباب وقيل تتبادى فضيلة الاولوية الى الفرد  
ويستثنى عن فضيلة التجديد الحسنه والظن في العشاء قولان في قول يستحب  
التأخير في قول التجديد افضل وهو الاصح اما الظن في الابراد يستحب في شدة  
اكثر وحده ان يمكن الماسنون الى الجماعات من المسح في الظل وفي الجمعة قولان في  
المذهب والوسيط وعندنا التنوير بالفجر افضل وصد ان يصل في وقت لو ظهر  
له سرو الطهارة بعد الفراغ يكنه ان يتوضا وبعد الصلوة في الوقت من جامع  
قارض خان والابراد بالظن افضل في الصيف وتأخير العصر كل فضل افضل و  
تجديد المغرب بكل حال افضل وتأخير العشاء بلا ثالث التليل افضل  
وجوز التكوار للجماعة والوقت للغريب قد رأساه تكرار الجماعة يجوز عنده  
في كل مسجد باذانه واقامة وعندنا كل مسجد له امام معلوم ونوم معلوم  
لا يباع لهم ذلك بل يصلون وصدا بغير اذان واقامة فان كان صلا فيه غير  
اهد المسجد او كان مسجد الشوارع لا يكره اجماعا وان صلا فيه اهل او اكثر هم فليس  
بغير هم حق الاعادة وعنه في يوسف له ان وقف لله او اربعة من قاتم  
الجماعة في زاوية غير الموضع المحمود للامام فصلوا باذانه واقامة فلا باس به  
وهو حسن للاثر من الميسوط المسئلة الثانية وقت المغرب ممتد الى غيبوبة الشفق  
عندنا وعنده وقت بعد المغرب مقدار واحدة واقامة وثلاث ركعات  
متوسطات بكل الركعات ثم تحرق وقتها فيكون بعده قاصدا ظاهرا المذهب  
كذا في الكفاية وهو موافق لكتبنا كميسوط خواهر زاده وجامع قارض خان

الاولية



فان قالوا وسيط والمذهب قد رخصت كما كان ثلث ركعات ثم قال والباس بنينا له  
 الذي ولقيت بسكن بها سورة الجرح لا يجوز الجمع بين الصلوتين وقتا عندنا وعند  
 يطبق الجمع لأجل السفر بين الصلوتين وعند المظهر يجوز الجمع بين الظهر والعصر  
 وبين المغرب والعشاء بعد السفر والمطر وقتها ونقض به السفر المباعد  
 والسفر الشرعي أما السفر الذي لا يقصر فيه الصلوة لا يجوز الجمع في صح قوله ثم يجوز الجمع في وقت  
 الاول وكذا في وقت الثانية غير ان كان نازلا في وقت الاول فتقدم الثانية الى  
 وقت الاول وكذا في وقت الثانية افضل وفي المطر يجوز الجمع في وقت الاول قولاه  
 وفي وقت الثانية قولان قاله الام لا يجوز اذا اذخر ما ينقطع المطر في غير  
 عذر ويعتبر المطر عند دخول المطر حتى يظل الوقت ثم اعطى لا يجوز الجمع والمراوطة  
 ببل القباب والا لا يجوز والله ان بل في المطر والاحتياط اجمع للوجوه والجمع وظلمه  
 والمرضى لا يجوز اجماعا فلهذا خص السفر والمطر في هذه الجماعه اما المصنف في بيته او  
 من طريقه الى المسجد في كل فوج من المذهب والوسطى مما اذا المراهة ان  
 ولا فساد لصلوة الرجل بأمره حادثه في سحر واعتقل في صلوة مشتركة لا  
 يفسد صلوة الرجل عندنا وعندنا يفسدها ونقض بالمحاذاة ان يقوم المراهة بجذاه  
 الرجل من غير حال بينهما حتى لو كان بينهما استظوا لا يفسد صلوة ونقض بالمراهة ان  
 يكون بالغة الا صغيرا مشتهرا ونقض بالصلوة المطلقة المعهودة حتى في صلوة الجماعة  
 لا يفسد ونقض بالمشتركة ان يكونا شركيين تحريمه واداه تعرف في اجماع الكلبه  
 انما وضعت في الاصل اذ صلواتها لا يفسد اجماعا دعا في الصلوة بما يشبه كلام  
 والكتاب مسألة الصلوة من زينة الاختلال والزوجات اكثر كقول الله عز وجل  
 او اعطى واداه او كما ونحو لا يفسد صلوة عندنا وعندنا يفسد والفراق ما قيل  
 سواهم العباد فهو من كلام اكثر وما قيل فلا كقول الله اعطى فقلت  
 وعن هذا قاله الغياث سالت الاستاذ يقرب قاض خان لا عن قال في  
 صلوة وقتا عذاب القبر وعذاب القبر فقال يفسد صلوة بذكر الفقر اذا لا يستحيل  
 سؤال الاحسان عن الفقر من العباد بخلاف عذاب القبر حيث يستحيل سؤال  
 عن العباد وهذه مسئلة يجب حفظها دفعا لتكلفت جهال المعلمين فقلت

افضل وان كان  
 سابقا فخير الاول

اكثر سوراج كوه  
 الا ان كان في جميع متعة

والجار

والجار بالفساد يستقيم في المبوق حيث يقع ذلك في صلاته حال حاله  
 الذي قاله آخر صلوة فلا يفسد صلوة وذكر في شرح الطحاوي لكن يجوز به على  
 لا على وجه المسنون فلا يجرم كيف دارت الفتنة يقتصر على قوله ربنا آتانا في الدنيا  
 حسنة وفي الآخرة حسنة وقتا عذاب القبر وعذاب النار ولا يزيد عليه من ذكر  
 عذاب القبر والجرح والدين ونحوه. احاطة النص للبالغين يجوز عندنا اذا  
 وجابرا احاطة الصبيان للبالغين ودوى الاستبان كان يعقل وهو من  
 الصلوة من المذهب وعندنا لا يجوز اقلها وهذا في الوضوء اصاب النوازل فيكون  
 مشايخ بل دون مشايخنا وانما وضع احاطة للبالغين اذ لصبي مثله يجوز  
 من المحيطة التي توفد ركعة ويجوز ما يدرك ويدعو وهو في الجرح كذا الا بترعه  
 في قول ركعة وفي قول ثلث بعدة وتسليمه وفي قول ثلث بتسليمتين ومعه  
 وعندنا ثلث بتسليمتين وتسليمه المسئلة الثانية في العنوت في الوتر عندنا  
 قبل الركوع وعندنا بعدة ولكن ليس العنوت عندنا في التقف الخضر من رمضان  
 لا غير وهو المذهب من العنوت والتحق والمذهب المسئلة الثالثة العنوت في صلوة  
 الفجر مصنونة في جميع السنة ومحمد بعدد الراس من الركوع في الركعة الثانية بعد  
 ربنا لك الحمد بنماه من الكفاية وعندنا لا تقوت فيه صلواته في ظهره  
 وان نصلي التحري المجهدة مستندرا لئلا يحرم فليجود صلا بالتحري فظهر  
 انه استندرا القلة لا يجوز عندنا يجوز وفي غيره من اجواب يجوز اجماعا  
 والقروض لا يكره عند المظهر والالزاق والعقوب فاسع الاوقات المهيئة  
 ثلثة عند طلوع الشمس وعند استوائها وعند الغروب وحده الا في وادنا ثلث  
 ان لا تحار الاعين في عين الشمس هو الصحيح وعلاوة الاستواء ان يمتنع الظل  
 عن القصر فلم ياخذ في الطول ثم قال في الزمان ادا النوافل فاما الفرائض فلا يكره  
 بادائها في هذه الاوقات فيجوز عندنا والايم فقط ادا واداء الواجبات في  
 قضائها والنوافل التي لها سبب شرعا كوعى الطواف وتحية المسجد فكذا  
 اما النفل المبتدأ الذي لا سبب له شرعا فيكون بلا خلاف وعندنا لا يجوز قضائه  
 الفرائض والواجبات فيها اما النوافل وسجود اللذان الذي وجب فيها

وعندنا لا يجوز في الصبي  
 لا يجوز في الصبي  
 واصلق الى الغيب فيصحت



وإذا العصر فخرج من الكراهة من المبسوطين والمحيط والهداية النقل لا يكره في هذه  
 المكان في البيت الحرام جائز فيها وأما في الجواز حازر الاوقات الثلثة بكنة عند  
 عندنا يكره وأراد بالبيت الحرام مكة بطريق اطلاق اسم المبني على الكل كل من كل  
 والنقل بعد الحجر والعصر إذا كان لذلك سبب فهو كذا كسنة الفجر وكسنة الطواف  
 والخيم لا يكره بعد أداء الحجر والعصر وإنما يكره ابتداء النوافل وعندنا يكره الترتيب  
 وترك الترتيب في النوافل يجوز والإجماع غير ثابت بين الغاية والوقية  
 عندنا مستحب وعندنا مستحب وقال في المحيط عندنا سنة كلامنا من النوافل  
 وما القليل من كلام الناس بل يجب قطع صلوة النافل والمكان ان قل لا تغفل  
 الصلوة عندنا وعندنا يفسد وأما موضع القليل لأن الكثرة فيسبب إجماعا وفي الناس إذا  
 تغرد نفس قل أو كثر إجماعا من المبسوط البكري والفرق بين القليل والكثير يعرف

بالعرف والعادة قاله الكفاية والافتاء يسو كالتكبير ويكفل القليل للتغيير في وعلم  
 مرة باب يعقود قول ويكفل معناه الشرع ورد بالتكبير وهو موقوف على حاله في  
 فوجب تقرب ولا يجوز تغيير وفي القول بالنعبة تغيير في استقام وجوبه في قوله  
 في جامع البرزوي وأنه من الصلوة عندنا وسنة في وجبت وهي تكبير التكبير  
 الأول من الصلوة معناه ركعة وعندنا يهبطها واختلاف يظهر في بناء النفل  
 السنة هل تكبير الفرض عندنا يجوز خلافه وبناء العصر على تحريك الفرض عندنا يجوز  
 خلافه من الفرض وقتا وفي قاضيان المسئلة الثانية وصحة وجهي إلى آخره عندنا  
 عندنا تكبير عندنا في بعد الشاء وقصره في باب من العون في قوله في النعبة  
 والحمد لكل قيام يقرأ فوض وكلم الله بهم أيداء في كل ركعة فرض عندنا  
 على الامام والمأموم الآخرة ركعة المبسوq وعندنا واجب في الأوليين سنة  
 في الآخرين من المحيط والمبسوط وإنما قاله كل قيام لعدم العلم في القراءة عندنا فرض  
 في الركعات كلها المسئلة الثانية ويجوز بالنسبة في صلوة الجهر وعندنا بخلاف  
 بها في الجهر وهكذا النافل في الجهر وموضع الكف في فيه الجهر  
 بالناس حين عندنا في صلوة الجهر هذا الامام وهل يجزئ المأموم فيه قولان  
 في العدة وعندنا بخلاف المسئلة الثانية ويضع يديه تحت الشاة عندنا

التكبير

في جامع البرزوي  
 في المسئلة الثانية  
 في قوله في النعبة

وعلى الصدر عندنا وسنة رفع اليدين أذكر كونه وعندنا في الرأس منه أذكر كونه  
 السنة عندنا ان يرفع يديه عند الركوع وعندنا في الرأس منه وعندنا لا يرفع  
 ويلتزم من جلسته لا يترك وسنة في النعوة التورك إذا اراد ان يقوم  
 الثانية والرابعة مجلس خفيفة ثم يقوم وعندنا يكره ذلك بل يقوم على  
 صدره وقصده وهو أحد قوله قال بعضهم بعمل الضعيف بالاول والثاني بالثاني  
 من المذهب النهوض القيام المسئلة الثانية السنة عندنا في النعوة الأخيرة  
 التورك وهو ان يخرج رجله إلى اليمن ويقضي البتية إلى الارض وفي النعوة  
 الأولى يفرش رجله اليسرى ويقعد عليها ويقبض اليمنى نصبا وعندنا السنة  
 في النعوتين هذا وعندنا في السنة التورك في النعوتين كما احتزناه في النساء و  
 المراء من النعوتين في النظم النعوة الأخيرة إذا خلافت في الأولى وغير بعض النظم  
 لأجله وكتب في النعوتين الآخر التورك وكذا رأيت بخط أئمة الكرد في رحله  
 ولا ترم تشهد النعوتين والاول بالافراد والتوحيد تشهد في النعوتين الأخيرة  
 فرض عندنا وعندنا واجب حتى لو ترك قراءة التشهد يجوز صلوة عندنا ولا يجوز  
 عندنا أما في النعوة الأولى ليس بفرض إجماعا من المبسوط البكري المسئلة الثانية  
 تشهد عندنا التحيات المباركات الصلوات الطيبات بسلام عليك أيها  
 النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين استهذان لا الله  
 الا الله واستهذان محمد عبدا ورسوله وهذا تشهد ابن عباس رضي الله عنهما كذا  
 ذكر في عامة الشروع وغالب كتبهم بغيره وأوهذا يخالف لفظ لكن ذكر في العون  
 تشهد بواو واحدة وذلك التحيات والصلوات الطيبات الزاكنات الناعمة  
 المباركات لله الى آخره وهكذا ذكر النظم في محضله وقال هذا تشهد ابن عباس  
 وهذا موافق للنظم فارفعوا الشبهة كمن المشهور ان هذا تشهد ابن عباس  
 الاسعوري فقال في المبسوط ان اعرابيا دخل على أبي حنيفة فقال بواو ام  
 بواو ين فقال بواو ين فقال لا يرك الله فيك كما يرك في لا ولا ثم وفي تخيير اصحاب  
 فسألوا عن ذلك فقال انه سأل النبي عن الشهود بواو ين كشهد ابن مسعود ام  
 بواو كشهد ابن عباس فقال بواو ين قال برك الله فيك كما يرك في لا ولا

والشهادة بالافراد عندنا



في صلاة نيتية لا شرقية ولا غربية من المبسوط في الجواز ان الشا اختيار تشهد او لا  
 يكون عنده مروان ابن عباس في قول لم وجرت بعد صلح ما وافقنا ويلي وهو  
 ما ذكره سيد الاحكام ناصر الدين في القانون في الفقه قال الشا في يقول بسم الله  
 الحيات النجات الزاكيات المباركات والصلوات الطيبات الى اخره رواه ابو  
 الاشعري عن رسول الله عليه والصلوات فيه للزائم وهكذا التحليل في السلام  
 الصلوات في الاخير فرض عند من لا يتركه بجملة صلوة وعندنا سنة من المبسوط  
 المبارك المسألة الثانية اصابة لفظ السلام فرض عندنا سنة او واجب  
 قوله في الشهد الاخير اذ في الاخير من عندنا ان يقول اللهم صل على محمد و  
 عندنا لا يسن علي ما قالوا ومن قبل السلام يسجد ولو على الكور يسجد لنفسه  
 سجود السجود في الزيادة والنقصان قبل السلام عندنا وعندنا بعد السلام ولو سجدا  
 بجوده وهو الاصح وقيل لا يجزئ من المحيط المسألة الثانية يسجد على كور عمامته  
 جاز عندنا خلافا له واخلاقا اذا وجد حجم الارض اما بدونه فلا يجوز اجماعا من المختلف  
 وتفسيره وجدان الحجم ما قالوا انه لو بالغ لا يستغل اسم اليه من ذلك ذكره في النجاشي  
 وكور العمامة دورها يقال هذه العمامة مشرفة كوارض قولهم كان العمامة وكورها  
 اذ رها على راسه من المغرب والركبان والبدلاء ان تقع على النجاشات فاصلا  
 وضع الركبتين والبدن على النجاسة في السجدة تقسر صلوة عندنا وعندنا لا تقسر  
 وعند بعض مشايخنا قولنا كقول المحدث كالمفرد عند من لا يظن بعد الزاغ  
 والمحدث مفرد فلو ظهر من ام غير ظاهر فلا ضرر ان الامام لم يكن على طرلا  
 بعيد المحدث الصلوة عندنا وعندنا تعلق صلوة بصلوة صحته ونسبها  
 فيعيد المحدث صلوة عندنا واختلف مشايخنا في صحة من الاسرار وعمل هذا  
 والاختيار بالاحكام الموقفي بخلاف الفقهاء المأموهم اختيار الامام بالمؤمن جاز  
 عندنا وعندنا لا يجوز ولم تثبت قراءة الاحكام عنه ولا التسمية للقيام وعلى  
 هذا ينوب قراءة الاحكام عن قراءة المحدث عندنا خلافا له وكذلك يسقط فورد  
 سمع الله من محمد عنه يقول الامام وعندنا لا يصف بل يحج بين التسمية والتجديد  
 ومن يصلي الظهر خلف من شرع في النفل او في العصر جاز ما صنع

في صلاة نيتية لا شرقية ولا غربية من المبسوط في الجواز ان الشا اختيار تشهد او لا يكون عنده مروان ابن عباس في قول لم وجرت بعد صلح ما وافقنا ويلي وهو ما ذكره سيد الاحكام ناصر الدين في القانون في الفقه قال الشا في يقول بسم الله الحيات النجات الزاكيات المباركات والصلوات الطيبات الى اخره رواه ابو الاشعري عن رسول الله عليه والصلوات فيه للزائم وهكذا التحليل في السلام

في صلاة نيتية لا شرقية ولا غربية من المبسوط في الجواز ان الشا اختيار تشهد او لا يكون عنده مروان ابن عباس في قول لم وجرت بعد صلح ما وافقنا ويلي وهو ما ذكره سيد الاحكام ناصر الدين في القانون في الفقه قال الشا في يقول بسم الله الحيات النجات الزاكيات المباركات والصلوات الطيبات الى اخره رواه ابو الاشعري عن رسول الله عليه والصلوات فيه للزائم وهكذا التحليل في السلام

فعل هذا اختيارا المفترض في المشغل او بفرض فرض آخر لا يجوز اختيارا خلافا له  
 وان يصلي ركعة اخرى ثم تلاها ركعة اخرى ركعة بغير قراءة ثم تعلم سورة وقراءتها  
 فيما بين من صلوة جاز عندنا وعندنا يستعمل ولو كان الامام معتديا بقراءة فتعلم  
 سورة في وسط الصلوة لا يفسد صلوة عند الامام الفضل فيفسد عند احدى وعامة  
 المشايخ حيث يقول حاله من المبسوط الكبير قلت قوله ثم تلاها ركعة الاولى  
 اذ التلاوة من المحدث لا ساقى على مذهبنا صحته بل هو او كما في اوصاف طهرت في الوتر  
 وعن بعض ائمة وقت الفرض اهلا فلا فرض عليه يقتضي الوقت لا يلزم فرض الوقت  
 عنده وعندنا يلزم جهلت لا خلاف انه لو بين من الوقت ما يسر ركعة يلزمهم ولو بين  
 ما يسر تكبيره فكذلك على اقله وقوله في المرة لا يلزمهم فتعين الخلاف في هذه الصلاة  
 على احدولي وقدينا فمعنا في هذا الباب على وجه يفيد هذه الشهادة القديمة من  
 السليمة وما كان كسفت قليل العون عن الجواز في هذا السطر انكشاف دليل العون  
 يمنع من الجواز عندنا وعندنا اقل من الرابع لا يمنع ثم السورة من العون عندنا ولا  
 وليس المحاركة الصلوة قاعدا بل قائما ودائما وساجدا العاري اذ لم يحرم يوازي  
 عورته يصلي عندنا فاعدا ان شاء وان شاء يصلي بالاركان وعندنا يصلي بالاركان لا غير  
 واليوم والكيلة اذ في سفر وادعى رقاصة في الحضر اقل من السفر يوم وليلة في قول  
 وثمانية واربعون ميلا ومن ستة عشر فرسخا في قول وستة واربعون ميلا ومن خمسة  
 عشر فرسخا وثلاث فرسخ في قول وعندنا ثلثة ايام وليلاتها الايام للشر والليل للآخرة  
 لكن قدر السير من طلوع الفجر الى غروب الشمس من جامع فاض خان والمجوبة قال الشا في  
 استحب ان لا يقصره اقل من ثلثة ايام ليحي من الجواز من المذهب واقصد الاقوى  
 عنده اربعة ايام وعندنا خمسة عشر والفقهاء في العلم افضل وتارك الصلوة عندنا فيقتل  
 التقصر الرباعيات يجوز والامام افضل كذا ان كتبنا وقاية الوسيط والمذهب في  
 القصر والامام قولان قال الصيدلاني القصر افضل وان لم جاز عندنا يقصر فهو في حجة  
 كالفجوة حق المعتم المسألة الثانية من وجبت عليه الصلوة واختم من فعلها جاحدا  
 لوجوبها لولا فوجبه بقتله بالردة وان تركها مقتضا لوجوبها عليه القتل وقال  
 المزني يقرب ولا يقتل ولا يكره ترك الصلوة كما هو مذهبنا صحة اعتقاده وقيل يكره

في صلاة نيتية لا شرقية ولا غربية من المبسوط في الجواز ان الشا اختيار تشهد او لا يكون عنده مروان ابن عباس في قول لم وجرت بعد صلح ما وافقنا ويلي وهو ما ذكره سيد الاحكام ناصر الدين في القانون في الفقه قال الشا في يقول بسم الله الحيات النجات الزاكيات المباركات والصلوات الطيبات الى اخره رواه ابو الاشعري عن رسول الله عليه والصلوات فيه للزائم وهكذا التحليل في السلام



واللهيب والاول والخبر يتاوى ثم متى يقتل قبل ترك الصلوة الرابعة اذا ضاق وقته  
 فيقال ان صليته والاقل كما نفع تركها بعذر وقيل بترك الصلوة الثانية كما مر فان  
 تاب والاقتل من المذهب قال في الوسط ثم الصحيح ان يترك الصلوة واحدة اذا تركها عمدا  
 واخرها من وقت الفزوة فلا يقتل بصلوة الظهر الا اذا غربت الشمس فقتل بالسيف فيصل  
 عليه كما يصل على المسلمين وقيل لا يصل وهو معتد وعنده لا يقتل اصلا الاعمال المستوعبة  
 والوقت يستوفى عند الاغواء فليس في صلوة قضاء الوقت الصلوة بسقطها عنده  
 وعنده لا يسقطها في اقل من يوم وليلة والشغل للمأونة لا يمنع وسنة السجدة فيها يتكلى  
 النقل عند البطلان والتمتع مثنى ومثنى في باب الشيخ رحمه الله المسئلة الثانية سجود  
 التلاوة سنة عنده وعنده واجب **الفصل في الاعمال التي لا يتركها المصلي الا في وجوبها**  
**والمن يقوم ركبا لما لا يتركها وهو على الاثر جوازها** فاعقلا بالاجماع اجازة عنده لانها  
 سنة وعنده لا يجوز لانها واجبة وليس في سورة صادة سجدة والجمعة سنة ثمان عنده  
 ليس في سورة ص سجدة تلاق عنده بل في سجدة الشكر وعنده في سجدة التلاوة ثم  
 في سورة الحج سجدة ثمان عنده واحدة عند قوله لا يستأمنون لا عند قوله ان كنتم  
 اياه تعبدون للاحتياط لحوان تاخير اكم هندسيه وعدم جواز التقديم عليهم  
 المبسوط فيكون مبلغ سجدة القرآن اربعة عشر اجزاء كل اختلاف في الموضع من العون  
 ثم لها التحليل والتحريم وذاتك التكبير والتسليم ثم كيف يسجد التلاوة قال  
 الشافعي يقوم ويكبر ويسجد ان يرفع يديه ثم يكبر اخرى لانه لا يرفع اليد ويجزئ ساجدة ثم يرفع  
 داسه ويقرأ ويصل يسلم فيه قوله وهو يشهد بان الله والحمد لله ان لا يشهد من المذهب  
 وعنده يسجد سجدة واحدة مرة زيادة لكن استحسنوا ان يقوم ويسجد ويكبر عند لا تحط  
 والرفع وقال في صليته موميا فليصطحب في سجدة يستغفر بصلته المربعين  
 مستغفرا على قضاة ورجلاه في القبلة وعنده على شقة الحق والحق في الاول  
 لاني اجاز من المبسوط البكر والمراد يستأجر للاذنة ونحوه جائز لا يلاذلان الاجاز  
 للاذان والافادة ونحوه في غيرها يجوز عنده وعنده في الفتوى في تعليم القرآن  
 على الجواز وجوب المسح على الجبهة في الاجرة والحنونة المعروفة المعروفة من التمتع وغيره  
 وليس في سجدة الجهر ولا ذوا الامر لكن اجوز ذلك **والكل حلال مغموم وقد**  
**في شهود الحاضرين في بلد**

هذا هو المذهب  
 في سجدة التلاوة  
 في سجدة الشكر  
 في سجدة الهمزة

المصر والسلاطون شرطا للجمعة عندنا خلافا لظاهر المذهب في المهران يكون  
 فيه جماعات الناس واسواق النخارات وسلطان اوقاص يقيم اورده وينفذ الاحكام  
 ويكون فيه مفتى وقيل ان لا يسهم اكر مساجدهم لواجبوا فيه قاله الاطام السرخسي  
 قال في الجامع الحسام هذا الحسن والجمعة شرطا لاجماعنا عنده اقلها اربعون رجلا كلهم  
 احرار مقيمون ومذهبا اقل الحجة وذكرهم الاحكام في قولنا وسواه في قول الشيخ رحمه الله  
 ولا يجزئ في مصر واحدة موضع عنده وفي مصر في باب التلانة وبالله العون والتوفيق  
 وحاجب ردة السلام في الخطبة **وسنة الجمعة في كتابي** في باب التلانة وبالله العون والتوفيق  
 سلم في الخطبة يوم الجمعة وعنده لا يرد في الحال وكذا بعد الفرائض عندنا خلافا لمحمد بن  
 ثم سنة الجمعة يرد في حال الخطبة عنده وعنده لا يرد في كفاية يصل فيها اجماعا من  
 المبسوط البكر وقتا وهي العتبات والفصل بين الخطبتين فرض مجلسية ولا يجوز الفرض  
 الفصل بين الخطبتين في الجمعة فرض بغير ما يمكن في موضع جلوسه ويستقر كل عضو  
 منه في موضعه ثم يقوم من غير لبس سنة عنده وعنده فرض من المخطوط والعون  
**لوضع الوقت وفيما سجد لم يسقط الا في اربع** صبح وقت الجمعة والاعمال فيها  
 انها اربعاع عنده ولفظ الخفة والمذهب ينها ظهر او عندها يستأنف الظهر قال في  
 المبسوط البكر وحاصل الخلاف ان الجمعة ظهر مقصور عنده بمنزلة ظهر المسافر فلا يرم  
 بني الظهر على تحريم الجمعة وعنده هو صلوة اخرى فيستأنف فيفسل الميت  
**وفسّل الميت في ثيابه** **ومصنوعه او استشفوا في ثيابه** في ثيابه عنده  
 قال في الوسط لا يترع قبضه بل يفسل فيه فان مستحاجة الى من يديه فيرفع  
 الفاسل العين ويدخل يديه فيه وان نزع القميص كل من عورته وعنده لا يجوز  
 كل من جاز على عورته خرقه ثم لا يفضض الميت ولا يستنشق عنده خلافا لاقوله  
 في باب الفسّل **وسرجه الخبيث وشعره وقفره واشدا به وطهره** **شعر**  
 الميت مشط واسم وسحب ذلك ويقتصر شارب ويقلم اطرافه ويزال شعر الذري  
 حته الا زلة عنده بغير سبب خلق شعر الا بطر والعاثة اما خلق الرأس كان غير بن  
 بخله في خبوتة سبب والا فلا وعنده لا يفعل في من ذكره ولا يسحب سرا كان  
 شعر العانة او الابط او الرأس من المبسوط البكر حمد الله واسم اعلم بالصواب

شعر



والله اعلم  
بما فيه

الحاج يجعله ان اراد به صحت الحق دون ما بين الكاهن صاع قافضان والوالد الطير  
الحج فالحاج والحادثة حرمته والحججه والحج بالكر قارورة والحج من العنق بالحق صاع  
الحججه من المغرب والاعظم الحج من بين الميم واليمين هو الصحيح والمستألفه اذ هن  
واسه بنيت قبل ان يحلق او يقصر فيعمل على الكفاف ويؤكد ان مباركة عنده مثل  
قولها اذ لم يكن مطبوعا فان كان زينا فربطه ويوصل فيه الطيب بغير الدم في كل يوم  
من جامع قافضان وفي فوايد الطير هذه الكفاف في البيت التحبب اما الطيب منه  
كالنبيذ يستعمل في الاضيق ولواظب ولواظب بسن او شمع او لينة لا تحسن عليه  
بالاضيق من شرع الطير وهذا الخلفه في اذ الاستسكان منه اما اذا استعمل عليه  
الصدقة بالاجماع واكثر يعرف من الطيب ان استسكانه كشيء كثير والافضل  
من الفوايد والمستألفه من البيت عبد الله او الحسينا لطيف في هذا الخلفه في قبل  
الاختلاف في خطي العراق لانه راي طيريه من شرع الطير وكذا اكل الزعفران  
**واكل طير كذا في دم** وفي الليل قد نزل في اشد وصد او طير او فوله  
دم وفي الليل صدقة في حركه يوسف ويحمد الله على ما اكل من شرع اسفرك  
واكثر في الليل في كفايه او كثر وان حصل الزعفران في الطعام وطبخ فاكله لا يضر عليه  
من الحيات **وجانبه في رجل الكرم** وفي الزوال **الثالث الايام** انفق العلماء  
ان وقت اليوم الخويلد ايام بعد احواله في اليوم الاول في حين طلوع  
الشمس في طلوع الخويلد يوم الثاني في المسحوق بعد طلوع الشمس وبعد الزوال في يوم  
اكرامه ولا شيء عليه ووقته في اليوم الثاني والثالث ما بعد الزوال الى آخر الليل  
وقبل الزوال لا يجوز ووقته في اليوم الرابع بعد الزوال ويجوز قبل الزوال عند حنيفة  
وقال لا يجوز ويروى في الاظم ثالث الايام في ايام وكما ما مستقيم فانك لست  
من ايام القسوق والذليل من يوم الخويلد **وجانبه في دم** **والاخص في قبل** **والاخص في**  
في دم الاحصاء قبل يوم الخويلد عند حنيفة حاله فاما وانما وقع في دم الاحصاء  
حاصل انهم المتعة والزوال موقوف بسوم الخويلد بالاضيق قبل الحج صيد او  
**ونعيم الخويلد ايضا اكل** **من بعد اذ كان في اكل** **او في اكل** **او في اكل**  
فيتمه ما اكل عنده وعند حنيفة شتا وعلمه القوية والاستغفار لله وانما قافض  
بعدها اذ لو اكله قبل الاضيق دخل ضمان ما اكله ضمان اجزاء بالاجماع وقبل

البرق العرف  
صحة

في ليلة الجمعة

في يوم الجمعة  
في يوم الجمعة  
في يوم الجمعة

في يوم الجمعة

في يوم الجمعة  
في يوم الجمعة

والله اعلم  
بما فيه

والله اعلم  
بما فيه

والله اعلم  
بما فيه

هو اقلان ايضا في الكرك ولو اكله حرم او اوجب الاثنية والاستغفار بالاجماع  
**ونكر الاستسكان في الفيل** **ومنع المصنوع في النجاس** الاستسكان وكرو عنده  
**وقد نزلت في النجس في الكرك** **وتجوز ان فريته الا قبل** حنيفة وعند ما يجمع  
وليس بسنة وكما هو وعذالك في سنة والاستسكان هو الاثنية بالجمع والجمع  
فصفتان في شئ منها بان يطبخ في اسفل السنام من الجباب الخيل ولا يضر  
هو الاسير قال ليس هو السنام من صور الما يترك ربه الله يحل ان انا حنيفة  
الكر كذا في اسفل اصل ناه وهو المبالغة في النجس على وجه ان منه السراية اما ما جاوز  
الحد كان يغسل في عذرا رسول الله في حنيفة من الهذلية وطبخ قافضان الهذلية ما يترك  
لا لحم وجه هدايا وموضع الخراف من البلاد الغنى والبرق لا يضره ولا يعلم  
بان ما يغسل بالهدايا ثلثة اشياء تنكيد وتجليل واستسكان فلهذا خصه من غير ما لم  
يعجز عن اكل عذره والابل والبق يتكدر اجماعا والمكبل سنة والتجليل حسن  
والكفاف في الاستسكان فلهذا خصه من شرع الطير وكذا المسئلة ان نية العيب الخيش  
في الهدايا والغبا يجمع اجزاء بالاجماع وهو كذا في اللذان والالوية وغير ذلك في قدر  
عن حنيفة اربع روايات اربع الزعفران على الثلث الذي اكل النصف وهو قولها وفي  
النصف عنها روايات فافترقوا في قافضان الصحيح الثلث وعادونه قليل وما  
زاد عليه كثير وعلمه القوية **والصيد مما بلغت فمته** **ما لا يصح له** **يجوز حنيفة**  
فصل الحرم صيد او صيد فمته وبلغت فمته جزء او نحوها فاشتره وبيعها جاز  
بالاجماع وان بلغت فمته حملا او علقا لا يجوز ذبحه عنه لانه صغير فلم يحرك  
لاضحية وقال لا يجوز **وفي عيد الحرم صيد طوله** **في حنيفة** **مقرون** **بذبح** **او في** **او في**  
وفي ذبيحة اضر يا ساد بالاجماع فلا يرسل عن حنيفة وقال لا يضحية وقوله  
ان ملكوك وقديده ليدل على ان موضع اكلان الصيد المأخوذ قبل الحرام يكون  
مملوكا لانه لو اذن في الاحرام لا يصح من سلبه الا ما لا يملكه من الميسر  
**وان يك المأخوذ في قرن** **فانه حلال** **او في قرن** **او في قرن**  
وجب عليه رد النقة الاكر عليه عنه وقال لا يجوز والحجيب رد النقة وانما وقع  
في القرن لانه لا يمتنع بغيره بالاضيق لانه عمل النفس في سفره واداء العروة المبركة

الثالث

٢٤



**وَجَاءَ الزَّوْجُ عَسَلًا وَجَدَ بَعْدَ الْوَفَاةِ وَالنُّطْقِ وَصَلَّاهُ لَيْسَ الزَّوْجُ أَنْ**  
 يَفْصِلَ زَوْجَةً بَعْدَ مَوْتِهَا عِنْدَ خِلَافِهِ وَنَامَا وَفِي مَوْتِهَا إِذْ عَكَسَتْ حُجُورَ اجْمَاعَا  
 كُنَّ عِنْدَنَا فِي الْعِدَّةِ وَعِنْدَهُ وَجَدَهَا بَانَ وَلَدَتْ مِنْ سَاعَتِهَا مِنْ سَحَابَةِ السُّبُوطِ  
**الْبَكْرَى لَوَاقِحَتْ فِي الْمَسْجِدِ الْبَكْرَى لَكِنِّي يَصْلُوا فِيهِ فَوَجَّاهُ** إِذَا كُنْتَ  
 اِجْتَانِ وَالْقَوْمُ فِي مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ يَكْرَهُ صَلَاةَ اِجْتَانِ عِنْدَنَا ضَلَالَةً وَنَامَا شَرْطُ كَوْنِ  
 اِجْتَانِ فِي الْمَسْجِدِ الْمَسْجِدِ وَكَذَا كَوْنُ الْقَوْمِ فِيهِ يَقُولُ لَكِنِّي يَصْلُوا فِيهِ إِذَا كُنَّ اِجْتَانِ  
 وَالْإِمَامُ وَبَعْضُ الْقَوْمِ ظَاهِرُ الْمَسْجِدِ بَاقِي الْقَوْمِ فِي الْمَسْجِدِ كَمَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي جَمَاعَتِ  
 الْأَيَّامِ بَاتِفَاقِ اصْحَابِنَا وَهَئِذَا كُنَّا اِجْتَانِ وَجَدْنَا خِلَافَ الْمَسْجِدِ فِيهِ اخْتِلَافُ الشَّيْخِ  
 بَعْضُهُمْ قَالُوا لَكِنَّا مِنْهُ السَّبِيلُ الْإِمَامُ أَوْ شَخْصٌ كَذَا ذَكَرَ فِي الدِّينِ فِيْنَا وَهُوَ مِنَ النِّعَةِ  
**وَعِنْدَ السَّلَامِ فِيهَا قَوْلٌ وَتَرَفُّعُ الْأَيْكَةِ وَتِلَاكُ الْخُذِّ** يَسْلَمُ اِجْتَانِ تَسْلِيمَةً  
 وَاحِدَةً عِنْدَ قَارَةِ الْوَسْطِ وَفِي تَعْدُدِ السَّلَامِ خِلَافُ الْاِقْتِصَارِ أَوْ فِي سَلَامٍ وَاحِدَةٍ  
 تَلْقَا وَجْهَهُ وَقِيلَ سَلَامٌ مُلْتَقَا الْمَيْتَةِ وَجَعَتْ رُجُومًا بَالِغًا إِلَى الْإِسْنَانِ فَيَدِيرُ الرَّجُلَ  
 فِي تَسْلِيمِهِ وَاحِدَةً وَعِنْدَنَا يَسْلَمُ تَسْلِيمَتَيْنِ مِنْ اِجْتَانِ السَّلَامَةِ الثَّانِيَةِ ثُمَّ عِنْدَهُ يَرْفَعُ  
 الْأَيْدِي تَكْبِيرَ اِجْتَانِ وَيَقُولُ اخُذْ كَثِيرًا مِنْ مَسَاجِدِ بَلِّغْ وَعِنْدَنَا يَرْفَعُ الْأَيْدِي الْأُولَى  
 هُوَ الصَّحِيحُ السَّلَامَةُ الثَّلَاثَةُ عِنْدَهُ يَفْتَرِضُ عِنْدَهُ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ عَقِبَ تَكْبِيرِ الْاِفْتِنَاءِ  
 حَتَّى لَا يَجُوزَ دُونَهُ وَعِنْدَنَا لَا يَفْرَأُ وَلَوْ قَرَأَ عَلَى سَبِيلِ الدُّعَاءِ وَالنَّشَاءِ لِأَنَّكَ مِنَ الْمَيْسُوتِ  
 وَالْمُسْتَعْدِي الْخُفَّةَ وَالْمُجَذَّبَ وَجَاءَ يَرْفَعُ فَعَلًا التَّكْرَارَ وَفِي الْقَبْرِ يَدْخُلُ الْأَوَانُ  
 وَجُزْءُ عِنْدَهُ أَنْ يَصِلَ عَلَى مَبِيتٍ مَرَأَةً مَعَهُ يَجُوزُ لَمْ يَصِلْ أَنْ يَصِلَ وَعِنْدَنَا لَا يَجُوزُ  
 إِلَّا أَنْ يَصِلُوا بِغَيْرِ إِذْنِ الْأَوَّلِيَّةِ فِي تَلْوِيهِ حَقِّ الْأَعَارِ فِي الْاِصْبَاعِ ثُمَّ عِنْدَهُ يَرْضَى  
 الْغَبِيرَ لَوْ فِي الْمَبِيتِ وَتَرَفُّعُ عِنْدَنَا لَا يَأْسُ نَالِشُفَعٍ وَاعْبَادُ الْحَاجَةِ بِجُزْءِ الصَّلَاةِ  
 وَهُوَ عَلَى الْغَايِبِ وَالْخُضُوعِ وَذَكَرَ فِي حَقِّ الشَّهِيدِ قَدْ طَرَفَ عَلَيْهِ مَبِيتٌ  
 غَائِبٌ عِنْدَهُ وَعِنْدَنَا لَا يَجُوزُ مَحَلُّ الْخِلَافِ الْغَايِبِ عَنِ الْبِلَادِ إِذَا لَوْ كَانَ الْمَبِيتُ  
 جَمْعٌ فِي الْبِلَادِ يَجُزُّ أَنْ يَصِلَ عَلَيْهِ حَتَّى يَخْرُجَ عِنْدَ اجْمَاعِ الْعَدَمِ الْمُشَقَّةِ فِي الْخُصُوفِ  
 الْمَهْلِكَةِ ثُمَّ عِنْدَهُ أَنْ يَصِلَ بِغَيْرِ الْمَبِيتِ يَفْصِلُ وَيَصِلُ عَلَيْهِ بِعَيْنِ صَلَاةٍ عَلَى كُلِّ جُزْءٍ  
 مِنْهُ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا مِنَ الْمَيْسُوتِ الْبَكْرَى وَعِنْدَنَا أَنْ يَجِدَ كَثِيرًا أَوْ خَفِيفًا مِنَ الرَّاسِ فَكَذَلِكَ

وَأَنْ جَدَّ الْبَصْفَ الْغَيْرَ الرَّاسِ أَوْ مَشَقُّوًا طَوِيلًا أَوْ طَرَفًا مِنْهُ لَا يَفْصِلُ وَلَا يَصِلُ عَلَيْهِ بَلْ يَفْصِلُ  
 خَرَقَةً وَيَدْفِنُ إِذَا وَصَلْنَا عَلَيْهِ فَلَا نَأْمَنُ مِنْ أَنْ يُوْحَدَ بِلَا فِي فَيُفْصِلُ عَلَيْهِ  
 التَّكْرَارُ غَيْرُ مَشْرُوعٍ وَإِذَا صَلَّيْنَا عَلَيْهِ لَكِنَّا نَفْصِلُ عَلَى الْبَاقِي أَنْ يَجِدَ مِنَ الْاِصْبَاعِ  
 وَشَرْعُ الطَّهَارَةِ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ ثُمَّ عِنْدَهُ لَصَلُوةٌ عَلَى الشَّهِيدِ بِلَا حَرَمٍ عَلَيْهِ فِي  
 قَائِمِهِمْ مِنْ حَاجَةٍ لَكِنَّا غَيْرُ وَاجِبَةٍ مِنَ الْوَسْطِ وَعِنْدَنَا يَصِلُ عَلَيْهِ فَإِنْ مَلَتْ  
 تَسْكُلُ الشَّافِي فِي الْمُخْتَلَفِ لَكِنَّا اِجْتَانِ بَانَ عَلَيْهِ اللَّحْمُ صَلَّ عَلَى جُزْءٍ مِنْ سَبْعِينَ صَلُوةً  
 فَنَقْضُ يَسْكُرُ مَعَهُ مِنْ هَبِ قُلْتُ الْاِحْتِيَاجُ كَمَا يَكُونُ الْاِثْبَاتُ الْمَذْهَبُ  
 يَكُونُ لَا لَزَامَ أَحْمَدُ فِيهِ أَوْ رَدُّهُ لِهَذَا أَوْ يَقُولُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ مُخْتَلَفًا عَلَى  
 بَيَانِ أَكْثَرِهِمْ فَيَنْسَخُ عَنْ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ كَمَا فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْبَكْرَى الْبَكْرَى جُلْدُ  
 مَائَةٍ وَتَغْوِيرُ عَامٍ شَخْخُ فِي حَقِّ الْقَرِيبِ فَقَطْ هَذَا الْمَشْنُوعُ قَدَامَ اِجْتَانِ أَفْضَلُ عِنْدَهُ  
**وَمَشْنُوعُ أَحَادِيثِ الرَّبِّ وَجَمَلًا بَيْنَ الْقَوْمِ فِي حَقِّ** وَعِنْدَنَا خِلَافُهَا  
 أَفْضَلُ وَأَنْ مَشْنُوعًا كَانَ وَسَامِعًا مِنَ الْمُتَنَبِّئِ ثُمَّ السَّلَامُ جَمَلًا اِجْتَانِ عِنْدَهُ أَنْ يَجْمَعَهَا  
 أَثَانُ يَدْخُلَانِ بَيْنَ عُمُودِي اِجْتَانِ يَضَعُ السَّابِقُ مِنْهُمَا مَقْدَمَهَا عَلَى صِلَتِهَا وَيَأْخُذُ  
 قَائِمَتَهَا بِبَيْدِهِ وَالْآخَرُ مِنْهَا يَضَعُ مَقْدَمَهَا عَلَى صَدْرِهِ وَيَأْخُذُ قَائِمَتَهَا بِبَيْدِهِ وَعِنْدَنَا اِجْتَانِ  
 أَنْ يَجْمَعَهَا أَرْبَعَةً نَفْرًا مِنْ جَوَانِبِهَا الْأَرْبَعَةِ مِنْ جَمَاعٍ قَامُوا فِيهَا هَذَا لَقِيصٌ عِنْدَهُ فِي الْأَكْثَانِ  
**وَلَيْسَ فِي الْأَكْثَانِ مِنْ سَبْرٍ بَلْ فَاخِذْ لِلْوَلِيِّ الْأَوَّلِيِّ** وَهَذَا كَقَوْلِهِ ثَلَاثُ  
 لَغَائِبٍ وَعِنْدَنَا أَكْثَانُ الرَّجُلِ ثَلَاثَةُ الْغَائِبَةِ وَهُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ مِنْ أَوَّلِي الْأَرْبَعِينَ  
 وَدَاخِلُهَا الْأَزَارُكَ ذَلِكَ وَدَاخِلُهَا الْفَيْصُ وَهُوَ مِنْ اِكْتِفَافِ الرَّجُلَيْنِ مِنْ غَيْرِ حَبِيبٍ  
 وَلَا دَخْرِصٍ وَلَا كَيْفٍ مِنَ الْمَيْسُوتِ وَجَمْعٌ قَامُوا فِي السَّلَامَةِ الثَّانِيَةِ حَقِّ الصَّلَاةِ عَلَى  
 الْمَبِيتِ تَلْوِيهِ لَالِهَا عِنْدَهُ أَيْ السُّلْطَانِ وَعِنْدَنَا السُّلْطَانُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى النِّعَةِ أَمَا  
 قَدِيمُ إِمَامٍ أَوْ عَلَى طَرَفٍ الْأَفْضَلُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ بِالْاِخْلَافِ هَذَا يَسْتَحِبُّ السَّلَامُ وَهُوَ  
**وَفِي الْقَبْرِ السَّلَامُ وَالرَّبِّ وَتَحْسِنُ التَّكْبِيرَ وَالشَّيْخَ** أَنْ يَبُوضَ اِجْتَانِ  
 عِنْدَهُ الْقَبْرِ حَتَّى يَكُونَ رَأْسُهُ بَارِزًا أَوْ مَوْضِعُ قَدَمَيْهِ مِنَ الْقَبْرِ يَفْصِلُ الْوَاقِفُ فِي الْقَبْرِ الْمَبِيتِ  
 مِنْ حِمَّةٍ رَأْسَهُ وَيَضَعُهُ فِي الْقَبْرِ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ يَرْفَعُ الْقَبْرَ عِنْدَهُ  
 وَعِنْدَنَا يَسْتَحِبُّ وَصُورَةُ الْمَسْحِ أَنْ يَجْعَلَ الْقَبْرَ مَوْضِعًا مِنَ الْأَرْضِ قَدْ سَبَّرَ أَوْ أَكْثَرَ

السرايا التي هي من

السرايا التي هي من  
 الزرع كسر السيف من الحذر والطمع  
 من الجحش من











من نظم الفقه المسئلة الثانية لا تكون على المليون عندنا خلافا للمراد من له  
 مطالب من جملة العبادات فاما مطالب لمن جهة العباد ولا يمنع اجماعا وانما وضعت في  
 الزكاة اذ الدين لا يمنع اجماعا من نظم الفقه المسئلة الثالثة والارابعة  
 لا تكون في حال الصنع واليخون عندنا وعند غيره ويومر الاول بالاداء ان كان له ولو  
 والا ياخذها السلطان وتفرقها الى مصادرها او ينصب والي يورث عنده من  
 الطريقة العلانية والعز واجب في ارضها اجماعا اداء الفضة مكان المنصور  
**وفي الزكاة باطل في الفهم** ويجوز اخذ الجراج في الفهم عليه من الزكوات  
 والصداقات والعشور والكف رات جائز عندنا خلافا لذكره المبسوط ان الزكوات  
 بغير راجع خمس من الابل يجوز اجماعا وكذا المذهب المسئلة الثانية اخذ الجراج  
 عندنا وعندنا لا يجوز الا الفضة من الاسرار واجدع من الفهم ما في عليه سنة اشهر  
 ذكره الخراف في اوسعة اشهر من الهداية وقال في المحيط هو الذي ان عليه سنة اشهر  
 وهو قول اهل الفقه **والفهم يفتى الى ذهب والمستفاد هكذا مع النصب**  
 لا يكل نصاب اصد التدين بالاجر عندنا وعندنا يكل المسئلة الثانية اعلم بان  
 المستفاد عمل فريدين مستفاد من جنس الاصل ومنه تفاد من خلاف جنس الاول  
 اما ان يكون متولدا منه كالولد والذبح او غير متولدين والمتولد يعنى الى قول الاول اجماعا  
 وغير المتولد ان كان من خلاف جنس الفهم اجماعا كما اذا كانت ابل فاستفاد بقرا او  
 غنما وان كان من جنس الفهم عندنا وعندنا لا يستفاد لاجل آخر وانما يفهم عندنا اذا  
 كان نصاب الاصل كاملا وانعقد الجول عليه اما اذا كان ناقصا وكل مع المستفاد  
 انعقد الجول في حال فالفهم وهذا كل اذا استفاد في خلال الجول اما بعد الجول فيستأنف  
 آخر اجماعا من شرع الطهوى **ولا يوجب نصاب قد حمل في طهوى في قوله خلد**  
 اذا كان النصاب كاملا في طهوى الجول وجبت الزكاة عندنا وان انتقص فيما بين ذلك  
 وقتا طويلا لم ينتفع اصلا من بيعه وطال التجار والسباينة سواء عندنا وقال في  
 لا يلزمه الزكاة الا باعداد الكمال من اول الجول الى آخره وقال الشافعي في السباينة  
 كذلك وفي حال التجار قال انما يعتبر كمال النصاب في آخر الجول خاصة ولا يعتبر في اوله من  
 المبسوط او في قوله في الشريعة المسئلة بالنصاب السواء لهذا وقال في المبسوط البكر

قوله الفقه المسئلة الثانية لا تكون على المليون عندنا خلافا للمراد من له مطالب من جملة العبادات فاما مطالب لمن جهة العباد ولا يمنع اجماعا وانما وضعت في الزكاة اذ الدين لا يمنع اجماعا من نظم الفقه المسئلة الثالثة والارابعة لا تكون في حال الصنع واليخون عندنا وعند غيره ويومر الاول بالاداء ان كان له ولو والا ياخذها السلطان وتفرقها الى مصادرها او ينصب والي يورث عنده من الطريقة العلانية والعز واجب في ارضها اجماعا اداء الفضة مكان المنصور وفي الزكاة باطل في الفهم ويجوز اخذ الجراج في الفهم عليه من الزكوات والصداقات والعشور والكف رات جائز عندنا خلافا لذكره المبسوط ان الزكوات بغير راجع خمس من الابل يجوز اجماعا وكذا المذهب المسئلة الثانية اخذ الجراج عندنا وعندنا لا يجوز الا الفضة من الاسرار واجدع من الفهم ما في عليه سنة اشهر ذكره الخراف في اوسعة اشهر من الهداية وقال في المحيط هو الذي ان عليه سنة اشهر وهو قول اهل الفقه والفهم يفتى الى ذهب والمستفاد هكذا مع النصب لا يكل نصاب اصد التدين بالاجر عندنا وعندنا يكل المسئلة الثانية اعلم بان المستفاد عمل فريدين مستفاد من جنس الاصل ومنه تفاد من خلاف جنس الاول اما ان يكون متولدا منه كالولد والذبح او غير متولدين والمتولد يعنى الى قول الاول اجماعا وغير المتولد ان كان من خلاف جنس الفهم اجماعا كما اذا كانت ابل فاستفاد بقرا او غنما وان كان من جنس الفهم عندنا وعندنا لا يستفاد لاجل آخر وانما يفهم عندنا اذا كان نصاب الاصل كاملا وانعقد الجول عليه اما اذا كان ناقصا وكل مع المستفاد انعقد الجول في حال فالفهم وهذا كل اذا استفاد في خلال الجول اما بعد الجول فيستأنف آخر اجماعا من شرع الطهوى ولا يوجب نصاب قد حمل في طهوى في قوله خلد اذا كان النصاب كاملا في طهوى الجول وجبت الزكاة عندنا وان انتقص فيما بين ذلك وقتا طويلا لم ينتفع اصلا من بيعه وطال التجار والسباينة سواء عندنا وقال في لا يلزمه الزكاة الا باعداد الكمال من اول الجول الى آخره وقال الشافعي في السباينة كذلك وفي حال التجار قال انما يعتبر كمال النصاب في آخر الجول خاصة ولا يعتبر في اوله من المبسوط او في قوله في الشريعة المسئلة بالنصاب السواء لهذا وقال في المبسوط البكر

باعتبار

نصاب

نصاب النصاب فخلد في عرض التجار لا يوجب الشراء ابل ما في سائمة للفقهاء  
**اذا اشترى سائمة فخر** **وكان يوجب السوم لا وصف الشراء** ولم يضره حتى  
 خط الكول وجبت زكاة التجار عندنا في خمسة ايام من ما في حريمه وعندنا زكاة السائمة  
 ان سائمة في خمس من الابل من الاسرار فوط من عليه الزكاة في اداها بعد الفهم حتى  
**وكنى لا يفتى بالهلال** **والاخذ بالجراج في الامسك** هكذا النصاب لا يسطر  
 الزكاة عندنا وعندنا بسطر وقبل الفهم سطر اجماعا فعندنا لا يمكن شرط الضمان  
 واختلف ثابت فيما اذا طالبه الفقير بالاداء فامتنع حتى هلك المال اما اذا طالبه الكسوف  
 او السلطان يعنى اجماعا على قول العوامين من الصالحين ومنهنا يخافهم امد على ذلك لا يبر  
 ضامنا عندنا وسواء الاصح فان قيل لم يثبت الامكان عندنا قلنا بامر من اهل علمنا  
 المال فاما لا يجوز اخراج الزكاة من مال آخر فالم يتعين بقاء المال والثاني غنية المسقى  
 وهو المسكين في المال الباطن والسلطان في حال الظاهر وان حضر حتى ولكن غاى القرب  
 او اجار فقدمه النكح والعشر واخر في حال الخلاف اجازة وصدره الفطر فلا يسطر  
 اجماعا وانما وضع في الهلاك اذ بالاسهلاك يعنى اجماعا من المبسوط والاسرار وفناوى  
 قاض خان والوسيط المسئلة الثانية اصنع صاحب الزكاة باخذ السلطان فمرا عندنا  
 وعندنا يامر بالاداء فيقبض منه فيدفع الشروع بالشعاعة واطلق في كتبهم  
**والاخذ ان مات بلا اعطاء من جملته المال ابل البقاء** مات بعد وجوب  
 الزكاة في سائمة في المصدق ومن قبل الورثة فليس لادان باخذ منهم زكواتها الا  
 ان يكون او من يملكه باخذ من ملكه مال وعندنا باخذ من جميعه مال او من  
 او لم يوص من المبسوط **واحد يعنى سبعة الاصناف** **يعنى الاثني عشر كافر**  
 الواحد من الفراء يكفى لصف الصدقة اليه عندنا وقال الشافعي لا يجوز حتى يفرق الى  
 الاصناف السبعة من كل نصف ثلثه احكى عندنا فاصحاب الزكاة سواء كانت  
**ولا زكاة في الخلق فاجر** **وما اخذ في مسقط الفهم** للرجل او النساء  
 مضوغا حيا عند تخل او لا تخل وعندنا لا زكاة في حال النساء وخاتم الفضة للرجل  
 من المبسوط والهداية قال في المبسوط الذكر في حال الشافعي به انه ان كان للرجل  
 او المرأة وعليها صنعة محظورة يجب الزكاة فيه بان جعل عليه صورة احا اذا

قوله الفقه المسئلة الثانية لا تكون على المليون عندنا خلافا للمراد من له مطالب من جملة العبادات فاما مطالب لمن جهة العباد ولا يمنع اجماعا وانما وضعت في الزكاة اذ الدين لا يمنع اجماعا من نظم الفقه المسئلة الثالثة والارابعة لا تكون في حال الصنع واليخون عندنا وعند غيره ويومر الاول بالاداء ان كان له ولو والا ياخذها السلطان وتفرقها الى مصادرها او ينصب والي يورث عنده من الطريقة العلانية والعز واجب في ارضها اجماعا اداء الفضة مكان المنصور وفي الزكاة باطل في الفهم ويجوز اخذ الجراج في الفهم عليه من الزكوات والصداقات والعشور والكف رات جائز عندنا خلافا لذكره المبسوط ان الزكوات بغير راجع خمس من الابل يجوز اجماعا وكذا المذهب المسئلة الثانية اخذ الجراج عندنا وعندنا لا يجوز الا الفضة من الاسرار واجدع من الفهم ما في عليه سنة اشهر ذكره الخراف في اوسعة اشهر من الهداية وقال في المحيط هو الذي ان عليه سنة اشهر وهو قول اهل الفقه والفهم يفتى الى ذهب والمستفاد هكذا مع النصب لا يكل نصاب اصد التدين بالاجر عندنا وعندنا يكل المسئلة الثانية اعلم بان المستفاد عمل فريدين مستفاد من جنس الاصل ومنه تفاد من خلاف جنس الاول اما ان يكون متولدا منه كالولد والذبح او غير متولدين والمتولد يعنى الى قول الاول اجماعا وغير المتولد ان كان من خلاف جنس الفهم اجماعا كما اذا كانت ابل فاستفاد بقرا او غنما وان كان من جنس الفهم عندنا وعندنا لا يستفاد لاجل آخر وانما يفهم عندنا اذا كان نصاب الاصل كاملا وانعقد الجول عليه اما اذا كان ناقصا وكل مع المستفاد انعقد الجول في حال فالفهم وهذا كل اذا استفاد في خلال الجول اما بعد الجول فيستأنف آخر اجماعا من شرع الطهوى ولا يوجب نصاب قد حمل في طهوى في قوله خلد اذا كان النصاب كاملا في طهوى الجول وجبت الزكاة عندنا وان انتقص فيما بين ذلك وقتا طويلا لم ينتفع اصلا من بيعه وطال التجار والسباينة سواء عندنا وقال في لا يلزمه الزكاة الا باعداد الكمال من اول الجول الى آخره وقال الشافعي في السباينة كذلك وفي حال التجار قال انما يعتبر كمال النصاب في آخر الجول خاصة ولا يعتبر في اوله من المبسوط او في قوله في الشريعة المسئلة بالنصاب السواء لهذا وقال في المبسوط البكر

بل تصدق الزكاة الى من يملك كل نصف فاعل







في خوف الرأس كذلك ذكر في المبسوط البكر ولعل الشيخ خص المصنف بالذكر لا فيليب  
 وقوله في الاستساق يذكر لأن طبع الماء التسفل دونه التلقي مسألة العتب مرت في  
والصبي في اليوم فله صومه ووطئه في اليوم ايضاً ص باب زفره انه  
 ولو وطئه في اليوم فله صومه عندنا خلافاً له شرع في صوم النطوع اوصولته يلزمه  
 والنقل لا يلزم من فيه شرع وحال القضاء اذا اقطع المنع ولو افسد كالحق  
 عندنا خلافاً له في الفضل ولا يكون في سوى الموافقة كقائه ولا على المطاوعة الا في  
 بالاكل في الشرع متعدي في فساد معناه في وجوب الكفارة عندنا خلافاً له وبالجماع يجب اجماعاً على  
 في المبسوط البكر من اصحابه من قال يجب الكفارة بالصحرى بالاك والشرب ومن الزاد  
 انما اختلف في العظمى المسألة الثانية لما عت زوجها في الجماع عت على كل واحد من  
 عندنا وقال الشافعي في قول يجب على الرجل ومن في قول يجب عليها ومن في قول يجب الزوج عنها  
 وفي قول لا يجزئ من الامرار وقيل في المبسوط بين البدن والمال فقال عليها الكفارة بالصوم  
 ويجعل الزرع عنها اذا كان ما بين ارضه هذا الكلام في نظم النعمه فقال ان كانت غنية فلا  
 كفارة عليها لان زوجها جعل عتاً ذلك وجوز ذلك في طه وان كانت فقيرة يجب عليها لان  
 كفارتها بالصوم فلا تجزئ النية ومن اختلف في المطاوعة في الابتداء اذ لو كانت مكروهة في  
 الابتداء ثم طاعة لا كفارة عليها اجماعاً من جامع قاضون ثم اذا وجبت الكفارة على  
 وفي اذا عتاً وجبت لا تترك لأجل حيف أو سقام فيعتري المطاوعة عندنا وكذا  
 عندنا على القول الذي يقول عليها الكفارة لا يحمل الزرع عنها ان كانت مصره فان حلت  
 او مضت او مضت سقطت عنها الكفارة عندنا خلافاً لمن العون والمبسوط البكر وان  
 بيع بطنه بالسكين او انى نفسه من السقف فمرض بسبب لم يسقط عنه بعضهم لانه مرض  
 بفعل نفسه وسقط عنه البعض لان الامراض فعل الله من شره العلى وى واقف اصره  
والفطر باطلاً اذا تكرر تكرر الواجب كيف ما عت في مواده ايام رمضان  
 ولم يكفر الا في يومه بكل افطار على صفة عندنا وعندنا يكفيه كفارة واحدة وانما وضع  
 صكره اذ لو اقعها مراراً في يوم واحد يكفيه كفارة واحدة اجماعاً وقوله والنظر اذا تكرر  
 يشير اليه فالوطن الثاني لا بعد فطره في يوم واحد وان كثر لاداء ثم وافق في يوم آخر  
 يلزمه اخرى اجماعاً ومحل الخلاف تكرر النظر في رمضان واجداً في رمضان فيعقد

في خوف الرأس كذلك ذكر في المبسوط البكر ولعل الشيخ خص المصنف بالذكر لا فيليب  
 وقوله في الاستساق يذكر لأن طبع الماء التسفل دونه التلقي مسألة العتب مرت في  
 والنقل لا يلزم من فيه شرع وحال القضاء اذا اقطع المنع ولو افسد كالحق  
 عندنا خلافاً له في الفضل ولا يكون في سوى الموافقة كقائه ولا على المطاوعة الا في  
 بالاكل في الشرع متعدي في فساد معناه في وجوب الكفارة عندنا خلافاً له وبالجماع يجب اجماعاً على  
 في المبسوط البكر من اصحابه من قال يجب الكفارة بالصحرى بالاك والشرب ومن الزاد  
 انما اختلف في العظمى المسألة الثانية لما عت زوجها في الجماع عت على كل واحد من  
 عندنا وقال الشافعي في قول يجب على الرجل ومن في قول يجب عليها ومن في قول يجب الزوج عنها

في خوف الرأس كذلك ذكر في المبسوط البكر ولعل الشيخ خص المصنف بالذكر لا فيليب  
 وقوله في الاستساق يذكر لأن طبع الماء التسفل دونه التلقي مسألة العتب مرت في  
 والنقل لا يلزم من فيه شرع وحال القضاء اذا اقطع المنع ولو افسد كالحق  
 عندنا خلافاً له في الفضل ولا يكون في سوى الموافقة كقائه ولا على المطاوعة الا في  
 بالاكل في الشرع متعدي في فساد معناه في وجوب الكفارة عندنا خلافاً له وبالجماع يجب اجماعاً على  
 في المبسوط البكر من اصحابه من قال يجب الكفارة بالصحرى بالاك والشرب ومن الزاد  
 انما اختلف في العظمى المسألة الثانية لما عت زوجها في الجماع عت على كل واحد من  
 عندنا وقال الشافعي في قول يجب على الرجل ومن في قول يجب عليها ومن في قول يجب الزوج عنها

في خوف الرأس كذلك ذكر في المبسوط البكر ولعل الشيخ خص المصنف بالذكر لا فيليب  
 وقوله في الاستساق يذكر لأن طبع الماء التسفل دونه التلقي مسألة العتب مرت في  
 والنقل لا يلزم من فيه شرع وحال القضاء اذا اقطع المنع ولو افسد كالحق  
 عندنا خلافاً له في الفضل ولا يكون في سوى الموافقة كقائه ولا على المطاوعة الا في  
 بالاكل في الشرع متعدي في فساد معناه في وجوب الكفارة عندنا خلافاً له وبالجماع يجب اجماعاً على  
 في المبسوط البكر من اصحابه من قال يجب الكفارة بالصحرى بالاك والشرب ومن الزاد  
 انما اختلف في العظمى المسألة الثانية لما عت زوجها في الجماع عت على كل واحد من  
 عندنا وقال الشافعي في قول يجب على الرجل ومن في قول يجب عليها ومن في قول يجب الزوج عنها

انكثرت اجماعاً وقول كيف ما عت يعني سواء كفر بالله او بالكلية والمسائل في شرح الطحاوي  
 والافضل الا في طار في حال الشرع يأتي اولها في حق النفس ضرورة الاطلاق في السوا افضل  
 عندنا مطلقاً وعندنا ان لحنة المشقة فكذلك والا فان يصوم افضل من فاته الصوم لا  
 وان يفتته رمضان وانقضت اكثر من عام فله ان يفتي بجوز تأخير القضاء الى السنة  
 الثانية عندنا لا يبرض ذاء وعذر صومه فلو اضره الامكان عت وقضى وادى كل يوم  
 مداهن طعام المدرج الصاع من الخبز لما ذكره عن ابن عمر انه يقضى ويغذى من الاسرار  
 ولو اضره سنين في تكرار المربود كل سنة وجهان وعندنا عليه القضاء لا غير من الوسيط  
 والذين عندنا ان يصوم وبالصلى فله ان يقول قال الشافعي من مات وعليه صوم  
 او صلو فعل الابن ان يصوم ويصلي عنه وعندنا لا يصوم ولا يصلي لاداء الشروع وذكر  
 في الوسيط والمذهب فان كان اضر بعد القضاء به حتمات لم يجب عليه شيء وان كان  
 بعد اوفان العتد ولكن فلم يعم حتمات اطعم عنه وليه لكل يوم مداهن طعام ثم قال  
 ومن اصحابنا من قال فيه قول آخر انه يصام عنه فان صام عنه ولله او اجبره يا صرو  
 ليه باجراً او بغيره اجزاه كالحج والمطعم في الام هو القول الاول وهو الصحيح لا عندنا  
 لا بدخها النيابة في الحيوة فلا بدخها النيابة بعد الموت كالصوم فاذا اختلف في الصلوة  
 وكذا ذكر وكذا ذكر في شرح الطحاوي والمبسوط البكر رحمه الله صوم كنه العين ملته  
 وصوم تكفير العين مطلق يجحدان شاء او يفرق ايام مستباحات عندنا  
 وعندنا ان يفرقها ويستوفى جنته بعض الشهر بعدد الصوم تأكل تذكر افاق  
 الشهر المجنون في بعض ليس عليه قضاء ما مضى عنده وعندنا يلزمه وانما وضع في جنون بعض  
 الشر اذا في كله لا يلزمه بالاشفاق خلافاً لما ذكره الله لا باس بالسواك والطيب و  
 والاستيساك اضر الفطار يكن للصائم باختيار ان يسهل في الغداة والعشاء عندنا  
 وعندنا يكن في العشاء ويسحب في الغداة والخلاف في المبلول بالماء اذ الرطب الاخضر لا  
 باس به اجماعاً من جامع الزدوى وجامع قاضون وفتاواه والمبسوط البكر  
 ونذر في صوم يوم النحر والفطر والتشريق غير نذر نذر ان يصوم يوم العيد  
 او ايام التشريق لا يلزمه شيء عندنا وعندنا يلزمه فيفطر ويقضى مع هذا الصوم  
 في هذه الايام يخرج عن عهدنا النذر من الطوبى العلامية

وفان لا شافعي رحمه الله  
 صوم كنه العين ملته  
 ايام مطلقاً لاطلاق النكاح  
 النحر







قالوا لمكة بنو عام من المظنون **هو أن يحج عن سواه أو يفعله فريضة أداه** العزوف  
 وهو الذي لم يحج عن نفسه حجة الاسلام اذا حج عن غيره يحج عن الامر عندنا ويحج عن غيره  
 الحاج وبرقة نفقة عن نفسه اليه اما لو نوى عن نفسه الفعل وعليه حجة واجبة اقامته الاسلام  
 او حجة مفترضة يقع عن فرضه عندنا وعندنا يقع عما نوى من البسوط البكرى وكذا الخفاف في  
 الحج من المذهب وسنوي الفصلين عندهما جزو البسوط لان العاجز اذا حضر  
 وقع حجه عن حجة الاسلام من الوسيط واطلاق النظم مصدرية والعزوف من العزوف  
 وكافة منتهى كالمعروف وخوطب الكفار بالسرايع **وليج منها ما لم يكن كالحج** لا خلاف  
 ان الكفار في طوبى بالايام وبالشروع من العتبات الى فيما اعنفوا او بالمعالم  
 والاختلاف ان الخطاب بالشرايع يتناولهم في حكم المواخذة في الآخرة اما في الدنيا فعند  
 الشك في جوازها ببناء الوهم ايضا وهو مذهب العراقيين من مشايخنا احامشا يحج  
 ويكادنا فيقولون انهم لا يحيطون بآداب ما يحتل السفوط من العبادات يظهر ذلك  
 في المرتد اذا اسلم حيث لا يلزمه قضاء صلوات تركها في الردة عندنا وعند الشافعي  
 يلزمه كما مر وفيه طوائف اصول الفتى نفس الحيلة وينتجى على هذا الحج وذكره المهرج  
 لا يجب الحج على الكافر الاصل اجماعا وان اسلم لا يحاطب بما في كفركه واخلاف في  
 المرتد وكذا ذكره الاسرار **وج انتى ليس بالحج مع الامنيات بغير حجة**  
 ليس للبرائة ان يسافر سراج بلا حرم ولا زوج عندنا وعندنا هذا ذكره اذا كان العزوف معنا  
 ومعها نسأه رفات من الاسرار واخلاف فيما اذا كان بينهما وبين مكة مسيرة  
 سفر او في اقل من مباح بلا حرم وجوب الحج عليها وايضا هذه على هذا اختلاف  
 والجمهور والشاة سواء من شرع الطوائف **عبد الحريم** باذن السيد الحج فعندنا  
 والعبد لو احرم بعد الاذن له فليس للسيد ان يحلله ليس للسيد ان  
 يحلله وعندنا ذلك وبكره وطريق التقليل ان ينقص شعرة او يحلقه او يلطم عليه  
 شاة من الطب وبنيمة العنقه اذا اعتق من جامع الاستر شاة على المقعد اذا  
 والزم من الذكر ببناء المتركب والزاد فالحج عليه وجبا منكر الزاد والراصلة  
 عنده وعندنا حقيقه هو كالاغ وصار ذلك باية وعرضا جبر المتعلق المتعلق  
 روايتان من جامع قاصدين وباطل احكامه حجة قبل شهر حجة وحده اومح

في المسألة من الحج  
 في المسألة من الحج  
 في المسألة من الحج

في المسألة من الحج  
 في المسألة من الحج

قبل

قبل سؤال لم يحج عندنا ذكر من فلا يصح قبل وفرة وعندنا شرط فيه وحل فحينئذ  
 عنده في قولنا بقدره من ان الاسلام يسقطه وفي قولنا لا ينعقد بل هو احرم لا ينعقد  
 ولا يلزم لادام بنو العزوف وانكم في مثل الاحرام ان يتحلل بها العزوف وقولنا باطل احرام اشارة  
 الى العزوف الثاني وانما وضع في الحج الاحرام بالبرء بحجوا اجماعا من البسوط والعزوف  
**ثم يصير حجة ما يتبينه وتكون التبريد تليينه** قال الشافعي انه يصير المراهق  
 بالنية وحدها من غير ذكر وعندنا لا يصير حجة بالنية بدون التلبية او سوق الهدى ولا  
 بالتلبية بدون النية بل يصير حجة بالنية عند التلبية من جامع قاصدين قال الهادي  
 ويصير شارعا بذكر يقصده التعظيم سوى التلبية من تسبيح او تحليل او تحميد فائدة  
 او عتبة هو المشهور من اصحابنا نعم انه المسئلة بذكر الزيادة على التلبية المشهور عندنا  
 وهو ليسك الله ليسك الله ليسك الله ليسك الله ان كبره البغى ولا الملك لا يتركه وعندنا  
 لا يتركه فقد زاد ابن عمر عن ابي عبد الله ليسك الله ليسك الله ليسك الله ليسك الله  
 مباح في قولنا واصحابنا زادوا وصفه الحسن على المباح من البسوط البكرى وانما وضع في الزيادة  
 اذ انقص عنها الكلمات آخر ابتداء كبره اجماعا من الاسرار وغيره قلدي برة و  
**ولا يصير حجة ما يسوقه هديا له قلدي والتوجه** ساقى ونوجه مع ما يصير  
 محرما عند اختلافنا وانما وضع هكذا اذ لو جلتها او اشهرها او قلدي النظم وتوجه مع ما  
 لا يصير حجة اجماعا قلت وفي المسئلة نوع اشكال وهو انه لم يتعرض في النظم  
 للنية وعلى تقدير وجودها يكون ذكر السوق والتقليد ضابطا اذ التلبية كافية عندنا  
 كما مر فقبل هذا وعلى تقدير عدمها ينبغي ان لا يصير حجة اجماعا اذ السلسلة في العبادات  
 شروط والجواب ان على تقدير عدم النية اختلاف متحقق فعندنا لا يصير حجة وعندنا لا يصير  
 محرما فقد ذكر في شرح الطحاوي لو ساق هديا قاصدا الى مكة صار محرما بالسوق نوى  
 الاحرام اوله بنوام لو قلدي بنية غير نية الاحرام لا يصير حجة قلت واليه الاحسان  
 في النظم حيث ذكر السوق ولم يكتف بالتقليد اما على التقدير النية فلا اشكال ايضا  
 على احد قوله فقد ذكر في البسوط انه عند الاحرام ينبغي بحج النية عندنا في احد قوله وفي  
 قولنا لا ينعقد الا بالتلبية وعلى هذا القول يصير الذكر باللسان شرط ايضا بالاجماع  
 فيجب بعد هذا ان فعل التقليد والسوق هل يقوم مقام الذكر فعنده كما في الصلوة

في المسألة من الحج  
 في المسألة من الحج

في المسألة من الحج  
 في المسألة من الحج



في نه ليركها او يحد بنه الشروع لاجب شارة عند ما يقوم الفعل مقام الذكر لان المقصود  
 بالتلبية اظهار الاجابة بالقوة وتقليد الهرك تحصيل اظهار الاجابة ايضا هكذا تكرر في  
 المبسوط ووضوح المسئلة في التقليد مع البنية وذكر الخلاف **يكن ان لا يبيت** يعني ليلا  
**يوم يبيت في الليالي يبيت كاه عليه الدم فيه اوجعي** الرمي لانه عليه الدم  
 يات يعني ولو يات فيه من غير المزمع من عندنا لانه وجب عليه ليشتمل عليه الدم  
 في ايامه فلم يكن من افعال الحج وعندنا يجب عليه دم ترك الكحل وانما وضع في السبيل الثلاث  
 احدى عشر والثاني عشر والثالث عشر اذ ترك البيت لئلا اول بيتين يحس صدقة  
 ومحل الخلاف النحر اذ النحر المزمع دم بلا خلاف كزعم الجليل فانهم يغيثون ليلا  
 لتسريح الاذن وكذا اهل السقاية فانهم يقومون لتعبد الماء من الهداية والمختلف في الوسط  
**وليكة النحر اقامتان وعندينا يقر كالاذان** يعمل المغرب والعشاء بمؤدفة  
 وقت العشاء باذان واقامتين في قولنا وباقي متين بلا اذان في قولنا وعندنا باذان  
 واحد واقامة واحدة وانما وضع هكذا اذ في جمع الظاهر والعمر بعرفة اذان واقامتان  
 اجماعا **ولا اعتبار بقطوف ناكسا ومخبرنا وعلويا وفارسا** لو طواف فلكوسا  
 او محدثا او جنبا او حاضا او غيرا فلو غيبت عنده وعندنا معتبر غير ان ناقص فيعاد  
 ان امكن والايجبر بالدم واختلاف في صورة المتكوس فالعصر هو ان ياذ على يسار  
 الكعبة حتى يعض على جدار الكعبة ويطوف والواجب ان يعض يساره على جدار  
 الكعبة ويطوف وقال بعضهم هو ان يطوف تقري يعض شماله على جدار الكعبة ويمش  
 على الظل ذكرا في نظم النفس وفي بدء الاعتبار يظهر من النحر عندنا وعليه الاعادة  
 مادام بكته وان رجع قبل الاحادة فعليه دم وقال الشافعي في رواية لا يعبط طوافه  
**ولا اوجب وطواف البصير والسنن ومن لادم فلا تدر** طواف الصردوا  
 عندنا خلاف لحيث لو ترك كراهة او اربعة اشواط منه يجب شاة عندنا وما دام بكته بوض  
 بالماعادة اقامه للواجب في وقت من الهداية المسئلة الثانية التسعين بين الصفا والمروة  
 وهو بطن الوادي ليس بركن عندنا بل هو واجب حتى لو ترك بعد ما دام بكته واذا رجع  
 الى اهل يربيع لذكر ما يقوم الدم مقامه ولا يحد عن حجة النساء وان ترك شوطا  
 واحدا قال الشافعي في نه هو ركن حتى لا يقوم الدم مقامه ولا يحد عن حجة ولا عن الابه

في نه ليركها او يحد بنه الشروع لاجب شارة عند ما يقوم الفعل مقام الذكر لان المقصود

في نه ليركها او يحد بنه الشروع لاجب شارة عند ما يقوم الفعل مقام الذكر لان المقصود

من المبسوطين وفيه **ومعناه انما قبل النحر يجوز ليكة يوم النحر** من  
 العقبة قبل يوم النحر في النصف الاخير من الليل لا يجوز عندنا خلافا له وانما يصلح  
 ان اول وقت الرمي في يوم النحر وقت طلوع النحر عندنا وعندنا اوله بعد نصف الليل  
 لما روي ان عليا رضي الله عنه ان برصا ابلا من الهداية **ومن يدر او طين يابس او**  
**ولا يجوز في ابحار المزر** ويا بس الطين وترب ينثر في قبة تراب لم يجز عندنا الا  
 بالبحر وعندنا يجوز والخلاف في جنس الارض اذ لو رمي بالحشيش او اجر او بالبحر او  
 لو ترك التراب في ابحار فانما ساقط اعتبار اذ ارمي من الحجرة او الربع  
 حصيات ثم من الوسط كذلك في العقبة كذلك يستقبل الثانية والثالثة بعد  
 تمام الاولى عندنا وعندنا يرمي كل واحد بما يرمي به من كل واحد من حصيات  
 وانما وضع هكذا اذ لو ترك من كل واحد اربع او خمس حصيات لم يذكر بعد ذلك  
 فانه يبطل من الاول بالربع حصيات فيتم بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 اجماع العقبة ولا يعيد بما روي من الوسط وحسن العقبة من المبسوط اذ ارمي من  
 والرض تحليل وليس يلزم من جعل باليس والطيب دم رمي حرم العقبة يوم  
 النحر فقد تحليل لا يلزم بلبس المحيط والنظير دم وعندنا لا يحل من يحلق **الزهر**  
 والبذر للبصر ان ليست للبصر وسن اشعار الهدايا الى الحج بركة فهو على الجوز  
 لا يعب عندنا وعندنا عليه وعلى البقر جميعا المسئلة الثانية الاشعار سنة عندنا لانه  
 علم اشعرنا فته عندنا مائة باب الشيخ لواء **اذا حلق للتحلل** ياخذ من  
 واخذ كالحق يوم النحر من شارب ولحية وطفر لحيته وشارب واظفانه عندنا  
 لان ابن عمر فعل كذلك وعندنا لا يفضل لان المشهور في الكتاب والسنة هو الحلق  
 او التقصير وفعل ابن عمر وقع اتفاقا لا مضدا **محرم ليس يحيط فعليه دم عندنا**  
 في نفس ليس التوبى اجاب الدم وما دام اليوم شرطا فاعلم وان نزع من ساعة و  
 عندنا في اليوم الكامل والدية الكاملة فكل ذلك وفي اقل من ذلك يلزمه التقصير ولا بد  
 وليس ليس التوبى اذ لم يجد الميزان اجاب اجرا محرم لم يجد الميزان فليس اولا  
 لاش عندنا وعندنا عليه ولا ليس القصص في الوطا لوجهه لكن يتم الطيب  
 ليس التوبى المعصم بان يصعب بالعصم جاز عندنا ولا كفان عليه وعندنا لا يجوز

في نه ليركها او يحد بنه الشروع لاجب شارة عند ما يقوم الفعل مقام الذكر لان المقصود

في نه ليركها او يحد بنه الشروع لاجب شارة عند ما يقوم الفعل مقام الذكر لان المقصود



وعليه الكفارة لكن ان لبس يوما او اكثر فعليه دم ان لبس اقل من يوم فعليه الصدقة من  
 البسوط البكرى في موضعين المسئلة كشف الوجه على الرجل واجب عندنا بسبب الاحرام  
 حتى لو غطاه بحجب الغداء وعندنا لا يجب الكشف ولا الغداء بالتغطية وانما وضع في الرجل  
 فان كشف الوجه على المرأة بسبب الاحرام واجب اجماعا حتى لو غطت وجهها بحجب الزوا  
 اجماعا حتى لو غطت راسها بحجب الرجل اجماعا المسئلة الثالثة شتم المحرم الطيب فعليه الصدقة  
 عندنا وعندنا بكم ولا شتم عليه من البسوط البكرى لبس المحرم او يطيب فاسسا لاش  
 والبسوط البكرى على البسوط عفو ولا عفو عن الصبياني عليه عندنا وعندنا عليه  
 ما على الذكائر المسئلة الثالثة ارتكبت الصبي شتم من محظورات احرامه الكفارة عليه عندنا  
 وعندنا عليه الكفارة يرد به الاجم من حاله وهذا فرع مسلمة الزكوة في مال الصبي فعنده  
 يجب ويومر الاب بالاداء من البسوط البكرى خلق شعر فعليه ثلث شاء وفي  
 وخلق شعرات ثلث يلزم دمها واهل الكفاة المحرم شعرتين ثلثا شاء  
 وفي قولنا في الاول ومد ان في الثاني وفي ثلث شعرات يلزم دم وعندنا لا يلزم ش  
 عالم بحلق الذراع من البسوط البكرى المسئلة الثانية لبس المحرم ان يتزوج وان تزوج  
 بالوكالة والولاية الخاصة عندنا فان تزوج او تزوج بالوكالة باطل وفي تزويجه اكله بولاية  
 اكله وجهان وعندنا محذور الكفاة وانما وضع في النكاح اذ الرخصة يجوز بالاجماع من  
 المذنب وما على المحرم في قتل الصبي مقتدىا بقتل كل سبي فقتل المحرم  
 او سبعا آخر لاش علمه عندنا وعندنا عليه اجزاء وانما وضع في قتله مقتدىا اذ لو اهداه  
 السبع بالاذى فقتله اجزاء عليه اجماعا الاعل قول محمد وزفر بهما من البسوط البكرى  
 وشروع المنظوم فقلت في مسلة الصبي على ما ذكر في النظم والنزوح خط سالي الشكار  
 وهو ان الاصل عندنا في ان اجزاء انما يجب بقتل صيد ما كوال المحرم ولا يجب بغير ما كوال المحرم  
 والصبي عندنا ما كوال المحرم كما ذكر في صيد هذا الباب وكان ينبغي ان يجب عندنا اجزاء  
 فنظرت في البسوط فوجدت فيه ان لاصلاف بينا وبين السافق ان اجزاء يجب  
 بقتل الصبي على المحرم لان عندنا الصبي ما كوال المحرم وعندنا سوسن السباع التي لم  
 يتناها الاكثنا بغير اشكال فاحتمل كنههم فقتلهم في عامة كنههم ان فيه شاة  
 ونحصر في القول فام يكسف السبعة وكنت قد جئت وجدت في كتاب لاصحاب الصافي  
 الذي عليه

هذا هو الصحيح في البسوط البكرى  
 في موضعين المسئلة  
 كشف الوجه على الرجل  
 واجب عندنا بسبب الاحرام  
 حتى لو غطاه بحجب الغداء  
 وعندنا لا يجب الكشف  
 ولا الغداء بالتغطية  
 وانما وضع في الرجل  
 فان كشف الوجه على المرأة  
 بسبب الاحرام واجب اجماعا  
 حتى لو غطت وجهها بحجب الزوا  
 اجماعا حتى لو غطت راسها  
 بحجب الرجل اجماعا  
 المسئلة الثالثة  
 شتم المحرم الطيب  
 فعليه الصدقة عندنا  
 وعندنا بكم ولا شتم عليه  
 من البسوط البكرى  
 لبس المحرم او يطيب  
 فاسسا لاش والبسوط  
 البكرى على البسوط  
 عفو ولا عفو عن الصبياني  
 عليه عندنا وعندنا عليه  
 ما على الذكائر  
 المسئلة الثالثة  
 ارتكبت الصبي شتم  
 من محظورات احرامه  
 الكفارة عليه عندنا  
 وعندنا عليه الكفارة  
 يرد به الاجم من حاله  
 وهذا فرع مسلمة الزكوة  
 في مال الصبي فعنده  
 يجب ويومر الاب بالاداء  
 من البسوط البكرى  
 خلق شعر فعليه ثلث  
 شاء وفي وخلق شعرات  
 ثلث يلزم دمها واهل الكفاة  
 المحرم شعرتين ثلثا  
 شاء وفي قولنا في الاول  
 ومد ان في الثاني وفي  
 ثلث شعرات يلزم دم  
 وعندنا لا يلزم ش

اسم الذئب ان صيد الهن من الدواب والطير على يده احرب منها ما ياكل لحمه ويودي  
 بحب على قاتله اجزاء او منها ما لا ياكل لحمه ولا يودي ولا جراه فيه ومنها ما ياكل لحمه ولا يودي  
 ولا على قاتله اجزاء فقلت في هذا الضم وان كان ما كوال كذا موزع بطريقه فلا يجب  
 الاجزاء بكونه ما اشار اليه في البسوطيين في انشاء الدلائل ان الحلة عندنا في النكاح  
 اجزاء كونه موزعا فيخرج النظم على هذا الاصل ليستقيم قوم من المحرمين قتلوا  
 ورقتة تقتل صيدا بكثر فيجزأ واحد عليهم صيدا فعليه مائة واحدة عندنا  
 وعندنا على كل واحد منهم جزاء على صدة والمراد من الرفقة رهط محرمون فان رهط  
 من اكله البني لو اشتركوا في قتل صيد المحرم لا يلزمهم الاجزاء واحدا اجماعا من البسوط  
 لو ذبح المحرم صيدا لم يغيره ميتا واكل الكافر ما سمح واذا ذبح ذبح المحرم صيدا لا  
 يصير ميتة عندنا في قول الا انه لا ياكل للمحرم القاتل تناول مادام محميا فاذا اكل لا ياكل  
 لكن ياكل لغيره من الناس لكن يستحب ان لا ياكل هو وعندنا ميتة لا ياكل احد من الناس  
 وهو احد قوله وعلى هذا الاختلاف اذ ذبح صيدا في المحرم من البسوطيين  
 ولو تركه طيب على النساء فما انت به فقتله قتل الطيب نزل على الشاة  
 فولدت منه ولد فحكمه حكم الطيب في جواز نضجه ووجوب اجزاء بقتله وعندنا حكمه  
 حكم الغنم هو يعتبر الاب كما في النسب ونحن نعتبر الام كما في الحرمة حلال له قتل صيدا  
 لو اذبح اكل صيدا في المحرم لم يجب ارساله بالاحكام في المحرم فليس عليه  
 ارساله عندنا وعندنا يجب عليه ارساله احرم وفي بيته صيد فعليه ارسالها عندنا  
 ويلزم المحرم ان يرسل ما في بيته من الصبيود فاعلمنا وعندنا لا وانما وضع  
 في البيت اذ ذبحه يجب عليه ارساله اجماعا لكن على وجه لا يضع لان الواجب ترك  
 النحرص بازالة اليد المحبقة لابطال الملك اذ لا يجب ارسال احكامات في بيوتها ولو كذا  
 في قصص فيه اختلاف للشيخ من جامع البرزوي وقاض خان والفوايد قال في البسوط  
 البكرى فالبق الخفاف انه لو لم يرسل صيحات في بيته يرض عنه وعندنا لا ولو كذا  
 في بيت صيدا صطاده في الاحرام يلزم الارسال اجماعا فلما وضع في صيدو كانت له  
 قبل الاحرام وهو اذ ذبح صيدا فقتله فاجزاء محلا في اجزاء واحدا محرم احصا  
 صيدا على وجه الاحكام والرفض لارامه او قتل صيدو رافضا لارامه فقتلوا بايان

الغزو الوثبت

يكون صيد الكثرة وكان يرد كذا احرام  
 فانه يورد ان دكر صيد من كذا رجل  
 عندنا يجب لكل صيد جزءا وعندنا يجب  
 في اكله جزءا واحدا لا يورد في







فتصيد على قنبر ان يخرج من الارحام يقتل الصيد ثم اصاب بعد الصيد واذا بكفبه  
كبره واحدة عندنا وعند بلزمه لكل صيد كان واحدة ولا يعتبر تأويله وعلى هذا الاصل  
سائر محظورات الارحام بان جامع او ارتكب المحظورات اجمع منها ولا يدرى من الميسر  
البرى والاسرار وثالث الاجزاء في الصيد قبل على الذبيحة ففعل محرم دلل بحما على  
صيد فقتله اجزاء على الذراع عنده ويجزئ له الصيد وعندنا على كل واحد منها اجزاء والذلة  
المختصة بالاجاب اجزاء ان لا يكون الدلول عالما لكاه الصيد اذ لو كان عالما فلا اجزاء على الدلول  
لانه ما يكن من قتله بولائه من الميسر والاسرار حلال قتل صيد في الحرم يجب عليه  
لو قتل اكلا الصيد في الحرم فالواجب التكليف لا غم الفهم يقتضيه اجماعا لكن بطريق جاز  
فيدخل الصيام والاطعام فيه وقيل الواجب الحرم الفصل عندنا وبطريق خاف  
المحاذرة فلا يجوز يتأدى بالصيام والاطعام عند كمال الحرم وعندنا لا يتأدى بها  
اذ لا مدخل للصيام في ضمان الحال وانما وضع في الصوم والاطعام لان الهلك رواتين  
لوجه رواية لا يتأدى ببارقة الدم بل بالتصديق بالحرم حتى لو لم يبلغ قيمة اللحم بقيمة الصيد  
لا يتأدى وفي رواية يتأدى ببارقة الدم من الميسر حلال قتل صيد يدوم ومنه  
لو قتل اكلا صيد محرم والبرم الحرم حكم الحرم المجرم لا يرجع على الثاني بذلك  
فما على القاتل عودا فاعلم وسنته تقليد للفهم الضمان عندنا وعندنا يرجع  
وقد مر في باب ذوق الله المسئلة الثانية بتقدير الغنم ستة عندنا وعندنا لا واما  
وضع في الغنم اذ الابل والبقر بقدر ان اجماعا وقد مر في مسئلة الاشعار في باب البيع  
ولحم جبر او جزاء يسرق فواجب بالقيمة التصديق دم الكثرة او الاجزاء اذا  
سرق او هلك بعد الذبح ينصرف بقيمة عندنا لاش عليه وسى كالقنبر على الركن  
وفي جزاء الصيد والذبيحة كيف اذا اطعم لاهل الحرم ذبح دم جزاء الصيد  
او الكفارة في الحرم وتصديق به على غيره اهل مكة من الفداء لا يجوز عندنا وعندنا يجوز  
لو حلق الحرم واسجده لم ينصرف خافا لغيره هلق الحرم اسجده ولو حلق  
لاش عليه عندنا وعندنا يجب على الكافي صدقة والوضع في الكافي ان قلنا طاهر  
الغير على هذا الخلاف من الاسرار وثابت في حرم المائدة احكام ارض مكة المكينة  
لا حرم لمدينة عندنا وعندنا هارم ثم اتفقنا قائله انه لا يباع قتل صيد المدينة

ولا قطع اشياء واختلفت افادته في وجوب اجزاء قارئة قول القس فتمت كما لم يحكم في قول  
يؤخذ سلمه من المبسوط البكري والمكينة معناها ذات منزلة المحصر على الجح اذا اخذ  
ومحصر الجح عليه المحصر بلا اعتبار الانعدام المحصر بالهوك فعله حجة الاخر وعندها  
عليه عمر عنها اجماعا والمحصر المحصر بالصوم بكل واجل لا ياتر قلنا لا بكل  
المحصر اذا لم يجد عن الهوك بكل بالصوم عنده معناه ان يقوم شاة وسط الطعام  
ثم يصوم لكرهه يوما وفي قول بصوم كصوم كانه اكل في ثلثة ايام وفي قول يصوم كما في  
الثلثة عشرة ايام ثلثة في الحج وسبعة اذا رجع وعندها بنو جرهم ابدوا ان يذبح الهوك  
عن من المبسوط البكري والعون الاحصار بكدة او في احكم ليس احصارا عندنا حتى  
ويثبت الاحصار ايضا لكرم وهو يكون بالعدو لا بالسقم لا يتحمل ذبح الهوك عند  
هو محصر قبل محل الخلاف ان يكون ممنوعا عن الميت دون الوقوف بقوة وقيل عكسه  
وقيل ان يكون ممنوعا عنها وقيل ان يكون ممنوعا عن احصائها اذا منع عنها فهو محصر  
اجماعا وهو الصحيح وعلى هذا الخلاف لو حصر بعد الوقوف بعرفة من المبسوط البكري و  
الهداية المسئلة الثانية الاحصار بمقتضى بالعدو والمرح عندنا وعند لا يتحقق بالمرض  
فينصروا الى ان يبرأ الا ان يكون شرط عند الاحرام ان يحل حيث جسد فينصر المختل  
لحقا بالشرط من المبسوط وفي سقوط الدم عنده وجهان والظاهر ان لا يسقط من  
الوسيط وما على المحصر في النفل قضاء الحج والعمر في ذاك سواء احصر في الحج  
النفل او العرة لا قضاء عليه وعندها عليه القضاء ومن صد الشروع في النفل ثم اعلم ان  
صاحب المختل ذكر في بعد هذا ان الاحصار في العرة لا يتحقق عندنا في سواء كان غير  
موقت فكله المكث حتى يزول الاحصار ثم يودي وعندها يتحقق فينحل بالهوك قلت  
وعلى هذا يرد اشكال ان الاحصار لما لم يتحقق عنده وعليه ان يودي العرة فكيف يتاوى  
تفريق القضاء فكيف يستقيم قول الحج والعرة في ذاك سواء قلت وذكر في المبسوط ان  
بعض الكتاب لا احصار في العرة ولم يعين الشافعي سواء فوجعت الى كتب اصحاب الشافعي  
فوجدت في العمدة ان الاحصار لا يتحقق في العرة عندها كما عندنا في سواء المحصر  
والحاج سواء ثم بالغت في التحصن وطلبت في كتب نجم الدين اذ هو اعرف بكتابه فوجدت  
مستظورا في احصائها ان بعض الناس لا احصار في العرة وقيل هو قول الشافعي سواء

وَعَدْنَا عَلَيْهِمْ فِي الْحَالِ وَخَفِضْنَا لَهُمُ الْعَرْشَ  
وَنَسْنَأُ فِيهِ مَا نَفَعُ لِكُلِّ رَافِدٍ

[illegible]

ای وزارت  
مقام نفوس  
باجاه

لا حم



فانظر الترتيب فبما اجمعت على ان العدة اذا تردت فيه وهو موافق لما في نظر النظم  
والدخيل للاحصاء غير الحرم يجوز المأوى الذي احصرتم دم الاحصاء لا يجوز عندنا  
الا ان الحرم وعندنا احصره في الحرم فالدخيل في الحرم لا يجوز وهذا اذا كان  
لا يحيط طريق الحرم ليعتد الهدي او ثمة اما اذا كان يحيط فانه بعض مشايخنا يفتون ان شاء  
في مكان الاحصاء وان شاء جاز في الحرم وقا بعضهم يجب ان يعتد بهذه الحالة من الميسر  
البيوت لو افسد بالوطي حتى اذا حاصضا باعتد فان في الفضا زوجان افسدا جميعا بالجماع  
قبل الوقوف بوفته ثم كما يعرضون من قابل فاعتد بغيره فان ذلك المكان حتى يجرى وانه  
اختلفوا في انه مستحق او مستحب فالظاهر الاحتياط صدام ان يكون بذكر تلك الواقعة  
مبيحا لشمه العود وعندنا كذا بغيره فان من خرج من حرما الى فراغها من الحج بحيث لا  
يرى احد من حجب عالم فيحرم الحج وعندنا لا يفتي فان اصلا والفرق ليس بشئ واجب  
اما لو كان لا يباين ان يستحب ان يفتي عندنا ايضا من جامع المصدر الشريف وقاض في  
الوسيط وقاتل الحج اذا خلا بغير اراق ايضا فاعتد فان الحج بانفعال العزم لا  
هري عليه عندنا وعندنا عليه الهدي وعزم وتخيروا وجه بينهما فان ذلك متفق افان  
اعتبر في شهر الحج فربما اهدم ربح وحج من عامه فهو متفق عندنا وعليه دم المتعد  
عندنا السن يفتي لوصام بالمتعة بعد عمرته ثلثة قبل فتناء حجة تمت لم يجد  
لم يجزوا كذا وصيام السبعة بعد تمام الحج قبل الرجعة هدا بفسام ثلثة ايام قبل اتم  
الحج بعد اتمام العزم وسبعة ايام يجوز عندنا ولا يجوز عندنا وانما وضع هكذا اذ لوصام  
ثلثة ايام قبل اتمام الحج لا يجوز اجماعا ولوصام بعد اتمام الحج الى يوم الحج بجزا اجماعا  
والمتن ان يصوم قبل يوم التزوية ويوم التزوية ويوم غرة من الهدياء والمبنة  
المدة الثانية صام السبعة بمكة بعد فراغ من الحج بانه عندنا في اي مكان كان والمواد  
بعد عرض ايام التشريق لانه الصوم فيها من غير عتد وقال الشافعي لا يجوز الا بعد رجوعه الى  
اهله لانه معلق بالرجوع الا ان ينوي المقام في يجوز لتعذر الرجوع وقال الشافعي في  
الاصلا يجوز اذا اخذت السيرة خارجا من مكة وهذا افضل في قولنا لا مساعد في اول  
الوقت من الهدياء والمبنة لولم يقع ثلثة التمتع صلا في الاخير بعد الدخيل  
وعندنا لم يات في الحج ولم يصلح زمان النبي والواجب ان كان لم يقع منه ثلثة

في كل يوم التمتع  
بالدخيل في كل يوم

قوله بعد ما يهد  
احرام عمرته حتى

في كل يوم التمتع  
بالدخيل في كل يوم  
قوله بعد ما يهد  
احرام عمرته حتى

حتى الى يوم النحر فعندنا لا يجزى ان يصوم وسقط عنه الصوم ولما في الاصل  
بدل وقد خص بوقت الحج والابلال لا ينصب الاشرع وعندنا يصوم بعد ايام النحر من عشرة  
ايام ولا يجزى التزوية بل يصوم كيف شاء وميل يفرق بغيره ما وجب التزوية في الاداء من  
الهدياء والمبنة ومن قصر فليس يحرم من حيث قد اصرم قبل فاعلموا ان اصرم  
وعندنا من موضع الميعات ولا يصير تركه الفضلات قبل الوصول الى الميعات  
فات حجة الى افسد حجه بالجماع قبل الوقوف بوفته فعندنا قضاء حريم عندنا من حرم  
لاداء الا ان يكون اصرم لاداء ما دون الميعات في حرم من الميعات وعندنا يكفيه  
ان يحرم من الميعات من اللون والميسر البكرى فقد الهدي قبل الاحرام عندنا  
وبعد ما قلده ياجزم وعندنا يؤخر المقدم عندنا بعد الاحرام وانما خير  
افضل اما لو قدم جاز عندنا لكنه غير مسنون جامع بعد الوقوف بوفته لا يفسد حجه  
ووطي بعد الوقوف ففسد والمكذ بالوطيات لا يعتد عندنا خلافا لمحل  
اختلف قبل الوصول اذ لوصام بعد الوقوف وبعد الرمي لا يفسد حجه بلا خلاف والموضع  
بعد الوقوف اذ قبله ينسب اجماعا من المبسوط البكرى المسئلة الثانية وطن بعد الوقوف  
بوفته مرارا لكي يهدم واحد عندنا وعندنا يجب بالاول جزور وكل يطل بعد مشاة  
ولا يحل الاكل للانس من غير المتعة والقران اكلهم المتعة والزنا لاجل  
عنده له ولا غنيا بل يجب التصديق على الفقراء وعندنا لا ان ياكل ويوكل الاغنياء  
كالاصحية بنا اعل ان هذا دم جبر عندنا لانه ترك الافراد وسوا الاصل عندنا فكان كرم  
الكلهات وعندنا دم شكر لان المتعة افضل عندنا في نظام الرواية لا يجوز في دم المتعة  
وقبل يوم النحر يجزى يجوز فاحفظ على الاتقان والقران قبل يوم النحر عندنا  
خلافه معتبر من قبل ان طاف وقفت في عرفات فهو فرض حاشا تنف اصرم  
لعمره وقبل ان يطوف احرم الحج ووقف بوفته عندنا لا يصير تاكلا للغير خلافا للكل  
في شرع عندنا وفي اللون كتاب

**التكليف**

ولو تخلى للصلاة التي في فاته من التكليف افضل الاشتغال بفعل العبادات  
افضل من الاشتغال بالتمتع عندنا وهذا التكليف افضل لا اذا طاف بالميل  
اجوز لنفسه ومحل النزاع اذ لم تنطق نفسه الى النساء اما اذا طاف ولا يجزى

توابع الحج والعمرة  
في كل يوم التمتع

ولا يجوز  
ساقى العبد  
ولا يجوز  
تدبيره  
ولا يجوز  
تدبيره  
ولا يجوز  
تدبيره

الاختلاف في التكليف  
والاخذ من التكليف  
والاخذ من التكليف  
والاخذ من التكليف







فليجمع اجماعا لها في قوله يا ايه كانت تارانتا نيت وني نصيرها عند الوقف المسك انما  
 الكاه بنفقت عندنا بكل لفظ يصح لتلك الرقاب كالبيع والهبنة والتفليك يكن بشرط ذكر  
 المهر او ارادة الكاه وعندنا لا ينقذ الا بلفظ الكاه والتزويج اما بلفظ اخرى اذا قل بقول  
 الحقن الايجاز مثل ان يقول بتر في كادهم ويقول الآخر بتر في يديهم فقال بعضهم لا  
 يجوز فعليا ان يعلم العربية ذكره في الحقن **تزوج بشرط اخبار الالف لانه لا ينقذ الكاه**  
**ولا الكاه شارط ايجاز ولا الكاه كانه شغار عندنا اصلا وعندنا بنقذ ويصح الكاه**  
 ويبطل الشرط والوضوح لانه اتفاق ان يوافقوا واقلوا والذكر من المبسوط البكر  
 المسئلة انما نكاح الشغار باطل عندنا وعندنا جائز وكل واحد منهما من المثل في  
 الطلاق قبل الدخول المتعة وصورتها ذكره المبسوط البكر زوج ابنة رجل اعلن بزوج  
 ابنته منه كذا على ان يكون بعض كل واحدة منهما صدقا للاخرى او زوج اخيه من فلان على  
 ان يزوج هو اخيه منه او زوج اخيه من فلان على ان يزوج هو اخيه منه الى آخره وقال  
 زوجتك فلانة على ان يزوجني فلانة على ان يكون بعض كل واحدة منهما صدقا للاخرى فعلا  
 وكل واحد منهما اجنب عن المرأة فاجازت واصحوا على انه اذا قال زوجتك بنتي على ان تزويج  
 ابنتك ولم يقل على ان يكون نكاح كل واحدة منهما صدقا للاخرى الكاه جائز وليس شغار  
 وكذا اذا زوجتك بنتي بمائة على ان يزوجني ابنتك بمائة فهو جائز بلا خلاف ووقال  
 زوجتك بنتي على ان يزوجني ابنتك فيكون بعض ابنتي صدقا لابنتك ولم يقل الى طيب ذلك  
 بل يزوج ابنته ولم يجعل ابنته صدقا لبنته الى طيب فنكاح ابنته الى طيب جائز بلا خلاف  
 ونكاح الاخرى يجوز عندنا وعندنا لا اما الشغار فعبارة عن اخلاء الكاه عن المهر ما  
 خوذ من قولهم شغار اكلب اذا رغب احد رجله ليعول لان مكان رجله يخلو عن رجله  
 بالرفع بلدة شاغرة اذا كانت خالية عن الاهل من المبسوط البكر وذكره الوسيط عن  
 الفقهاء ما خوذ من شغار اكلب رجلها ومعناه لا ترفع رجل امة عالم الرفع رجل امة  
 ولا الشهود العمى والمجرد في الهدف والمعتق المردود لا ينقذ الكاه بشهادة  
 الاعيين والمجردين في الهدف والنسقين عندنا وعندنا بنقذ ذكره الوسيط ان في  
 حضور الاعيين خلافا ومحل الخلاف في المجرد قبل ظهور النوبة اذ جعل بنقذ اجماعا  
 وفي المستور بنقذ اجماعا من المبسوط البكر **ولا تثان الى ذكر**  
**ولا اول في سبق كذا ذكر**

وصحة ما ذكره في  
 صحة ما ذكره في  
 صحة ما ذكره في

ان تارانتا في قوله يا ايه كانت تارانتا نيت وني نصيرها عند الوقف المسك انما  
 الكاه بنفقت عندنا بكل لفظ يصح لتلك الرقاب كالبيع والهبنة والتفليك يكن بشرط ذكر  
 المهر او ارادة الكاه وعندنا لا ينقذ الا بلفظ الكاه والتزويج اما بلفظ اخرى اذا قل بقول

لاصح

لا ينقذ الكاه بشهادة رجل وامرأتين عندنا وعندنا بنقذ ذكره الوسيط انما فاهم فوضوح  
 قد ياجب ان الفاسق بلى والمشهور بخبر ولاية الفاسق على قولين ولا خلاف ان المستور بلى  
 ولا كراهية الاحقة البغية والشيبة الصغيرة الصبيحة بكاه الامة الزمية يجوز عندنا خلافا  
 له المسئلة الثانية نكاح البنت الصغيرة جائز عندنا خلافا لافعاله في ثبوت الولاية عندنا  
 الصغير وعندنا البكارة ولا فتاة مع طول الحجر وفردة عندنا عدم الفلانة طول  
 امة عندنا بنكاح الامة وعندنا لا يمنع صورته ان من وجد حجره كراهية بهاج له الاقدام  
 على نكاح الامة عندنا خلافا له ولو تزوج الامة على امة لا يجوز اجماعا كراهية طرفة البروى  
 على هذا الاصل قال الشافعي انه لا يبعد ان يزوج امة على امة لعدم طول الحجر في حقها  
 عندنا ليس له ذكره الطول العقوبة والفضل المسئلة الثانية ولو تزوج امة واحدة  
 ليس له ان يزوج امة اخرى عندنا لعدم الضرورة وعندنا ذلك من المبسوط البكر به انه  
 ولا اذا نكح جبراً فثبته او زوج الابن اباه امة اجبارا بعد جعل الكاه جائز  
 عندنا خلافا له وعن حنفية مثل قوله وليس المراد من الاجبار ان يجعل على الكاه باليمين  
 بل المراد ان نكاح المولى ينفذ على العبد والى لم يرض به العبد عندنا وعندنا لا ينفذ الا بصره  
 وهذا اذا كان العبد كبيراً فان كان صغيراً فذكر عندنا واحتلف اصحابه فيهم من قال  
 يجوز ومنهم من قال لا كراهية المبسوط البكر وانما وضع في العبد فانه يمكن اجبار الا اجماعا  
 كراهية طريقتهم ولا يمكن اجبار الكاه بجماعا المسئلة الثانية تزوج بجارية ابنة جاز عندنا  
 خلافا له واخلاف في الاباح اذ لا كان عبداً وتزوج بجارية ابنة جاز اجماعا من الوسيط  
 وانما وضع في الحب اذ يجوز للابن ان يزوج بجارية ابنة او اخيه اجماعا من المبسوط  
 البكر **او زوج البكر دون الوالي حين يعيب اقر الموال مرف**  
**باب زعمهم انه ولا وكيل الطرفين والوكيل يملك لفظ اثنانين كوكي**  
**الواحد يصح كليا او بكلام من الجاهلين عندنا خلافا له واذا قول طرفي قوله زوجت**  
**يتضمن الشرطين ولا يحتاج الى التناول وانما وضع في الكاه اذ في البيع لا يصح اجماعا**  
**من الهداية وقوله ولي من قولهم ولي الامر وتولاه اذا فعله بنفسه من المغرب**  
**وفرقه الردة والاباء ويصح كانت من النساء موقوفه الثلثة الاولى ان نكح المولى**

والى انما كان في  
 والى انما كان في  
 والى انما كان في

والى انما كان في  
 والى انما كان في  
 والى انما كان في

والى انما كان في  
 والى انما كان في  
 والى انما كان في

والى انما كان في  
 والى انما كان في  
 والى انما كان في

والى انما كان في  
 والى انما كان في  
 والى انما كان في

والى انما كان في  
 والى انما كان في  
 والى انما كان في

والى انما كان في  
 والى انما كان في  
 والى انما كان في



ارتدت احد الزوجين قبل الدخول بها فعند يقع الفوق في الحال وبعد الدخول يقع البطلان  
 حيض حتى لو وجد الاسلام ومنه الثالث بعد الاحتياج الى تجديد النكاح كذا في شرح عندي  
 وعندنا يقع الفوق في الحال في الفضل فان الامام الاستاذ وعبد الدين المراد من الاغتصاب  
 هو الدخول بها وهو في اللغة الخلو وهذا من النكاح في حال فضاء من الميسر المسند الثاني  
 احد الزوجين الذميين اسلم اذ لم يدخل بها يانث للحال وان دخل بها بانت بعد ذلك  
 حيض وعندنا يرضى الاسلام على الآخر فان اثنى فرفق بينهما في الحال في الزوجين المسند  
 الثالث زوجان حران اسلم احدهما وحر في الباقي يقع الفوق في الحال عندنا ويقع عند  
 بعد ذلك حر او اسلم الزوج وهما قبل المدة فما عمل بها من شرع عندي يسري  
 وعاجل فرفق الزوجين بالسبي لا يتبين الدارين الزوجين يقع الفوق بينهما  
 اجماعا عندنا لتباين الدارين وعندنا يسري في توسيعا عالم يقع الفوق عندنا  
 خلافا له من المبسوط قلت ونظرا للنظم يثنى عن من حر او هو او محل الفوق  
 من غير ذلك حيض بمحقق في البتة عندنا لا في تباين الدارين في لو قال في المبسوط  
 لو خرجت على سبيل المنة الزوجان وقت الفوق بالاتفاق اما عندنا فلتبين وعند  
 الثالث ان كان يقع الفوق بتباين الدارين يقع بانقضاء الهلكة غير الجارية  
 وعندنا غير الاب والجد على الصفار على الفساد لا يملك تزويج الصفار  
 والصفار برعده وعندنا يملك والاب ان تزويج بنته يملك بالغة جازيا وجيرا  
 للاب والجد في الاب منصف الاحبار في حاله النكاح ولو بعد البلوغ عندنا وفي  
 قولنا البكر بالغة لا يجبر على النكاح ومعنى الاحبار ان الاب لو تزوجها من قبل وهو صغير  
 نفذ العقد عنده وانما وصورة البنت اذ في الاب لها منصب الاحبار في الصفار دون  
 اكبر اجماعا من الوسيط ومن قبل عذرهما التوثيق والحيف والتعويض في بنية  
 زالت بكها بالونبة او الفقرة او بدور الدم اوسم الاستبراء او بطر المالك في  
 البيت فمن ثبت عندنا في احد قوله حتى لا يكتفى بسكوها وعندنا حكمها في بكنسكوها  
 من المبسوط والعون وقال في الوسيط لو انفق جلد العذرة بوثبة او طوطم فالظاهر انها  
 بكنسكها ما نذر دخترا بغيره لا يصح الاصل لا يقال غلشت ولكن غلشت

في رواية كثير صح

من ناهي المصارع وما جاز العتق بين الزوج حر والمهر ما سهر قل او كثر امتنعنت  
 وزوجها من فليس لها خيار العتق عنده وعندنا لها ذلك وانما وضع في الزوج امر اذا كان  
 عبدا فلها ذلك اجماعا المسئلة الثانية اقل المهر مقدار بعين درهم عندنا وعندنا مقدار  
 له قيمة قل او كثر من المبسوط البكر ولا خلاف ان نفاه او نكحت ان مات عنها والدخول ما ثبتت  
 تزويج امرأة على غير مهر ومات عنها قبل الدخول بها لامر لها عندنا وعندنا لها مهر المثل  
 قال في الوسيط ويسمى مسك المفوضة ونعتن بالتفويض تخلف النكاح عن المهر يا حر  
 من اليه المهر وصورة ان قالت البالغة لولي زوجتي غير مهر فزوجها ونق المهر  
 او سكنت عن ذلك او زوج السيدات ونق المهر او سكنت عنه ولا يصح ذلك في صبية  
 ولا جنة ولا سبيته اذ ليس لحر اسقاط مهر من ثم المفوضة لا يسحق بالعتق  
 شتا وبسحق بالوطء مهر المثل وبالموت فيه قولان ولا خلاف انها لا يسحق الشرط  
 بالطلاق قبل المسيس قلت وانما وضع في الموت قبل الدخول في الموت بعد الدخول  
 بحجب مهر المثل بالطلاق وان وقعت الفوق بالطلاق قبل الدخول بحجب المنة بالاختلاف  
 وبعد مهر المثل بالاختلاف من المبسوط البكر طلق امرأة التي تزوجها بغير مهر  
 وتلزم المنة عند الفضل وان تحدث نصف مهر المثل قبل الدخول بها  
 بحجب المنة اجماعا ثم عندنا بالغة ما بلغت وعندنا لا يزاد على نصف مهر المثل  
 وحجتنا نصف المسمى نكحة المنة ايضا حكما طلق امرأة قبل الدخول بها  
 وقلسم لها مهر ايج نصف المهر اجماعا وحجب المنة ايضا عندنا نع وعندنا لا  
 والعرض بعد العقد مثل الذكر في العقد حكم انضاف المهر تزويجا ولم يسهم  
 مهر ثم قدر لها مهر ثم طلقها قبل الدخول بحجب عندنا نصف المهر وعندنا بحجب المنة  
 ويسقط المهر قبل الحق قبل الدخول نفسها المنة جزء قبلت نفسها قبل  
 ان يدخل بها زوجها لا يستط المهر عندنا خلافا له وقد صرح باب المهر بانه  
 وصلا في حصة زوج حر مهر او تجري شفعة في المهر تزويجت على ان يخبرها  
 الزوج سنة من المهر ما ذكره عندنا وهذه امرأة باب الصغير المسئلة الثانية تزويج  
 امرأة على نصف دار مشتركة بينه وبين غيره فله شرك الشفعة عندنا وعندنا وانما  
 وضعنا المسئلة في نصف دار مشتركة لان الشفعة لا يسحق عندنا بالشركة في المنة

والشفعة في غير ذلك ولا عندنا



**ولا يجوز الحيوان البهائم من اموال المثل فيه يلزم** تزوج على كذا من الاجل والبقر  
 او الغنم او على امانة فلها مهر المثل عندنا وعندنا الوسط من ذلك وانما وضع في جهات الوص  
 اذ جهالة الجنس ينعى صحة التسمية ويحب مهر المثل اجمالا بان تزوج على دابة او ثوب من المخط  
**ولا يكون افقن العتيق** **مقالة الصدق المكتوب** افقن العتيق يوجب كمال  
 المهر والعدة عندنا وعندنا لا وانما العتيق ان ينفقها في مكان ليس هناك ما يرضى من الرط  
 حسب وشرا وطبعها من قناتون قاض خان ثم مشايخنا اقاموا الخلق مقام النخل في بعض  
 الاحكام دون البعض يعوز المخط **وردها بالغيث بالرق تحبس وبالعجز والجدام** **والعجز**  
 لا يرد الرجل امراته عن عيبها وان خسر عندنا لكن ان شاء اسكنها وان شاء طلقها  
 وعندنا لا جازل الرد بالعيب المحض الرق وهو يرفع القاطن في الماتى لم ينع الوصول وبان  
 يسكون الزمان عظم او غرة في الغريب لم ينع السلوك كالغفلة ومن نكسها كالأذرة للرجال  
 وبالجذام وهو داء ينش في اللحم فيفسد وينت فيسقط وبالجنون والبصر واذا ردها الشيخ  
 اعتقد ولا مهر لها ان لم يكن دخل بها وان كان دخل بها قيل العلم بالعيب فلها مهر المثل ويزوج  
 به علم من زوجها من الميسوط والطلقة وغيرها اما النفقة والسكنى فان كانت حالها  
 فلا يجب وان كانت حالها افضل فقل من العدة ثم البصر المتيقن المختار عندنا هو البصر  
 المستحكم الذي لا يقبل العلاج دون اوائله وكذا الجذام المستحكم الذي سود العصب واحد  
 في النقط ولم يعتبر في الجنون ان لا يقبل العلاج ولا يزداد على الخسر عندنا فلهذا خص العتق  
 وزاد بعضهم وقال لا ترقين ولا حرم والمتيقن كل عيب يكسر سورة التوافق فيستعذر الاستخاء  
 من الوسيط بل يكسر سبع قبل فتح الاحكام **وللتي نابت ثلاث قاعلم رجل**  
 صر او هلك امراته فانها تقيم عند كل واحد يوم وبليلة وان شاء ثلثة ايام ولها  
 نفقة الدور مفوض اليه وهذه التسوية في البتوتة للواسته لان الماحضة والتزيم  
 واجبة عندنا في حكم القسم سواء بكرة كانت ام حرة او ثيبا وعندنا ان كانت  
 بكر ان يفصل بسبع ليل وان كانت ثيبا فثلث ثم يسوي بينهما من الميسوط او  
 لو كانت ام حرة فلهذا مثل حق الحق في السبع او الثلث من الوسط **تزوج المكنت**  
 مكنت قدحات مولاه فسد عقره على بنت الذي مات عقد بنت مولاه  
 باذن ثم مات المولى فسد ككله عندنا وعندنا لا يفسد وانما وضع في المكاتب اذ كان

وجه جسد المرأة  
 من غير الحجاب  
 من غير الحجاب

وجه جسد المرأة  
 من غير الحجاب  
 من غير الحجاب

فتا يفسد اجماعا وهذا الخلاف ثابت مادام مكنتا ولو عجز ورد في الرق يطل التكا  
 اجماعا ولا مهر لها ان لم يكن دخل بها والا فلا مهر في رقبته يطل منه بعد رخصتها  
 لان المولى لا يستوجب على ماله كذا من الميسوط **نفقة الزوجة نصبر دينها**  
**والنفقات للنساء ما مضى** دين بلا سبق فقضا او رخصا في ذمة الزوج عندنا  
 بدون القضا او الرضا احسن كان لها ان يطالبه بنفقة ما مضى وعندنا لا يصح دينها  
 الا بقضا القاضى او بالراضى بان اصطلحا على شيء **نفقة ذوى الرحم المهر من الاخرة**  
 وليس في غير ولا نفقة على قريب موقوف الشفقة والاخوات والاعمام و  
 العات والاخوال وانما لا لا يجب ولا يجبر عليها عندنا وعندنا يجبر على نفقة الزوجة  
 من هولاء ان كانوا محتاجين عاجزين عن اكتساب بان كان بهم زمانه وان كانوا احتاجا  
 لا يجبر على نفقتهم ويجبر على نفقة الاناث من هولاء كانت بهن زمانه او لم يكن بعد  
 ان يكن محتاجين ونفقة الوالدين والولود من وجب اجماعا من الميسوط المبكر  
 ويثبت العجز عن الاتفاق للعجز عن طلب الفراق قال الشافعي العجز عن  
 الاتفاق يوجب حق الفراق ويكون ذلك شخاضا وعندنا لا يجزى الفراق بل امرها القادر  
 بالاستدانة ونفسير الاستدانة ان يشترط طها ما بالنسبة لبعض الثمن من الزوج  
 قال في الميسوط المبكر كل امرأة ينفق لها بالشفقة على زوجها صغيرا كان او كبيرا اذا كان  
 معسر افا تقاضا فتمردان شديدين على زوجها بخلاف سائر الديون فان المديون اذا عجز عن  
 قضا الدين لا يورث الدين بالاستدانة عليه بل ينظر الى وقت المسيرة واذا امرت  
 بالاستدانة على الزوج ولم يدها احد فطلبت من القاض ان يفرض بينهما لا يفرض القاضى  
 بينهما عندنا خلافا له وعلى هذا الخلاف اذا عجز عن اتياء المهر المجل قبل الدخول لها فطلبت  
 من القاض الفرضي وقال في الطريقة العالمية العجز عن اتياء المهر ان كان قبل تسليم  
 النفس وعلى الاختلاف وان كان بعد تسليم النفس اختلف مستلج فيه ثم ان فرق  
 القاض بينهما وهن شعوى المذهب تند قضا عند الكل وان كان القاض حنيفيا  
 وقضى من غير اجتهاد على حنيف في نفاذه واتيانه وكذا في كل فضل مجتهد وانما  
 ينفذ القضا اذا كان الزوج حاضرا اما اذا كان الزوج غائبا لا ينفذ هو الصحيح  
 ذكره صدر الاسلام من جميع الصور لوازدا القاضى ذلك شيئا لا ينفذ قضاؤه عند

ايضا

فلا ينفذ هو الصحيح اذ هو عليه  
 لا يثبت العجز ولو نفقه قاض اقرم



الكل لان قضاء القاضي فيما ارشى باطل عند اكل ويستوى ان ياخذ الرشوة ثم يقضي او غير ثم  
 الرشوة وسواء اخذ هو او غيره او قبل شهادته لا ينفذ قضاءه واذا اخذ القضاء  
 بالرشوة لا يصير قاضيا من قضاة قضاة وان اخذ الصلة فكل من قضاة ووقع بين المسلمين  
 من هذا الطريق اعني الحكم بعد وقوع الطلقات الثلاث بطريق فتح الميعين او الكفاية 2  
 بل لا بد من جبريطون انما قد لا يدرون ان الله عز وجل في هذه الشرايط في عصرنا اعز  
 من الكبريت الاحمر لمعتدون بذلك الى حلالا وههنا ههنا **كتاب الرضاع**  
 لو ارضعت حنظلها حنظلها واكثر نصف الصداق عرفت شأنا ثم يخرجها او الكوت  
 رجل امراته كبريه وصغيرة فارضعت الكبريه الصغيره حتى حرمت عليه ووجب نصف المهر الصغير  
 فعندنا يرجع الزوج على الكبريه به ان تعذر العنسا وان لم يتعد بان لم يعلم بالكنهه او كلفت  
 لكن لم يعلم بالنسب او علمت لكنها قصرت الكراهه او دفع المهر عنها دون الفساد فلا شيء عليها  
 والقول قولها في انها لم يتعد الفساد وعندنا يرجع به عليها في الوجهين والامر بالكبريه ان لم يخل  
 بها لان الزوج باهت من قبلها وانما قال ارضعت اذ لو كانت الكبريه نائمة فترت الرضعة اليها واسعت  
 نذرا لا يرم الرضعة شيئا اجماعا من الميسر البكرى وقتها وكذا في النكاح والهداية والعون واليسر  
 والرضعات الخمس شرط الكرم ولكن الميسرة لا يحرم بل الرضاع وكبريه في كبريه من الرضاع  
 عندنا ولو بعت وعندنا لا يثبت الا حنظلها في هذه اوقات الحاجة حتى اذا حصلت خسران  
 في ساعة واحدة لا يثبت الحنظل عندنا ويشترط ان يكون الرضيع بكل واحد منهن من الميسر البكرى  
 وقتها وكذا في النكاح والعون قال في الرضا والامتنان في النكاح بان ينفذ الصبي النكاح ويظهر خطه  
 ولا يمان بمو ان يترك ان يترك لان ذلك انما رضىة واحدة وانما يقطع بالاحرام ساعة والعرف  
 هو الحكم المسئلة الثانية يثبت الرضاع بين الميتة عندنا سواء احلب اللبن قبل الموت او بعده  
 وعندنا لا يثبت بل يثبت بغير الموت فاذا حمل اختلفا في هل يثبت بعد الموت واليه الاشارة  
 في قولنا ولبن الميتة ثم هل الحنظل يظهر في الميتة دفئا وتنجسا من لبنها وفان كان والهداية  
 واليسر المخلوب بالقرار تحريم وهكذا بالمال جعل لبن امراته في ذواتها او ما وضع في اللبن حتى  
 صار اللبن مغلوبا في الرضعة في الرضعة عندنا وعندنا لا وانما وضع في اللبن المخلوب  
 اذ لو كان هو اللبن لم يثبت الرضاع بالاجماع من الهواية رجل امراته ان رضىة من فأن رضىة  
 وضعت ثلثه ان الضميمة كبريه ههنا في تلك تحريم الاجنبة اجنبية على العاقبة حتى  
 فاعلم

صارتا اختين يفسد عند نكاحه الاخير لا يغير عندنا يفسد نكاحهما قلت والمهر المهر  
 الاجنبية فانها لو كانت ضرتها ايضا فارضعت احدهما قبل الاخرى ولم يطل بالكبريه وقت  
 من الصغير الاولى دون الاخير لانها حين ارضعت صارنا امنا وبنينا ووقعت الفرقة  
 ثم ارضعت الثانية وليس في نكاحه غيرها فيفسد على النكاح ويخرج عقد الام لا يحرم الميت  
 من الميسر واليه الاشارة في قولنا وضعتان والا في ذلك ضارب قال في الاصل هذه  
 وقولنا اني لها رضىة يكره حتى يطل الرجوع اختم من الرضا عذرت عليه عند  
 ولودع وقال او عطلت او نسيت ان تصدق وعندنا بصديق قلت اختلفا فيما  
 اذ لم يثبت على هذا القول لو ثبتت عليه بان قال هو حتى ثم قال ارضعت لا يصدق اجماعا  
 ولا يقتصر هذا على المجلس من لو كان الاقرار في وقت واحد وقوله ما قلت حتى او اخطأ  
 او نسيت بعد عشرين سنة لعين وعلى هذا القول هذا الاجنبية ثم اراد ان يترجمها من الميسر  
 وغيره والرضع احدا الرضا هي فانما نكاح الاساس الرضعة فيمن جاز وبما رضىه ويطل  
 بالضم لا غير اي يطل الرجوع **كتاب الطلاق**  
 ارسلنا لطلقات ثلاث حل والمطلق عتقها حل ارسلنا لطلقات ثلاث جملة  
 او تفرقها في طهر واحد ينعقد وعندنا محظور واحدا من الثلاث اجماعا لا ينعقد الا بغيره من الشبهة  
 حيث يقع واحدة وعندنا الاحكام لا يقع شيء من الميسر وغيره المسئلة الثانية مرتين باب  
 زفر نوايه ويطل طلاقه الاجنبا ثم قوله العدة اظها ان طلاق المكر واقع عندنا  
 خلافا للساقين لمراته المسئلة الثانية العدة عندنا تنقض ثلث حيض وعندنا ثلثة اكلها  
 والخلع لا يخلقها الطلاق وليس للميتة الاتفاق قال لها بعد الخلع او لتطبيق  
 البينة في عتقها انت طالق يقع الطلاق عندنا خلافا له والصريح عندنا يملك البين بما يلقى القرح  
 وعندنا لا يلقى البين صريح كما لا يخفى بآين حتى لو قال لها بعد الخلع انت باين لا يقع وان لم يكن  
 الميسر المسئلة الثانية الميتة لا يقع لها في العدة عندنا الا ان يكون حاملا وعندنا لا يجب  
 النفقة لكل مطلقة بثلاث او واحدة وانما وضع في الميتة اذ المطلقة الرجعية النفقة  
 اجماعا وانما وضع في النفقة اذ السكينة الميتة واجب اجماعا من الميسر والهداية  
 ولا يقع رجعة بفعل وفشلها الاشرها عند القول الرجعة بالفعل وهو فعل شخص

في الرجع

قوله الاجابة لا كراهه وهو  
 مبتدأ ومبطل خبير وطلاق  
 منصوب لانه متعول

انتم بلغة عننا في  
 الطلاق ولا يلحقه الثاني  
 وهذا الخلاف بناء على ان  
 الخلع طلاق بناء على ان  
 الخلع طلاق عندنا وعند  
 من غير



بالقول كالمطل والقيد والمسبوبة أو النظر فيهما منزهة لانهما عندنا يقع وانما هو في الفعل  
 او بالقول يقع اجماعا بان يقول الزوج المسئلة الثانية الاستدراك على الوجه مستحق عندنا وفي امره  
 مستحق وتوقع الرجوع لا يحتاج فيه ثم الكفايات لم يراجع الطلاق الرجعي لا يجوز له في العدة عندنا  
 خلافا للرجعي وهو مرجح الطلاق بعد الدخول غير مقرون بالثالث ولا بالعوض من الطرية العلانية  
 المسئلة الثانية الكفايات كلها راجع عنده وعندنا بوابن الا الثالثات واحدة اعتدى استرى  
 وحكم في تزواجه اجماعا والمراد بالكتاب ما عدا صريح الطلاق طلقك انت مطلقة انت طالق  
 من الطرية العلانية واحاصل ان عنده ازالة الملك بعد الدخول غير موقوف على الزوج الا باستطراد البول  
 او استيفاء العدة وعندنا موقوف على طلاقها انت طالق بان عندنا يقع بانها رجعيان  
 المبسوط وقولهم الكفايات لراي الطلاق بقيل لها والاول هو الصحيح وقوله راجع على من ابرجها  
 كما قولوا لها وسعرا من غيرها وفيه منصف الطلاق لارتباطها بالاحلاق اعتبار  
 الطلاق عند سرق الزوج وحرمة وعندنا برفق المرأة وحرمتها وفيه اختلاف نظير فيما اذا تزوج  
 امة بمكرك عندها عليها ثلاث تطليقات وعندنا تطليقتين وان العكس على العكس من القول قوله والاصل  
 بالطلاق هذا المذهب ومعناه ان هذا الاصل مطلق مطرد لا يتغير كذا اخطت في قوله قال لها انت  
 ولو بكونك بالثالث بالطلاق صح او قال في طالق منك صلحك طالق او مطلقة او طلقك وتوب  
 الطلاق او اللبس لانهما ينفذ عندها ويصح واحدة رجعية وعندنا في يقع ويقع ما به من الطرية  
 العلانية المسئلة قال لها انك طالق فليس بشئ عندنا وان تولى طلاقا وعندنا يقع اذا تولى وانما  
 قال عندنا لولم يقل عندك لا يقع اجماعا وان تولى وانما وضع في الطلاق اذ لو قال انا منك بان او عليك بان  
 ينوي الطلاق يقع اجماعا من المبسوط والهادية تعليل الطلاق والاعتاق بالملك وبسبب الملك  
 وباطل اضافة الطلاق الى وجود الملك لا لطلاق صح عندنا خلافا له وصوره التعليق  
 بالملك ان ملكك فانت طالق وصوره التعليق بسبب الملك ان تزوجت فانت طالق من الطرية  
 العلانية قلت وما انكف قوله الوجود الملك حيث يشمل صورتين بعضه باطل اضافة اضافة  
 الطلاق الى وجود الملك اجماعا بالتعليل بالملك او بسبب الملك وقوله بالطلاق وقع اجماعا من قولهم  
 فان عندنا ان خص فصل او قبيلة يقع وان لم يقع معناه انه لا يقع مطلقا سواء وقع او ضمن  
 وكل انشئ لها عدة في عدة لم تنص عليها العدة ان تداخلا وتنفصيان بملء

قوله اي اضافة  
 ان من غير الطلاق اذا تولى  
 معناه

في قوله  
 ان من غير الطلاق اذا تولى  
 معناه

واحدة عندنا كما كانت من جنس واحد ومن جنسين خلافا لاصور الاولى المعينة من الطلاق اذا  
 تزوجت برجل ووهل لا يفرق بينهما فلهما عدتان لكن ينقصان بشكك حيض عندنا ومن  
 لا يصدق بثلاثة اقرا من الاول ثم بثلاثة اقرا من الثاني وان كانت حائضت في الاول  
 حيضة ثم تزوجت باخر ودخل بها ففرق بينهما فلهما ملك حيض حيفضا من تمام  
 عدة الاولى وانما العدة من الثاني والحيضة الثالثة لكان عدة الثاني في حق الزوج  
 الثاني في هذه الحيضة الثالثة جائز لان عدتها لا يمنع كذا ولا يجوز ان تزوجها  
 غير من بعض هذه الحيضة وان كان طلاق الاول رجعي كان لاول ان يراجعها  
 في الحيضتين الاوليين لان الرجعية استدامة النكاح وعدة الغير لا يمنع من ذلك  
 كمن لا يبرأ حتى تنقض عدته الثاني وليس له ان يراجعها في الحيضة الثالثة لانها  
 بابت منه وليس له ان تزوجها لانها معدة الغير وعلى هذا الخلاف لو كانت العدة  
 بالشهور وصوره الثانية المنوغة عنها في رجوعها وطئت بشبهة تنقض العدة الاولى  
 باربعة اشهر وعشرة العدة الثانية بشكك حيض راعا في هذه الاشهر عندنا ومحل  
 اختلاف العدتان من رجلين اذ لو كان العدة من واحد بان وطئ واحدة بعد  
 البينونة بالشبهة فلا شك عندنا انها ينقصان بمرة واحدة وهو اصل قول الشافعي  
 وفي قوله الآخر لا يجب العدة بالسبب الثاني اصلا فلا يتصور اختلاف من المبسوط وقضائه  
 قاضيان وعندهما في عدة التحريم يعين العدة بالتحريم طلق منكوحة الامة  
 بانها غمعت في العدة ينقلب عدتها الى عدة احرار فتستكمل ثلث حيض او ثلثة  
 اشهر عنده وعندنا لا يفتقد وانما وضع في عدة التحريم ان الباب اذ لو كان طلقها  
 رجوعيا يستكمل عدتها احرار اجماعا وكذا الوفاة زوج الامة وعنت في عدة الوفاة  
 فعدتها شهران وخمسة ايام لا يغير كما لا يغير بالافتق في الطلاق البائن عندنا  
 وسائر وجوه الفرق كالطلاق البائن من المبسوط وفتاوى قاضيان وانما قال  
 بالتحريم كيلا يظن وجوب الاستيناف لو طلق رجوعيا كامل الصورة فانما عدتها الشهر  
 من باب يعقوب وحيضة عدة ام الولد وفروقه العتدين فسحق العقد عدة  
 ام الولد اذا عتقت حيضة واحدة عنده وعندنا ملك حيض المسئلة الثانية



فرقة العنين فسبح عنده وعند المطلق وفي فرا الزوج بالملك لا حق للمكره في الميراث  
 امرأة الغار رثت في العدة استحبنا عندنا خلافه لا ضرورة طلق امرأة طلاقا يينا  
 او طلاقا في مرض موت ثم ماتت ومن في العدة نزلت المرأة منه عندنا وعندنا ولو مات بعد العدة  
 لا يرث اجماعا وانما قال لاحق للمرأة اذ لم ماتت من لا يرث الزوج منها اجماعا من الهلالية  
 ووافق عليها اهل الذمة ومعهده الاحكام دون العرقه ظاهرا الذي يقع عند  
 حتى يحرم الوطى الى غاية التكفير ويكفر بالعتق وعندنا لا يقع حتى لا يحرم الوطى اصلا  
 الطريقة العلافه المسئلة الثانية العود شرط لوجوب الكفارة في الظهار اجماعا غير ان  
 العود عندنا امساكها بعد الظهار حتى لو طلقها بعد الظهار موصولا فلا كفارة عليه  
 قال في نظم الفتا ان نوى امساكها ولم يرد طلاقا وابانها عن نفسه وجب الكفارة عندنا  
 والا فلا وعندنا العود هو العزم على جماعها حتى عزم على ذلك لم يحل حتى يكفر وان مات  
 في بعده سقطت الكفارة لغوات العزم على جماعها مضت مدة الايلاء ولم يفرجها  
 والفقهاء على الايلاء في وقتهم لم يلقوا قضاء لم تبين منه عندنا لكن القاضي من  
 بالي بالقرابة فانه لا يفرج بامره بالقرينة فانه لا يفرق بينها وعندنا بانته عن بعض  
 المدة ورقتها لا يوجب الشقاق لمدة الايلاء منها فاعرفا مدة ايلاء والامه  
 المنكوحه عند اربعة اشهر وعندنا شهران ولا يكوى الف باللسان بالسهم او مسافر البذلان  
 باللسان في حق المريض والغائب مسافر اربعة اشهر عندنا وعندنا التي هناك  
 باللسان وليس بالشهوة البعان كلما الفاظه ايمان كلمات البعان ايمانه  
 فلم يكن اهلية الشهادة بينهما شرط طاله ياساذه عندنا فيجوز بين الزوجين الا  
 هلين للمسلمين ولا يشترط اهلية الشهان وعندنا هي شهادات موكرات بالايماة  
 فيشترط اهلية الشهادة من بحرية والاسلام والفقول والبلوغ فرغ الزوج من  
 وتثبت الفرقه باللعان من عندنا قبل الكفارة الثاني كلمات اللعان يقع الفرقه  
 عنده قبل لعان المرأة وعندنا لا يقع حالم يعرف القاضي بعد فراغها من اللعان والمراد  
 من الثاني باللعان الثاني من المرأة وقد قال الشافعي ليعر انه سبب هذا الفرقه قول  
 من الزوج مختص بالكنهه الصحيح نيقم به كاطلاق وذكره في المبسوط وقول من عند

لا تفرق

هذا هو الصحيح  
 في قوله لا يفرجها  
 في قوله لم تبين منه  
 في قوله مسافر اربعة اشهر  
 في قوله اهلية الشهادة  
 في قوله موكرات بالايماة  
 في قوله من بحرية  
 في قوله والاسلام  
 في قوله والفقول  
 في قوله والبلوغ  
 في قوله من بحرية  
 في قوله والاسلام  
 في قوله والفقول  
 في قوله والبلوغ

من عند لعان الزوج ويوجب البعان في الحمل من قبل وضع الحمل فاستمع واعقل في  
 نفي نسب حمل امرأة واليه من الزنا يجب اللعان عندنا ومذهبنا من باب الشك هو ايمه  
 لو شهد الزوج عليها بالزنا مع الثلث لم يجز وقد روى شهد الزوج وعنده نفي الزنا بالزنا  
 معناه في غير حال العقد بان اخرج الكلام بخروج الشبهة في يسمع وليس عليها احد عندنا وعندنا  
 لا يسمع لانه خصم في ذلك من المبسوط وغيره والاولى العاقل في القرن يلحق ان الأبوين يلتصق  
 ونعت الفرقه بين الزوجين وبينها ولو عاقل يجزى الولد في العام مع ايمه شاك عندنا وعندنا  
 لا يجزى بل الام احق بالابن حتى حالم يستغن والبيت حالم تحض وان وضع في العاقل وهو  
 الذي لم يبين اذ الام اوله في قبل القدر عندهم ثم لا ينظر الى بيع سنين بل يسمع القدر من  
 الوسيط وقول ربي اي يختار والخلع فسخ وعلى الذمة والطفلة الحرة في اليمة  
 الخلع عندنا تطليق بآية وكذا عندنا في قول من يحق الى التخليل اذ انكر ذلك وفي  
 قول القدر فسخ حقيقة حتى لا ينقض به عدد الطلاق وهو المصور ثم انما ينفذ الخلع  
 والفسخ والمعاداة من الوسيط المسئلة الثانية الاحداد عندنا على الذمة والصنية  
 في عند الوفاة خلاف عندنا في كالباعة وعلى المولى ان يتيه من التطيب والزين من  
 المبسوط حداد المرأة ترك زينتها وخضائها لانهما منع من ذلك وعداد الزكركيب المنع  
 سما في احد واحد واحد واحد وليس في البيت حداد فاعلم ولا من الفحل الرضا فافهم  
 وعلى المبتونة ومن المختلعة او المطلقة نكاحا او باينا احداد عندنا خلافه وانما وضع في  
 المبتونة اذ احداد واجب في عدم الوفاة اجماعا غير واجب في عدم الرضا من المبسوط  
 والوسيط المسئلة الثانية حرمة الرضا من جانب الزوج لا يثبت عندنا وعندنا يثبت  
 فيكون الفحل الذي نزل لو طلقه الابن ابا الضيم وام الفحل حرة واخوات عامه واولاد  
 الفحل احره واخواته ولا تجل للرضيع ان يزوجه منهن او صحوه الفحل ومنكوحه ولا تجل  
 للفحل كح موطن المرض ولا منكوحه ولعب المسئلة لبن الفحل لكن بطريق السبيل اذ لو  
 نزل للرجل لبن فارض به صبيا لا يثبت حرمة الرضا اجماعا وكذا الزوج احره ولم  
 يلزمه قط ثم نزل لها لبن فاحضت صبيا كان الرضا من المرأة دون زوجها حتى لا يحرم  
 على الصبي اولاد الفحل من غير هذه المرأة وكذا الزوج احره فولدت منه ولدا فاحضت

فلا تفرق في ما لا يفرق

الزنا كزنا

لبن الفحل يحرم ومساها ان  
 امرأة الرجل اذا الرضا لبن  
 ولبن علما وفكر انه لا يثبت  
 كاحدادها



ولا يملك ميراثها ثم در لها لبن بعد ذلك فارتضت صبيا كان لهذا الصبي ان تزوج اولاد  
 هذا الرجل من غير المصعة من فتاوى قاضى **كتاب العتاق**  
 ومكة والرحم المحرم في غير الولاد ليس عتقا فاعرف رجل ملكه ارحم محرم منه يعق  
 عليه عندنا سواء كان بينها اولاد كالولدين والمولودين او لم يكن كالاخوة والاخوات والا عام  
 والبنات والاحوال والامالات وعقد لا يعق عليه الا من كان بينهما اولاد لم ينفق رفيقا  
 كما كان ينصرف فيه مائتا واما وضع في ذى الرحم اذا المحرم بالرضاع لا يعق اجماعا وقد  
 بالمحرم اذ عمن من يجوز النكاح بينها لا يعق اجماعا واما ذكر الملك لم يثبت الملك بالهبة  
 والارث والاشارة وغيرها وقوله ليس عتقا اي ملكه ليس عتقا اشار الى ان الميراث  
 عتقا وعندنا ان نفس التملك فحين يعق عتاق ولا حاجة الى اعتاق من المالك او  
 العتاق كما ذهب اليه يابى (ودا الاصحاب في من المبسوط البكر) اعنق فمرض موته  
 وفي عبيد اعنقوا ولم ينجس بملك ثلث المال حكم بالقرعة ثلثة اعيد قيمته سواء  
 ولا مال له سواء ثم مات عتق ولصدمتهم وان في بينهم من خرجت قرعته يحكم بعقده وعندنا  
 يعق من كل واحد ثلثة وليس للورثة في ثلث قيمته قلت الوضع في ثلثة اعيد للبيس في  
 التفريق المحرم والعتق وقد ذكره المبسوط البكر ان المذهب عندنا في نفي الله  
 ان المريض اذا اعنق ستة اعد او اقل او اكثر ولا مال له غيرهم فانه يحق العتق في البعض  
 منهم بقدر الثلث ثم تعين ذلك بالقرعة وعندنا يعق من كل واحد ثلثة ويسوغ نفي  
 فتمت ولا يفرع ثم تفسير القرعة ان يكتب اسم كل واحد منهم في باطن ثم يحمل ذلك الياس  
 في طينة مدورة او مجعنة ليكون اخرج عن الاطلاع ويترك حتى يلبس كيلا يلتزم  
 البعض بالبعث حاله الا اخرج ويسوى كل الاستواء ليكون اثنى للقرعة يتناولون رجلا  
 لم يشهد وقت الكثرة فاذا اخرج يكسر وينظر الى البهوض ان المكتوب فيه اسم من  
 كذا ذكره المبسوط البكر وذكره الوسيط ويختار بين ان يكتب اسم العبد او يكتب  
 الرق والحرية ولعل الاسهل ان يكتب اسم الحرية في دعة والرق في رقتين ويرفع  
 بتادق متساوية ويسلم الى من يعطى كل عند بدقة وهذا يقطع النزاع في البوابة  
 باسم من يخرج ولوا انفقوا على ان طار غراب فقام حرم مثله او ان وضع صبي بين

من يثبت ميراثها  
 اعنق فمرض موته  
 وفي عبيد اعنقوا ولم ينجس

على واحد موصر فذلك اثره بل لا بد من القرعة كما ورد الشرع نعم لا يعقن الا عند القرعة  
 يجوز بالحنشب وغيره فدا قرع النبي علم في الغام مرة بالزوى ومنه بالبحر  
 لو قال ليت طالق وقد نوى به العتاق صح ذلك واشتوى قال لامة انت طالق ونوى  
 به العتق لا يعق عندنا خلافا له وكذا الخلاف في جميع كتابات الطلاق من قوله انت بائن  
 حرام خلت برته فان قلت فاذ لم خص في النطق قوله انت طالق قلت لا ذكر  
 في المبسوط البكر ان لا ينع عن الشافعي لعمرك في الاطلاق كلها انا المنصوص عليه لفظا لا  
 وهو الطلاق الا ان احياء قالوا عليه سائر الالفاظ فيقتصر على المنصوص واما وضع في اليد  
 اذ عند عدمه لا يعق اجماعا واما وضع في العتق اذ لو قال لامة انت حرة ونوى به الطلاق  
 نطق اجماعا وقوله واستوى اي ثم وهو النظم استولو امتدعير بملكه ثم ملكها صارت  
 لورثة كنت من زوجها الذي عقد ثم اشتراها لم يصح ام الولد أم ولولده عندنا خلافا  
 واما وضع في النكاح اذ لو استولها بالزنا ثم ملكها الزاني لا يصير له ولله اجماعا وكذا لو استولها  
 بملك يمين ثم استعت ثم ملكها يصير ام ولله اجماعا على اطلاق من المذاهب **كتاب الكف**  
 لو كان العبد الصغير هديا وكما يريه الذي يدر كاتب عبد صغير يجوز عندنا  
 ويكون بغيره الكبير في جميع الاحكام خلافا له والخلاف في صغير يعقل اذ في صغير لا يعقل  
 لا يجوز اجماعا لان قوله غير معتبر وهو شرط من المبسوط ورايت في النعمان في تفرج رجل هينا  
 ثم ان كان لا يعقل يعقل عنه بنفسه وان كان يعقل باهره يقول قلت لو ثبت هذه  
 الرواية عن اصحابنا في النكاح باطلاق النظم المسئلة الثانية مع المذاهب المطلق وهو ان  
 يتعلق عتقه بطلاق موت المولى لا يجوز عندنا خلافا له وصورة ان يقول لعمرك  
 او انت حرة بعد موتى او اذا مات فانك حرة واما وضع في المطلق اذ بيع الميراث المعقيد بان  
 يتعلق عتقه بموت مولاة على صفة يجوز اجماعا وصورة ان مات من هذا المرض فانك حرة  
 او هو المريض فانك حرة او في هذه المسئلة فانك حرة من الطريقة العلانية وغيرها  
 وباطنك بغير الاصل وفيه حكم حطه وبيع الدرك الثانية كماله يجوز عندنا خلافا  
 المسئلة الثانية اذا كانت عبد يمتدح عندنا ان يحط عنه شئ من بدل الكتاب والواجب  
 عليه ذلك وعندنا يجب عليه ان يحط شئ من بدل الكتاب قبل ذلك وكذا لو كان من المبسوط البكر







ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥  
 श्रीकृष्णाय नमः ॥  
 श्रीगुरुभ्यो नमः ॥

تعلیم

والوضع في الواحد في أيام مجزئة عن الواحد لا التام مسكن واحد أو عشرة  
أيام أو أعطاه كل يوم نصف ضاع لا يجوز عند الألف يوم واحد وهو قول  
رؤس وعندنا لا يجوز عن الكد والمناوض هكذا لو صرف إلى مسكين طعام  
عشرة في يوم واحد بدفعه واحدة لا يجوز إجماعاً من الملبسوط الكبير أو  
كسرة ما فيها أيام عشر أيام  
يقدر بقول أيام لا إذا أعاد  
يوم واحد بوقد الألف لم يجز إلا  
عن يوم

الله



كتاب

ثم اعتبار الفقر والفتا وقت وقوع الحنف لا وقت الاداء على الواجد الكفو  
 بالمال وعلى العاقر بالصوم والعين في ذلك لو كانت الوجوب عنده ولو كانت الاداء عنده  
 حتى لو كان فقيرا عند الوجوب ثم قدر بتعين المال عندنا وعندك يجوز الصوم ولو كان  
 غنيا عند الوجوب ثم افقر يجوز التكليف بالصوم عندنا خلافا لمن العون  
 والحنفي في اعنفة عن تكليفه بالالف عن مقتضى المأمور فلو كلفه زفر  
 وقدم في باب وصديق الكافر والمكاتب في الحنف غير مسقط للواجب اعتق  
 رتبة كافرة عن كفارة بينه او طهارة بجزية عندنا خلافا لقاله المبسوط الكافر  
 هذا اذا اعتق ذميا فان اعتق حربيا او مريتا فهو احرى ان كان في دار الحرب ان  
 لم يخل سبيلا اختلف فيه المشايخ في المرتد او وادى واختلف المشايخ وادى  
 وضع في الحنف فانه لو نذر ان يعتق رقية واعتق كافرا فله قولان المسألة الثانية  
 اعتق مكانا لم يرد شيئا جاز عندنا خلافا للشافعي نوايه وان ادرك بعض الجوز  
 اجماع الرواية عن ابي حنيفة من الهداية **اشترى اباه** وادى عن كفارة لم يمس  
 ولو نواه في شهر الاقرب فذاكر ايضا عند غير كتاب او طهارة عندنا  
 خلافا لقاله المبسوط الكافر اختلف بيننا وبين الشافعي نوايه لا يتحقق فيما  
 عند الوالدین والمولودين حيث يقول لا يعتق بالقرابة في غير الولاد فلا جرم  
 يكون المراد من الاقرب في النظم قرابة الاولاد **صلى الكافر ثم حنث في كل**  
**وفي يمين الكفار والكفار** وكان بالكل الاجابة الكفر او بعد اسلامه فلا  
 وهكذا في الدار بالاعان حنث عليه عندنا ولا كفارة عليه وقاد الشافعي  
 عليه الكفارة وذكر الكفار ومطلقا في عامه كفتهم ولكن ذكره المبسوط  
 الكافر ان رجلا من أهل الله صلى الى آخره وعمل فقال المقتضون من الجن  
 اضطر او الاجاب والزم من اهل وهذا يستلزم في المظالم والخصومات  
 الا انه ان حنث في الكفر بكفر بالمال لا بالصوم ولو حنث بعد العلم في كمال العلم  
 عن المسألة الثانية حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا في دين باجابه او  
 اعاده بحنث عندنا خلافا لوقوله وان ادرك الرجل يعني انما يقال هي  
 دان اذا كانت ملكا **كتاب الحدود**

في قوله كافر  
 في قوله كافر  
 في قوله كافر  
 في قوله كافر  
 في قوله كافر

النسب في الكفر مع الجدة تحجب والعقر في الكفر مع اجد تحجب غير محض  
 ويؤخره في جلد ماله وان كان عبدا محسونا ثم ينفى ويغيب سنة عنده هذا وعندنا العقر  
 غير مشروع هذا الا ان يرى الامام مصلحة في ذلك فيغيبه على قدر حاجته فيغيبه  
 وسياسة ثم مسافة التغيب عندك على قدر ما يرى الامام لكن لا ينقص من مرحلية  
 وهل تغيب الامم محرم وهل جبر الامام المحرم باجر فيه اختلاف من الهداية والوسيط  
 المسألة الثانية مطاوع بركه هذا الرجل دونها وعليه العقر عندنا وعندنا لا  
 يغفر عليه ويرجم الذم ايضا في الزنا وهو الكفر يكون محصنا الشب الزم  
 يجلد عندنا وعندك يرمم بنا على ان الاسلام عندنا شرط الاحصان خلافا ل  
 ولو اطاعت الزنا جئونا عاقلة حُرَّتْ به بغيرنا حرة بافقه عاقلة تملكنت  
 نفسها مجنونا او صبيها حتى زنتها لا يجب اذى على المرأة عندنا خلافا لاجلدارت  
 والحد في الاظهر لا تحل البدن الا القروح والوجوه فاعلمن يقرب على جميع  
 البدن عندنا الا الوجه والفرج وفي الواسط خلاف من يهاب يعقوب وعندك يجلد  
 الظهر من العون والاستسقاء دخل على البدن لا على الاظهر مصداق ما كتب بعض  
 نسخ المخطوطة والحد في الظهر وقتل في البدن الزنا الموجب للمر بغير الاقرار  
 ومن اقرضه به يحد بلا اشتراط اربع من العقوبة مرة وعندنا يشترط الاقرار  
 اربع مرات في أربعة مجالس المقررة اقرره القاضي واختلفا في المجلس بان يرد  
 القاضي كلما اقر بذهب حيث لا يراه ثم جرح فيقر هي المروي عن ابي حنيفة هو انه  
 فاذا اتم اقرار اربع مرات ساء عن الزنا ما هو وكيف هو واين ومن زنا فاذا  
 بين يحد من الهداية **وللموالي ان يقيموا في الزنا ونحوه حد العبيد والامان**  
 ليس للموالي ان يقيم الحد على مملوكه ومملوكه عندنا وعندك له ذلك في الحدود في  
 يحد اذا عين سببه من العبد او اقر به الا في المكاتب وعقوبة البعض وان  
 شهدته الشهود فله فيه قولان وفي حد الغذف والعقاص لوجهين وفي الرقة  
 وصحان والامم ان لا يعضل وانما وجبه في الحد في اقامة التعزير خلاف مشايخ  
 والحد في مولى يملك اقامة الحد بولاة الامانة ان كان اما حرة لو كان مكايبا  
 او ذميا او امرأة فليس له ان يحد على مملوكه اجماعا من المبسوط والوسيط

زنا

حد



والفرد والراحمون بعد رجم الرجل أو القصاص يقتلون فاعقل شهروا ذنبا  
 أو شهروا القصاص رجوا بعد الاستيفاء لا يقبلوه عندنا خلافا لـ **شهرود الزينة**  
 وكانوا يشهدوا بتفرقة وقادفون شاهدهوه الغسقة جاوا متفرقين بأن  
 شهدا رجعة محاسن قبل شهادتهم عنده وعندنا لا يحدون حد الغزو من الوسطة  
 المسئلة الثانية شهدا رجعة من الضامق على الزنا لا يحدون حد الغزو عندنا  
 خلافا لأن لغا سبق شهادة عندنا خلافا له وقدمت **قدف رجل جماعة بكلمة واحدة**  
 ومن لم يجمعهما بواحدة حد لكل واحد على حده أو قدف فاصلا من الجماعة عندنا  
 لكل واحد وكل مرة حدا ولا يبدأ بحد عندنا بحد واحد ويكتفى بحد واحد **حد الغزو**  
 والغزو بجري الارث في الحد والعنف أيضا يجرى العبد لا يورث ولا يسطر  
 بأسنطه عندنا وعند يورث ويسقط وأصله المذهب في حد الغزو حتى الشرح  
 عندنا وحسب العبد عندنا أو يجرى كل حد الغزو وشارب الذرير أهل الغزو  
 حد الغزو عندنا يجرى جلد وثانون عندنا المسئلة الثانية شرب ذرير  
 الخمر جرة عندنا وعندنا لا يحد ما لم يسكر لانه التثقل غالب على الخمر **تحليل المحرمات**  
 والخمر غير جائز تحليلها والمسكرات لم ينجح قليلها وأهل الحاصل بحدلال سواء  
 كان بحدلال ما التث فيها الملح أو الخمر أو غيره علاج بأن نقلا من الظل إلى الشمس أو من  
 الشمس إلى الظل وقال الشافعي لو كان بحدلال لا يحل تولوا واحد فليكن كان  
 بغير علاج ففقد قولنا في الخلاف صحتها في موضعين أحدهما إباحة التحليل والثاني  
 حل التحليل من الطريقة العلاجية المسئلة الثانية لا يحل شرب لاشرة المسكرة  
 عندنا وإن قل وعندهما في باب محمد بن **كتاب الرقة**  
 وسارق المصحف والمأثر يقطع والذرع من الدينار سارق المصحف يقطع  
 عنده وقد صرح باب يعقوب المسئلة الثانية سارق ما يتسارع إليه الفساد  
 كالطعام المهيأ للأكل والثمن الرطبة لا يقطع عندنا خلافا لمن أهداه المسئلة  
 الثالثة نصاب السرقة عندنا في رواية مع دينار وهو مائة ونصف وفي  
 رواية ثلثة دراهم وهو قول مالك ثم من نظم الفقه وعندنا النصاب عشرة دراهم  
 أو ما يبلغ فيه عشرة دراهم حتى لو سرق دينارا أن ساو عشرة دراهم يقطع

في حد الغزو  
 في حد الغزو  
 في حد الغزو

في حد الغزو  
 في حد الغزو  
 في حد الغزو

في حد الغزو  
 في حد الغزو  
 في حد الغزو

٢٢١

والأصل من نظم الفقه وهذا في المصوب أو في المصوب أو جهمان ولا يقطع عندنا  
 في الصحيح من الهدايا والهدية وقطع الطريق بالهजार بين السوادين وفي الأصحاب  
 قطع الطريق يتحقق بالهزار في المصوب والسواد وعندنا لا يتحقق والواحد السواد دون  
 حد القطع الطريق كذا في المختلف وهذا غير موافق لنظم وذكره شرح **أهل النظم**  
 كذلك وزاد بين القريتين وذكر اختلاف ولم يتبع في الليل والليلها ورواها جامع  
 فاصحان عين هذا وسواها بين الليل والنهار صري وذكر اختلاف في فعل هذا وذكر النصار  
 اتفاق وسأوف من رجمه ومحرمة والقطع غير مستطوع لغيره سرق أحد  
 الزوجين من الآخر من حرز آخر خاصة لا يسكن فيه لا يقطع عندنا خلافا للشافعي  
 بناء على أنها لا جانب فيها عدا التخاصم عنده وهو نظير الاختلاف في الشهود من  
 القذابة فليست فعل هذا الزرع يطلو في النظم عليها لكن قوله وسارق من رجمه  
 يشهد بظاهره أنه مخصص لبقية الرجل من امرائه وهكذا ذكرناه في الزرع وكنت  
 في فكر من هذا حتى وجدت في الزاد أن عندنا في قول يقطع كل واحد ببقية من الآخر  
 وفي قول الزرع يقطع والمرأة لا يقطع فإذا سرقته المرأة منه إجماعا على أصل  
 قوله تنقص سرقته الرجل من امرائه لهذا وقوله وسارق جواب المسئلة المسئلة الثانية  
 سرق من ذن رجم محرم منه لا يقطع عندنا خلافا لـ **أهل النظم** في الحرم بغير الولاد إذا  
 في الولاد ثمان بقرق من أبويه أو ولد لا يقطع إجماعا والمراد المحرم بالرجوع إذا بالرضا  
 لا يمنع الوطء بالجماع من المستوطوع وغير المسئلة الثالثة إذا قطع السارق ردت  
 السرقة إلى صاحبها إجماعا لأن من وجب عين مال فهو الحق به فإن لم يقدرها فلا ضارة  
 على السارق عندنا وعندنا بعض من يفتيها وقار ما كان أن اقتسار صاحب  
 حال يقدرها على بعض النحال ولا خلاصان إيرادا في الحال والبعده من المستوطوع وغير  
 وقوله لمخرجه أشان إلى أن اختلفا عندنا ولا يقطع المسئلة القطع الضمان لا يجمع  
 عندنا وعندنا جهمان **وأهل النظم** إذا صار له لم يسقط القطع يدا و  
 هب الموقوف من السارق بعد انقضاء مهلة الاضمان لا يقطع عندنا خلافا لـ **أهل النظم**  
 إذا سلمه قاله لهدية وكذا إذا باعه المالك إياه وأما وضع هكذا إذا لم يملكه قبل انقضاء  
 لا يقطع إجماعا ويقطع الأطراف بالمزاة وسرق عين واحد كرات يقطع

في حد الغزو  
 في حد الغزو  
 في حد الغزو

في حد الغزو  
 في حد الغزو  
 في حد الغزو



من السارق اولا يمينه واثنا عشر رجل اليسرى فان سرق ثانيا لا يقطع بالجزر ويجزى حتى  
يظهر ثوبه عندنا وعندنا يقطع في المرة الثالثة يديه اليسرى وفي الرابعة يقطع رجله اليمنى ثم تجزى  
بعده ذلك وفي قول القويم يقتل من المبسوط واليسر المسئلة الثانية سرق عتبت  
تقطع يمينه ثم رد العين ثم سرق ثانيا يقطع عنده رجله اليمنى وعندنا ولو سرقه غير  
او هو من تجزى يقطع اجماعا وفي قوله وسرق عين واحد اشد ان يده فان تبدل الملك  
اكثر العين ولو باعده ملكه من الانسان ثم اشتراه فسرقه ثانيا فيه اصلان المشايخ  
فلا يقطع عند مشايخ العراق من المحيط وغيره قطع السارق من المستودع و  
وكل من سرق من مستودع وكهوه وخا صا لم يقطع المضارب والمستعبر  
والغاصب والمرتين عندنا بخصومة هؤلاء وعلى قول زفر الشافعي لا يقطع بخصومة  
هؤلاء ما لم يختر المالك والكلام مع الشافعي على ان هؤلاء حق الخصومة في الكاثر داد  
عنده وعندنا لا والكلام مع زفر يمتنع في هذه المسئلة فعند خصومة هؤلاء القوم  
نقوم مقام خصومة المالك لكن لا يستوفى القطع بمثل كما لا يستوفى بخصومة وكيل  
المسروق منه من المبسوط

**كتاب السير**

ودار اهل الحرب والاسلام واحدة في جملة الاحكام قال الشافعي حكم دار الاسلام  
فمنه لا فرق للزوجين تحدث من بين الدارين ودار الحرب واحد  
لا يتعلق ببقاء الدارين من احكام حتى لا يقع الفرق لخروج اهل الزحف  
الى دار الاسلام وقد مر في الكتاب وقول منه ان من هذا الاصل ومنه ان المرتد  
وعينه ليست رجلة المرتد اليهم كونه والفقد اذا لم يدار الحرب لا يحل  
في ارضه وعقباته وكذا في نفسه وفي نفسه كونه عند فلا يورث  
مالا ولا يعقبات اولاده ولا يحل ديوته الموقبل ولا يفسخ اجارته وعندنا  
يجعل كونه حتى يثبت عليه هذه الاحكام لكن بشرط القضاء ثم قال بعض مشايخنا  
الشرط قضاء ما بينه من احكام الموتى اذ به يعلم ان لا عن دليل يقرر موته في  
عامه على ان الشرط قضاء الفاضل بجمعة بدار الحرب سابقا على قتاله بعهده  
الاحكام بناء عليه حتى لو عاد مسلما بعد القضاء بهذه الاحكام دون القضاء  
بجمعة بدار الحرب بطل قضاؤه بالبراءة لورثته ويعتق اهل الاوادم والبربر

في السير

من المحيط والمراد من قول عندنا الاجارات والكنسجات والاجارة وان كانت حتى  
واحد لكن يتعد باختلاف الحال من اجازة التعليل وغير النقل والصفحة والدار والكانة  
فذكر بضعه اجمع لهذا المعنى وعندنا لا تقوم بالدار لكن هي بالاسلام  
العصمة عندنا انما تثبت بالاسلام وعندنا لا تثبت بالدار بالاسلام قاله طرقة الامة  
الرخيكي لا يضمن بالدار اكارط ويجزى اوبل يعني به من اهل الدار وهو ان يضمن لنفسه  
وما لم يختر بل يضمن اهل الدار حتى لو عجز عن الخط بنفسه فاهل الدار يحفظونه ويؤثرون  
عند عندنا الضمان والعصمة في اللغة هي المنع بطريق المبالغة يقال عظم اى منه والمحصور  
شرعا ما يكون ممنوعا عن التناول شرعا وهو ان يكون حرما او تركوه معصوما ان  
يكون معصوما ثم ان كان معصوما حقا للشرع يكون معصوما حقا للشرع كما في وجوب  
الكنسج وهو المعنى بالعصمة الموثقة وان كان معصوما حقا للبعد يكون معصوما حقا  
للبعد ليقوم المبدأ مقام الدائت جبر المافات على المتلف عليه وهو المعنى بالعصمة  
الموثقة ويظهر فائدة الخلاف فيمن اسلم في دار الحرب ولم يجاهد فيها فقتله مسلم عبدا  
او خطا فعندنا لا يجب العصا ولا الدية لعدم العصمة في دار الحرب حقا للبعد في  
حجب العصا في الوعد الدية في الخطا والجموع انه يحرم قتله واسترقاقه ولو قتله انما  
حجب الكفارة لما قلنا وعينه ان يرضى هناك مسلم فاما اكله عليه بكونه وعندنا  
مسلم ارضى في دار الحرب بمسألة او ذمته ثم خرج الى دار الاسلام فاقربه لا يجد عندنا وعندنا  
يحد كما في دار الاسلام والخلاف فيما اذا دخل دار الحرب وصدده او في سرية من المسلمين  
اف عسكر لان امير العسكر والسرية ما فرض اليه اقامة الحدود احوال لو كان الخليفة او امير  
مصر غزا بنفسه فانه يقيم الحد في دار الحرب لان اهل حد تحت ولايته من المبسوط  
وعينه لا يقتل دخول الدرب فاذا قس اذ مات قبل الحرب دخل الحد في دار الحرب  
فارسا فنطق فرسه وقال باطلا اخفى سم الفرسان وان دخل لاجل ان يترك  
فرسا او ذهب او انفسه وقابل وهو فارس استخفى سم الفرسان وجوز المشايخ  
على عكسه في الوجهين والحرف ان الفرس للفارس وقت الانصاف في دار الاسلام  
الادار الحرب ولو قتل الفرس فقتل الفرس وقت القتال وعندنا الوقت الانصاف  
وهو المعنى في هجارت الدرب وهو الباب الواسع لقتال الفارس وسدوره



والموضع في موت الفرس اذ لود ظفار ساد و دخل راجلا المضيق الكافي بين بني قيس  
 اجماعا ولوا في قوسه او وهب او ابر او من بين بني قيس في ظاهر الرواية من الهذلي  
 وتعلم القصة وجاهل المحبة بغيره ومنه كانت قصيدة الغنمية في دارنا ونعم من قصيدة  
 ومنه ان قصيدة الغنائم في دار الحرب لا يجوز عندنا خلافا لبعض اصحابنا قالوا ان يجوز  
 ويكره وعندنا لا يكره فان محذوراته ذكرها في الكراهة لكن الاجماع لا يجوز وارادوا بالكره  
 الجوز وحال الخلاف ان الملك عند واقع الغنائم في دار الحرب وعندنا حجة بحزب  
 يوارى الاسلام من طريقه السكنى اذ ملكوا فلم يشترك في ملكه وتبينت الارث والارام الولد  
 واذا امكن الغنائم في دار الحرب عندنا فلو ختمت ماله في دار الحرب لا يفسد كونه عندنا  
 وعندنا يشترط ان يملكه الملك وكذا القومات احد من الغنائم في دار الحرب يورث نصيبه  
 عندنا وعندنا لا وكذا الوطى واحد منهم جارية عن الغنمية فولدت ولدا فادعاه بنصيبه  
 منه وصير اياه ندام ولده وعندنا لا يورث ويحب العرق ولا يورث لوجود سبب الملك وقسم  
 الجارية والولود والعرق بين الغنائم وعلى خلافه ان يورث بعد استقراء امر الغنمية قبل القسمة  
 وقبل الارز بالارام الاسلام اذ القومات بعد اصابه في ثور الغنمية لا يورث نصيبه اجماعا لان  
 سبب الملك لا يورث الجيش بلا خلاف بيننا وبين الشافعي في ثور الغنمية ماله يورث من الغنمية  
 فلو مات بعد الارز بالارام قبل القسمة ومجها يورث نصيبه اجماعا وكذا القومات بعد القسمة  
 القسمة في دار الحرب لان القسمة بمنزلة الارز بالارام والاصل في هذه المسائل ان عندنا  
 سبب الملك يتم بعد استقراء امر الغنمية قبل الارز بالارام وقبل القسمة وعندنا لا يتم  
 وعلى هذا فلو مات من الميسرة البكرى ولا يصير كالتبالي النهر والاخذ بالنقل لاهل القوم  
 فكذلك اذا استولوا على اموال المسلمين واخرجوها لدار الحرب ملكوها عندنا خلافا له  
 حتى اذا استولوا اوصاؤه قسمة كان ملكا مباحا ولو اشتراه مسلم منهم او ملكه حبة  
 او غنمية يملكه ايضا ملكا صحيحا حتى لو كانت جارية يملكه وطبا ولا يملك كاهن اكم في  
 سائر اموال اهل الحرب الا ان الملك القديم حتى يحد فله حق الاخذ لكن قبل القسمة  
 لغيره يورث وبعد القسمة بالقيمة من جاعل المحبة ولما وضع في المال مطلقا اذ لا يملكون  
 علينا بالخلق من ديننا وامهات الاولادنا ومكاتبنا وارادنا اجماعا حتى اذا اسلموا  
 اوصاؤه قسمة بحسب علمهم ردوا على الملك القديم بالملك القديم ونحن نملك عليهم جميع ذلك

في دار الحرب  
 ملكها ملكا صحيحا  
 ملكها ملكا صحيحا  
 ملكها ملكا صحيحا

وانما قال بالنقل او قبل النقل لما دعيه لا يملكون اجماعا قلت والمراد من النقل النقل الى اهل  
 فقد قاله متوفى المحيط ما اصاب اهل الحرب بصادفة ايديهم لا يصير ملكا لم قبل الاخذ  
 بل رسم فان كانوا محتجين في ذلك الموضع وحكمهم هو الظاهر وان سموها اصابا لم يسم  
 في ذلك الموضع لا يصير مالا لهم قلت وهذا ما يجب حفظه لكثرة وقوعه وعمرنا ونسبنا  
 اسم دوام الامان وانتم على الايمان ونجس المأخوذ منهم خفية واكول شرط لوجوب الجزية  
 متلخص اخذنا من اهل الحرب لا خمس فيه عندنا خلافا له وذكره الوسيط ان  
 ما يستدبه احاد المسلمين يسرقه واختلاس فهو له ولا يخفى فيجوز منه قولان ولو  
 دخل جمع لهم منعة باذن الامام او بغير اذنه واخذوا بالانجس اجماعا لان الخمس من الغنمية  
 ومن اسم لاهل المصائب بالنقل على وجه يكون فيه اعلا اكل الله ذكره المستظهر  
 المسئلة الثانية اكول شرط لوجوب الجزية عندنا وعندنا يجب باول الوقت حتى كان  
 للامام ان يطالب بها متى قبل عند الامة غير ان الاستيفاء ان اكول عندنا ان حينئذ  
 بطريق التاميل للتحقيق من المحيط لا يسقط الجزية بالاسلام والموت بل يورث بالامام  
 اسلم في آخر السنة او بعد نصبتها سقطت عند الجزية وكذا القومات كافر اذا فاداه فيها  
 فيؤخر عندنا من تركته وبعد اسلامه والجزية اثني عشر وهذا تضعف ايضا بالفتى  
 الجزية عندنا دينار او اثني عشر رجما وقمة الدنيا وعندنا عشرة رجما والغزو الفجر  
 فيه سواء وعندنا على المعسر وهو من يملك في حرمه اثنا عشر رجما وعلى الوسط وهو من  
 الحال وهو من يملك في حرمه مضافا الى عشرة آلاف اربعة وعشرون وعلى الموسر الملك وهو  
 من يملك عشرة آلاف مضافا ثمانية واربعون وهذا الخلاف في الجزية يتبدل بالامام نصيبا  
 اذا غلب على الكفار واقرهم على اموالهم واما النبي وضع بالراضى والصالح بقدر ما يقع عليه الامان  
 من الميسرة البكرى والمحيط والمهارة والترك لا يملك ولا يملك قبولان جزيتهم مردود  
 التركة عندنا والديلم وهم صنف من الناس معروف لوطيلوا امت الامة وقبيلوا الجزية يجوز  
 اجابتهم عندنا خلافا له والاصل ان الجزية يقبل من جميع اهل الكتاب بلا خلاف حولنا فان  
 العرب ابون النعم ولا يقبل من مشرك العرب من بعد الاوثان والمردن بلا خلاف ويقبل  
 من المجوس بلا خلاف اما مشركوا النعم كالترك والهند وغيرهم يقبل منهم الجزية منهم الجزية  
 عندنا وثانيا كان ابو جوسبا اذ لافق بين عباد النور وعابدين من ذكوان المحيط ومير طابع

جزية عندنا دواود  
 على التسوية  
 برغنى وغيره  
 برغنى وغيره  
 برغنى وغيره

المجوز







فانه في هذه اذا كانت الاول الجرح ويقيم على المرض ولذا اذا قلنا اننا نلاد على الطريق من الهاربة  
 والمغرب ومن استناب من ذوي الطغيان يظن بالمال والمجان اسرنا كما فرأى طلبوا  
 من فسادنا بالمال او اطلاقه بغير عوض لا يجوز الاجابة عندنا الحاجة وعندنا يجوز وانما  
 وضع هكذا اذ فاداه اسيرهم باسير مسلم يجوز اجماعا تخلصا للمسلم اهل الحرب  
 وبشرط ورضانا اننا نمنعهم منهم انهم جائز لقتلهم اذا وادعونا بشرط ان نرد  
 عليهم من جاءنا مسلما جاز عندنا وعندنا لا يجوز الشرط ولا يجب الوفا به فتح الامام  
 والمن في المفتوح فعدا لا يصح وانما عكة بالصبي فتحه بله بغير ذوق الجوار  
 عندنا ان شأنا خمس وثم اربعة اجناس بين الفانيين كما فعل النوع بغير وان شأنا  
 عليهم وتركهم احرار او وظف اجرة على جوارهم واخراجهم على ارضهم وترك جميع ما في ايديهم  
 من الاموال عليهم وبترك الذراري والنساء كما فعل عمر بسواد العراق طاب ثفن  
 الفاني بتركه لم تطب وقال الشافعي في ذلك في الرقاب اذ احق ابطال حتى الفاني  
 في الرقاب بالقتل كذا بالملق واما في الاراض فلا يلزم عليه ان يقتلها بين الفانيين ويعرف  
 الجرح العصاة وقد وثق ان ابن العلم جعل ذلك باهل مكة وقد فتحها فمات فقال الشافعي  
 لا كذلك لما حكى بالصبي فتحت لا بالعرف لم يصبر للفانيين والصبي ما قلنا فذا قال الكرخ  
 فذكان اهل العلم يجمعون على فتح مكة عنوة وقهر اذ حدث قول بعد المام انما فتحت صلحا  
 من المبسوطين المن هو المنة بالغاسية ساس فها دن من المصاير خمس الفينة  
 وثابت سهم ذوي القربى وقلنا المرتبة الكذابة كان يقيم في عهد الرسالة  
 على خمسة اسمهم لم رسول الله وسهم لذوي القرط وهم المذلولون بقرباء رسول الله  
 كبرها ثم وبني عبد المطلب وسهم للمساكين وسهم للفقراء وسهم لابن السبيل ثم  
 لرسول الله صم سقيا بموت عندنا وعندنا لا يلزم في الخليفة انما سهم ذوي القربى  
 فعدنا سقيا ايضا بوفاته علم يقتسم على ثلثة اسمهم ستم لبقناهم وسهم للمساكين و  
 سهم لابن السبيل فيفضل فقراء ذوي القربى في الاصناف الثلثة ولا يرضى الى اغنيائهم  
 وقال الشافعي في خمس اجنس لا يوم الفينة يستوي فيهم غنيهم وفقيرهم وصغيرهم وكبيرهم  
 واما حصة ذلك الاقليم والغائب ويكون لبنها ثم وبني المطلب وذوي غيهم ونسهم  
 بينهم للذكر مثل حظ الانثيين من المبسوط الباكر والهادية والموسيط المسك الثانية

المرن تقتل بعد الامهال ثلثة ايام كما مررت وعندنا لا تقتل كن تحبس ولا تجلس ولا يواكل  
 ولا سابع حتى تسلم وقيل تغيب كل ايام مبالغة في الحمل على الاسلام والامه جبره فها  
 من طرفه بجهد الائمة والهادية **كتاب الاستحسان**  
 شهادة الواحد على ربه حلال  
 ومضان مقبول عندنا وان لم يكن بالسما علمه والعلم غيم او غيبا او نحوه وعندنا لا يقبل  
 اذ لم يكن بالسما علمه الا شهادة جماعة يقع العلم بخبرهم ثم قيل في حقه اهل الحلة وقيل  
 جنون رجلا اعتبارا بالاعتسامة قال العناني والنفق بغيران قليل ويشترط ان يكون  
 فاستقام على المذهبين في الظاهر لكن الحرية ليست بشرط عندنا خلافا للاح فقوليه  
 وانما وضع في رمضان اذ لا يقبل في هلال الفطر الا شاهدان عندنا وعندنا كذلك ان  
 كان بالسما علمه والافق رمضان في اشترط اجمع كثير والاشح كلفطر في الاصح من الهلية  
 والمهذب وقولنا اعتلال ان غير علمه بالسما **كتاب التحريم**  
 ولا يجوز بيع دهن سقطت نجاسة في وسطه فاختلطت ونوع في الدهن نجاسة  
 لا يجوز بيعه عندنا وعندنا يجوز بيعه بياض العيب فلو باع ولم يعلم عيبه ثم علم المشتري  
 بذلك كان له ان يار في رده وودك الميتة لا يجوز بيعه اجماعا من شرع الطحاوي هو انه  
 وفي الاول والثاني كاهر فرض التحريم للوضوء طاهر لرجل او ان في بعضها ما طاهر  
 وفي بعضها ما نجس وليس معه ما طاهر سواء ولا يعرف الطاهر من النجس الا طاهر ليس  
 له ان يتجر بل يريق الكل في يمينه والطحاوي يقول يخلط الماين ثم يبيع وهذا حوط كليا  
 يبيع نجس في دواب ويشرب عند الضرورة وانما وضع في كون الطاهر اقل اذ لو كان الطاهر  
 غالبا فليح التحريم اجماعا لان الحكم للغالب وان كان سوا فوعلى اختلاف ايضا والعبد  
 بالاقل اتفاق في هذا وانما وضع في الوضوء اذ في الشرب عند الضرورة يجوز التحريم اجماعا  
 من المبسوط وشرع الطحاوي **كتاب القبط** رجلا  
 ويحكم الفاريق في القبط اذ ادعاه اثنان عن خليله ادعيا نسب لغيره واما  
 الميتة يرجع عندنا الى القابض المذبح ان كان والا فالى قاطف آخره وشروطه ان يكون  
 من اهل الشهادة ولا يشترط العود هو الصحيح وان لم يوجد قاطف يفرع منها ويحكم  
 لمن خرجت فرقة وكذا اذا ادعيا ولوجارية بينها وعندنا يثبت نسب منها جميعا

ها  
 عا



والأبا يعنى هو الذى يبيع الآباء ويعرف الأنساب بالبطر الا لعقاب يعنى يوفى شبه  
 الاولاد بالآباء فيخرج ان هذا الولد من فلان وهو بالعارضة فى شئنا من مشتق من  
 قاضيه يوفى ثباته ان يتبع اثره وهو مقبول القبول وشروطه قبيل من الميسر والوسيط  
 والطلبة وغيره **كتاب** **الملك** عرف الملقط الملقط  
 وللعن الكمل ما يلقط من بعد عاقبة كما اشتراط مدة التوقيف ولم يظهر للمالك فان  
 شاء انصرف بها على غير اوعلى نفسه فقرا كان او غنيا عند وعندنا ليس له ذلك ان كان  
 غنيا **كتاب** **جعل الآبق** لاجل لراد الآبق من مسير سفر  
 وليس بالواجب جعل الآبق بالرد الا بشروط سابق من غير شرط عندنا لانه يبرح  
 بغير عقد وعندنا يجب الرجوع **كتاب** **العصب** عصب  
 زوايا العصبوب بالضان وهكذا منافع الاعيان جارية فيها الف مثلا فاذ كانت  
 عند زيادة متصلة كالجبال والسمن او منفصلة كالولود والذين فمعه الزيادة محدث  
 احاد عندنا حتى لو هلك من غير صنف لا يضره وقال الشافعي لو احدث مضمون فيصير  
 ولو اجماع فطلب الزوايد منها عن التسليم يعنى اجماعا من الميسر والحقبة المسئلة  
 الثانية المناض يعنى بالعصب او بعصب عدا وبمسكه زعانا ولا يستعمل وصون  
 الانكاف ان يفعل عدا او غير من طريقه البرغري **كتاب** **عصب خطه** فطعمه اوزر عدا  
 والطن لا ينقطع حتى الاول كذا جعل السائر جرح المنزل او عصب ساجه فاذ  
 في بناء لا ينقطع من المالك عند وعندنا ينقطع وكلها العاصب ومنها ولا يجلد الا شفاع  
 حتى يودي بولها استنىنا والقياس ان له ذلك وهو قول الحسن وزفر لثبوت الملك حتى  
 لو هبوا وابعدا وجه الاستحسان سدى بالانصاف ونفاد بيعه مع اخره ليقا  
 الملك المتنا سدا واذا ادى اليك يباح حصول المبادلة بالتراضى وكذا اذا ابرأ لمسوط  
 حتى وكذا اذا ادى بالهضأ او ضحك احكام او عند المالك لانه رضى فاذ لا يضر الا بطليه  
 من الهداية والسياسة خشب تجلب من الهند من التاج **كتاب** **المصونات** يملك بالعصب  
 ولا يصير بالضان عامر من ملك لمن ادى الضمان فاستبين عند اداء الضمان  
 مستد الى وقت العصب عندنا وعندنا لا يملك بالعصب اصلا كذا ذكر في الطريقة  
 العلمانية وكذا في الطريقة البرغري والسرخس يملك عند القضاء بالضان او عند التراضى

هذا من غير شرط  
 وهو من غير شرط  
 وهو من غير شرط  
 وهو من غير شرط

وكذا في المحيط ان العصب عند المحققين من مشايخنا بهم الله على قضية من هبنا محاشنا  
 لا يملك الاعتراد الضمان او العضا بالضان او بغير اخصيص على الضمان فاذ اوفى  
 واحدا من هذين الاشياء الثلاثة تمت الملك والافلا قلت قوله بالضان تحمل الكل  
 وقا ذلك الخلف انما يظهر اذا كان العصب عبدا فابق او فوفى وقضى القاضى باء الضمان  
 فادى او تراضيا فاذ لم يعم عاد العبد يكون ملكا للعاصب عندنا وعندنا يعود الى ملكه ما ملكه  
 وكذلك يظهر في الكسب فانه كسبه يكون مملوكا له بسبب ملكه الاصل عندنا وعندنا يكون  
 ملكا للمالك وبطريق الكسب ان مات عبدا اء الضمان فقدنا على العاصب وعندنا على المالك  
 من الطريق العلمانية ومجربا بالبرغري وهو نطلب فقصر **كتاب** **عصب طعاما** اطعمه ما ملكه  
 وعصا صلب الشئ اذا اطعمه ما ملكه وليس له الرجوع **كتاب** **عصب طعاما** اطعمه ما ملكه  
 فكسبه حتى يحرق لا يبرأ العاصب عن الضمان عندنا وعندنا يبرأ وعمره بالمشترى  
 لفظ المصنف وجاعل المسلم غلام ان ذبح حين يذبح او الحجر سخره مسلم او ذبح  
 ان يذبح فذبح او خنزير لا يضر عند وعندنا يضر المسلم فذبح الحجر والخنزير فذبح  
 اخبرني **كتاب** **الوديعة** سافر بالوديعة يعنى كيف  
 وكل من سافر بالوديعة فانه يعنى بالمشترى ما كان ومذهبا من باب الشئ  
 بمراته وموضوع خالف في السياق لم يعنه العود الى الوفاق خالف الموضع في الوديعة  
 ثم عاد الى الوفاق بان كانت ذبيحة فركها او ثوبا فلبسها او عبدا فاستخدمها او اودعها  
 عند غيره ثم زال الخلاف فردها اليه زال الضمان عندنا خلافا من الهراء واساء علم  
**كتاب** **العادية** والمستعار عينة مضمون يعنى في صلا المأمون  
 العادية اعانه عندنا ان هلك من غير تعد لم يضر وعندنا يضر وحمل الخلاف ان يحملك  
 في غير حالة الانتفاع اذ لو هلك في حالة الانتفاع بالانتفاع لا يضر اجماعا وكذا لو هلك  
 بالانتفاع في احد وكذا في قول آخر يعنى في الطريق العلمانية والما وض في الهلاك اذ لا يملك  
 يعنى اجماعا والما عرض يكون مضمون العين فانه مضمون الرد اجماعا **كتاب** **الشركة**  
 وتبطل المفاضات فاقبل وشركة الوجوه والتعدي شركة المفاض لا يجوز  
 عندنا وعندنا يجوز وصون المفاضة ان يشتركا في كل قبل وكثير على الا يشتربا  
 ويبيعا جميعا وشقي بالتعد والنسبة وكل واحد منها يعمل براه فانه على ان البيع بينهما

سخت الاخر فذكر ان العاصب

سببا في الامور قوله  
 لم يعنه ان لم يبيع



بعضها ان الرضعة كذلك ما اشتراه احدنا فهو عليها وتنفق بشاوى المالكين والتوكيل والكتابة  
من ايجابين حتى لو لم يكن احدهما من اهل الكفاة كالصبي والعبد قصر مفاضة وصارت  
عنانا ونشترط ان يتلفظا بلفظ المفاضة وان لا يكونا احدهما من المال الذي يجوز عليهما  
الشركة سوى هذا المال والمفاضة من المساواة لغيره قال شافعيهم لا يصح الكس فوض  
الاسراهم ولا سراهم اذا اجتمع سادوا وقولا فوض الى متساويين ليس لهم سادات  
ولا رؤساء من المبسوط البكر ويخرج المسئلة الثانية شركة الوجوه جائزة عندنا خلافا  
لرؤسها ان يشترك اثنان ولا مال لها في نوع خاص او في الافاع كلها على ان يشترى ابوجهما  
ويبيعا ومارزق الله تعالى فهو بينهما سميت به لانه لا يشترى بالنسبة الا من لوجهما عند  
الكس المسئلة الثالثة شركة التبتل جائزة عندنا خلافا له ومن ان يشترى على ان يتبتل  
الاعمال من الكس ويعملها جميعا ونشترى على ان يمارزق الله تعالى بينهما نصفان سواء اتفق جنس  
العمل بان كانا خياطين او اختلف بان كان احدهما خياطا والآخر قصارا او سى شركة الابارة  
لانها يعلم ان يبرأها وشركة الصنایع لان راس مالها صنعتها من المبسطين وغيرهما  
وشترط فضل البرج والمال ان على السواء ظاهر البطلان يجوز في شركة العنان  
عندنا ان يفضل احدهما صاحب البرج مع تساوى المالكين بان شترط احدهما ثلثي  
البرج وثلثه عندنا وعندنا فروع اهل الجوزة المبسوط البكر **كتاب الصيد**  
منزوك ذكر الله عند الفخر عمرا خلافا وصيوة البحر منزوك التسمية عندنا  
لا يحل كله عندنا خلافا له وصورته في ترك التسمية مع علمه ان التسمية بشرط  
اكل ومع تذكر التسمية قلت وانما وضع في العمل اذ متروك التسمية ناسيا يحل  
عندنا جميعا العلم خلافا لما كان بهما ومن كان ذا كمال للتسمية لكن لم يعلم ان التسمية  
بشرط اكل في معنى الناسي وعلى هذا الخلاف اذا ترك التسمية عامدا عند ارسال  
البازي او الكلب او الغريم والمسلم والكلبي في ترك التسمية سواء قال بعض اصحابنا  
ان من اعتقد اباحة اكله وترك التسمية عمدا يكره لان حرمة ثابتة بدليل مقطوع به  
وهو الكلب او اجاع السلف قال مجاهد الائمة السخلى بهاء الا اننا نكفرهم لانهم يقولون  
بتاويل والكفر مرداء باقل حابرداء به المحمود فان السكواه اذا نزل او سرق  
سجد ولو ان لا يكره قال خواجه زلف نواس قال علمنا ان القاص لو قطن بجوار بيعه لا يبيع

فصالح

فصالح ولا اصل عندنا ان شرط الاباحة حالة الذبح الذكوب باللسان والذكوب بالقلب لان  
الكلب بالقلب باطن لا تقع عليه فاقام الشريعة ملحة التوحيد مقام ذكوب القلب لان الملحة  
امرها هو وعندنا شرط الاباحة الذكوب بالقلب حتى يحرم ذبيحة الجوس اجماع ذكوب اللسان  
لعدم ذكوب القلب عندنا حقيقة وعندنا اعتبارا فاما الذكوب باللسان فيجب عندنا  
وليس بشرط من المبسوط البكر وطريق مجر الائمة السخلى المسئلة الثانية جميع حيوانا  
الماء ما كره عندنا وعندنا لا يحل الا السك كذا في المختلف والمبسوط البكر وذكره العبد  
ثلاثة اقاويل فقال كل ما يعيش من دواب البحر بعض يعيش على البر مثل الضفدع والبرط  
فلا يحل اكله واما لا يعيش على البر الا يعيش المزوج فاهو المذهب اذ لا يحل الا الحي  
والثاني يحل كل ما لا يعيش على البر حتى ير الماء وكلب الماء واثالثه يحل ما يحل  
جنسه على البر مثل شاة الماء وبرقع وما لا فلا وهل بشرط الذكوب في غير كوت وجهان  
وهذا الثاني وصيوة كلب ياكل بعض لحمه يستحب السك الطان لاجل عندنا فان  
له والطان الذي يموت في الماء فيعلو فيظهر قال في المغرب مشق من طعنه اى خف وعلا  
يقال من الطين يطفو اذا خف على الارض والمصدر الطغى على وزن الغول من الطيلة  
ثم هل يشترط ان يكون بطنه من فوق ليكون طافا نعم يشترط حتى لو كان طره من فوق اكل  
لان ليس بيطاف ذكره في التمهيد لكن رواية المنشي مطلق المسئلة الثانية اكل الخمل  
اذا اذ الصيد بارسا صاحب ثم اكل بعضه يحرم عندنا خلافا له ومحل الخلاف ان ياكل  
حالة الاصطياد اذ لو اضره منه صاحب ثم وثب الكلب واخذ منه واكل كل لانه ما اكل  
الصيد والشرط ترك الاكل من الصيد وكذا لو نسي الصيد فقطع منه بضعه واكلها وان  
الصيد فتتلا واخذ صاحب ثم تركه البصير فاكلها بأكمل الصيد وانما وضع في اكل اللحم  
اذ لو اكل لحمه بأكمل وانما وضع في الكلب اذ لو اكل منه البازي ايضا وانما يذكر الكلب  
والسائر الهداية قال في المبسوط البكر البازي وسائر طيور الوحش اذا اكل  
الصيد لا ياكل في قوله اجدد والضب والخلب والضباع كذا في اكل طيبه  
الضب والخلب والضبع لا ياكل عندنا خلافا له والمتاع ما يتبع به الانسان  
وحا ائين الموحش فانه حل الثلث ايضا فاذكروا رم صيد فقطع عضو منه  
يوكل الصيد ولا يوكل الغصن وقال الشافعي نواس اكله ان مات الصيد منه اخرج الغصن

والاصل الطان السك الذي  
مات في الماء يعبر عنه من

ثلاثة







لها ولم يعلم عليها الكد من اذا اعتادت ذكرها اخرجت فافهم عليها الكد يشترط ان يكون بالانفاق  
هو الصحيح قوله فزوجت بالانفاق لا يقتضي من غير فضل عقيب ذكر زوال العدة بالانفاق  
يشترط ان لا يشترط في المدة من حصر الزمان واخراج الصورتين من بين وان قال زانها  
لان الوطء يشبهه او في كفاه في سد شيط فطحا بل اضاف ان الزنا في عرف الفرج و  
طى الرجل في الفرج غير المكمل وشبهه المكمل في المسئلة في شبهه المكمل ان يسهل من السوط  
**فريقه لعقد وهو عقد** **او عتد الكد حاد العقد** ذميمة طعننا في وجهها الذي  
فقال ان يزوج قبل ان تحيض ثلث في الطلاق وقبل ان يبرأ ريمة اشهر وعشر في الطلاق  
عقد خلاف لها وفي مبسوط خواصها اختلاف المشايخ في تحريم قوله في حنفية بانه  
قال بعضهم بان العقد يجب على الزميمة من البر عند ولكن اذا تزوجها في العقد وهم  
يؤمنون جواز النكاح في العقد فافهم جاز والصحيح من الفقيه ما روي ابو يعقوب عن  
ابي حنيفة انه قال ليس على الزميمة من العقد عند خلاف لما فعله الرواية جاز النكاح  
عند عدم طاعة العدة وعند ما لا يعلم ما العقد ثم على التحريم الاول يخص هذا النكاح  
بالزمن وعلى التحريم الثاني يشمل المسلم والنفس وقوله في النظر وهو يدل على ان الكفاة في ان  
لا يخرج الاول وانما وضع في النفس والزميمة لان في التحريم اذا طلق الحرية لاعدت عليها  
بالانفاق في مبسوط خواصها ولو كانت الزميمة كتابية بقدر من مسلم بحر النفس لا  
مسلم ان تزوجها في العقد بالانفاق لان العدة يجب هنا صيانة لئلا المسلم في الحميم  
**قوله في الزميمة بالانكاح** **يحيى بالعقد الصحيح الكاد** تزوج في العقد ذات رحم  
**كذا اذا طلق حريات** **واختفى الحريم في الزوجات** محرم عند حكم  
**وليس للمسلم ان يزوج** **بينهما الا اذا ساءت** **انفقت** عنده حتى لو طلق احداهما  
التقويم من النفس لا يرق بينهما ويقتضي النفقة لمن اذا دخل بها لا يستطاع احصاء  
حتى لو اسلم بعد ذلك بحر فاذن في كفاه في غيرها يطلب احدها ولا يفيض النفقة في  
يستطاع احصاء بالدخول حتى لا يحتمل ما ذف بعد الاسلام ويقر بينهما بطريق بالانفاق  
وكذا باسلامها او اسلام احدهما وحكم حكم العدة ان ما دام ذميا كذا افضل عن نفس  
الائمة الكوفة وذكر انكم ينظم الحكم ايضا فانها اذا حاكم رجلا فهو حكم المولى  
وهذا الصنف جاز في حق النوارث اجماعا وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلث وام الوطء  
والج بينه وبينهم بن الحنفيين والمسائل في مبسوط خواصها **والمرأة في اهل الذمة**  
**لونها لم يجب في الذمة**

المرأة

هذا هو الصحيح في قوله فزوجت بالانفاق لا يقتضي من غير فضل عقيب ذكر زوال العدة بالانفاق يشترط ان لا يشترط في المدة من حصر الزمان واخراج الصورتين من بين وان قال زانها لان الوطء يشبهه او في كفاه في سد شيط فطحا بل اضاف ان الزنا في عرف الفرج و طى الرجل في الفرج غير المكمل وشبهه المكمل في المسئلة في شبهه المكمل ان يسهل من السوط

هذا هو الصحيح في قوله فزوجت بالانفاق لا يقتضي من غير فضل عقيب ذكر زوال العدة بالانفاق يشترط ان لا يشترط في المدة من حصر الزمان واخراج الصورتين من بين وان قال زانها لان الوطء يشبهه او في كفاه في سد شيط فطحا بل اضاف ان الزنا في عرف الفرج و طى الرجل في الفرج غير المكمل وشبهه المكمل في المسئلة في شبهه المكمل ان يسهل من السوط

في تزوج ذمته على ان كد لها وانما وضع في الذم والزميمة من قبل المسلم والمسلمة في المثل  
بالانفاق في الحرق والحرية لا يجب شر الا بالانفاق ذكره في المبسوط في باب المهر  
هذا في فقه المهر ما في السكوت عند ذكر العدة في ان كد لها من المهر الا في رواية فلهذا  
ذكر انفق في النظم وروي ابو الحسن قيس قوله في حنفية ان لا يجب على المهر في النفي  
والسكوت ولا يجب للعقد التسمية من الغاير وذكر خواصها في مبسوط هذا اذا  
ربا جواز غير من فاما اذا ربا وجب المهر حال ترك التسمية او النفي يجب المهر من  
العقد **حرية** **قد خرجت من طاعة** **شأن** **والان** **عقد** **حرية** **قد خرجت**  
البنات غير من زوجها بالاجماع لتباين الدارين ولا علة عليها عند حتى ان لها  
ان تزوج كما خرجت خلاف لها وانما وضع في جانبها فان الزوج لو كان هو كد  
لا يجب العدة بالاختلاف عند ان يزوجها بائنا واربعة نسوة ساء لها بالانفاق  
وانما قال ما عرفت يشمل اربعة الزميمة والسكوت لان المهر في حاله ما رفته على غيره  
وحده قوله في تحريمه للسكوت ان لا زال ولا في النكاح ولا في تحريمه من الزميمة  
يقول الزميمة والاسلام وموضع اختلافهم في بعد الدخول بها وهذا اختلاف محقق  
في الحاصل ولا ينافي وجوب العدة وعدم وجوبها اها صل بحر كفاه الحاصل عند في حنفية  
مع عدم العدة فنظر في رواية لا يجوز والمسائل من مبسوط خواصها في نظر شر  
اختلاف ايضا في مسألة ذكرها غير الحمة في دعوى مبسوط في باب التبرع والمكراه الكفر  
ان الحرية اذا دخلت دار الاسلام بعد الاسلام لم يلزم حرية ولا حرية في قوله في  
عدم العدة الا ان ياتي بطلاق حرة اشهر وعندها يلزم ان السنتين لعين العدة  
**وقوله في الزوجين مما اختلفوا** **في المهر** **يقض من فاعرف** **مات الزوج**  
فاختلفت ذمتهما في فدية المهر في القول لمساكن التسمية ولا يفيض بشر عتق وعندها  
يعض من المثل وعليه الفتوى من فتاوى قاض خان وفي المسئلة انما يصل تعرف في  
الحص الصغيرة **وقادم المهر بالزوجين** **من التاثير** **بالحسب** **امراه تزوج**  
**في النجس** **فاذا ذكر في السور** **واحد** **بالان** **والغلة** **عاشاد** **محت**  
التسمية عند اول النكاح ان شأنا اعطى خادما في سطا وقضى وقادم الوطء ادنى  
الاراك واعلى التوبة فان احتار البغية قال ابو حنيفة ان ذكر كاد المهر لا يفيض

هذا هو الصحيح في قوله فزوجت بالانفاق لا يقتضي من غير فضل عقيب ذكر زوال العدة بالانفاق يشترط ان لا يشترط في المدة من حصر الزمان واخراج الصورتين من بين وان قال زانها لان الوطء يشبهه او في كفاه في سد شيط فطحا بل اضاف ان الزنا في عرف الفرج و طى الرجل في الفرج غير المكمل وشبهه المكمل في المسئلة في شبهه المكمل ان يسهل من السوط

هذا هو الصحيح في قوله فزوجت بالانفاق لا يقتضي من غير فضل عقيب ذكر زوال العدة بالانفاق يشترط ان لا يشترط في المدة من حصر الزمان واخراج الصورتين من بين وان قال زانها لان الوطء يشبهه او في كفاه في سد شيط فطحا بل اضاف ان الزنا في عرف الفرج و طى الرجل في الفرج غير المكمل وشبهه المكمل في المسئلة في شبهه المكمل ان يسهل من السوط

هذا هو الصحيح في قوله فزوجت بالانفاق لا يقتضي من غير فضل عقيب ذكر زوال العدة بالانفاق يشترط ان لا يشترط في المدة من حصر الزمان واخراج الصورتين من بين وان قال زانها لان الوطء يشبهه او في كفاه في سد شيط فطحا بل اضاف ان الزنا في عرف الفرج و طى الرجل في الفرج غير المكمل وشبهه المكمل في المسئلة في شبهه المكمل ان يسهل من السوط

هذا هو الصحيح في قوله فزوجت بالانفاق لا يقتضي من غير فضل عقيب ذكر زوال العدة بالانفاق يشترط ان لا يشترط في المدة من حصر الزمان واخراج الصورتين من بين وان قال زانها لان الوطء يشبهه او في كفاه في سد شيط فطحا بل اضاف ان الزنا في عرف الفرج و طى الرجل في الفرج غير المكمل وشبهه المكمل في المسئلة في شبهه المكمل ان يسهل من السوط



قوله ان الخطه بالخطه مثل مثل يابيد والفضل ربا والشعير هكذا والقربان  
 هكذا والمج بالمج هكذا والذهب بالذهب والفضة بالفضة هكذا وقوله والفضل ربا  
 اي الفضل على المعيار الشرعي وادناه نصف صاع لما عرفتم الفضل في الحديث بحمل الفضل  
 في القدر وبحمل الفضل في الحال وكلما صار له باللفظ وهذا الحديث مشهور لكثرة الرواة  
 العديدة وتلقى الامه اياتها القبول لكن اختلفوا في العلة فتدل علة ربا الفضل القدر  
 مع الحمل اعني بالقدر الكيل في الكيلات والوزن في الموزونات حتى عدينا الحكم الى  
 كل مكيل جنس كالجص والكيل موزون جنس كالرصا ص وقال الشافعي هو ان العلة  
 في الاربعه الاولى هي الطعم والحيث شرط محض لا يعمل العلة الا عند وجودها وفي الذهب  
 والفضة هي الثمنيه وحاصل المسئلة ان يبيع كل مكيل او موزون بحسنه لا يجوز عندنا  
 الا بعد وجودها ثلثة في القدر وان يكون عينا بعين وعند بيع كل مطعوم بحسنه و  
 كل شيء بحسنه حرام الا عند وجود المحلص وهو المساواة في المعيار الشرعي حتى لو باع كعنة  
 بالحنثين او بجوزة بالجوزتين او بالبيضة بالبيضتين لا يجوز عندنا لوجود الطعم مع  
 الحنثين وعندنا يجوز ليدم القدر وهو الكيل والوزن ولو باع فغير جص بغير جص  
 يجوز عندنا لعدم الطعم وعندنا لا يجوز لوجود القدر مع الحنثين فهذا معنى المصراع الثاني  
 واذا عرفت ربا الفضل جيبنا الى بيان علة ربا النسيئة وهو معنى المصراع  
 الاول فاعلم ان علة ربا النسيئة احد وصفين علة ربا الفضل عندنا اما الكيل او الوزن  
 في ثنتين او اجنتين متعينين وعلمت العلة من الطعم او الثمنيه لا غير حتى قالوا لو اسلم  
 حنطة في شعير لم يجوز لوجود احد وصفين علة ربا الفضل في البدلين وهو الكيل في ثنتين  
 ولو اسلم درهم في ذهب لم يجوز لوجود احد وصفين علة ربا الفضل وهو الفضل في وزن في ثنتين  
 اما اذا لم يوجد الكيل ولا الوزن ولا الطعم بل وجود جنس واحد لا يجرى فيه النسيئة وعندنا  
 عندنا يجرى وصورتها سلم ثوبا هرويا في هرويا او موديا في موديا حتى لو كان جنس البدلين واحدا  
 لا يجوز عندنا لما مر ان اجنتين عندنا احد وصفين علة ربا الفضل وعندنا هو ليس من العلة في ثن  
 بل هو شرط وانما جيبنا الفضل من الميسطين والوسيط باع حراما ودينا بدينارين  
 وبيع دينارين بدينارين بالضعف عندنا لا يجوز فاعلم اوباع كحطه وكشعير كحطه  
 وكشعير البيع عندنا ويصرف في اجنتين لظلال اجنتين وقالوا في النشافتي بينهما اربعه

ص

بيان وجه النسيئة وان كان فيها  
 لا يجوز اجماعا

والشروط

والشروط في بيع طعام بعين مثل ثمنه بعض المالكين النسيئة في بيع الطعام بالطعام في  
 المجلس شرط عندنا وعندنا لا وهو ردة باع حنطة بحنطة بعينها ونعرف قبل القبض جاز عندنا خلاف  
 قاله الطرطوطي العلانية والمحن يجوز عندنا فساد ههنا وقوله متصفا بثبوت احكام  
 مخصوصه مثل حمل النقرة في المشتري وحمل الكيل دون كونه المطلقة فيها اذا باعها واقرقا  
 من غير قبض لا ياتي بذلك ولكن ينتج ثبوت هذه الاحكام عندنا وعندنا لا ينتج وانما وضع في الطعام  
 العين اذا النسيئة شرط عندنا في المراد بقره عليه الدم بل يبيع بعين بعين لا تبص بقبض وعندنا  
 المراد بخلافه فلو لم يكن معين لا يجوز اجماعا اما عندنا فلو علم الجنبه وامعنه فلو علم القبض  
 معناه في الميسطين الكيل وانما قال بثلثه اذا انقضض الاجل اجماعا فمع الطلب على النسيئة  
والتمتع بخيل بغير فضل ولم يكن خمسة اوساق بخيل على الارض حراما من غير كبل  
 يجوز فيما دون خمسة اوساق عندنا فيحرم ما على النسيئة من الطلب وما يحل منه من القدر اذ اخف  
 ثم يبيع ذلك بثلثه او يسلطه المقبل التوثيق وانما وضع في الطلب على النسيئة من غير كبل  
 اذ لو باع النسيء المجزوء بغير مجزوء هكذا لا يجوز اجماعا وعندنا لا يجوز اصلا وفي الطلب في الطلب  
 ثلثة اوجها احدها المنع والثاني في الحرام والثالث ان كان اقله ما موضوعا على الارض والا فاف  
 على الشرجان وان كانا على الشرجان في القدر اما الخاصة اما في الغنى فلا يجوز اجماعا على اصل  
 قوله وانما وضع في خمسة اوساق اذ فيما زاد عليها لا يجوز اجماعا اذ كان في عندنا وحده حتى لو كان  
 بالغا اوساق في صفات متعددة فلا يجوز فيه عندنا وفي خمسة اوساق لقولان والمزاد من النسيئة  
 في صدر البيت هو الطلب كما في قيامه في عمل بالنسيئة وانما علة الهلافة والمذهب والسيوط  
 ولكن النسيئة بالكيلان البقر فيه وفي النسيئة في البيع مع طم الا بابل ثم البقر او الغنم  
 او البنية بكنها لا يجوز عندنا فاعلم ولا نسيئة وعندنا لا يجوز فاعلم ولا نسيئة وكذا اذا باع  
 باع حراما لا يبيعه متصفا ضله يجوز عندنا خلافا لينا علة ان الكيل جيبنا فاعلم عندنا والاحكام  
 من المودع وانما وضع في النسيئة والبيع اذا البقر او الجوزة حتى يفسد كذا المعز والفضة والرواح  
 البقر في اجماعنا من الهلافة وكذا بقره الكمال والمقطوع والكنوزان سلم فاستحق لا يجوز السلم عندنا  
 الاوصلا وادناه شرط في الاجل وعندنا يجوز بغير اجل المستلزمة لا يجوز السلم عندنا حتى يكون  
 السلم فيه موجود من حين العقد الى حين المحل حتى لو كان متعلقا فيما بين ذلك لا يجوز وقال  
 الشافعي لو اسلم بجزء اذا كان المودع في وقت المحل لوجوده حال في الجوز وان كان بعد ما قبل ذلك



قال في المحلقة وحده الانتفاع ان لا يوجد في السوق وان كان يوجد في البيوت في البيوت المسكنة  
 المالية لا يجوز السلم في الحيوان عندنا وعند غيره لا يصير مملوكا ببيعته كالجمل ولا يملك  
 وبالسكن كالجزع والفتى وبالبيع كالجنح وبالصفة كالسكن او الوسيط او الفراق والفقير  
 بعد ذلك يبيع ثم المصرة ترد واكملت فانه يكون فاق فاصح من رطب اشترى  
 ناقصة مصرة او يقره او يشاء ولم يعلم انها مصرة ثم علم فهو بائع عندنا بين ان يمسك  
 وبين ان يرد وعندنا ليس له ان يرد بها فالصفة ليست بعيب عندنا ثم هذه الرد عندنا  
 ثلثة ايام فان لم يعلم بالصفة في ايام الرد انك لا تحيى في بقية الثلث وقيل انه  
 على الفور وهو اوفق ثم ان اختيار الرد يرد بدل اللبن الذي اخذه صاعا من قرفه  
 كان ما علب من اللبن باقيا فاداره فله وجهان قال بعضهم لا يجوز البائع على  
 اخذه لانه صار بالجلد ناقصا لا يسرع اليه التغير وقال بعضهم جبر قلت وهذا  
 اوفق بالنظم فان رد بدل القرف يربا او نحوه فله يرد وانما وضع في المصرة ومن شئ  
 البائع ضرعا حتى يجمع اللبن فيصير ضرها كالصرة ومن احوض في عيب المشتري فيه  
 لقاره اللبن اذ لو كانت الناقصة بنفسها في ثوب الخيل وجهان وكذا لو طعن ثوب  
 البعير بالمداد او سودا فانه مبدل ان كانت اوضر نكدة جارية او ضرر انا ان  
 او اعلف الدابة حتى يربا بطنها فمبدل انما حامل فيه ترد واكملت بالبيع اللبن المحلوب  
 وباقى بغير المصدر والمراد هو الاول ههنا من المبسوط والوسيط والمهذب والمغرب  
 ولا يغير الملك بيعه يعتقد على الغشاق عند قبض يوجب البيع الفاسد كبيع العبد  
 بالخمر والحجر وبيع الدرم بالدرهم والبيع بشرط فاسد او اجل محمول او بشرط  
 اختيار اربعة ايام لا يبعد الملك عنه وان اتصل به القبض وعندنا يبعد الملك بعد القبض  
 لكن بشرط ان يكون القبض باذن البائع هو الظاهر لانه يكتفي به دلالة كما اذا اخذه  
 في مجلس العقد استحسانا هو الصحيح من طريقة البرغوى والهداية قال في المبسوط لكن  
 يثبت به الملك بالحرم ولهذا لو كان خياره لاجل له وطها وقد يجنح الملك مع اجماع كاهن  
 اذا تخمير ولا لاجل المحمور في البيع اذا استقطم برفع فساد العقد اقول  
 مثل قول زفر بن اسمعيل وقد مر في بابنا وابطال شرط لم يرد وجهان شرط ان يخرج  
 بشرط عالم يرد كاجانية والغلام والطعام والثوب الذي في البيت والمنطقة في

٢٢٠  
 ٣٠٠

الحيوان والبيت في الجراب والريث في الرقة والوزن في الحقة ونحو ذلك عندنا خلا  
 ولا يخبر اذ اراه وقال الشافعي باطل من خصايل وشتر الطيوي قال في المبسوط ان لم  
 يكن حبس المبيع معلوما للمشتري فالعقد باطل عندنا قولنا واصداوان كانا حبس مملوكا  
 قولنا وانما وضع في الشراء اذ لم يعلم به للمبيع وجهان ذكر في الهدية وقال في المبسوط  
 في بيع عالم يرد قطبان ورث شيئا فباعه قبل ان يراه لا يجوز عنده قولنا واصداوان  
 فعل هذا الشراء في النظم ينقض البيع للملازمة المسئلة الثانية اشترى عبد اوجارية  
 بشرط ان يعتقه لا يجوز عنده خلا قال في المذهب فان امتنع المشتري عن اعتاقه فله  
 وجهان احدهما جبر والثاني خيار البائع في فسخ البيع وانما وضع في الاعتاق فان عدا  
 ذكر في الشروط ينال مقتضى العقد باع بشرط ان لا يبيعه او لا يعتقه ونحوه ليس  
 البيع عنده ايضا وفي خيار المشتري اذ اعطى في بيع قيمة المالك جبر المشتري  
 بالخيار ثلثة ايام وقبضه فملك في الثلث فعليه القيمة عندنا وعندنا يلزمه البيع  
 وجبر العمن وانما وضع في خيار المشتري اذ في خيار البائع لو هلك يده المشتري فعليه  
 القيمة اجماعا عندنا وفي خيار المشرط فاعلم ولا يجوز ان يرد في الثمن  
 خيارا لشرط الا يورث عندنا وعند بورث قال في الطريقة العلانية المراد من التورث  
 عندنا ان العقد يفسخ بفسخ العارث كما يفسخ بفسخ العورث حال حيوية واختلاف  
 في موت من الخيار اذ لو مات من عليه الخيار فالحق بالاجماع من المبسوط  
 المسئلة الثانية الزيادة في الثمن والتمن في حال قيام المبيع بيع عندنا ويكتفي باصل  
 العقد فحمل كان العقد وورثها وقال زفر والشافعي لا يبيع وانما وضع في الزيادة  
 اذ احتاط على الثمن لا يبيع بالاجماع وهل يكتفي باصل العقد فعلى هذا اختلاف من الطريقة  
 الفعلية ويظهر ان لا يبيح في التولية والمراد من خياره على الكثرة الزيادة ويكثر  
 على الباقي في المحل ويظهر الشفعة ايضا حتى يرضى الشفع بباقي في المحل من الهداية  
 وقالة المبسوط الزيادة في الثمن والتمن عندنا جهة مبتدأة لا يتم الا بالتسليم  
 ويسوى ان كانت الزيادة من العاقد ومن جهتي ونقط المجهول في النظم اشار  
 اليه وشرطنا قيام المبيع لصحة الزيادة اذ بعد هلاكه لا يبيع اجماعا لان الشئ ثبت  
 ثم يستند وليس ذلك بشرط في المحل ولا يجوز بيعه من غير حبس ويكفي البيع خيارا لغير حبس







في البيع والشراء  
في البيع والشراء  
في البيع والشراء

# كتاب الشفعة

الشفعة قصد الاكتمال في الاصل بدون الزيادة ثم يرد الى الزيادة  
وتثبت الشفعة في العقار بشركة البعثة لا يجوز ان قال الشفيع في بوايه لا تثبت الشفعة  
الا للشريك في البعثة ولا يثبت للمجاور ان كان ملاصقا وعندها يثبت او للشريك ثم للشريك  
في الدار ثم للشريك في الاساس ثم للشريك في الملازق والملازق الذي لكل واحد حصة وليس  
يكون في سكة غير فذة ثم للملازق والملازق الذي لكل واحد حصة وليس  
بينهما يطبق مقرر لضيق المكان والتصاقهما يطبق حتى لو كان بينهما طريق نافذ فلا شفعة  
بما لم يجمع المحجوب وقيل للشافعي قول مثل قولنا ذكر في الوسيط واختلف في الجوار الملازق  
وذكر القائل في السكة الملازق فانه لا شفعة عندها اما الجوار الملازق في السكة الدافقة  
فلا شفعة في اجماعا وهي على قدر سهام الشريكة وتورث الشفعة من هلكها  
الشفعة عندها على عذر الوطوس دون مقادير الانصاف وعندها على مقدار النصيب وبيان  
في ذلك بين ثلثة نفر اقدم نصفها وثلثها وثلثها وسدسها باع صاحب النصف نصفه  
وطالب الاخر الشفعة فقبض بالشفع البعيع بينهما نصفان عندها وثلثا فاعتر  
ملكها وان باع صاحب السدس نصيبه وطالب الاخر الشفعة فقبض بينهما اخماسا عنده  
من المبسوط المسئلة الثانية عات الشفيع يورث شفعته عنده وعندها يبطل قال  
في الهادي عنها اذا مات بعد البيع قبل القضاء بالشفعة اما اذا مات بعد القضاء بها  
قبل ثبوت الثمن وقبضه فالبيع لازم لو رثها اجماعا **حط الباع** بعض الثمن عن المشتري  
وحط بعض ثمن المبيع لا يوجب احط عن الشفيع فالشفيع اخذ بكل الثمن ان  
شاء عنده وعندها يحط عن الشفيع بقدره ولو كان الشفيع اخذها بكل الثمن ثم حط  
الباع عن المشتري بعض الثمن يحط عن الشفيع ايضا حتى يرجع بذكر القدر على المشتري  
لانه ظهر ان اخذه منه فوق حقه لا تخاف احط باصل العقد كما مر في البيع وعلى هذا  
لو اخبر ان الثمن الف وسلم ثم حط الباع بعض الثمن فعمل شفعته وانما وضع في حط  
بعض الثمن اذ لو وهب منه كل الثمن ياخذ الشفيع بالكل اجماعا من المبسوط  
والاخذ بالشفعة الى **يجوز** من ترك اذ اراد عليه العقد اخذ الشفيع الدار  
من يد المشتري او من يد الباع فالعقد على الباع **ما عمل** ان حقوق العقد يرجع  
للمالك عنده والى العاقبة عندها وللشفيع اخذ نصف المثل من مشتري من ياتين فاعمل

المشتري دارا من اثني صنفة واحدة فدان ياخذ حصة احدهما بالشفعة عنده وعند الآخر  
الكل او يترك لكل **كتاب الاجارات**  
منافع الاحيان في الاجارات في الحكم كالايمان في الاجارات منافع بالاعيان  
في حكم المالك والقبض وغيرهما من احوال العقد وعندها لم يبق بها كفى الاجارة عقد يملك  
فتعقد عليها شفا فاشا حيث حوفا وعلى مسائل منها ان الاجارة لا تنفع  
فما لها نقض بغير بيع يرضى ولا يورث العاقدين شفعه بالعذر عندها ولا  
عن غيب كما في البيع وعندها ينفع فيه لانها شفعة فاشا وهو لم يرض بشيئ حكم  
من هذا العذر وجعل عتاج الى القبض فيه تفصيل ومنها انما لا ينفع بموت احد العاقد  
عنه كالبع وعندها ينفع لان المنافع او الاجارات صارت ملكا للورثة والعقد ان يؤول  
منه ويملك الاجرة بشيئ العقد وعلى المشتري ثمن البيع ومنها ان الاجرة يملك بنفس  
العقد عندها كالمقر في البيع لان المبدل ملكه في الحال وعندها لا يملك الا بشفعة الشفعة  
او بشرط التجديد او بالتجديد من غير شرط فثبت وتايد اختلاف ان لا يثبت للأجر  
ولا يثبت المطالبة بشفعة في الحال عندها وعندها ثبت ولو كانت الاجرة عينا وهو  
لا يفتقر عليه في الحال عندها وعندها يفتقر في الطريقة النظامية والعلاصة قال في المحيط  
الاجرة لا يملك بنفس العقد ولا يجب ان يراها الا بعد شفعته الشفعة اذا لم يشرط  
التجديد وانما كانت الاجرة عينا او ديناً وهذه رواية اجماع وهو الصحيح في رواية  
الاجارات ان ثبت الاجرة عينا لا يملك بنفس العقد وان كان ديناً يملك ويكون  
بشرط الدين الموجب والمكره ان اجرة ما تقبله بقبضه اجر جان ما قد فعل  
وعنها ان المستاجر اذا اتم ما استأجره بالكرما استأجره ولم يزد شيئا يجوز عنده  
لا يزد ما قد ضمن بالقبض وعندها لا يجوز ذلك تعرض للمواز وعندها في النظم والشرح  
وتكن ذكره مبسوطا هو زان في الاجارات وقيل خلاف في الطلب وعندها تفك  
استأجره الى مكان معلوم محل عليها شفا مثلها او آورها بالكرما ذلك في ذكر الموضع  
على ان يحد عليها مثل ذلك فهو جائز لان المستاجر ان يوزع من غير اذالم يكن فيجز  
بالبالك وهل يطيب لا الفضل ان كان رادعيا شفا كالحل والجران طاب والافلا  
بل مشقوق ولو كان اعلمها لم يطيب لا الفضل لان الفضل ان يطيب بزيادة

نحوه والارادة المستاجر قوله  
جاء ما قد فعله ان طاب الزيادة



من كل المستحرم ووضع في كسب الخيل والدار وقال ان ذكر بوائمه قال في رد المحتار لا يابط  
 الفضل ولا يحل كذا رواه لا يابط له الفضل لانه يحل بعضه لان المنافع ببعض الدار  
 لا يصير محظوظة من كل وجه حتى لو غصبها غاصب كان الهلاك على الاجر وكذا ذكر في  
 نظم الفقهاء وان آخره وان آخره بخلاف جنس ما استجر طاب له الفضل اجماعا وذكر  
 ايضا في شرحه الصاعدي ان اجرامها باكثر مما استاجر جازت الاجارة كما في الشرا وال  
 بطيب له الفضل ويصدق به الا ان مراد في الدار علقا في بطيب له الفضل قلت  
 فلهذا الروايات تبين ان المراد من اجرام وعدمه الطيب وعدمه وذكر في العون المحل  
 وعدمه وبالنسبة وفي وجوب الخمر لا يسقط الاجر المستحق فاعلم ومنها ان  
 المستحق لو اذنت له ومن لا يسقط الاجر عند كسب المبيع لا يسقط بالحيثية  
 المستحق على مال الاخر بل يبيع وعندنا لا يجب الاجر لانه ثلاث المنافع بطريق الغصب  
 لا يقضيه العقد فلا يجب بدله وكذا في السكنى فاعقل فلهذا الفتاوى في فروع الاول  
 ومنها ان اجارة الدار بالدار او اجارة دابة للركوب بركوب دابة اخرى يجوز عندنا لانه  
 بيع اجنبي بجنس يدايد وعندنا لا يجوز لانه بيع اجنبي بجنس نساء وقوله فروع  
 الاول اي فروع الاصل الاول وهو كونه المنافع في حكم الاعيان عند شرط اختيار  
 وشروطه اختيار فيها ففسد وان اضيفت لم يجز ما يفقد في الاجارة ثلثة  
 ايام يفسد الاجارة عند وعندنا يعتبر اول المدعى من وقت سقوط اختيار  
 المستد الثاني اضافة الاجارة الى زمان في المستقبل بان قال اتركك دارك بخمسة  
 اوما اشهد يجوز عندنا خلافا له ولما وضع في الاضافة اذ في التعليق بان قال  
 اذا اجارة عند فتد اجر تترك هذه الدار بكذا الشايع فيه خلاف  
 وما جئت بيد الاجرة المشترك فليس فيه مخرج ما فيه شك مرفوع باب  
 زفره الله وشروطه الاجر محل قطع فيه لا يشترط فاعلم رجلا في  
 بينها طعام استعجر احد صاحبها او اجار صاحبها على ان يحمل نصيبه الى مكان  
 كذا او يوفيه مفسوم فحل كله فالاجارة فاسدة ولا اجرة قلت معناه لا المسح  
 او لا اجرة المثل كذا ذكر في المسئلة الاولى من باب الاجارة الفاسدة من  
 جامع المصدر الشهيد ورايت في موضع ان الاجارة لو صادقت محلا مشتركا

هذا هو الوجه في الاجارة  
 من اجارة الدار بالدار

استدرا وانتهى لا ينفرد اصلا وما كنتا من قبيل وصرفه في جامع البرهان في اشياء الدين  
 انها غير متفق اصلا حيث اضيفت الى غيرها وشارف في جامع المحبوب في الاجارة  
 كانت فاسدة لا يجب اجرا المثل لانه انما يجب اجرا المثل فيها عند تسليم المقود عليه  
 ولم يوجد فيها محض فيه لانه عامل لنفسه في كل جزاء لقيام الشركة وقال الشافعي  
 يجوز له المسير اذا بين الاجر ومن موضع اجل والشرك الغصيب استاجر امة الخنزير  
 وجاز ان يستاجر القمل احد الخنزير والخنزير والخنزير والخنزير والخنزير والخنزير  
 الولد وجب الاجر اذا علمت عند وعندنا لا يبيع ولا يجب ثمن لبن الاموات  
 ويبيع البنية ثبات آدم يجوز ومن يوفى بغيره مال منقوض عند يجوز ببيع  
 ويضمن مثله وعندنا ليس كذلك لانه جزء الادمي ايج لضرورة تغذية الاطفال  
 ولهذا قلت لو استغنى الصبي عن اللبن يحرم تناوله وذكره في طريقة البرغوث ولا يجوز ان  
 يقطع الرجل بلبن المرأة وشربه للرواء ذكر في جامع المحبوب وهل يجوز ان يحمل  
 في عين رطله قال في التوايد قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز اذا علم انه يزول به  
 الرمد ولا فرق في ظاهر الرواية بين لبن الحرة والامة وعن ابي يوسف انه يجوز بيع لبن  
 الامة كتاب **ادب القاضي** نفقته بين المدعى في موضوعه  
 قاله ونقص بين المدعى في موضوعه في وجهه ان يبي عن احد ما اذا  
 عند نكول المتكبر المحايير وجب ياتي المدعى بشاهد نكل المدعى عليه عن  
 البين فعنده يرد البين على المدعى فان طلف اذ المال وان الى انقطعت المناقعة  
 بينهما وعندنا يختلف المدعى عليه لا غير الثاني اقام المدعى شاهدا واحدا ويجز عن  
 الآخر فعنده يختلف المدعى عليه وعندنا يرد البين على المدعى قلت وقوله في موضعين  
 ليس للحكم نفقته ذكره مبسوطا خولم ذلك خبرين اخوان احدهما سيج في  
 ديات هذا الباب في مسئلة القسامة ويحتمل ان يكون للحكم في ما بالاموال كذا  
 رايت في نسخة وحاصل الخلاف راجع الى ان البين هل يفيده لا ثبات ما لم يكن  
 ثابتا وعندنا فيه حجة ايضا اذ اصلا لظاهر حجة المدعى من المبسوطين وذكره كوسط  
 كل واقعة يقض فيها برجل وامرأتين فيقضى فيها بشاهد ومعين وكذا في الاموال  
 وينبغي ان يتقدم بشهادة الشاهد وتعدله ويجب على الحاكم ان تصدق انشاه

اما اذا رخص المالك في الاجارة بالدار  
 انما ملك المالك في داره بالدار  
 والارباع والارباع والارباع والارباع



في الشيء فيقولوا نحن وهو صادق ولا خلاف انه لو صلف مع امرائنا لم يجوز قلت في اليه  
 الاشياء بقول وشاهدنا ثم انقضت بنبينا عندنا او باحدنا فيه ثلثة اوصاف ولو قضى  
 به قاض هل ينقد فان في المحيط لا يتخذ لانه خلاف التبريل لا يجوز تقليد اهل القضاء  
 ويكفل استيفضا غير العالم ويكره الغائب حكم الحاكم عنده وعندنا العلم  
 شرط الاولوية حتى لو قلنا اجماعا وقض لا يجوز عنده والصحيح من ههنا والعدالة شرط  
 الاولوية ايضا على ظاهر رواية اصحابنا وعندنا شرط لازم والمصلحة ثلثة البنية القضاء  
 على الغائب والغائب لا يجوز عنده الا اذا كان عنه ضم حاكم اما قضائه وذلك بتوكيل  
 الغائب اياه او حكمه بان يكون المدعى على الغائب سببا لثبوت المدعى على الحاكم لا  
 محالة او شرطه على اختيار الامام البردوي فيصرف في المحيط واجماعه يستوي في ذلك  
 ان كان غائبا عن البلد وعن مجلس الحكم حاضرا في البلد وهو الصحيح في قولنا وانما يجوز في  
 رجا اقراره قصر المسافة في تكليف البنية من المبسوط **كتاب الشهادات**  
 وليس للامتناع مع الرجال شهادة فيما يسيك الاموال من الكفاة ويستعمل في  
 لها وحده ويكره القاضي ان يتكلم شهادته اصدار الوصية لصاحبه غير مقبولة  
 عنده خلافا له وليس للكافر من شهادة المستقيم عقيدة وعادة شهادة اهلي  
 الزمة فيما بينهم جائزه بعضهم على بعض عنده وان اختلفت عليهم ولكن لا يقبل شهادة  
 الحرة اي المستان على الارض ويتقبل شهادة الارض عليه من الهداية والمبسوط وقال  
 مالك والشافعي نعم الله لا شهادة لهم على احد وانما وضع في الكفر لان شهادة المستان  
 بعضهم على بعض مقبولة عنده اذ كانا من دار واحدة فان كانا من دارين كالروم و  
 الترك لا يقبل لا تقطاع الولاية من الهداية وجبت لا يطعن المذكور يشهدن والامتناع  
 شرط يذكروا شرط في شهادة النساء فيما لا يطعن عليه الرجال اربع سنه عنده  
 وعندها كفتنا في عنده الواحدة تكفي والاشنا احوط وشاهدنا ارفع على اصل اذا  
 كانا على الثاني فلا يصح اذا رجلان شهدا على شهادة رجلين ثم شهد هذا الرجل  
 بعينه على اصل آخر في هذه الحالة يقبل عنده خلافا له **كتاب الدعوى**  
 واكم في المدعيين حاديا بقرعية يظهرها اطهارا دارين يدخل ادعاهما بطلان  
 كل واحد منهما يدعي كلفه وصاحب اليد مستكر واقاما البينة يقض في حرمه الغرعة

قال الشافعي في قوله شهادة  
 النساء مع الرجال غير  
 الاموال غير مقبولة  
 في الكفاة

في قوله لا يقبل لا تقطاع الولاية  
 من الهداية

في قوله لا يقبل لا تقطاع الولاية  
 من الهداية

لو عندنا بغض بينهما نصفين واكم في المدعيين ولا يقضي باليمين ذاك مفردا امرت في  
 وفيه من وجوبه وذو اليد يد ذوال اليد اولى بالقضاء فاشهد امانه وذو اليد اها جابته  
 على المكمل المطلق يقض لذي اليد عن ذنوبه والشافعي والمالكي عندها وانما يقض للمالك المطلق  
 اذ لو كان دعواها النتائج يقض لذي اليد اجماعا قالوا خوارق في مبسوطه فيستوي كجواب  
 بين ان يكون الخراج مسلما او ذميا او مستعانا او صرا او عبدا او رجلا او امرأة وفي  
 حق المدعى عليه كذلك ويستوي كجواب في حق المدعى بين ساير الاموال ظفر الغرم بخلاف  
 واخذة خلاف جنس ماله على الغرم كما يتران بالكلية جنس حقه فلا ضرة بغيره  
 المدعون عنده وعندنا ليس كذلك وانما وضع خلاف جنس اذ لو طوع على جنس حقه فلا  
 اخذه جبر اجماعا وفي اقراره اقراره اقراره بلزومه الابن بغير دعوى حوله الامنة  
 اذا اقر بوطها فولدت ثبتت فيه بغير دعوى عنده الا ان يقول استمراتها بحضرة  
 بعد الوطن وحلف عليه وعندنا لا يثبت الا بدعوة وهذا حكم اما الديانة فان كان وطها  
 وحضرتها ولم يعزل عنها يلزمه ان يعترف به ويدعي وان عزل عنها لم يحضر  
 جاز لا ان يغيبه من الهداية ويوجب الغرم على المسؤول جارية لا ابن فاحظره او يجهل  
 الاب اذا استولد جارية ابنة بملكها بالبيعة ولا يلزمه العقر وقال ابو يوسف لا يملكها ويلزمه  
 العقر وقال فروان في ملكها ويلزمه العقر من الطريقة العلانية ولدت المدعى ولم تز  
 واحمل فربما يبيع بسنتين ارجح او يجم الامم لكونه قاصحا بانقضاء العدة عند الشك  
 لان مع سجن عنده والولد قد ينفق البطن اربع سنين كما تفكر جاز وقد ينفق اثنان  
 وهو ينفق عندها اذ كانا فلا يثبت بالكرهين **كتاب الاقرار**  
 قال وفيه في معرض الموت اقرار بالدين او بالدين فله يجوز اقرار المدعى من  
 الموت لوارثه يدعي او عين عنده وعندنا لا يجوز الا صدق الباقين قلت ومحل  
 الخلاف اذ كان الوارث غيره اذ لو كان واحد لا وارث سواه يجم الاقرار اجماعا  
 وفي قوله لوارث على التفسير ان اليه اذ الواحد المدعى لا يكون منكرا دين الله  
 ولما اقرار في مرض الموت ومن قبل سوا يتيم على دين المرض عندها  
 عنده لا يقيم وصورة اقرار بالدين لا غير اقراره ثم مات من ذلك المرض فغيرنا  
 يقض دين الصمد جزم على دين المرض عندها غرم الصمد اولا فان فضل على غيره تركه  
 من المصدق بما لا يلائم حكمة

الشيء  
 البنية  
 الاشياء  
 به قاض  
 ويكفل  
 العلم  
 شرط  
 الاولوية  
 ايضا  
 على  
 الغائب  
 والمحيط  
 ان كان  
 رجا  
 ليس  
 لها وحده  
 عنده  
 الحرة  
 مالك  
 بعضهم  
 الترك  
 شرط  
 وعندها  
 كانا  
 بعينه  
 واكم  
 كل واحد  
 البنية  
 المدعيين  
 حاديا  
 بقرعية  
 يظهرها  
 اطهارا  
 دارين  
 يدخل  
 ادعاهما  
 بطلان  
 كل واحد  
 منهما  
 يدعي  
 كلفه  
 وصاحب  
 اليد  
 مستكر  
 واقاما  
 البينة  
 يقض  
 في  
 حرمه  
 الغرعة



عن دين الصحة يقض به دين غريم المرض وعنده ينقسم تركه على كل الدينين بالنسبة  
 واتفقوا ان غريم دين الصحة يستويان في الاستحقاق وكذلك عباد دين المرض وكذلك غريم  
 الدين الذي ثبت في حال المرض بسبب ما يهدو ما بين يشاوي غريم دين الصحة في  
 الاستحقاق من طريقة السر خلقي ويلزم للمريض بالدين على حورته بقسطه لا كمالا ادى  
 على الميت ومقدرة بعض الورثة يوزن من حصة المصدق جميع الدين عندنا وعندنا يوزن منه  
 ما يخصه من الدين وهو قول الشيخ واحسن البصري وما ذكر ابن ابي ليل وسنيناهم انه  
 قال الفقهاء بالدين لونه وهو اختياره وسواهم من الفرزدك في التمهيد قال في دعوى الكفاية  
 قال الامام الكوفي قال في حثناهم ان يمارروا في ظاهره واهل البيت عتاج الى زيادة  
 شئ لم يستطع في الكتب وهو ان يقض عليه القاضي بارتان ويجوز الاثر اراجل الدين في نصيب  
 قالوا له حفظ هذه الرواية فقوله الف قال لا فذكر ما ليس مثليها فحفظه اعمى قال  
 الخلفاء على الفرزدك لا يؤا وقال الاشاعرة في الاستدعاء عندنا ويسقط فذريعة التوب  
 وعندنا يلزمه كل الف وقد فاقمتم في باب محمد بن ابي اضلال ابن ميراث ابن عم افرو  
 ولواقر الابن بدين ثمان لم يشر في الارث والوضار باب آخر لم يثبت لاشركه في  
 الميراث عندنا وعندنا باخذ نصف ما ورثه وانما وضع في الشركة في الارث لان النسب  
 لا يثبت اجماعا وكذا في مجلس القاضي اقر على الدين وكل لا يعتبر من باب زفر بن ابي  
**كتاب الوكالة** وباطل بيع الوكيل للنساء والقول في الغيبة ما في القضاء  
 الوكيل يطلق البيع بالنسبة عندنا ضافا لم على قول الشيخ يجوز البيع بالنسبة طالت  
 المدّة او قصرت وعندنا جازية لا يجوز الا باجل متعارف في تلك التسليمه من التمهيد السلة  
 الثانية عزل وكيلة في غيبته عن عندنا وعندنا موقوف على علم ونسبة جازية في علم  
 وجب على فيه التوكيل بالبيع وغيره واختلف في العزل العذر اما الغيبه فيمنع من  
 عليه اجماعا من الهداية والتمهيد وفيها كتاب **الكفالة**  
 واحواله وباطل كفاية بالاحقوس ولا يبعد الدين موت الخليل الكفالة بالنفس  
 عندنا باطل وعندنا صحيحة قلت ذكر في الشرع ان الكفالة بالاحيان المفوضة  
 لمخضوب على هذا الخلاف ايضا ولم يتعرض لذلك النظم لما ان عندنا في الاصح في النفس  
 قولوا واصداولة في العين قولنا من الطريقة العلامة السلة الثانية مات المحتال

قوله في كفاية بالاحقوس  
 وهو من كفاية بالاحقوس  
 وهو من كفاية بالاحقوس  
 كفاية بالاحقوس

عليه مفلسا يعود الدين الى فتمت المحيل عندنا ضافا له قلت وانما خصل الموت مفلسا  
 مع ان في وجود احواله مع اختلاف على هذا اختلاف ايضا فان بالموت مفلسا ينقسم احواله  
 ويعود الدين بمجر الموت اما في الجود فينقسم وينمو عند بعض مشايخنا واليد الامانة  
 في قول ولا يبعد الدين موت المفلس حيث اضاف الامانة الى الدين اما الجود مع مفلس  
 فيثبت حتى الفسخ لا يعود الدين بنفس وهذا الفاء لانه مستفاد من الطريقة العلانية  
**كتاب الصلح** ويبطل الصلح على الاكثار وذلك كالرؤية في اعتبار  
 الصلح على الاكثار جازية عندنا خلافه والمراد بجواز الصلح اعتباره في اثبات ملك  
 المدعى في بدل الصلح وانقطاع عن الاسترداد للمدعى عليه وبطلان حق الدعوى في اصل  
 المدعى من الطريقة العلانية وقار في طريقة البرزى باخذ المال في القضاء ويجوز اخذه فيما بينه  
 وبين الله ان كان صادقا وعند المدعى عليه ان يتبع من التسليم وبعد التسليم  
 يسترد قار في المبسوط والصلح على السكوت على هذا الاختلاف بان لم يجب المدعى عليه  
 لا بالانفراد ولا بالاكثار ويجوز مع الاقرار اجماعا وكان الشيخ ابو منصور يقول لم  
 يعمل الشيطان في اتياع العداوة والبغضاء بين المسلمين مثل عمل ابطال الصلح على  
 الاكثار لما في ذلك من امتداد المنازعات بين الناس قار في المبسوط ولست نقول به  
 فمن ابطال ذلك انما ابطاله احتياطا لتمرزح الاحكام والرؤية والدلالة والادلة الكشف  
**كتاب الرهن** والرهن في الاستحقاق بين العين  
 لا يملك حينئذ بالدين حكم التجدد الرهن عندنا صيرورة المورث احق بتمتة عند  
 البيع وحق المطالبة بملكه كذا في المختلف قار في طريقة البرزى حكم الرهن عند اختلاف  
 بيع الرهن بالدين وعندنا حكم ثبوت ملك المدعى اتفاقا على ان كليهما مستحق بتمت  
 الرهن فان حق البيع بالدين عندنا ثابت وعندنا حق البيع ثابت ايضا الا انهم  
 اختلفوا فيما هو المقصود بتمت الرهن فعندنا المقصود هو ملك اليد وهو الحكم  
 الاصل وحق البيع بالدين من قرارة وعندنا الحكم الاصل هو استحقاق البيع بالدين  
 وحق البيع وسيلة اليه ودليلنا ان الحكم المقصود بالتمتة ما يثبت عليه العتد  
 ولا يملك غيب الرهن بيع الرهن بالدين انما يملكه اذا عجز عن قضاء الدين

قوله في كفاية بالاحقوس  
 وهو من كفاية بالاحقوس  
 وهو من كفاية بالاحقوس  
 كفاية بالاحقوس

قوله في كفاية بالاحقوس  
 وهو من كفاية بالاحقوس  
 وهو من كفاية بالاحقوس  
 كفاية بالاحقوس



حينما ثبتت عقوبة العقد وانه امانة فلو هلك لم يسقط الدين الذي عليه كل  
 الرهن امانة عنده ولا يسقط شيء من الدين بملكه وعندنا هو مضمون بالاقبال في  
 من قيمته ومن الدين ونفسه ان يكون الدين عشرة وقيمة الرهن خمسة عشر  
 فالخسرة الزيادة عندنا امانة <sup>حتى لو هلك يسقط الدين والزيادة امانة وان</sup>  
 كان الدين خمسة عشر وقيمة الرهن عشرة يكون مضمونا بعشرة حتى لو هلك يسقط  
 العشرة ويرجع المهر من عمل الراهن بخمسة وكسب شيء حكمة الى الوكيل وفي المشاع  
 جابر وكسب العشرة ولدت المهرهنة ولكن بعد الرهن صار رهنها معها عندنا وكذلك  
 الدين والصوف وغير الخلل والشجر وعندنا لا يصح شيء من ذلك هنا قاله المبسوط البكر  
 والخاصة امانة الدار والعبد والارض لا يصير رهن عندنا ايضا لانها بدل المتنازع والاصل  
 فيه انما نوعان نوع لا يدخل في الرهن وهو ما لا يكون متولدا من الوهب ولا بد من جز من  
 الوهب نحو اكتسب والهبة والصرة ونحوه يدخل وهو ما يكون متولدا من الوهب كالولد  
 ولخواته او يكون بدلا عن جز من الوهب كالنصف والضرع ومعنى دخول في الرهن انه يحبس كحسب  
 الاصل لما لا يصير مضمونا حتى لو هلك هذا النعم لا يسقط به شيء من الدين من المحيط المسك  
 انما فيه رهن المشاع لا يجوز عندنا سواء كان محتلا لنفسه ثم بعض اصحابنا عبر واجبات  
 البطلان والصحيح انه منعقد بوصف الفساد من الطريقة الغلانية ثم الشيوع المخالف  
 يبطل الرهن عندنا لا محالة اما الشيوع الظاهر بان رهن جميع الوهب ثم ينفى في النصف  
 يمنع ايضا هو الصحيح المسك انما فيه الراهن بملك استرداد الرهن قبل قضاء الدين عندنا  
 لانه ملكه وتعيينه قضاء الدين من ثمنه لا يبطل باسترداده وعندنا لا يملك لان فيه ابطار ملك  
 اليد وكسب عليه وهو المعنى بقوله ويسر وجابر ليدرك اذ ينفق بجنيته وباطل اعتناقه  
 للراهن ان يمتنع بالمرهون عندنا فيستخيم العبد والجماعة ولو اجرم ما انشا ويركب  
 الزناة ويواجهها ويشترى لبنا عندنا لانه ملكه وعندنا ليس ذلك والوطن ممتنع اجماعا  
 وانما وضع في الراهن اذ ليس للمهر من ذلك اجماعا الا اذا كان الرهن من المبسوط والظن بعت  
 المسك انما فيه اذا اعتق الراهن العبد المهرهون بطل اعتناقه عندنا ان كان مفعلا  
 قولوا اصدوا ان كان موسرا فلو قال وعندنا ينفذ ويضمن قيمته ان كان موسرا

يكون

ويكون رهنه مائة وان كان مفسدا من العبد قيمته ويكون رهنه عندنا ويرجع اليه على  
 المولى كتابه **الأكراه** ويقبل القابل بالأكراه ايضا ثم المبرور  
 ذي السفاه اكراه انشا على قتل عن السيف فقتل بحبب بعضا من عليها عندنا  
 عزه بنما من في باب يعقوب وقوله ذي السفاه ان ذي السفاهية طلاق المكره  
 ولا يجوز النذر والعقاق كرهنا ولا العيين والطلاق عتاقه ونكاحه ونكاحه ويمينه  
 صحيحنا فلز عندنا طلاقا في كل طريقه الذي تعرفات المكره كلها منعقدة في الاثبات  
 اما ما يكون اقرا وان اختيارا فهو باطل الا في الاثبات ما لا يحتمل الشيء كالتساقط والطلاق  
 والعقاق والنذر والعيين فانها ينعدم المكره كما ينعدم الطابع ومنها ما يكون محتلا  
 للشيء كالنعم والاجازة والهبية فانها يتوقف على الاجازة بعد ذلك الاكراه وقال المبسوط  
 تصرفات المكره كلها باطلة قلت انما خص في النظم صورة لا يعمل الفسخ لان اختلاف فيها  
 ثابت من كل وجه فمقتضى باطل في الحال وعندنا معنية في الحال انما يحتمل الشيء لما توقع  
 على الاجازة لا يكون جائزة في الحال من كل وجه عندنا ايضا فسقط فيها ومع الاتفاق فاحرز  
 عنها الملاك **كتاب المادون والاذن في نوع من انواع**  
 لا يستعمل الانواع بالاجماع من غيب باب زفره الله وحاسكوت سيد العبد اذا  
 رآه باع واشترى اذ اريد من باب زفره الله ولا يباع عبده المادون  
 بالدين حين استخوف الذبوني رقيه العبد المادون المستخوف بالذبونة لا يباع فيها  
 ولا يطالب المولى به ويتاجر مطالبة الى جانب الحق عندنا وعندنا يباع في يوق  
 النجاة الا ان يقره المولى بقصا الدين ويبيع كسبه ودينه بالاجماع ودين النجاة  
 ما وجب التجارة او ما هي فمعناها كاسم والشر والاجازة والاكسب وضمان العتق  
 والوداع والاعانات اذا احدها وما يجب من العتق بوطل المشتراة بعد الاستحقاق الى  
 الشوك فيلحق به من الهداية وغيره <sup>منه فليس بها لجان</sup> <sup>من المادون</sup> <sup>من المادون</sup>  
 ابر المادون نفسه فيما بدله من الاعمال يجوز عندنا طلاقه وانما وضع في الاجازة  
 اذ لو رهن نفسه لا باع لا يجوز اجماعا وانما وضع في نفسه اذ لو اجر كسبه جاز اجماعا  
 من المحيط وباطل تعرف البصة بحكم اذن الاب والوصي اذن الاب والوصي  
 للبيعة لا يبيع عندنا وعندنا يبيع تصرفا بعد الاذن ومحل خلاف البصة العاقل اذ في

كاستادهم  
 ومبطل  
 ابر المادون  
 من المادون  
 من المادون  
 من المادون  
 من المادون



غير العاقل لا يجوز اجماعا واقداما على اذنه دليل على انه عاقل اذ العاقل لا يتصرف  
 في غير المحل والمعن بالعاقل ان يعرف ان البيع سالب للملك والنشر اجالب ويعرف الغبن  
 اليسير من الغش لان العاقل ان كان كل من يقرب البيع والشرا يتلفها واخطاب  
 في تصرف داير من الضع والضرر اذ في الضار المحض لا يبدل صلاحه وان اذن له وفي  
 النافع المحض يؤول قبل الماذن **كتاب الدييات**  
 والقتل عمدا موجبا للتكفير والقتل والمال على التخدير القتل العمد لا  
 يوجب الكفارة عندنا خلافا له المسلم اذ لا يثبت في قولنا موجب القتل  
 العمد سائر القصاص والدية وولي القتل بالخيار ويستوفى ايها شيئا وعلى هذا القول  
 اذا قال عفو ترك عن القصاص كان له المطالبة بالدية والمذكورة بالنظم قول الاول  
 وعندنا جميع القصاص لا غير ولا يصير مالا الا بالتراضي من اهل بيته ويكون صلحا  
 سواء كان يثقل الدية او اكثر من الميسر بالملك ولا يشترط ان يكون في اوصاف  
 القتل بالقتل اشترط رجلان في قتل رجل اصدحاب المقتول تقتله بسلام  
 فلا يقصاص على واحد منهما وعلى كل واحد منهما نصف الدية في ما لم يوصلا في ذلك سجين  
 عندنا وقال الشافعي على الاجتهاد القصاص وعلى الاب نصف الدية في حاله خلافا للشافعي  
 مع الصبي او المجنون اذا قتل رجلا بسلام عندنا لا يقصاص على البنت وولد فحقولا  
 في قولنا القصاص هنا على قوله الذي يقول بان عمد الصبي والمجنون عمد وعلى قوله الذي يقول  
 عمدا وخطا سواء ولا يقصاص على البنت والمطل والعامة اذا اشتركا لا يجزى القصاص على  
 واحد منهما اجماعا من الميسر بالملك ومقتضى عمد الصبي وولد في حاله ولا يرد تخالفته  
 وفيه تكفير ويصح الارش ومثلا المجنون عندنا القتل الصبي او المجنون اذا قتل انسانا  
 بسلام عمدا لا يجزى القصاص اجماعا اما في الاحكام الاخرى فقتل العمد عندنا وصح  
 القتل خطا عندنا وسببنا عليه ان الدية على عاقلته عندنا وعندنا له ان الصبي اذا  
 قتل مورثه عمدا او خطا لا يجرم عن الميراث عندنا خلافا له وانه لا يثقل عليه عندنا خلافا  
 له لان ارحامه والتكفير حكم اجنابيه وهو ليس من اهل اجماعه والفرق لا يثقل بالجمع كقوله  
 كالنبي لا يرد كذلك في عرفي والاوان المقتضى والمال لولا هذا اذا ثبت فيه فاذ جنى  
 امرا اذا كانا معا قتلنا فيه وفي قولنا بينهما واصل قتل جماعة يقتل عندنا بهم

هذا هو الحق في القصاص

هذا هو الحق في القصاص

جميعا على سبيل الكفاية ولا يجب الدية وعندنا ان قتل على النفاق يقتل بالاول بحال الدنيا  
 فان قتلهم معا يوجب بين اولياء المقتولين قاتلهم خروج عن قرعة قتله وبحال الدنيا يقتل  
 في العون لان في قولنا الاخر يقتل بهم ويقيم باقي الديات بينهم كما لو قتل عشرة بنفس شهودياتهم  
 وقولنا الدية لا يرد بالاولا وفيه نظر فان الدية الواحدة ينقطع على سبيل الكفاية بالاجماع فان لم ينقطع  
 رجلين ينقطع بينهم بها عندنا لكن في يوم دية يدينها سواء اقطعهما او على التعاقب وعندنا ان  
 قتلها على النفاق ينقطع بالاولا منها وبقية الارش فان قتلها معا يوجب بينهما ويكون القصاص  
 لمن خرجت قرعته والارش للآخر كزاد بالمسوطا وكبر من الكلب والمحرم وزاد فيه وقال ابو طليب  
 احدهما القصاص من القاصي وقضاهما بالقصاص ثم خفف الاثر فان قتل في بلدية عندنا قتل  
 وقد اجمعوا الوجوب شئ آخر من القصاص فلم يكن اثبات اختلاف فيه فاذا الصبي فالدية بالاولى  
 بالغا بطريق التعديل لقولنا في قوله وهو قوله المصنف كذا خطأ وقد مضاه ان الواحد لا يمل  
 بالجماعة كشفا فان الدية الواحدة لا ينقطع بالاولى كشفا فاعلم من ما كتب في القرون كالدية بالاول  
 بالكتاب ثم ان الدية انقطعان بالولد وسائر الاطراف فاحفظوا هذا الموضع بانه مبرور  
 اذا قتل رجل واحد معا على اجماعا فان قتل احداهما السكينة في جانبه والآخر في الجانب الاخر  
 من الدية وقضى وكان عليها دية اليد في كمالها فاما اذا لم يميز فقتل احدهما من فعل  
 الاخر بانه وضعا جميعا السكينة على جانب من الدية واما من قتلها يد فقتلها كذلك احوال  
 وقال الشافعي ينقطع بدانها بين وكذلك على هذا اهل بيتنا عينا بعين واحدة فالمسلم  
 على هذه النفاصيل من الميسر بالملك فان عيسوط شمس الائمة الا ان في الاطراف  
 اذا اوضح احداهما السكينة من جانب والآخر من جانب واحدا من النقي السكينة لا يجب  
 عندنا القصاص وفي النفس اذا اوضح احداهما السكينة على صفة والآخر عفاها واحدا  
 من النقي السكينة لا يجب القصاص وليس في النجاسة والنجاسات بالخلق كمال دية بوجوب  
 خلق حية حر فلم يثبت يجب كمال الدية عندنا وعندنا حكومة عدل قال في الميسر  
 بالملك فقتل لا يجب بخلق الشوان شعر كان كمال الدية وانما قيد بالحر اذ في حية العبد  
 نقصان القمة اجماعا والاروائية على حية حية ان يجب كمال القمة وشعر الرأس على هذا  
 اجماعا فان القصاص الهداية والخطا في الحية الواقة فان قتلها بان لم يكن متصلا يجب  
 حكومة عدل اجماعا وان كان شعرا تسير على الذوق لا يجب شئ لانه انزال الشعر



كذا افضل من سائر الخيارات في الخط فانه يجب ان يكون كذلك كما ذكره الله في الحديث  
 واوجب الدية لان المطلق ينصرف الى الكمال فقلت في النظم اطلق ايضا فيستقيم اختلاف  
 ودينه في ذكر الحق لا حكم عدل في حق سوي في ذكر الحق والعين حكومة عدل عندنا  
 سواء كان ما يتحرك او لا يتحرك بقدر الحق على الوجه ولا يندرج عندنا فيها كمال الدية اذ كان  
 مما يتبعض ويبسط وقد راعى الاطر والاعتدال من المبسوط البكرى القصاص  
 وما به القتل جرك يقتضيه مثله بالسيف لا يقتضيه لاسنونه القصاص عندنا  
 سواء حصل القتل بالسيف او بغيره وعندنا ان حصل بغير السيف يستوفى بغير السيف  
 في الواو في هذا المثل انما لا يعترف عندنا بل يقتل بالسيف وعندنا يحرق بالنار  
 وقيل بعض اصحابنا على القاتل ان كان قاتل في مثل تلك المدة التي مات المقتول  
 والا اضرج وجز رقبة بالسيف وقال بعضهم قتل بالسيف المتفد بالنار وكذا  
 لو قتل بالحجر فقتل بالحجر وان عرقه بالمال يعرف بالمال ولو اجر جرحا جرحا مات  
 او عطل صغرة فافضاها فانت اولاط بصبي فقتل قال بعض اصحابنا يحترق بالسيف  
 وفي الجرح بغير الما حتى يموت من المبسوط البكرى والقول بالسوط الصغير فاقبى  
يعقضا ان تولى الضرب يد ضرب انسانا بالسوط الصغير وواله الضرب  
في مات لاجل القصاص عندنا ضلانا وقد مر اصله في باب النجاة لا قصاص  
 وبين عبد بن قيس في اليد والجرح ايضا فاشهد بين العبد والامان  
 فيما دون النفس سواء قطع احد يد العبد او العبد يد الجرح لان المساواة في القدر شرط  
 لجريان القصاص في الاطراف عندنا ولم يوجد وعندنا ان قطع احد يد العبد لا يعطى يد  
 الجرح وفي عكس يعطى يد العبد وعلى هذا الاختلاف القصاص بين الرجا والنساء في  
 الاطراف عندنا لا الجرح خلافا لمن المبسوط البكرى قتل احدكم مسلما  
واخر لا يقتل بالمسلمين عبدا ولا المسلم باللاتي او امته عبدا او المملوك مسلما  
 او ذمي يقتل عندنا وعندنا لا يقتل ويضمن فمته ولو كان العبد جرحا سياستنا  
 لا يقتل به اخر اجماعا قلدت واما قال المسلم بجرح المستامن من الدين  
 والعبد يقتل بالعبد وبالجرح اجماعا من المبسوط البكرى المسئلة الثانية  
 المسلم لا يقتل بالذمي عندنا وعندنا يقتل والذمي بالمسلم والذمي بالذمي يقتل اجماعا

هذا هو القصاص  
 بين العبد والامان  
 فيما دون النفس  
 سواء قطع احد يد العبد  
 او العبد يد الجرح

من المبسوط البكرى والمدعى للقتل بمحمد خلف حسين بديننا جملد وجد قتل في  
 ثمة القتل فاحا لو نكل خلفهم واما الخلف بطل جملد قوم والى الشاقي  
 والتموا عقلا اذا هم نكلوا وعندنا هم خلفوا وعقلوا ان ادعى اوليا المقتول  
 وقال منهم لم يكن عداوة فيهم ولا المقتول ووطر اوق على واحد عينه او على  
 فمواك نواج الدعاء وبوغرقت ان القضاة منهم ذر او خلف جماعة وهناك لو  
 فالقصاص على المدعى واللوث وجود سبب يوجب غلبة الظن ان الامر كما يكون  
 مثل ان يوجد قرب القتل رجل متلطي بالرم او انصر رجل يتحرك يديه كالضارب  
 فليدنا وانه وجد بغيره قتل وجات شهادات من رجال النساء وضحايا او  
 شهيد عدل واحد ان هذا قتله او هؤلاء قتلوه او يوجد قتل بين جماعة اعداء  
 ولا يتخلطهم غيرهم او يضل جماعة غيرهم او يضل جماعة بنتا فلا يفرقون الا قتل بينهم  
 او يضل رجلا بينا فوجدوا صامسا قتلوا والاخر خاضق فعدا لوث يوجب البراءة بالمرء  
 خلف المدعى حسين عينا بانه اذ قتل لم يصلوا على قتل خطا بحسب الدية ولو  
 صلوا على القتل العذر قوله ان قول القصاص في قول الدية فان نكل المدعى عن العي  
 خلف المدعى عليهم فان خلفوا بوا وان نكلوا فان كان المدعى عليه واحدا ان يقتضيه  
 قول وجب الدية في قول وان كانوا اكثر فحق القول الذي يقتضيه قولان احدهما ان يقتضيه  
 من جميعهم والاخر يقتضيه من واحد ويضمن الباقي الدية ثم الذي يقتضيه منهم على قول  
 على جرحهم قال بعضهم يورع فمن جرحته فرقة قتل وقال بعضهم اوليا القتل عتقا ودية  
 واحدا منهم فيقتلونه فان لم يوجد لوث على التفسير الذي هو خلف من اهل المجد حسون  
 رجلا باسما فقتلوا واعلنا لا قاتلا ثم يفرقون الدية وعندنا انكم فيه في جميع الاحوال  
 ان خلف حسون رجلا منهم على جرحه ففرقوا الدية فالاختلاف في موضوعين احدهما  
 ان اللوث لا خلف عندنا وعندنا خلف كما مر في الدعوى والاشارة في رواية اهل الحل  
 باليمين من المختلف والجهن وطريقه لبعض المشايخ ثم قوله ولا المقتول ووطر اوق  
 اشار الى وجه من وجوه اللوث كما مر وقد قال المبسوط وكان العبد فرسا يجره  
 في محلهم الكاه وجد قتيلا وقيل المظلمين هكذا يصف النخل ساوطا ذكرنا  
 اصطدم الفارسان فوقع جميعا في نا على عاقلة كل واحد نصف دية صاحب عتد

متفرقة

صان











فأدخل الخلاف ان لا يكون دفع الابطال والاشارة في قوله قتل دفعها والصلو والصلو  
**كتاب الوصايا** ووصية بعض الدون الميراث لا يتر الباقون فيما يورث  
 قض الميراث في مرضه بوجه دين بعض الغرامات مات حصصه وعندنا يشاركه الباقر  
 ولا يجوز للوصي العقم ايضا والى سواه فاعلم للوصي ان يوصي ما يرضى عنده وعندنا  
 ليس له ذلك بحال مؤمن بكل حاله دورث يبطل بطله ما ورثه التكرار او بطل المال  
 الانسان ولا وارث له يبع في الكل عندنا وعندنا لا يبع الا بقدر الثلث ولو كان له وارث فكلوا  
 اجماعا وكما ير وصية العبيات في البر والطاعة والاحسان وصية الصبي باطل عندنا  
 سواء مات قبل الادراك او بعده وعندنا وصية فيما يرجع الى الخير ويكون مستحبا عند  
 اهل الصلاح صحيحة يجب تنفيذها وكذا الخلاف في المجنون من الميسر الوصية لقوله  
 وكما ير ايضا قوله لثابتة فاسمع وميز حقة من باطله لا يجوز عندنا خلافا له  
 والخلاف في الوصية بعد الجرح اذ لو اوصى قبل الجرح لا يجوز اجماعا من الميسر وفي قولنا ايضا  
 لقوله اشارة البقاء ليس قبل الجرح قاطبا وان لم يمت مؤمن لم يتحقق في كل ولاية مؤتمنة  
 الموصي له بالنفقة اذا مات صارت النفقة لورثة عندنا وعندنا يبطل وصية وصية نصير لها  
 الوهن والمرض من جعل للثمن يكون في الاصل كالكليات مريض انقل لسانه  
 فامثاله براسه بالا يضا يعتبر اشارة عنده وعندنا لا يعتبر لان احتمال ان يخطف به  
 من المرض فينطق لسانه قائم فلا ضرورة الى قيام الاشارة معام العيان وورثه  
 ابن حنيفة انه قال ان اذمت الفتاة الى وقت الموت يجوز لاهلها ان يخرجوا عن النطق بحسن  
 الابوي رولا فكل ذلك لا يوصى قالوا عليه الفتور من جامع المحبوب قال في المختلف ايضا  
 لو نطقوا بالمرق وصارت اشارة موهونة قالوا يصح واعتقل لسانه واعتقل  
 لسانه بغير ان اذا احتبس عن الكلام ولم يدر عليه من الغر **كتاب الفرائض**  
 لا رد في الفضل على السهام ولا تراث لذوي الارحام بغير اصحاب الفرائض  
 ولا لمن وال من الاقارب وهو يثبت المال بالتام شي ولا عصبة الا بردهم  
 عند ووضعت في بيت المال وعندنا يرد على ذوى الفروض النسبية بنسبة سهامهم  
 ولا يرد على الزوج والزوجة اجماعا ويظهر تمامه في محتصر في الفرائض المسئلة  
 الثانية ذوو الارحام لا يورثون اصلا والمال لبيت المال وهو قولنا وعندنا

كتاب الوصايا  
 كتاب الفرائض  
 كتاب النكاح  
 كتاب الطلاق  
 كتاب الميراث  
 كتاب العتق  
 كتاب الجهاد  
 كتاب النكاح  
 كتاب الطلاق  
 كتاب الميراث  
 كتاب العتق  
 كتاب الجهاد

يرثون عندنا صاحب الفرض والعصبة ومسلم الا لامر من العتاق اعلم بان ميراث  
 والي الجورس ووجوه الفرض لا يرث بالجملة بل بالاقوى الجورس ينفذ على ملته اقل  
 انهم لا يورثون بالانكحة الفاسدة انما يورثون بالانكحة الصحيحة والناظر بينهما ان كل  
 نكاح لو اسلم تركا على ذلك لم يصح له ان لا يكون فاسدا كنكاح المحارم والثاني ان  
 النسب يثبت فيما بينهم بالانكحة الفاسدة ويورثون بذلك والثالث انما اذا ثبتت  
 النسب ومكر من ادعى الميث حسيين او بطلانه اسباب يرث جميع ذلك الا  
 اذا كان محجوبا في احد السدين فيرث باجماعية دون المحومة وعندنا يرث  
 بسبب واحد وهو اقوى الاسباب وليسقط اعتبار الاضعف بسلالة محجور بزوج  
 بنته فلو لم يكن لها ابن وماتت فماتت الجورس فانه عن بنتين احدهما زوجت  
 وعن ابن صواب بنته فالمال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وليسقط اعتبار  
 الزوجية لما بينا انهم لا يورثون بالانكحة الفاسدة ولو مات الابن بعد موت  
 الاب ماتت عن اخيه لاب من امها واخيه لاب وام فلما اخذت الاب وام الفتور  
 وبلاخت لاب السكس ولها سكس آخر بالامية وقال الشافعي لها السكس بالامية  
 لا غير لانها اقوى فان لام لا يسقط بحال والاخذ قد يسقط فان ماتت البنت التي  
 هي زوجة بعزموت الاب والابن صح فانها ماتت عن بنت من اخيه لا يها  
 وعن ابن هذاهوا لاهيا فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وليسقط اعتبار  
 الاخوة فان الاخ محجوب بالابن وعندنا يرث البنت بالبنية لا بالاجبية الا  
 البنتية اقوى فانها لا يسقط بحال والابن يرث بالبنت لا بالاخوة لما قلنا وان مات  
 البنت المولودة وبنت التي هي امها بانية فانها ماتت عن اخ لاب وام وعن اخ  
 لاب من امها فللام السكس لان الاخ لا يرث بالامية وبالاخ لاب وام وعندنا يرث  
 كجدة الامومية لا بالاخنية لما مر والاقربان لاب وام صح ابني الام شريك فيهم  
 حين يموت امرأة عن ام وزوجها وهؤلاء القوم اموات وتركت  
 اخوين لاب وام واخوين لام وزوجها وان قال ابو بكر الصديق لعنه الله عن زوج  
 النصف وللام السكس وللأخوين الام الثلث والاشق للأخوين لاب وام  
 وبه اخذنا نأخذهم الله وقال عثمان رضي الله عنه شرك اولاد الاب وللام ح اولاد

كتاب الوصايا



وكان عليه السلام  
فيما كان في مكة  
في سنة الفيل

٩٦٢

الام في الثالث كانت اولاد الام وبه اضمارا وكذا في غيرها من غير اولاد  
 كما قال الصديق رضي الله عنه ثم رجع الى قوله عثمان رضي الله عنه ثم رجع الى قوله عثمان  
 وسبب رجوعه ان سئل عن هذه المسئلة فاجاب بذهب فقام واحد من اولاد الام  
 والام وقال يا امير المؤمنين حسب ابائنا كان حراما للشركاء وامر فاطمة وعمر  
 راسه مدينا ثم رجع راسه وقال صدقتم بنوام واحدة وشركهم في الثالث فلهذا  
 سميت المسئلة حاربه ومشركة **كتاب الكراهية**  
 واللعبة بالشطرنج لا بالنسيج ولا بغيره في مذهبنا والشا في  
 اللعب بالشطرنج ليس بحرام ولكنه مكروه ولا يرق به الشهادة الا ان يختلط به الهام  
 وهو اخذ المال الفخرا واشترائط او العين التي جرت كرا ذكر في البيوط وذكر في العن  
 اللعب بالشطرنج مباح ما لم يكت عليه ولا يرد به الشهادة اذا لعب به في الخافين  
 مرة فان استعمل عن ريان الكس وقضا احقرتهم وعن الخروج الى الجماعة او ما اشبه  
 ذلك في جرمه الشهادة للسف وكره المرقه قال فلاننا ورا فلا يباس به مالم يكن معصية  
 وعندنا اللعب به حرام وانما وضع في الشطرنج اذا الترد حرام اجماعا في الصحيح قال  
 في العورة وكذلك التقى بالاحاق مباح في اصله عندنا وكذلك الاستماع مالم يكن فيه سبب  
 باسان بعينه وكل من اتخذ التقى حرفة وكسبا وكان يطوف على الناس اولى يتخذ كسبا عاقبة  
 لكن يديم الاستماع اليه فلهذا سئل في الشهادة وكذلك هذا التفصيل في الضرب القريب  
 وان قضى ما اشبه ذلك كرا في الهوى وعندنا استماع صوت الملاهي كالغناء والتصفيق او  
 غير ذلك حرام ومعصية لقوله علم استماع الملاهي معصية واحذر من عليا فسوق والفكر ذهبا  
 كرا وانما قال علي وحجنا انما سئل وان سمع بغيره فلا اثم عليه ويجب عليه ان يجهده  
 كل جهد حتى لا يسمع لما روي انه علم الله ام ادخل اصبعه في اذنه من فتاك فاض  
 خان وذكر في كراهي جامع الهوى مجرد الغناء والاستماع بالمعصية وكذا قرأ القرآن  
 بالحي معصية قال سئل عن سماع الناني والسماع امان فقلت وصار الغنى  
 المنزها فانما في الحيط ان يغني الكمال عن وضعا في لوم فترها وراود الى تطويل  
 الحروف التي حصل التقى بها على وجه يصير الحرف حرفين لم يجد تحصيل الصوت فذلك  
 مستحب في الصلوة وخارج المصلين وذكر في هذه الاشياء الامام الشافعي لا يظن الذين الغناء

الغنى

اطل







وتلك غسل اليوم الجمعة فلما جلت تركه في الزرع غسل يوم الجمعة والحديث من  
 عندنا في ذلك ما وجدنا وأجبت الجمعة وقال بعض الكس في فقهنا من المبسوط البكري وقال في المبسوط  
 النخعي وغيره عندنا سنة ثم يقولون عندنا في يوسف وعلوقه عند محمد بن يونس الخفاف  
 فيمن اغتسل قبل فجر الجمعة ثم لم يجز من صلى الجمعة بذلك الغسل عندنا في يوسف يكون آتيا  
 بسنة الغسل طلاقا للحج ولو اغتسل بعد طلوع الفجر ثم احدث وصل الجمعة بطهران حديثه  
 فانكم على الكس من المبسوط البكري هو ذكره في الخفة انه لو اغتسل بعد الصلوة لم يزل الخلف  
 وذكره الهادي هو للصلوة عندنا في يوسف رحمه الله صلى الله عليه وسلم قال اذا طال  
 وقتا قضى يوم القيوم ان يظل ويصبرها ان اشد ذلك الرجل حدث عندنا في الخفة  
 استرقت مفادها فيصير في المضيق وعندنا ليس بحديث في مرف باب الساتع يوم الله  
 وفي الطول العرف هو الحكم كذا روي في كتاب في مذهب مالك ان قدما بين العنايين  
 طوله المسد الثانية من الرجل المرأة عن شوه فهو حديث عندنا سواء من غيرها او بشرها ولو  
 منها من غير شوه او من صغير غير شوه او ذات رحم موم منه فليس بحديث عندنا وهو  
 اصدق قولنا في يوم الله من المبسوط البكري ورواية في مذهب مالك من احدثا وصين  
 صاحب الذئ من فوق الثوب او من تحت او قتله على غير العلم فعليه الوضوء انقطع الرجل  
 ام لا وان سبه بغير شبهة لا وضوء عليه والفقهاء يجهلون ان الذئ توضحوا ولا فلا وضوء عليه  
 ولا يغسل بشرطه ذلك المذون وتقرأ القرآن في الجسوس اعلم ذلك شرط عندنا في  
 الوضوء والغسل وعندنا ليس بشرط وفي الثوب شرط لا جماع المسئلة الثانية في قراءة القرآن عندنا  
 في الجسوس وعندنا بقدر آية فصاعدا لا يجوز فيها وفي خلاف المسألة في جاع الشخص الاح  
 ان يجوز حيث لم يصرفنا في حق جواز اصله وانما وضع في الحايض اذ لا يجوز المنجب اجماعا  
 والفقهاء انه المنجب يتمكن من تحصيل الطهارة بخلاف الحايض فكانت محدودة ولا عذر  
 اشرع اباحه المحظورات ومنع الحنف بلا خلاف لا يجوز بلا خلاف اقل الجسوس عندنا في الجسوس  
 والجسوس ما يجوز قبل او كثر والطهارة يحصل حمل او صغر ولو بساعة او اكثر القدر والساعة  
 في لسان الفقهاء ام لجزء من الزمان خلاف ما يتوهم المحققون ابوا من اربعة وعشرين جزءا  
 من اليوم والليله والطهارة في الساعات او ذات العادة بعد الثالث من الزيادة معقودة  
 استمرها الدم فغسله بلحون تايم عادتها لم يمتايم الزيادة ثم بعد طهر وعندنا عاده في حيف

الاصل في اقامة الذكر  
 ١٢

في استمراره

والزمان فله استقامة وصورة معقودة ثمانية مثلالا ثمانية ثمانية دما ثم استمرها الدم فغسله يوم  
 ثلثة ايام من جم الزيادة الى الثانية فيصير احيف احضره ابوا في العلم لان احيف قد يزداد وقد ينقص  
 فاذا كثرت الزيادة لا يمكن حمل كل فلا يفرق في حق من الزيادة الى الاصل والحد والعلم هو الثالث  
 في حق الى الثانية وعندنا ثمانية منها احيف لا غير كذا روي في شرح عنك اكثر النفا من عندنا  
 واكثر النفا من سبعون وفي شرح الخفاف في شرح ضعيف واعرفه سبعون يوما ومنه  
 مرف باب الساتع في المسئلة الثانية المسئلة الثانية فيضعف عندنا في شبهة وعندنا مرفق  
 قانع المبسوط والى اوجيه لم يمتايم ما قلت بالحق حتى جاني فيه مثل ضو النفا وقال ابو يوسف  
 رحمه الله خبر المسح بحوزة نسخ الكتاب لغيره وقال في حيزه الكس على من لم يمتايم جازي لان  
 الانا فيه متوازن وقائع المبسوط البكري روية جواز المسح من مذهب السنن والجماعة  
 حتى لم يمتايم كان ضالا مبتدعا ومن زاده غير انه لم يمتايم ثورعا واذا بالفرقة لم يعلو مجموع  
 ولا يجوز للمعصية في غير الحرف الكبير منعه قال مالك رحمه الله في المسح والمحق والمسار  
 خفيه وليس لذلك وقت ثم قال لا يمتايم المعصية كذا في كتاب في مذهب وعندنا يمتايم بوضو ليد ولا  
 خلاف في المسار وان يجوز المسئلة الثانية في حيزه الكبير لا يمتايم المسح عندنا وعندنا يمتايم قال  
 في العهد يجوز المسح عندنا في وضوءه فلو كان ما دام احف بمسح في الرجل  
 واحف بعد الطهر قد يستمر في مسح فوق طهر ويحتنه يمتايم عندنا طهر كفا  
 ويحتنه مما يلبس الارض وعندنا لا يمتايم تحتنه ثم عندنا الجمع ليس بلام فمقد رايته  
 في شرحه ان اتمها وجد يمتايم ان يجوز عندنا فيكون الخفاف في كون التخت على المسح  
 وخوضه التيمم الكف يتبعها من الزرع نصف التيمم عندنا في اليد على الكف  
 ونصف الزرع وعندنا الزرع الى الاباط وقد مرف باب الساتع عادم المائي السمع  
 وقوله يتدب ويخط الوقت لا عاجلا ولا يمتايم الوقت يمتايم عندنا في وضوء  
 الوقت وعندنا ان كان على طهر من الماء يوضو الى آخر الوقت ولا يمتايم في الوقت  
 المستحب ثم انما غير استحباب عندنا في حيزه حتم في رواية عن جند من المحيط  
 وقوله يمتايم ان يلعن والمذنب المذنب اليه اول الاذان عندنا انما الكبر  
 وفي الاذان المشرع المشرع نفيته الكثير لا التيمم مؤثرا في قطع  
 وعندنا اربع مرات والمشرع موضع المشرع والمشرع الثاني معناه



المشروع في اول الشروع في الاذان تكبير الكبير مرتين • المصلي في بيته وحده او في الصحراء  
 ولا اذان للمصلي وحده في بيته ولا الهراي عند لا يؤذن عنده وعندنا يؤذن  
 ولو تركه لا يكره والذي يصل وحده في المسجد لا يؤذن اجماعا لان اذانه الحق بكيفية مختلفة  
 والمحط والبراري جمع البرية بالشريدين ومعنى الحارة جماعة فاسم صلوات فعند  
 وعرة يقام في الغوايت بلا اذان فهو غير ثابت يتصورها جماعة باقامة  
 واصد بلا اذان وعدة الاحسن ان يؤذن ويقيم لكل فرض وان التمس بالاقامة لكل فرض  
 جاز قال الفتية ابو جعفر الاحسن ان يؤذن ويقيم بلا اول ثم يكتفي بالاقامة لكل صلوة  
 بغير اذان لان المقصود من الاذان الاعلام ومن جملة من المحط وقوله من  
 نصب كوكبا في معنى المصدر ان يقام اقامة واحدة وقوله فهو غير ثابت اي الاذان في هذه  
 الصور غير ثابت عندنا والتفصيل خلف من فصل الفرض بطل والعكس كذلك ايضا  
 اقتدا بالمتفصل الجوز اجماعا وعكسه جاز عندنا خلافا له وانما ذكر المخرج النظم  
 للنظم للاختلاف لا يسقط الترتيب لضيق الوقت والزمان الترتيب لا يسقط  
 لضيق الوقت والسيان عنده وعندنا يستطوع وهو يرى كراهة الشروع على المسجدين  
 السجود على المسجدين وعلى اكله مكرهه وعندنا لا اذالم يمنع جميع الارض اذ لو منع الجوز  
 اجماعا ونفسه جميع الارض حرمه باب الشافعي في مسألة السجود على الكور والمسجدين جميعا  
 وبها لا ريب بل من ادب الكتاب والشهوة عن ثلاث تكبيرات فيه سجود الشهوة  
 في ايات من عن ثلاث تكبيرات من تكبير الركوع والسجود والقيام الى القيام بسجدة  
 عنده وعندنا لا يجب الا ان يترك تكبير الركوع العبد فان فيه تحجيب السجدة لانه واجب لعرف  
 في اجماع الكبير ويسجد السجدة التي اذا سلم والنقض على خلاف ذلك اذا سلم  
 عن نقصان يسجد قبل السلام واذا سلم عن زيادة فبعد السلام وعندنا بعد السلام  
 في الوجهين قاله المبسوط البكري روى ابا يوسف لواء كان مع هارون الرشيد  
 فجاهاه فساله ابو يوسف عن هذه المسئلة فاجاب كما هو هذا فقال ابو يوسف  
 ما قولك فيما لو لم يركعها فسكت قال قال ابو يوسف الشئ نارة يخطئ  
 وعره لا يصيب فقال مالك هذا اذكر كما مشينا فظن مالك ان ابا يوسف قال  
 الشئ يخطئ نارة وتارة يصيب والبريد الاربع من ادب المسافر وان امياك الربيعا تباغض

بالسيان

من السفر اربع برء عن كل برء اثن عشر ميلا فيصير جملة ثمانية واربعين ميلا والشافعية  
 عشر ميلا وسواء قول الشافعي في حالة المبسوط البكري قال الشافعي في كتابه وذلك في  
 ميلا وقدا خطه في احساب مسير ادرى دون الركعة خلف مقبض لم يحجوا وشيخه سافر  
 افرك بمقبض ذوات الاربع في الوقت في الشفع الاخر فعليه ركعتان عنده لان مقبض ركعتان وانما  
 يصير اربع اذ كان يرد الى الله الامام حنيفة ومهنا لا بد له كذا في المختلف وذكره مرة اخرى  
 لو ادرى دون الركعة يورد عنده ركعتين الا في وسوسة النظم وذلك في التعليق مثل الصورتين وعندنا  
 عليه الاربع في جميع الاحوال وليس في السجدة الاخرى سجدة وهن عشر ثم اخرى عندنا لا سجد عند  
 في السجدة الاخرى يعني في صورة النجم واشتقت والعلو وعندنا بخلاف فلا جرم عندنا سجدة في الزمان  
 احده عشر سجدة حيثما خرج السجدة من البيت وعندنا اربع عشر سجدة • فوالله المصلي آية السجدة  
 ولو تلاها من يقضي ويستمع غير المصلي فالجواب عن ذلك وسماه في البرق الصلوة بحسب عمل  
 السام عندنا خلافا له هو في البرق والصلوة وسماه في البرق والصلوة وسماه في البرق والصلوة  
 ورجل يسمي من تأليه فلا وجوب فاحفظوا مقاليته سمى آية السجدة من امرأة لاجب  
 عبد السيد لانها لا يجب احكامه وعندنا يجب سواها كانت الثالثة في حيفن وانفس او قاله  
 عنهما واطلاق النظم وختمه بجمعة وقت العصر والافتناء كما يراى في فخره وقت  
 الطاهر ضلالا لا يحسن فيها جمعة عندنا وكذلك في الفتح في وقت العصر ومنه سبنا مرة باب الشافعي  
 ولازم شهودها من موضع بعد اميل انكثت فاسمع شهود اجمعة واصب على اهل قرية منها  
 وبين المخرج عنده وافر لها مرة باب الثالثة والفتوى على قوله قوله كقول الشافعي  
 وفي فتوى اخرى مما انتوت طائفة في لغة تسرعت كما مر في باب غير ان عندنا ما له لواءه  
 قال كملت من قبل فرغت وافلت طائفة فترعت يصل الطائفة الطائفة الثانية  
 وركعة مع الامام ركعتان ثم اذ انتم قضت ما صيحت الركعة التي ادركها مع الامام  
 ويؤمن بعد سلام الاحام ومدهبنا من باب الشافعي لاجل ما خرج اهل الزمة  
 ومطلوبه في اهل الزمة في جازعا استحق حيا والامة لكستقاء بعني غير اهل  
 لمعقول عنده وعندنا ينعون من المبسوط وقيلت الاحام واليوم الزوا وليس كقصر هذا القول  
 بقوله الامام والقوم الرواة عنده اذا مضى من الخطبة وكذا القوم ومدهبنا مرة باربعين سجدة  
 والفرق في الكعبة غير معتبر ومطلوبه في الشافعي في اهل الزمة والصلوة في ركعة جازين

في كتابه  
 في كتابه  
 في كتابه







في بعض نهار رمضان فليس عليه قضاء ذلك اليوم عندنا خلافا لأكمل الصيام ناسيا  
 (أكمل الصيام) فيكون عليه قضاء ذلك اليوم عندنا خلافا لأكمل الصيام ناسيا  
 صومه عندنا خلافا لولوي جامع ناسيا فعل هذا الخلاف ذكره في جامع قاضي خان  
 قلت فالوضع في الأكل ما اتفقا في أوله وقوته أغلبت كتحسين الوطء في الليالي في  
 العادات أولان الوطء ناسيا مؤذوم اقتضا في قوله وتوجب التكية وطء الناس المسئلة  
 الثانية يكن للصيام أن يستاك بالسواك الطيب عند سواه كان في الغداة أو العشاء  
 إنما وضع في الطيب إذا بالباس لا يكره الإجماع من البسوط البكر وقد مر في باب الشامي  
 وليس في جنون كل الشهر سقوط الصوم الشهر فاعلم فالأستوعب أكتون شهر الصوم  
 لا يسقط القضاء عندنا وعندنا بسقوط وإنما وضع في كل الشهر إذا جنون في بعضه مر  
 باب الشامي في رواية وما على الشيخ الكبير فدية في قوله فلا تكن في مريضة فطر الشيخ أنها  
 لعنه ففعله الغدنة عندنا فيطعم عن كل يوم مسكيت كما يطعم في الكفارات وعندنا لافرية  
 عليه قال في الزوائد البرهان في تفسير الشيخ أنها في أن يعجز عن الأداة في الحال  
 يزاد كل يوم يحجج إلى أن يكون ما الموت بسبب الهرم وهو يوزن الفطر عن مكانه  
 وليس عبد عبدك في واجبه ليس على المولى صدقة فطر مكاتبه عندنا خلافا له المسئلة  
 أن ثمة رجل عبدك عليه صدقة فطر عبد عبدك عندنا خلافا له صاع من الأقطا يجوز  
 وكان في ذلك صاع من أقطا بلا اعتبار قيمة فيه شرط عندنا في صدقة  
 الفطر من غير اعتبار القيمة وعندنا لا يجوز إلا بغير القيمة واللاقط بالفارسية ينسب  
 وذكر في كشف من كلات المحيط أنه يخمس فيطبخ ثم يترك حتى يتصلب وإياه اعلم  
 ويجوز صوم رمضان فيكون اتباع سنة فيه فثبت صوم شهر من سؤال  
 متصلا بيوم الفطر يكره عندنا لا يكره وإن اختلف مشايخنا في الأفضل لكذا  
 في المختلف وذكر في المحيط أنه مكروه عندنا في حنيفة متفرقا ومقتبعا وعن أبي يوسف  
 أنه كرهه مقتبعا والحنابلة لا يجازي به لأن الكراهة إنما كانت لأنه لا يؤمن  
 من أن يعذر ذلك من رمضان فيكون تشبها بالنصارى والآن قال هذا المعنى قال  
 قاضي خان أن فرقنا فلو ابعده عن الكراهة وقارفة فتوى الفتاوى فيجب أن يصوم  
 أيام البيض وثلاثة أخرى من آخر الشهر وما يجب حفظه ما سئل الأسلام الأوجب ذكر

عن صوم الأربعين الذي يقال له الفارسية جهل الذي يفعل الجهل في العباد هل كان  
 قارن فيهم والنصارى من النصارى **كتاب المناسك**  
 قارن المش عليه الحجته وفتاوى المالك ليس حجة حجاج عامين قدر على المش وإن  
 لم يجد راحلة وعندنا لا يجب وهذا عندنا إذا وجد الزاد ولم يجد الزاد ولكن كان كسوبا  
 فحده روايتان من العدة قلت واختلف فيمن يجد عن الكعبة فاما أهل مكة ومن كان حجا  
 بغيره فليس عليه الحج إذا قدر على المش بغير راحلة إجماعا من جامع قاضي خان أشهر الحج شمال  
 وأشهر الحج من الفطوى إلى آخر ذي الحجة لا الغنم على بنته وذو القعدة وعشر من ذي الحجة  
 عندنا وعندنا إلى تمام ذي الحجة ويظهر الخلاف فيما إذا نزلان يصوم أشهر الحج والثاني إذا نزل  
 بالبحر بعد عشر ذي الحجة يكون مكروها عندنا لأنه يصير بابا الفرية على الحج وعندنا لا يكون  
 مكروها لأن أشهر الحج قد فاتت كذا في شرح ثم اختلف أصحابنا أن اليوم العاشر هل هو  
 أشهر الحج قال أبو يوسف أنه من ذي الحجة عشرا ليلة وتسعة أيام فاما اليوم العاشر فليس  
 بوقت الحج لأنه الفوات يتحقق بطول وعجز وفي ظاهر المذهب هو من وقت الحج لأن الصحابة  
 قالوا من عشر من ذي الحجة وذكر أحواض العديد من الأيام والليالي بعبارة الحج يتناول  
 ما بالأنه من العدة الآخر من البسوط قال في الزخيرة فأيده كذا من أشهر الحج أو أحرم من  
 في يوم الحج وأما بفعاله ينزل على أحرمه إلى قابل وإلى ما فعل الحج في تلك السنة يكون متعقبا  
 لوقوع الأحرار في أشهر الحج وفيه فوايد آخر ينظر في على المسئلة القطع عند مرقة  
 وعندنا عند جوار العقبة الحجاج يقطع التلبية إذا رجع من عرفات عندنا وعندنا يقطع  
 عند أول حصة ترصها عند جرة العقبة قال في البسوط البكر العقبة جبل بطريق  
 مني أصغر الجمة إليها وإنما يقطعها من أعظم عند لقاء البيت لأحسن الحجر  
 المحترق أن أحرم عند التقيات قطع التلبية إذا دخل الحرم وإن أحرم في الحرم قطع إذا  
 عابن البيت وعندنا يقطع إذا استلم الحجر من أول شوط ثم الوقوف بالهنا قد حصل  
 بدون كيفية الحجر بطل وقت الوقوف يعرف من حين تنزل الشمس من يوم عرفه  
 إلى طلوع فجر يوم النحر لكن عندنا لو وقف في شئ منه فقد أدرك الحج وعندنا يشترط أن  
 يقف في اليوم وجز من الليل لأنها وقت الوقوف فلا يجوز خلافا لما عمن من الهواة  
 وعندنا ولا يجوز رمي حجر قد رمى به سواه قبل ذلك فاعلم أنه حجر رمي بها



غير مجزئ عندنا خلافا له ثم في الميسوط المطلق وقادير خمسة اربعة من عندنا جميع اجزاء  
عندنا وقد ايساوا واكلوا يقول المجزئ وهو مجزئ من غير ان يجزئ التوضي بالمال المستعمل  
ولا يجوز الرمي من اجزاء ربح الا في الامور البعيدة وصف الجوز فاعل هذا قوله سواء اتفق  
طوفان القوم واجب الاستسقاء والافضل المنفعة فاعلمته طواف النخلة واجب  
عنده سنة عندنا المسئلة الشافعية افضل من الاقاراد وهو قول عامة اصحابنا الاروائية  
الحسن الى حنيف على عكس قدمه بانه من يعمر رمضان ثم صل في شهر الحج ويأكل اهل  
فاته فتح ممن فعل وعندنا لا اكثر من الاقل احرم بالغرم في رمضان وفرضها في  
شوال ثم حج في هذه السنة فهو متعمم عنده وعندنا لا الا ان يقع اكثر طواف القرية في شوال  
وحاضر المسجد اهل مكة خاصهم من غير مكة لا ينعى الا اهل المسجد الحرام لقوله  
ذلك لمن لم يكن اهل حاضرة المسجد الحرام ثم اختلفوا فيهم قال مالك هم اهل مكة خاصة  
وقال الشافعي اهل مكة ومن يكون منزله من مكة على مسيرة الايام فيها نظر الصلوة وعندنا  
اهل المواقيت ومن وفاء مكة وحاضر المسجد الحرام من الميسوط والمنسردان الحج  
بالوط كما تقدم يا مصر مما تفرقا من باب الشافعي ويكره استطلاع من قدامها  
بالطلع والغسوطا والوقوف على كبر الحرام ان يستغل بطلع او غسوطا او شرب  
مزروع على عود وعندنا لا يكره وهكذا يكره شرب منقطة فيها لافسان سواء نفقة  
لاباس بان يشرب الحرام في وسط الهبان وعندنا يكره اذا كان فيه نفقة غيره لعدم  
الضرورة وفي نفقة نفسه لا يكره اجماعا وقايل الحائض المسروقة ليس عليه الغرم فيما فعله  
فقال حاما ميسورا فعليه الجزاء عندنا خلافا له وما عدا قاطع استنجار الحرم غرم  
وفيه ما تم بما احرم من اجزاء قطع لشجر الحرم وما غرم به عنده وعندنا فيه القيمة  
ما احتطاه اكمل ثم بعد احرم لم يرسل صبيوا واعتد حلالا من صبيداته احرم  
بلزومه احرامه ارسا عندنا خلافا له من لم يعم ثلثة التمتع حتى في الاضحية  
الادوية وكما ير بعد الرجوع ايضا تلك الثلث قبل سبع يفتن متعمم لم يجد الهدي  
حرام ثلثة ايام في الحج فان لم يعم حتى في يوم الترميصوم ذلك هذه الايام عنه والا  
بمعد هاهنا السبع فيجوز وعندنا لا يجوز صوم هذه الايام عنه ولا ما بعدها وقوله  
فتبين الايام اي ايام الترميصوم ومن سنة مضين في اربعة ايام وقدمت

والبلدين تلك ابل لمن نذر وما يدرون العجز بجزيه البقر او جمل على نفسه بقره ففعل  
من الابل فان لم يجد من البقر وعندنا هو مجزئ بينهما **كتاب النكاح**  
لولا وشروطا علاءة حج وان لم يشهد النكاح وان شاكها واشهدا وشروطا  
كتمان هذا ففسدا تزويج امرأة بغير مشهود بشرط ان يعلنه جازعته وعندنا لا  
يجوز ولو تزوجها بشاهدين وشروطا ان يكونا مجزئ عنده وعندنا يجوز فالشروط عندنا  
ولو بحضور الصبيان والمجانين وعندنا لا يشهدوا وانما النكاح الكفار باطلا  
ساقط اعتبار النكاح الكفار باطلا عندنا صحى عندنا القول بغيره ولزم من النكاح الميسر  
ومنع الاين الصغير يكره صدقة حين الصبي مطلق روح ابنا لصغير المرأة بغير  
معلوم والاين فقير فالمر على الاب عنده والحمد الفقير وعندنا لا الاين يرضى  
ولا يصير الفقير والدناه فيه ولا اعتبار الكفاة لا عبرة بالكفاة عنده وعندنا الكفاة  
معينة حتى تكون الاولياء ولانه الاعتراض خلافا ولا يابى الجزاء الصغار فاعلم وتلك  
العقد الكفاة فاقدم للحداب الاب ولانه تزويج الصغير والصغيرة عندنا عدم الاب  
عندنا خلافا للمسئلة الثانية عندنا تزويج بغير اذن مولاه لا ينعى عندنا خلافا ولا يملك  
الطلاق بالاستسداد اجماعا والعقد عن نصف الصداق للاب اذمنة عقد الكفاة كغير  
تزوج امرأة بغير مشهود ثم طلقها قبل الدخول لها يجب نصف المهر الا ان يعفو المرأة فلا يطلب  
شئ او يعفو الذك بيده عقد الكفاة هو العاقدة وهو الاب فينعى عفو باسقاط  
نصف المهر وعندنا هو الزوج فلا ينعى عفو الاب بل يعطى الزوج الكفاة ان شئت  
وفي النكاح قبل الوقعة ولا ينعى تستحب المعة ولا يرى وجوها في الشرعة  
طلقها قبل الدخول ولم يسم مهر يستحب المتعة عنده وعندنا يجب المصلحة على الزوج  
ومن معروفة وفي النكاح اختلف الزوجان فكل منهما ينعى ان اختلف الزوجان  
في متاع البيت بعد الوقعة وكل منهما ينعى عنده ومنه ما من باب الثلثة  
وتخير الام على من ترضعه ان لم تكن شريفة مترتبة تحريم الام على الرضاع  
الولد اذ لم يكن شريفة وعندنا لا يجزئ قاله النخلة لو ابيت الارضاع ومنه ما من كونه اوصية  
لا يجزئ ذلك سواء ارضى الولد من المرأة او لم يأخذ وطأه الرواية قاله الامام الكلوي  
وذكر الامام المسترخي في انه اذ لم يأخذ من الغيرة بلا خلاف وهو الصحيح



**كتاب الطلاق** وليس يفرق الثلث سنة بكل واحد اغير فاعلمته

احسن الطلاق عندنا ان يقع على الواحدة واحسن تفرق الثلث على ثلاثة اطراف وكلما صحت سنة وعنده السنة الاقتصار على الواحدة الا غير لوقا من كنهها في كذا ان خصها حج وان عم لها لوقا كل امرأة اتزوجها فطلق فغدا هو كما قال وقال كذا ان عم كما هو من الصورة الا يصح العيين ولو تزوجها فطلق وان خفي فقال ان تزوجت فلانة او قال ان تزوجت امرأة من قبل كذا او من غير كذا فهو طالق فالعين صحيحة واذا تزوجها فطلق وتقدم باب الشافعي والتمسك بالطلاق ان شاء الله لا يقتضي تعجيل حكم العدة قال الامراء ان طالق ان شاء الله متصلا لا يقع عندنا خلافا لوالنا قال قزنا الله حيث طلق لانه علق وما طلق لان الصلح يمنع العدة عندنا صلافا لما عرف عند الامنة وعنده الاما بالشهور ثلثة منها بلا قصور المطلقة الايسة ثلثة اشهر عندنا وعندهنا شهرين ونصف وقوله ان من الاشهر لو طلقت من طهرها فمستد فالا شهر التسعة مكنت بعد وبالشهور بعد كذا فتد مطلقة امتد طهرها ترض تسعة اشهر عندنا فان لم يظهر حبلى فقد بعد كذا ثلثة اشهر وعندها عالم تنبع حد الايا سق لا يقتد بالاشهر وصد خمس وخمسون سنة هو المختار لكنه يشترط الحكم بالامانة في هذه المدة ان ينقطع الدم عنها مدة طويلة ومنه اشهر في الاجم ثم هل يشترط ان يكون الانقطاع ستة اشهر بعد مدة الايا س الا ان لا يكون منه شرط حتى لو كان منقطعها قبل مدة الايا س ثم تم صرخ الايا س فطلوها زوجها يحكم بالامانة وتعد ثلثة اشهر هذا هو المنصوص في الشفا في الحيض وهذه دقيقة تحفظ وعندنا ما كذا اقصت على المطلقة تسعة اشهر فصاعد ولم يرد ما حكم بالامانة وينقض عدتها سبعة اشهر كذا ان حيض الزا هدي لو عتقت في مفسخ الطلاق لم تزود العدة بالعتاق عمت الامة في صلا عن الطلاق الا يصح بزواعتها عندنا خلافا لوفي ابن مرة باب الشافعي والمفسخ بكسر الهمزة ونون المصبة اخرج من الطلاق قال الشافعي الا فصاع خالص شدة من الشوب والطلاق انما المصن الشوب هو الصريح وفي اختيار النفس هو المختار وفي الكليات ثلث نيرة اختار المختار نفسه في ثلاث عندنا وكذا الكليات ثلث عندنا وسومها على من بعده وعندها في الخيرة لا يكون ثلث ان نون الزوج ذلك

وفي الكليات ان نون ثلثا كاف ثلثا وان نون ثلثين كانت واحدة من الميسرة والهدا في ونية الواحدة لا يصح الا التي قبل الدخول تذكر نية الواحدة في الكليات لا يصح في غير الدخول كما ولا يصح في الدخول كما ويقع الثلث وهذا عندنا اما عندنا فيصع مطلقا وفي قرار الزوج ارض عنه قبل كذا في الغير بعد العدة امرأة النادر لا يبرث عنه ما بعد العدة عندنا وعندنا يبرث ما لم يزوج ما لم يزوج في الشروع وقال في الميسرة والهدا يبرث عندنا ما كذا وان مات بعد ذلك ما تزوجت فالمرأة في النظم قول الله في نون امة على ما ذكر في الميسرة وتول ابن ابي ليل عليها ذكر في النون فليت يحتمل عن مالك روايات لو مفس طاهر منها قبل ان كفر بالطعام حل فاعلمن يحل منس لانه طاهر منها قبل ان يكفر اذا كان الكفر بالطعام ستمين مسكين وعندها لا يحل لوقا لثمن كظها حتى تحسب كذا في الحكم قال لا يصح نسوه لانه اثبت على كظها من قبله كذا واحدة عندنا وعندنا ربع كذا وان كان يملك ان الفرقه حكما على الزوجين بين الفرقه زوجا ن بحث حكيم عندنا خاصة فكذلك ورايا المصلحة في الفرقه وقرها بينهما صحت الفرقه عندنا وعندنا لا يصح لانها رخصا بالاصلاح وهذا يجوز عندنا كذا الايمان وتحل الا لافا في الايمان على معاني كليم القرآن وشافعي اعتبر الحقيقة وعندنا العرف هو الطريقة الاصل في كذا بحث في حرف العيين ان يجعل على معاني كليات القول عندنا ما كذا وعلى كنه عندنا في وعلى العرف عندنا حتى لو حلف لا يستخفى بالمرج فاستضا بالشمس بحيث عندنا ما كذا لانه كذا سمى الشمس سلكا ومن حلف لا يدخل دار فلانة فمقد الشافعي لا يحسب الا يدخل دار يملكها فلانة ولو حلف لا ياكل اللحم لا يحسب عندنا بلحم السمك لعدم العرف **كتاب الحدود**

**الحود** لو حلفت بغير زوج حدثت وان من اذعت ركعا ردت حلفت ولا زوجه لها لا بد عندنا خلافا لوالا ادعت امة من كذا لا يقبل عندنا لانه خلافا الظاهر الذي ولو اقر بالزنا ومن فالحذ عن الزنا من غير لا يحد بالقران بالزنا عندنا وعندنا لا يحد وقوله ما انا بالزنا ولا امر ردت قد فاذنوا ولا ساء بر طان فقال اصرميا للاخا ما انا بزنا ولا زنت امس في موقف فيم عنده وعندنا لا يحد كذا السرقة لو سرق القوم بضابا قطعوا وهو ثلث حرمات فاسموا جماعة سرقوا لانه



الصلوة كالزنا  
وسكون النساء  
الحدود المقتضية  
مقتضى

على فمهم

وكان الشئ بالآخر وقد **جمع على صفة ما قد عرفت** تزوج امرأتين  
كان لها **الثلاث على التام** **واعطياها الفسق** **بأنفسها** احدهما لا يخل له  
بان كانت تلوخ عنده او معتدة غير موذرة محمد محمد وجمع كذا الا في الجماع  
فكل الا في الجماع كذا عنده وعندهما **جمع** الا في الجماع كذا عندها  
لم يصح كذا يستطاعها واصاب الا في جمعت مهرها على تدمير الموت والرجل  
ولما نصف ذلك عند الطلاق قبل الدخول وان كانت ثلثا لم ينقسم الا في بعضها بالا  
وان خاطب امرأتين فاجابت احدهما بنفسها ايضا بالا **جمع** لان الحق قسم بنت  
بقيام المحلية بخلاف ما نحن فيه من سقوط خهر زاده وصحت زوجتها بجمعا  
**وامرأة الغيبين صدها** **شئ بالآخر** **لكنها** ونى صا واهل القوم الزوج  
حوالا ولم يصل اليها في هذه المدة فبالتأخرت نفس عهد ما فيها الشرع بل يختار  
نفسها او زوجها وفقت التفرقة بينهما فلهما رواية وزواية كذا عن ابن حنيفة رضي  
لا ينع الوقت ما لم يفرق القاض بينهما والعين من الاصل لا النساء او يصل اليه  
دون ذلك لا يكون لمريض او ضعيف في خلعة او كبر سنه او اجتمع النساء  
بمسرف في التمسك متحقق عندها ما خود من عني اذا حبس في العدة وهي خطبة الابل  
**وصلوة المني كالمقول** **موجب المهر على القول** خلقه المنيوب بامارة  
بسيح عند وجب بها كمال المهر وعند ما غير صحيحه والمحبوب الزاد استعمل في  
وخصيئته من حيث وصار قطع من المغرب تزوج امه باذن مولاهما في عده  
**وامرأة الحائض المهر** **عند ما حاض** **عند الله** **حرة** عن طلاق باين او  
ثلاث لم يجز عنده وعند ما يجوز وعده الذي بينه بالانفاق اعتنق أم ولد  
**وعده الصفاق في أم الولد** **تسقط عدها حرة اذا عتق** **وجبت عليها**  
**وجوز انكاحها في العدة** **وعدها في العدة** **والملك** **العدة** **تسقط حين**  
لم يجز ان يزويها في عدها بخلع وعند ما يجوز ولا يطأها حتى تنقضي عدها  
وانما وضع في عدها الاجت إذا جازا تزويج اربع نسوة سواءها اجماعا من المخطوط  
نفسه من الاصل حتى يقع فاسدا **وليس في المهر** **الملك** **في قول** **الزوج** **ما حرم**  
زوجه امتن من انسان غير مني فقتلها قبل الدخول كما يستطاع كل المهر عند وعدها

لا يستطاع من وعده المهر لولا ما لا يواضعه فقتلها ان قتلت نفسها لا يستطاع  
من عنوم على احدى الروايتين عليه حنيفة ولا يخل للمولى زواجا يستطاع اجماعا  
لو كانت حرة وقتلت نفسها لا يستطاع من اجماعا اذا كانت بعد الدخول اما اذا كانت  
قبل الدخول يستطاع على الشافعي خلافا لحنيفة ثم ذكر السيد مطلقا ولم ينص  
بين كون عاقلا بالذوق وبين كون صبيا ويحتمل تأويله كشرع الاسلام خواهر اهلها ان كان  
المولى من اهلها لا يزوج على الفصل بان كان صبيا يجب ان لا يستطاع المهر عن حنيفة  
وذكر العام الزاهد الصغار ان كان المولى صبيا وقتل لامه قالوا يجوز ان يكون نكاح  
لكن لان الفصل وجوده من حنيفة وفعل في حقوق العباد معتبر ما مع كذا  
والفرايد **واذا عتق** **ان يبيح** **تسقط المهر** **المهر** **اذن** **للمهر** **ان**  
يصير ما ذكرا في الكفاي النعم وان ساعد على حتى لو تزوج بغيره ومثلا وفضل  
بما تعلقت المهر بغيره عند يبيع في المهر وعندها يصير ما ذكرا في الكفاي النعم  
دون الفاسدة في البطاب بالمهر بعد الدخول في الكفاي ان سدا اهل الحق وبطل  
لهذا الاتفاق شرعا اخرى وهي انه يصل يمكن ان يزوجه بهذا الاذن كما صرح به بعد  
الفاسد لا عندنا لا خلافا لها والتوكيد بالفتح يقتضي ان الذي يزوجه انفسه  
بالانفاق قال في التوايد اعلم بان بعض المشايخ وضع في الامه فقال قال للمولى العدة تزوج  
هذه الامه وشيخ الاسلام خواهره قال اذن العدة ان يزويها امرأة وتعل  
هذه الحكم لا يخص بالامه غير انما وبها فيها على الغالب او الغالب تزوج  
العبد بالامه فان لم يزوج من الكفاي **وكذا قول** **في الرضاع** **نفسا** **الملك** **الملك**  
المرمى في الرضاع جواز ان نصف عنده وعندها حلال لا غير حتى اذا ارضعت  
ولم يرضع بعد جاز في ستة اشهر ثبت حرم الرضاع عنده خلافا لما قاله في القولين  
ويتم لها ما حذر الفتوى وقول نصفنا نصب على الطرفين وهو الخلاف في حرم الرضاع  
اما استحقاق الرضا في مقدور الحولين بالجموع ان المطلقة لا تستحق عمل  
الاب اجماعا الرضا بعد اكلين عند الكفر في مقاصد فخر الرضا في حرم المهر  
على القولين فيطلق في المدة ثم تسقط اوله فقط وهو الذي هو من الرضا وروى الحسن  
عنه اذا صار بحيث يكتفى به الطعام لا يشبه الحرة بعد ذلك من حيث يطلق في التمسك

المسألة

تزويج هذه الامه بزوج له

هذه

نظام البصر ايضا  
قال في المهر  
والصبي وطبقه



هذا كتاب في بيان ما لا يقطع من علم بلوغ  
 في بيان ما لا يقطع من علم بلوغ  
 في بيان ما لا يقطع من علم بلوغ

بلوغ راجع قطعه من علم بلوغ لان العلم نصاب كامل عند لا يقطع من علم بلوغ  
 نصيب كل واحد منهم عشرة راسم والقطر والعم على من وضد ما لا لا اطلاق ابرأ  
 موت في باب الشك حتى ويقطع السارق من شؤانه من منزله لم يكل من شكاته  
 رجل دخل ادمارة وبها لا يسكن لها فرق منها نصبا لا يقطع عندنا اذ لا وقدر  
 في باب الشك حتى فان قلت من عرض النظم بان الزوج ليس من سكانها فلم يعرف بجانب  
 المارة وفي الشرع يعرفوا بالمجانين ولدت الامانة بين الفطم والشرع لانهما بين  
 ان ليس بينهما فيها فقد بين انما لا يقطع من سكانها ايضا اذ المرأة تسكن حيث يمكن  
 الزوج عرفا وشرعا والامانة تسكنون من حيث يسكنهم الا انه حرقا الطوبى  
 واحد في القطع بالتعليب ذكر على التحجير لا الترتيب مرتع عندنا ان احد المالك  
 يقطع بين رجل من خلاف وان نقل الحب مثل لا غير وان اقل المال وقيل ايضا  
 يحجر الامام عند الشيخ ان شاء قطع ثم قتل بالصلب وان شاء اكنى بالقتل وانما يقتل  
 وعندنا كتحجير الامام ان شاء صلبه وان شاء قتل وان شاء قطع ايده ورجله من خلاف  
**كتاب السير** لو شق ارجل المواشي عقرت وتحجر فلنا دخت وشق  
 ان نخذ ارجل مواشي اكنى ومن دار الحرب عقرت الدواب عندنا وتكرت كما يتلف  
 سائر الاموال قطعا لوم انتفاعهم وعندنا يذبح ويحرق بالنار بعد ذلك ولا يحرق  
 قبل الذبح اذ يدون اوق ينفعون بالاكل عبي وتولسون اي اوقفت كتابا للقطر  
 لو شق القطر حين يذرك على الزنا بردة وتترك بقطر بلغ فتد الزنا على امر  
 شق عندنا خلافه والكلام في اهل كتاب **كتاب النكاح**  
 ما لا يقطع العبد والامانة عرق فبيد ذم او ذم وهو عليه دون مولاه اذا امكن  
 بعد مدة التعريف اذا عدا تلك القطر بعد التوثيق فحرم ما لا لا يقطع بالامانة  
 العتق منه وان قبل التوثيق يظهر الضمان في حق المولى فيؤمر بالذم او العدا وعندنا  
 في الفصلين يورس من العون **كتاب المفقود** قال في المفقود  
 وامارة المفقود بعد اربع من السنين من بانته فاسمى تفسير المفقود رجل  
 وبغير قدر عدة الوفاة تنج من شأته من الوفاة خرج في سفر او اسر ولا يعرف  
 لو عاد بعد عدة الحكم ان نكحت فانت ولا في له حيوة ولا مودة وانقطع عن

هذا كتاب في بيان ما لا يقطع من علم بلوغ  
 في بيان ما لا يقطع من علم بلوغ  
 في بيان ما لا يقطع من علم بلوغ

خير واستقر عليهم اشر وبالجد لا يصلون الى المردور ما يتاخر النقاء الى يوم النكاح  
 ولا اسم في اللغة من الاضداد وامراه المفقود الامعت من فقده اربع سنين يعرف المالك  
 بينهما عندنا وتعتد بربعة اشهر وعشرة ايام ثم يزوج من شات فان عاد الزوجة الاولى  
 ولم تزوج من بعد فبها وان تزوجت فلا تسيل الى الاول عليها وعندنا لا يزوج بينهما  
 ويضرب من حين يظهر موت او طلاق وكيف بدت كبت في تحصر في الفرائض والوفاء  
 جمع الوافي **كتاب الغصب** وقال في غصب النسيان **الوديعة**  
 ونحوها امتا لها دون القيمة غصب حيوانا او ثوبا او شيئا مما لا يناله في جلسته يضمن  
 متاصلون عندنا وعندنا يضمن قيمته **كتاب الوصي**  
 لو سرق من غير حال المؤمن امانة ضمن ذاك اكله سرق من المودعة دون مال  
 آخر يضمن المودع عندنا ولا يصدق للتمتع وعندنا لا يضمن وان سرق منها ما لا يحول  
 يضمن اجماعا ومنفق البعض من الوديعة بغير اذن ضامن جميعه رفع المودع  
 بعض الوديعة وانفذ ثم هلك الباقي ضمن الكا عندنا وعندنا لا يضمن الا المبرور  
**كتاب الصيد والذبح** وتركه بعض عرق يقطع في الذبح تحريم  
 وهن اربع ترك شاة من الفروق الاربعة غير مقطوع لم يحل عندنا ومذهبا من  
 في التمس والسهر عن سمينة الله اذا ذك وفي حاله التحريم امره بالانشاف  
 المسئلة الثانية ذبح ما يحجر وتحرم ما يذبح يحل عندنا خلافا والسبع والاكثر يحرم  
 في اهل بيت واجرا في نقر البقرة يحرم عن سبعة واكثر اذا كانوا من اهل بيت  
 واحد وفي البقرة كذلك والوضع في البقرات وعندنا يحرم في السبعة دون الاكثر مطلقا  
**كتاب الهبة** تغيير الموهوب عن حاله لا يمنع الرجوع في قيمة ارضا  
 الموهوب في بدا الموهوب لزيادة متصلة فلا الرجوع في قيمة عندنا لا  
 والمالك في الموهوب والموهوب له يثبت قبل قبضه اذ قبضه وهب لافسانه  
 يملكه بمجرد القبول عندنا وعندنا لا يملكه قبل القبض **كتاب البيع**  
 وعلة الربوا هو اجس اذا كان اقبياك واذا اخرج ذم على الربوا في الربا  
 والذناير المذمومة المحامسة وفي الاشياء الاربعة القوت او ما يصلي به القوت فلا يجوز  
 حيوانا بحيوانين نقدا اذا اردت ما للرب من العدة ومذهبنا من في الشاة في نصابه

الانبياء وتركوا من



والبيع والشراء جنس واحد وبيع ذاك فضلا فاسد باع فبطلت بغيره  
 عندنا لا بد وعندنا لا يجوز الا انما جنس واحد في كونها طعام انشترك في جنسها لا في  
 النوع فبطلت كالمسك بوجاهة ويومين يجوز فاعلم السليم بوجاهة ويومين لا يبطل  
 السليم عندنا يبطل ولا يجوز فبطلت بغير السليم واحدا بغيره فاسد فاسد ولا يقيم  
 لا يجوز في السلم ان يباذ بعض من السلم ويسترد بعضا لاسيما لا يمتنع في كل ما يشترطه  
 في بعضه وعندنا يجوز ويجوز كذا العذر ورد على الباقي وفي رؤس الحيوانات السلم وفي الخمر  
 جازي كما نعلم يجوز السلم عند رؤس الحيوانات ويجوزها عددا وعندنا لا يجوز في  
 الرؤس الا وزنا في الخمر اذا ثبت طولها وعرضها ووزنها وان ثبت او انقضت  
 او انه قبل الاجازة انتقضت ما من له ان يار قبل الاجازة او مضت المدة قبل الاجازة  
 انفسه البيع عندنا وعندنا يلزم ما عات عند المشتري ثم علم عينا قديما ردوا بالنقص ثم  
 وجب المشتري عينا قديما بعدا حدث في يد عيب فبطلت يرد ويغرم نقصا عيب حدث  
 عندنا وعندنا لا يرد ويغرم بنقصا العيب الا ان يافقه البائع برضاه ببيع المبيع  
 وجازي ببيع المبيع قبل ان يقبض في غير الطعام فاعلم قبل القبض جازي عندنا  
 في الطعام لا بأس به عندنا في المنقول لا يجوز وفي العقار من باب محذور  
 لو هلك المبيع قبل القبض لم يكن ذاك موجبا لانتقض هلك المبيع قبل القبض يبطل البيع  
 عندنا خلافا لوجاهة في يكره من غير علمه انما علموا عليه لا يكره من غير علمه  
 الذين جازي عندنا وعندنا لا يجوز الا اذا استقط على القبض وقبض فان قلت جازي  
 في احواله قلت ذكره اجماع الكثر لقاعدة انما جاز لان ملكه كما لا يقدر او لم من شئ  
 ثبت ضمنا لا قصدا وهو كذا في النظر وان اردت بيعه واظهره فهو الوجوه يبيد كما  
 اراد ببيع جازي يجب عليه ان يسترد بها عنده وعندنا يسحب ذكره على المشتري في الجاهل  
 ويكره الوالي ان يسحب على الذي عام الغلاء اختار على الوالي التسعير عام الغلاء  
 عندنا وعندنا لا يفعل ذلك الا اذا اتفقا في القيمة تحديا فاحشا وعجز القاض عن ضمانه  
 حقوق المسلمين الا بالبيع فلا بأس به بغيره اهل الرواية قاله جامع المحبوب قالوا  
 لو زاد البائع على الثمن والعتاد وبيع فغيره فبطلت بغيره ما لم يضمنه دفعه للضرر وقال  
 بعض اصحابنا نعم انما اذا خاف الامام على اصل المهر الهلاك اخذ الطعام من المتكبرين وفروقه

في البيع والشراء  
 في البيع والشراء

عليهم للضرر فاذا وجدوا رد ماله ونحوه نظيره في الفايدين بعض فيع الكحل في  
 ظهره الفايدين جازي ببيع ويمنع القام ما حدث منه عندما كثر افعه وعندنا لا يجوز الا  
 ببيع الحرام فانما العون هذا اذا باع ثم الفايدين ما اذا باع اصول الفايدين بعد ما ثبت يجوز  
 قلت اذا باع الفايدين ابن خيال زياره من وضم يده حرم وكاه ذلك قبل ان يخرج  
 احده قال الامام الفضل يجوز البيع ويكون البيع على شجرة البطيخ دون ما يخرج من الحرة  
 وما خرج فهو المشتري لانه انما ملكه من فتاوى فاضلهم وعندنا يجوز في الفايدين الاجل كما  
 يجوز ذاك في الدين اجل التاجيل في الفايدين لانه عندما سواه اجل عند الاقران  
 او بعد ما اقرض هو الصحيح وفي الاجل ان كان في كتاب **الصف**  
 ورد بعض من الصف بان يجوز له ان يبيع كل ما علقه وجب بعض بدل العرقين  
 فرده بطل العرق كلعنه وعندنا بغيره في الباقي في السلم وقد مر في السلم **كاشفة**  
 وثبت الشفعة فيما قد مرهت بمثل ما عرض وهو من حجب وهب دارا بل ان شرط العوض  
 ثم عوضا شافيت الشفعة بغير قيمته عندنا وعندنا لا يثبت وانما وضع هكذا اذ في الحنة  
 بشرط العوض ثبت الشفعة اجماعا اذا الشفعة لم يورث فضل كما يبي الذي ابتاعه في الاخر  
 اشترى دارا وبقيتها فالشفعة ان دفع منه الباقي فلا الشفعة عندنا ولا فلا وعندنا  
 ياعلم بالنقص وياخذ الشفعة والاصل الثابت في البيع للمشتري ثبتت للشفيع باع  
 دارا بغير موجب الا سنة مثلا فعنده باخذ الشفعة ويورث العن عند حلول الاجل  
 عندنا بخلافه ان شاء اخر باع في حاله الا فيصير الى ان يحل الاجل باع بريا  
 لا يثبت الشفعة في المزار بكل في الارضين والربا يثبت الشفعة عندنا  
 خلافا له **كتاب الاحراجات** ومكتفي عدا مكانا ذكرنا  
 فان من اجرمه خيرا في حله الفداء او فضل الكوى استاجر دابة الى  
 مكان معلوم ثم جاوزها عن ذلك المكان ففككت ففككت ففككت ففككت ففككت ففككت ففككت  
 بشا اختار البعيرين والآخر الفضل وان شاء اخر فضل الآخر ولا ضمانه لا وعندنا  
 له النصين **الاعية كتاب** **الشهادات**  
 وحيث لا اطلاع للذكر ان تشهدت من النساء مرة بالشيء  
 وجازي شهادة العيان ولا يصح عدم العيان شهادة الا على مقوله في الا

في البيع والشراء  
 في البيع والشراء  
 في البيع والشراء  
 في البيع والشراء



الى الاشياء لان العلم يتبع بالسمع ومنه ههنا مرة باربعين سمعة الصبيان على حراحة  
 ويسمي الصبيان فيما بينهم من الحراج بينهم فيسمع وفوتهم لا يقبل عندنا ظافله  
**كتاب الدعوى** وخارجا ادعيا وبرهنا فاعذر الربط بين اول  
 بالقبض خارجا ادعيا عندنا في بركات واقا مائة بقضيتها واعدل البينين عندنا  
 عندنا بقضيتهم كتاب **الغالب** ويبرأ الاصيل بالكلية  
 وحكمها كالحكم في الحوالة الاصيل براء عن الدين بالكلية عندنا وعندنا لا يبرأ ويترجم المطالبة  
 الى كل واحد منها اما في الحوالة فيلزم بالاجماع كمن براء مفيدة بشرط الله مائة لا عرف في الدنيا  
**كتاب الرهن** لو اقرت لكم الذكوة رهن لم يكن القاذر ههنا  
 فاعلمت رهن كرها ثم فالمرح لا يكون ههنا عندنا وفي الدار وقدمت في القضاة في  
 وفيه الرهن على المرتفعين اذا ادعى الهلك على ولم يبرهن ادعى المرتفع على هلك الرهن  
 ولا يثبت لا يثبت بقية عندنا بالغ ما بلغت بناء على ان المودع لو ادعى هلك الرهن ولم  
 يبرهن هلكه شيء آخر الى البصر عندنا وعندنا يصدق ويسقط الدين بقدره والباقي لا  
 ضمان فيه **كتاب المضاربة** مضارب يتنازع ما عده نهي ثم يبيع  
 ذاك كيف يشتهي فانه اجاز هو كالاذ به وانه الى غرضه فانتيبه اشترى الضارب  
 شئنا ههنا رب المال كمن شرائه ثم باعه وتعرف فيه تعرفات آخر ثم اجاز رب المال ذلك  
 فالمال على المضاربة والربح والوصيفة على شرط ولم يخرج منه حاله والربح للمضارب لانه  
 كالفاسد وعندنا لا اثر لاجازته وبغيره والمضرون كله والمستضعف اذا خالف فهو  
 وهكذا لو خالف المستضعف فذات المال كذا ان يصنع على هذا والبضاعة من البض  
 وهو القطع سمي به لانها قطعت من المال ويقال المستضعف الشئ اي جعلته بضاعة  
 لنفسه والبضعة لغيره فعل هذا قول المستضعف بالبيع لمن والصواب المبيع بالبيع  
 او المستضعف بالكر من المغرب في النظم صحيح بالكلية ايضا بخطه ولكن ذكره في المذهب ايضا  
 الاضلاع والمستضعف بالكر صاحب البضاعة وبالنسبة حاصلا فعل هذا قول بعض فخر الصالح  
 في النظم اذا المراد حاصلا البضاعة **كتاب المزرعة** فانما كره  
 واشترط عليك الغنقات الكاملة لكي ينجح اخذك الحاملة انما ينجح الحاملة اذا شرطت  
 الغنقات كلها على العامل لانه من تمام العمل وعندنا عليه العمل وضروا ومونة الملاك على

المالك

المالك والارض لا تدفع الا بقا الصنف كما لو اختلف سمي لا يجوز دفع الارض  
 من اربعة الاتبع للمكروم والاشجار عندنا بشرط النبعة عندنا ان يكون الاصل ضعف  
 البيع لانه يتحقق النبعة كذا في المثل والعون وذكره في مزارعة خراجها قال مالك  
 ان المزارعة فاسدة على كل حال مفردة كذا تدفع للمعاملة اما المعاملة في بين في الكرم  
 والتخيل وكل شجرة مشترع وغير مشترع وقال الشافعي للمعاملة في التخيل والكروم جابض فولا  
 واحدا فاما في غيرهما من الكسج المشرع فله في قولنا كان في القوم قول مجزئة المجزئة الجوز  
 فيها عدا التخيل والكروم اما المزارعة المنفردة عن المعاملة فانه لا يجوز عندنا الشافعي  
 مولا واحدا فاما ما تدفع للمعاملة فان كان بين التخيل والكروم ارض بيضاء وكما كانت الارض  
 ماء التخيل تدفع التخيل والارض حاملة جاز في اصدقها اذا كان البور والبيض من قبل براء الارض  
 فاما اذا كان في التخيل بل سمي ماء واحدة فالمنفعة لا يجوز دفعها تبعا للمعاملة قلت  
 ههنا الدواني يوافق النظم لكن ذكر ان شئى مكان مالك فليس ان يكون عن مالك وان كان  
 يترجم ما ذكره نظم النظم فانما مالك المعاملة جابض والمزارعة فاسدة لانه لا يكون  
 تبعا للمعاملة مثلا ان يدفع التخيل معاملة وما كانت من الخص البضاعة بين التخيل  
 يدفعها مزارعة فيقول في العقد دفع البكر ههنا التخيل معاملة ليعمل فيها براكه كذا  
 ينفها وعظا ولحقها في كل عام وعارضا فاسد فهو بيننا نصفان على كذا ودفع البكر  
 ما بينهما من الارض البيضاء مزارعة من هذه المعاملة للزوج فيها ما يملك سبدره  
 عندك على ان ما خرج انتم منها فهو بيننا على كذا وقال الشافعي للمعاملة والمزارعة  
 جابض تبعا كان او اصلا **كتاب الديانة**

والقتل في الاحكام عذر وعطاف وليس فيه العذر شافعي فاما ما كان القتل نوعان عمد  
 محض وخطا محض وشبه العمد ليس نوع ثالث في حقكم اذا لا واسطة بين العمد والخطا  
 ولا ادرى خطأ العمد ولا شبه العمد او بلغة ولم يصح عندنا لانه مذهبنا بتفريقه في باب  
 الاختيار بين المحرمين كان مولاه على اهل المدينة بوليه والا فلا واحدا شبه العمد  
 سمي اي في حق ترسب الاحكام وفي ديانة المسلمين انتم غرة الفاء والارض نصف ما ذكر  
 في ديانة المسلمين عندنا اثنا عشر الفاء ودية الدية ستة آلاف وقد مر في باب الشافعي بوجاهة  
 وليس للزوجية ارث دية ولا لزوج ارثها من زوجة احد الزوجين لا يرث

وقال

الارض لا يسقط بها

وهذا النظم  
شبه انواع

وفيه ان لا يبرأ من قبض وهو بالارض  
 فله ان يبرأ من قبضه بالارض  
 عليه ان لا يبرأ من قبضه بالارض  
 القابض لا يبرأ من قبضه بالارض  
 فله ان لا يبرأ من قبضه بالارض  
 وفيه ان لا يبرأ من قبضه بالارض

وفيه ان لا يبرأ من قبضه بالارض  
 فله ان لا يبرأ من قبضه بالارض  
 عليه ان لا يبرأ من قبضه بالارض  
 القابض لا يبرأ من قبضه بالارض  
 فله ان لا يبرأ من قبضه بالارض















[illegible]

قد اعتقد في  
الفقد جميع أنواع متس

القُدْرَةُ اسمُ الحَاصِلِ  
من القُدْرِ ۞

لنوع البياض فقد ذكر  
في المصطفى ان  
الزروع اذا جامع امرأة  
منهن كان هذا اقرب

في اخص اليوم

ظفر

ظنوا بالسلبين خبرا وانهما يحكى عن الدليل على هذا الاصل قوله عليهم السلام من صلى يوما من صلاتي او شبرا  
 احدت فموت فموت حكم القضاء في الغوات باليوم والنسيان مع ان اكثرهم والمصدقين  
 والعلماء ذكر بان المسلم لا يلزم به ترك الصلوة قضاء ولا ولا ذلك فيما ياتى  
 بصدقه خصل الوطى بالذكر اذا الحلاق انقض المباحات عند ما يتك والظاهر من  
 من القول وزد فيجب عليها المسلم ظاهرا او باطنا المكتوبة في خلال ثم اعلم بان الوطى انما  
 يصير بها بالاداء مع واحد منهن او احدهما الوترين او كلتيه وعلى السابقة من  
 بالوطى حيث يكون كقاع السابقة ومنها صحابي اما اذا جاء مع كلتيه ولم يعلم انهن  
 سبق هذا الوطى لا اثر له والبيان ويجوز عمل لبيان بعد ما ذكرنا من هذا فتمت  
 للخروج فقول ربانية الوترين انفعوا ان للواضع سبعين من الاربعة والعشرون التي  
 تكافى صحيح بكل حال لعدم عمل كقاع الوترين او توسطه او تافق فان قدم فظاهر  
 وان تافق فذلك لان الحيز فيها كقاع الوترين اما الثنتين او الثلاث فيلزم  
 منهن الثنتين نالتهن ومع الثلاث رابعتهن وان توسطت فذلك لانها اما اربعتهن  
 او ثلثتهن على ما مر فبعد ذلك مع تكافى مع الثنتين فلها ثلث المرات وان  
 صح مع الثلاث فلها اربعه فحين في الحساب له ثلث وربع واقلما تنقص او توتر  
 يخرج الثلث ثلثة ويخرج الربع ربعه وبين الثلث والاربعة مائة فترى في الف  
 في الاربعة فيها اثنان عشر فيكون لها الثلث اربعة والاربعة ثلثة فيقال فاجها  
 الربع ثلثة بربعين ووقع الثلث في الاربعة فينصف ثلثونها يخرج النصف  
 اثنان اثنى عشر فصار اربعة وعشرين فلها ربعه ستة فيقال وثلثها ثمانية  
 فيقال فاصلا الاربعة ستة بربعين ووقع الثلث في الثنتين اربعين فنصف يحصل  
 للواضع سبعين من الاربعة وعشرين ثم ما تروى من سبعين عشر مائة ثلثا  
 كقاع واحدة ثلثة وثمانية للثنتين عندها كقاع اربعة واستقام من الاربعة  
 والعشرين فانفق جوابها واختلف التخرج في ثلثي محمد بنه على اعتبار الواضع  
 فقال كقاع الثنتين مع حال التقدم على الثلث والاربعة حال التراجع فان مع  
 الواضع يكون مائة تكون اما ثلث المرات ستة عشر مائة وان لم يجر فلذلك

حالی ورم



لها نصف ففصل بينهما ثمانية وكررت كما في الثلث مرة وبعين جالتي الصحة والقسا وقال  
 فتح قالوا ومن مخرج يكون هن ثلثة ارباع الميراث ثمانية عشر سهما وان لم يصح فلا شيء  
 لكن فليس النصف ذلك تسعة ومخرج ابو يوسف هو ان على طريق المنازعة فقال  
 السهم السابع عشر لثلاثة فيه الثلثين لانه ان صح كما هما فلما تلك الميراث  
 ستة عشر فيسلك كل السهم للثلاث وقد استوفت المنازعة الزميتين في ستة عشر  
 فيسلك كل السهم للثلاث وكان بينهما ثمانية نصفان فيصير السهم السالم الى هذه  
 الثمانية فيحصل لها ثلثة ارباع واحدة ثلثة وابوجهة لهما بقول لما في قوله  
 من الذين باخذ السبعة من الذين صادوا بق وهو سبعة عشر حتى الزميتين كان لم  
 يكن الواو احد اصلا وحسب يستوي الفرعان في الاستحقاق لان كل فريق مستحق اذا  
 كان ساهما محروما اذا كان سبوقا فاصير كل فريق ثمانية ونصف فاما ثلثة النصف  
 فمخرجها مخرج النصف وهو اثنين في اصل المسئلة اربعة وعشرين فصارت ثمانية  
 واربعين الواو نصف السبعة اربعة عشر وكل فريق من اربعة وثلثين سبعة  
 عشر فلم يستحق لهما الثلثين ولا على الثلث وبين الثلثين ثمانية ففرقا  
 الثلثين في الثلث فصارت ستة ثم ضربنا الستة في ثمانية واربعين فصارت مائتين  
 وثمانية وثمانين وهذا التصحيح وكان الواو اربعة اربعة عشر من اصل المسئلة  
 ضربها في الستة فيحصل كل فريق مائة وسبعين فاستقام ما بينهما وبينهما في  
 على الثلثين كل واحد اربعة اربعة وخمسين واستقام حالهما ومهله على الثلث ايضا  
 كل واحد اربعة وثلثين وانه اعلم وكان في المسئلة ثلثة احكام حكم الميراث للمهر  
 والواو فتعوض في النظم لبيان حكم الميراث دون صاحبيه اذ هو المختلف  
 فوط قوله في النظم فراعفت من قولهم اعتقد مودة فلان اذا عقر على تلك  
 قبله كذا في الاوان وقد كررت في المختصر الفصلان لصداقه الشهيد رحمه الله  
 ولوترج امرأة في عقره وثلثين في عقره وثلثا في عقره وقال اذكر ايماني  
 الاول حجب عن الواو لانه ان كان الواو اربعة صحيحين وكان الفرقة

الاجن

الاخرى كل واحدة منهما صحيح وان تقدم وفا سلمان تاجر فلا يخلى بينه وبين واحد من الفرقة  
 مع احتمال العساة قال فان دخل لهن فعات قبل ان يبين فالمسئلة تسع  
 على المهر والميراث والواو اما حكم الميراث فنقول الواو من ماله ان كان صحيحا  
 وتقرر بالموت واما الثلثين واما الثلث قال صاحب الكتب لكل واحد منهما  
 اطلاق وليس لهما على الاطلاق بل لهما على التقصيل ذكر الحكم في محله ان كان  
 كان مهر فلهن الثلثون للمهر فلهن حاسر وان كان اذ في كل واحد فلهن مهر مثلها  
 ونصف الزيادة الى تمام المهر لان مهر المثل ثابت بينهما كان النكاح صحيحا او ركا  
 والزيادة يجب فقال دون حال فينصف وان هذا المسئلة يصح بين مهر المثل وبين  
 بعض المهر واما حكم الميراث فنقول الواو اربعة سبعة السهم من اربعة وعشرين سهما  
 من ميراث النساء لان كما هو مخرج يفتي فان صح الثلث فلهما ربع الميراث  
 وان صح مع الثلثين فله ثلث الميراث فان صح الثلث الحساب لثلث وربع واذا كان كل  
 اثنين عشر فلهما ثلث ثلثة وثلث اربعة فيصير سبعة فلهما نصف ذلك ثلثين  
 فيضعف فصارت المسئلة اربعة وعشرين سهما فلهما في حال ستة وصال ثمانية فمخرج  
 اربعة عشر فلهما نصف ذلك مائة وهو سبعة عشر سهما بين الفرقتين الاخرتين  
 نصفين على كل واحد نصف وعنده ابو يوسف مخرج الثلثة تسعة اسهم وثلثين ثمانية  
 اسهم ولا يوجب طريق وهو النصف وهو النصف باعتبار المنازعة والمخروطين وهو ثمانية  
 باعتبار الاحوال اطربين الى يوسف مخرج اربعة اربعة عشر وهو سبعة عشر  
 من وعرض الثلثين لانهما يفتي لان كما هو مخرج مع الواو ثلث ستة عشر  
 فيسلك كل الواو للثلثة في ستة عشر استوفت المنازعة فيها فنصف  
 واما طريق محمد فنقول حجة ما لكل فريق من الواو لان كان الواو صحيح  
 يفتي في ثلث كل واحد من الفرقتين صحيح في حال فاسد في حال فالثلثين ان صح  
 كما هما مع الواو فلهما ستة عشر وان لم يصح فلا شيء فينصف فيكون لهما ثمانية  
 واما الثلث ان صح كما هما مع الواو فلهن ثمانية عشر وان لم يصح فلا شيء  
 فينصف ولا يوجب ان ما بين ميراث النساء وهو ما اصبحت الواو  
 نصيبها بمخرجة جميع ميراث النساء ان لم تكن الواو اصلا ولوم يكن الواو

حكم







لها نصف الميراث اربعة وفيما يقع مع الثلث فيكون لها ربع الميراث سهمان فالسهمان  
 بيتين والسهمان جبان لما في حال فينصف فيكون لها ثلثه اسم وانما الاخرى  
 فكما هي جميعه في حال دون حال فان كان صحيحا كان لها نصف الميراث اربعة وان  
 لم يكن صحيحا فلا شيء لها فنصف فصار سهمان فحصل لها ثلثه وانما حكم الميراث  
 فنقول في كل واحدة منهم عدة الوفاة لما قلنا من قبل **والسهم** وتوزيع  
 او بها وتلك او بيتين وواحدة ولا يدخل الاول في المسئلة يشتمل على المير و  
 الميراث والعدة فبقدرنا بالميراث لان ميراثا حلاله بلاء به فنقول ان الميراث  
 بين الفرق الثلثة ان لا ياتي في غير الفرق وحق الميراث ثلثه وان كانت  
 اربعة من حيث الاصلية لان الواحدة لا تدعى جميع الميراث انفسها وانما  
 تدعى جميع الثلثين او الثلث والثلث والثلث وكل فرقة تدعى جميع  
 لثقتها الحرة حتى يفتى كما في الثلث لا يقع ثلث الثلث والاربع وكلها  
 فيستقسم الميراث بينهما ثلاثا فاما الواحدة لا يدخل مع الاربع بل يدخل ثلث  
 مما اصابهن لان كما هي مع الاربع يقع بها بل يدخل مع الثلثين فتأخذ من اصابها  
 وان لم يقع فلا شيء لها فينصف كل واحد اصابها وتدخل مع الثلث  
 وتأخذ من اصابها لانه ان صح كما هي مع الاربع فما اصابها من اصابها وان  
 لم يقع فلا شيء فينصف كل واحد اصابها واما حكم الميراث فثلثه  
 مهور ونصف ميراث لكن اختلفوا في اقتسمة الثلث فاقول ان يوسف وطريق اعتبار  
 الجمل يقول ان ميراثا من اربعة مهور بان صح ككل الزوج وكذا الثلث مع  
 الواحدة او اقلها من ثلثه مهور بان صح ككل الميراث مع الواحدة فثلثه مهور  
 ثابت بيقين والميراث اربع ثلث فيها الباقي والباقي في كل حال الاحالة  
 حالة واحدة فينصف فكان لهن ثلث مهور ونصف ميراث مهور طالع  
 عندهم والثلثين ويدعيه الثلث والاربع لان الثلث ثلثي ميراثها  
 مع الواحدة والاربع قان صح كما خاضا فيسلم لهن النصف لان للثلث ربع  
 ذلك وللاربع ثلثه اربعة اما الثلث فلان الواحدة ان كانت معهن فلان  
 نصف ذلك وللاربع مع نصف ذلك وان لم يكن مع الواحدة فلا شيء والواحدة

لان ان صح كما هي  
 معها فكل ثلث ما اصابها

مهر من فصاله دون حال فينصف فصار لهن ربع واما الاربع فلان الواحدة ان كانت  
 مع الثلث فلن ينصف ذلك وان لم يكن فلن كله والنصف ثابت بيقين والنصف  
 الارض شتر فينصف فصار لهن ثلثه اربعة من ثلثه مهور فكل ميراث للثنتين  
 منه سدس وللثلاث سدسان ونصف وللاربع سدسان ونصف لان الواحدة  
 ان كانت مع الثلثين فلها ثلثه وثلث ثلثه وللاربع ثلثه وان لم يكن مع الثلثين  
 فلا شيء والواحدة معها في حال دون حال فينصف فصار لها سدس من ثلثه اسدس  
 استوت فيه من ثلثه الثلث والاربع فصار بينهما نصفان ككل فرقة سدس  
 ونصف بيق مهران استوت من ثلثه الفرق الثلثة وكما ثبت بين اثلاثا ككل ثلثا  
 مهر فتأخذ لهن الثلثين ومرة سدس مهر وثلث مرة ثلثا مهر ومرة سدس  
 ونصف ومرة ربع النصف وهو كل والاربع مرة ثلثا مهر ومرة سدس  
 ونصف ومرة ثلثه اربعة النصف وهو ثلث اثنان ككل اربعة اربعة اربعة اربعة  
 ثلث ونصف سدس وعن اقل اربعة وعشرون يحصل كل واحد اربعة وعشرون  
 فحصل للسدس مرة ثلثا مهر ومرة ثلثه عشر ومرة سدس مهر وهو اربعة عشر  
 فصار لها عشران وهو خمسة اسداس مهر وحصل للثلث من ثلث مهر ومرة ثلثه  
 عشر ومرة سدس سدسان ونصف وهو عشرة ومرة ثلث مهر وهو ثلثه فصار لهن  
 ثلثه وعشرون وهو مهر وسدس مهر وثلث عشر مهر وحصل للاربع مرة ثلثا  
 مهر وهو ستة عشر ومرة سدس سدسان ونصف وهو عشرة ومرة ثلث اثنان مهر  
 وهو ثلثه فصار لهن خمسة وثلثون وهو مهر ونصف ميراث ثلث عن مهر  
 الواحدة لا تدخل مع الاربع فلما تأخذ من اصابها من اصابها وتدخل مع الثلثين فتأخذ  
 سدس ما اصابها وتدخل مع الثلث فاضرب ثلثي ميراثها بثلثي ميراثها فالحال ان الميراث  
 واما ان تأخذ من ميراثها وطريق اعتبار الواحدة في كل فرقة يكون الواحدة ان  
 صح كما هي فلها مهر وان لم يقع فلا شيء لها وكما هي مع ثلثه اربعة اربعة اربعة  
 حال بان تأخذ من الاربع فصار كل واحد لها مهر في حال دون حال فينصف فكان لها  
 نصف مهر واما الثلثين اربع كما هي فلها مهر اربعة اربعة اربعة فلا شيء لها وكما هي  
 صح في حال بان تقدم على الثلث والاربع والاربع في حالين بان تأخذوا

فرقة

مرة ثلثا مهر











كذا في التبيين بسبب الجمع وحده كذا في الام والما ومعنى الام وبنتها لانه لو تزوج وامراة  
 واهما او اثنتا او امرأة واحدة وحالتها وعملها او امرأة واحدة وبنتها وبنتها فمقتضى  
 فان الميراث بينهما اثنتا بالاجماع مع بسطوا حوزها كان حينئذ في هلك  
 وقال في شرح مختصر العمام للصدر الشهيد وتزوج امرأة وتزوج وابنتها  
 في عقدتين ثم ماتت ولا يورث اثنتين الاولى فليس مرد واحد كالميراث النساء اما  
 الميراثان الصحيح كذا في الواحدة ومن السباغ واما الميراث فلان المرأة الواحدة تحت  
 كالميراث النساء ثم المهر والميراث عند ابي حنيفة بين الام والابنتين نصفان وعند  
 لي يوسف ومحمد اثلاثا مما يتوالى بالبنات يتوالى في سبب الاستحقاق لان  
 شبيب الاستحقاق كذا في صحيح وقد استوفيت في حجة الله لان كذا في كل واحد  
 فمن يعنى في حال ولا يعنى في حال ولا في حنفية ان كذا في الام يعنى في حال ولا  
 يعنى في حال يكون لها نصف المهر والميراث كما لو كان معها ابنة واحدة  
 وذلك لان الميراث كذا في الام وكذا في الاخت وكذا في الام لا يتصور ان يفسد  
 بنتها في الابنتين فخرتين وانما يتصور مرة واحدة فاعتبر نسا وكذا معها  
 مرة واحدة وكان في كذا في صحيح في حال ومن حال كان لها نصف والميراث  
 وكان الباقي بينهما لا يستوفى لهما في حالها **ولو تزوج بنتين نسوة في عقدتين**  
 بعد واحدة بنتين ثم قال احدكم طالق واحدة والاخرى ثلث او اجمع فالسليم في مثل  
 على حكم المهر والميراث والعلة وذكر صاحب الكتاب حكم المهر والميراث اخيرا  
 حكم المهر والميراث كما هو كمال وكل واحد منهما من هكذا ذكر صاحب الكتاب  
 وهذا الجواب ما اذا عرفت الميراث كما كان تاويل قوله اولا ولا يعلم ان الميراث  
 اصل المطلقة او غير الميراث لم يزد ولم يزل في الميراث ثلث طلعتا بنتين  
 فليست طهر واحد من موهن فيسقط من كل واحد واحدة لثمة ولا في يوسف  
 لوقع الطلاق على الثنتين لم يزل بها كان اما مرد واحد ووقع احد الطلاقين  
 على الميراث كما كان اما مرد ونصف من فلان امر ونصف في حال ومرد واحد طلق  
 فتتصف الا بارتق فصار لهما مرد ونصف واما حكم الميراث فللمرد في كذا في حقة  
 من الثلث من الميراث لانه سبعة من اثني عشرة قوله لي يوسف وقال في الزيادة

الميراث  
 ولم يزل

علال

خلاص ذلك ولم يذكرهما قول محمد وعرف محمد للمرد في خمسة اثمان الميراث ومرد قوله  
 اذا تلاقى الثلث لا تقا على ابنتين ولم يرد منها الميراث بخلاف الطلاق الواحدة لانه ان وقت  
 على الميراث كما لا يصح بمجرد عن الميراث مكان الميراث مرة في طلاق الواحدة  
 فوجب اعتبارها بها في كذا في الغنيمة الثلث حاصرا قال احدكم طلاق فان وقعت  
 الطلقة على الزنى لم يزل بها فللمرد الميراث لان معها ولا ثمة واحدة وان  
 وقعت على النكاح يزل بها فلها الميراث لان معها وارتد واحد وان وقعت على النكاح  
 بها فلها ثلث الميراث لانها معها وارتد فكان لها اقل من ستة من مائة اثني عشر وقيل لا ربعه  
 فان لا ربعه ثمانية بقاءين والسمه بين شرك نصف فكان لها خمسة من سبعة للابنتين  
 لم يزل بها وقيل محمد في الزيادة بنتان يكون الجواب على قول من يملأ الثلث غير  
 هذا لكن الجواب على قوله انا نثبت ان احدكم غير الميراث كما ليست بوارثة في كذا  
 ثم يقول لا يجوز اما ان يكون مرد واحدة بنتان او بواحدة وقد ذكرنا تمام هذا في شرح الزيادة  
 وقول محمد في شرح مختصر الكافي ولودخا ابنتين ومردى لها في السليم كذا في حكم  
 المهر والميراث والعلة وذكر صاحب الكتاب حكم المهر والميراث احكاما كذا في قوله  
 لهما مردان والثلث لم يزل بها لثمة اربعة من وقول محمد لهما مردان والثلث لم يزل بها لثمة  
 مرد واحد قوله في المسئلة الاولى مرد واحد لي يوسف وهو انه لو وقع  
 الطلاق على الميراث في الميراث كما هو كماله لو وقع احد الطلاقين على  
 غير الميراث كما في نصف المهر والنصف فيسقط في حال ولا يمسقط في حال في نصف  
 فيسقط الزوج في ثلث اربعة المهر والما حكم الميراث فللمرد لم يزل بها سبب الميراث  
 ولها ما في قوله لي يوسف وقول محمد لثمة لم يزل بها في الميراث ومرد قوله لي يوسف ان لو  
 وقع الطلاق على غير الميراث فلا لثمة لها وان لم يقع فيها ثلث الميراث لانه يملأ الثلث  
 في ثلث واحدة اذ وقعت على الميراث لانها معها ومرد عن الميراث وكان لغير الميراث  
 لها ثلث الميراث في حال ولا لثمة في حال في نصف كان لها سبب الميراث واما في  
 للمرد لثمة وهذا الجمل في شرح مختصر العمام للصدر الشهيد رخصة استه

**والامساك في النكاح** **عند قول** **لا يملأ الثلث** **دخول الزوج** **بأمره**  
 بواحد قبل استيفاء المهر او قبل ان ينفق نفسها بغيرها او قبل ان ينفقها

الامساك في النكاح  
 الطلاق والصلوة  
 الصلوة ومعها الامساك

الميراث  
 الميراث



هذا هو الحق

الثقة ولو كان لم يصبها او صحتها ومعرفة او صحة او صحة فلما منع النفس لاخذ  
المهر بالايجاب واستقطب الثقة بالمهر وعليها الخلف اخلو برضا من الهداية  
قال في الخط المرام من المهر جميع المهر على جواب الكتاب والمهر الذي قال به  
دستيمان في عرفه وديان قال في جامع الحيوط ذكر منع النفس مطلقا ولم يبين  
ان المنع من المهر او الامتناع من بلدا بلد من قال قال من المنع من الاصل من  
بلدا بلدا بالاتفاق ومنه من يقول خلاف في الفضل قال الفقيه ابو جعفر  
هو الصحيح عندنا وكان ابو القاسم الصارمي بعد الله باخرة المهر من المهر  
وفي الاخر من بلدا بلدا في حصة وبه يفتي **وليس الحكم في عرض**  
**طليقت المرأة الثقة من الزوجه عندا من** **نقض اهل او فصول**  
واشبه الزوج امره القاضي بالاتفاق عليها ولا يبيع عرضها وهذا كله في  
الديون عند خلافها وكذا في الفروض اما لا يبيع الفداء بالاجماع في  
في حال الزوج الى اخرها في الغاي لا يبيع عتقها ولا عرضها بالاتفاق اما عند  
فلا يبيع على امرها ولا عرضها فلا يبيع الفداء لا يبيع الفداء لا يبيع  
في الخلاصة في الفتوى فتشريع شرح القدر في وهكذا في الهداية ايضا  
**وجاء في التبيين** **الاحكام** **سورة في الولد الكبار** **الاج** **اذا وجدت**  
**والطلاق في الزوجه** **والاحكام** **سورة في الولد الكبار** **الاج** **اذا وجدت**  
هو غاي ولا حاشا فلان لا يبيع عرضها عند وعندها ليس ذلك وانما  
وضع في الاب اذا وقع من القارب لا يملك بيع عرضها بالثقة اجمالا وانما  
وضع في العوض لان في القارب لا يملك بيع عرضها بالثقة اجمالا وانما  
وضع في الزوجه الغايب اذا كان الابن اكبر حاضر المالك لا يبيع عرضها بالا  
من المختلف في بيعه في حال صغر الابن بالاتفاق والعقد والعتبة وقيل كل حال  
له اصل من دارا وبيعة من المهر **روان مادون** **وقر حقا** اذا كان  
**وقر حقا** **التي قد حقا** **فان الحرة قال في** **الاحكام** **سورة في الولد الكبار** **الاج** **اذا وجدت**  
والاخر يجوز ملكها مادونا فانها واخذها في الاضعة المشكلة في البيت  
والقول قول الحرة بقوله بلع عنده حقيقة وعندها كسواء من شرط السفوف

من شأنها

تقول

اهل الجلالة وولده  
ومن عباله وفتنتهم  
ويكفي برغم الزوجه مستحق

هذا هو الحق

والوضع والمادون اذ في الحنفين المهر والشا كل يلحق بالانفاق والمكاتب  
**اذا قل** **في حق النكاح** **نكحت اثنى قبل واستطاعت** **اثنى** **كراهة**  
**واشبهت** **الكبر** **الاستيف** **والاخذ** **في العتبة** **لا الشريعة** **واكرت** **فانما**  
**من نكح** **في حق النكاح** **روفا** **في حق النكاح** **نكحت** **البيت** **انما**  
واذعت من انه تزوج اختها قبل الوقت الذي ادعى كرها وانما اليوم امراته وانما  
البيعة والزواج ينكر قال في الايض نكاح الغايبة بالاجماع وهذا بعض نكاح  
الماض في النكاح بعض به اذ ابو حنيفة وفي الاستقسان لا يفيق به اذ ابو يوسف  
ومحمد بن يوسف الامراء في حق الغايبة فان حضرت وانما البيت على اذن  
لها ما يرضى بعض بالماض ولا يفرق بين الزوجين وبين الذي فرغ وانما نكحت ذلك  
بعض نكاح الماخر في بيعة الزوجه ولا يلتفت الى بيعة الماخر من الحيوط  
تظاير والاشهاد الاول جمع شاهدا في الشاخص وفي حصة التجنيس والتميز في  
ووفقا يصح ان نكاح الماخر والغايبة **كتاب الطلاق**  
الطلاق اسم يعين التطبيق كلسان بمعنى التسليم مصدر ومن طلق بالتم والتم كذا  
والعناد ومن اجل وفقد وهو كل يقال طلقت الاسرى حلفت اسارى وخلفت  
عنه وفي الشرع وفي كل والعقد الذي جرد المرأة محلا للكتاب **حرف** **وطلقت**  
**والطلاق** **في حق النكاح** **نكحت اثنى قبل واستطاعت** **اثنى** **كراهة**  
**ومن طلق** **ثلاث** **البيعة** **وجاء في حق النكاح** **نكحت اثنى قبل واستطاعت** **اثنى** **كراهة**  
**يقع** **في حق النكاح** **نكحت اثنى قبل واستطاعت** **اثنى** **كراهة**  
الطلاق الحق في المهر من المهر والطلاق عتق جميعه فان المهر والطلاق ونما  
يعرف في شرط الزيادة في الشاخص ان الرصة هل يرضى المهر الطهر الذي  
وقع فيه الطلاق خالي عن الطهر كذا يكون محلا للطلاق المستي ام لا عند  
حنيفة يرضى وعندها لا يرضى فان لم يرضى فواخر زوجه لعنه المنة هل حنيفة ولا  
بين الطلاقين ام لا عند حنيفة يرضى وعندها لا يرضى وانما وضع في الرصة فان  
يعتبر في حلال بين الطلاقين بالاجماع حتى لو طلق في طهر خالي عن المهر خلافا لابي  
ثم تزوجها في هذا الطهر وادان طليقتا اخرى كان ذلك وكان سفيان خا فافها

هذا هو الحق

هذا هو الحق

هذا هو الحق

هذا هو الحق

هذا هو الحق



قال ابو حنيفة اذا طلق امرأه ومعه جارية ثم راجعها فكيف وطهرت من جبرها وطهرتها  
 في هذا الطهر لا يكره هذا الطلاق المستعبد وعندنا يكره هذا الطلاق لان الطلاق  
 في الحقيقة عند الطهر الذي يمتنع حتى لو طلق في هذا الطهر ناسي قبل الرجعة كره ذلك لا  
 قصار كما لو افسد بالوطي وقد ان الرجعة يرفع حكم الطلاق قصار كما لو افسد بالوطي  
 ولا ان الرجعة يرفع حكم الطلاق فصار كما ان لم يكن وعلى هذا لو طلق في طهر لم يكره  
 فيه ثم راجعها في طهر ناسي وكذا لو فسد في شهر واحد من الايسة والصفيرة وعلى  
 هذا لو افسد بغير امرأة عن شهوة ثم راجعها في طهر ناسي في الشهر نكحت المستنة نفع عليها الفلث  
 متشابعت لئلا يفسد لان نفع الاول ويصير اجزا بالاطس عن شهوة فينقض النكاح  
 ثم يصير مراحعا بالمست نفع الثلث وعندنا نفع واحدة الحال ونكحان في طهر  
 آخر من لان عندنا بالرجعة لا يفسد الطهر وقتا للثنية وثالثا فينقض  
 الثاني في طهر آخر والثالث في طهر ثالث ثم الطهر الرجعة والمراد بالرجعة الرجعة  
 بالقول ولا ينعقد اقرب سوى كماع من لمسا او يقبل عن شهوة فاما اذا راجعها بالوطي  
 فهو يفسد عن النكاح او عن هذا الخلاف فانها لم يحكم بكنه ايقاع النكاح في هذا الطهر  
 بالاصناف وان جعلت كان لان يطلق في طهر بعد في قولنا حنفية ومحمد صادق لان  
 يوسف من مبسر طهر اخر زلفه وقوله في الاقراء اراهم الا لا يحق جهنا و  
 الفرق مفسر بين بعض الطهر لغة وان رجعا نكح معنى بعض في موضع المخرج  
 وقوله في طهره ان طهره ذلك بعض الذي فيه الطلاق والرجعة والله لم يكتسب قوله  
 فتمت **لو قال الرجعي فاما انما انقضت نكاحها قالت وتوضعت وقت**  
 لعندته عن طهره حتى وعندها نفع الرجعة وعلى النزاع ما لو اجابته من نكاحه  
 حتى لو نكحت ساعة نكحت فاجابت لا تصح في الرجعة اجماعا عن الميسورة والله  
 لا انسان في قولنا قالت اذا فاءه للثنية غيرة في فصل وكذا في قولنا طهرت فمات  
 انقضت عدته يعني بالانفاق وهو الوجه وقيل على خلاف روج الامة المطلقة  
**لو انكح رجعة والمولى يؤخذ بالانكاح من ما قال** المدحولها اذا قال  
 رجعا ايضا العدة كانت واجبة عند العدة وكذا في الامة وصدرها لها فانكح  
 قولنا عنده ولا يقض بالرجعة وعندنا القول قول المولى ويقض لها ولو كان على قلب

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في طهر من طهره  
 في طهر من طهره  
 في طهر من طهره

في طهر من طهره  
 في طهر من طهره  
 في طهر من طهره

في طهر من طهره  
 في طهر من طهره  
 في طهر من طهره

القول

القول قول المولى عند ما ذكره عنده في الصحيح لانها من فضة العدة في الحال وقدره ملك  
 المتعة للمولى فلا يقبل قولها في ابطال النكاح الوجه الاول ان المولى بالمصدق بان  
 حقه لقيام العدة عندها وبالظاهر ملكه مع العدة من الهداية اقرت المطلقة بانها  
**اذا اقرت بالثنية والعدت بالثنية والعدت بالثنية** العدة بالثنية بعد  
**والثنية بالثنية** العدة بالثنية العدة بالثنية العدة بالثنية العدة بالثنية  
 عنده وعندنا بعد في شفعة وتبين يوما ووجهها ان يجعل كانه طلق في طهر  
 هو راعى نظرا للعدت فملك حيف شفعة ايام لا يمتنع وطهر ان يكون يوما قال  
 واما مع الحجة في باب العدة فلا خلاف في ثلث ساعات للاغتسال وقال لان زمان  
 الاغتسال من بعض الزمانها دون العشرة والى حنفية يخرجها من غير محبة  
 ان يجعل كانه طلق في اول الطهر لانه طلاق السنة وطهرها خمسة عشر وكا حنفية حنيفة  
 لانه الوسط قبلت ايام خمسة واربعين وثلث حيف خمسة عشر فيحصل ستون  
 ويخرج الحسن عنه ان يجعل الطلاق في آخر الطهر وثلث حيف ثلثون يوما كل حيف  
 عشرة نظرا له والطهر ان يكون كل طهر خمسة عشر نظرا لها قال في طهره في  
 قضاواه المحنة من الحنفية وذكره الفتاوى الطهرية قال العام الرجعي به الا ان  
 تفسير ما هو محقق من اسقاط سقط مسبب كالحق فحذف قيل قولها والمسلط في  
 انان الامة فقال قولها يصدق في احوه عشرين يوما وعلى قولنا على حيف محمد يصدق  
 في اربعين وعلى حيف الحسن يصدق في خمسة وثلثين وهذا هو فائدة اختلاف الفقهاء  
**عن طهره في طهره** في طهره في طهره في طهره في طهره في طهره في طهره في طهره  
**في طهره في طهره** في طهره في طهره في طهره في طهره في طهره في طهره في طهره  
 عندها فان كان الفتي لها دون التسرع عادت اليه كما لو كانت عندها فان  
 كانت مدته سفرا لم ينكحها لكن ان قصدها دون سارت له مقصدها فان كانت  
 الكفر واحد ما مدته سفرا وجوز للمائة سارت الى اولى بقعة اليها فيها الحسن  
 فان كانت في مائة من كسروا وثيرة ترصت فيه عنه وقالوا اذا رجعت مخرجها  
 حرجت معه الا لها مشاة ولا ترجعت فيه وانما وضع في الطلاق البائن اذ لو  
 سافر بها ثم طلق رجعا لم يمتنع لان الطلاق الرجعي لا يقطع النكاح

في طهر من طهره  
 في طهر من طهره  
 في طهر من طهره







الكمال والنصف قبل الفصل وبعد الاوصع عليها بشئ لانه وصل اليه عين الحق المسحق الطاهر  
 قبل الدخول وان كان دينا وجهت الكمال قبل الفصل لا يصح عليها بشئ عندنا وعندنا  
 لا يصح عليها بشئ عندنا وعندنا في موضع عليها بنصف الميز وجهت النصف لا يصح  
 عليها بشئ في قوله بنصف حنفيا لان يكون الوجه اقل من النصف فيصير اتمام النصف  
 وعندنا لا يصح بنصف المقبوض قبل الاكتمال لو كان المهر المأذون فثبت ستة اوجه  
 الاولى في طلاق قبل الدخول كما يصح عليها بما لا يثبت النصف وعندنا بنصف ما قبضت  
 وهو ثلث وان قبضت اقل من النصف بان قبضت ما في زوج وجهت اليها وعندنا  
 لا يصح واحدا منها على صاحبها ما هو لا يصل اليه النصف وزيادة واحدا لها  
 اربعة وعندنا لا يصح بما لا يثبت النصف المقبوض بشرط الطلوع ومسوقا هو خاخر ذلك  
 وكذا ما مضى ان جامع الصناعات المكيل والموزون اذا كان صبيته وهو ثلث العوض  
 وان كان دينا فهو ثلثه الاطلاق لانه اذا كان دينا قبضت في طلاق قبل الدخول كما  
 لا يصح المقبوض بل قد اقول **ان قبضت المهر لولا ان قبضت زوجة او انا**  
**فانها تطلق ان كان ثلثي او اقل بالثلاثين وما حق** قال الجراح لست في المأذون او  
 حالت في المأذون او قال لست كذلك زوج او اما انك تزوج بيع الطلاق عندنا اذا تزوجت  
 لا يصح ويرون النية لا يصح اجماعا او قولنا لا يصح ومنه يكتف بالنية اجماعا وفي قول  
 لم اتزوجك او ايا المأذون او والله حالتني في المأذون لا يصح اجماعا بولي او في قول  
 ولو قال ان من في الناحية بولي هو صلاته قاله الجراح والله لا يصح طلق وقال  
 لست في المأذون قالوا لا يصح الطلاق ولا يثبت في النية من تقاضى فاض خان لوقال  
**انك طالق فاستثنى من بعد ما قال ثلث حتى** قال الجراح ان طلق  
**بعين واحدة او كغيره** **في حصة والطلاق قد عذر ثلثا** وثلث اشياء  
**وهذا التكميل في التحريم** **اذ كان في التقريب والشرط** طلق ثلثا عند  
 ويطلب الاستثناء انما يصل بالمعروف فالاصح الاستثناء ولا يثبت ومن قولنا ثلث حق  
 يقع استثناء بعد ما قال في ثلثا من من وعلى هذا ان كان في ثلثا من من  
 شأنا او ما يقع بولي العطف يعني ثلثا وثلثا وهو جرح اذا قال عبده حر ل  
 شأنا بغير حر العطف لا ارادة في عينه وذلك كما هو منزه في هذا الفصل

[illegible]

على قوله حنفية من التنازل وقول القريب والفقير يحتمل ان يرجع التنازلية  
الى جواب التنازلية المتعبد بها الغير كماله فليكن في هذه النكاح والتمتع والتعبد  
وهذا تكلف لاجل الغم هكذا قيل **اول اقسام الطلاق تحت المات لا لاول** **ثاني**  
قال الحارث ان طالق ان لم يملك لم يطلاق منه موت هو او هي بالجماع فان مات  
الزوج وقع الطلاق قبل موته بعليل وليس بذلك القيل صدور عن وكذا متفق عليه بخلاف  
العجز عن الابعاع فيحقق شرط تحت فان لم يكن رضا فانه باثر حال وان كان دخل  
بغضا فبالبهرات يحكم الغرام من المبسوط ولو قال انت طالق حتى مات الطلاق لم يمتى لم يملك  
تقع الطلاق اذا فرغ من هذه المقالة بالجماع لان الشوا وجود وقت لا طلاق  
فيه فمدحقق ولو قال اذ لم يملك او اذا لم يملك ان يوفى به عن اذ فليس الا ان  
انجز من اجزا حيوة وان يوفى به معنى متى يقع حين سكنت وان لم يكن لم ينفذ  
قال ابو حنيفة هو معنى ان يوفى لاهو في معنى متى وعي مسئلة النظم والله  
**وان يقال انت طالق فميت** **وقال ابو القاسم** **فميتة** قال ابو حنيفة  
طالق في غير وفاء وميت باثر النكاح يصير ذبا ذ وفنا وعندها لا خصم فيها  
وبمعنى صح العذر وغدا لا يصير فضا بالانفاق قال الحارث ان طالق قبل  
**انت كذا في وفات من تزوج غدا مستند** **والقاسم** **موت** هو قولان من حيث  
فلان قبل تمام الشهر لا يقع الطلاق بالجماع لعدم الشرط ولو مات تمام الشهر فميت  
شئ مستند الى الاول الشهر وعندها يقع مقتصر على الموت ولو لم يقع كان موت  
فلان قومه او وجود الدار يقع مقتصر على احوال القوم والرجل بالانفاق ثم ان  
سكن الطلاق المعلق بانها اولت وقرع اختلاف نظره في اذا طلقها في خلال الشهر  
غمات فلان تمام الشهر هو في هذه حنفية في الطلاق الثالث اوابن ويطال  
الحق ليرد الزوج بدل الخلع في قول ابو حنيفة لظهور بطلاق الخلع ما استأذنت  
اوابن الى الاول الشهر وعندها يقع الثالث اوابن في لا يبطل الخلع لعدم اكتمال  
واذا ادماست فلان جوار العدة باستا سقط مسببين الحق او غير عرف لعموم  
الرجوع بها فليقع الثالث لعدم الخلع بشرط الاستئذان بثبت في سنة لم يعرف  
وان كان الطلاق المعلق رجعا فمرا اختلاف نظره في اذا وطأ في الشهر حدث

[illegible]

2



[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

*[Handwritten signature]*







وإن كان المولى  
مولى المولى  
فإنه مولى  
المولى  
وإن كان المولى  
مولى المولى  
فإنه مولى  
المولى

هذا هو الحق  
في هذه المسألة  
التي هي  
معرفة الحق

من الحق والعون وإن كنت في الحق عن وإن أعاد من في المسألة ما إذا  
لا عن بولر ولم استقامت الزلزال فدعاء الجب لم يصدق على السب والميراث  
وهو متبني فدعاء فإن كان الولد كذا ب فمات وترك ولدا ذكرا وانثى ثبت  
نسبه من الميراث ورث الاب منه خاصة ولو كانت الانثى الى النسب فيها انه لكبار الاول  
وان كان ولدا لكان بنتا فانت عن ولدك ولو افترق ثم كذب الملا عن نفسه فثبت  
لا ثبت النسب وعندنا ثبت **كتاب** **العتاق**  
العتاق تأتي في مسئلة تجزى العتاق امكس اي اضبط اصحابها واتوا في الملوك  
كانها فكله ونسكه ومكس الشريك وهو ملكه وهي املاك قال لان يد المالك في الملوك  
في التصرف الشرعية وملكته الشئ وصلته اياه اياه يعني ومنه ملكت المرافعة  
اذا جعل امرطافا في يدها وملكته والشئ ملكه من الميراث شهد شاهدان  
**فثبت على عتاق المولى في العبد قبل زوال الدعوى** يعني العبد عند حمود  
المولى والعبد بكار لا يقبل وعندنا يقبل وانما وضع في العبد اذ في الامة يتقبل بلا دعوى  
بالافتاق والذكي من كما يحقق حقيقه فكيف بان يقطع العبد يد عن صفات افعال  
لهم ان مولاك اعتقك قبل كنيانية ولي عليك العتاق وانك العبد لا يقبل اذا كان للكون  
بمحدث بعض جنته لان دعوى العتاق من المولى المحقق عليه صحت كونه سبب ثبوت  
جنته فقام ذلك مقام دعوى العبد من من يمسو من قولهم ولي يقبل بايا لان  
الشهادة غير كون ضروري قال الامام الزنوزي شهد انه اعتق احد عبدي  
**وقعتا في العتاق كذا لا يقبل من هذين** لا يقبل عند عدم الدعوى  
فالمجبول لا يصح ضمها وعندنا يقبل والوضع في العبد انفاق في قدر ذكر لا يسلط  
انه اذا شهد انه اعتقا احد عبدي فهو على خلاف بين على هذا ان دعوى الامة  
ليس بشرط بالافتاق في يقبل ان يقبل عندهم والجواب ان في عتق الامة انما يشترط  
الدعوى عنده لتعني تحريم الفرع لا عرف من العتاق لهم الوط صلال فيها فافترق  
ولو شهد انه طلق احد عبدي لم يقبل ويجوز ان يعلق احد بها لاجماع فليدفع  
في العتاق من المولية **والوط في العتاق على الاجماع ليس بيمين ولا اعلام** قال  
لا تيمنه احدكم حرة ثم وطل احد بها لانعوين الا في العتاق وعندنا ينعين

والا خلاف فيخرج الوط حتى لو علمت به وادعى الوط تعينت الا في العتق بالانفاق وفيها  
من ميسر طحوهم زلف وبوت احد هما والبيع صحا او فاسد بالانفاق في الحرة والعتق  
والصدق مع العتق وعدمه وخرج بها عنك من حرمها والعتق بالانفاق في الحرة والعتق  
والاجازة في الحرة بالانفاق والوط في الطلاق المهم بيان بالانفاق في عتق  
**لو قال ان لم يكن في يدي طلاق او طلاق فالحق كذا** خلف بعقده وقال ان  
**فأبطلت طلاق العتق كذا** **لو لم يكن طلاق فالحق كذا** لم يكن فيه وطلبت شخص  
حرم خلف وقال اني حذا وغيره في حرم فشهد شاهدان ان وزن العتق طلق فانما  
يقض بينهما دهما وان امكس مقرفة الوزن بان يكون العتق بوزنه كذا الحق بالحق من  
التخريف في الضرر في العتاق المولاه واذا قضى بعقده على العتق كذا يمين الحرة تحت  
قيده وبزنه لجوا ان يكون العتق بطلين فيظفر كذب الشهود بوزنه فذا هو طلاق  
بقيت الشاهدان قيمة العبد عند الحرة وعندنا لا يمين في وضائية على ان  
فضاء العتاق يشهدان الزور فيضاد ظاهر او يطلعه عليه جنته فنفذ العتق بالشهود  
عنده فيضنون وعندنا ما لا يفي فلا يكون العتق مضافا الى شهادتهم بل الى اهل كذا  
يعنون من ميسر طحوهم زلف **لو شهد بالعتق ثم رجعا وصحت او لم يجمع**  
**فيشهادان بصحت قولك** **فكذلك يقبل فاحتم قولك** شهد انه اعتق عبدي عند  
دعوى العبد ذكر وقصر القاهر رجعا وصحت قيمة ثم شهد اثم ان المولى اعتق  
قبل وقت الذي شهد به الاولان لا يقبل هذه الشهادة من الفرع انك عند حرة لا  
بسطا ما وجب من العتاق على الفرع الاول وعندنا يقبل في بسط طوان وضع في  
شهادة الفرع الثاني باعتق سابق فانما هو لشهدا باعتق لاحق يقبل سواء  
شهدا قبل رجوع الاولين او بعد في قولهم في اختلافنا في هذه المسألة فخرج اشراط  
الدعوى في العتاق ام فرغ قضاء العتاق في شهادة الاولين قال بعضهم بالاولى وفي  
ان الدعوى لم يوجد من العبد لانتفاء حجب اجمع العتق بعد هذا الوقت عند شهادته  
الاولى فلم يقبل عنده وعلى هذا الفرع يقبل في الامة في مسكتنا عندهم وقال بعضهم  
بالثاني وعلى هذا لا يفي كذا في العبد والامة من ميسر طحوهم زلف والطلاق انظم  
دليل على هذا في تجزى العتق والعتق **كتاب** **الاحكام على التولية** العتاق

ولو ادعى اطلاق المولى  
فثبت العتق على من  
قاله وطبق على من  
قاله وطبق على من  
قاله وطبق على من  
قاله وطبق على من  
قاله وطبق على من  
قاله وطبق على من

قوله كذا لا يشهد به الشاهد  
فثبت العتق على من  
قاله وطبق على من  
قاله وطبق على من  
قاله وطبق على من  
قاله وطبق على من  
قاله وطبق على من  
قاله وطبق على من

والا خلاف







[illegible][illegible]

100

فَصَدَقَ وَبُخِّرَ مِنْهُ  
وَأَمَّا لَوْ كَانَ جَمُوعًا  
الضَّائِفَ فِيهِ أَتَاهَا  
فَكَرَّ الْقَرْبَ وَأَرَادَ بِهِ  
مِنْهُ الْفَرْقَ جَمْعُ عَلِيمٍ  
مِنْ الْقُرْآنِ الْقَرِيبِ  
الْمُتَوَسِّطِ دُونَ  
الْبَعِيدِ مَقْصُودٍ

جدا افکند میان اینها  
آن حفرم مصفا

22

[illegible]

والفهم قتيبا

وذكر الاختلاف في مسائل  
فكانت ام ولد بين رجلين  
في اصدما وهو موثر فلما  
عليه عنده وعندوا فخر  
فتمت ان كان موسرا او  
عسرا

توفيق الخبير الذي لا يبد  
في فرائضه غشداي بارع  
يا موارادنا خاص عرف  
والسياف قول له  
الذي تقدم ذكره لان  
اذا التحدث صرفة  
ثانية بين الاولى  
حتى حله محالية  
للمرخص

الحبيب



هذا الكتاب من كتب  
الشيخ الفاضل  
المرجع في  
الدين والادب  
والفقه  
والنحو  
والصرف  
والجمل  
والبيان  
والبيان  
والبيان

العبد وينظر الى الكسب وبقية فبانه اقامه ان لم يكن لكسب وان كان لكسب يورث  
ويجب لتعدي كسبه بالايجاع من مسير طهر لول قال لاحت اول وقت لتدب فيه  
**وقوله اول وقت** يعني من وقت صلاة الفجر حتى وقت غروب الشمس  
ولا يجب عتق كسك كان قال اول وقت لانه جيتا وعندهما لا يفتق وانما وضع لانه  
الاول اذا لول قال لاحت اذا اولدت ولما كانت حرة يفتق بالاول لميت بالايجاع لان  
محل كسبه هو الام حيث قابل لغيره بخلاف المختلف على قول من الهدي اعني كسبه  
**لا وقت** يعني من وقت صلاة الفجر حتى وقت غروب الشمس  
سبيله لا يفتق عنه لانه قارن الالاع في ما يفتق لانه معتق بيانه مسترق بيانه  
وعندهما يفتق وفان الاختلاف اذا اسلم وهذا الاسم وهذا العبد في  
يدع منه عتقه عليه حينه وعندما هو يوم يفتقه سبيله من العوضا  
وضع من العبد كسبه لان العبد المسلم او الغير يفتق بالايجاع لانها ليس محل الكسبه  
من سبيله اول محل وانما وضع في تركه لانه يفتق بالايجاع وعلى هذا الاختلاف  
اذا برأوكا ب ولم يفتق سبيله وقبل الاختلاف في وقت العتق بل اختلاف في الوقت  
عند ابن حنبل ومحمدا والاول عليه لعين وقال ابو يوسف حسن ان يكون ولا  
لعتيق من السبيل **او عتق كسبه** يعني كسبه العبد المسلم او الغير اذا قال  
الكاتب او العتق كل ملكا فاما استعمل سنة او ابدى بغيره فعتق  
العبد واسم كسبه من عتقه العبد لا يفتق عنه وعندنا يفتق وانما قيد بغيره لانه  
اذا لم يفتق عن قول كل ملكا فبغيره فانه يفتق بالايجاع لان العبد يفتق ولولا  
كل ملكا فبغيره لانه يفتق بالايجاع فبغيره فانه يفتق بالايجاع فبغيره فانه يفتق بالايجاع  
الكسبه **كتاب من عتقه** يعني كسبه العبد المسلم او الغير اذا قال  
**وقوله اول وقت** يعني من وقت صلاة الفجر حتى وقت غروب الشمس  
غير ان العبد يفتق ان شاء فعتق كسبه بغيره فانه يفتق بالايجاع فبغيره فانه يفتق بالايجاع  
المضرة كسبه بغيره فانه يفتق بالايجاع فبغيره فانه يفتق بالايجاع فبغيره فانه يفتق بالايجاع  
الكسبه بغيره فانه يفتق بالايجاع فبغيره فانه يفتق بالايجاع فبغيره فانه يفتق بالايجاع  
يعتق بغيره فانه يفتق بالايجاع فبغيره فانه يفتق بالايجاع فبغيره فانه يفتق بالايجاع  
بدل وان كان لفتق المكاتب اكثر من ثلثي فبغيره فانه يفتق بالايجاع فبغيره فانه يفتق بالايجاع

هذا الكتاب من كتب  
الشيخ الفاضل  
المرجع في  
الدين والادب  
والفقه  
والنحو  
والصرف  
والجمل  
والبيان  
والبيان  
والبيان

بدل الكتاب من عتقه او غيره من عتقه فبغيره فانه يفتق بالايجاع فبغيره فانه يفتق بالايجاع  
قوله كمالا بالفتح حال وهو من كل عتق كسبه فبغيره فانه يفتق بالايجاع فبغيره فانه يفتق بالايجاع  
على قوله **كتاب من عتقه** يعني كسبه العبد المسلم او الغير اذا قال  
اباه اياه او ولد وكما يتوا عليه فبما ان الكتاب يفتق بغيره فانه يفتق بالايجاع فبغيره فانه يفتق بالايجاع  
الاداء على العتق بل يفتق بغيره فانه يفتق بالايجاع فبغيره فانه يفتق بالايجاع فبغيره فانه يفتق بالايجاع  
الكسبه بغيره فانه يفتق بالايجاع فبغيره فانه يفتق بالايجاع فبغيره فانه يفتق بالايجاع  
**كتاب من عتقه** يعني كسبه العبد المسلم او الغير اذا قال  
وضاح ولا يخافه على ان صرحا قد يورث عتق ورثه في الرق فذلك الصبر هو الحال  
يعني انه يشرع بدل الصبر الى بعد العتق عنه واليخرجه الى حال كسبه فانه يفتق بالايجاع  
اول ثم يفتق او عتق ثم اذا كان جائزا بالايجاع المكاتب ولدت بنتا وهذه البنت  
**من عتقت** يعني كسبه العبد المسلم او الغير اذا قال  
**فانما** يعني كسبه العبد المسلم او الغير اذا قال  
لان كسبه السبيل يكون للوسيط وكسبه الوسطى للعبد فيصير كسبهما للعتق فلهذا الطريق  
في ان عتق العبد او سبيل عتقت السبيل معها عتق وعندها لا يعتق ويكون العتق على  
حاله وينشأ اختلاف ان السبيل تابع للمرأة عندنا ولا يفتق عنه مع من عتق  
**وقوله اول وقت** يعني من وقت صلاة الفجر حتى وقت غروب الشمس  
من عتقه او سبيل عتقت السبيل معها عتق وعندها لا يعتق ويكون العتق على  
عندها لا يفتق الا ان يفتق كسبه **الكتاب** يعني كسبه العبد المسلم او الغير اذا قال  
عتق من المولى ويقتله ويكون من المولى عتقه العبد او غيره من عتقه فبغيره فانه يفتق بالايجاع  
منه كسبه على نفسه اعلا هذا الاداء وهذا الوقت وقيل هو عتق من عتق فبغيره فانه يفتق بالايجاع  
كسبه واجتماع كسبه واجتماع العتق كسبه **الكتاب** يعني كسبه العبد المسلم او الغير اذا قال  
**كتاب من عتقه** يعني كسبه العبد المسلم او الغير اذا قال  
كتاب نصف حمارا ذكر وهذا كسبه بغيره فانه يفتق بالايجاع فبغيره فانه يفتق بالايجاع  
منه فافادى كسبه عتق من هذا العتق وليس فيما يورث عتقه بغيره فانه يفتق بالايجاع  
معناه ان ليس للمولى ان يظلمه في الحال ولكن يفتق كسبه على نفسه فانه يفتق بالايجاع

هذا الكتاب من كتب  
الشيخ الفاضل  
المرجع في  
الدين والادب  
والفقه  
والنحو  
والصرف  
والجمل  
والبيان  
والبيان  
والبيان

هذا الكتاب من كتب  
الشيخ الفاضل  
المرجع في  
الدين والادب  
والفقه  
والنحو  
والصرف  
والجمل  
والبيان  
والبيان  
والبيان

العسك



يُظهِرُوا  
أَنْظُرُوا



في النسخ وهذا المذهب شاعرا اذ انى ان لا ياكلها جبا جبا هو محنت باكلها  
 ولا يحسن باكل جنها او يوفى عنهم من بسوط خيلهم زلفه حلق الابا كفا لفته  
**واسم من فاكه حجب الرقيب كذا في الامم ان ايضا والملك** فاكلها اوطيا  
 او رعا لا لا يحسن عند وعند من حجب في هذا المذهب انى هذا المذهب الحسنى  
 يحسن بالانفاق ويطلق اسم الفاكه عند لا يتصور هذه الاشياء بالانفاق و  
 عند من يتصور الربا من غير بينة ولو اكل من ثمار الانبياء كالشجر والفاص واكثر  
 الشجر في حجب بالانفاق **لا انك لا تحب من اكل ما لم يكن بينك وبينه فاحل**  
 حالف المرأة ان لا تلبس جلبا فلبست لولا ما ذهب وفيه لا يحسن عند وعند من  
 يحسن وعلى هذا الخلاف اذا لبست عبد من الامم زواجر من غير منة فحسب  
 العرف **فليس من الظن شيئا في حجب من اكل من حجب حلف** لا ياكلها  
 فاكل من الظن لم يحسن وعند من يحسن وذكر الطي في قول من حجب الى حنيفة ولو اكل  
 شيئا لم يحسن بالانفاق وجب قوله ان هذا في عند ليس يحسن باكله فيمن  
 لا ياكل اللحم ولو العادة ايضا يقال لا يا لعربي بين اللحم والفا ربيته فاربى لا يحسن وهذا  
 لو كانت يمينه على الشرا لا يحسن هكذا فلهذا وضع في الاكل من المسبوق ولو صنف بالفا كسرة  
 قالوا لا يحسن لان اسم يبيد لا يبقا ول شجر الظن من جامع البرزوى والجامع الصف  
 والمجوز **من بين الشجر من لا يشترط لا يحسن في ذلك** حلف ان  
 ان لا يشترط من الفرات فشر من اغترافا ومن الاناء لا يحسن عند من حجب  
 الفرات وعند من يحسن قبل هذا الاختلاف عمر وثمان لا تحب وبرهان فالتقلا  
 يبيعون الكافر في زنده ويماوه في زندها وصل يحسن باكره عند من لا لا يحسنه كما  
 وان نوى الاخر لا يوصح بنية عند ديانة لا يفتى لادمانا فاما فاع من ذكر الشجر  
 لانه لو قال لا يشترط فما تشرب كرا او اغترافا من موضعين فيا كره الورد في الماء  
 او في الاناء اذا منعه حتى يشرب فالاغتراف في الظن في نفسه اكره عند من حنيفة  
 ان يحسن الانسان في الماء ويقتول الماء بيمينه من موضعين ولا يكون الكره الا بعد  
 فاما فانه كره ومن الانسان ما دون الركبة ومن الدواب ما دون الكعب  
 هكذا قاله في الدين السنن ورواه **والله لا يكره في الحاء وقوله انك يحسن**  
 حلف ان لا ياكل من فلانا فلانا ولا ياكله فلانا ولا ياكله فلانا

من بين الشجر من لا يشترط لا يحسن في ذلك  
 من بين الشجر من لا يشترط لا يحسن في ذلك  
 من بين الشجر من لا يشترط لا يحسن في ذلك  
 من بين الشجر من لا يشترط لا يحسن في ذلك  
 من بين الشجر من لا يشترط لا يحسن في ذلك  
 من بين الشجر من لا يشترط لا يحسن في ذلك  
 من بين الشجر من لا يشترط لا يحسن في ذلك  
 من بين الشجر من لا يشترط لا يحسن في ذلك  
 من بين الشجر من لا يشترط لا يحسن في ذلك  
 من بين الشجر من لا يشترط لا يحسن في ذلك

لا يورى ما الدهر ولا يصير شامرا في بسوط خيلهم ان ذكرهم الان والملك  
 لا يحسن ومن انما خلاف في الملك وذكره بسوط سرخس به ان هذا في بعضه وفي قول  
 البعض كما ساعد في خلاف من ظهر اندهم اما ما قال لا يورى ما الدهر في الامم  
 تقديره والوراء يحسن عن نفسه المتأخر فيكون التوقف فيمن كماله وفيه انما  
 حفظ لسانه عن حشاه لاجرا من ان يدعى عن النبي عام فيما با شر من ربا استقرضت  
 عبدك في ان يرضى وهو يستنى ولا يكره فيفسد الدهر ويقل يادهم وانما  
 الدهر ذكره جامع المحبوبة ان ابا حنيفة توقف في ارم حسابا جديها هذه السنة  
 الحنن المسكل والسنة وقت الحنن والرابعة على الحنن المشركين في الاخرة قلت  
 وهذا تيسر لكل فحسب ان لا يستكشف من التوقف في الاخرة ولا في غيره  
 اقترا على من لا يحسن كماله في السنة **والله في الامم والشجر وفي النسخ** حلف  
**وقوله من فاكه حجب الرقيب كذا في الامم ان ايضا والملك** حلف  
 الشهور او قال السنين ولا يفتى لا يحسن في عشرة ايام في الاول والى عشرة  
 اشهر في الثاني والى عشرة سنين في الثالث وعند من يعرف الاربعة ايام في  
 الاول والى اثني عشر شهرا في الثاني والى العشر في الثالث قاله جامع المحبوبة  
 في الحرف اما في الملك يصرف لثلاثة من كل عديم الا في الايام فان منكرها عيب  
 حنيفة رعا عيب في رواية المسبوق يصرف في عشرة ايام في رواية جامع الكعبين في كل  
 النسخ ايضا قال في المسبوق لا يحسن في عمن الصبي رواية ابيهم وسوطا هو الرواية  
 ذكره في فتاوى قاضيانا فاعرف من في النظم لبيان هذه الاشياء قد في النسخ  
 لفظ لانه غير محسن باليمين فتدفع في ثوار صوم المسبوق اذا قال لله علم صوم الامم  
 او الشهور اعلى هذا الاختلاف ثم راعى الحنيفة حنيفة البق والنسخ في جمل المسئلة  
 على قولها وتخصر عند علماء المعالي والبيان ان ثلث شئ من ثمن يتسرى بها  
 ثمة بان السامع يرد الى كل ما لم يأت من التبريد ومن اربعة جمل تكم السبل  
 والنهار ليسكتوا فيه ولينعتوا من فضل قول المسكوا فيه يرحم الى البليغ  
 يستغوا من فضل يرحم الى النهار ونظروا من السور كسنت انت الذمى وزمعة  
 وورده حشمة اجنبي واعترف فعلى هذا ذكر جمعة والسنة والعرض مقابل الايام

من بين الشجر من لا يشترط لا يحسن في ذلك  
 من بين الشجر من لا يشترط لا يحسن في ذلك  
 من بين الشجر من لا يشترط لا يحسن في ذلك  
 من بين الشجر من لا يشترط لا يحسن في ذلك  
 من بين الشجر من لا يشترط لا يحسن في ذلك  
 من بين الشجر من لا يشترط لا يحسن في ذلك  
 من بين الشجر من لا يشترط لا يحسن في ذلك  
 من بين الشجر من لا يشترط لا يحسن في ذلك  
 من بين الشجر من لا يشترط لا يحسن في ذلك  
 من بين الشجر من لا يشترط لا يحسن في ذلك



















Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the letter or a separate note, written on aged, slightly stained paper.

ولا فرق بين ان يكون في الجمل  
من زمانا الى صيب او زمانا  
رجوا آخر الكلام فيها اذا  
كان الجمل من الزمان عرف ذلك  
بقوله ولا يحمل على الغضب  
الذي هو الاول والآخر

وَأَمَّا مَنْ قِيلَ أَذْكَاءٌ كَالِ الْإِبْرَةِ  
مُطْلَقًا فَهُوَ مُقْتَدِرٌ بِكَافٍ فِي صِفَةِ  
أَوَّلِهِ مَنْ مُقْتَدِرٌ بِكَافٍ فِي صِفَةِ  
مُطْلَقًا

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

الحمد لله

[illegible]

*(Faint handwritten notes in Arabic script)*

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

و کونکر ایا  
و کونکر ایا  
و کونکر ایا



عامة

1

قال الوقت بالكلية وهو العبد والفرس  
وبارزوازمه وبارزوازمه وبارزوازمه  
وبارزوازمه وبارزوازمه وبارزوازمه  
المتن







في اجابة الادب ويتعين مكان تسليم الدابة في امان الرواب وعلى هذا الخلاف  
المتفق بان وقع في اصدان نصيبين غرس اوبنا وفراوا في النسم الا في مكيدلا وموزنا  
على حوزة جينا حال الامو جلا فاني بان مكان الاثنا شرط الفقه العتمة هو الصحيح  
وعندما يتعين مكان الفتمة لايفنا ذلك من المحيط وواجب الزور وفيه جينا بطل  
اي في الاحكام السابعة **والا يجوز تسليم في الجح** **وقيل بان في تزيم العظم** التسليم  
في الجح لا يجوز عند وقالوا لاس با اذا بين جنته بان قال في ساء اوفتر وتبين  
البحر بان قال جنة اوصان وبين النوع بان قال جنة اوفتر وبين الصفة  
بان قال بين وموزل وبين الموضع بان قال هو الجح وبين القدر بان قال  
ايعنا وقيل للاخلاف في تزيم العظم بل الخلاف في تزيم النوع والامع انه على خلاف  
من الجح والسلم في لم التطور لا يجوز عند من الهداية والفتوى على قولها الا من  
العون **لو اقبل اعتضا قد لا تسلم** **فقط في كل حال** **لا يستصنع** العج  
بان كان فيه فاعمل كالمطش والفتحة والفتحة والفتحة اذا ضرب فيه اصل شمس  
فوسلم عند حتى يشترط فيها شرط التسليم في غير راس المال في المجلس متى اتم العمل  
على الوصف المشروط لا يكون احدا روية وقال يصير سلا وان اقام ان شاء  
اضع وان شاء ترك كما هو حكم الاستصناع وانما حصل النظم على الاستصناع الصحيح  
فان ضرب الاجل في الاستصناع انما سدا بان كان فيما لا تعامل فيه كالمشاي  
والجواب بتسليم سلا بالاجماع من المحيط وقيل بما على خلافه في فتاوى فاضلان  
**لو ان ربا فاضل كالمالك فركه ان النصف الا بطل** اذا قضى المسلم الدراس  
**وتبين ان كل عتد الى** **في مجلس الدراجة** **احضار** **ملا** **الاسلم** **وتفرد** **ع** **وجد**  
بعضه بوقا في تجوز تجوز لاد من جنته وان لم تجوز ورد الزور واستبدل  
بها كبادي مجلس الدراجة بطل التسليم بقدره في الرد او اكر عند ردة عند جلا  
يبطل وعند ان قال في لا يبطل وان اكر يبطل بقدره والتقدير على قوله في اكثر الرواب  
مادون النصف والكتبة حاوكة وفي النصف روايان ذكره كذا في البسج مادون  
النصف قليلا في النصف وما فوقه كثير وهو الموافق للعلم وانما وضع بعد الاتفاق  
فانه ان وجد قريبا في مجلس العتد وردتها واستبدل بها في المجلس ايضا يجوز

افه يجوز

المراد بالزور ما هو في قوله لا يجوز

في قوله لا يجوز ما هو في قوله لا يجوز

في قوله لا يجوز ما هو في قوله لا يجوز

في قوله لا يجوز ما هو في قوله لا يجوز

في قوله لا يجوز ما هو في قوله لا يجوز

في قوله لا يجوز ما هو في قوله لا يجوز

ويجعل كانه اقر النصف لا آخر المجلس انما وضع في الاستدلال في مجلس الدراجة اذا اقبل ولم  
يستدل فيه يبطل بقدر ما رد بالاجماع وانما وضع في الزيت فانه اذا وجب بعضه بوقا  
بعد الاتفاق بطل التسليم بقدره في الرد او اكر يبطل بقدره والتقدير على قوله في اكثر الرواب  
مادون النصف والكتبة حاوكة وفي النصف روايان ذكره كذا في البسج مادون  
النصف قليلا في النصف وما فوقه كثير وهو الموافق للعلم وانما وضع بعد الاتفاق  
فانه ان وجد قريبا في مجلس العتد وردتها واستبدل بها في المجلس ايضا يجوز  
بأن يكون الطاف الاعلى والاسفل فضة وبينها صفر وعنه سدا طافه وهي ليست  
من الدراجة من المحيط والمبسط وقوله كان النصف ان نصف السلم ان كان راس  
**المالك فركه ان النصف الا بطل** **وقيل بان في تزيم العظم** التسليم  
**في الجح لا يجوز** عند وقالوا لاس با اذا بين جنته بان قال في ساء اوفتر وتبين  
البحر بان قال جنة اوصان وبين النوع بان قال جنة اوفتر وبين الصفة  
بان قال بين وموزل وبين الموضع بان قال هو الجح وبين القدر بان قال  
ايعنا وقيل للاخلاف في تزيم العظم بل الخلاف في تزيم النوع والامع انه على خلاف  
من الجح والسلم في لم التطور لا يجوز عند من الهداية والفتوى على قولها الا من  
العون **لو اقبل اعتضا قد لا تسلم** **فقط في كل حال** **لا يستصنع** العج  
بان كان فيه فاعمل كالمطش والفتحة والفتحة والفتحة اذا ضرب فيه اصل شمس  
فوسلم عند حتى يشترط فيها شرط التسليم في غير راس المال في المجلس متى اتم العمل  
على الوصف المشروط لا يكون احدا روية وقال يصير سلا وان اقام ان شاء  
اضع وان شاء ترك كما هو حكم الاستصناع وانما حصل النظم على الاستصناع الصحيح  
فان ضرب الاجل في الاستصناع انما سدا بان كان فيما لا تعامل فيه كالمشاي  
والجواب بتسليم سلا بالاجماع من المحيط وقيل بما على خلافه في فتاوى فاضلان  
**لو ان ربا فاضل كالمالك فركه ان النصف الا بطل** اذا قضى المسلم الدراس  
**وتبين ان كل عتد الى** **في مجلس الدراجة** **احضار** **ملا** **الاسلم** **وتفرد** **ع** **وجد**  
بعضه بوقا في تجوز تجوز لاد من جنته وان لم تجوز ورد الزور واستبدل  
بها كبادي مجلس الدراجة بطل التسليم بقدره في الرد او اكر عند ردة عند جلا  
يبطل وعند ان قال في لا يبطل وان اكر يبطل بقدره والتقدير على قوله في اكثر الرواب  
مادون النصف والكتبة حاوكة وفي النصف روايان ذكره كذا في البسج مادون  
النصف قليلا في النصف وما فوقه كثير وهو الموافق للعلم وانما وضع بعد الاتفاق  
فانه ان وجد قريبا في مجلس العتد وردتها واستبدل بها في المجلس ايضا يجوز

المراد بالزور ما هو في قوله لا يجوز

في قوله لا يجوز ما هو في قوله لا يجوز

في قوله لا يجوز ما هو في قوله لا يجوز

في قوله لا يجوز ما هو في قوله لا يجوز

في قوله لا يجوز ما هو في قوله لا يجوز







بجوز

بجوز والاختلاف في الخبرين في ما بين قال فغير هذا في تفسيره الوكيل ايضا ومنهم من  
 يفرق بين الوكيل والمضارب والصفة ضرب البر على اليد في البيع والشراء والبيع ثم  
 جعلت عبارة عن العقد نفسه وقول ابن عمر رضي الله عنه البيع صفقة او خيار او  
 باء او بيع بخيار او ضرب صفيف خلاف تخفيف وهو اصفى منه اى اكتم لشي وخيار  
 الشراء كمن تمام الصفقة وكذا خيار الروية وكذا عدم القبض وتفسير الصفقة هي  
 العقد الذي ينشأ في حوزة وجوب قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه اما ان يكون متناهيا  
 في الزمان او في الزمان بشرط اختيار فغيره بالصفقة عن الشايع في الزمان وخيار  
 الشراء بشرط هذا الوصف لما ذكرنا ان الخيار استثنى حكم العقد فلا يكون السري  
 متناهيا في حكمه وجود الاستثناء وكذا خيار الروية لان جهلا الوصف فثبوته صلب  
 العقد وكذلك ما قبل القبض لان الذي ثبت بالعقد ملكه فهو من ثمنه فاضل المالك ان  
 ثبتت بالصفقة بصفقة كونه مضمونا لم يجرى فملكه فغيره متناهيا في حكمه وهذا  
 خلاف خيار الشراء العيب حيث لا ينشأ تمام الصفقة لان العقد متناهيا في حق  
 حكمه وصحة الشئ فيه ما ثبت اصلا وانما ثبت لصيرورة حصة في صفقة السلعة من  
 شرح القيد **ولا يجوز بيع بالبر** لما اشترى من غيره من اشترى من لا  
 يبيع شيئا وقد اختلفنا نحن معلوم ثم اراد ان يبيعه من غيره ان يبين ان  
 اشترى كره ذلك عندنا ما بين وعندنا لا يكون من العون الاموال ناشئة انواع  
**ومشترى التصرف** **وعلى ان** **من غير** **فالجواز** **من غير** **مقدرات** **كالمكيل**  
 والوزن والعدوى المتشابه والوزن فان اشترى شيئا من كره شيئا لا يبيع  
 فلا بأس ببيع ذلك والتصرف فيه لا يعلم بالاشارة وان اشترى شيئا من كره  
 بشرط كيل او وزن او عدد او نوع فلم يقصص بالتصرف فيه باطل وجعل القبض يجوز  
 التصرف في المكيل والموزون قبل الكيل والوزن وفي المذروعة يجوز اكل العود  
 اذا اشترىها بشرط انه في المذروع فبما يروى عنها كالموزون فيا يروى عن غيره  
 فلهذا اوضح في المحاور وهو اختلاف من البيع وقيل بشرط العود اذ في المحاوره يجوز  
 بالانفاق كما من صاحب البروى والعدوى اشترى اذ على ان يبيعه المشرى  
**ومشترى كما يشاء** **لا يبط** **فانتهى** **في** **بطلان** **بغير** **العقد** **عند** **وقال** **الشيخ**

هذا هو العقد الذي ينشأ في حوزة وجوب

هذا هو العقد الذي ينشأ في حوزة وجوب

هذا هو العقد الذي ينشأ في حوزة وجوب

هذا هو العقد الذي ينشأ في حوزة وجوب

وقوله المشرى علم عن سهم بشرط ان شرط لا ينقض العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين  
 للعقد عند وهو من اهل الاسبقاق يعرف تمام في الحاله والمحيط اشترى غنق  
**وبيعه كذا** **فان** **اعلم** **ان** **من** **جمله** **البر** **لا يجوز** **اذا** **ازرع** **من** **مائه** **ذراع** **من** **هذه** **الدار**  
 الدار بما تزرعهم لا يجوز عنده ولا يجوز ولو قال عشرة اسهم من مائه سهم من هذه الدار  
 يجوز اجماعا ولا فرق عند بين ما اذا علم جملته الزرع ان اوله يعلم هي الصحيح وقال  
 انحصاف فيما اذا علم جملته عندهم من الهابة قال في اجماع الجوزية ولم يذكر في اجماع ولا  
 في المتوسط انه لو اشترى عشرة اذرع من هذه الدار ولم يقر من مائه ذراع كيف الحكم  
 فيه على قولهما فمن اجماعنا قال ينبغي ان لا يجوز العقد بماله الهابة في سهمه قال الاكم  
 السرخس الاصح انه يجوز عندنا وانما قبله النظم بل يك بتولى كذا احرازنا عن قول هو  
**اذا اشترى عقد اقل ان ينفق** **صان** **بذرة** **واقف** **له** **مطلقا** **باع** **عبد** **بشرط**  
 ان ينفق المشرى فشر العقد عندنا اطلاقا للنفق فان اعقبه بعد هذا ينفق العقد  
 جائزا عنده وعندنا لا ينفق جائزا وقوله لا يبيع اى بالاحتراق واقف له مطلقا  
 اعتق اوله يعتق وفي ذلك اختلاف ان يجب الفسخ عند والعقد عندهما نفسان  
 وينبغي ان يكون اختلاف فيما اذا انعقد المشرى بعد القبض اما قبله لا يصح الاعتقاد  
 الا في رواية ابن شجاع من العون **وكل من اشترى من غيره** **لم يملك** **بالحمل**  
 اشار الى قطع غنق وقوله يملك كل شاة منها يشرى فهي ثلثه اوجه بين جملة  
 الاغنام ولم يبين جملة الثمن بان قال يفت منك هذا القطع وهو مائة شاة  
 كل منها يشرى ولم يبين جملة الثمن بان لم يبين بالثمن في هذا الوجه يجوز البيع اجماعا  
 والكتابين جملة الثمن ولم يبين عدد الاغنام بان قال يملك هذا الاغنام  
 بالف درهم كل غنم يشرى وفي هذا الوجه يجوز البيع ايف وانما لم يبين جملة الثمن  
 والجملة الاغنام وانما بين حصة كل غنم بان قال يملك هذا القطع كل شاة منها  
 بعش دراهم وفي هذا الوجه لا يجوز البيع اصلا الا ان يعلم عدد الاغنام في المجلس  
 ففعلت جائزا عندنا والمشرى بان كان شاة اخذ بطل من الشراء وان شاة  
 ترك وعندها العقد جائزا الكيل ولا خيار للمشرى ان كان قد اراد والزرع اجماعا  
 والعدديات النفا وتة على هذا النفاصيل من المحيط **وكل من اشترى من غيره**  
**يجوز في الواحدة من جملة**

هذا هو العقد الذي ينشأ في حوزة وجوب

هذا هو العقد الذي ينشأ في حوزة وجوب

هذا هو العقد الذي ينشأ في حوزة وجوب



اشارة الصبر وقال بعنك هذه الصبر كل فقيه منها بعثه فمن على ثلثة اوجه في الاول  
وهو ما اذا بين عدد القرآن وبين ثمن كل فقيه الا انه لم يبين جملة الثمن او بين  
جملة الثمن وبين ثمن كل فقيه الا انه لم يبين جملة القرآن يجوز اجماعا وان كان  
وهو ما اذا بين ثمن كل فقيه ولم يبين عدد جملة القرآن ولا جملة الثمن بان قال  
بعثت منك هذه الصبر كل فقيه ب درهم يجوز عند كل فقيه واحد وعندهما يجوز في الكل  
وفي الثالث ما اذا علم عدد القرآن في المجلس يجوز في الكل عند الكل والمشتري بالخيار  
عند الجسفة والعدديات المتفاوتة على هذا الوجه من الميرط نظير البيع خطية  
**والضمان اذا ما جاز ان يفسد الكل بلا يقين** وتضمن شرط فقال بعثت  
منك كل فقيه من هاتين الصبرتين ب درهم ينسرد في الكل عنده لان ذكر الواحد  
غير معلوم في الخمسين وعندهما بشرط **اختار ان لا يفسد مستوعدا** وهو **واحد**  
شرط في البيع والشراء ان لا يفسد الا في ارض الفكرة. وذكر الى وقت الظهر  
اول الليل فلكل وقت الظهر وكل الليل عند وعندهما بطل حياض اذا جاء احد  
**شرط ان يارب فضاء** **مقيده البيع بعينه** **فامسا** شرط ان يرفع  
ثلثة ايام فسد البيع عنده وقال ان كان معلوما جاز شئ كان او اكثر شرط  
**وقال استأجر حياض الابرة بعد الثلث** **لشري** **في البيع** **خيار** **البيع** **فسد**  
اجماعا فلو استقطا اختيار في الثلث زال الشك وعندهم ويتبطل جاز اولي  
استط بعد الثلث لا يتقلب جاز اذ عند خلاف لما قلنا فلو وضع فيما بعد الثلث  
**مشتري بان ياتي بواحد** **يختص بالرد** **قد افاد** **سدد** رسلان اشترى شيئا  
على انها بخيار لم يفرد اصدما بالرد عند وعندهما يتفرد وخيار الروية والعيوب  
على هذا الخلاف واما على ان لو باع منها وشرط ان يار اصدما الذي يتفرد من  
لا خيار بالرد وكذا لو باع عبيدا من واحد وشرط ان يار نصفه لان ان يرد النصف  
واجمعا ان لو كان الباع اثنين والمشتري واحدا ولو في البيع خيار شرط  
والعيب فرد المشتري ففسد اصدما دون الآف حكم اختيار يجوز من تمام المصداق  
فوق فذكرنا سائر الرد **لا يملك الصلحة** **مشتريا** **ان يفسد** **في الخيار** **ففيها**  
**وان يملك خيار البيع** **لن** **باع** **قد افاد** **ملك** **المن** اختيار اذا كان لثمن ترك

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

[illegible][illegible]

لاستقرا اجزاء واداء الوكيل بالمال  
يستقرا اجزاء الهدية وحاصل  
ذلك ان الوكيل باليقين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى عليه السلام  
الذي جعل القرآن



[illegible][illegible]



عند حضانة عند المكاتب ام لا وقال لا يجب وهو فرع ما مر في العناق ان هولاء  
لم يكتب عليه عند فضران كاجنبيات وعندهما يتكاتب عليه فضران كام  
المكاتب وبنته اذا اشتراها المكاتب ثم عجز وتم الاستبراء عليه اجماعا لكاتبها  
بشر المكاتب لئلا يهاولون محارم بالرضا عجب الاستبراء بالاجماع لعدم كتابته  
عليه من نظم الزير وسق **وعاقل البائع عقرى علم في وطن مباح ولا ينسأ أكثر**  
جارية ولم يقضها حتى وطئها البائع لا يجب العقر عند بكا كاست او بنتا وعند مكاتب  
في الرجعي والحكم لا يجب بالاجماع للشبهة ثم عذر في التيب لا يسقط عن المشتري  
شئ من الثمن عن المشتري من غير اعتبار العقر وياخذ الباني ولا خيار له هكذا  
في الاصل والزيات وعن كيم يوسف عن يحيى حنيف ان له خيارا وكثير من مشايخنا  
افتروا هذه الرواية وعلموا في التيب يسقط حصة العقر من الثمن حتى لو كانت قيمتها  
الفا وعقرها مائة فيقسم الثمن على اربعة عشر جزءا فيسقط سهم عن المشتري فياخذها  
بعضه من اربعة عشر جزءا من الثمن وفي الذكر ينظر الى العقر والنقصان في زوال الكهانة  
فانها كان اكثر يجب ذلك ويضل الاقل فيه ثم يقسم الثمن على الاكثر وعلى قيمة الجارية  
ناقصة فما اصاب الاكثر يسقط عن المشتري من الثمن ويجب الباقي حتى لو كانت قيمتها  
ان ونقصان البكارة مائة والعقر مائتين بعينه العقر فيقسم الثمن على قيمة الجارية  
ناقصة وذلك تسع مائة وعلى العقر وذلك مائتان فيصير اربعة عشر سهم فيسقط سهم  
وجيب الباقي وان كان العقر مائة والنقصان مائتان بعينه النقصان فيسقط  
حصة النقصان وهو خمس الثمن فياخذها باربعة اجناس الثمن ان شاء وانما وقع  
في وطن البائع اذ لو كان الواطي هو المشتري لا يجب العقر اجماعا من زيادات فمضى  
حان والعقر صدق المرأة اذ او طقت بشبهة عقره عقر جرعة وعقر الناقة  
بالسيف ضرب قوائمها وفي حديث ضعيفة عقرى حاتم على فحل وفيه ذهابه  
**والاصل في المطلق والابن من المهر** **والاصل المطلق والابن من المهر**  
بائع تشاكين موصل بمن الى سنة وضعه البائع او لم يحضر المشتري حتى مضت السنة  
فله اصل سنة من وقت التسليم هناء وقال لا اجل بعد سنة وصار الثمن حالا  
وانما وضع الاجل المطلق فاذا لو اؤجل الى رمضان مثلا لا يصير الثمن حالا لمجيئ

في الرجعي والحكم لا يجب بالاجماع للشبهة ثم عذر في التيب لا يسقط عن المشتري شئ من الثمن عن المشتري من غير اعتبار العقر وياخذ الباني ولا خيار له هكذا في الاصل والزيات وعن كيم يوسف عن يحيى حنيف ان له خيارا وكثير من مشايخنا افتروا هذه الرواية وعلموا في التيب يسقط حصة العقر من الثمن حتى لو كانت قيمتها الفا وعقرها مائة فيقسم الثمن على اربعة عشر جزءا فيسقط سهم عن المشتري فياخذها بعضه من اربعة عشر جزءا من الثمن وفي الذكر ينظر الى العقر والنقصان في زوال الكهانة فانها كان اكثر يجب ذلك ويضل الاقل فيه ثم يقسم الثمن على الاكثر وعلى قيمة الجارية ناقصة فما اصاب الاكثر يسقط عن المشتري من الثمن ويجب الباقي حتى لو كانت قيمتها ان ونقصان البكارة مائة والعقر مائتين بعينه العقر فيقسم الثمن على قيمة الجارية ناقصة وذلك تسع مائة وعلى العقر وذلك مائتان فيصير اربعة عشر سهم فيسقط سهم وجيب الباقي وان كان العقر مائة والنقصان مائتان بعينه النقصان فيسقط حصة النقصان وهو خمس الثمن فياخذها باربعة اجناس الثمن ان شاء وانما وقع في وطن البائع اذ لو كان الواطي هو المشتري لا يجب العقر اجماعا من زيادات فمضى حان والعقر صدق المرأة اذ او طقت بشبهة عقره عقر جرعة وعقر الناقة بالسيف ضرب قوائمها وفي حديث ضعيفة عقرى حاتم على فحل وفيه ذهابه

مولا لا يورث عقره هو من قبل  
البيع الاضافة الى الماتن  
والمراد باليوم الوقت  
الا انضيف الى العمل

شهر رمضان اجماعا من المحيط ومن بيع شاة في اوت حمل فامتنع البائع **هنا**  
**باعتها بنت طه من اشترى بالاجارة ومما قد عثر اشترى شاة فولدت**  
قبل البضع فان مات الولد قبل البضع باقوة سماوية لا خيار له وبأخذ الام جميع  
التمش لان مقصوده وهو الام سالم له فان كان البائع هو الذي قتل الولد فقد صار  
الولد مقصودا باتلاف البائع وجعل له حصة من الثمن كما يتبع من المشتري ثم يقيم الثمن  
على قيمة الام وقت البيع وعلى قيمة الولد يوم قتله البائع فما اصاب الولد سقط عن  
المشتري واخذ الام بما بقى بالبائع وهل يجزئ له الاخذ والبيع ففقد له الجارية وعملها  
يجزئ كذا **الصرف** الصرف هو البيع اذا كان كل واحد من عرضيه  
من جنس الاثنان سمي به الى جهة الى النفل في بدل من يدايد والصرف هو النفل لغة  
او لانه لا يطلب منه الا الزيادة لعدم النفع بعينه والصرف هو الزيادة لغة **بائع جارة**  
**صوف وبيع باجماع عتدا نعمة كلاما قد عثر** او غيرها طرق فضة او ذهب  
نسبة مسددة الكل وعندهما يجوز في الجارية ويفسد في حصة الطوف لان النساء يبيع  
الصرف وهو في حق الطوف صرف دون الجارية استقرض فلوسا واجبة ثم  
**وافلس القرين اذا قلنى كسدا فامتنع لا الفية بغير روى كسدت يرد عينا**  
ان كانت قايمة او مثلكا ان هكلت ولا يضمن قيمتها ولا مثلكا من الزك اصرق  
عنده وعندهما عليه رد قيمتها من الذهب او الفضة غير ان عند الثاني ففيها يوم النقص  
وعند الاخير آخر يوم كانت رابحة ثم كسدت والفردى هكذا من غير تفاوت  
وقاية المحيط والتمعة وبقول محمد بن رافع بالناس ونفس الكسدا انها لا يورث  
في جميع البلدان عند محمد وعندهما الكسدا في كل بلد يكتف لها اربابك البلدة واعاونه  
في الكسدا فانها اذا غلت او خضت فعليه رد المثل بالاتفاق من الميسرط و  
جامع المحيطة والتمعة **والخطة في الدرام اشترى مال وليس فيها اشترى مال** او دوع  
عند انسان دراهم فخلطها بالموذج بدم نفسه بحيث لا يتميز مثل ان خلطها بالدم  
البعض بالبعض والسود بالسود ففقدته لانه استعمله ك ثم لا سبيل للمودع عليها  
عنده وعندنا شركه ان شاء الامكان الوصول الى جهة بالتميز وعلى هذا كله في  
الخطة بالخطة والشعير بالشعير اما خلط الخبز بالزيت وكل ما يباع بعين جنسه يجب

وهذا هو خلاف الجمع الفرملة

والا ان كان كانت هالكة  
والقيمة يرد الاضافة  
اي مثلكا وفيها نقص

والا ان كان في المثل  
والقيمة يرد الاضافة  
اي مثلكا وفيها نقص

العدل



انقطاع حق الملك بالصفاء بالاجماع والتمار بالدرهم السود حاصرت من النقرة السواد  
كرا في الذخير وانما وضع في كل طاذلوا خطلت بماء من غير نفوس كرا لصاحبها  
كما اذا اشترى كيسان فاضلطا وهذا بالاتفاق من الهداية الوكيل يشترى عند  
**والنصف بالامر على النصف** **في العيب** **ولا يقضي** معين اذا اشتراه  
**عند الرضا** **على الوكيل** **في اصل المهر** **فانما** **وعاقل** **غير** **وجود** **على** **ما قبل**  
ان يقضيه فربما قال السيرة لكثير يلزم الكهل فاحشا كان العيب او ليسا على قياس يلزم الوكيل  
قوله وقال في كتاب الصرف يلزم الوكيل في الفاضل والوكيل في اليسير وهو قولهما اخصا  
وعلى هذا لا خلاف في اليسير فلما اوضح في الفاضل وقيل القياس ان يلزم الوكيل  
كيف ما كان وما ذكر في اليسير فهو قياس قوله حنفية في الوكيل بشرا عبدا اذا اشترى  
مقطوع اليدين او الرجلين كما سمي وهو المعنى من اصل المهرود وانما وضع في رضا  
الوكيل قبل القبض اذ يعد يلزم الوكيل من العتة ثم قال والى حش من العيب ما يفتو  
به من جنس المنفعة كما نبي وقطع الدين لا قطع اجمالا وقتا احل العيبان للباس في اللط  
عن **الابن** **الفضل** **عن العيب** **بان** **راي** **الشيخ** **وهو** **من** **جنس** **الشيء** **اشترى** **ابن**  
فغنه وزنه الف درهم ثمانية دينار وربعها ثم وجب له عيبا فلان يرد ان كان فاما  
فان صالحي البياض على دينار ونصف فوجب ان كان الف دينار اكثر من قيمة العيب او  
اقل في قول حنفية وقال اذا كان الفضل فيه قدر ما لا يتغابن الناس فيه فهو غير  
حائز وهذا بناء على مسئلة كتاب الصلح على ما ياتي ان الصلح على المضمون المستلزم  
على اكثر من قيمة يجوز علقه فلا فاما لان عند ما كفي في القيمة وهي مقبولة شرعا  
فالفضل على ذلك يكون ربا الا ان الفضل لا يتبين به فيما يتغابن اكثر من مثله فهربا  
ايضا حقه في بدل الجز والغايب فالصلح على اكثر من ربا وعند المقبوض **على عوض**  
عن اصل حقه في العتة ولا ربا بين الدرهم والذناير وانما وضع في اذا كان الصلح **بدل**  
جنس الجن المذكورة البيع اذ صالحو على خلاف جنسه بان صالحو على عشرة دراهم فهو جائز  
وان كان في الدرهم اكثر من قيمة العيب عندهم جميعا لان حقة العيب من الذهب والاربا  
بين اكنسين وعلى هذا قولهما ظاهر واما على قول فلكذلك لانه في الفضل الاول انما حصل بدل  
الصلح عوضا عن الجز والغايب لتسليم العتة وذلك مهنا ان يجعل عوضا عما يخص الجز

الفائت من الذهب من الميسر لوزاد قبل الصرف فيه مما أو بقدر قيم القيد على أو دما  
ياح ابرق فضة وزنه ما يبيع يافد زاده القيد وسد واطلا لاد او حى ماعقد  
ويوم بانه درهم وتغافضم زاد المشتري في الثمن درهم وقبله الباع بخص الزيادة  
وفسد العقد وعلى هذا الكلاف لو باع عبدا بالالف درهم ثم زاد المشتري في الثمن رطلان  
من وقت الباع بخص الزيادة ورطل السهم وهذا غلط وعقد مما لا يصح ان ياتي ولا

ففسد العقد كما لا بد  
الشفعة وهو الوضع سميت بها لان الشفع بضم الماخذ الى ملكها ومنه الشفعة ما  
لما فيها من ضم المذنين الى الفاعل من الميسر اذا اشتري دارا فاشترى  
اذا اشترى في فاسد الشراء **فالشفع** **الاحد بالياء** قبض لا يثبت حق الشفعة  
اذا اشترى **واخذ المسير** **يطلب حق الشفع** **فاخذ** **بالجمع** لان العقد اذا  
اوجبه انقضض بالشرع فيكون مقدما فان بنى المشتري فيها بنا قال ابو حنيفة  
لشفع حق الشفعة بالبيعة لان حق النقص قد يطل بسبب البناء وكذا اذا جعل  
المشتري شرا فاشترى مسجدا وعندنا لا يثبت حق الشفعة في المسجلين لان حق  
لا ينقض عندهما بالبناء واخذ المسجد وذكر هذا لان انه يطل حق النقص بان  
مسجدا في قولهم من الميسر والعون وقوله بالبناء اى بسبب البناء اذا اشترى  
**اذا اشترى الانسان دارا ما اشترى طلبة عالم** **يقول بطل حق** **دارها** **طلبة**  
وهي سا باطلا عطف جزوعها على حياط هذه الدار والاخر على الاسطوانات  
في السكة وعلى دار الجار الذي يقابلها ومقتضاها في هذه الدار لا يطل عنده في البيع  
عالم بطل بطل حتى هو لها وقال لا يدخل وان لم يطل فقتلها لا يدخل اجماعا وايراد هذه  
المسئلة في الشفعة لما ان دخولها في البيع سبب للشفعة فيها باع المريض مرض  
**ولا يجوز بيعه في علة الوارث** **وجوز البيعة** **الموت** **دار من ابنه واجنبى**  
**وهو دار باع لاحبه** **والوارث الشفع** **ممن** **يحبها** وان كان اشترى  
بمثل البيعة فلا شفعة للشفع فيها عنده خلافا لما وهذا بناء على ان بيع المريض  
من وارثه بمثل البيعة لا يجوز عنده فلا يجري فيه الشفعة ويجوز عنده ما يجري فيه  
الشفعة المسئلة الثانية ولو كان باع دارا من اجنبى فبيعتا او اكثر وورثه

ایراد من المسئلة ببيان انه  
هل يخذل البع ليأخذها  
السفينة من

قوله لو ارث ارض وارث بنسب

موله لاجپور ای من اجنبی



شفعيا فلا شفعة عندك لان بيعه من الوارث لا يجوز عندك فلذا يبعه من الجنب ليكون  
مثبتا حق الشفعة للوارث لان الشفع يتقدم على المشتري في ملكها بالسبب الذي  
باسره المشتري اذا اخذها بالشفعة وعند من الوارث ان يأخذها بالشفعة لانه لو باعها  
منه بذلك لخرج من الميسر **كتاب**  
اسم من الانقسام قال الشيخ الاسلام رحمه الله القسمة في اللغة عبارة عن اقرار شاع بين  
اثنين او جماعة **وعند الرويس لا ينقسم مفسد في اوجه القسم** اخرج قسم  
استخرج الشراكة للقسمة بينهم على عدد اوسهم وقالوا على قدر الانصاف وهو رواية عن  
ابي حنيفة حتى لو كان المال بين ثلث لاحدهم سدس وللآخر ثلثه وثلثا لثالث نصف  
فلا حرج عليهم اننا نأخذ عندنا وعندنا اسدسا واجز الكيال والوزان على عدد الرايس  
اجماعا وقاسم القافر وغيره فيه سواء من الميسر **ويخرج قسمة الغناب بين ذوي الميراث بالاراء**  
حضر الشراكة عند القاض وفي ابيهم دار وصية وادعوا انهم ورثوها من فلان لم يقربها  
القاضي عندك حتى يقيموا البينة على اصل الميراث وبينوا عدد الورثة وقالوا لا ينصفها باعترافهم  
ويذكر لنا من في كتاب القسمة انه قسمها بينهم بثلث وثلثا وثلثا في العاراذل المفقول منه  
يقولون وانما قال بين ذوي الميراث اذ لو ادعوا الملك لم يذكر وكيف استقل قسمة بينهم  
في رواية كتاب القسمة وفي رواية اجماع الصفي لا ينصفها الا بقائمة البينة انها لم لاحتمال  
ان يكون لغيبهم قيل هو قول في حنفية وقيل من كل اكل وهو الاجم من الهداية  
**والدور بين القدم كل واحد قسم فيما بينهم على حدة** دور بين قوم الاد  
**وبالتراضي المجمع بينهم قاسم وليس للتراضي قاسم** اخرجهم ان يجمع تعيين  
منها في دار واحدة واجعل كل بعضهم قسم القاض كل واحد منهم على حدة ولم يضع بعض النصيب  
للبعض الا ان يصطحا على كل قول في حنفية وقالوا الاراء في ذلك لا القاض فيخرج  
الانظر وعلى هذا الخلاف الترجمة المتفرقة المشتركة من الميسر قالوا وسواك  
الدور بين مصريين او في مصر واحد متصليان فيه او منفصلين على قول في حنفية  
من قناون قاض جان وانما وضع في الدور لان البيوت في حدة او حال يقسم قسمة  
واحدة لان الثغرات فيها يسير من الهداية وقوله وبالتراضي المجمع بين معناه المجمع  
بالتراضي بينهم وذلك مقتضاة وخبره وبالتراضي صلة ومعنى المجمع جمع نصيب اخرجهم اخرج

المرد

الارض وهكذا بالترجيح عند فهم المسئلة ان ثبت لاجريم للنهر عند له حصة طلاق لها  
 وانما اورد مسئلة الجريم هي ثابتة على انهم لم يوافقوا فيه ووقع النهر في نصيب في  
 نصيب آخر والنهر حصة لم يذكرها في القسمة ثم اختلفوا في المسئلة فذهب بعضهم  
 الى لصاحب الارض لانها لاجريم للنهر عنده والمسئلة من جنس الارض يصح لما يصح للآخر  
 له فيكون هو اول وعندهما من لصاحب النهر ملقطين وطريقا له لان النهر جزء من ارضها  
 فيكون اشتراط النهر اشتراط الجريم من المتوسط **الاجرة في الرقيق حكم على الرقيق**  
 مات وترك ارقا وطلب بعض الرقيق من القسمة او الرقيق فذهب لابقع الرقيق الرقيق  
 بينهم جبرا بان يجعل لكل واحد عبدان الاثر فيهم وعندهما فوقع اختلاف الرقيق المجرى اذ  
 لو كان مع الرقيق رواب او عرض او شئ اخر يقيم القاضى الكل بينهم عندهم ويشترط  
 للتحالف ايضا ان يكون الكاد كورا والكل اذا كادوا كورا وانما لا يقيم بينهم الا  
 برضاهم والعبد يتباع ويقيم عنه لانه لا يعتق القسمة وكذا ما كان في تبعه من  
 فناء وان كان قاضيان باع احدا المقتسمين نصيبه وبني فيه المشترك ثم وصية عينا  
**لو باع بعد الاقسام سهمه والمشتري فيه ثمة** فخرج على باعه بالانقصان  
**وقد نصت قصته عينا عليه لم يتبعه شريكه بما غرم** لم يرجع البائع على شريكه  
 بشئ ولم يحل خلاف فيه وقيل هو قول الجحيفة اما عندهما يرجع استنادا الى مسئلة كتاب  
 الصلح وهي ان ذوا باع جارية فهلكت عند المشتري ثم اطلع على عيب ورجع بالانقصان  
 على البائع لا يرجع البائع على بايعه عندهما يرجع ثم ابنا رقا اصلح من بها  
 طلب **كتاب الاجارات** الاجارة تحكيم المنافع بعوض  
**لا يقيم العين الاجرة المشتركة ان غاب لا بالصنع منه او هلك الاجرة المشتركة**  
 اذا هلك العين في يد من غير فعل الا ضمان عليه عنده وهو قول زفر والحسن سواء  
 هلكت باعوا يمكن الترخض عنه كالشركة والعقيب الاول يمكن كالحرق الغالب  
 والعقد المالك بره والشارع الغالبة وقال اصحابه بعض في القسم الاول دون الثاني  
 والاجرة المشتركة هو الذي لا يستحق الاجرة حتى يعمل كالبائع والفقهاء لا يفتوا في العقود  
 عليهم هيما هو العمل وكان له ان يعمل للعامة فمن هذا الوجه يسرى اجرة مشتركة و  
 الاجرة خاص هو الذي يسرى الاجرة بتسليم النفس في المدة وان لم يعمل كان يسرى  
 على ارضه او على غيره







برسم نهادن

والرحمة من الله  
بجمع فروعها  
مقطب من كل  
الطرف اللذان  
سما لوجهها  
لا يضيء الا  
في الزيادة

وَقَدْ



والا لكاف ستة امنا، يضمن ثلثي قيمتها هذا اذا كانت الدابة تؤلف بمثلها فان كان  
لا تؤلف اصلا ولا تؤلف بمثل احد يضمن كل الفضة عند قيمتها وما وضع في السرقة اذ لو  
كان مؤلفا فابدره بالسرقة لا يضمن لانه اخف ولو كان عريان فاسرجه ذكره الكتاب  
ان يضمن قالوا هذا على وجه ان استاجر من يلد له بالدين لا يركب الا بالسرقة  
او الكاف عانة وان استاجر من يركب في المصر ان كان المستاجر ممن لا يركب في المصر  
عريان لا يضمن ولا يضمن من الحيط واصلح المحبوب وقتا وى قمر خان قال في العون  
والفتوى على قولها الاكراه الاجارة والاكثر الاستيجار والاكثر الاجرة وكاف لبحار  
معروف والوكاف لغة ومنه اكف وأكف من المهر كتاب **ادب القاضي**

[illegible]

الزور في العقود والفسوخ ينفذ ظاهره أو باطن عند وعدهما بعد ظاهره  
والمحرم من النكاح باطن ثبوت كل منهما وبين الله وتوابعه وضمير من مض  
من الظاهر إلى الباطن أما العقود فبما النكاح وصورة ادعت امرأة على رجل  
أن تزوجها فقامت بينة فبطل العقد وأمره ولم يكن تزوجها بسببها  
المقام معه وإن تدعى بها فبطل العقد خلافا لها وكذا لو كان الزوج هو  
المدعى ومثله البينة وصورة ادعى على رجل ببيع جارية وأقام بينة و  
لم يكن باعها ففضل المدعى له وطالبه عند خلافا لها وكذا إذا ادعت المرأة  
على الزوج الطلقات الثلاث وأقامت البينة ولم يكن يطلقها ففضلها  
فتزوجت بزوجه آخر قبل ثلاث في وطالبه عند وعدهما لا يحل ذلك في ولا  
بلاول وأما الفسوخ فبما أن يدعى أحد المتباعدتين على صاحبه  
فسخ البيع وأقام البينة ولم يكن فسخ العقد البيع على ببيع الوطى وأما

نفسه

بی بی خاتون

[illegible]

بعض بعضا في قوله وبعض في قولها وان علم بعض ذلك القضاء لكن في غير مصره وقاصده  
بان يخرج الى الصيغة او يشيع كنهان فلم يسبب الحق فعمل الخلاف قبل هذا اذا لم يكن  
مقتضا لاهل الرأي فان كان مقتضا لاهل الرأي يقض عند الحسين ايضا وايه حال الامام الحلي  
وان علم في مصره وقاصده يقض في حقوق العباد ما ثبتت مع الشبهات وما يمتنع  
كالنقض من وجه الذوق ولا يفتقر الى رد الالف خاصة عند الله كالحزب والشرقة  
شرب الخمر في ادب التاريخ لصد الشهد **وكم مما قال لا عيب في يوكا ولا لا يستحق**  
قال المدرع عليه السلام ولا اقرا لا يستحق وعنه ما يستحق في السكوني لئلا يظن  
قوله بالتعاضد ثم عكس حتى يتواوينا واذا افرجا من فتوى الفتاوى  
**والمرضى اوقا الى شئ** **فصنعته خليفه مرقوم** اذا قال المدرع في بيته حاشا  
نطلب اليه لم يستحق عنده ولا يستحق وعنه الى حنفية ورواية في  
المسئلة ان يقول لي بيته حاضر في المصدر او قال حاضر في المجلس لا يستحق الا بال  
**الشهادا** **كاتب** الشهادا اشتقت من المشاهير

من المعانيه فمن حيث ان المطلق للاداء المعانيه سمي الاداء شهاه واليه اللذان  
في قوله صلى الله عليه وسلم اذا رايت مثل النعم في شهدوا لا في اوقفت اقصوا يقال  
شهدت مجلسه اي حضرت قال الله كما وهم على ما يفعلون بالمؤمنين شهود فمن حيث  
ان يحضر القضي للاداء سمي شوا هذا واداء شهاه من المبسوط

3

1

الاخبار

۱۱

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

1950-1951

١٠٠٠  
 ١٠٠٠

100

... ..

بسم الله الرحمن الرحيم

1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 2680, 26

*(continued)*



ان المشهور الزور بالشهر **البحر والظفر** انفقوا ان هذا الزور  
يعززان ان تركب لبيبة ليس فيها صفة غير انهم اختلفوا في تعزيره قال ابو حنيفة  
في المشهور ان يضاف به ويشتر ولا يضرب بالشهر ان بيعت به اهل سوق وقت  
الضيق اجمع ما كانوا ان كان سوق والاف في محلة بعد الصبح ما كانوا يقولون  
امين القاضي ان كان الفاضل يقرأ لكم السلام ويقول ما وجدنا هذا شاه زور  
فاخروه وخذوه انكس وقال ابو يوسف تعزير بالضرب وهل يشتر على قولها قيل  
يضرب ثم يضاف به ويشتر وقبل لا يشتر عندهما ولا يشتر وجهه ان لا يستدرك  
الزور عندهما هو ان يقر على نفسه بالكتب متعديا او يشهد بقتل رجل او يوهب فجعل المشهور  
تثبته او موته حيا ولم يدرع سهوا وغلطا فان قال غلطا او اخطا لا يقر لان  
العضوبات لا يجري على السام والمخطوكر ان ردت شهادته بتمتة او خلل فهو ليس  
بشهادته زور من المحرط وبسوط خواهره وهل ثبت بالينة قال في المبسوط والطلاق  
لا طريق الاثبات ذلك بالينة لانه من الشهادة والبنات للاشبات الزور الكذب التعزير  
تأديب دون اكر من المغرب **واما شاهد يشهد بالاشهاد** **المعتمد في حق ائمة الملل** شهادة  
الثابتة على استعمال الصبي في حق الارث فيقول عنه بل لا بد من شهادته رجلين  
او رجل واحد اثنان وعند ما يقبل او انا حق الارث اذ في حق الصلوة عليه يقتل بالاجماع  
واستعمال الصبي هو ما يفيد به صيغة الولد من صوت او حركة او عا من شر الطاهر  
وفي المغرب استعمال الصبي ان يرفع صوته باليكاء عند ولايته وقولها هو ان مع حيا  
تدريس **وشاهد بمائة وشاهد** **ما يتبعه شئت** **واحد** ادعى على رجل ما في رسم  
فشهد شاهد بمائة وشاهد بمائة لا يفي بشيء عنده وعند ما يفي بمائة ولو  
شهدا صما بمائة وخمسين والاخر بمائة يقتل بالاجماع من العون والالف  
والالفان والطلقان والطلق والتث على خلاف وقدم في الطلاق والنفقة  
والله دعوى اكثر المالبين اذ لو ادعى اقل المالبين فقط فط الشهاد باطله لانه كثر احد  
الشاهدين الا ان يدعى التوفيق بان يقول كان ما بين الا ان استوفيت المائة  
او ابرائه ولم يعلم به الشهود **وشاهد اهل الكفا** **احكام** **والاين والاول** **وقيل**  
**يحكم بالاقول** **وتبين ان يشهد اقل** ادعت على رجل انه تزوجها بالف

هذا هو المشهور في الزور بالشهر  
والاين والاول وقيل  
بما يتبعه شئت واحد  
ادعى على رجل ما في رسم  
فشهد شاهد بمائة وشاهد بمائة  
لا يفي بشيء عنده وعند ما يفي بمائة  
ولو شهدا صما بمائة وخمسين  
والاخر بمائة يقتل بالاجماع من العون والالف  
والالفان والطلقان والطلق والتث على خلاف  
وقدم في الطلاق والنفقة والله دعوى اكثر المالبين  
اذ لو ادعى اقل المالبين فقط فط الشهاد باطله لانه كثر احد  
الشاهدين الا ان يدعى التوفيق بان يقول كان ما بين الا ان استوفيت المائة  
او ابرائه ولم يعلم به الشهود وشاهد اهل الكفا احكام والاول وقيل يحكم بالاقول وتبين ان يشهد اقل ادعت على رجل انه تزوجها بالف

والطلقان والطلق والتث على خلاف  
وقدم في الطلاق والنفقة والله دعوى اكثر المالبين  
اذ لو ادعى اقل المالبين فقط فط الشهاد باطله لانه كثر احد  
الشاهدين الا ان يدعى التوفيق بان يقول كان ما بين الا ان استوفيت المائة  
او ابرائه ولم يعلم به الشهود وشاهد اهل الكفا احكام والاول وقيل يحكم بالاقول وتبين ان يشهد اقل ادعت على رجل انه تزوجها بالف

وقصاصة فشهدا صما باليكاء بالف والاخر بالالف وقصاصة يفض باليكاء باقل  
المالبين وعند ما لا يقتضي بشي وان وضع في جانبها اذ لو كان المدعى هو الزور لا يثبت  
اجماعا في الشروع وقال في الهداية اختلاف في الفصلين في الاصح وفي الملة طول  
يعرف ثم ويستوى دعوى اقل المالبين او اكثرهما في الصحيح وقوله وقصاصة وصفا افضل  
وقصاصة اصد الشاهدين الى ذكره والالف للاشباع وقوله بفساد اكل انفسا دالعند  
والمال **فوشهدا وارث لم يعمل** **سواء في الصغير** **بهما شهدا** انه الله ووارثه لا يعلم  
لا وارا اقره المصرا عنده وقال لا يجوز لتوهم وجود الوارث في مصر آخر من غير قيد  
لمصر كجزا اجماعا **والاين** **لم يتركوا** **وهدا** **الشهر** **المعتمد** **اشهدوا** **شهدوا**  
على دارم صوره ولم يذكره والحدود لا تقبل وقالا يقبل وذكره الارا في اذ الضيف  
المشهور على خلاف ايضا في فتوى قاضي اوصى الى رجل في اصور ومات  
**لو شهد الوصي لابن عمه** **فما على مورثه** **لم يشهد** **ولا ابن كبر** **ومات** **فادعى** **على**  
**مورثه** **دين** **وشهد** **الوصي** **لا يقبل** **عنده** **وعندهما** **يقبل** **ولو ادعى** **على** **اجنب** **فشهد**  
**به** **جاء** **بالاجماع** **كتاب** **الرجوع** **عن** **الشهاد**  
**وشاهدوا** **شاهدان** **عشر** **الفرع** **بالاستدلال** **بالشهر** **شهد رجل** **وعشر** **شقي** **علام**  
وقضى به ثم جرد افعال الرجل المسكر وعلى النسوة فثبت اساس المال عنده وقالا عليه  
النفص وعلمين النصف **كتاب الدعوى** **الدعوى** **لغة** **معامرة** **عن** **اضافة**  
**النسبة** **الى** **نفس** **حالة** **المسالمة** **والمنازعة** **جميعا** **حاو** **ومن** **قول** **ادعى** **اذا** **اضاف**  
**النسبة** **الى** **نفسه** **بان** **قال** **في** **منه** **دعوة** **الغالب** **لانه** **يضيف** **الى** **نفسه** **في** **الشرع** **يراد**  
**به** **اضافة** **النسبة** **الى** **نفسه** **حالة** **المنازعة** **لا** **عن** **مبسوط** **خواهر** **زوجه** **يستخلف**  
**يقضي** **بالنكول** **في** **الاطراف** **وقال** **الشهر** **في** **الاطراف** **في** **الحلاف** **في** **دعوى** **القصاص** **والنفس**  
**يجب** **في** **الزور** **ادنى** **نفسا** **وبالنكول** **في** **المال** **فلا** **يملك** **والاطراف** **جميعا** **فان** **خلف**  
**انقطع** **دعواه** **وان** **نظر** **بقتض** **الطرف** **ويجب** **في** **النفس** **ويجب** **صن** **او** **يخلف**  
**عنده** **وعندهما** **يقضي** **بالدية** **والادش** **بالنكول** **في** **الفصلين** **قوله** **احكم** **بالخلاف**  
**ان** **على** **عكس** **والنكول** **الامتناع** **والاطراف** **ضرم** **البدن** **فالحق** **ابو حنيفة**  
**بالاموال** **وقثبت** **الارث** **وان** **لم** **يقبل** **حاور** **غير** **لم** **يقبل** **ادعى** **انه** **هذا**

هذا هو المشهور في الزور بالشهر  
والاين والاول وقيل  
بما يتبعه شئت واحد  
ادعى على رجل ما في رسم  
فشهد شاهد بمائة وشاهد بمائة  
لا يفي بشيء عنده وعند ما يفي بمائة  
ولو شهدا صما بمائة وخمسين  
والاخر بمائة يقتل بالاجماع من العون والالف  
والالفان والطلقان والطلق والتث على خلاف  
وقدم في الطلاق والنفقة والله دعوى اكثر المالبين  
اذ لو ادعى اقل المالبين فقط فط الشهاد باطله لانه كثر احد  
الشاهدين الا ان يدعى التوفيق بان يقول كان ما بين الا ان استوفيت المائة  
او ابرائه ولم يعلم به الشهود وشاهد اهل الكفا احكام والاول وقيل يحكم بالاقول وتبين ان يشهد اقل ادعت على رجل انه تزوجها بالف

والاين والاول وقيل  
بما يتبعه شئت واحد  
ادعى على رجل ما في رسم  
فشهد شاهد بمائة وشاهد بمائة  
لا يفي بشيء عنده وعند ما يفي بمائة  
ولو شهدا صما بمائة وخمسين  
والاخر بمائة يقتل بالاجماع من العون والالف  
والالفان والطلقان والطلق والتث على خلاف  
وقدم في الطلاق والنفقة والله دعوى اكثر المالبين  
اذ لو ادعى اقل المالبين فقط فط الشهاد باطله لانه كثر احد  
الشاهدين الا ان يدعى التوفيق بان يقول كان ما بين الا ان استوفيت المائة  
او ابرائه ولم يعلم به الشهود وشاهد اهل الكفا احكام والاول وقيل يحكم بالاقول وتبين ان يشهد اقل ادعت على رجل انه تزوجها بالف

هذا هو المشهور في الزور بالشهر  
والاين والاول وقيل  
بما يتبعه شئت واحد  
ادعى على رجل ما في رسم  
فشهد شاهد بمائة وشاهد بمائة  
لا يفي بشيء عنده وعند ما يفي بمائة  
ولو شهدا صما بمائة وخمسين  
والاخر بمائة يقتل بالاجماع من العون والالف  
والالفان والطلقان والطلق والتث على خلاف  
وقدم في الطلاق والنفقة والله دعوى اكثر المالبين  
اذ لو ادعى اقل المالبين فقط فط الشهاد باطله لانه كثر احد  
الشاهدين الا ان يدعى التوفيق بان يقول كان ما بين الا ان استوفيت المائة  
او ابرائه ولم يعلم به الشهود وشاهد اهل الكفا احكام والاول وقيل يحكم بالاقول وتبين ان يشهد اقل ادعت على رجل انه تزوجها بالف

دعوى الاصل والارث







من سهم مدعى النصف وهو سهمان مدعى الثلثين وخمس اغان خمسة اسهم مدعى الكل عدل  
 يخرج بطريق القول من مائة وخمسين سهما مدعى النصف ووجهه ان في بركل واحد ثلث  
 الدار وما في يد مدعى الكل يقسم بينهم ارباعا مدعى مدعى الكل ربع مدعى النصف ونصف  
 مدعى الثلثين لان مدعى النصف لا يدعى الا ربع ما في يد مدعى الكل فانه يدعى بركل  
 الكل ربع لا النصف من ثلث في يد مدعى النصف السدس من مدعى الكل ونصف  
 السدس من مدعى الثلثين ونصف السدس يكون ربع الثلث وثلث الثلثين  
 يدعى الانصف ما في يد مدعى الكل لانه يدعى ثلث الكل لانه الثلثان مع ثلث  
 في يد مدعى النصف الثلث على مدعى الكل والنصف على مدعى النصف فسلم مدعى  
 الكل ربع ما في يد ثلثين ان ما في يد مدعى الكل يقسم بينهم على اربعة اسهم سهم  
 مدعى الكل وسهم مدعى النصف وثلثان مدعى الثلثين كما في يد مدعى الثلثين  
 يقسم اخماسا على مدعى النصف واربعة الاخماس مدعى الكل بانه ان مدعى  
 النصف لا يدعى الا ربع ما في يد مدعى الثلثين كما قرونا ومدعى الكل يدعى كله  
 يخرج من اربعة فيعبر فنصيب خمسة اسهم سهم مدعى النصف واربعة  
 مدعى الكل ثم ما في يد مدعى النصف يقسم انما ثلثا ثلث مدعى الثلثين وثلثا مدعى  
 الكل وبها نعلم ان مدعى الثلثين لا يدعى الا النصف ما في يد مدعى النصف كما هو  
 ومدعى الكل يدعى كله فحصل نصيب مدعى الثلثين وهو النصف سهما والكل خمسة  
 فصار ثلثه بالعدل سهم مدعى الثلثين وسهما مدعى الكل فاجتمع ههنا ثلثه  
 واربعة وخمسة والاعراف بين هذه الخناج فحصل لنا الثلث في الاربعة  
 فحصل اثني عشر ثم ضربنا الاثني عشر في خمسة فبلغت ستين ثم ضربت  
 الستين في اصل المسئلة وهو ثلث لان كل ثلث في يد واحد فصار مائة و  
 منها الصحيح والآن حصل بركل ستون ما في يد مدعى الكل يقسم ارباعا كما  
 من ربع خمسة عشر مدعى النصف وربع مدعى الكل ونصف ثلثون مدعى الثلثين  
 وما في يد مدعى الثلثين يقسم اخماسا كما بينا خمسة اثني عشر مدعى النصف  
 واربعة اخماسه ثمانية واربعون مدعى الكل وما في يد مدعى النصف يقسم اثنا  
 ثلثه عشرون مدعى الثلثين وثلثه اربعون مدعى الكل فحصل مدعى الكل مائة واربعون

ان

ولكن ثمانية واربعون وثان خمسة عشر فيكون مائة وثلث وهو من الاعلى في النظم  
 اي اعلا السهام وقسم مدعى الثلثين مائة وعشرون وثان ثلثون فيكون خمسة  
 وهو المقصود من الاوسط في النظم اي اوسط السهام واصاب مدعى النصف مائة  
 اثني عشر وثلاثة خمسة عشر مائة سبعة وعشرون وهو المراد بالاقلا اقل السهام  
 الباقية وفي سبعة وعشرون وفي صنعة الدف والفشر كما هو في قول الشيخ وقد  
 صارت اي الدار والقول ان يزداد على الخارج من اجراء اذا ضايف عن فرض دار  
**فان كان يدعى دار الثلث فلا بد من ان يدعى دار الثلث والاربعة**  
**والاربعة والاربعة والاربعة** فصار ثلثها اربعة عشر وثلثها اربعة عشر  
 ادعى اربعة اشترك نصفها بحسبانه وافا مائة البينة فانه يقضي بينهم فان سافا اضعافها  
 بالخصص وان سافا اضعافها فان اضعافها قيمت الدار بينهم على طريق المائنة  
 عند القول عندلها وتقسيم ان على قولنا جناه الحساب بثلثين وثلثين ونصف  
 وذلك ستة مدعى الثلثين يدعى ثلثها اربعة ومدعى النصف نصف ثلثه واثنا عشر  
 لها في اربعة عشر فسلم ذلك وهو سهمان مدعى الكل والنصف مائة وعشرة مدعى الكل  
 والثلثين في السهم اربعة ونصف فالتقسيم بالنصف فحصلنا مدعى النصف وهو اثنان  
 في ستة فبلغ اربعة عشر فصار جاب النصف لمدعى اكثر من ستة وصاحب الثلثين  
 لا يدعى اكثر من ثمانية فسلط الاربعة الزائدة مدعى الكل وفي السهم السابعة والثمان  
 استوت مائة مدعى الكل ومدعى الثلثين فنصف فحصل مدعى الكل مائة واربعة  
 ومن سهمان والمائة سبعة وثلثين مائة سهم ومائة سهمان والجمهور ثلثه  
 ومدعى النصف سهمان فاستقام ما قلنا اضعافا مدعى الكل يدعى كله وهو ستة  
 ومدعى الثلثين مائة اربعة ومدعى النصف نصفه وهو ثلثه فقال الا ثلثه عشر  
 مدعى النصف ثلثه ومدعى الثلثين اربعة ومدعى الكل ستة وقولنا ازيد اسهم الكل  
**وان قيل هذا لا يكون قال لا النصف ولا الثلث** فاجاب احدنا  
**فان لم يكن الا اربعة والاربعة والاربعة** يدعى كل الدار والاخر  
 النصف واقام البينة فحصل على المائنة اضعافا مدعى الكل ثلثه وثلثه وثلثه

نزل

قوله السبع مائة والاربعة  
 عطف عليه الى قوله وفيه  
 مقدم عليه

مائة اضعافا الحساب في شأن  
 ونصف واما ستة فالثلاث يدعى  
 اربعة واربعة يدعى ثلثه والاربعة  
 لا يدعى الا ثلثه والاربعة  
 سهم وسما اربعة والاربعة  
 فحصل السهم الكلي والثلث  
 بالنصف فحصل ثلثها فالتقسيم  
 اربعة فحصل ثلثها فالتقسيم  
 لا يدعى اكثر من ثمانية والاربعة  
 يدعى اكثر من ثمانية والاربعة  
 فحصل السهم الكلي والثلث  
 بالنصف فحصل ثلثها فالتقسيم  
 اربعة فحصل ثلثها فالتقسيم  
 لا يدعى اكثر من ثمانية والاربعة  
 يدعى اكثر من ثمانية والاربعة  
 فحصل السهم الكلي والثلث  
 بالنصف فحصل ثلثها فالتقسيم  
 اربعة فحصل ثلثها فالتقسيم

من سهمان والمائة سبعة وثلثين مائة سهم ومائة سهمان والجمهور ثلثه  
 ومدعى النصف سهمان فاستقام ما قلنا اضعافا مدعى الكل يدعى كله وهو ستة  
 ومدعى الثلثين مائة اربعة ومدعى النصف نصفه وهو ثلثه فقال الا ثلثه عشر  
 مدعى النصف ثلثه ومدعى الثلثين اربعة ومدعى الكل ستة وقولنا ازيد اسهم الكل  
**وان قيل هذا لا يكون قال لا النصف ولا الثلث** فاجاب احدنا  
**فان لم يكن الا اربعة والاربعة والاربعة** يدعى كل الدار والاخر  
 النصف واقام البينة فحصل على المائنة اضعافا مدعى الكل ثلثه وثلثه وثلثه



۱۳۰۲

عنه  
 منهم لان مدعى النصف لا يدعى الا نصف الدار فسلم النصف لمدعى الكل واستوت مناز  
 في ذلك النصف و لمدعى الكل ثلثه وعندهما بقسم انما نأى بالعول فمدعى النصف يدعى نصفه  
 و مدعى الكل ثلثا فثلثه تسهما في مدعى الكل وتسهم بالاقرب وقد لا الاصل ما امر اى اعتبار  
 المنازعة عنده و العول عندهما بلام تنكاث بلام انقراض وفي العول ولو كانت الدار  
 في اليد بها بغض بكاملها لمدعى الكل لان في يد كل واحد نصف الدار فلا يدعى مدعى النصف  
 شيئا من يد مدعى الكل فيسلم له به ويقض له به قضائترك وفيما في يد مدعى النصف  
 هو خارج فيخرج منه فيقضى له ايضا **خص بين دارين يدعي كل واحد الجارين**  
**واخص الجارين لكل ذي النقط لكل الكايط وذا في حيز خط** والخط الى اقصاهما  
 قضى بينهما عند وقلا يقضى به لمن كانت النقطة والاحصى كما يط المتخذ من القصب  
 بالقرارية توارع والفاط هو كجمل من اللبف ونحوه يشهد به **واخص في النقط** جمع من  
 الطلبة وفي المغرب من اخص التي تكون على ظاهرها **واخص اوبا ط** يشهد اليها حوا ذكر  
 القصب ومن قضيات فتم ملوثة بطاقات الكرم ويرسل عليها نصبات الكرم و  
 قيل هراوى واختار ابن السكيت بالهاء من المغرب وكذلك باختلاف في حيايط بين دارهما  
 ولم يكن لاصلا **واخص** ووجهه الى اقصاهما وظهر الى الآخر فهي بينهما عند وعندهما  
 لمن وجه اليهما في المسلمين شهاد الظاهر ودارهما استويا في الحق والبر واما  
 ذكر المتخذ لانه قد تقوم الشادة من ذكر الجانب ليعذر في هذا الجانب فيقع الخط اليه  
 او يجعل الخط الى جانب الجان يكون جانبه متويا فيطيقه وقد يحسن وجه الحيايط الى  
 على القصب قاله اقول خواهر زاده يريد بوجه الحيايط الوجه الذي فيه النور والبركة  
 الى يفعل مع البناء واما التخصيص والتطين اذا كان لى اقصاهما لا يقضى بالانفاق  
 لان هذا الفعل بهذا البناء فلا يدعى له انما للمنا في حق لو كان في اقصاهما طاقات  
 يقضى لصاحبه عندهما لانها تفعل مع البناء وقوله الخطى الخط و الحياطة الحفر من حد  
**طلب وصاحب السجل اذا ما قبل يصير اذن صاحب الجوارى** **مسئل**  
 رجل وعلو اخر ليس لصاحب السفلى ان يند وذا في الجوارى اذن صاحب العلو  
 ولا ان يفتح كوة في جداره عنده وعندهما ذلك لانه يتصرف في حقله لانه لو هو  
 بمكان الا انما عين فحمل ابو حنيفة احظر اصلا والاطلاق في يدارض علم الضرر فاذا امكن

قوله وتدينني  
الناس ومنجد  
طلبه

وجب المنع وجعل أبو يوسف ومحمد الاطلاق اصلا فاذ الشك لم يخرج المنع من القود واصل  
 البروى وفي الهاربة وعلى هذا الخلاف اذا ارد صاحب العلوان يبنى على علم باع جارية  
 من باع جملته في استباها **فكذلك قال مالك** فولدت عند المشتري قبل  
 كانه اسير فزاد كل ما قبض **واوجب حصته من العوض** ستة اشهر ثم ماتت الام  
 ثم ادعى الباع نسب الولد ثبتت نسبته ويرد على المشتري كل ما قبض عنه وباعها الولد  
 وقلا يسقط من الباع حصته الام من الثمن بعض اذا قسم الولد لاني لا المخذوع  
 فكذلك غير مضمون وان قبض البيع وبذل الثمن وعند مالك فتمت ففسخ حصتها  
**لونه ثمانية وعشرون كوكبا** **فكذلك قال مالك** **فكذلك قال مالك** **فكذلك قال مالك**  
**ومى كما كانت ولا كوكبا** **فكذلك قال مالك** **فكذلك قال مالك** **فكذلك قال مالك**  
 ولولا المخرج فيمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقوها وان شأته على الكفاية  
 اخذت عقوها منه لاختصاصها بها بدل ما فيها واذا ادت عتقت والولاء لها عند  
 وعند ما صارت كالمأم ولولاه وانفصلت الكفاية فيضيب شركته ثم صارت كعقوبة

فالس اوجندى قال ابراهيم عزرا  
ابن وانيد اكل سنان اوطوط  
عقوب عليه لا اذ اكل جلا كلامه  
على الخمر بطريق الحجاز لان  
البنة سب الحرة فيقول  
عليه هي اكله ما واك ابراهيم  
جعله مع وراثة النبي وعقوب  
لا يعنى الا اقرع بن ابي  
كوه فيقول كوه اعطى قبل  
ان يلقى عزرا

ط  
النبات على ما افتره

لا تسمى العزيم وهو  
 قيمة الولد  
 الفقدان المادي  
 والنفقة



الحمد لله الذي جعلنا من  
النجار والنجار ما  
يروه النجار ما

قول فسدك ذاك بالسوء  
اي ذاك السهم سدس تغدير  
اي فسدك جميع الدار له  
فابته او اجب هذا الاقرار  
مصدق







بالمذكور في الظاهر وبين العقد من غير بدل فيفسد وجه الاحتساب في انهما اتفقا انهما العقد  
الصحيح والصححة للعقد لا باعتبار المذكور في الظاهر فاعتبرنا المذكور بخلاف الالف  
والالفين لان ما هو المذكور في السر قد ذكرناه في العلانية وزيادته فاما في الكساح  
اذ ذكر في السر الف درهم واظهر في العلانية مائة دينار فلو اوجب من المثل لان انما  
المهر لا يحل بالعقد فينقضهما على العزل بما اظهر به معتبرا كما كان بخلاف البيع وقال  
محمد في بيع التلمذة مما باه لغيره ان اجازة اجاز وان اجاز احداهما لم يجز لانها لم يقصد  
اكثر مما صار كشرط انما للمبتاعين فلا يبيع الا بتراضيهما قال ولو قبضه فاعتقه لم  
يجز اعتقا قد خلاص المكن اذا باع فاعتقه المشتري بعد القبض حيث ينقض لان بيع  
المكن وجوب طاق من غير استئذان الحكم لان الاستئذان لا يثبت الا بالشروط والشرط  
لم يوجد فكان عدم الرضا هو اثر افساد العقد فاذا انقضت القبض افاد المكن وهما  
حكم العقد صار مستثنى من العقد بانما هما على الوجه الذي بينا فكان نظير البيع بشرط  
اختيار فان اتفقا ان يقر ببيع لم يكن فاقرا بذلك ثم اتفقا انه لم يكن فابيع باطل ولا  
يجوز باهاتهما لان الاجازة انما يكتفي بالعقد بعد وجوده وما لم يوجد العقد  
ولكن اجبر عنه والاخبار باطل لانه لم يبيعه المحبر ولو ادعى صحة التولية  
لم يقبل ويستخلف الآق وان اقام بينة قبلت بنته لما من ان الشرط السابق  
منفذ الشرط المذكور في العقد فكان القول قول المشتري للشرط مع البين ويعمل  
بينت من يتبعه وهذا القول قول محمد فاما على الرواية التي يقول بان الشرط  
غير موثر فلا يلتفت الى الدعوى لا يسمع البينة من الايضاح تواضعا على التلمذة  
**والبيع بالاكثير والمضد بان يكون بالالف قال في الثمن بان**  
اتفقا في السر على البيع بالف وتعا في العلانية على الالفين ليكون الثمن  
سمعة وتصادق على ذلك اوقامت بينة فالتمس الفان عنده والتمس عندهما  
قال في فتاوى قاض خان قال الثمن ثمن السر ولم يذكر فيه خلافا وروى الحلبي  
عن أبي حنيفة ان الثمن ثمن العلانية وفيه طول من الميسر اقرت في صحة او من  
**وان اقرت بغيره لرجل فصل في ان في قد عانت بطلانها تهرت فلان**  
بكذا ثم جحدت ثم ماتت فنقضها فلان فلا يبيع عنده ولا يثبت النكاح و

والاخر في المثل المذكور

عن

عندهما يبيع ويثبت ولا المرات عنها وعلم المهر واما وضع في تصدقته بعد موتها اذا  
بالصدق في حياتها يثبت النكاح بالاجماع ويجوزها بين الاقرار باطل واما وضع  
اقوارها الاقرار فمهر واثبت تصدقته يبيع ولها المهر للمهرات بالاجماع والعارف في م  
العقد من فتاوى قاض خان **تجوز اذن في بيعه في بيعه المال بيعه وغيره**  
يجوز المولى ما ذونه ويزيد ما اقره قبل بل بين يبيع وينقض من هذا المال عنده وعندهما  
لا يبيع واما وضع فيما اذا لم يوجد المال اذ بعد الاقرار لا يبيع اجماعا غلام في يد  
**انما لما ان يبيعوا لاجل انما يبيعون في انما لو كان رجل فقال انا ابتع فلان**  
**وذا كان يبيعه كذا وكذا لغيره قال في البيع في البيع** وامر ام ولد وصدقه المقر  
وقال في البيع انت عندك وامر ام ولد في البيع عنده وللغلام عندهما  
**كتاب الوكالة** الوكالة مصدر يبيع الواو وكسر واو وكسر واو وكسر واو  
**وكيفية التوكيل بالخصومة بلا رضاء المحم به مقرونة** التوكيل بالخصومة من افعال  
او المطلوب بغير رضا المحم لا يجوز عنده وقالوا في الشافعي يجوز والشريفي والزيدي  
والهامة فيه سواء ولا خلاف في الجواز بل في النزوم وهو الصحيح حتى لا يلزم المحم بحضور  
الاجابة بخصومة التوكيل وتوكلها في الوكالة والوكالة في الصغير وقا في فتاوى  
الغنائم في هو المختار وبعض المختارين اختاروا ان القاضي اعلم من خصومة التفتت  
في ابا التوكيل يقبل التوكيل وان علم من الموكل ان الخصم لا اضرار صاحبه بالخيل والتوكيل  
لا يقبل التوكيل الا برضاء صاحبه واليه حال الامام السرخسي والاوزجندك ثم انما  
لا يجوز التوكيل عنده اذ لم يكن الموكل جازا مجلس القاضي بغيره يبيع التوكيل عنه  
وكذا من المختار ومن لم يمتحط له الرجال بكرا كانت او ثيبا فعليه الفتوى وكذا اذا  
علم القاضي ان الموكل جاز عن البيان في الخصومة بنفسه واعلوه في التوكيل بالخصومة  
اذ التوكيل بالخصومة اذ التوكيل يقض الدين والنفا من غير رضاء المحم جائز بالاجماع  
من المحيط وفتاوى قاض خان والعلانية **توكيل في بيعه في بيعه** في بيعه في بيعه  
يقض الدين وتوكيل بالخصومة فيه عنده حتى لو اقام المدعى عليه البينة ان صاحبه في  
قد استوفى عنه او ابراء قبلت بنبته ظافا لهما واما وضع في الدين اذ التوكيل يقض الدين  
لا يكون وكذا بالخصومة عندهم والتوكيل بالنفا في فلاحه ان يملك الخصومة على قوله

قوله يبيع بعد ان يبيع  
وسايد انظر الى الظاهر  
لان البديل للملك مقصود

قوله في البيع  
عليه او الخصومة  
تجوز منها

قوله في التوكيل  
سفر او سفره  
مجلس القاضي







وفي الصفة لا يجوز عليهم ولزوجه اخت يجوز عليهم من نظم الزندوستي وكله بان  
**وان يمتن احد حرة ومن امر زوج بعد الشيوخ واغني** بزوجه فلا توه  
 حرة فارتدت والعاذ بالله ولحقت بدرا الحرة ثم سبيت واسلمت فزوجها الوكيل  
 اياه جاز عنده خلافا لما ساء على ان الوكيل بالكافة يمكن تزويج الامة عنده خلافا لما  
**لو قال ابرها ما ابرها صح ما في البيع فاعلم وانبي** وكله بان يوم ارضه فاجوز  
**وخصصا جواز هذا الكتاب ببعض ما يخرج والاشكال** يجوز ان او يكيل او وزني  
 بعينه او غيره عنه جاز عنده وعند ما يجوز الالام الدرام او الدنانير او بعض ما يخرج  
 من الارض بعينه بالمزاعة وعند ما يجوز بالمزاعة لغيره فاسد عند من العون  
 وبغير الايمان والمزاعة نحو العرض والخاص هل يجوز على قولها قال في المحيط اختلف  
 المشايخ فيه على قولها قال بعضهم ليس ذلك كما في الوكيل بالبيع وقال بعضهم ذلك  
 بخلاف الوكيل بالبيع وفي نظم الزندوستي لوجها بعروض قال في المبسوط يجوز ولم  
 يمكن فيه خلافا قال الامام عبد الله بن الفضل وهذا عند حنفية وعند ما لا يجوز  
 فلهذه الاختلافات انفسر على الايمان والمزاعة والنظم **لو قال لا استأجر**  
**والاجور ارضه من ارضه في قولنا استأجر في هذا كله** ارضه فافاضها من ارضه لا  
 يجوز عنده لانها فاسدة وعند ما لا يفسد صحى من العون في المبسوط لما استأجرها  
 به من هكيل او موزون بغير عينه فهو جائز على الآخر في قول وعند ما هو على الدرام و  
 الدنانير وما يستأجر به الارض مما يخرج منها وان استأجرها بشئ من الحيوان او  
 المكيل او الموزون بعينه كان مخالفا لادون هذا النص وفي غيره من ذلك العيين  
 من هلكه وهو جازر باذخال المنفعة في هلكه لا ينفل هلكه الا غير الوكيل بالبيع  
**وبعد النص على القليل عن واجب القضاء للوكيل** عن دم عمد من جانب  
 الطالب صالح على مثل قيمة النفس او باقل بعين يسير يجوز على الطالب بلا خلاف  
 وبغير فاضل يجوز عنده خلافا لما والمراد من الوكيل في النظم وكيل الطالب وقوله  
 على القليل دليل عليه فان الوكيل من جهة المطلوب ان صالح على مثل قيمة النفس او باكثر  
 بعين يسير يجوز بلا خلاف وبغير فاضل لا يجوز بلا خلاف فانه وكيل بشر النفس  
 والاول وكيلا يسيرها من المحيط وانما وضع في الوكيل فان الالب اذا صالح على قضاء من

هذا هو الوجه في قوله  
 لو قال لا استأجر ارضه  
 من ارضه في هذا كله  
 ارضه فافاضها من ارضه  
 لا يجوز عنده لانها فاسدة  
 وعند ما لا يفسد صحى من العون  
 في المبسوط لما استأجرها  
 به من هكيل او موزون بغير عينه  
 فهو جائز على الآخر في قول  
 وعند ما هو على الدرام و  
 الدنانير وما يستأجر به الارض  
 مما يخرج منها وان استأجرها بشئ  
 من الحيوان او المكيل او الموزون  
 بعينه كان مخالفا لادون هذا النص  
 وفي غيره من ذلك العيين من هلكه  
 وهو جازر باذخال المنفعة في هلكه  
 لا ينفل هلكه الا غير الوكيل بالبيع  
 وبعد النص على القليل عن واجب  
 القضاء للوكيل عن دم عمد من جانب  
 الطالب صالح على مثل قيمة النفس  
 او باقل بعين يسير يجوز على الطالب  
 بلا خلاف وبغير فاضل يجوز عنده  
 خلافا لما والمراد من الوكيل في النظم  
 وكيل الطالب وقوله على القليل دليل  
 عليه فان الوكيل من جهة المطلوب ان  
 صالح على مثل قيمة النفس او باكثر  
 بعين يسير يجوز بلا خلاف وبغير  
 فاضل لا يجوز بلا خلاف فانه وكيل  
 بشر النفس والاول وكيلا يسيرها من  
 المحيط وانما وضع في الوكيل فان الالب  
 اذا صالح على قضاء من

هذا هو الوجه في قوله  
 لو قال لا استأجر ارضه  
 من ارضه في هذا كله  
 ارضه فافاضها من ارضه  
 لا يجوز عنده لانها فاسدة  
 وعند ما لا يفسد صحى من العون  
 في المبسوط لما استأجرها  
 به من هكيل او موزون بغير عينه  
 فهو جائز على الآخر في قول  
 وعند ما هو على الدرام و  
 الدنانير وما يستأجر به الارض  
 مما يخرج منها وان استأجرها بشئ  
 من الحيوان او المكيل او الموزون  
 بعينه كان مخالفا لادون هذا النص  
 وفي غيره من ذلك العيين من هلكه  
 وهو جازر باذخال المنفعة في هلكه  
 لا ينفل هلكه الا غير الوكيل بالبيع  
 وبعد النص على القليل عن واجب  
 القضاء للوكيل عن دم عمد من جانب  
 الطالب صالح على مثل قيمة النفس  
 او باقل بعين يسير يجوز على الطالب  
 بلا خلاف وبغير فاضل يجوز عنده  
 خلافا لما والمراد من الوكيل في النظم  
 وكيل الطالب وقوله على القليل دليل  
 عليه فان الوكيل من جهة المطلوب ان  
 صالح على مثل قيمة النفس او باكثر  
 بعين يسير يجوز بلا خلاف وبغير  
 فاضل لا يجوز بلا خلاف فانه وكيل  
 بشر النفس والاول وكيلا يسيرها من  
 المحيط وانما وضع في الوكيل فان الالب  
 اذا صالح على قضاء من

وجوب للصغير خطا عن الدية تنسلا يجوز ما حط وبلغ به الدية في ديات مبسوطا  
**والصالح في موضع كذا خطا عنها وما جازت فيها بكذا** عن موضع خطا وما  
**ان تراك قبضت عشر يسلم** **وردا ما رواه هذا يلزم** يحدث منها على حسنة ما  
 في ثبوت الموضع فلم يشيخ نصف عشر بدرا الصلح وهو خمسة وعشرون ويبطل الصلح بما  
 يجره وراءه وعند ما يسلم كل له والموضع من الشياخ من تزويج العظم ان يثبته وفيها القضا  
 في العود ونصف عشر الدية في الخطا وتقدر المستل ان الصلح وقع على جميع النفس و  
 بدلا عشر الاف فلما جعل المجنأه باذا ارجع النفس كان باذا الموضع نصف عشر  
 خمسة اتم وانما وضع في الصلح عنها وما يحدث جميعا فانه لو افسر على الموضع يسلم  
 كل له بالانفاق ومن اصلها ان لا اثر لقوله وما يحدث منها فانصرف الموضع فقط والواجب  
 فيها خمسة اتم فبذلك **كتاب الكفالة**

**الكفالة** الغم لغه قال  
 الله تعالى وكفلا زكريا في الشرح ضم دمه في حق المطالبة وقبله الدين و  
 هو قول السلفي والاول مع **وبين الكفيل والشريح** **سئل في المصنف** **وقال**  
 دفع الكفيل بالنفس المطلوب الى الطالب وعبر المهر الذي فيه الكفالة وهذا كرا في  
 سلطان يرى الكفيل عنده وقال لا يبرأ حتى يتنوب اليه ومصر وقعت فيه الكفالة فيقول  
 هذا اختلاف عمر فابو حنيفة كان في قرن الصلاة والقضاء كانوا يرغبون عن الدية  
 فلا يقع التناوب بين قاض مصر ومصر وهما كانا في قرن الفساد والقضاء كانوا يرغبون  
 فيها فابو يوسف فمجرد التسليم بمصر كلفه فيه من المبسوط وذكره الايضاح ونظم  
 الزندوستي لوسيط ان يدفع اليه بمصر بان قال ادفع اليك في هذا المصر ضلله  
 اليه بمصر آخر يرى عنده خلافا لان لم يكن قال هذا يبرأ بالاتفاق ولو سلم اليه  
 في السواد او في موضع لا قاض له لم يبرأ في قولهم فلما اخضع مصر اخر ما ذوق في الحديث  
**ما ذوق في المتن ان كان كل عن ارضي فلهذا قال اكل** عندها دون استوف  
**فلهذا اخرزة لك الموت قال** **يغنى عالم سبع عاقل كفا** دية فيه كحل عن  
 سيد عمال باذمه يلزم الكفالة وان دفع بالاجماع لان مولاه من حالته كالا  
 جنبي ولكن الاثر اتم منه حجج في حق نفسه حتى اذا اعتق كان حط اليه فان اعنته  
 مولاه في مرض موته يستعونه في قيمته ولاشئ لغوا المولى من هذه القيمة ثم

اعلم ان مقتضى الحال معرفة اربعة  
 اشياء الكفيل له وهو الدان  
 والمكفر عنه وهو المديون  
 والكفول به وهو الدين  
 والكفيل وهو الذي تمت  
 عليه المطالبة بالكفالة  
 هذا هو الوجه في قوله  
 لو قال لا استأجر ارضه  
 من ارضه في هذا كله  
 ارضه فافاضها من ارضه  
 لا يجوز عنده لانها فاسدة  
 وعند ما لا يفسد صحى من العون  
 في المبسوط لما استأجرها  
 به من هكيل او موزون بغير عينه  
 فهو جائز على الآخر في قول  
 وعند ما هو على الدرام و  
 الدنانير وما يستأجر به الارض  
 مما يخرج منها وان استأجرها بشئ  
 من الحيوان او المكيل او الموزون  
 بعينه كان مخالفا لادون هذا النص  
 وفي غيره من ذلك العيين من هلكه  
 وهو جازر باذخال المنفعة في هلكه  
 لا ينفل هلكه الا غير الوكيل بالبيع  
 وبعد النص على القليل عن واجب  
 القضاء للوكيل عن دم عمد من جانب  
 الطالب صالح على مثل قيمة النفس  
 او باقل بعين يسير يجوز على الطالب  
 بلا خلاف وبغير فاضل يجوز عنده  
 خلافا لما والمراد من الوكيل في النظم  
 وكيل الطالب وقوله على القليل دليل  
 عليه فان الوكيل من جهة المطلوب ان  
 صالح على مثل قيمة النفس او باكثر  
 بعين يسير يجوز بلا خلاف وبغير  
 فاضل لا يجوز بلا خلاف فانه وكيل  
 بشر النفس والاول وكيلا يسيرها من  
 المحيط وانما وضع في الوكيل فان الالب  
 اذا صالح على قضاء من











هذا هو الرهن الذي هو الرهن بالدين

هذا هو الرهن الذي هو الرهن بالدين

هذا هو الرهن الذي هو الرهن بالدين

هذا هو الرهن الذي هو الرهن بالدين

مصدره من لان الرهن لو كان منقودا قايما او هلكا لا يجوز عندهم لان واسم مال السلم هو ان  
 لم يذم الباع من جهة العيب ولا اسم مال السلم لا يصلح ديناً من المسوطين والمختلف  
**كتاب الرهن** الرهن لغة حبس الشيء بسبب كل من والى الشرع  
 جعل الشيء مجوساً بحيث يمكن استيفاء من الرهن كالمديون وصلة ملك اليد للرهن  
 وبسبب الرهن لان الاحكام الشرعية ينحط على الاقطاع على وفق الاثر والرهن  
 ينطلق على المرهونة ايضا والارتمان اخذ الرهن من رهنان دفع ادمها كل الرهن  
**من رهنان الشيء ما قسم هذا الرهن** هذا الرهن على اقسامه لا يخرج  
**فدنا الرهن فيضاً بغيره** والودع على مثل هذا الرهن الدافع والقبض وفيما يخص  
 القسمة لا يضمن القابض بالانقاض قبض قبل القسمة ايودها والكافض يضمن بقسمة عند  
 خلافها من الذخيرة ومصلحة المودعين من في الودعة العدل الذي يوضع الرهن  
**لو حلف المظفر ان لا يقبل فباعه عند البلوغ** يخل على يد لوك في صغيرا او كبيرا لا  
 يقبل لم يكن رهنا بالاجماع لانه لا يقع قبضه وبه يصير رهنا ولو سطر على بيعه فقبل او غفل  
 فباعه لا يجوز عندهم خلافا لما روي عن علي بن ابي طالب في بيعته ان فقبل رجلا  
**رهن جني وفيه فضل فبقي ذلك بغير ارضاء الرهن** خط فالرهن والرهن  
**وعليه رهنه فانه آق طاعة هذا بغيره** ان شاء دفعاه وبطل الرهن  
 وان شاء اقره به الغنية كل واحد منهما بالنصف وكان رهنا على حاله ولا يرجع احدهما  
 على صاحب ما فكر فان فداء الموقن بجميع الدية والرهن غائب لا يكون منبر على نصف  
 الفداء عند حليفه ولا يرجع على الراهن بدية ونصف الفداء ولكنه يحبس العبد رهنا  
 بالدين وليس حبس العبد بنصف الفداء بعرضه الدين وعند ما منبر في الفداء ولا  
 يرجع على الراهن الا بدية خاصة وانما وضع في غيبة الراهن اذ لو كان الرهن غائبا  
 وفداء الراهن بجميع الدية لا يكون منبر على نصف الفداء بالاجماع فاذا حضر وساعد  
 على ذلك فبغير عليه بنصف ما فداء وبغير رهنا كما كان قال وان لم يذكر جعل الرهن هلكا  
 في حقه وبسقوط دية ولا يرجع الراهن عليه بشئ ولو كان حاضرا وفداء الموقن بالجميع  
 بين رهنا كما كان ويكون منبر على الفداء بالاجماع وعلى قوله حتى جارية موصبة  
 للدين او الفداء وهما ليقبل نفس خطا او شبه او عدا او الق نرجية او مجنون او كانت

والرهن هو الرهن بالدين

فيما دون النفس لانه لو كانت جارية موصبة بنصف حر كان لو ان القيد ان يقتل العبد فها  
 وضار كان مات من يد الموقن خفف الفدية بالاجماع وانما قال وفيه فضل ليكون بفداء الدين مضى  
 على الموقن وبفداء الفضل لانه فيكون فداء العبد الموقن على الموقن اذ هو الذي ينتفع به  
 وفداء العبد لا يضمن على الراهن لانه المستفاد به وليت في الخلاف لانه لو لم يكن فيه فضل بان  
 كانت قيمته مثل الدين او دونه بخاطب الموقن او لا بالفداء بالاجماع ولا ان يحبس رهنا  
 كما قبل اجنبا بمنزلة المسوط وشرح الطحاوي والفرق بالعصر مصدر فدى بغيره كالفداء  
 من المغرب فعل هذا الصحيح فذكر جميع بكسر العين على الاضافه معناه ضمن الموقن فدل الجمع  
 الحصصين كذا صح بين يدى الامام الزيدوني طاب الله هذا الرهن الموقن بما يرضى عن الراهن  
**قال الرهن الموقن بالجميع ائتمن فالتن بالدين** قال الرهن الموقن بالدين  
 فضته وزنه عشر درهم بعشر درهم وهذا القيد عند من على ثلث اوجه الاولى ان  
 يكون قيمته مثل وزنه عشر درهم وسيف حق الموقن ويصير مستوفيا حقه بالانقضاء  
 باعتبار الوزن عند القيمة عندئذ والسائل ان يكون قيمته اقل من وزنه ثمانية مثلاً  
 فمضد يصير الموقن مستوفيا بدينه وعند ما يضمن قيمته من خلاف جنسه كمالا يودي  
 الى الربو باعتبار القيمة ولا يسقط بشئ من دينه ويصير الرهن ملكا للموقن بالقبض و  
 يكون الضمان رهنا مكانه الاول والثالث ان يكون قيمته اكثر من وزنه اثني عشر مثلاً  
 وفيه يسقط الدين عندهم من المسوط او اولى باب القيد من الزبادات واصل ان لا يكفل  
 والموزون اذا رهن بجنس فعمل اعتبار الهلاك العبرة للوزن دون الجود عند حليفه  
 بغير اذ يجعل مستوفيا بدينه بوزنه قدر ما كان مضى بالدين لان عند حال الهلاك  
 حالة الاستيفاء لاحالة الاحالة النقص والاستيفاء انما يكون بالوزن بفداء الموقن  
 لا بالجود لان اعتبار الجود في حق الاستيفاء يودي الى الربو ويحتمل ان حالة الهلاك  
 حالة استيفاء الدين ايضاً اذ الم يكن فيه ضرر بالراهن او الموقن اما اذا كان ضرراً  
 بان كان في الرهن جود مضى او في الدين لا يعتبر الاستيفاء هو احكام الاصل  
 فلهن فلا يبعد عنه الاعتدال فانه كان فيه جود مضى لحققت الضرر  
 لا نالوا اعتبار الاستيفاء بلزنا اسقاط اعتبار الجود وفيه هو بالراهن او الموقن  
 فوجب المضي الى النقص بخلاف الجنس ويكون الضمان رهنا قايماً مقام الاول

هذا هو الرهن الذي هو الرهن بالدين

هذا هو الرهن الذي هو الرهن بالدين

الكتاب بان

الكتاب بان

هذا هو الرهن الذي هو الرهن بالدين



صيانة الحق الراهن او المرفق في الجوزة هذا الذي ذكرنا في حالة الانكسار فغني عن حنفية  
 و ابو يوسف حالة الانكسار حالة التضمن بالقيمة من خلاف الجوزة حالة التضمن بالدين  
 حتى لا يكون للراهن ان يتركه بدينه لان ضمان الدين ضمان استيفاء والا استيفاء يكون  
 بالوزن والوزن كدق قايح ولا يمكن ان يجعل متوفيا شيئا من غير ما في متوفيا  
 يكون لا يورث في الربو فاستحاجت الى ضمان القيمة من خلاف جفينة ومحمد  
 يعتبر حالة الانكسار حالة الهلاك فان كان مضمونا بالقيمة حالة الهلاك حالة الانكسار  
 كذلك وان كان مضمونا بالدين حالة الهلاك حالة الانكسار كذلك لعذر الجمع بين  
 الضمانين مختلفين بقبض واحد وان يكون مضمونا بالدين ان يتخير الراهن ان شاء  
 تركه على المرفق بدينه وان شاء افنته جميع الدين والشافعي وهو ان القيد المرفق  
 اذا انكسر فغني عن وزن الوزن بقدر الدين مضمون ثم تبع جردة ذلك الوزن المضمون في  
 حوزة الضمان بتعاقبه وعند ابو يوسف يشيع الاحاطة والضمان فيها ومعناه المضمون من  
 الوزن مقدار ما يبلغ قدر الدين بقبضه والباقي امانة من الوزن والكوزة وعند محمد يصر  
 النقصان او لا الى الجوزة التي هي امانة حتى لو لم يفت شيئا من الجوزة التي هي مضمونة بخير  
 الراهن ان شاء افنته جميع الدين وان شاء تركه بدينه لان الاحاطة فيه تنصرف  
 التبع الى التبع **قال** محمد بن ابي بكر بن ابي راس من اجل ذلك فضة بدين عشرة في كل  
 ثلثة اقسام اما كوزة ودين عشرة او اقل من الدين ثمانية او اكثر من الدين  
 اثني عشر اما الاو اوصها اذا كان وزنه مثل الدين فهو على ثلثة اقسام اما الوجه الاول  
 اذا كانت قيمته مثل وزنه عشرة فان هلك المرفق سقط الدين بالحق لان بالوزن  
 والقيمة وفاق بالدين وان انكسر فغني عن حنفية وابي يوسف يجمعهما للراهن بالخيار  
 ان شاء افنته جميع الدين وان شاء ضمن المرفق قيمته من خلاف جفينة لان عندهما  
 حالة الانكسار حالة التضمن بالقيمة بكل حال ويكون المرفق ملكا للمرفق بالضم  
 ويكون الضمان ذهنا قائما مقام الاول وعند محمد ان شاء افنته جميع الدين وان  
 شاء تركه بدينه اعتبارا لحالة الانكسار بحالة الهلاك كمن غصب ثوبا وتخرق  
 عنده يتخير المالك الا ان في الثوب اذا اضر الثوب يضمنه النفسان وهذا اذا اضر  
 الراهن المرفق لا يضمنه النفسان لان الكوزة بانفادها مضمونة في الثوب لانه

مثل

لانه يورث الى الربو بخلاف القلب وان كان قيمته اقل من وزنه ثمانية فان هلك فغني  
 به حنفية سقط الدين باعتبار الوزن حالة الهلاك عند ابو يوسف وفاق بالدين  
 وعندنا يضمن المرفق قيمته من خلاف جفينة لانه لو جعلناه متوفيا كل الدين اعتبارا  
 للوزن يسقط حق المرفق في الكوزة ولو جعلناه متوفيا من دينه ثمانية اعتبارا  
 للقيمة يضمنه متوفيا ثمانية بعشرة من حيث الوزن فيكون ربوا فلهذا الضمان  
 عدلين من ضمان الدين الضمان بالقيمة وان انكسر ان شاء الراهن افنته جميع الدين  
 وان شاء ضمنه قيمته من خلاف جفينة بالاتفاق اما عند حنفية وابي يوسف لان  
 عندهما حالة الانكسار حالة التضمن بكل حال ولما عند محمد اعتبارا لحالة الانكسار  
 بحالة الهلاك وصار المرفق ملكا للمرفق بالضم فيكون الضمان ذهنا قائما مقام الاول  
 ولذا في قيمة الكوزة من وزنه اثني عشر فان هلك سقط الدين بالحق لان بالوزن  
 والقيمة وفاق بالدين وزياد الكوزة امانة وان انكسر فغني عن حنفية ان شاء  
 افنته جميع الدين وان شاء ضمنه قيمته من خلاف جفينة بالقيمة بما بلغت لان  
 الوزن كله مضمون فبجوزة في الضمان وعند ابو يوسف ان شاء افنته جميع الدين  
 وان شاء ضمنه قيمته خمسة اسداس الوزن لان عندنا يشيع الاحاطة ومعناه  
 ما بين امة المضمون عنده قدر ما يبلغ جميع الدين بقبضه وخمسة اسداس اقل  
 يبلغ قيمة عشرة لان الوزن اذا كان عشرة والقيمة اثني عشر كالعشر التي هي  
 الوزن خمسة اسداس اثني عشر الذي هو القيمة كل سدس الثمان من حيث القيمة  
 فيكون خمسة اسداس الوزن عشرة من حيث القيمة وضروعة واذا اذوت ان  
 تفرق خمسة اسداس الوزن كم هو ان تفرق من الوزن وهو عشرة سدس منه  
 وذلك جميع والوجه اسداس ثلثان فمضى ثلث منه رما وثلثا ربعه بقية ثمانية  
 وثلث وهو خمسة اسداس اقل وزنه قيمة عشرة فصار وزن خمسة اسداس  
 القيد ملكا للمرفق بالضم ونفى السكس ويكون مع الضمان ذهنا قائما مقام  
 الاول وانما ميزنا السكس كذا يمكن الشروع في الرهن وهذا المسئلة رواية  
 ان الشروع الطارك مبطل للرهن وفي الظاهر الرواية لا يبطل الاحتياج

والضمان

وثلثا ربعه لان سدس عشرة  
 عشرة اسداس ستة  
 اسداس رهم م



لا القينز وعند محمد ان انقص من القيمة قدر درهمين بخير الراهن على الفلك كجميع الدين  
 لان النقصان عند انقص من الاجرة الامانة اولاً اذا دخل النقصان في الجورة  
 المضمونة بان انقص اكثر من درهمين في بخير الراهن ان شاء افلكه جميع الدين وان  
 لم يشاء تركه يدينه اعتباراً بحالة الانكسار بحالة الهلاك واما القسم الثاني  
 من الباب وهو اذا كان وزن اقل من الدين ثمانية ان هلك صار مستوفياً من دينه  
 ثمانية بالانفاق لان هذا العذر وفاء بالدين وزناً وفيه وان انكسر ففعل له وان  
 ان شاء والراهن افلكه جميع الدين وان شاء ضمنه قيمة من جنسه على ما هو وعند  
 محمد ان شاء افلكه جميع الدين وان شاء تركه على المهرض ثمانية من دينه اعتباراً  
 بحالة الهلاك والى كان قيمة اقل من وزنه سبعة ان هلك سقط من الدين ثمانية اعياناً  
 للوزن عشرة وعطفاً ما يضمن قيمة من خلاف جنسه لتعذر جعله مستوفياً على ما  
 من في الوجه الثاني من القسم الاول وان انكسر ان شاء الراهن افلكه جميع الدين  
 وان شاء ضمنه قيمة من خلاف جنسه بالانفاق على اختلاف الاصلين  
 على ما هو وان كان قيمة اكثر من وزنه واقل من الدين تسعة او مثل عشرة ان  
 هلك فعند له جنس قيمته سقط من الدين ثمانية اعتباراً للوزن عند خلافه  
 وعند ما يضمن قيمة من خلاف جنس صيانة لحقة في الجورة ويكون الضمان رهناً  
 مقام الاول وان انكسر فان شاء الراهن افلكه جميع الدين وان شاء ضمنه قيمة  
 من خلاف جنسه بالانفاق على اختلاف الاصلين على ما هو وان كان قيمة اكثر  
 من وزنه واكثر من الدين اثنا عشر فان هلك سقط من دينه ثمانية عند له حنفية  
 اعتباراً للوزن عند وعند ما يضمن قيمة من خلاف جنس اسداس القدي لان ما لا  
 عليه امانة ويكون الضمان رهناً مكان الاول وابو يوسف قال الاضمان الفحة  
 ههنا وما جعله مستوفياً من دينه ثمانية لان بعض الجورة ههنا مضفون وهو  
 قدر الدرهمين فلو جعل المهرض مستوفياً بقدر ثمانية يتصور الراهن بخلاف  
 ما اذا كان وزنه عشرة وقيمة اثني عشر لان الجورة منه كلها امانة وان انكسر  
 فعند له حنفية ان شاء الراهن افلكه جميع الدين وان شاء ضمنه قيمة بالهبة

فهو على خمسة اوجه  
 الاول ان كان  
 قيمته مثل وزنه  
 ثمانية

بالدين

ما بلغت لان الوزن كله مضفون فينبغي الجورة وعند له يوسف ان شاء افلكه جميع الدين  
 وان شاء ضمنه قيمة خمسة اسداس القدي لان عند المضفون من الوزن ما يبلغ  
 قيمته قدر الدين وخمسة اسداس الوزن يبلغ قيمة قدر العشرة ووجه ما  
 بينا من قبل واذا اردت ان تعرف مقدار خمسة اسداس القدي كم هو اطر في  
 من ثمانية سدس وذكرهم وثلث درهمين ستة وثلث في خمس اسداس  
 قيمة عشرة كل سدس قيمة درهمين وعند محمد ان انقص من القيمة قدر درهمين لا  
 غير بخير الراهن على الفلك كجميع الدين فان انقص اكثر من ذلك فقد دخل النقصان  
 في الجورة المضمونة فمحمد بخير الراهن ان شاء افلكه جميع الدين وان شاء  
 ضمنه خمسة اسداس قيمة مقدار الدين عشرة لان هذا العذر مضفون وغير  
 السدس ويكون مع الضمان رهناً مقام الاول اما القسم الثالث من الباب وهو  
 هو ما اذا كان وزنه اكثر من الدين خمسة عشر فثلث المهرض ههنا مضفون  
 لانه قدر الدين وزناً والثلث امانة فان كان قيمة مثل وزنه فان هلك فعند له في  
 دينه كله كونه يثلث المهرض بالانفاق لان ثلثي المهرض قدر الدين وزناً وقيمة  
 ان انكسر فان شاء الراهن افلكه جميع الدين وان شاء ضمنه قيمة ثلثي المهرض  
 من جنسه عند له حنفية والى يوسف ان المضفون قدر ثلثية والثلث امانة  
 فيخير فيكون مع الضمان رهناً مقام الاول وعند محمد ان شاء افلكه جميع الدين  
 وان شاء ترك ثلثي المهرض على المهرض يدينه واخذه منه ثلث المهرض اعتباراً  
 بحالة الهلاك وان كانت قيمة اكثر من وزنه عشرون فان هلك يسقط جميع دينه  
 يثلثي المهرض بالانفاق لانه وفاء بالدين وزناً وقيمة والباقي امانة وان انكسر  
 فعند له حنفية ان شاء افلكه جميع الدين وان شاء ضمنه قيمة ثلثي المهرض من خلاف  
 جنسه بالهبة ما بلغت لان هذا الوزن من المضفون فينبغي الجورة وغير  
 الثلث ويكون مع الضمان رهناً مقام الاول وعند له يوسف ان شاء افلكه  
 جميع الدين وان شاء ضمنه قيمة نصف المهرض لان قيمة نصفه يبلغ قدر الدين و  
 نصف سبعة ونصف قيمة عشرة وعند محمد ان انقص قدر خمسة بالانكسار  
 فيخير على الفلك كجميع الدين وان انقص اكثر من ذلك فيخير ان شاء افلكه جميع الدين



وان شاء ترك ثلثي المدهن بدنه واخذ الثلث اعتبارا بحالة الهلاك وان كانت قيمة  
 اقل من وزنه واكثر من الدين اثني عشر فان هلك سقط كل الدين ثلثي المدهن عند  
 له خفيف اعتبارا بالوزن وعند ما يضمن قيمة خمسة اسداس المدهن لان المضمون  
 قدر الدين بوزنه وجوده ولا يمكن ان يحمل مستوفيا ديه لانا لو اعتبرنا الوزن  
 بنضر المرفه لان يصير مستوفيا دينه على ثلثي المدهن وقيمة ثمانية وان  
 اعتبرنا القيمة يودي الى الربوا فقلت بانه يضمن خمسة اسداس ويكون الضمان  
 مقام الاول وان انكسر ففقد له خفيف الراهن الجناح ان شاء افتكه جميع الدين  
 وان شاء ضمنه قيمة ثلثي المدهن من خلاف جنسه وعند ما ان شاء افتكه جميع  
 الدين وان شاء ضمنه قيمة خمسة اسداس الدين بناء على اصلين مختلفين  
 واذا اريد ان يقر قدر خمسة اسداسه اظهره سدسه وذلك لانه نصف  
 ثلثي ثلثي عشر ونصف فهو خمسة اسداس القلب قيمة عشر وان كانت قيمة  
 مثل الدين عشرة او اقل من الدين تسعة فان هلك ففقد له خفيف سقط كل  
 الدين اعتبارا بالوزن وعند ما يضمن جميع قيمته من خلاف جنسه لان اجرة  
 كله مضمونة هي وان انكسر ففقد ان شاء افتكه جميع الدين وان شاء ضمنه قيمة  
 جميع من خلاف جنسه فيكون المدهن ملكا للمرتقن بالضمان فيكون الضمان  
 وهذا مقام الاول قال رجل رهن من آخر كرخطة جيدة فقيمة ما يتاخرهم  
 بدني مائة درهم فالمضون ههنا نصف الكرخة لان قيمته يبلغ مقدار  
 الدين فان هلك سقط الدين بنصف الكرخة لان به وفاقا بالدين قيمة وان افسد  
 بان اصابه ماء فابتل ففقد محض ان شاء الراهن افتكه جميع الدين وان شاء  
 ترك نصف بدنه واذا النصف اعتبارا بحالة الفساد والحالة الهلاك عند وعقد  
 له خفيف وان يوسف يضمن المرتقن مثل نصف المقبوض يعني جبلا اما عند  
 له يوسف فلا يشك ذلك ولكن عند خفيف لان اجرة ههنا اعتبارا لانها  
 قوبلت بخلاف اجنسي وهو الدلام بخلاف القلب وغير النصف المبلول ويكون  
 مع الضمان ههنا مقام الاول ويضمن الدين بينهما على قدر قيمتهما الثلثا واذا  
 رهن نصف كرخطة قيمة مائة بكرودي قيمة مائة فان هلك سقط نصف

اجرة المضمون  
 في الاجرة المضمونة  
 في الاجرة المضمونة

ان شاء ترك ثلثي المدهن بدنه واخذ الثلث اعتبارا بحالة الهلاك وان كانت قيمة اقل من وزنه واكثر من الدين اثني عشر فان هلك سقط كل الدين ثلثي المدهن عند له خفيف اعتبارا بالوزن وعند ما يضمن قيمة خمسة اسداس المدهن لان المضمون قدر الدين بوزنه وجوده ولا يمكن ان يحمل مستوفيا ديه لانا لو اعتبرنا الوزن بنضر المرفه لان يصير مستوفيا دينه على ثلثي المدهن وقيمة ثمانية وان اعتبرنا القيمة يودي الى الربوا فقلت بانه يضمن خمسة اسداس ويكون الضمان مقام الاول وان انكسر ففقد له خفيف الراهن الجناح ان شاء افتكه جميع الدين وان شاء ضمنه قيمة ثلثي المدهن من خلاف جنسه وعند ما ان شاء افتكه جميع الدين وان شاء ضمنه قيمة خمسة اسداس الدين بناء على اصلين مختلفين واذا اريد ان يقر قدر خمسة اسداسه اظهره سدسه وذلك لانه نصف ثلثي ثلثي عشر ونصف فهو خمسة اسداس القلب قيمة عشر وان كانت قيمة مثل الدين عشرة او اقل من الدين تسعة فان هلك ففقد له خفيف سقط كل الدين اعتبارا بالوزن وعند ما يضمن جميع قيمته من خلاف جنسه لان اجرة كله مضمونة هي وان انكسر ففقد ان شاء افتكه جميع الدين وان شاء ضمنه قيمة جميع من خلاف جنسه فيكون المدهن ملكا للمرتقن بالضمان فيكون الضمان وهذا مقام الاول قال رجل رهن من آخر كرخطة جيدة فقيمة ما يتاخرهم بدني مائة درهم فالمضون ههنا نصف الكرخة لان قيمته يبلغ مقدار الدين فان هلك سقط الدين بنصف الكرخة لان به وفاقا بالدين قيمة وان افسد بان اصابه ماء فابتل ففقد محض ان شاء الراهن افتكه جميع الدين وان شاء ترك نصف بدنه واذا النصف اعتبارا بحالة الفساد والحالة الهلاك عند وعقد له خفيف وان يوسف يضمن المرتقن مثل نصف المقبوض يعني جبلا اما عند له يوسف فلا يشك ذلك ولكن عند خفيف لان اجرة ههنا اعتبارا لانها قوبلت بخلاف اجنسي وهو الدلام بخلاف القلب وغير النصف المبلول ويكون مع الضمان ههنا مقام الاول ويضمن الدين بينهما على قدر قيمتهما الثلثا واذا رهن نصف كرخطة قيمة مائة بكرودي قيمة مائة فان هلك سقط نصف

الدين عند له خفيف لانه يعتبر الكيل وبالرهن وفاقا بنصف الدين كيلا وعند ما يضمن المرتقن مثل المقبوض لان له جمل مستوفيا بقدر الكيل ضررا بالراهن بابطال حقه في اجرة فلو جعل مستوفيا بقدر قيمته يودي الى الربوا فقلت بانه يضمن المثل فيكون ههنا مقام الاول وان افسد بالمال ان شاء الراهن افتكه جميع الدين وان شاء ضمنه مثل المقبوض اما عند ما لان حاله الفساد حالة الضمان واما عند ما اعتبرنا الهلاك فيكون الفاسد ملكا للمرتقن بالضمان فان افسد وجوزا يرا بغير حكم الاجتلال بتصرف بالفضل بحيث يمكن باعتناء الشبهة لانه وجد شبهة العالبة **مما قيل في حارة المرفق هو كما كان الشريك في اصدار الفاضل اعار** لغير شريك في الشراكة لرهنة بدنه جازع عند خلافهما وقطع كفايته بالامر لغير وفور في الشراكة **ومما قيل في الرهن على المرتقن كان جبلا اهدرا فاستقر** عبد موهون جميع مضموناته بان كانت قيمة مثل الدين او اقل منه على المرتقن او على مال عند هدر وعند ما اعتبره ان شاء الراهن والمرفق ابطال الرهن ودفعوا بالجناية الى المرتقن الا ان يقول المرتقن اننا لا ابني ولا اطلب اينية فخذ هو وهن على حاله واجهوا ان العبد اذا كان نصف مضمونا ونصف امانة بان كانت قيمة ضعف الدين فان جناية على المرتقن معتبر فيقال للراهن ان شئت فادفع وان شئت فادفع وان دفعه وقبل المرتقن بطل الدين كذا وصار العبد كمال المرتقن وان اختار فداه فنصف الفداء على الراهن ونصف على المرتقن فما كان حصته المرتقن يبطل وما كان حصته الراهن يترك والعبد رهن عالة والمناوض في المرتقن اذ جناية على الراهن او على مال هدر بالاجماع سواء كانت قيمة مثل الدين او اقل او اكثر والمكراد بالجناية على ما يوجب المال فانه لو قتل الراهن او المرتقن عمدا فعليه الفضا ومن اذا اقتضى سقوط الدين لان ماله تته تلفت بسبب باسره فضمن المرتقن وجنائه على ابن الراهن او ابن المرتقن كالجناية على الاجنبي بالاشاق ومن شرع الطلوي والمبسوط والهادية واجبا مثل القدر وهو لبا طل **الحاق** المضاربة مشتقة من الغرب في الارض سميت بذلك لان المضارب ينال الربح بالخبر فيها غالبا **مصارف ائتم كل المال في البيع واستقرض لا حمال**

الدين عند له خفيف لانه يعتبر الكيل وبالرهن وفاقا بنصف الدين كيلا وعند ما يضمن المرتقن مثل المقبوض لان له جمل مستوفيا بقدر الكيل ضررا بالراهن بابطال حقه في اجرة فلو جعل مستوفيا بقدر قيمته يودي الى الربوا فقلت بانه يضمن المثل فيكون ههنا مقام الاول وان افسد بالمال ان شاء الراهن افتكه جميع الدين وان شاء ضمنه مثل المقبوض اما عند ما لان حاله الفساد حالة الضمان واما عند ما اعتبرنا الهلاك فيكون الفاسد ملكا للمرتقن بالضمان فان افسد وجوزا يرا بغير حكم الاجتلال بتصرف بالفضل بحيث يمكن باعتناء الشبهة لانه وجد شبهة العالبة

الدين عند له خفيف لانه يعتبر الكيل وبالرهن وفاقا بنصف الدين كيلا وعند ما يضمن المرتقن مثل المقبوض لان له جمل مستوفيا بقدر الكيل ضررا بالراهن بابطال حقه في اجرة فلو جعل مستوفيا بقدر قيمته يودي الى الربوا فقلت بانه يضمن المثل فيكون ههنا مقام الاول وان افسد بالمال ان شاء الراهن افتكه جميع الدين وان شاء ضمنه مثل المقبوض اما عند ما لان حاله الفساد حالة الضمان واما عند ما اعتبرنا الهلاك فيكون الفاسد ملكا للمرتقن بالضمان فان افسد وجوزا يرا بغير حكم الاجتلال بتصرف بالفضل بحيث يمكن باعتناء الشبهة لانه وجد شبهة العالبة

الدين عند له خفيف لانه يعتبر الكيل وبالرهن وفاقا بنصف الدين كيلا وعند ما يضمن المرتقن مثل المقبوض لان له جمل مستوفيا بقدر الكيل ضررا بالراهن بابطال حقه في اجرة فلو جعل مستوفيا بقدر قيمته يودي الى الربوا فقلت بانه يضمن المثل فيكون ههنا مقام الاول وان افسد بالمال ان شاء الراهن افتكه جميع الدين وان شاء ضمنه مثل المقبوض اما عند ما لان حاله الفساد حالة الضمان واما عند ما اعتبرنا الهلاك فيكون الفاسد ملكا للمرتقن بالضمان فان افسد وجوزا يرا بغير حكم الاجتلال بتصرف بالفضل بحيث يمكن باعتناء الشبهة لانه وجد شبهة العالبة

الدين عند له خفيف لانه يعتبر الكيل وبالرهن وفاقا بنصف الدين كيلا وعند ما يضمن المرتقن مثل المقبوض لان له جمل مستوفيا بقدر الكيل ضررا بالراهن بابطال حقه في اجرة فلو جعل مستوفيا بقدر قيمته يودي الى الربوا فقلت بانه يضمن المثل فيكون ههنا مقام الاول وان افسد بالمال ان شاء الراهن افتكه جميع الدين وان شاء ضمنه مثل المقبوض اما عند ما لان حاله الفساد حالة الضمان واما عند ما اعتبرنا الهلاك فيكون الفاسد ملكا للمرتقن بالضمان فان افسد وجوزا يرا بغير حكم الاجتلال بتصرف بالفضل بحيث يمكن باعتناء الشبهة لانه وجد شبهة العالبة

الدين



**كتاب ما على المالكين**  
**ولا يجزئان بقدر الدين**

فان قيل فمت فرج هذه التعريفات على قولنا بعد ما افسد ما قبل او حنيفة هو الذي  
 فرجها على اصولها كقولهم في حوائج المزارعة لعلي ان الله سوايا خزون في قوله في حنيفة  
 ذكره في المبسوط قال محمد بن الحسن لم يراو حنيفة المعاملة والمزارعة جائزا ولو كان  
 فرج عليها وقال لا يجوزها لكان يجوز في كل اوان فيها فليس ولم يجوز الوقت ولم  
 يفرج عليه فان فيه اصل والسيد هو المزارع والمبذور ان لصاحب البذر قال رب  
**لو قال ان ترعني في شهر كذا فقلت النصف والثلث** والارض للمزارع ومن  
**قال ان ترعني في شهر كذا فقلت النصف والثلث** والارض للمزارع ومن  
 على انك ان زرعت في شهر كذا فقلت النصف وان زرعت في شهر كذا فقلت الثلث صح  
 الشرطان عندهما وفي قيس قول ابي حنيفة صح الشرطان الاول دون الثاني حتى يستقي  
 المسقى ان في الاول واجر المثل ان وفي الثاني اخلاف رب الارض  
**وان قيل فقلت النصف ودا قال نصفه من الكذا المزارع فقال رب**  
**والقول في ذلك قول الراجح** **واقصدا اخذ بقول المزارع** الارض وفقت بالنصف  
 وقال المزارع بالنصف وزايدة عشر اقفه فالتول الرب الارض مع يمينه فيقال  
 قول ابي حنيفة لانه يدعي صحة العقد وعندنا القول للمزارع لانه يتكبر وجوب العمل عليه  
 لنفسه العقد وان اقام بالثبوت بيننا المزارع اولى عندهم وانما وضع في الزيادة  
 اذ في النقصان بان قال المزارع بشرط في النصف الا عشرة اقفه ورب  
 الارض يقول بشرط النصف فقط القول لرب الارض عندهم وموضع اختلاف  
 الاختلاف في العمل القول لرب الارض لانه يتكبر وجوب اجماع المثل عليه من  
 المبسوط **وقد اختلف المالكين على ان لا يملك الثلث في حنيفة** ولا يملك الثلث  
**يعني في قولهم** **وقال جاز في حق ابي الثلث فقلت في حق ابي الثلث** والارض لرب الارض  
 ليزرعها بغيرها واشتراطوا ان يخرج بينهم الثلث ولرب الارض على احدى  
 يعني ما حرّم فسد لانه شرط لرب الارض مع ثلث اثنى ابراهيم وهو سبب لفظ  
 الشركة ففسد في حق هذا وشاع في الكل عندنا ولو شرطوا الماء على رب الارض لكان  
 فسد لانما شرطوا عليه الدراهم وهو ما اوجر لاراض كان بيعا للبذر بالدراهم والبيع  
 في المزارعة حنفتان في صفة ولو شرطوا الماء على رب الارض لكانا معا

في حنيفة هو الذي  
 فرجها على اصولها  
 كقولهم في حوائج  
 المزارعة لعلي ان  
 الله سوايا خزون  
 في قوله في حنيفة  
 ذكره في المبسوط  
 قال محمد بن الحسن  
 لم يراو حنيفة  
 المعاملة والمزارعة  
 جائزا ولو كان  
 فرج عليها وقال  
 لا يجوزها لكان  
 يجوز في كل اوان  
 فيها فليس ولم  
 يجوز الوقت ولم  
 يفرج عليه فان  
 فيه اصل والسيد  
 هو المزارع والمبذور  
 ان لصاحب البذر  
 قال رب لو قال  
 ان ترعني في شهر  
 كذا فقلت النصف  
 والثلث والارض  
 للمزارع ومن  
 قال ان ترعني في  
 شهر كذا فقلت  
 النصف والثلث  
 والارض للمزارع  
 ومن على انك ان  
 زرعت في شهر  
 كذا فقلت النصف  
 وان زرعت في شهر  
 كذا فقلت الثلث  
 صح الشرطان  
 عندهما وفي قيس  
 قول ابي حنيفة  
 صح الشرطان  
 الاول دون الثاني  
 حتى يستقي  
 المسقى ان في  
 الاول واجر المثل  
 ان وفي الثاني  
 اخلاف رب الارض  
 وان قيل فقلت  
 النصف ودا قال  
 نصفه من الكذا  
 المزارع فقال رب  
 والقول في ذلك  
 قول الراجح  
 واقصدا اخذ  
 بقول المزارع  
 الارض وفقت  
 بالنصف وقال  
 المزارع بالنصف  
 وزايدة عشر  
 اقفه فالتول  
 الرب الارض مع  
 يمينه فيقال  
 قول ابي حنيفة  
 لانه يدعي صحة  
 العقد وعندنا  
 القول للمزارع  
 لانه يتكبر وجوب  
 العمل عليه  
 لنفسه العقد  
 وان اقام بالثبوت  
 بيننا المزارع  
 اولى عندهم  
 وانما وضع في  
 الزيادة اذ في  
 النقصان بان  
 قال المزارع  
 بشرط في النصف  
 الا عشرة اقفه  
 ورب الارض  
 يقول بشرط  
 النصف فقط  
 القول لرب الارض  
 عندهم وموضع  
 اختلاف الاختلاف  
 في العمل القول  
 لرب الارض  
 لانه يتكبر وجوب  
 اجماع المثل  
 عليه من المبسوط  
 وقد اختلف  
 المالكين على  
 ان لا يملك  
 الثلث في حنيفة  
 يعني في قولهم  
 وقال جاز في  
 حق ابي الثلث  
 فقلت في حق  
 ابي الثلث والارض  
 لرب الارض  
 ليزرعها بغيرها  
 واشتراطوا ان  
 يخرج بينهم  
 الثلث ولرب الارض  
 على احدى يعني  
 ما حرّم فسد  
 لانه شرط لرب  
 الارض مع ثلث  
 اثنى ابراهيم  
 وهو سبب لفظ  
 الشركة ففسد  
 في حق هذا  
 وشاع في الكل  
 عندنا ولو شرطوا  
 الماء على رب  
 الارض لكان  
 فسد لانما  
 شرطوا عليه  
 الدراهم وهو  
 ما اوجر لاراض  
 كان بيعا  
 للبذر بالدراهم  
 والبيع في  
 المزارعة  
 حنفتان في  
 صفة ولو  
 شرطوا الماء  
 على رب الارض  
 لكانا معا

في حنيفة هو الذي

فرجها على اصولها

في حنيفة هو الذي

في حنيفة هو الذي

فرجها على اصولها

كقولهم في حوائج

المزارعة لعلي ان

الله سوايا خزون











ولا حال يشترك به الذواب فالناس بعد من عليهم ويدعون الكبراء عليه ويصرفون  
أخذ منهم من الكبراء في خواججه فاذا وقعت الحاجة الى الخروج يحسن نفسه فيذهب احوال  
القبس وربما يصير ذلك سبباً لثقل عدمه على الخروج في الفرواح فيفسد دهله  
الشخص متعدد ايضا والخاف الضرر بالي ضرره الضرر عن اتمام جائز اما ضرر  
المحجر المختلف فيه غير متعدد بل يقتصر عليه فلا يكون المحجر المختلف فيه نظراً لولا  
فجواز المحجر حتى هو لا يدل على جواز المختلف فالكتاب المحجر من كتاب الدعوى  
والبنات الرهاني **المادون** الاذن الاعمال لغة  
وفي الشرع كل محجر واقتطاط الحبس **المحجر لا يفتن فيه المحرر الا متى اذن له**  
المحجر لا يفتن على المادون الا بحجر اثنين او بحجر واحد عداً لظراف المادون في  
العزل في المحرر فان بشره الطواوي هذا اذا ذكره العبد اما اذا صدق بصير محجر  
بالاجماع ولو كان المحجر سولاً لمحجر الوجهين بالاجماع عبد مادون بن مولى  
بن مولى **بين المولى المادون في قوله عليه السلام ولا يحق** ولا احد عليه الف  
فمن ينفق او لا ينفق **من جاز له ان ينفق** **من جاز له ان ينفق** **من جاز له ان ينفق**  
**والثاني في نصفه لا يحق** **فما جاءه ان ينفق** **من جاز له ان ينفق** **من جاز له ان ينفق**  
ينفق بالف او مات وحلف الف من كسبه او قتل واستوفيت القيمة الف من قتله  
ينفق هذا الا في بين الاجنبى والمولى العزم **الثالث** بطريق القول عندك **الثالث**  
للاجنبى **الثالث** للمولى العزم لا بد بطل نصف دينه فاء لاقى ملكه فصار كمن ترك  
افاؤه عزم بالف وغيره **الثالث** **عندما ينفق ارباعاً** **عندما ينفق ارباعاً** **عندما ينفق ارباعاً**  
والربع للمولى العزم بطريق **الثالث** لان العزم لا يعول خمسمائة لاقت نصفه **الثالث**  
ودين لا يثبت في نصيبه فسلم ذلك للاجنبى وخمسمائة لاقت نصيب المولى الا في  
استوفى فيها حق الاجنبى والمولى العزم فينصف منها نصيبه وابو حنيفة يقول  
الدين في الزمة لا في العين فيعول وانما وضع في دين احوال المولى مع الاجنبى  
لو كان لكل واحد من المولى عليه الف والمستهل بما لها نصف الف يكون  
للاجنبى ونصيبها للمولى بالاجماع من المبسوط والقول المولى التابع من عبد  
فمن **من عبد المدون** **ينصف بالعين** **الدين** **الدين** **الدين**  
**لو السوى** **وغيره** **من ان ينفق** **عن العين** **عن** **شأن** **بكر من**

فبمده أو اشتري من من اعبان لكسبه باكر فلو من قمته فالبيع فاستدعني حنفية  
وان سقط المجابة وعندما صحح وبقي اللوث بلغ الى تمام القيد في الشرا وحظ  
الزيادة في البيع او انقص العهد والغبن الفاضل والبس في المسلمين على  
المذهبيين سواء كذا ذكر في المحيط فعلى هذا قيد الغبن اليسير اتفاق وان باع من  
الاحضن بالكثر من المجابة لا يجوز اصلا عندهما وان بلغ الاجنبى الغن الى تمام  
القيد وبالسيس يجوز ولا يؤمن بازالة المجابة عندهما من المحيط والهداية  
**ويقتل الاقرار من ماذون بالزهر والاولاد يادون** اقرار الماذون  
لمن لم ينسج شهادته لو كان حركه لوادرين والاولاد والزوجات باطل عنده  
وعندهما جائز ويساكون الغرماء ان كسبه وسوا عليه دين لم لا في المبسوط  
**لو حذر القيد والالف فيك ثم اقر بعد ان سيق** حذر الماذون في بلد الغن  
**دين الف سائين في قبض واعطى الولي ربع او ثلث** ثم اذن له ثانيا ثم اقر  
لرجل دين الف كان له في الاذن الاول يفيض من تلك الف عندك حنفية  
وعندهما من دفع الف للولي وبقي الاقرار فيبطل المولى بفضله او يبايع العبد  
فيه وقد مر نظير في الاقرار **حجر ما دون وفي الف فقال هذه وجبة**  
**لواحد من حجر عندك وفيه مع كلام العبد** فلان او عصبته منه وصدقه  
فلان في اقرار عنك حنفية خلافا وعلى هذا الخلاف لو اقر على نفسه دين و  
يقضى ما في يده عنده لان مع اقرار هو البذل بيع المكاتب او الماذون  
**ما باع واقبضه في حجره وان لم يثبت وكان اذن** وسواءهما بما  
لا يقاضى التمسك به جائز عنده خلافا لها وعلى هذا الواشني الماذون  
**كذا قال العبد عن واراد اذ حذر عندك اسمك ومن** عبد اولية  
وسمى في يده وارادت قمته ثم اقال البائع جازعك خلافا لها وعلى هذا  
**وهو يرد بالحيار بعد ان ابراه بايعه عن الف** لو اشترى الماذون شيئا  
بشرط اقباله ثلثة ايام فابراه البائع عن الغن ثم اراد بيعه بالحيار صح  
عنده لانه امتناع عن التملك حيث لم يدخله ملكه له وهو اقباله وعندهما  
لا بيع لانه ازالة الملك لان خبار المشتري لا يمنع دخول المبيع في ملكه عندهما

مولد فقص من ارض الاف الخ  
واعطيا المولى احد فمغولم  
او اعطيا الاف المولى فمغولم  
فدري اني بمر المولى فمغولم  
العبد فمغولم

استبان بجای آوردن معاصر

لو شتر العبد المذنب عبد الله  
ابن ابي ارم بن ارم فوسل بنه  
على ملك ارم بن ارم فوسل بنه  
كذلك فوسل بنه ارم بنه

13



المستخرج من كتاب...

وقصر الفروع في البسوع اعتاق عن عبد المادون ينظر في مستخرج الدون  
اعتق المولى قنبا من كسب عبد المادون وعليه دين اخطا برقبتك وكسبتك  
باطل عندك حنيف وقال لاجازي وعلم المولى القنبة ان كان موسرا وسى العتيق ان  
كان المولى معسرا غيّر على المولى اصله ان المولى لا يمكن كسب عبد المادون  
المجرب دينه برقبتك وكسب عندك حنيفه وعنده ملكك والموضع في مستخرج الدون  
فاذا اذالم يكن مجربا يمكن في قول الآخر وينفذ اعتاقه كما هو قولها في الدين المجرب من الاصل  
كذلك قوله هذا النبي وقوله ليس يقتل الفرح وعلى هذا المادون المستغرق  
يلزم فيمنه موجد في حج وأوجبا في حج الديون هذا النبي وهو محمول النسب  
واصغر سنا منه لا يعيق عنده ولا يثبت نسبه منه وعندهما يعيق عليه ويقسم  
المولى قيمته للفرع المسئلة الثانية قتل المولى عبد عبد المادون المستغرق الرون  
يجب فيه عليه في ثلث سنين لانه كالاجنبي منه وعندهما يعيق فيمنه للفرع في  
اكال لانه ملكه وفيه حق العزما وقوله وقوله ليس يقتل الفرح في قتل المولى عبد عبد  
المادون المجرب دينه كقتل فناء مديونا مملوكا لا حتى يجب القنبة حاله في قتل كقتل  
عبد الاجنبي حتى يلزم فيمنه موجد ويلزم من الالزام واسناده الى حنيفه يعني  
يحكم به اولى القتل كتاب الديارات هذا الكتاب مشتمل على مسائل  
الفصاح والرياء ولكن خص هذا الاسم لان القتل وقوعها يكون خطأ على  
ما عليه الاصل وبطل وقوعه عمدا فمن اعظم اكابر فلا يتركه المومن الانذارا  
من الاجتناب ثم الديارات مجازية وهي بدل النفس وهي مصدر وكذا القاتل المقتول اذا  
اعطروا له المال الذي هو بدل النفس ثم قبل ذلك المال الدية تسمية بالمصدر ولذا  
جمعت والقسمة العين يقال قسم بالله اقساما والقسمة اسم منه وضع موضع  
الاقسام وقيل هو الجعان يقسم على اولى الدم من المغرب قال ابو حنيفة الدية  
ان الديارات من ثلث فاعترل من ذهب وفيه وابل يجب من ثلثة اشياء  
وصحلا من هذه وحمل من غنم ويغزو حلال الدرام والدنانير والابل  
من الدرام عشرة الآن ومن الدنانير الف ومن الابل مائة وقالا الدية من ثلثة  
من هذه الثلاثة ومن البقر والغنم ومن البقر مائتا بقره قيمة كل بقره خمسة  
فحلل

هذا الكتاب مشتمل على مسائل  
الفصاح والرياء ولكن خص هذا الاسم لان القتل وقوعها يكون خطأ على ما عليه الاصل وبطل وقوعه عمدا فمن اعظم اكابر فلا يتركه المومن الانذارا من الاجتناب ثم الديارات مجازية وهي بدل النفس وهي مصدر وكذا القاتل المقتول اذا اعطروا له المال الذي هو بدل النفس ثم قبل ذلك المال الدية تسمية بالمصدر ولذا جمعت والقسمة العين يقال قسم بالله اقساما والقسمة اسم منه وضع موضع الاقسام وقيل هو الجعان يقسم على اولى الدم من المغرب قال ابو حنيفة الدية ان الديارات من ثلث فاعترل من ذهب وفيه وابل يجب من ثلثة اشياء وصحلا من هذه وحمل من غنم ويغزو حلال الدرام والدنانير والابل من الدرام عشرة الآن ومن الدنانير الف ومن الابل مائة وقالا الدية من ثلثة من هذه الثلاثة ومن البقر والغنم ومن البقر مائتا بقره قيمة كل بقره خمسة فحلل

هذا الكتاب مشتمل على مسائل  
الفصاح والرياء ولكن خص هذا الاسم لان القتل وقوعها يكون خطأ على ما عليه الاصل وبطل وقوعه عمدا فمن اعظم اكابر فلا يتركه المومن الانذارا من الاجتناب ثم الديارات مجازية وهي بدل النفس وهي مصدر وكذا القاتل المقتول اذا اعطروا له المال الذي هو بدل النفس ثم قبل ذلك المال الدية تسمية بالمصدر ولذا جمعت والقسمة العين يقال قسم بالله اقساما والقسمة اسم منه وضع موضع الاقسام وقيل هو الجعان يقسم على اولى الدم من المغرب قال ابو حنيفة الدية ان الديارات من ثلث فاعترل من ذهب وفيه وابل يجب من ثلثة اشياء وصحلا من هذه وحمل من غنم ويغزو حلال الدرام والدنانير والابل من الدرام عشرة الآن ومن الدنانير الف ومن الابل مائة وقالا الدية من ثلثة من هذه الثلاثة ومن البقر والغنم ومن البقر مائتا بقره قيمة كل بقره خمسة فحلل

هذا الكتاب مشتمل على مسائل  
الفصاح والرياء ولكن خص هذا الاسم لان القتل وقوعها يكون خطأ على ما عليه الاصل وبطل وقوعه عمدا فمن اعظم اكابر فلا يتركه المومن الانذارا من الاجتناب ثم الديارات مجازية وهي بدل النفس وهي مصدر وكذا القاتل المقتول اذا اعطروا له المال الذي هو بدل النفس ثم قبل ذلك المال الدية تسمية بالمصدر ولذا جمعت والقسمة العين يقال قسم بالله اقساما والقسمة اسم منه وضع موضع الاقسام وقيل هو الجعان يقسم على اولى الدم من المغرب قال ابو حنيفة الدية ان الديارات من ثلث فاعترل من ذهب وفيه وابل يجب من ثلثة اشياء وصحلا من هذه وحمل من غنم ويغزو حلال الدرام والدنانير والابل من الدرام عشرة الآن ومن الدنانير الف ومن الابل مائة وقالا الدية من ثلثة من هذه الثلاثة ومن البقر والغنم ومن البقر مائتا بقره قيمة كل بقره خمسة فحلل

وربما ومن الغنم الفان قيمة كل غنم خمسة دراهم ومن اكل من ما يمان فتمت كل حلة  
حسنه ربما من شرح الطيوك قال في فتوى الفتاوى الحلة نوبان ردوا وجرد  
ول المجرب وفادله اختلاف يظهر فيما اذا اصاح القاتل تلح وفي القنيل على اكثر من ماني  
حله او اكثر من ماني بقره او اكثر من التي شاء حيث يجوز على قوله على ما هو المذكور  
في كتاب الديارات بقره ما لو صلح على صبي آخر كما لو صلح على الكرم من ماني فرس  
منلا وعلى قوله لا يجوز كما لو صلح على الكرم من ماني ابل وقال في كتاب المحافل لا يجوز  
الصلي عندهم جميعا ولو لا ان هذه الدية من جنس الدية عنده والالجاز الصبي على  
على صبي آخر بعد هذا فان مشايخنا فيهم اسم في المسئلة روايتان عنه على رواية كتاب  
الديارات من ثلثة وعلى رواية كتاب المحافل من ستة ويقصره قالوا ما ذكر في الديارات  
قوله الآخر وما ذكر في المحافل قوله الاول وقال في العون فيدل لاختلاف ان الدية من ثلثة  
الا ان ابا حنيفة ذكر هذه الثلثة لانها في ايد الناس تكمل العوا او يردون  
في الديارات من هذه الاجناس وهذا الظاهر استدلالا بما في كتاب المحافل وولم يردون  
قبل هو اختلاف زمان ومكان في زمانه وبلد لم يكن هذه الثلثة المشافرة وفي زمانها  
وبلدها كثر جميعا رجل قطع كنفها اصبع او اصبعين يجب ارض الاصبع او  
وقطع الكنف وفيها اصبع او اصبعين الكنف وفيها اصبع او اصبعين الكنف وفيها اصبع او  
وكان ارض الاصبعين اصحا وادعيا في الاكثر فلا لا يجب في مقابلته شيء على  
وقال لا ينظر الا ارض الاصبع وهو عشر الدية والى اكثر الكنف وهو حكومة على  
فايهما اكثر يجب ويستط الاقل وانما وضع في كنف ذات اصبع او اصبعين فانه في قطع  
كنف فيها كل الاصابع او ثلثة يجعل لكف تبع اجماعا ولا يجب لكف شيء بل يجب لكل  
اصبع عشر الدية والنسج قوله حنيفه ارض دية الجراحات والجمع ارض من المغرب  
لو اصبح شلت بقطع اصبع فيمنه الاكثر ولا يقطع لوقطع اصبع رجل عدا  
واوجلي الاول القطع في ثلثة اشياء في الاكثر فاعترل من ذهب وفيه وابل يجب من ثلثة اشياء  
بجنبها او قطع بقره البقر فثلث البقر لا يجب الفصاح عندك حنيفه ويجب  
الدين او الاصبعين وعندهما في الفصاح في المقتوع والارض لا في الشلل  
اما اذا قطع الاصابع فثلث لكف او قطع مفصلا من اصبع فثلث بقره

هذا الكتاب مشتمل على مسائل  
الفصاح والرياء ولكن خص هذا الاسم لان القتل وقوعها يكون خطأ على ما عليه الاصل وبطل وقوعه عمدا فمن اعظم اكابر فلا يتركه المومن الانذارا من الاجتناب ثم الديارات مجازية وهي بدل النفس وهي مصدر وكذا القاتل المقتول اذا اعطروا له المال الذي هو بدل النفس ثم قبل ذلك المال الدية تسمية بالمصدر ولذا جمعت والقسمة العين يقال قسم بالله اقساما والقسمة اسم منه وضع موضع الاقسام وقيل هو الجعان يقسم على اولى الدم من المغرب قال ابو حنيفة الدية ان الديارات من ثلث فاعترل من ذهب وفيه وابل يجب من ثلثة اشياء وصحلا من هذه وحمل من غنم ويغزو حلال الدرام والدنانير والابل من الدرام عشرة الآن ومن الدنانير الف ومن الابل مائة وقالا الدية من ثلثة من هذه الثلاثة ومن البقر والغنم ومن البقر مائتا بقره قيمة كل بقره خمسة فحلل

هذا الكتاب مشتمل على مسائل  
الفصاح والرياء ولكن خص هذا الاسم لان القتل وقوعها يكون خطأ على ما عليه الاصل وبطل وقوعه عمدا فمن اعظم اكابر فلا يتركه المومن الانذارا من الاجتناب ثم الديارات مجازية وهي بدل النفس وهي مصدر وكذا القاتل المقتول اذا اعطروا له المال الذي هو بدل النفس ثم قبل ذلك المال الدية تسمية بالمصدر ولذا جمعت والقسمة العين يقال قسم بالله اقساما والقسمة اسم منه وضع موضع الاقسام وقيل هو الجعان يقسم على اولى الدم من المغرب قال ابو حنيفة الدية ان الديارات من ثلث فاعترل من ذهب وفيه وابل يجب من ثلثة اشياء وصحلا من هذه وحمل من غنم ويغزو حلال الدرام والدنانير والابل من الدرام عشرة الآن ومن الدنانير الف ومن الابل مائة وقالا الدية من ثلثة من هذه الثلاثة ومن البقر والغنم ومن البقر مائتا بقره قيمة كل بقره خمسة فحلل



في أصل المحنة

في أصل المحنة

الاصح لا يجب القصاص بالاتفاق من المبسوط سنت بد شلّا من باب علم فرب  
 شلّا من الحرب **في أصغر الرشد من الموت** **لا شيء من حكومة العدل**  
 أو اضرب سن رجل فخر كذا يستأ في حوله فالذهب عندنا ان يستأ في أو اجازات  
 كلها عدا اوسط وكذا الوقلعت سن لا مكان ان ينبت مكانها أو غير ذلك لا كسنا  
 يشتمل سنن الصغر والكبر في التحرك ويتصرف سن الصغر في الفعل لتوقع النبات  
 في الصغر وهو الكبر فان أصغر السن يعني أصغر أصلها لا يجب حكومة العدل عند حصة  
 ويغلب حاجتها من مبسوط خواهر ذلك وجامع المحبوب وهل يرشد السن عند ذلك  
 في المختل والمعدل وكذا ذكر في المبسوط ورأيت عند ذكر رواية عنه لا يجب سن  
 وهو المذكور في شرح الطحاوي مطلقا فان كان وهو العج فلت وهو المملوك  
 بالنظم يستقيم في المسئلة التي تليق قوله فيه بالخلاف قد ثبت يعرف بالاعتل  
 وإنما وضع في الاصغر اذ في الاسوداد والاختصار والاحكام راجع الى كماله عند  
 وأرشد كل سن من سن من الجمل وهو نصف سن الدية وإنما وضع في آخر اذ في العدل يجب  
 حكومة العدل عندهم من المبسوط ثم اختلفوا في تفسير حكومة العدل قال بعضهم ينظر  
 الجنتين عليه أذ لو كان مملوكا لم ينتقص من قيمته لمصلحة الجانية ان كانت ينتقص عن  
 قيمته في الحر يجب عشر دية وهم جازا وقال بعضهم ينظر الى ما يجب اليه في هذا من  
 النفقة وأجرة الطبيب في حكومة العدل وقال بعضهم ينظر الى ادى جراحة لها  
 ارشد مقدروا في الموصحة فان كانت هذه الجراحة نصف الموصحة يجب نصف ارشد  
 الموصحة قال في مبسوط خواهر زاده هو الاصح قال قاضيان في فتاواه والفتوى على الاول  
**وعلق سواد شعور في وقت ابصر فيه الاتفاق قد ثبت** خلق رأس شاب  
 فبنت ابصر لاش عليه عند وقال في حكومة العدل وبه اخذ الفقهاء ابو الليث  
 ولونيت مثل الاول باي صفة كانت فلا شيء عليه بالاتفاق وإنما وضع في آخر اذ في  
 العبد يجب حكومة عدل عندهم ولا يختلف الحكم بين المملوك عدا اوسطا بانطن انه  
 مباح الدم ثم ظهر انه حرام الدم من مبسوط خواهر ذلك والاصح وقتا وقاضيان  
**من وجد القتل في محلة وسواد على سواد قتله** وجد القتل في محلة والولى  
**في بعض هؤلاء المحلة يستأ فالتسج يرد قوله** يدع قتله على رجل من غير أهل

في أصغر الرشد من الموت

في أصغر الرشد من الموت

المحلة بهذا لا يقبل عند من لا يثبت القتل شهادة على المدعى عليه قتله الا انه يرا  
 أهل المحلة عن القسامة والدية ولا يقبل شهادة في حق القضا بالقتل على المدعى  
 عليه ولو شهد غير هذه المحلة يتبدل عنده وتفسير القسامة ان تخاروا في القتل  
 بالخلف خسين رجلا من المشايخ الصلحي وان شأنا اختار القضا والسباك  
 وانما يرد دون الاحكام وان لم يكنوا خسين يكررا الايمان عليهم حتى يتم خسين عينا  
 ويجعلونه بائنه ما فتنناه وصاعلنا قاتلا فان حلفوا عن مواليه وان تكلموا  
 يحسبون حتى يحلفوا وهذا في دعوى القتل العزما في الخطا يعنى بالدية على عاقلهم  
 ولا يحسبون من الذخيرة وقتا وقاضيان **وجد قتل في دار نفسه لا يجد**  
**لو وجد القتل في سواه لم يجد** **وذكر على عاقلة للفقهاء** دمه ويكون على عاقلة  
 القتل وقال لا شيء عليهم وهل يجب القسامة على عاقلة على قوله اختلف المشايخ  
 فيه ثم عندنا انما يجب الدية على عاقلة القتل اذا كانت عاقلة القتل والوارث واحدا  
 فان اختلفت عاقلة لم ينظر ان يجب الدية على عاقلة الوارث لان الوارث وقت  
 وجوب الدية مكان الوارث وهو الاصح من المبسوط ولو وجد المالك بقتله في دار  
 نفسه لا يجب شيء في قولهم من المبسوط الموت المقام ومن لا القضا في الطرف  
**ومن لا القضا فقتل فقتل** **فما يصح فيه النفس كل اذا استوفى فترك**  
 الى النفس ومات بقتل دية النفس احسانا ووجب القضا في سائر وعندنا  
 لا يجب شيء وهي مسئلة سرية القود في الخلافات ولو قتل القاض يد السارق  
 وسرقة لا يجب الشئ عندهم الكمال الكل من الديوان من لا القضا في النفس  
**ومن لا القضا في النفس قطع ثم على يدين ذاك الشيخ** فقطع طرفه من عليه  
 القضا ثم عن عن النفس ويوجب ارشد الطرف عندهم وفي له بالقضا من  
 اولى بقتل عندهما لا يجب من الهداية ان تد بالقتل لا يجب القضا من  
**وما عاقل القاتل بالقتل والخوف والتعريض قتل فاقبل** **وقد عاقل**  
 وهو كذا في القضاين والمجر الكبر سواء والى في الضربات اولى بالواصل  
 هذا ان العمد المحض يوجب القضا بالاجماع وهو ان يتعد الضرب بسلام  
 او بما يجوز مجراؤه في نفرين الاجزاء وشبه العمد لا يجب القضا بالاجماع

أهل

قوله المجدد ان في الدية عاقلة القاتل  
 قد يدعى عاقلة لنفسه ارشد القسامة  
 وقد عاقل القاتل بالقتل في قوله  
 ومن لا القضا في النفس قطع  
 خسة راجع الى وجوب القسامة  
 ان يكون اختيار الشيخ من غير  
 عند كاهن في القضا في الدية  
 من غير ان يدين الا يجب القضا

قوله من لا القضا فقتل فقتل  
 عن السرقة فان الامام اذا قتل بغير  
 السارق فليس الى النفس بغير  
 فانه لا يضمن لو كان قتل القاتل  
 فمات ان المقتول ولو كان بعض  
 بالجرم لخرقة النظم والكل  
 بالقتل كما ذكر في دية المقتول

الملك



في الجاهل يسلم  
بغيره بالليل غدا  
ولا يجوز ما في الساعات  
ويجوز ما في الساعات  
فأما ما قيل بالسوط العاصي

وهو ان يعمل الضرب بالمسلسل ولا يجازى مجراه في فترتي الاجزاء وعندما هو  
الضرب باله لا يقتل بها في الغالب ويسهل للشايب دون القتل كالصغير  
والسوط الصغير اذا لم يوال الضربات فان والى حيث يقتل مثله غالب فهو عند  
محض عندهما على قول البعض وهو قول الشافعي وعلى قول البعض شبه المزدحم هذا  
القتل بالمثل من الجسر والخشب من قبيل شبه المزدحم وعندهما من قبيل المزدحم  
المحض لان الآلة المثقلة في الاضواء الى القتل كالسيف ويقصد بها القتل دون التا  
من ميسر حواهر ذلك المسئلة الثانية رجل خنق رجلا حتى مات فلا فصاص  
عنده لكن ان اعتاد ذلك بغير سباسة وعندهما ان دام على الخنق حتى مات  
فعلية القصاص كما لو قتل بحجر عظيم او خشب عظيم وان ترك الخنق قبل الموت  
ثم مات ينظر ان دام على الخنق قد لم يموت به غالبا فعليه القصاص والا فلا ينظر  
المسئلة الثالثة غرق انسانا بالماء فمات منه ان كان الماء قليلا مرجوحا  
فمنه بالسبحة بان كان غير مشدود ولا مشغل وهو بحسن التشايع فكل ذلك وان  
كان بحيث لا يمكنه النجاة فلا فصاص عنده لانه شبه المزدحم وعندهما يجب القصاص  
لانه عند محض وعلى هذا الخلاف اذا القاه من سطح او جبل او القاه في بئر فمات  
لا فصاص عنده وهو شبه المزدحم سواء يقتل بكما غالب او لا يقتل وعندهما ان كان  
لا يرجح النجاة منه يجب القصاص والا فلا وان احرقه بالنار يجب القصاص لان  
النار عمل السلاع في فترتي الاجزاء من الذخيرة والميسر قطع انسان عمدا  
**في القتل عمدا في قول** **فعله وقاله في قول** ثم جرت عدا  
فكلوا ان يقطع ثم يقتل او يكتفى بالقتل عنده وعندهما القتل لا غير موضع خلاف  
ان يكون النطق والقتل عمدا ولم يتخلل بينهما براء فانه اذا كان احدهما خطا والآخر  
عمدا ايها كان في موضعهما جميعا فيجب القصاص في المزدحم والاشرف في الخطا يتخلل  
بينهما براء او لم يتخلل لانهما فعلان فمتخللان حقيقه وصحا اما حقيقه لان احدهما  
قطع والآخر قتل واما صحا فوجب احدهما القصاص وموجب الآخر الذخيرة وان  
تجاس القتلان بان كانا خطا بن او عمد بن يتخلل بينهما براء فكل ذلك يوجبها وان  
لم يتخلل بينهما براء في الخطا بن جميع بالاجماع واكثر بدية واحدة وفي المزدحم خلاف

في الجاهل يسلم  
بغيره بالليل غدا  
ولا يجوز ما في الساعات  
ويجوز ما في الساعات  
فأما ما قيل بالسوط العاصي

في الجاهل يسلم  
بغيره بالليل غدا  
ولا يجوز ما في الساعات  
ويجوز ما في الساعات  
فأما ما قيل بالسوط العاصي

في الجاهل يسلم  
بغيره بالليل غدا  
ولا يجوز ما في الساعات  
ويجوز ما في الساعات  
فأما ما قيل بالسوط العاصي

ولا يقتل بها في الغالب ويسهل للشايب دون القتل كالصغير  
**فان يقتل بها في الغالب ويسهل للشايب دون القتل كالصغير**  
القتل المزدحم على رجل خنق رجلا حتى مات فلا فصاص  
عنده لكن ان اعتاد ذلك بغير سباسة وعندهما ان دام على الخنق حتى مات  
فعلية القصاص كما لو قتل بحجر عظيم او خشب عظيم وان ترك الخنق قبل الموت  
ثم مات ينظر ان دام على الخنق قد لم يموت به غالبا فعليه القصاص والا فلا ينظر  
المسئلة الثالثة غرق انسانا بالماء فمات منه ان كان الماء قليلا مرجوحا  
فمنه بالسبحة بان كان غير مشدود ولا مشغل وهو بحسن التشايع فكل ذلك وان  
كان بحيث لا يمكنه النجاة فلا فصاص عنده لانه شبه المزدحم وعندهما يجب القصاص  
لانه عند محض وعلى هذا الخلاف اذا القاه من سطح او جبل او القاه في بئر فمات  
لا فصاص عنده وهو شبه المزدحم سواء يقتل بكما غالب او لا يقتل وعندهما ان كان  
لا يرجح النجاة منه يجب القصاص والا فلا وان احرقه بالنار يجب القصاص لان  
النار عمل السلاع في فترتي الاجزاء من الذخيرة والميسر قطع انسان عمدا  
**في القتل عمدا في قول** **فعله وقاله في قول** ثم جرت عدا  
فكلوا ان يقطع ثم يقتل او يكتفى بالقتل عنده وعندهما القتل لا غير موضع خلاف  
ان يكون النطق والقتل عمدا ولم يتخلل بينهما براء فانه اذا كان احدهما خطا والآخر  
عمدا ايها كان في موضعهما جميعا فيجب القصاص في المزدحم والاشرف في الخطا يتخلل  
بينهما براء او لم يتخلل لانهما فعلان فمتخللان حقيقه وصحا اما حقيقه لان احدهما  
قطع والآخر قتل واما صحا فوجب احدهما القصاص وموجب الآخر الذخيرة وان  
تجاس القتلان بان كانا خطا بن او عمد بن يتخلل بينهما براء فكل ذلك يوجبها وان  
لم يتخلل بينهما براء في الخطا بن جميع بالاجماع واكثر بدية واحدة وفي المزدحم خلاف

في الجاهل يسلم  
بغيره بالليل غدا  
ولا يجوز ما في الساعات  
ويجوز ما في الساعات  
فأما ما قيل بالسوط العاصي

في الجاهل يسلم  
بغيره بالليل غدا  
ولا يجوز ما في الساعات  
ويجوز ما في الساعات  
فأما ما قيل بالسوط العاصي

في الجاهل يسلم  
بغيره بالليل غدا  
ولا يجوز ما في الساعات  
ويجوز ما في الساعات  
فأما ما قيل بالسوط العاصي

في الجاهل يسلم  
بغيره بالليل غدا  
ولا يجوز ما في الساعات  
ويجوز ما في الساعات  
فأما ما قيل بالسوط العاصي



لقيامه من انتظار صلوة او تدريس او تعليم علم او فعل او ذكر الله او قرآنه لا يضمن  
 قولاً ايضاً عند بعض المسأله وهو مفهوم النظم وعند البعض يضمن من مسوط خواهر زارة  
 قال قاض خان يضمن هو العجى لان جلوسه مقيد بشرط السلامة وفي الصلوة لا يضمن  
 بالانفاق فرضاً كانت او لم تكن لان النفل يصير فرضاً بالشروع من مسوط خواهر زارة  
 قال في نظم الزندوسني الخلاف في مسجد حجة اذ في مسجد غيره يضمن بالانفاق فعلى هذا قوله  
 وان يتم فيه لا يتناول مسجد الغير وان ذكره سابقاً قوله فيوطب بضم الباء بخط المصنف  
 لكن الصواب بالكلية نسخته عن حاشية ثقة صفر براء في طريق المسلمين فوقع  
**من مات في طريق عمه فاعل كاف في عمه** فيها انسان فأت عمه لا يضمن  
 افاقر شئاً عند عمه وعند ما ضمن دينه وانما اوضح هكذا اذ لو مات من الوقوع يضمن  
 اجماعاً ولو مات من اجماع ياتي في باب محمد والمراة طريق هو **الذي اذ لو**  
 في طريق حكة في العياني والمعاوز في غير ممر الناس فوق فيها انسان لا ضمان عليه  
 لانه غير متعدي لانه ليس فيه ابطال حتى المروء على انك من الذخيرة يقال يوم علم  
 وليلة غم اذا كانت تاحذبا النفس كذا بخط ثقة وعرضا مفعول له اي للمضرم  
**عبد حتى لو لم يفسد فاحذ ان يوقد لم يجز على دفع البدل** عبد حتى جناية  
 فاحذ ان يوقد ان يوقد وليس له مال لا يجب عليه دفعه وحكمة النظر الى السيرة  
 وعند ما يجب دفعه وتقدر النظم عبد لمفسد حتى انشاه حاشا في الذي العبد حتى  
 انشاه حاشا في الذي العبد حتى **اعققت بينهما وقد شق عبد لجل حتى على**  
**كان عليه دينه وانما في يضمن في ذلك بعد ان كان في قاعة الطريق براء**  
**واوجب انما على الاول** **وقد اقصى النصف لهذا فاعقل** فتدري فيها انسان  
 فاعقته مولاه مع علمه بالحرق والوقوع فقله دينه لانه صار مختاراً للعدا بالاعتنا  
 مع العلم بجناية فانه وقع فيها اقر فلولي الثاني ان يشارك الاول فيما يضمن  
 من الدين يضرب الاول بجميع الدين والثاني بجميع قيمة العبد عند حقيقته فيقسم  
 الدين على اربعة اجزاء ايا حذو في الثاني جزءاً واحداً واول الاول عشرين اجزاء  
 وعند ما يجب على المولى الاول كل الدين ولنا في نصف القيمة لانه صار قاتلاً للمال  
 بالحرق فيضمن كل الدين للماول لاعتنا قمع العلم به وصيرورته مختاراً للعدا

النصف العبد  
 واجمع العبد في حاشية

كذا في المصنف  
 انما في المصنف  
 يضمن العبد

في المصنف  
 في المصنف  
 في المصنف

ويضمن لثاني نصف القيمة لعدم علمه ولو جرد الى اثنين وقوله اعققت بينهما اي بين  
 الوقوعين والموتين وقد شقراي علم المولى بوقوع الاول في البيوت حاشا عبد  
 وقوله يضرب من فوام ضرب في اجزاء وربعهم اذا شترك فيها واخذ منها نصفاً  
 هذا هو الاصل وقال الفقهاء فلان يضمن فيه بالثالث اي ياخذ منه شئاً بحكمه كماله  
 من الثالث من المغرب وفارسية الضرب دست حرز في بطلب رد حق خو بس  
 وقوله في ذكر اي في الذماء وهو الدين حين يتدراك في اي قيمته العبد المخصوص حتى  
**وما جازي العقب على مولاه معية في ذلك وأهله** على مولاه جناية موجبة للمال  
**وهو على العاقب فيه هدر** **واقتضا باله معية** بان قتل خطأ او جنى على قيمة  
 خطأ او علمها بان التمس شئاً من ملكه يعتبر جناية عنه حتى يضره ان يصب  
 قيمة العبد المخصوص وقال الجناية على مولاه وعلى قيمة وعلمها له هدر بخلاف لو قتل  
 مولاه او رقيقه جناية موجبة للمال فهدم لا يعتبر ويكون هدرًا حتى لا يخطا طيب المولى  
 بالرفع او الذماء او لا يكون معتبراً لو قتل المولى ادفع العبد او ادفع بالاربع من مسوط  
 خواهر زارة والمحيط وقوله يرجع الى قول وما جنى هدره وجنايته على العاقب هدره  
 ما هي من مصدرية وجناية الودعة والعارية على المولى وعلمها له هدر وعلى المودع  
**مدر يقتل لثالثاً خطأ ودفع قيمة بلاكفا** مدر يقتل بلاكفا مدر يقتل بلاكفا  
**ثم اباد ثانياً فلولي يضمن قالوا في الاول** ووقع المولى بجمته لولية  
**وان يشاء يبيع المولى** **وقد اجاز الشيخ** **لاقتضا بلاكفا** ثم قتل آخر  
 فلولي نصف قيمته التي اخذها الولي واد شئاً يبيع المولى به وقد صرت في الصلح وانما  
 وضع فيه اذ ادفع القيمة الى الولي قبل الجناية الثانية اذ لو لم يدفع حتى اخرى  
 اخرى ثم دفعها الى الاول فان لولي الثانية ان ياخذ المولى ايضاً بنصف القيمة  
 عندهم والفقهاء ان هناك صارت العسمة مشتركة بين الاول في حال ما دفعت  
 لا الاول لم يكن كل القيمة حقاً للاول فيكون المولى جانياً بالدفع وولي الولي  
 ضامناً بالنقص وفيها اختلاف وانما وضع المدبر اذ في الفقه اذ دفع العبد الى  
 الاول لا يكون لثاني في المولى سبيل بل يقع الثاني في الاول فياخذ نصف العبد  
 منه لان المولى دفع الى الاول عين حقه وهو العبد فلما صار الدفع بقضا

المولى ان يملك العبد  
 او يملك العبد

عند احدث يعتبر جناية حتى  
 مقرر العبد مولاه اما اذا جنى  
 على العاقب او على رقيقه او على  
 حاله  
 والمسئبة يعتبر انما في  
 في المصنف  
 في المصنف

وانما



وغير قضاء سواء في الزينة اداى اهليلج ممدود قبل جلا خطا و آخر عمدا  
**ممدود قبل الخطا وهذا العهد الذي كان له في قديم**  
**الزمان لم يبق في قديمه لا في القديم ولا في الحديث**  
 فيمنه لو ان الخطا وقع على احد من العبد او انقلب ضحيلا لخص ماله وضمن المولى  
 قيمة واحدة بغير هذه القيمة عند انكشاف ثلث ما لو ان الخطا وقع على احد من العبد  
 وعنده ما انما كان له في قديمه العاقبة والى الباقي لو ان الخطا وقع على احد من العبد  
**كتاب العبد المملوك** اسم لفعل محض شرعا سواء حل بمال  
 او بغيره ولكن في السابق العتق من الفعل لا النفوس والاطراف فانهم حصوا الفعل  
 في المال باسم العتق اعني عتقك في من ماله ثم قتل العبد المعتق مولاه خطا  
 قال ابن عباس في قوله **يَسْعَى لِيَقْضِيَ غَنِيَّةً فِي قِيمَتِهِ** فانه يجب على العبد قيمة  
**هذا الجراح** و **يَسْعَى غَايَةً** قال ابن عباس عليه **جائبا** بالاجماع للمقتض المعتق اذ  
**ويؤتيان للمعتق دية** ويلزم ان هذه عاقلة الاعاق في مرض الموت  
 وصية ولا وصية لغيره بل بطلت ووجب نصف العتق والعق ما لا ينقض فو  
 جب نفق معن يرد فتمت ثم يجب عليه قيمة اخره عندك حنيفة سواء لاوليا و  
 مولاه القتل والمهاد الاقل من قيمة ومن الدية وانما ذكر في النظم القيمة لانها اقل  
 من الدية غالبا وعندنا يجب الدية على المعتق بناء على المستمسك كما كتب  
 عندكم ولكم قتل المكاتب وجوب الاقل من قيمة ومن الدية وعندنا كما كثر المديون  
 فيجب الدية على العاقلة وموضع الخلاف العبد البالغ فانه لو اعتقه وهو صغير  
 ثم قتله الصغير ولا ماله سواء فانه على العبد ان يسلم في قيمته من قتل المكاتب  
 في قول ابن حنيفة وصية لا ويس في الباقي لان الصبي لا يحرم الارث بسبب القتل وكذا  
 لا يحرم الوصية في محل الوصية في المكاتب فيلزم السعاية فيما زاد على الثلث و  
 عندنا يجب الدية على العاقلة لانه حر مديون وقد اوصى له بقيمة فان كانت القيمة  
 يخرج من ثلث ماله سلم بعد رقبته والا يسلم ل قدر الثلث من رقبته مجانا  
 ويسوع القيمة من المسبطين **فَسَاءَ الْمُقْتُولُ وَمَكَانٌ يَسْعَى لِيَقْضِيَ غَنِيَّةً فِي قِيمَتِهِ** قال ابن عباس  
**وعتق عاتلها لذلك** ولا يحيا من يعتق ماله دارا من افسان ولم يسلم

هذا العهد الذي كان له في قديم الزمان لم يبق في قديمه ولا في الحديث  
 فيمنه لو ان الخطا وقع على احد من العبد او انقلب ضحيلا لخص ماله وضمن المولى  
 قيمة واحدة بغير هذه القيمة عند انكشاف ثلث ما لو ان الخطا وقع على احد من العبد  
 وعنده ما انما كان له في قديمه العاقبة والى الباقي لو ان الخطا وقع على احد من العبد  
**كتاب العبد المملوك** اسم لفعل محض شرعا سواء حل بمال او بغيره  
 ولكن في السابق العتق من الفعل لا النفوس والاطراف فانهم حصوا الفعل  
 في المال باسم العتق اعني عتقك في من ماله ثم قتل العبد المعتق مولاه خطا  
 قال ابن عباس في قوله **يَسْعَى لِيَقْضِيَ غَنِيَّةً فِي قِيمَتِهِ** فانه يجب على العبد قيمة  
**هذا الجراح** و **يَسْعَى غَايَةً** قال ابن عباس عليه **جائبا** بالاجماع للمقتض المعتق اذ  
**ويؤتيان للمعتق دية** ويلزم ان هذه عاقلة الاعاق في مرض الموت وصية ولا وصية  
 لغيره بل بطلت ووجب نصف العتق والعق ما لا ينقض فوجب نفق معن يرد فتمت  
 ثم يجب عليه قيمة اخره عندك حنيفة سواء لاوليا و مولاه القتل والمهاد  
 الاقل من قيمة ومن الدية وانما ذكر في النظم القيمة لانها اقل من الدية  
 غالبا وعندنا يجب الدية على المعتق بناء على المستمسك كما كتب عندكم  
 ولكم قتل المكاتب وجوب الاقل من قيمة ومن الدية وعندنا كما كثر المديون  
 فيجب الدية على العاقلة وموضع الخلاف العبد البالغ فانه لو اعتقه وهو صغير  
 ثم قتله الصغير ولا ماله سواء فانه على العبد ان يسلم في قيمته من قتل المكاتب  
 في قول ابن حنيفة وصية لا ويس في الباقي لان الصبي لا يحرم الارث بسبب القتل  
 وكذا لا يحرم الوصية في محل الوصية في المكاتب فيلزم السعاية فيما زاد على الثلث  
 و عندنا يجب الدية على العاقلة لانه حر مديون وقد اوصى له بقيمة فان كانت القيمة  
 يخرج من ثلث ماله سلم بعد رقبته والا يسلم ل قدر الثلث من رقبته مجانا  
 ويسوع القيمة من المسبطين **فَسَاءَ الْمُقْتُولُ وَمَكَانٌ يَسْعَى لِيَقْضِيَ غَنِيَّةً فِي قِيمَتِهِ**  
 قال ابن عباس **وعتق عاتلها لذلك** ولا يحيا من يعتق ماله دارا من افسان ولم يسلم

التي توجد فيها قيل فالقسمة على البايع عندك حنيفة وعندنا على عاقلة المشتري  
 اي ب القسمة على العاقلة على قول ابن يوسف يستقيم على رواية شريح بن ميمون  
 اما على رواية فان كان ضاحض ضلع العتق في انما يستقيم ان الذي انت العاقلة من اهله  
 المحلة وان كان في حيان لاصدما على عاقلة الذي اذن وفلا على عاقلة الذي يصير  
 له هو اعتبار اليد وما اعين الملك فاذ قيل ان لم يرجع الصغير فما كان قبل المالك  
 شيئا وبالبقرة والدار والاراضى السكن البالغ فهو ذواليد مديون ماله ولا  
**مديون بغيره** **يُسْتَعْتَقُ بِمَالٍ** **يُسْتَعْتَقُ بِمَالٍ** **يُسْتَعْتَقُ بِمَالٍ** **يُسْتَعْتَقُ بِمَالٍ**  
**وكان يستعق بغيره** **يُسْتَعْتَقُ بِمَالٍ** **يُسْتَعْتَقُ بِمَالٍ** **يُسْتَعْتَقُ بِمَالٍ**  
 فعليه ان يسوع قيمة لو ان القتل عندك لان المستمسك كما كتب عندكم  
 هذا وعندنا هو من مديون بغيره على عاقلة كل الدية دارا من ثلث نفق جراحه  
**داو ثلث واحد منهم حر** **فيسلم الدية** **هو** **فيما كثر فيها** **غير اذن** **شريكه**  
**كان على كافر ثلث دية** **وكتبتا** **بغيرها** **بغيرها** **بغيرها** **بغيرها**  
 ومات فعلى كافر ثلث الدية عندك وعندنا بغيرها لان ابي ابي نومان هرو ومعه بغيره  
 هو سطر لو كان بين الرعي والقول **عتق** **فكذلك** **المطلوب** **في** **بها** **الي**  
 عبد فاعتقه المولى ثم اصابه السهم فمات فعلى الذي قيمته للمولى وعندنا على ماله  
 ما بين قيمة صرته وغيره من ثلث الدية لانها في المختلف والعقود وكثر الهواة  
 وصاح المحبوني قوله في يوسف مع ابن حنيفة وان يقع بينهما في الدية فلا ينقض  
 ولو دهم لم يسلم في قوله حتى اصابه وهو حر فعلى الراعي الدية عندك حنيفة وقالوا  
 شعله في قوله هذا الذي هو في قوله فاسلم ثم اصابه كبر على الراعي في قوله  
 من الهذلية وكذا اذ امر المحرق فاسلم فوقع وان يقع بينهما في الدية في قوله  
 بين الدية والوصول **من آتت الجن فادبوهن** **كذلك** **الذي** **فاحسبوا** **ان** **يملكه**  
 الاب اذا ضرب ابنه الصغير ناديا فمات من كل الدية عندك خلاف لما وكذا  
 الوصي وانما في الضرب المعتاد اما بغير المعتاد في بعض المالاخاف وانما في  
 في الشايب اذ لو ضرب به لتعليم القرآن لا يضمن على قوله حنيفة كما لم قاله الجرح  
 كذا رايت في بعض النسخ وانما وضع في الاب اذ الام اذا ضربته للتأديب تضمن عند

هذا العهد الذي كان له في قديم الزمان لم يبق في قديمه ولا في الحديث  
 فيمنه لو ان الخطا وقع على احد من العبد او انقلب ضحيلا لخص ماله وضمن المولى  
 قيمة واحدة بغير هذه القيمة عند انكشاف ثلث ما لو ان الخطا وقع على احد من العبد  
 وعنده ما انما كان له في قديمه العاقبة والى الباقي لو ان الخطا وقع على احد من العبد  
**كتاب العبد المملوك** اسم لفعل محض شرعا سواء حل بمال او بغيره  
 ولكن في السابق العتق من الفعل لا النفوس والاطراف فانهم حصوا الفعل  
 في المال باسم العتق اعني عتقك في من ماله ثم قتل العبد المعتق مولاه خطا  
 قال ابن عباس في قوله **يَسْعَى لِيَقْضِيَ غَنِيَّةً فِي قِيمَتِهِ** فانه يجب على العبد قيمة  
**هذا الجراح** و **يَسْعَى غَايَةً** قال ابن عباس عليه **جائبا** بالاجماع للمقتض المعتق اذ  
**ويؤتيان للمعتق دية** ويلزم ان هذه عاقلة الاعاق في مرض الموت وصية ولا وصية  
 لغيره بل بطلت ووجب نصف العتق والعق ما لا ينقض فوجب نفق معن يرد فتمت  
 ثم يجب عليه قيمة اخره عندك حنيفة سواء لاوليا و مولاه القتل والمهاد  
 الاقل من قيمة ومن الدية وانما ذكر في النظم القيمة لانها اقل من الدية  
 غالبا وعندنا يجب الدية على المعتق بناء على المستمسك كما كتب عندكم  
 ولكم قتل المكاتب وجوب الاقل من قيمة ومن الدية وعندنا كما كثر المديون  
 فيجب الدية على العاقلة وموضع الخلاف العبد البالغ فانه لو اعتقه وهو صغير  
 ثم قتله الصغير ولا ماله سواء فانه على العبد ان يسلم في قيمته من قتل المكاتب  
 في قول ابن حنيفة وصية لا ويس في الباقي لان الصبي لا يحرم الارث بسبب القتل  
 وكذا لا يحرم الوصية في محل الوصية في المكاتب فيلزم السعاية فيما زاد على الثلث  
 و عندنا يجب الدية على العاقلة لانه حر مديون وقد اوصى له بقيمة فان كانت القيمة  
 يخرج من ثلث ماله سلم بعد رقبته والا يسلم ل قدر الثلث من رقبته مجانا  
 ويسوع القيمة من المسبطين **فَسَاءَ الْمُقْتُولُ وَمَكَانٌ يَسْعَى لِيَقْضِيَ غَنِيَّةً فِي قِيمَتِهِ**  
 قال ابن عباس **وعتق عاتلها لذلك** ولا يحيا من يعتق ماله دارا من افسان ولم يسلم











السدس فلما أورد سدسهم فقسلم لصاحب السيف خمسة أسهم واستوت منها  
 في السدس فأكسبر بالنصف فصار خمسة النصف وهو اثنين في ستة فصار  
 السيف اثنين عشر فقسلم لصاحب السيف عشرة وكان خمسة وانقسم السهام بينهما  
 فحصل لصاحب السيف أحد عشر سهمًا ولصاحب السدس سهم واحد إذا  
 صار السيف على اثنين عشر وفيه مائة صارت الحصاة الباقية سدين  
 سهمًا أيضًا كل مائة منها على اثنين عشر سهمًا لصاحب السدس سدس ذلك وهو  
 عشرة أسهم فحصل لصاحب السدس أحد عشر سهمًا عشر من الخمسة أسهم  
 من السيف فصار حاصل لصاحب السيف من السيف فصار سهمًا الوصايا  
 اثنين وعشرين وانه دون الثلث وان دون بنصف سدس الثلث لأن  
 سهام جميع المال اثنان وسبعون التي عشر من السيف وستون من الخمسة  
 وثلث ذلك أربعة وعشرون وسهام الوصايا اثنان وعشرون والاثني  
 نصف سدس أربعة وعشرين فثبت أن سهام الوصايا دون الثلث بنصف  
 سدس الثلث وحصل الورثة خمسون سهمًا من الخمسة وانه مثل ثلثي المال  
 ونصف سدس الثلث لأن ثلثي المال ثمانية واربعون واثنان نصف سدس  
 الثلث فاستقام التوزيع وعندما يقسم السيف بين صاحب السيف و  
 صاحب السدس على سبعة أسهم على سبيل القول والمضاربة والمقارنة أن يقصر  
 كل واحد بحقه وبيان أن يحمل السيف على ستة لما من يقصر صاحب السيف  
 لجمعية وصاحب السدس سهم فصار سبعة أسهم سهم لصاحب السدس و  
 ستة أسهم لصاحب السيف ولما صار السيف على سبعة أسهم وفيه مائة  
 فيصير كل مائة من الخمسة الباقية على سبعة أسهم وفيه مائة فيصير كل مائة  
 من الخمسة الباقية على سبعة أسهم أيضًا وذلك خمسة وثلثون لصاحب  
 السدس ذلك وليس خمسة وثلثين سدس صحيح فأكسبر بالسدس فصار  
 خمسة السدس ستة في خمسة وثلثين فحصل مائة اثنين وعشرة وإذا صار  
 الخمسة في ستة فيصير السيف وهو سبعة أسهم ستة أيضًا فيصير  
 اثنين وأربعين فثبت أنهما فصار كل مائة اثنين واثنين وخمسين

[illegible]

قوله فالأكل إذا هو الصغار حواء  
ونيل في الحنف صواء



ووصية بالثلث ووصية بالسدس فحلفت السيف على ستة لحاجتنا الى السدس  
 فصاحب السدس لا يدع الاستدس سها وصاحب الثلث لا يدع له ثلثه سهمين  
 فنسلم لصاحب السيف ثلثه اربعة بقى سها وانما نذرة لصاحب السدس  
 فيما زاد على سهم واستوت فصار نذرة صاحب الثلث وصاحب السيف في السهم  
 الثاني فالتس بال نصف فضرربا بحزب النصف وهو اثنين في ستة فصار اثني  
 عشر فنسلم لصاحب السيف ثمانية مكان اربعة بعثت اربعة وحزب صاحب  
 السدس لا يعد وسهمن واستوت من اربعة صاحب السيف والثلث في  
 سهمين فنصف بينهما فحصل لصاحب السيف تسعة ولصاحب الثلث سهم  
 واستوت من اربعة اكل سهمين ادعاهما صاحب السدس فالتس بالثلث  
 فضرربا بحزب التس ثلثة في اصل المسئلة اثني عشر ليوزل التس فصار ستة  
 وثلثين كان لصاحب السيف تسعة اسهم ضربها في ثلثة فحصل السبعة  
 وعشرون وكان لصاحب الثلث سهم ضربها في ثلثة فحصل الثلثة وكان  
 الذي لا يستقيم بينهم سهمين ضربناه في ثلثة فصار ستة اكل واحد منهم سها  
 ففهمنا سهمي صاحب السيف الى ما كان له فصار تسعة وعشرين وثمان سها  
 صاحب الثلث الى ما كان له فصار خمسة وحصل لصاحب السدس سها لا  
 غير وقد فرغت من قيمة السيف لجمداه فضرربا الوفاة الى القيمة الباقى  
 وهي خمسة اربعم ووجه ذلك ان السيف مهادر على ستة وثلثين وقيمتها  
 مائة صار كل مائة من الخمسة مائة على ستة وثلثين فضرربا خمسة في ستة وثلثين  
 فصار النذر مائة وثمانين يجعل الثلث ستون لصاحب الثلث والسدس  
 ثلثون لصاحب السدس فبلغت سها الوفاة مائة وستة وعشرون في النذر  
 تسعون والسيك ستة وثلثون وبقي للورثة تسعون وهي قل من النصف  
 فاذا سها الوفاة اكثر من الثلث فان اجازت يقيم كذلك وان لم يجز واخيلا  
 قول به خيفة يجعل ثلث مائة على اربعة فبلغت اليه سها الوفاة اربعة  
 وهي مائة وستة وعشرون واذا صار الثلث هذا صار الثلث مائتين و  
 اثنين وخمسين والجمع ثلث مائة وثمانية وسبعين السيف سدس وهو ثلثة  
 وستون والباقي بعد السيف ثلث مائة وخمسة عشر فاعط كل واحد منهم من

في كل سنة من ثلث مائة  
 وثلثين في كل سنة

الثلث

الثلث الا ان مثل ما اعطيت عند الاجازة من جميع المال انما وقد اعطيت صاحب  
 السيف ثلثة تسعة وعشرين كله من السيف فاعطى كذلك اعطيت لصاحب الثلث  
 من السيف خمسة ولصاحب السدس من السيف سهمين فاعطى هبت كذلك ويكون  
 مبلغ ما اعطيتهم من السيف ستة وثلثين بقي من السيف بعد سها الوفاة تسعة  
 وعشرون في الورثة اعطى من النذر لصاحب الثلث سهمين كما اعطيت ثمة  
 ولصاحب السدس ثلثين والمبلغ تسعون فحصلت سها الوفاة مائة وستة  
 وعشرون ستة وثلثون من السيف وتتكون من النذر وجميع المال ثلث مائة  
 وثمانية وسبعون فاستقام الثلث والثلث وانما عند ما يقيم بينهم على طريق  
 العول ووجه ان يجعل السيف على ستة اسهم لما قرر فيضرب صاحب السيف بخمسة  
 وصاحب الثلث بسهمين وصاحب السدس بسهم فيوزل التسعة اسهم سهم صاحب  
 السدس وسها ان لصاحب الثلث وستة اسهم لصاحب السيف ولما صار السيف  
 وفيه مائة على تسعة اسهم صار النذر مائة وستة على تسعة اسهم فاضرب  
 خمسة في تسعة فيكون خمسة واربعين لصاحب الثلث ثلثا خمسة عشر ولصاحب  
 السدس سدسها سبعة ونصف فالتس بال نصف فضرربا بحزب النصف  
 وهو اثنين في خمسة واربعين فصار تسعين واذا انصف النذر بضعف السيف  
 ايضا فصار ثمانية عشر فيضرب جميع المال مائة وثمانية فاذا صار حكي كل واحد  
 ضعف ما كان فصار لصاحب السيف اثني عشر ولصاحب الثلث من السيف  
 اربعون والنذر ثلثين واكمل اربعة وثلثون ولصاحب السدس من السيف اثنين  
 ومن النذر خمسة عشر فاكل سبعة عشر فبلغت سها الوفاة على الثلث فان  
 اجازت الورثة يقيم كذلك وان لم يجز وافند ما يجعل ثلث المال على قدر الوفاة  
 لا على قدر سها الوفاة كما رأى عنها والوصايا سدسان وثلث فحصل كل سهم  
 سها فكان اربعة واذا صار الثلث اربعة صار جميع المال اثني عشر فلصاحب  
 السيف سهم من الثلث كله في السيف ولصاحب السدس من الثلث سهم  
 سدس سهم في السيف لان السيف سدس المال وخمسة اسداسه في النذر  
 لصاحب الثلث سها من الثلث سدسها في السيف وخمسة اسداسها

اثنا م

ثلثة وستين وجميع المال مائة  
 وثمانية فزاد سها الوفاة



[illegible]

في القدر فانكسر الاسد اسر فصرنا محزنة السدس وهو ستة في اثني عشر فليكن **الباني**  
وسبعين ومنه البقي حتى السيف منه اثني عشر والقدر ستون كان لصاحب  
السيف منه سهم ضربناه في ستة فحصلت لاسنة كلها في السيف وكان لصاحب  
السدس سهم ضربناه في ستة فحصلت لاسنة كلها في السيف وخمسة اسداهما  
وذلك خمسة في القدر وكان لصاحب الثلث سهمان ضربناه في ستة في اثني عشر سدكها  
وذلك اثنا في السيف وخمسة اسداهما وذلك عشرة في القدر فليكن سهمان الوصايا  
اربعة وعشرون وهو ثلث الالف وسبعين فاستقام التخرج تسعون من هذه  
الاربعة والعشرين في السيف وهو اثني عشر سهم وهو سهمان لصاحب الثلث  
ونصف سدسهم وذلك سهم لصاحب السدس ونصف وهو ستة لصاحب السيف  
وربع الباني وهو ثلث للورثة وخمسة عشر سهم الوصايا وهو اربعة وعشرون  
في القدر وهي ستون خمسة منه لصاحب السدس وعشرة لصاحب الثلث والباني منه  
خمسة واربعون للورثة من ثلثه فحصلت من السيف من مسوط خرافهم لاهل بالقطر  
غيره من العرب **ان يكن اوصى بثلث المال وثلثه لاهل الورثة** اوصى احد  
**فاحد الستة في كل شخص** **ان ابوا فالسدس في كل شخص** **ان ابوا** فجميع حاله الا  
**وتسعة اكل كل واحد والثلث على الاربعة فاحد كل واحد** ثلثه فحصلها  
يقسم الكل بينهما عند اجازة الورثة الثلث عند عدها ارباعا بطريق العول يضرب  
صاحب الثلث بسهم وصاحب الكل باكل ثلثه فيكون المبلغ اربعة اسهم سهم  
لصاحب الثلث والباني لصاحب الكل عند اذام الجيرة فيقسم الثلث نصيب  
وان اجازوا فلا تضيق فيه حقيق فيه واختلفوا في قبس قوله فقال ابو يوسف  
يقسم جميع المال بينهما اسداسا بطريق المنازعة سلم الثلث في صاحب  
اجمعي واستوت منازعتهما في الثلث فينصف فحصل لصاحب الثلث سدس  
المال واثني في الآخر وقال الحسن بن محمد بن ابو يوسف فيع فانه نصيب صاحب الثلث  
عند الاجازة مثلا فيصيبه عند عدم الاجازة وهو السدس بل التخرج الصحيح  
ان يبيع بينهم ارباعا كقولنا لكن بطريق المنازعة لا العول ووجهه ان يقسم  
الثلث او لا وهو الاربعة من اثني عشر سهمها نصفين لان الاجازة فلا تضيق

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with a small signature or mark at the bottom right.

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وجلاله  
والعظمة والجلال والكرامه  
والعظمة والجلال والكرامه

عن محمد بن عبد الله الكراخي  
والنعمان بن محمد بن موهب

قاله

[illegible]



عن ابن عباس قال لا يراد بالعباد من اهل العتق ان يملكوا بغيره بل يراد بالعباد من اهل العتق ان يملكوا بغيره  
 عن ابن عباس قال لا يراد بالعباد من اهل العتق ان يملكوا بغيره بل يراد بالعباد من اهل العتق ان يملكوا بغيره  
 عن ابن عباس قال لا يراد بالعباد من اهل العتق ان يملكوا بغيره بل يراد بالعباد من اهل العتق ان يملكوا بغيره

اعيان ماله ولا يجر لانه العبد ليس من اهل العتق لانه يملك بغيره بغيره الوصية بالثلث  
**لو اعققت الميراث ثم جازيتك في ثلثه استجباك ميراثك** ميراثك ميراثك ميراثك  
**فان جازيتك اولاً ثم جازيتك ثانياً** وابتداءً بالعتق ان ما سبق اعقبتك ميراثك ميراثك ميراثك  
 حاله بعض ثلثه لثلاثي او اشترى وجازيتك في الثلث عن ايتا ثلثها فانها جازيتك  
 في الثلث والثلثي بالثلاثي لثلاثي عرض من ثلث السورك وان باع اولاً بالمحاباة  
 ثم اعققت بالمحاباة او في وسعي العبد في ثلثه لم يبق من الثلث شيء وهذا عندنا وعندنا  
 العتق الى سوا تقدم او تاتى اعققت ثم جازيتك ثم اعققت بالثلث بين العتق الاول  
**ومن عتقتك بمحاباة لها نصف ونصف لهما فاقسما** والمحاباة نصفان  
**وعتقتك بين العتق بالثلثي نصف في الاول والثلثي في الثاني** العتق الاخير  
 العتق الاول عندنا وعندنا العتق الى على جميع القادروا والمحاباة من ثلثها وهو العتق  
**اذا اشترى الابن ميراثك فعتقك عن ثلثه في ثلثه والاولى لثلاثي** لثلاثي لثلاثي  
**ولم يرث الا قسماً واقتبى ثلثه فيها واشتقها ابنه** ميراثك ميراثك ميراثك  
 بالثلثي ميراثك وكذلك فعتقه ولا يفرق ميراثك ميراثك ميراثك فعتقه لان العتق في الميراث وصية  
 ولا وصية لوارث والابن وارثه ميراثك ميراثك ميراثك فعتقه لبطان الوصية  
 له والعتق لا يرث ميراثك ميراثك ميراثك فعتقه لان العتق في الميراث وصية  
 تقاصلاً لثلاثي لثلاثي وان كانت اكثر منه يسمي في الفضل وان كان اكثر منه يباذ  
 الفضل على السعاية وهذا ما اعلى ان المستحق ميراثك ميراثك ميراثك فعتقه لان العتق في الميراث وصية  
 لا يخرج عن كونها وارثاً او حثية يقول الواوحيين عليهم السعاية يلزم الدور  
 فانه يكون مكاتباً لان المستحق مكاتباً عندنا ولكاتب لا يرث فعتقه لان العتق في الميراث وصية  
 الوصية له فاذا نفذ الوصية وطرح السعاية لخرج من الثلث صار  
 وارثاً واذا صار وارثاً فلا يبيع الوصية في السعاية فلا يزال يرد وهكذا  
 الدور يسقط فيجب طرحها من حيث يقع الدور انما وقع بايجاب السعاية  
 فلا يوصيها وهذا لان ثبوت الوصية للوارث اصل من ابطال ميراثك ميراثك ميراثك  
 ان الميراث لا يرتد برداً واحداً الوصية للوارث ترتد بغير الاجازة من  
 المبسوطين وهذا اذا خرج الابن من الثلث اعاد المثلث لغيره لثلاثي ميراثك ميراثك ميراثك

عن ابن عباس قال لا يراد بالعباد من اهل العتق ان يملكوا بغيره بل يراد بالعباد من اهل العتق ان يملكوا بغيره  
 عن ابن عباس قال لا يراد بالعباد من اهل العتق ان يملكوا بغيره بل يراد بالعباد من اهل العتق ان يملكوا بغيره  
 عن ابن عباس قال لا يراد بالعباد من اهل العتق ان يملكوا بغيره بل يراد بالعباد من اهل العتق ان يملكوا بغيره

عن ابن عباس قال لا يراد بالعباد من اهل العتق ان يملكوا بغيره بل يراد بالعباد من اهل العتق ان يملكوا بغيره  
 عن ابن عباس قال لا يراد بالعباد من اهل العتق ان يملكوا بغيره بل يراد بالعباد من اهل العتق ان يملكوا بغيره  
 عن ابن عباس قال لا يراد بالعباد من اهل العتق ان يملكوا بغيره بل يراد بالعباد من اهل العتق ان يملكوا بغيره

عن ابن عباس قال لا يراد بالعباد من اهل العتق ان يملكوا بغيره بل يراد بالعباد من اهل العتق ان يملكوا بغيره  
 عن ابن عباس قال لا يراد بالعباد من اهل العتق ان يملكوا بغيره بل يراد بالعباد من اهل العتق ان يملكوا بغيره  
 عن ابن عباس قال لا يراد بالعباد من اهل العتق ان يملكوا بغيره بل يراد بالعباد من اهل العتق ان يملكوا بغيره

وصفق هذه الصور في الشروع والمبسوطين بما اذا اعتق عبد آخر يساوي العتق  
 ولا مال له الا العبدان والا فان فعتق ثلث المال حاله ميراثك ميراثك ميراثك  
 ثلثها ميراثك ميراثك ميراثك فعتقه لان ميراثك ميراثك ميراثك فعتقه لان ميراثك ميراثك ميراثك  
 الف وثلث اربعة الا في ما قبلت ميراثك ميراثك ميراثك فعتقه لان ميراثك ميراثك ميراثك  
 درهم يسقط من سعاية كل واحد منكم ويضع كل واحد منكم ثلثها ميراثك ميراثك ميراثك  
 الابن لا يعتق ميراثك ميراثك ميراثك فعتقه لان ميراثك ميراثك ميراثك  
 الجاهل به السعاية فعتقه ميراثك ميراثك ميراثك فعتقه لان ميراثك ميراثك ميراثك  
 لا يبايحه ميراثك ميراثك ميراثك فعتقه لان ميراثك ميراثك ميراثك  
 اجاع عندنا ميراثك ميراثك ميراثك فعتقه لان ميراثك ميراثك ميراثك  
 عندنا ميراثك ميراثك ميراثك فعتقه لان ميراثك ميراثك ميراثك  
 تقاصلاً وان كان في اقلها فضل يرد الفضل ميراثك ميراثك ميراثك  
**اذا اشترى الابن ميراثك فعتقك عن ثلثه في ثلثه والاولى لثلاثي** لثلاثي لثلاثي  
**وكذا ميراثك ميراثك ميراثك فعتقه لان ميراثك ميراثك ميراثك** ميراثك ميراثك ميراثك  
**فان جازيتك اولاً ثم جازيتك ثانياً** وابتداءً بالعتق ان ما سبق اعقبتك ميراثك ميراثك ميراثك  
 ولا مال له سوا ذلك ومات من ميراثك ميراثك ميراثك فعتقه لان ميراثك ميراثك ميراثك  
 والعبدان يسمي كل واحد منكم ميراثك ميراثك ميراثك فعتقه لان ميراثك ميراثك ميراثك  
 ميراثك ميراثك ميراثك فعتقه لان ميراثك ميراثك ميراثك  
 الجاهل به اول ميراثك ميراثك ميراثك فعتقه لان ميراثك ميراثك ميراثك  
 خصاله ويسعيان في جميع ميراثك ميراثك ميراثك فعتقه لان ميراثك ميراثك ميراثك  
 يرث الابن لا يعتق ميراثك ميراثك ميراثك فعتقه لان ميراثك ميراثك ميراثك  
 وصية له فيصرف كل الثلث الى العبد فيعتق ميراثك ميراثك ميراثك فعتقه لان ميراثك ميراثك ميراثك  
 في جميع ميراثك ميراثك ميراثك فعتقه لان ميراثك ميراثك ميراثك  
 المنظومة والمبسوط وذكر خواصه في مبسوط كليهما وصرف على قولنا  
 في المسئلة الاولى الثلث الى الابن والعبد فاعتق ميراثك ميراثك ميراثك

عن ابن عباس قال لا يراد بالعباد من اهل العتق ان يملكوا بغيره بل يراد بالعباد من اهل العتق ان يملكوا بغيره  
 عن ابن عباس قال لا يراد بالعباد من اهل العتق ان يملكوا بغيره بل يراد بالعباد من اهل العتق ان يملكوا بغيره  
 عن ابن عباس قال لا يراد بالعباد من اهل العتق ان يملكوا بغيره بل يراد بالعباد من اهل العتق ان يملكوا بغيره







الموص الى اياها الشك ان الولد لا ولد على ملكه وان ولدت قبل التسليم الى الموص الى قال حنفية  
الحاجية بتمامها ونفذ اول الموص لان الوصية قد صحت بالام فلو جعل الولد شركا  
مهما لا يتقص بعض الوصية في الام ونقض اصلها بالتمخض من القبول وقالا  
لا تملك كل واحد منهما الدخول الا تحت الوصية تبعا وما اكثر من الثلث فيعطى له  
ثلث كل واحد منهما وبيان القولين ان المال الف وعايتان وثلثة ادعاء فيعطي الثلثة  
من ذلك والاحد قد دفع الامه كلها اليه فيكون له ذلك من الولد وهي ثلث  
الولد وعلى قولها يكون الثلث شيئا على الولد والام نصفان في الام وعايتان  
في الولد فيكون لثلث كل واحد منهما والباقي الورثة من جميع اقسام الرباها ولو  
كانا خارجان من الثلث فما للموصي من الهداية احسن الشريعة او من لاهل فلهن  
**والاصح في النقص ان يقول روضة لكل من يقول** نال زوجة عنده و  
عندنا كل من يعطى ونعطيهم نفقة للوفى او من انسان يسلم من مال والابوة  
**والفهم ان يحنى اهل الارث فان يردوا لفسد من وثلث** في كتاب الوصايا  
ينظر الى احسن سهام ورثة الموصي لا يسكن الا بما كان اقل يعطى للموصي ذلك فعلى  
هذه الرواية يجوز اوجه النقص عن السكس فلم يجوز الزيادة عليه حيث اعطى  
لا اقلها في رواية جامع الصغير قال ينظر الى احسن سهام ورثته وثلثه او السكس ما لا يها كان  
اكثر يعطى له ذلك وعلى هذه الرواية يجوز الزيادة على السكس ولم يجوز النقصان وقالا  
يعطى للموصي احسن سهام الورثة على كل حال سواء كان مثل السكس او اقل او اكثر  
الا ان يزيد تجزئ يعطى الثلث الا ان يجزئ الورثة الزيادة على الثلث وصورة  
المسئلة رجل مات وترك ابنا وامراة وقد اوصى لاهل بيته فعند على رواية الوصايا  
وفي قولها يعطى لاهل بيته السكس السكس وهو ثلث المواة فيلزم ان احسن السهام على الفريضة  
وهي ثمانية فيصير لستة يعطى للموصي سهم والامراة الثلث سهم ولابن ما بقى وعلى  
رواية اجماع الصغير يعطى السكس ما لا يملك لانه اقل من اقل السهام فيفضل المال على  
سنة الحاجتنا الى السكس فيعطى للموصي له سهم بقيت خمسة والامراة من ذلك الثلث  
فلا يتقسم ففرضنا اصل الفريضة وذلك ستة فيخرج الكسوة وذلك ثمانية فيصير  
ثمانية واربعون للموصي سهم محزوب في ثمانية وهي ثمانية وهي سدس ما له



بنو ادمون فتمت خمسة نساء والباقي خمسة وتلقون للباين وان مات وترك امرأة  
 واحدا وام اولاد فاحس سهام الورثة فعل رواية كتاب الوصايا يعطى له  
 السدس لانه لا يجوز الزنا على السدس على تلك الرواية ويجوز النصفان عنه واحس  
 سهام الورثة اكثر من السدس فيعطى له السدس سهم من ستة اسم وعلى قولها يعطى  
 له الربع لان الربع احس سهام الورثة وانه اقل من الثلث وعلى رواية اجماع الصغر على  
 قولها حنفية يعطى له اقل من الثلث من السدس ومن احس سهام الورثة على  
 تلك الرواية والربع اكثر من السدس فيعطى له ذلك ولو اوصى بحصة او نصيب من ماله  
 لا يعطى له شئ مقدرا وانما في التقدير الى الورثة يعطونه ما يشاءوا بالاجماع ومنه  
 مبسوطا هو ذلك **وَجاء في اهل الذمة** **التي هي لليهود والنصارى** وصايا  
 اهل الذمة على اربع مراتب منها ما هو قربة عندنا وعندكم كالصدقة والعقود وان  
 ليس في بيت المقدس وهي جائزة بالاجماع ومنها ما لا يكون قربة عندنا وعندكم  
 كالوصية للفقيرة والناجحة وذلك باطل بالاجماع لان الوصية بالاجماع المعصية باطلة  
 ومنها ما هو قربة عندنا ودفع كالحج وان يسرى في مساجد المسلمين وهي باطل  
 بالاجماع لان وصيته يبنى على معتقدهم وهي ليست بقربة في دينهم ومنها ما هو  
 قربة عندهم معصية عندنا كالوصية ببناء البيعة والكنيسة او ان يسرى في البيع  
 والكنيسة والاصنام فوجازت عندنا حنفية باطل عندنا لانه اوصى بمعصية  
 حقيقة غير انه جواز بناء على دعوى وهذا كله فيما اذا اوصى مطلقا فان  
 اوصى لقوم باعيانهم وسماهم جازت الوصية بالاتفاق لانه تمليك طاعة كانت  
 او معصية كمن في المرض من الثلث في ارضه من جميع المال من جامع المحبوس  
**كتاب الفرائض** **الفرائض** جمع فريضة فريضة بمعنى مفعول  
 والفرض التقدير وقيل الاضحية الواردة في ارض لانها معدة لاهلها ثم  
 تم قبل العلم بمسائل اليراث علم الفرائض ولعلها بما فرض من الخرب بنو الاعيان  
**وتجوز المذبح الجاهل** **وقاسد الجاهل** **وقاسد الجاهل** **وقاسد الجاهل** **وقاسد الجاهل**  
**وتجوز ذبح الاخ وابن الاخ** **وقدر ذبح الاخ وابن الاخ** **وقدر ذبح الاخ وابن الاخ** **وقدر ذبح الاخ وابن الاخ**  
 لاب وام وبنو العلات وهم الاخوة والاخوات لاجل لا يرثون مع الجد اب الاب

منه ما هو قربة عندنا ودفع كالحج وان يسرى في مساجد المسلمين وهي باطل بالاجماع لان وصيته يبنى على معتقدهم وهي ليست بقربة في دينهم ومنها ما هو قربة عندهم معصية عندنا كالوصية ببناء البيعة والكنيسة او ان يسرى في البيع والكنيسة والاصنام فوجازت عندنا حنفية باطل عندنا لانه اوصى بمعصية حقيقة غير انه جواز بناء على دعوى وهذا كله فيما اذا اوصى مطلقا فان اوصى لقوم باعيانهم وسماهم جازت الوصية بالاتفاق لانه تمليك طاعة كانت او معصية كمن في المرض من الثلث في ارضه من جميع المال من جامع المحبوس

منه ما هو قربة عندنا ودفع كالحج وان يسرى في مساجد المسلمين وهي باطل بالاجماع لان وصيته يبنى على معتقدهم وهي ليست بقربة في دينهم ومنها ما هو قربة عندهم معصية عندنا كالوصية ببناء البيعة والكنيسة او ان يسرى في البيع والكنيسة والاصنام فوجازت عندنا حنفية باطل عندنا لانه اوصى بمعصية حقيقة غير انه جواز بناء على دعوى وهذا كله فيما اذا اوصى مطلقا فان اوصى لقوم باعيانهم وسماهم جازت الوصية بالاتفاق لانه تمليك طاعة كانت او معصية كمن في المرض من الثلث في ارضه من جميع المال من جامع المحبوس

منه ما هو قربة عندنا ودفع كالحج وان يسرى في مساجد المسلمين وهي باطل بالاجماع لان وصيته يبنى على معتقدهم وهي ليست بقربة في دينهم ومنها ما هو قربة عندهم معصية عندنا كالوصية ببناء البيعة والكنيسة او ان يسرى في البيع والكنيسة والاصنام فوجازت عندنا حنفية باطل عندنا لانه اوصى بمعصية حقيقة غير انه جواز بناء على دعوى وهذا كله فيما اذا اوصى مطلقا فان اوصى لقوم باعيانهم وسماهم جازت الوصية بالاتفاق لانه تمليك طاعة كانت او معصية كمن في المرض من الثلث في ارضه من جميع المال من جامع المحبوس

في قولها حنفية وهو قولها بك الصديق فله عنه قاله الفرائض السراج وبه يفتى وقال  
 يرتبون من احواله وهو قول الشافعي وحاكاه وهو مذهب زيد بن ثابت وانما وضع في اليد  
 اذ في الجب يجب كمال عندهم وانما وضع في يدي الاحيان وبني العلات لان بني الاخاف  
 وهم بنو الام لا يرثون مع الاب واجداد الاب بالاتفاق وانما يجب المص من الجب  
 من المصوب المسئلة اثنا عشرة اجرا الفاسد وهو من يتصل بالام الميت بام كماله الاجم  
 بنات الاخوة والاولاد الاخوات وعندنا مع مقدمون على الجد الفاسد والمسئلة ان  
 قاله المبسوط عيسى بن امان عن محمد بن حنفية ان الجد اب الام مقدم على  
 اولاد البنات وفي ظاهر الروايات ذكر ان اولاد البنات مقدمون على الجد اب الاب  
 وهو قول صاحبنا وهذا رواية عن ابي يوسف عنه قاله الفقيه قال شيخ الاسلام  
 رواية محمد بن حنفية في الرواية المشهورة عنه وبعض المشايخ قالوا رواية  
 ابي يوسف عنه ظاهر مذهبهم وكان ابو عبد الله الفرائض يقول ما روي عن محمد بن حنفية  
 اولاد ما روي ابو يوسف عنه قوله اخرا وهذا باق في مبسوط شمس الاجنة في اورد  
 روي اذ كان روي عن حنفية يجب الجد الفاسد في ابن البنت كما في اولاد الاخوات  
 وبنات الاخوة وانما خطوه اسم من اخطيت فلانما على فاذة اي فضلت من الروايات  
 ذكره في النجاشي الخطوه بالضم والسرير وقدرت له تركيز كنهان باسند  
**كتاب الكراهية** **الكراهية** كراهية الشئ كراهية وكراهية فهو  
 مكروه اذا لم يرد ولم ترصه ولكن بالضم الكراهية وبالفحة الكراهية من المعرف  
 في الصلاة كقولوا في معنى المكروه والمرور عن محذور ان كل مكروه حرام غير انه لما  
 لم يجد فيه نصا قاطعا يطلق عليه لفظ احرام وعنه حنفية وابي يوسف انه الى احرام  
 اقرب قاله التجنيس هو التحذر واما الشبهة فهو لا احرام اقرب هكذا قال ابو  
 يوسف لانه لو لم يجعل حنفية جعل كذلك احتياطا فسد الدليلان والتحريم  
**تشدد الربايح والحرير** **والاقران** **والاقران** **والاقران** **والاقران** **والاقران** **والاقران** **والاقران** **والاقران**  
**تشدد الربايح والحرير** **والاقران** **والاقران** **والاقران** **والاقران** **والاقران** **والاقران** **والاقران** **والاقران**  
 صباغ للرجال وكبر محمد وذكر الذوري قول حنفية وابي يوسف مع قول محمد والفقهاء  
 ابو الليث مع ابي حنفية قال شمس الاجمة الا انه كان التذنب بالحرق فان التذنب  
 بالذنب وهو كل كساة الفقيه عليك لئلا في كمال الاجماع الجرحاني فله ان اكثر  
 حذران

منه ما هو قربة عندنا ودفع كالحج وان يسرى في مساجد المسلمين وهي باطل بالاجماع لان وصيته يبنى على معتقدهم وهي ليست بقربة في دينهم ومنها ما هو قربة عندهم معصية عندنا كالوصية ببناء البيعة والكنيسة او ان يسرى في البيع والكنيسة والاصنام فوجازت عندنا حنفية باطل عندنا لانه اوصى بمعصية حقيقة غير انه جواز بناء على دعوى وهذا كله فيما اذا اوصى مطلقا فان اوصى لقوم باعيانهم وسماهم جازت الوصية بالاتفاق لانه تمليك طاعة كانت او معصية كمن في المرض من الثلث في ارضه من جميع المال من جامع المحبوس

منه ما هو قربة عندنا ودفع كالحج وان يسرى في مساجد المسلمين وهي باطل بالاجماع لان وصيته يبنى على معتقدهم وهي ليست بقربة في دينهم ومنها ما هو قربة عندهم معصية عندنا كالوصية ببناء البيعة والكنيسة او ان يسرى في البيع والكنيسة والاصنام فوجازت عندنا حنفية باطل عندنا لانه اوصى بمعصية حقيقة غير انه جواز بناء على دعوى وهذا كله فيما اذا اوصى مطلقا فان اوصى لقوم باعيانهم وسماهم جازت الوصية بالاتفاق لانه تمليك طاعة كانت او معصية كمن في المرض من الثلث في ارضه من جميع المال من جامع المحبوس

منه ما هو قربة عندنا ودفع كالحج وان يسرى في مساجد المسلمين وهي باطل بالاجماع لان وصيته يبنى على معتقدهم وهي ليست بقربة في دينهم ومنها ما هو قربة عندهم معصية عندنا كالوصية ببناء البيعة والكنيسة او ان يسرى في البيع والكنيسة والاصنام فوجازت عندنا حنفية باطل عندنا لانه اوصى بمعصية حقيقة غير انه جواز بناء على دعوى وهذا كله فيما اذا اوصى مطلقا فان اوصى لقوم باعيانهم وسماهم جازت الوصية بالاتفاق لانه تمليك طاعة كانت او معصية كمن في المرض من الثلث في ارضه من جميع المال من جامع المحبوس

منه ما هو قربة عندنا ودفع كالحج وان يسرى في مساجد المسلمين وهي باطل بالاجماع لان وصيته يبنى على معتقدهم وهي ليست بقربة في دينهم ومنها ما هو قربة عندهم معصية عندنا كالوصية ببناء البيعة والكنيسة او ان يسرى في البيع والكنيسة والاصنام فوجازت عندنا حنفية باطل عندنا لانه اوصى بمعصية حقيقة غير انه جواز بناء على دعوى وهذا كله فيما اذا اوصى مطلقا فان اوصى لقوم باعيانهم وسماهم جازت الوصية بالاتفاق لانه تمليك طاعة كانت او معصية كمن في المرض من الثلث في ارضه من جميع المال من جامع المحبوس

منه ما هو قربة عندنا ودفع كالحج وان يسرى في مساجد المسلمين وهي باطل بالاجماع لان وصيته يبنى على معتقدهم وهي ليست بقربة في دينهم ومنها ما هو قربة عندهم معصية عندنا كالوصية ببناء البيعة والكنيسة او ان يسرى في البيع والكنيسة والاصنام فوجازت عندنا حنفية باطل عندنا لانه اوصى بمعصية حقيقة غير انه جواز بناء على دعوى وهذا كله فيما اذا اوصى مطلقا فان اوصى لقوم باعيانهم وسماهم جازت الوصية بالاتفاق لانه تمليك طاعة كانت او معصية كمن في المرض من الثلث في ارضه من جميع المال من جامع المحبوس

منه ما هو قربة عندنا ودفع كالحج وان يسرى في مساجد المسلمين وهي باطل بالاجماع لان وصيته يبنى على معتقدهم وهي ليست بقربة في دينهم ومنها ما هو قربة عندهم معصية عندنا كالوصية ببناء البيعة والكنيسة او ان يسرى في البيع والكنيسة والاصنام فوجازت عندنا حنفية باطل عندنا لانه اوصى بمعصية حقيقة غير انه جواز بناء على دعوى وهذا كله فيما اذا اوصى مطلقا فان اوصى لقوم باعيانهم وسماهم جازت الوصية بالاتفاق لانه تمليك طاعة كانت او معصية كمن في المرض من الثلث في ارضه من جميع المال من جامع المحبوس







